الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

﴿ قسنطينة ﴾

كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم: اللغة والدراسات القرآنية

رقم التسجيل :

معرفة الوقف على أواخر الآي والابتداء برؤوسها

(مذكرة لنيل درجة الماجستير)

إعداد الطالب

علال دوادي

إشراف الأستاذ الدكتور

سامي عبد الله أحمد الكناني

لجنة المناقشة	
1- الاسم واللقب : د . رابح دوب	الرتبة : أستاذ التعليم العالي الجامعة الأصلية : جامعة الأمير عبد القادر
2- الاسم واللقب : د . سامي عبد الله الكناني	الرتبة : أستاذ التعليم العالي الجامعة الأصلية : جامعة الأمير عبد القادر
3- الاسم واللقب : د . محمد بو ركاب	الرتبة : أستاذ محاضر الجامعة الأصلية : جامعة الأمير عبد القادر
4- الاسم واللقب : د. سلمان نصر	الرتبة : أستاذ محاضر الجامعة الأصلية : جامعة الأمير عبد القادر

السنة الجامعية : 1425-1426هـ / 2004 - 2005م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز للعلوم الإسلامية

الإهـــــــــداء

أهدي هذا البحث المتواضع، الذي أرجو أن يكون في خدمة كتاب الله عز وجل،

والنصح له، إلى روح الشيخ (**محمد عبد الباسط عبد الصمد**) - أفاض الله عليه شآبيب الرحمة

والغفران - الذي أذكى في ذاتي جذوة حب كتاب الله عز وجل، وتعظيمه، منذ نعومة

أظافري ...

وإلى روح الشيخ الباقعة (**عبد الفتاح أبو غدة**) - طيب الله ثراه - الذي طالما انتفعت

من تحقيقاته الثرة الدَّرور، وكتاباته الضافية النَّـثور، المفعمة بنفائس الأعـــلاق، والمترعة بمعالـــي

الأخـــلاق ...

وإلى فضيلة الشيخ (**محمد سعيد رمضان البوطي**) - حفظـــه الله - الذي كان

لآثاره الفكريـــة، والفقهية، والأدبية، والسلوكية أثرهـــا الكبير في ذاتي، فكرا و وجدانـــا...

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

شكر و تقدير

أقدم شكري الخالص أولا إلى فضيلة الأستاذ الدكتور (سامي عبد الله الكناني) الذي تفضل أولا بالإشراف على هذا البحث، وثانيا بما قدم لي من ملاحظات وتوجيهات ...

ولعل أهمها هو الإخلاص لله عز وجل وإتقان العمل .

كما أثني بالشكر لفضيلة الشيخ (زياد الحج) الذي تكرم علي برسالته النضرة، في بداية هذا المشوار العلمي، والتي كان فيها ناصحا أمينا...

وكذا كل من قدم لي يد العون طيلة هذا المشوار...

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمـــة

الحمدُ لله ربِّ العلمين ، وأصلّي وأسلّم على الصَّادق الأمين ، نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آله وأصحابه، ما ضَاعَ زَهْرٌ وفاح ، وانْهَلَّ دَمعٌ وسَاح .

وبعدُ ، فإنَّ من أوثق عُرَى الإيمان النُّصحُ لكتاب الله عز وجل وتعظيمُه ؛ فقد صحَّ عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : «الدِّينُ النصيحة ، قلنا لمن ؟ قال : لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعَامَّتِهِمْ»[1]، ولا شك أن هذا النصح يشمل سائر السُّبل ، والوسائل التي تَخدم كتاب الله عز وجل، بدءًا من حُسن تلاوته ، إلى حسن فهمه وتفسيره ، ومحاولة الامتثال لأوامره ، واجتناب نَوَاهيه ، إلى الذَّبِّ عن مكانته، ودفع الشبهات عنه ، وبشكل عام ، الحفاظ عليه من كل ما قد يَنُوشُهُ من سهام، أو يعتريه من شبهات وأوهام .

وإذا تأملنا النص القرآني ، ألفينا أنه قد جاء على نَسَقٍ بياني وبلاغي فريد لم يُسبَق إليه ، فلا هو على سَنَن النثر ، ولا هو على طريقة الشعر ، ولا على أي لون من ألوان التعبير الذي كانت العرب تعرفه ، وإذا كان متباينا من الناحية البيانية ؛ فلا بد أن يمتاز أيضا ويسنقل من الناحية الأدائية ، أي لا بد أن تكون له قواعدُ خاصة ، وقيودٌ محددة حول كيفية قراءته ، وهذا ما هو معروف بقواعد الترتيل ، التي تُعنَى بمخارج الحروف و صفاتها ، وبمعرفة المواضع التي ينبغي الوقف عليها ، والمواضع التي لا يصح الوقف عليها .

إذن فالوقف— من هذا الجانب— مقصود لذاته ؛ إذ يدخل ضمن الخط البياني ، والمسار الذي يجب على القارئ أن يتَّبعه في قراءته للقرآن الكريم ، فأيُّ تغييب لهذا الجانب وتساهلٍ في قواعده ، يُعَدُّ تساهلا ، واستخفافا بمنهج الترتيل ذاته ، كما هو واضح من خلال قول ابن الأنباري : « من تمام معرفة القرآن الكريم ، معرفة الوقف والابتداء»[2] .

هذا ، ثم إذا نظرنا من جانب آخر ، وهو جانب الفهم والتفسير ، رأينا أن الوقف يلعب دورا كبيرا وأساسا في فهم النص القرآني ، بل وفي النصوص بشكل عام ؛ إذ إنَّ الوقف في موضع غير صالح لذلك كالوقف على: (إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ) [الدخان41] ، (فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ)[الماعون4]، أو وَصْلَ ما ينبغي أن يوقف عليه كوصل هذه الآية : (وَ اللهُ لاَ يَهْدِي القَوْمَ الظَّلِمِينَ) بما بعدها على هذا النحو : (وَاللهُ لاَ يَهْدِي القَوْمَ الظَّلِمِينَ الذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَهَدُوا فِى سَبِيلِ اللهِ)[التوبة19– 20] ،

---

(1) الإمام مسلم : المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (د ط) ، دار إحياء التراث ، بيروت ، باب بيان أن الدين النصيحة ، حديث رقم (55) جـ1 ص 74 .

(2) الأشموني : منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، (د ط) 1353 هـ 1934 م ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر ، ص 3 .

أو (وَلاَ يُحْزِنكَ قَوْلُهُمْ) بما بعدها ، بهذا الشكل (وَلاَ يُحْزِنكَ قَوْلُهُمُ إِنَّ العِزَّةَ للهِ جَمِيعًا)[يونس65] ، أو الابتداء بما لا يصح ، كالابتداء بـــ(وَلَدَ اللهُ)[الصافات152] ، أو بـــ(عُزَيْرُ ابْنُ اللهِ)[التوبة30]، (وَإِيَّاكُمُ أَن تُومِنُوا بِاللهِ رَبِّكُمُ) [الممتحنة1] كل هذا يؤدي إلى تغيير المعنى وتحريفه ، كما هو بَيِّن .

ولذا فقد حثَّ السلف الصالح على تعلم الوقف والالتزام به، كما جاء في حديث ابن عمر، رضي الله عنه : « لقد عشنا بُرهةً من دهرنا ، وإن أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن ، وتنزل السورة على محمد صلى الله عليه وسلم ، فنتعلم حلالها ، وحرامها ، وما ينبغي أن يوقف عنده منها...»[1] ، وهو يدل - كما يقول ابن الجزري - على أن تعلُّمَه إجماع من الصحابة ، وقد اشترط كثير من الأئمة على المجيز أن لا يجيز أحدا إلا بمعرفة الوقف والابتداء [2] .

عرض إشكال البحث

إذا كانت أهمية الوقف والابتداء مما لا يختلف فيها اثنان ؛ فإن في بعض فروع هذه القضية نقاطا تستحق الوقوف عندها ، ودراستها دراسة دقيقة وشاملة ، ويتعلق الأمر بمسألة الوقف على الفواصل (أواخر الآي) ، ذلك أن الكثير من القراء[*] يقفون على رؤوس الآي مطلقا، مهما تعلقت بما بعدها ، بل مهما أدى هذا الوقف إلى بتر الآية وتقطيع أوصالها ، وكذا بعض من كتب حول هذه المسألة ؛ فإنهم يشيرون إلى أن هذا النوع من الوقف هو سنة النبي صلى الله عليه وسلم ؛ إذ كان يقطع قراءته آية آية : (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) ثم يقف (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثم يقف[3] .

---

(1) ابن منده : الإيمان ، تحقيق علي بن محمد الفقيهي ، (ط 2) 1406 هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، باب ذكر صفة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومنزلتهم من الإيمان واتباعهم القرآن حديث (207) جـ1 ص 369 .

(2) النشر في القراءات العشر ، تصحيح ومراجعة الشيخ محمد على الضباع ، (د ط) دار الفكر ، بيروت ، جـ1 ص 225 .

(*) من هؤلاء : الشيخ محمود خليل الحصري ، في (المصحف المُجَوَّد) برواية حفص عن عاصم ، وكذا الشيخ عبد الرحمن الحذيفي ، فإنهما وقفا على الفواصل مطلقا ، دون استثناء ، حتى في قوله تعالى: (أَلاَ إِنَّهُم مِّنْ افْكِهِمْ لَيَقُولُونَ) [الصافات151] ، فإنهما استأنفا القراءة بعدها ، دون ربطها بما قبلها ، على هذا النحو: (وَ لَدَ اللهُ وَ إِنَّهُمْ لَكَـــذِبُونَ) [152] ، وكذا الشيخ إبراهيم الجرمي ، كما في : (القراءات السبع المتواترة : الفاتحة وجزء عم) (قرص) .

ومن الكتاب الشيخ إبراهيم المارغني ، حيث قال : « واعلم أن رسول الله (صلى الله عليه و سلم) لولا أنه وقف على الفواصل ما وقفنا على الحسن ؛ لوجود التعلق اللفظي مع التعلق المعنوي ...ففي الوقف على رؤوس الآي مطلقـــا توسعة وراحة للتالي ، تغنيه عن وصل الآية الطويلة ، المتعلق بعضها ببعض ، و تغنيه عن أن يقف على الكلمة ثم يعيدها حتى يصل إلى الوقف التام... ومِنْ ثَمَّ اختار نبينا صلى الله عليه وسلم الوقف على رؤوس الآي مطلقا» من النجوم الطوالع على الدرر اللوامع ، (د ط) ، تونس ص 200-201 ، ومنهم الدكتور عبد اللطيف فايزوريان ، حيث قال : « اتفق العلماء على أن الوقف على فواصل الآي سنة ، واختلفوا في فواصل معينة...»من كتاب التبيين في أحكام تلاوة الكتاب المبين ، تقديم محمد رشيد راغب فتاني، (ط1) 1420هـ 1999م ، دار المعرفة بيروت ، ص 515 .

وكما تراه في هذا النص : « لا يوجد في القرآن الكريم وقف واجب يأثم القارئ بتركه ، و لا وقف حرام يأثم القارئ بفعله وإنما يرجع الوجوب أو التحريم إلى قصد القارئ فقط ، وكل ما ثبت شرعاً : هو سنية الوقف على رؤوس الآي ، وكراهة ترك الوقوف عليها ، وجواز الوقف على ما عداها إذا لم يوهم خلاف المراد من المعنى » انظر : www.al-eman.com

(3) أخرجه أبو داود والترمذي وأحمد وغيرهما ، وسيأتي الحديث عنه مفصلا في الفصل الثاني من هذا البحث .

إن المقرر عند أهل العلم أنه لا يجوز مخالفة سنة من سنن النبي صلى الله عليه وسلم، وخاصة سُنَّة كهذه ؛ إذ إن ظاهر الحديث يفيد أنه صلى الله عليه وسلم كان يداوم على هذا الفعل ؛ مما يرقيها إلى درجة التأكيد(*)، وحينئذ فلا تصح أي مفاضلة ، أو تخيير بينها وبين فعل آخر ، مخالف لها ، أي أن قولهم بأن الوقف على الفواصل أولى من الوقف على المعاني غير متوجه ؛ لأن هذا يعني أن مراعاة الأغراض والمعاني في الوقف هي (خلاف الأَوْلى) ، وليس الأمر كذلك ؛ لأن ضابط (خلاف الأَوْلى) هو ما اقتضى الشارع تركه اقتضاء غير جازم ، بنهي غير مخصوص(1).

ومخالفة هذه السنة مما اقتضى الشارع تركها اقتضاء جازمًا ، أو على الأقل اقتضاء غير جازم، بنهي مخصوص ؛ لقوله تعالى : (فَلْيَحْذَرِ الذِينَ يُخَالِفُونَ عَنَ امْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتنَةٌ اَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ اَلِيمٌ) [النور61] ، وقوله تعالى: (يَأَيُّهَا الذينَ ءَامَنُوا لاَ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللهِ وَرَسُولِهِ) [الحجرات1] ، فكيف يقال إن هذا الفعل سنة ، ثم يقال إن مخالفتها هي خلاف الأولى ، فحسب ؟

إن مخالفتها ليست خلاف الأولى فحسب ، بل هي على أقل تقدير مكروهة ، لكن هذه الكراهة متكررة ، ومعلوم أن فعل (خلاف الأولى) ، أو المكروه مرة أو مرتين ، ليس كفعله مرارا وتكرارا ، كما هو الحال هنا ؛ ذلك أن هذا الفعل (الوقف على الأغراض) سوف يزاحم ويضاهي هذه السنة ، وينقص من شأنها ؛ إذ يصير فعلها وعدمه شيئا واحدا ، وهل جاءت السنة إلا لتُتَّبَعَ وحدَها ، ويُنبَذَ ما سواها ؟

إذا تبين هذا فلنا أن نتساءل : لماذا خالف الإمام نافع– رضي الله عنه– هذا الهدي النبوي الأبْيَنَ ، والموردَ الأمْعَنَ ، واختَطَّ لنفسه منهجا مستقلا ، معتمده اتباع المعاني ، لا اتباع الفواصل ؟

ولنا أن نتساءل أيضا : كيف يجترئ الإمام الداني– وغيره – على وصف الوقف على (فَوَيْلٌ للمُصَلِّينَ) [الماعون4] بالقبح(2) ؟ ألا يعني هذا أنه وصف سنة النبي صلى الله عليه وسلم بالقبح ؟ وفي أي مذهب فقهي أو أصولي ، يصح وصف سنة ثابتة بالقبح ؟ وإذا كنا لا نشك في إمامة الداني ؛ فهل كان جاهلا بأن الوقف على الفواصل سُنَّة حتى حكم بمثل هذا الحكم ؟

فإن قيل : ليس المراد بـــ(القبح) عند هؤلاء المعنى الشرعي ، بل المراد المعنى اللغوي فحسب ؟ فالجواب : أن هذا التفسير قاصر ، بل غير صحيح ؛ لأن هذا الفعل سنة – كما يقول أنصاره – إذن فهو (مأذون فيه) ، وهو يدخل ضمن الحُسْن لا القبح، كما يقول ابن السكبي(3) .

(*) يراجع تحفة الأخيار بإحياء سنة سيد الأبرار لعبد الحي اللكنوي ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، (ط 1) 1412هـ 1992م ، دار القلم للطباعة ، دمشق ، ص87-92 ، والمنخول من تعليقات الأصول لأبي حامد الغزّالي ، تحقيق محمد حسن هيتو (ط 3) 1419هـ 1998م، دار الفكر ، بيروت ، كتاب المفهوم ، القول في أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم ، ص311 .

(1) تشنيف المسامع على جمع الجوامع للزركشي ، تحقيق د . سيد عبد العزيز و د. عبد الله ربيع ، (ط 2) 1419هـ 1999م ، مكتبة قرطبة ، القاهرة ، جـ1 ص 160 .

(2) المكتفى في الوقف والابتدا ، تحقيق د . يوسف عبد الرحمن المرعشلي، (ط 2)1407هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص151.

ثم إذا صحت سنية الوقف على الفواصل ، فلماذا يترك النبي صلى عليه وسلم هذا المنهج، وينتقل منه إلى وقف التمام ، كما نص على ذلك الكثير من الأئمة ؟ ألا يدل هذا على أن الوقف على الفواصل ليس مقصودا لذاته ، وإنما هو وسيلة لمعرفة رؤوس الآيات ؟ وإذن فأي المنهجين هو الذي يمثل سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، أليس المنهج الثاني الذي انتقل إليه ؟

ويستدل القائلون بسنية الوقف على الفواصل- إضافة إلى ما ذُكِر- بأقوال بعض أهل العلم، كالداني وابن الجزري والسخاوي وغيرهم ، يقول ابن الجزري : « وقالوا الأفضل الوقف على رؤوس الآي ، وإن تعلقت بما بعدها »[1] ، ويقول الداني: « ومما ينبغي له أن يقطع عليه رؤوس الآي ؛ لأنهن في أنفسهن مقاطع...وقد كان جماعة من الأئمة السالفين ، والقراء الماضين يستحبون القطع عليهن ، وإن تعلق كلام بعضهن ببعض...»[2] .

وليس في كلام هؤلاء الأئمة أي دليل على هذا الرأي ؛ ذلك أن استدلال ابن الجزري وغيره على حديث أم سلمة إنما كان في قسم الوقوف الحسنة لا غير ، أي أن الوقف على الفواصل (المتعلقة بما بعدها) هو حالة استثنائية من الوقوف الحسنة، أما الوقوف القبيحة فلا دخل لهذا الحديث فيها إطلاقا ، و لم يستدل ابن الجزري ولا الداني، ولا أحد من الأئمة على هذا الحديث في باب الوقوف القبيحة ، بل كلهم حكموا بعدم جواز الوقف عليه ، و لم يستثنوا فاصلة ولا غيرها .

والسؤال المطروح : هل الوقف على (إنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ)[الدخان41] ، وقف حسن ؟ وهل الابتداء بـــ(وَلَدَ اللهُ)[الصافات152] ، (عَبْدًا اذَا صَلّى)[العلق10] ، (طَعَامُ الأَثِيمِ)[الدخان41] ابتداء حسن وصحيح ؟

نعم هذه هي النكتة التي غابت على الكثير ، وفيها إيراد على ما ذكره (فايزوريان) في كتابه (التبيين) سابقا من أن العلماء قد اتفقوا على أن الوقف على رؤوس الآي سنة ، واختلفوا في بعضها ؛ إذ لم يتفقوا على سنية ذلك حتى يختلفوا في بعضها ، وإنما اتفقوا على الفواصل التامة المعنى (بغض النظر عن تعلقها بما بعدها) ، أي أنهم أجازوا الوقف عليها في ثلاث حالات هي : عدم التعلق، التعلق المعنوي، التعلق اللفظي، ومنعوا الوقف عليها ، وعلى غيرها في حالة عدم تمام المعنى (أي حالة الوقف القبيح) .

هذا جانب ، وجانب آخر فإن هؤلاء الذين يُسْتدَلُّ بأقوالهم في هذه القضية ، قد حكموا على بعض المواضع بالقبح ، كما فعل الداني[3] وابن الجزري[4] في قوله تعالى: (فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ)[الماعون4] ، وإذن فليس كلامهم هذا حجة على أن الوقف على الفواصل مطلقا سنة.

---

[3] تشنيف المسامع ، جـــ1 ص 230-231 .

[1] النشر ، جـــ1 ص 221 .

[2] المكتفى ، ص 145 .

[3] المصدر نفسه ، ص 151 .

هذا بشكل عام حول الوقف على الفواصل ، إلا أن الحديث المذكور كان له جانب آخر يتعلق بالفواصل ذاتها، حيث استدلوا به على أن فواصل الآي كلها مقاطع ، فكل رأس آية هو مقطع ينفصل عنده الكلام ، ويصح الوقف عليه[1] ، وفي هذا القول نظر ؛ إذ كيف يستسيغ أصحابه أن يقولوا بأن هذه المواضع : (إِنَّ هَؤُلاَءِ لَيَقُولُونَ)[الدخان33] ، (فَأَمَّا مَنْ اوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ)[الانشقاق7] ، (فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّى)[النجم28] ، (وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَآءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ)[الحجر14]... مقاطع ينفصل عندها الكلام ؟ وإذا كان الكلام ينفصل عند هذه المواضع وما شابهها ، ففي أي موضع أو تركيب يكون غير منفصل ؟

وهذا يقودنا إلى الحديث عن الآية القرآنية ذاتها، وعن خصائصها؛ إذ إن أهم ما يطرح هنا هو: إذا كان الله عز وجل أمرنا بتدبر آيات كتابه ، بقوله : (لِيَدَّبَّرُوا ءَايَٰتِهِۦ)[ص28] ، وبقوله : (أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ القُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَٰفًا كَثِيرًا)[النساء81] ، ومعلوم أن نفي الاختلاف عنه إنما يكون بتدبر سائر آياته ، دون استثناء ، إذا كان الأمر كذلك ، فكيف يمكن تدبر مثل : (وَلَدَ اللهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ)[الصافات152] ، (عَبْدًا اذَا صَلَّى)[العلق10]، (فَنَسِيَ)[طه86] ، (طَعَامُ الأَثِيمِ)[الدخان41] ، (عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدِ الاَّ الحَيَوٰةَ الدُّنْيَا)[النجم28]...؟

وهل يمكن أن نعد هذه المواضعَ آياتٍ قرآنيةً ؟ وإذا كان الجواب نعم ؛ فما معناها ؟

وهل هناك آيات ليس لها معنى ؟

ورب قائل يقول : إن هذه الآيات لها معنى ، إلا أن معناها غير تام ، فلا إشكال إذن ؟

فالجواب : هل عبارة : (إنَّ زيدًا) ، (إنْ جاء عمرو) ، (قال أحمد)(*) مفهومة المعنى ؟

إنها غير مفهومة المعنى ، كما هو واضح ، وإن كانت تتألف من مفردات مفهومة (زيد ، عمرو ، أحمد، جاء ، قال) والكلام ذاته يقال عن الآيات السابقة ؛ ذلك أن الألفاظ الواردة في هذه الآيات مفهومة نحو : (إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ) [الدخان41] ، فإن كُلاًّ من (شَجَرَة) و(الزَّقُّوم) لها معنى واضح ، لكنهما لا تؤديان أي معنى في هذا التركيب الذي وردتا فيه .

هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فإن من شروط الآية القرآنية أن يكون لها معنى مستفاد قائم بنفسه- كما سنرى لاحقا- وأي معنى يستفاد من آية (قُلِ انَّ الاَوَّلِينَ وَالاخِرِينَ)[الواقعة52] ؟ وهل هذه الآية وما شابهها تدخل في الآيات التي أمرنا الله عز وجل أن نتدبر معانيها ؟

---

(4) النشر ، جـ1 ص 229-230 .

(1) الزركشي : البرهان في علوم القرآن ، قدم له وعلق عليه مصطفى عبد القادر عطا ، (ط 1)1408هـ1988م ، دار الفكر ، بيروت جـ1 ص 84 -85 .

(*) من (القول) لا من (القَيْل) ، يقال : قال قَيْلاً و قَيْلولةً وقائلةً ومقيلاً إذا نام عند نصف النهار . من القاموس المحيط للفيروزأبادي ، (د ط) 1403هـ1983م ، دار الفكر بيروت ، جـ4 ص42 .

ولهذا فقد تحدثنا عن الآية القرآنية ، وعن أهم خصائصها خاصة (المعنى المستفاد) ، حيث توسعنا فيه بعقد مُلحَق له في آخر الرسالة ، بيَّنا فيه أنه ليس ثمة آية قرآنية غير مفهومة المعنى ، كما بينا أن المعنى شرط أساس في الآية القرآنية ، وهذا يفضي إلى كون آيات غير يسيرة لا ينطبق عليها اسم الآية القرآنية فهل هناك وَهَمٌ في عد بعض الآي ؟

وهو إشكال مُهم ، وقد تحدثنا عنه ضمن الحديث عن اختلافهم في عد الآي ، وعن كيفية تحديد الفواصل والأعداد المشهورة في ذلك ، حيث تم عقد دراسة عامة حول المصحف المغربي (من حيث وقفُه ورسمُه وعددُ آياته) وتناولت - كنموذج لذلك - المصحف الذي طبعته (دار المعرفة) بالدار البيضَاء (المغرب) ، والذي تم اعتماده في ترقيم الآيات في هذه الرسالة ، حيث تَم التنبيه على بعض الأوهام الكبيرة في هذا المصحف ، بشكل خاص ، والمصاحف الأخرى (برواية ورش) بشكل عام ، ويتعلق الأمر بعدد آياتها ، حيث إنها تتبع العدد الكوفي (6236) آية ، وهذا محض الخطأ كما سنرى ؛ إذ الصواب أن تتبع العدد المدني الأخير(6214) آية ، لا غير .

رسالة الشيخ : زياد الحج،حفظه الله

وقد كنت- قُبَيل تقديم إشكال هذا البحث إلى المجلس العلمي- كتبت إلى معالي الشيخ (زياد الحج) خادم القرآن الكريم بجامعة (الجنان) بـــ(طرابلس الشرق) رسالة أستشيره فيها عن أهمية البحث في هذا الموضوع ، وعن مدى التزام الشيخ الحصري بالوقوف على الفواصل في المصحف المرتل (برواية ورش) ، وعن الوقوف الهبطية ، وغير ذلك من النقاط ، وقد أجاب- حفظه الله- بما طلبت منه ، وقد أثبتُّ رسالته الخطية في آخر هذا البحث ، وما كنت لأفعل هذا لولا أن رسالته تضمنت نقاطا مهمة تتصل بهذا الموضوع اتصالا مباشرا .

وقبل الحديث عن هذه النقاط لا بد من الإشارة إلى أن كلمته الأخيرة تضمنت التقليل من أهمية البحث في هذا الموضوع ، حيث قال : «...ولا أظن أن هذه الإشكالات- إن وافقنا على التسمية- تصلح لبحث أكاديمي بمفردها ؛ إذ الأمر فيه سَعة ، ولا إشكال إطلاقا ما دامت الرواية مختلفة عن الصدر الأول...» ، فلا بد إذن أن نبين وجهة نظرنا من كلام الشيخ حفظه الله .

✻ **القول بأن المسألة لا تستحق كل هذا البحث** : وقبل التعرض للنقط ذات الصلة بموضوعنا ، والتي وردت في هذه الرسالة ، فإنه – ومع التقدير الكبير لفضيلة الشيخ والشكر الخالص له- لا بد أن نجيب عن هذه النقطة، ونقول : إن فيما ذُكِرَ من قبلُ في عرض إشكال البحث بياناً كافياً على ضرورة تناول هذا الموضوع ، خاصة وأنه قد تعلقت به العديد من النقاط المهمة (كالعلاقة بين القراءات ، والأحرف السبعة) ونحوها ، والتي تحتاج إلى دراسة شاملة ودقيقة .

أما عن كون هذه القضية لا تتطلب بحثا كاملا أو رسالة خاصة بها ؛ لأن مسألة تعارض الوقف على الفواصل مع تجلية النص القرآني ، فيها نوع من المبالغة، والتضخيم - كما أشار فضيلته- لأن الوقف لا يعيق عملية التدبر وتتبع المعنى ، مادامت القراءة متواصلة ، وما دامت مدة الوقف بين الكلمات ليست طويلة بالشكل الذي يجعل مسألة الربط بين الآيات مسألة عسيرة ، ولأن الأمر فيه سَعة والاختلاف وارد عن الصدر الأول...فهو كما قال ؛ إذ لو كانت القضية مبنية على هذه الفروع لما تطلبت بحثا بمفردها ، بل لما تطلبت بحثا أو دراسة أصلا ؛ لأن المسألة خلافية...

وعليه فإن جواب الشيخ زياد ، وتقليلَه من أهمية البحث في هذه النقاط منطقيٌّ جدا، لسبب واحد هو أنه متكافئ وتصورَه للإشكال ، ومنسجم ورؤيتَه للموضوع، أما بالنسبة لموضوعنا فالقضية تختلف تماما ولا ينحصر إشكالها في هذه النقاط ، بل يتعدى إلى جوهرها ، أي هل المسألة خلافية عن الصدر الأول ؟ وهل هناك فعلا اختلاف بين الأئمة حول هذا الموضوع ؟

لقد كشفت خطوات البحث أن ليس ثمة أي خلاف بين السلف حول موضوع الوقف ؛ إذ كانوا يعتمدون المعنى لا غير ، وكذا أئمة القراءة ، بل أكثر من هذا ، فقد تبين أن الاستدلال بحديث أم سلمة - رضي الله عنها- السالف الذكر - بغض النظر عن درجة صحته- مبني على وَهَمٍ !

ذلك أن العديد ممن يستدلون بهذا الحديث في هذا الموضوع ، بناءً على استدلال الداني وابن الجزري وغيرهم به ، إنما يفعلون ذلك دون تحقيق مناط الاستدلال ومَحَلِّه ؛ ذلك أن أولئك الأئمة إنما أَوْرَدُوه كشاهد لجواز الابتداء برؤوس الآي (بداياتها) وإن تعلقت بما قبلها ، لكن في الوقوف الحسنة فقط دون القبيحة ، أما هؤلاء فلم يتنبهوا لذلك ؛ فأدخلوا حديث أم سلمة- الذي جاء خاصة في الوقوف الحسنة - في الوقوف القبيحة ، وراحوا يدَّعون أن الوقف على الفواصل مطلقا سنَّةٌ ، وأن هذا هو اختيار ابن الجزري وغيره من أئمة القراءة المُبَرَّزين ، أو يقولون بأن الكثيرين ذهبوا إلى أن الوقف على الفواصل سنة لكنهم اختلفوا في بعضها ، وهو كلام غير مسلَّم ؛ إذ كيف يحكمون بسنية الوقف على الفواصل، ثم يستثنون بعضا منها ؟

وبعبارة أخرى: إن كانت هذه الوقوف سُنة ، فليس لهم الحق أن يختلفوا ، أو يستثنُوا ولو موضعًا واحدا منها .

لقد كان من المفروض أيضا أن لا ترقى هذه القضية إلى هذا الحد من الإشكال لولا أن الكثير ممن تكلم في هذا الموضوع ، أشار إلى أن القراء قد اختلفوا في الوقف ؛ فذهب بعضهم إلى تتبع الأغراض والمعاني ، وذهب آخرون إلى الوقف على الفواصل مطلقا ، مهما تعلقت بما بعدها . وقد استدلوا بكلام ابن الجزري والداني - كما ذكرنا من قبل- وكل هذا وهَمٌ ؛ إذ لم نَرَ من ذهب- من الأئمة السالفين- إلى الوقف على الفواصل مطلقا، وإنما مرد هذا الوهَم هو الخلط بين التعلق وبين تمام المعنى ؛

فحديث الداني مثلا في هذه النقطة – كما نقلنا سابقا ، وكما يأتي مفصلا – إنما هو خاص بالتعلق وهو قوله : « وقد كان جماعة من الأئمة السالفين...يستحبون القطع عليهن ، **وإن تعلق كلام بعضهن ببعض**» إذن فكلامه– كما ترى– عن التعلق ، لا عن عدم تمام المعنى ؛ إذ الأول جائز لا إشكال فيه ، إلا إن كان التعلق شديدا ؛ إذ إن شدة التعلق تعطى حكم عدم تمام المعنى ، بخلاف عدم تمام المعنى فإنه لا يجوز الوقف عليه إطلاقا ، وإلا كيف يجيز الداني وابن الجزري الوقف على الفواصل مطلقا، ثم يحكمون على بعضها بالقبح ؟

والحاصل أن الإشكال إنما يكمن في عدم تمام المعنى أكثر مما يكمن في التعلق ، فالوقف على نحو (إِنَّ هَؤُلَاءِ لَيَقُولُونَ)[الدخان33] لا يصح ، لا لكونه يتعلق بما بعده ، بل لسببين اثنين هما :

أنه لا دليل له ، كما أن معناه غير تام ، وأنت تعلم أن مجرد انتفاء الدليل كاف في الحكم عليه بعدم الصحة ، وعلى هذا فالعبارة التي تتردد كثيرا وهي : (الوقف على الفواصل يصح مطلقا ، مهما تعلقت بما بعدها) تنطوي على لَبْسٍ دقيقٍ خَفيٍّ مرجعه أنها تشتمل على حكمين منفصلين ، لا تلازم بينهما ؛ إذ جواز الوقف مع التعلق ، لا يعني جواز الوقف مطلقا ، كما بينا .

هذا جانب ، وجانب آخر هو أن التزام العديد من القراء اليوم بالوقف على الفواصل ، مهما تعلقت بما بعدها أوجد نوعا من القناعة لدى الكثيرين بأن هذا القول هو الصحيح ؛ لأنه اختيار النبي صلى الله عليه وسلم ومنهجه وهذا هو مكمن الإشكال ؛ ذلك أنه لو بقي الناس اليوم معتمدين على القولين جميعا ، من غير ترجيح لأحدهما على الآخر ، لكان الأمر هيِّنًا ، لكن أن يصَنَّفَ قولٌ بأنه على السنة ، وبأنه اختيار كثير من القراء ، ثم يقال في المقابل ، إن الأقوال الأخرى– وإن كانت تخالف اختيار النبي صلى الله عليه وسلم وهديه – جائزة وصحيحة فهذا شيء عجيب ؛ إذ لا يجوز مخالفة سنة ثابتة بأي شكل .

إن أبرز ما يبنى عليه البحث هو عمق إشكاله وأهميته ، ولا ريب أن قول الشيخ زياد بأن الأمر فيه سَعة لأن الخلاف ثابت من الصدر الأول ، يعد بحد ذاته إشكالا ؛ لأنه مبني على وهَم كبير، أشرنا إليه سابقا ؛ إذ ليست المسألة خلافية كما ظنوا ، و لم يختلف الصدر الأول في هذه المسألة ، وبأي وثيقة يختلفون والسنة ثابتة جلية أمامهم ؟

وإنما غرَّ الكثيرين ممن يتكلمون في هذه القضية ، وجودُ تلك النقول التي تشير إلى أن الأئمة والقراء اختلفوا ، فمنهم من راعى المعنى : كنافع ، ومنهم من راعى الوقف على الفواصل– مهما تعلقت بما بعدها– كالبصري...كما في (النشر)[1] وغيره ، وهذه النقول غير كافية ؛ لأنها تحتاج إلى مزيد مقارنة وتحليل ، وإلى جوانب تطبيقية تدعمها .

---

[1] جـ1 ص 238 .

* **الممنوع هو القطع وليس الوقف** : وهذا من أبرز الأسباب التي تقلل من أهمية البحث في هذا الموضوع حسب رأي الشيخ زياد ، وتجعل الخوض فيه ضربا من الفضول ؛ ذلك أن الإشكال إنما يكمن- حسب رأيه - في القطع على الفواصل أو على معنى غير تام ، أما الوقف فلا ضير فيه ؛ إذ إن القارئ وإن وقف على معنى غير تام ، فإنه ما يلبث أن يستأنف قراءته ، ويتم ذلك المعنى ، بُعَيدَ زمن قصير، لا يعيق تتبع المعنى وفهمه .

والجواب : إذا كان الممنوع هو القطع ؛ لأنه يكون بنية الانتهاء من القراءة ، والانتقال إلى غرض آخر مما يؤدي إلى التلبيس على السامع وتخليط المعنى عليه ، خلافا للوقف ؛ إذ بإمكان السامع متابعة المعنى ؛ نظرا لقصر فترات التوقف والتنفس ، إذا كانت هذه هي علة التفريق بينهما ؛ فلماذا لا يجوز القطع أيضا على فاصلة غير تامة المعنى ، لكنَّ ما بعدها محفوظ ومفهوم لدى القارئ أو السامع ، نحو : (أَرَأَيْتَ الذِي يَنْهى)[العلق9] ، (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الفَلَقِ)[الفلق1] ؟

وبشكل أعم : إذا كان القارئ أو السامع حافظا وفاهما لما يقرأ ، فهل يجوز له القطع على آية غير تامة المعنى ؟

فإن قيل : نعم ؛ قيل إن هذا مخالف لقول سائر الأئمة والقراء ، ولا قائل به .

وإن قيل : لا ، قيل : كذلك لا يجوز الوقف على فاصلة غير تامة المعنى .

وبمعنى آخر أن بناء الفرق بين الوقف والقطع على هذه النقطة هو قول متهافت ؛ إذ لا فرق بينهما من هذا الجانب ، والدليل عليه أنه لا يجوز لقارئ القطع على معنى غير تام ، حتى ولو كان حافظا للقرآن الكريم ، وعالما بالتفسير ، وإذا كان هناك فرق بين الوقف والقطع من هذا الجانب ؛ فما معنى قول ابن الجزري حول الوقف القبيح : «**لا يجوز تعمد الوقف عليه**» ؟ وحول الوقف على المعنى غير التام ، نحو(فَوَيْلٌ للمُصَلِّين)[الماعون4]: «فالوقف على ذلك كله لا يجوز»[1] ؟ فهل فرَّقَ بين الوقف والقطع ؟

إنه يدرك تماما أن عدم الفائدة ، أو فساد المعنى ينجبر بالكلام الذي يلي هذه الآية (فَوَيْلٌ للمُصَلِّين) ولا شك أنها معروفة لديه ولسائر من يتعاطى هذه السورة (الماعون) ومع هذا فقد منع الوقف عليها وحكم عليه بالقبح .

هذا عن مسألة التقليل من أهمية هذا البحث ، **أما عن النقاط التي أشار إليها** (الشيخ زياد) في رسالته فهي حسب ورودها :

1- علم الفواصل علم توقيفي سماعي .

2- أكثرهم يرى أن الوقف على الفواصل: مراعاة للفواصل ، ومراعاة للحديث .

3 - الوقف على (فَوَيْلٌ للمُصَلِّين) جائز لا إشكال فيه .

---

[1] النشر ، جـ1 ص 229 - 230 .

4 - الشيخ الحصري يرى حسن الوقف على الفواصل والابتداء بما بعدها مهما كان بينهما من تعلق لفظي ومعنوي .

5 - الإمام ابن الجزري بيَّن أن المسألة خلافية ، وأن الأمر فيها واسع ، ليس فيه محظور.

6- الوقوف الهبطية وقوف مريبة عجيبة ، ولا وجه لها من جهة الإعراب .

هذا عن أهم النقاط الواردة ، والجواب عنها كالتالي :

1- أما القول بأن علم الفواصل علم توقيفي سماعي ، فهذا الحكم لا خلاف فيه ، كما أشار فضيلته ، لكن ما تفسيره للاختلاف الكبير لمواضع الفواصل ، ولعدد الآي ؟ وما معنى قول طاهر الجزائري : «والظاهر أن أكثر الفواصل قد أُثبت بطريق النظر والاجتهاد »[1]؟ فالتوقيف في هذه القضية نظري أكثر منه حقيقي ، كما سنراه في موضعه .

2- قوله بأن أكثرهم يرى أن الوقف على الفواصل ، مراعاة للفواصل ، ومراعاة للحديث ، وقد أشرنا إلى هذه النقطة فيما سبق ، وبينا أنها مبنية على وهَم كبير ؛ إذ الصواب أن أكثرهم يتبع المعنى ، سواء أكان فاصلة (وهذا هو الأولى) أم كان غير ذلك ، وأما الحديث فلم يصح ، حتى يعد كدليل في مسألة مهمة كهذه ، وعلى افتراض صحته فإنه ليس نصًّا في ذلك .

3- الوقف على (فَوَيْلٌ لِلمُصَلِّينَ) جائز لا إشكال فيه ، حيث قال : «...وعند هؤلاء لا بأس بأن يقف القارئ على (فَوَيْلٌ لِلمُصَلِّين) ثم يقرأ بعدها (الذينَ هُمْ عَن صَلاَتِهِمْ سَاهُون) إلى غيرها من الأمثلة المعروفة ».

ونقول : هذه الآية وأضرابها ، لا دليل على جواز الوقف عليها من النص ؛ إذ هو وارد - إن صح - في الوقوف الحسنة فحسب ، وهذا الوقف هو من الوقوف القبيحة ، كما صرح بذلك ابن الجزري[2] وغيره ، ولذلك فلا يصح الوقف عليها ، وقد وقف عليها كثير من القراء اليوم ، منهم الشيخ الحصري في (المصحف المرتل) وغيره ، ولا حجة لهم في ذلك .

4 - حول الشيخ الحصري حيث قال : « الشيخ الحصري في ترتيله يتبع اللجنة المراقبة للتسجيل، فقد يخالف القارئ رأيه ما دام الأمر واسعا ، والخلاف جار حول الأفضلية...ولو رجعنا إلى كتاب (أحكام القرآن) للحصري لرأيناه يقول في هذه المسألة : (إلا إذا كان اللفظ الذي يوقف عليه رأس آية، فإنه يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده مهما كان بينهما من تعلق لفظي ومعنوي) ، ولعل بعض القراء وفي مثل هذه الحالة ذهبوا إلى الجمع بين الطريقين فوقفوا على رأس الآية مراعاة للفاصلة والحديث ، ثم أعادوا وتابعوا القراءة مراعاة للمعنى، ولعل الحصري من هؤلاء كما أذكر...» اهـ .

---

[1] التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن ، اعتنى به الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، (ط 3) 1412هـ ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ص 203 .

[2] النشر ، جـ1 ص 229 .

والجواب : إذا كان الشيخ الحصري– رحمه الله – قد صرح في كتابه بحسن الوقف على الفواصل والابتداء بما بعدها ، فما الذي – يا ترى – قبَّحَ لديه الابتداء بـ(وَلَدَ اللهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ) [الصافات152] حيث قرأها بهذا الشكل :

– في المصحف (المجوَّد) برواية حفص : وقف على (لَيَقُولُونَ) وابتدأ بـ(وَلَدَ اللهُ وَنَهُمْ لَكَاذِبُونَ)

– في المصحف (المرتل) برواية حفص : وقف على هذه الآية ، ثم استأنف قراءته بهذا الشكل : (مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ وَلَدَ اللَّهُ) ثم وقف ، ثم قرأ : (وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ) .

– في المصحف (المرتل) برواية ورش : وقف على (لَيَقولونَ) ثم استأنف قراءته بـ(مِنِ افْكِهِمْ لَيَقُولُونَ وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ) .

– في المصحف (المعلّم) : وقف على (ليقولونَ) ، ثم استأنف قراءته : (منْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ) .

فأنت ترى أنه – رحمه الله – لم يلتزم مسلكا واحدا ، بل اختلف فعله من مصحف إلى آخر ، مع أن هذا الموضع هو فاصلة باتفاق العادِّين ، وما الفرق– يا ترى– بين المصحف (المجوَّد) الذي ابتدأ فيه بـ(وَلَدَ اللهُ...) موافقا في ذلك رأيه ، وبين بقية المصاحف الأخرى ، التي لم يلتزم فيها برأيه ؟

هل اللجنة المراقبة هي التي دفعته إلى استثناء هذا الموضع ، أم شدة تعلقه بما قبله ؟

إذا كانت اللجنة هي التي كانت وراء ذلك فما منهجها في هذه القضية ؟ أي ما الضابط الذي راعته في هذه المسألة حتى استثنت هذا الموضع فقط ؟ أليست بقية المواضع نحو: (فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ)[الماعون4]، (وَإِن كَانُوا لَيَقُولُونَ)[الصافات167] لا تقل قبحا عن هذا الموضع ؟

وإذا كان معتمدهم في ذلك الحديث المذكور ، فيجب عليهم أن يَسْحَبُوا حكمه على كل المواضع دون استثناء ، أمَّا أن يأخذوا به في جل الفواصل ، ويصرِّحوا بأن ذلك سنة ، ثم يتركوا الأخذ به في بعضها فهو منهج غير سديد ، وكيف يكون الابتداء برؤوس الفواصل سنة بناء على هذا النص ، ولا يكون سنة أيضا في الابتداء بـ(وَلَدَ اللهُ...) ؟

وعليه ، فَلاَ هم اتبعوا الوقف على الفواصل ، الذي يقولون بأنه سنة ، ولا هم اتبعوا الوقف على الأغراض والمعاني ، وهذا هو جوهر القضية التي نخالف فيها فضيلة الشيخ زياد ؛ إذ ليس الأمر جار على الأفضلية ، والخلاف فيه واسع– كما قال ؛ إذ لا دليل عليه ، وإنما الصواب هو :

1– إما الوقف على الفواصل مطلقا دون استثناء لأي موضع ؛ لأن أي استثناء لا يعني تغيير النظر والاجتهاد فحسب ، وإنما يعني الطعن في السنة ، وما دام هذا المنهج قد ثبت بالسنة الصحيحة– كما يقولون – فوجب ألا يُحَادَ عنه إلا بدليل مثله ، وإلا عُدَّ من قبيل التفريق بين المتماثلات ، وهو باطل .

2– وإمَّا الوقف على الأغراض والمعاني سواء أكان فاصلة أم غير فاصلة .

هذا ، أما إن كان الدافع إلى ذلك هو اجتهاده الشخصي (الكلام على الشيخ الحصري) ؛ إذ رأى أن هذا الموضع مما ينبغي أن يستثنى لشدة قبحه ؛ فما ضابط هذا الاستثناء ؟ وما الدليل عليه ؟ ولماذا لم يستثنه في المصحف (المجوَّد) ؟ ولماذا لم يستثن أيضا بقية المواضع الأخرى، مثل : (وَإِن كَانُوا لَيَقُولُونَ) [الصافات167] ، و(أَرَأَيْتَ الذِي يَنْهى)[العلق9]...؟

أليس الدليل الذي استند عليه الشيخ الحصري في تقريره السابق هو دليل نقلي (حديث أم سلمة) فوجب عليه إذن أن لا يحيد عنه إلا بدليل نقلي مثله ، أي وجب أن لا يستثني هذا الموضع ولا غيره إلا بدليل .

والكلام نفسه يقال لمن سلك هذا المنهج ، كالشيخ عبد الباسط عبد الصمد - رحمه الله - في (المصحف المرتَّل) برواية حفص بخصوص هذا الموضع ، حيث لم يبتدئ بـــ(وَلَدَ اللهُ...) بل ربطه بما قبله ، وكذلك الشيخ محمد الصديق المنشاوي ، رحمه الله ، وعلى هذا فإن المسلك الذي سلكه الشيخ الحذيفي أصح من حيث الانسجام بين الجانب النظري والتطبيقي ؛ إذ لم يستثن في قراءته ، لا هذا الموضع ولا غيره ، وهذا بِغَضِّ النظر عن صحة الأثر الذي اعتمده في ذلك .

فإن قيل إن الدافع إلى مسلك الشيخ الحصري هو التنويع ، ليس إلا ؟

فالجواب : إذا كان هذا هو مقصده ، فلم لم يشمل هذا التنويع مواضع أخرى غير الموضع السالف؟ وما مستنده في هذا الفعل ؟

5 - الإمام ابن الجزري بين أن المسألة خلافية وأن الأمر فيها واسع ، حيث قال: (أي الشيخ زياد) «والرواية عن الأئمة القراء مختلفة في هذه المسألة فارجع إلى كتاب النشر (ج 1/ 228) يتبين لك أن الأمر واسع ، ليس فيه محظور ، لا من جهة مراعاة الفاصلة ، ولا من جهة مراعاة المعنى...» .

بعد الرجوع إلى (النشر) في الصفحة المذكورة كما أشار سماحته ، فإننا لا نجد أن كلام ابن الجزري يوحي بأن المسألة خلافية ، وأن الأمر فيها واسع ، كما قال ، لكن الذي وجدناه هو أنه قال في ص (229) عند حديثه عن الوقف الحسن : «...لكن الابتداء بـــ(الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ، و(رَبِّ العَلَمِينَ) ، و(مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ)...لا يحسن لتعلقه لفظا ؛ فإنه تابع لما قبله ، إلا ما كان من ذلك رأس آية ، وقد تقدم الكلام فيه ، وأنه سنة» [1] ، والنكتة في كلامه هي قوله (من ذلك) أي من الوقوف الحسنة ؛ فإن الابتداء بما بعدها إن وقع رأس آية فهو جائز .

---

[1] النشر ، جـ1 ص 229 .

وإذا رجعنا إلى ص (226) وجدناه يقول عن الوقف الحسن : «...يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي ، إلا أن يكون رأس آية ؛ فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء لمجيئه عن النبي صلى الله عليه وسلم ...وكذلك عد بعضهم الوقف على رؤوس الآي في ذلك سنة...وقالوا الأفضل الوقف على رؤوس الآيات وإن تعلقت بما بعدها...»[1] .

فالكلام كما ترى هو في الوقوف الحسنة ، وفي التعلق ، فحسب ، لا في غيرها من الحالات ، وعلى هذا فلا حجة إطلاقا لمن يحتج بكلام ابن الجزري على جواز الوقف على الفواصل مطلقا ؛ إذ هو بخصوص الوقوف الحسنة ، لا القبيحة ، وأحسب أن هذا هو مكمن الخلط الذريع في هذا الموضوع ، والذي تراكمت أوهامه ، وطالت العديد من الكتب والمصنفات ، حيث اندلقت البحوث والكتابات ، تصرح بهذا الوهَم ، على أنه من أقوال السلف وسنتهم ، حتى صار شبه حقيقة مُسَلَّم بها .

ولعل الشيخ زياد إنما قصد ص (238) لا (228)(*) ، وفي هذه الصفحة إشارة إلى مذاهب القراء السبعة في الوقف والابتداء ، حيث يُفهم منها أن المسألة خلافية فعلاً – كما قال – إلا أن هذا مما وهم فيه – كما أشرنا سابقا- لأن الصواب أن القراء السبعة يتبعون المعنى بما فيهم أبو عمرو بن العلاء، كما يأتي بيانه في الفصل الأول) .

6- حول الوقوف الهبطية : أفاد فضيلته أنها وقوف لا تنضبط مع قواعد اللغة والإعراب ، ولا ينبغي الالتزام بها ، حيث قال : « أما بالنسبة لوقوف الشيخ الهبطي ؛ فلا علاقة لورش بها ، و لم تأت مع الرواية المذكورة ، وقد سَمِعْتُ كثيرا من القراء ينتقدون كثيرا من وقوف الشيخ الهبطي ، وحجتهم ظاهرة ؛ إذ لا وجه لها من جهة الإعراب ...والمسؤول عن هذه الوقوف المريبة العجيبة هو من ألفها ، ثم من قلدها من غير إعمال قاعدة أو رواية...» .

هذا بعض ما قاله عن هذه الوقوف ، وليس سِرًّا أن أشير إلى أنني كنت واحدا ممن تَبَرَّمَ كثيرا من هذه الوقوف ، وقد تم استعراض كثير من هذه المواضع مع الشيخ (الأخضر الدهمة)(*) ، وقد ناقش هو بدوره هذه القضية مع بعض الشيوخ في إحدى الملتقيات الدينية ، وكان يأمل في رفع هذه القضية إلى الجهات المعنية...لكن دون جدوى ، وقد دفعني هذا إلى بحث هذه الوقوف موضعا موضعا ، كما تراه في الملحق الأول من الرسالة ، وقد تبين أن الكثير من هذه المواضع التي كنا نظن أن لا وجه لها في العربية ، أنها على العكس من ذلك ، ومنها الموضع الذي سألت الشيخ (زياد) عنه ، وهو (وَمَا يَشعِرُكُم)[الأنعام110] .

---

(1) النشر ، جـ1 ص 226 .

(*) وهذا للتشابه بين العددين (2) و(3) في الأرقام الهندية ، والتي اعتمدها الشيخ زياد في رسالته تلك .

(*) واعظ ديني بولاية غرداية، خريج جامع (الزيتونة)، صاحب كتاب: (قطوف دانية من آيات قرآنية) ، و(أضواء على سورة الحجرات) .

والخلاصة التي تم التوصل إليها حول هذه الوقوف تكمن في نقطتين :

1- ما من موضع إلا قال به أحد من أهل العلم (بغض النظر عن صحة قوله) .

2- أن أغلب هذه الوقوف صحيحة ، بل إن بعضها هو الراجح ، سوى نحو من موضعين فإنه يتعذر - إن لم نقل يستحيل- إيجاد توجيه نحوي لهما ، وأغلب الظن أنهما ليسا من وضع الشيخ الهبطي إطلاقا ، والله أعلم .

✲ **اختيار العنوان** : هذا عن بعض الجوانب من إشكال البحث ، وقد حمل عنوان :

﴿ معرفة الوقف على أواخر الآي والابتداء برؤوسها﴾ ، وإنما آثرنا الإشارة إلى كل من الوقف والابتداء بدل عبارة (معرفة الوقف على الفواصل) ؛ لأن مبنى الإشكال ليس هو الوقف على الفواصل فحسب ، بل هو الوقف عليها على أن يبتدأ بما بعدها ، أي برأس الآية التي تليها ، أما الوقف على آخر الآية ، ثم ربطها بما بعدها فلا وَكْفَ فيه إذا كان القصد منه تبيين موضع الفاصلة ، على أن حتى هذا المسلك قد رده بعض الأئمة المحققين كالداني وابن الجزري كما تراه في موضعه .

هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فإن القائلين بسنية الوقف على الفواصل إنما يقصدون الوقف على أواخرها والابتداء بما بعدها ، كما هو واضح من خلال حديث أم سلمة الذي يعد من أقوى الأدلة عندهم والذي جاء فيه الوقف على فواصل الفاتحة آية آية ، وبما أن هذا الموضوع إنما جاء ليعالج هذا الإشكال فلا بد أن ينحصر عنوانه في هذه النقطة ، وعليه فإن الضمير في (رؤوسها) يعود على الآيات اللاحقة لا السابقة .

كما أن في هذا العنوان إشارة إلى أن الأولى في تسمية نهاية الآية بـــ(الآخر) أو (النهاية) وفي تسمية بدايتها بـــ(الرأس) أو (المطلع) أو (الغرة) ، وهذا خلافا لما مشى عليه الداني وابن الجزري وغيرهما (*).

وأما عن اختيار لفظ (معرفة) بدل (حكم) أي بدل : (حكم الوقف على أواخر الآي) فهو لسببين اثنـــين: (أ) – أنه مأخوذ من :

1- كلام الإمام علي - رضي الله عنه- في تعريفه للترتيل ، حيث قال : « الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف»[1].

2- كتاب ابن الجزري الذي ألفه في هذا الموضوع ، وهو : (الاهتدا إلى معرفة الوقف والابتدا)[2].

(*) ويؤيد هذا ما أخرجه ابن حجر وغيره في ترجمة الإمام (عبيد الله بن الحسن العنبري) حيث جاء في كلامه : «...لأن أكون ذَنَبًا في الحق ، أحب إلي من أن أكون رأسا في الباطل » من (تهذيب التهذيب) لابن حجر (ط 1) 1404هـ 1984م ، دار الفكر ، بيروت ، جـ7 ص7 ، وهذا يعني أن لفظ (الرأس) يقصد به بداية الشيء ؛ لأنه جعله مقابلا (للذنَب) ، ولاخلاف في كون الذنَب آخر الشيء ونهايته.

(1) ابن الجزري : النشر ، جـ1 ص209 .

(2) ابن الجزري : المصدر نفسه ، جـ 1 ص 224 .

(ب) – أن ذكر لفظ (حكم) يوحي بأن البحث يتناول كيفية الوقف على الفواصل ، أي يرصد مختلف التغيرات الصوتية والصرفية التي تطرأ على الفاصلة عند الوقف عليها ، من فتح وإمالة ، كما في (مَكَانًا **سوًى**)[طه57] ، (وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ **ضُحًى**)[طه58] ، (أَيَحْسِبُ الإِنسَنُ أن يُتْرَكَ **سُدًى**) [القيامة35] ، فإن الوقف على (سوًى) ، (ضُحًى) ، (سُدًى) يكون بالإمالة وترك التنوين ، وإنما كان هذا لاجتماع كلٍّ من الوقف والفاصلة ؛ إذ عدم الوقف يقتضي التنوين ، والوقف على غير الفاصلة يقتضي عدم الإمالة (في أحد الوجوه) .

وكذا في الحذف والإثبات (في ياءات الزوائد) ، نحو: (يَسْرِ) ، (أَكْرَمَنِ) ، (أَهَنَنِ) [الفجر4 - 16-18] ، (نُذُرِ) [القمر16]...فإنه يوقف عليها بالحذف مع التسكين : (يَسْرْ) ، (أَكْرَمَنْ) ، (أَهَنَنْ) ، (نُذُرْ) ، وكذا تغييرات الهمزة عند الوقف عليها في قراءة (حمزة) ، نحو : (المَأْوى) [النزعت38-40]، (القُرْءَانَ)[الرحمن1]، (الأفئدَة)[الهُمَزة7] ، (يَتَسَآءَلونَ)[النبأ1] ، (مَوْئِلاً)[الكهف57]، (مُسْتَهْزِئُونَ) [البقرة13]، (رِئْيًا)[مريم74] فإنه يوقف عليها إما بالنقل أو بالتسهيل أو بالإبدال ، على هذا الشكل : (المَاوى) ، (القرَانَ) ، (الافِدَة) ، (يتسَا.لونَ) ، (مُسْتَهْز.ونَ) ، (مَولاَ) (رِيًّا) ، وكل هذه الأحكام لا علاقة لها بموضوع البحث.

وقد جاء هذا البحث في أربعة فصول ، هي :

الفصل الأول : مذاهب القراء في الوقف والابتداء

حيث تم فيه الحديث أولاً عن ارتباط الوقف بالمعنى في المبحث الأول ، وعن مذهب القراء السبعة في الوقف والابتداء في المبحث الثاني، وفي الفصل الأخير ، تم تناول بعض الأئمة الذين كتبوا عن الوقف والابتداء كالداني، والسخاوي ، والأشموني ، وزكريا الأنصاري ، وابن الجزري ، وغيرهم ، وهذا وَفق جانبين : نظري وتطبيقي .

الفصل الثاني : قراءة النبي صلى الله عليه وسلم

وهو فصل حديثي بحت ، تناولت فيه دراسة حديث أم سلمة بشكل مفصل ، بجمع ما أمكن من الروايات المتعلقة بهذا الحديث ، والمقارنة بينها ثم جمع الروايات الأخرى ، حول كيفية قراءته صلى الله عليه وسلم ، كما تَمَّ التعرضُ لأقوال أبرز العلماء في هذا الحديث ، وذلك بذكر أبرز المحتجين به وأقوالهم في ذلك، ثم غير المحتجين به، وكانوا قسمين : قسم ذهب إلى انقطاعه ، وآخر إلى نكارته .

وفي المبحث الموالي تمت مناقشة هذه الأقوال ، بدراسة سند هذا الحديث ورجاله ، والتعرض لرأي البيهقي وابن الجزري ، والشيخ طاهر الجزائري ، والشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، وغيرهم ، كما تم أيضا مناقشة دعوى الانقطاع التي أشار إليها الترمذي ، وكذا مناقشة رأي الحافظ ابن حجر ، في نسبته حكم الانقطاع إلى الإمام الطحاوي ، وفي قوله أن الترمذي صحح حديث أم سلمة .

وفي المبحث الثالث ، تم الحديث عن المدلولات وتفسيرها ، ويتعلق الأمر برأي أبي داود ، وتفسير سكوته عن هذا الحديث ، بعد إخراجه له ، وكذا مدلول الثبوت عند شمس الحق أبادي، وكذا مدلول عدم الصحة عند أبي بكر ابن العربي ، وفي الأخير مصطلح النكارة عند أهل الحديث .

وأبرز الكتب التي تم الاعتماد عليها هي كتب الحديث الشهيرة ، وكتب الرجال ، وكتب الجرح والتعديل ، ومن بينها : (توجيه النظر إلى أصول الأثر) للشيخ طاهر الجزائري ، و(الرفع والتكميل في الجرح والتعديل) للإمام اللّكنوي ، و(ظَفَر الأماني شرح مختصر الجرجاني) للكنوي ، و(الباعث الحثيث) لأحمد شاكر ، و(الاقتراح) لابن دقيق العيد ، و(الموقظة) للذهبي...

ونشير هنا إلى أنه في كثير من الأحيان تم تغيير اسم الكتاب إلى اسمه العلمي الصحيح ، وذلك بقصد التنبيه على بعض الأوهام المتعلقة بعناوين بعض المؤلفات ، كتسمية سنن الترمذي ، بـــ(صحيح الترمذي) ، والصواب فيه : (جامع الترمذي) ، بل الأصوب : (الجامع المختصر من السنن...) كما تراه مبيَّنًا في ثنايا البحث ، وكذا عبارة (صحيح ابن حبان) ، وقد ذكرته أحيانا باسم (سنن ابن حبان) ، وأحيانا باسم (التقاسيم والأنواع) ومثال ذلك أيضا: (صحيح البخاري) ؛ فإن هذه التسمية- وإن كانت صحيحة- فهي غير دقيقة ، والصواب فيها : (الجامع المسند الصحيح ، المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) ، وفيها إيراد على الوهَم المشهور في بعض النسخ(•) ، وهو: (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله...)، وكذا (صحيح مسلم) ؛ فقد ذكرته باسمه العلمي، وهو : (المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)...

(•) كما تراه في النسخة التي اعتنى بها الشيخان محمد علي قطب وهشام البخاري ، وغيرها من النسخ ، بل وكما أثبته الحافظ ابن حجر في (هدي الساري) ، حيث قال : « الفصل الثاني في بيان موضوع جامعه الصحيح والكشف عن مغزاه فيه : تقرر أنه التزم فيه الصحة وأنه لا يورد فيه إلا حديثا صحيحا ، هذا أصل موضوعه ، وهو مستفاد من تسميته إياه : الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه» تحقيق فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب ، (د ط) 1379 ، دار المعرفة بيروت، ص8 ، يقول الشيخ عبد الفتاح أبو غدة – بعد أن نقل عن الحافظ الإشبيلي والإمام النووي وابن رُشَيد السبتي وغيرهم التسمية الصحيحة لصحيح البخاري والتي ذكرناها في الأصل-: « فالاسم الذي أورده الحافظ ابن حجر فيه قصور ، والدقة والتمام فيما ذكره الآخرون ، فعند الحافظ ابن حجر قُدِّمَ لفظ (الصحيح) على(المسند) والأقوم تأخيره كما جاء عند الآخرين، ونقص عنده لفظ (المختصر من أمور رسول الله) وجاء عنده (من حديث رسول الله) وما عندهم أدق وأشمل ، والظاهر أن الحافظ ابن حجر رحمه الله كتب هذا الاسم في حال شغل خاطر ، فإنه إمام حاذق دقيق جدا...ومن العجب كل العجب أن هذا الاسم لكتاب (صحيح البخاري) لم يثبت على نسخة من طبعات الكتاب التي وقفت عليها ، وحقه أن يثبت على وجه كل جزءٍ من أجزائه ؛ ليدل على مضمونه بالاسم العَلَمي الذي سماه به مؤلفه الإمام البخاري رضي الله عنه » من كتاب تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي ، لعبد الفتاح أبو غدة (ط 1)1414هـ دار القلم دمشق ، ص11-12.

وجاء في ثلاثة مباحث :كان الأول منها حول حركة الفواصل ، هل منشؤها القياس اللغوي ، أم النقل والرواية ، وما علاقة هذه الحركات بشكل عام ، أو التغييرات الصوتية بالأحرف السبعة ؟ وهل نُطْق النون من كلمة (العَلَمِينَ) مثلا بالضم أو بالكسر يعد تحريفا للقرآن الكريم ؟

حيث خلصنا إلى أن الحروف السبعة هي الكيفيات والطرق والتغييرات ، التي كانت تنزل بها الآيات البينات، على اختلاف قراءاتها ، كما تم بيان أن حركات الفواصل – التي حركاتها حركة إعراب أو بناء – مردها إلى التوقيف، لا إلى القياس .

وفي المبحث الثاني تم الحديث عن ضوابط الآية القرآنية ، وأهم خصائصها ، وفي مقدمتها المعنى المفيد ، أما في المبحث الأخير فقد تناولت فيه الفاصلة القرآنية ، من حيث دلالتها على المعنى ، والفرق بينها وبين الآية، وكذا عن أقسام الفواصل ، وهذا في المطلب الأول ، أما في الثاني فقد تم الحديث عن عدد الآي وعن اختلافهم في ذلك ، وعن كيفية تحديد الفاصلة ، وعن أهم الأعداد ، وخُتمت هذه الدراسة بعرض نظرة شاملة حول المصاحف من حيث عدد آيها ، حيث تم إحصاء عدد آيات أربعة مصاحف هي :

1- برواية (حفص عن عاصم) .
2- برواية (ورش عن نافع) طبعة جزائرية .
3- برواية (ورش عن نافع) طبعة دار المعرفة (الدار البيضاء) .
4- برواية (قالون عن نافع) ، طبع ونشر مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله ، (تونس) .

وكانت النتيجة كالتالي :

عدد آي المصحف الأول (حفص) ⟵ (6236 آية)
عدد آي المصحف الثاني (ورش) ⟵ (**6236** آية)
عدد آي المصحف الثالث (ورش) ⟵ (6213 آية)
عدد آي المصحف الرابع (قالون) ⟵ (6236 آية)

وهذا يعني أن المصحفين الثاني والرابع المكتوبَيْنِ برواية (نافع) لم يُتَّبَع فيهما العدد المدني الأخير (6214 آية) ، وهو العدد الذي ينبغي أن تتبعه كل المصاحف التي تكتب على رواية نافع ، كما يأتي بيانه فبقي إذن المصحف الذي مشى على الطريقة الصحيحة هو المصحف الثالث (الدار البيضاء) ، إلا أنه– كما ترى – يخالف العدد المدني الأخير بفارق آية واحدة ، ولهذه الأسباب وغيرها تحدثت عن العدد المدني الأخير، والفرق بينه وبين المدني الأول في جدول خاص ، وكذا المواضع التي يختلف فيها عن العدد الكوفي في جدول خاص أيضا ، مع ذكر الأوهام التي اعترت المصحف المذكور سابقا ، وعلى رأسها الموضع الذي نقص في عد آياته .

الفصل الرابع : الوقف على الفواصل

وفي هذا الفصل تم الحديث عن الوقف التام والحسن والقبيح بشكل مفصل كما تم حصر فواصل الآي التي لا يصح الوقف عليها، وكذا الفواصل التي لا يصح الابتداء بها، كما تحدثنا عن القطع، وقمنا أيضا بذكر سائر الأحزاب والأنصاف والأرباع...التي لا يصح القطع عليها، مع ذكر الموضع البديل.

✲**الملحقات**: كما ألحقنا بآخر الرسالة ثلاثة ملحقات، هي:

- الملحق الأول : الوقوف الهبطية .
- الملحق الثاني : بين التفسير والتأويل .
- الملحق الثالث : الروايات المتعلقة بالوقف على الفواصل .

كما أرفقنا الرسالة بنسخة مصورة لرسالة الشيخ (زياد) ، وبنسخة مصورة عن الصفحة الأخيرة لمصحف مطبوع برواية (ورش)، وكذا بفهرس عام ، يشمل ما يلي :

1 - فهرس الشواهد القرآنية .

2- فهرس القراءات غير الصحيحة .

3- فهرس الأحاديث والآثار .

4- فهرس الشواهد الشعرية .

5- فهرس الأعلام .

6- فهرس الجداول .

7- قائمة المصادر والمراجع .

8- فهرس الموضوعات .

✲ **كتابة الآيات القرآنية : أما فيما يتعلق بكتابة الآيات القرآنية ؛ فقد تم الالتزام بالرسم العثماني ،** حسب مذهب المغاربة ، تماما كما هو مثبت في المصحف المطبوع بالدار البيضاء ، سوى ما يتعلق بحروف (يُنْفِقُ) : الفاء، والقاف، والياء والنون المتطرفتان؛ إذ لا أجزم بالالتزام بكتابتها على الرسم المعروف : الفاء بنقطة من أسفل(ڧ) ، والقاف بنقطة واحدة من أعلى(ف)، والنون والياء بترك إعجامهما، فإن كانت الياء ساكنة ردت إلى الخلف على هذا الشكل (ۑ).

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أتوجه إلى الأساتذة الأعضاء المناقشين ، بخالص الشكر والتقدير ؛ لأنه- ولا ريب- مهما بُذِل من مجهود في هذا البحث ؛ ليستويَ على ساقه ، ويأخذَ صورته الكاملة الصحيحة ، فلن يبلغَ هذا، إلا بنصائحهم وملاحظاتهم وتوجيهاتهم، التي لا شك أنها تَخدمُه وتُثريه، وتُعلي من قيمته العلمية، وتَسدُّ ثغراته ونقائصه، وتُصَوِّب هَنَاتِه وهَفَواته .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العلمين .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول

مذاهب القراء في الوقف والابتداء

جامعة الأمير للقاد للعلوم الإسلامية

الفصل الأول : مذاهب القراء في الوقف والابتداء

المبحث الأول : الوقف وضوابطه

المطلب الأول : ضوابط الوقف في القرآن الكريم

- الفرع الأول : تعريف الوقف .
- الفرع الثاني : أقسام الوقف .
- الفرع الثالث : ارتباط مدة الوقف بالمعنى .
- الفرع الرابع : ارتباط مدة الوقف بنوع القراءة .

المطلب الثاني : السكت والقطع في القرآن الكريم

- الفرع الأول : السكت وضوابطه .
- الفرع الثاني : القطع ومواضعه .
- الفرع الثالث :الفرق بين الوقف والسكت والقطع .

المطلب الثالث : أثر الوقف في علامات الترقيم

- الفرع الأول : أهمية علامات الترقيم في فهم النصوص .
- الفرع الثاني : أقسام الفصل ، وأهم علاماته .
- الفرع الثالث : دور السكت في فهم النصوص .

المبحث الثاني : اعتبارات ومذاهب القراء السبعة

المطلب الأول : الاعتبار بالمعنى

- الفرع الأول : معنى هذا الاعتبار ، وضوابطه .
- الفرع الثاني : مذهب ابن عامر وعاصم والكسائي .

المطلب الثاني : الاعتبـــار بانقطاع النفَس

- الفرع الأول : تفسير هذا الاعتبار .
- الفرع الثاني : حجة هذا الاعتبار وضوابه .
- الفرع الثالث : الفرق بين هذا المذهب وبين غيره .
- الفرع الرابع : حكم وصل القرآن على نفَس واحد .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثالث : الاعتبـــار بالفواصل

- الفرع الأول : معنى هذا الاعتبار وضوابطه .
- الفرع الثاني : نماذج تطبيقية .

المبحث الثالث : مذاهب واختيارات أئمة الوقف

المطلب الأول : مذهب الإمام أبي عمرو الداني

- الفرع الأول : الجانب النظري .
- الفرع الثاني : تحليل كلام الداني .
- الفرع الثالث : الجانب التطبيقي .

المطلب الثاني : مذهب الإمام أبي زكريا الأنصاري

- الفرع الأول : الجانب النظري .
- الفرع الثاني : الجانب التطبيقي .

المطلب الثالث : مذهب الإمـــام الأشموني

- الفرع الأول : الجانب النظري .
- الفرع الثاني : الجانب التطبيقي .

المطلب الرابع : اختيار أبي بكر بن مجاهد وابن الجزري وغيرهما

- الفرع الأول : رأي الإمام أبي بكر بن مجاهد .
- الفرع الثاني : اختيار الإمام السخاوي .
- الفرع الثالث : اختيار الإمام ابن الجزري.
- الفرع الرابع : مذهب الإمام أبي جمعة الهبطي .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول : مذاهب القراء في الوقف والابتداء

إن لمعرفة الوقف ، والفصل والوصل ، في الأساليب العربية بشكل عام ، وفي القرآن الكريم بشكل خاص ، مرتبة منيفة ، وشأوا كبيرا في فهم هذه الأساليب ، والوقوف على أسرارها ودقائقها ، وقد حض أئمة القراءة على الاهتمام بالوقف وتعلمه ؛ إذ به تتبين معاني الآيات ، ويسهل فهمها ، ويزول إشكالها .

وقد حاولنا في هذا الفصل تناول الجانب الأول من جوانب الوقف على الفواصل ، وهو كشف مذاهب أئمة القراءة ، وأئمة الوقف والابتداء في هذه المسألة ، لكن الدخول في هذه المواضيع دون الحديث عن الوقف وأقسامه والعلاقة بينها يجعل الدراسة غير كاملة وغير متّزنة ؛ إذ لا يمكن الحديث مثلا عن اختيار ابن الجزري ، في هذه المسألة ، دون معرفة أقسام الوقف وأنواعه، وقد جاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الوقف وضوابطه

وينقسم إلى ثلاثة مطالب ، هي :

المطلب الأول : ضوابط الوقف في القرآن الكريم

وفيه أربعة فروع ، هي :

الفرع الأول : تعريف الوقف

أ- تعريفه لغة : الوقف – لغة – الإمساك عن الشيء ، والإقلاع عنه ، وهو مأخوذ من قولهم : وقف عن الكلام أي تركه ، وأقلع عنه[1].

ب- تعريفه اصطلاحا : « هو قطع الصوت آخر الكلمة ، زمناً ما »[2] .

أي الإمساك عن القراءة بُعَيدَ النطق بآخر الكلمة مدة يسيرة ، غير محددة بوقت ثابت ؛ لأنها تختلف حسب ثقل القراءة وخفتها ، كما أنها شرعت من أجل التنفس والاستراحة ، وهي تختلف من حالة إلى أخرى ، لكن دون أن تخرج على الحد المعهود والمعروف عند أهل العلم .

هذا ، وقد أَوْعَبَ ابن الجزري الضوابط المتعلقة بحد الوقف بقوله:«والوقف عبارة عن قطع الصوت على الكلمة(•)زمنا يُتَنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة إمَّا بما يلي الحرفَ الموقوفَ عليه ،

---

(1) الفيروز أبادي : القاموس المحيط ، مادة (الوقف) جـ3 ص205 .

(2) الأشموني: منار الهدى ، ص 6 ، وابن القاصح : سراج القارئ المبتدي ، ضبط وتصحيح محمد عبد القادر شاهين ، (ط1) 1419 هـ 1999 م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .ص 141 .

(•) تنوعت عبارات أهل العلم فيما يتعلق بالجار الداخل على لفظ (الكلمة) ، فابن الجزري ، والشهاب الدمياطي وغيرهما، استعملوا أداة الجر(على) ، بينما استعمل الإمام السيوطي ، في الإتقان (د ط) ، دار المعرفة ، بيروت جـ1 ص 115 ، و إبراهيم المارغني ، في النجوم الطوالع ، ص 26 ، أداة الجر (عن) ، في حين اختار ابن القاصح ، والأشموني إدخال لفظ (آخر) بدل حرف الجر ، وكل ذلك قريب ؛ إذ إن معنى قولهم : (قطع الصوت على الكلمة) أي : في آخر الكلمة ،

أو بما قبله لا بنية الإعراض...ويأتي في رؤوس الآي ، وأوساطها ، ولا يأتي في وسط كلمة ، ولا فيما اتصل رسما- كما سيأتي- ولا بد من التنفس معه»[1] .

والمراد من قوله : «استئناف القراءة ، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله» أن القارئ - بعد وقوفه على الكلمة - له أن يبتدئ قراءته بما بعدها مباشرة ، إذا لم تتعلق بما قبلها ، كالوقف على : (وَهوَ بكلِّ شَيءٍ عَليمٌ) [البقرة28] ، والابتداء بـــ(وَإذْ قَالَ رَبُّكَ للمَلَئِكَةِ) ، وله أن يقف على الكلمة ولكن لا يبتدئ بما بعدها ، وإنما يبتدئ بها أو بما قبلها لارتباط المعنى ، كأن يقف على (يُسْحَبُون)(*)من قوله تعالى : (فَسَوْفَ يَعْلَمُون إذِ الاَغْلَلُ فِي أَعْنقِهِمْ وَالسَّلَسِلُ يُسْحَبُونَ)[غافر70-71] ، ثم يبتدئ بـــ(يُسْحَبُونَ فِي الحَمِيم...)، أو يقف على (تَوَلّى)(◊)من قوله تعالى: (فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلّى)[النجم28] ثم يبتدئ بـــ(تَوَلّى عَن ذِكْرِنَا...) أو بـــ(عَن مّن تَوَلّى عَن ذِكْرِنَا...) .

والحاصل أن ضوابط الوقف هي :

1- قطع الصوت على الكلمة.

2- التنفس بعد قطع الصوت زمنا معتبرا.

3- مراعاة آخر الكلمة لا وسطها ، ولا على ما اتصل رسما نحو : (فِيمَا) [القصص77] .

4- مراعاة نية استئناف القراءة .

وهذا كقوله تعالى: (وَدَخَلَ المَدِينةَ عَلىَ حِين غَفلةٍ مِّن اهْــلهَا) [القصص 14] أي في حين غفلة ، كما ورد عن ابن عباس أنه قال : «...فــلحق بتــلك المدينة في وقت القائلة » ، انظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، (ط 2) 1398هـ 1978م ، دار الفكر بيروت ، جـ7ص109.

ومعنى قولهم : (قطع الصوت عن الكلمة) قطعه في آخرها ، انظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تحقيق حنا الفاخوري ، (ط 1) ، 1411هـ1991م دار الجيل ، بيروت ، جـ1 ص248 ، فبان أن هذه العبارات متقاربة المعنى ولكن أقربها للصواب عبارة ابن القاصح والأشموني ؛ لتصريحهما بكون القطع في آخر الكلمة ، والله أعلم.

(1)النشر ، جـ1 ص 240 ، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، وضع هوامشه أنس مهرة، (ط1) 1419هـ 1998م دار الكتب العلمية بيروت ص85 .

(*) وهو رأس آية عند الكوفي والشامي والمدني الأخير .

(◊)وهو رأس آية في عد الشامي .

الفرع الثاني : أقسام الوقف

نحاول الإشارة في هذا الفرع إلى أقسام الوقف والابتداء ؛ بما يعطي فكرة موجزة على هذه الأقسام تساعد على فهم بعض النقاط الآتية، والتي تتعلق باعتبارات الأئمة في الوقف، ومذاهبهم فيها خاصة مذهب أبي عمرو البصري ، أين نحتاج إلى توضيح بعض النقاط المتعلقة بالوقف الحسن .

لقد اصطلح أئمة الفن للوقف عدة أسماء ومراتب[1]، وأقربها ما ذكره ابن الجزري ، من أن الوقف ينقسم إلى اختياري ، واضطراري ، وهذا تبعا لتمام الكلام من عدمه ؛ فإن تم الكلام كان الوقف عليه اختياريا ، وإن لم يتم كان الوقف عليه قبيحا[2] ، كما تراه فيما يلي :

(أ)- **الوقف الاختياري** : وله ثلاث مراتب :

1- الوقت التام : وهو ما لم يتعلق بما بعده البتة ، يوقف عليه ويبتدأ بما بعده ، نحو : (وَأولَئِكَ هُمُ المُفلِحُون)[البقرة 4]، (إنَّ رَبَّكَ هُوَ الخَلَّاقُ العَلِيمُ)[الحجر86]، (إنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَّلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ)[الرعد8]...وكذا عند انقضاء القصص ، كما تراه في عدة مواضع من سورة الشعراء ، عند قوله تعالى : (إنَّ فِي ذَلِكَ لأَيَةً وَ مَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّومنينَ وَإنَّ رَبَّكَ لَهُوَ العَزِيزُ الرَّحِيمُ)[7-8] ، وقد يوجد قبل رأس الآية ، كما في قوله تعالى: (لَقَدَ اَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إذْ جَآءَنِي)[الفرقان29] ، فهذا هو التمام ؛ لأن كلام الظالم لم ينتهي عنده، ثم قال الله عز وجل : (وَكَانَ الشَّيْطَانُ للانسَانِ خَذُولاً) وهنا رأس الآية ، وقد يكون بعد رأس الآية، نحو : (وَأَلْقى فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنهَرًا وَسُبلاً لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ وَعَلَمَتٍ)[النحل15-16] ، فـ(تَهْتَدُونَ) هو رأس الآية ، لكنَّ مَا بعده معطوف عليه وبه تمامه ، وكقوله تعالى: (وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُود مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ)[هود81-82] فالوقف هنا هو بعد رأس الآية (مَنضُود) ؛ لأن (مُسَوَّمَةً) صفة لـ(حجارة)[3] .

2- الوقف الكافي : وهو ما تعلق بما بعده من جهة المعنى دون اللفظ ، وهو كالتام يجوز الوقف عليه والابتداء بما بعده ، ويكون في رؤوس الآي نحو: (وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُون)[البقرة2]، (فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَآءِ هَؤُلَاءِ ان كُنتم صَدِقين)[البقرة30]، (وَلاَ يَهْتَدُونَ سَبِيلاً)[النساء97]، (اليَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللهِ غَيْرَ الحَقِّ وَكُنتُمْ عَنَ - ايَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ)[الأنعام94]، (وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الجَاهِلُون قَالُوا سَلَمًا)[الفرقان63] .

---

(1) الأشموني ، منار الهدى ، ص 8 ، وقد أوصلها إلى عشر مراتب .

(2) ابن الجزري : النشر ، جـ1 ص 225 ، فما بعد .

(3) أبو البقاء العكبري : التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق محمد علي البجاوي ، (ط 2)1407هـ-1987م ، دار الجيل ، بيروت، جـ2 ص 711 .

وكذا رؤوس الآي التي بعد هذه الآية ، وهي : (قيمًا) ، (غرامًا) ، (مُقامًا) ، (قوامًا)...فالكلام في هذ ه الأمثلة مفهوم ؛ لأن ما بعد هذه المواضع(*) مستغن عنها لفظا ، وإن كان مرتبطا معنى.

كما يكون الوقف الكافي في غير رؤوس الآي ، نحو : (يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا)[البقرة8] ، (وَجَعَلْنَا ابنَ مَريمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً)[المؤمنون51] ، (فَلَمَّا جَآءَهُمُ الحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا لَوْلَآ أُوتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسى أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ مُوسى مِن قَبْلُ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا)[القصص48] ، فالوقف على كل من : (ءَامَنُوا)، (ءَايَةً) ، (مُوسى) ، (مِن قَبْلُ) ، (تَظَٰهَرَا) وقوف كافية ؛ لأن المعنى عندها واضح ، وهي ليست رؤوس آي .

3- الوقف الحسن : وهو ما تعلق بما بعده لفظا ، حيث يجوز الوقف عليه ولا يبتدأ بما بعده ، مثاله الوقف على : (وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا)[النساء85]، (وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ)[هود63]، (فَلَمَّا جَآءَ امْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا وَالذين ءَامنوا مَعَهُۥ)[هود65]، (لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ)[يوسف111] ، (بلْ مَتَّعْنَا هَٰٓؤُلَآءِ)[الأنبياء44]، (سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا)[فصلت52] ، (وَالذين جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِم يَقُولُونَ ربَّنَا اغْفِرْ لَنَا)[الحشر10] ، (إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا)[النبأ31] ، (أَرَءَيْتَ الذي يَنْهى عَبْدًا)[العلق9- 10] فالوقف على هذه المواضع حسن ؛ إذ المعنى مفهوم ، لكن الابتداء بما بعدها(*)لا يحسن ، للتعلق اللفظي بما قبلهما .

(ب)— **الوقف الاضطراري** : ويكون— كما ذكرنا- عند عدم تمام الكلام، وهو المسمى بـــ(القبيح) وهو الذي لا يُفهم المراد منه ، أو يؤدي إلى فساد المعنى ؛ إذ لا يجوز تعمد الوقف عليه إلا للضرورة ، من انقطاع نفس ونحو ذلك ، كالوقف على : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي)[البقرة 25] ، (فَبُهِتَ الذي كَفَرَ وَاللَّهُ)[البقرة 57]، (لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الذينَ قَالُوا) ، والابتداء بـــ(إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ) [آل عمران181]، (إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَيَقُولُونَ)[الدخان33]...

ملاحظة : هذا ما يتعلق بالوقف ومراتبه ، أما الابتداء فلا يكون إلا اختياريا ، وله أربعة أقسام :

- تام : نحو الابتداء بـــ(اللَّهُ وَلِيُّ الذينَ ءَامَنُوا)[البقرة 256] .
- كاف : نحو الابتداء بـــ(إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ)[الكوثر3] .
- حسن : نحو الابتداء بـــ(وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَٰلِمِ الغَيْبِ وَالشَّهَدَةِ)[التوبة106] .
- قبيـــح : نحو الابتداء بـــ(عُزيرُ ابْنُ اللَّهِ)[التوبة30] ، أو بـــ(اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ)[التوبة94].

(*) وهي على الترتيب : (وَالذينَ يُومِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِليكَ وَمَا أُنزِلَ من قَبْلِكَ)[3] ، (قَالُوا سُبْحَـٰنَكَ لَا عِلْمَ لنا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا) [31]، (فَأُولَٰئِكَ عَسَى اللَّهُ أن يَّعْفُوَ عَنْهُمْ)[98] ، (وَلَقَدْ جِئْتُمونَا فُرَدى كَمَا خَلَقْنَـٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ)[95] ، (وَالذينَ يَبِيتونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَـٰمًا) [64] .

(*)وهي على الترتيب السابق : (أَوْ رُدُّوهَا) [85]، (فَيَاخُذَكُمْ عَذَابٌ اليمٌ)[63]، (بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمئذٍ)[65] ، (لأَوْلِي الالبَٰبِ)[111] ، (وَءَابَـٰءَهُم حَتَّى طَالَ عَلَيْهِمُ العُمُرُ)[44] ، (فِي الافاق وَفِي أَنفُسِهِمْ)[52]، (وَلِإِخْوَنِنَا الذينَ سَبَقونَا بِالايمَـٰنِ) [10] (حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا)[32] ، (اذَا صَلَّى)[10] .

الفرع الثالث : ارتباط مدة الوقف بالمعنى

لا شك أن لعملية النطق وعرض الكلام بشكل مفصل ، ومتناسق ، ومنسجم مع أساليب الجمل والعبارات دورًا بارزًا في فهم المعنى وإدراكه ، ومن أهم النقاط المتعلقة بهذا المنهج عرض الكلام المرتبط بعضه بعضا دفعة واحدة ، من غير تجزئة أفكاره ، وتشتيت عباراته بالوقف أو القطع ، ويتأكد هذا الأسلوب كلما كان الارتباط قويا ، خاصة في القرآن الكريم الذي يبلغ ذروة البيان و الإعجاز .

يقول طاهر الجزائري– رحمه الله– حول هذه النقطة : «ينبغي للقارئ أن يراعي أمر **المدة** في الوقف ؛ فإذا وقف في موضع يكون الارتباط فيه بين الكلامين ضعيفا ، وقف فيه كثيرا ، وإذا وقف في موضع يكون الارتباط فيه أقوى من ذلك ، وقف فيه أقل ، ولا يزال الأمر كذلك، إلى أن يصير الوقف فيه من قَبيل السكت ، وهو أمر مهم جدا ، يحتاج فيه إلى رياضة شديدة في أول الأمر »[1] .

وهذا الكلام في غاية النفاسة ، وبيانه أن الأصل في الكلام أن يكون متصلا مترابطا حيث يُلقَى على السامع دفعة واحدة ، من غير فصل ، ولا وقف ، ولكن نظرا لخضوع الكلام العربي لأساليب التعبير ، والتي تلعب دورا رئيسا في تقريب المعنى وإيضاحه ، ونظرا لاحتياج القارئ ، أو المتكلم إلى زمن للتنفس والاستراحة ، لزم اختيار مواضع معينة لذلك ، مع مراعاة مدة الوقف عندها ؛ فإذا كان الارتباط ضعيفا وقف عليه وقفا بيِّنًا ، كالوقف على (مَعِين) من قوله تعالى :(وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّه ءَايَةً وَءَاوَيْنَـٰهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ) [المؤمنون51] ، والبدء بـــ(يَـٰٓأَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَـٰتِ وَاعْمَلُوا صَـٰلِحًا) ، وإذا كان قويا وقف عليه وقفا يسيرا، نحو الوقف على (تَرْكَبُونَ) في قوله تعالى : (وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالأنْعَـٰمِ مَا تَرْكَبُونَ)[الزخرف11]، والابتداء بـــ(لتستَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ) .

وتتأكد فائدة هذا المنهج ، في التعامل مع الجمل والتراكيب ، لإزالة الأخطاء الناتجة عن سوء فهم القرآن الكريم، وأساليب العربية ، وفنونها ، ولنضرب أمثلة تطبيقية ، حول هذه النقطة :

1- المثال الأول : قوله تعالى : (قَالَ الحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أنصَارُ اللهِ ءَامَنَّا بِاللهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ رَبَّنَا ءَامَنَّا بِمَا أَنزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّـٰهِدِينَ وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللهُ وَاللهُ خَيْرُ المَـٰكِرِينَ) [آل عمران51–53] ، فإن الضمير في (وَمَكَرُوا) ظاهره أنه عائد على آخر مذكور، وهو (الحَوَارِيُّونَ)، وهذا غير صحيح ، بل هو عائد على المذكور الأبعد ، في قوله تعالى: (فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الكُفْرَ) وهم اليهود المتآمرون ، الذين هَمُّوا بقتل عيسى عليه السلام [2] ، ولذا فينبغي أن يوقف على (الشَّـٰهِدِينَ) من آخر الآية (52) وقفا بيِّنا ، حتى يَشْعُر السامع أن هناك فصلاً بين هذا المعنى ، وبين المعنى الذي تفيده الآية اللاحقة .

---

[1] التبيان ، ص 313 .

[2] الشيخ محمد علي الصابوني : صفوة التفاسير ، (ط 3) 1417هـ 1997م ، دار الصابوني ، القاهرة ، جـ1 ص 187 .

2- المثال الثاني : قوله تعالى : (وَلَوْ تَرى إِذْ وُقفوا عَلَى النّارِ فَقَالُوا يَلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبُ بِئَايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُومِنِينَ)[الأنعام28]فإن الوقف على (النّار) ، مع إطالة مدته قليلا ، يوحي إلى السامع بأن جملة (فَقَالُوا يَلَيْتَنَا نُرَدُّ) ليست هي الجواب، وهذا هو الصحيح(*) ، والكلام ذاته يقال حول الوقف على لفظ (رَبِّهِمْ) من قوله تعالى : (وَلَوْ تَرى إِذْ وُقِفُوا عَلَى رَبِّهِم قَالَ أَلَيْسَ هذَا بِالحَقِّ قَالُوا بَلى وَرَبِّنَا) [الأنعام31](◊).

3- المثال الثالث : في قوله تعالى : (هُوَ الذي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَّاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا...فَلَمَّا ءَاتيٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلاَ لَهُ شِرْكًا فِيمَا ءَاتيٰهُمَا فَتَعَلَى اللهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ)[الأعراف189-190] فإن الآية حول (آدم وحوّاء)، كما يفيده السياق[1] ، وكما أخرج الإمام أحمد[2] ، والترمذي[3] ، والحاكم[4] كلهم من طر يق الحسن عن سمرة مرفوعا.

لكن آخرها مشكل جدا ؛ إذ فيه نسبة الإشراك إلى آدم وحواء ، وآدم نبي مُكَلَّم ، والأنبياء مترهون عن الشرك قبل النبوة وبعدها إجماعا[5] ؛ السبب الذي دفع بعضَهم إلى حمل الآية على غير آدم وحوّاء ، وأنها في رجل وزوجته في بعض أهل الملل ، وإلى إعلال الحديث(*) .

والصواب– كما هو ظاهر الآية والسياق– أنها في آدم وحواء ، وأن الإشكال المذكور غير وارد ؛ إذ إن قوله تعالى: (فَتَعَلَى اللهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ) كلام مستأنف مفصول عن سابقه ، خاص بمشركي العرب أي : فتعالى الله وتنزه عما يقوله المبطلون من المشركين[6]، فهو من الموصول لفظا ، المفصول معنى(◊) .

(*) لأن الجواب محذوف ، تقديره : (لرأيت أمرا شنيعا ، وهولا عظيما) ، انظر البحر ا لمحيط لأبي حيان ، جـ4 ص 101 .

(◊) البحر المحيط ، جـ 4 ص 105 .

(1) السيوطي : الإتقان ، جـ1 ص 118 .

(2) مسند أحمد (دط) مؤسسة قرطبة ، مصر ، جـ5 ص 11 .

(3) مختصر جامع الترمذي لمصطفى ديب البغا (ط 1) 1418هـ 1997م ، اليمامة ، دمشق ، كتاب التفسير ، حديث رقم (3077) ، ص 459 .

(4) المستدرك على الصحيحين ، تحقيق د. عبد القادر عطا (ط 1)1411هـ دار الفكر ، بيروت ، حديث رقم (4003) ، جـ2 ص 594 .

(5) سعد الدين التفتازاني : شرح العقائد النسفية ، تحقيق كلود سلامة ، (د ط) 1974م ، مطبعة وزارة الثقافة دمشق،ص155 .

(*) من هؤلاء ، الحافظ ابن كثير ؛ فقد أعل الحديث من ثلاثة و جوه ، و حكم عليه بالوقف ، و ضعف ما رُويَ في ذلك من آثار ، ثم روى بسنده عن الحسن البصري أنه قال : « كان هذا في بعض أهل الملل ، و لم يكن بآدم » ، ثم قال عقبه : « أما نحن ؛ فعلى مذهب الحسن البصري في هذا ، و أنه ليس المراد من هذا السياق آدم وحواء ، وإنما المراد منه ذريته ، بدليل قول الله بعد : (فَتَعَـٰلَى اللهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ) » ، يراجع تفسير ابن كثير ، (د ط) 1401هـ ، دار الفكر ، بيروت جـ 2 ص 275- 276 ، وتبعه على هذا الرأي الشيخ محمد علي الصابوني ، حيث قال بعد أن ساق طرفا من كلام ابن كثير السابق : « أقول : وهذا هو الحق الذي لا محيد عنه » صفوة التفاسير جـ1 ص 452 .

(6) أبو حيان : البحر المحيط ، جـ4 ص 440 ،

4- المثال الرابع : في قوله تعالى : (كَلاَّ لَوْ تَعْلَمُون عِلمَ اليَقِينْ)[التكاثر5] ، فإن الوقف على رأس هذه الآية يزيل الوهَمَ الذي قد يَنْطلي على بعضهم ، من أن جواب الشرط هو (لَتَرَوُنَّ الجَحِيمَ)(*).

ملاحظة : لقد سلك هذا المنهج الدقيق ، كثير من اللغويين والمحدثين ، في عملية تدوين الخطب والأحاديث ورصف كلماتها وتنضيدها ، فلقد كان الحذاق من أهل الحديث ، يفصلون بين الأحاديث بترك بياض بين كل حديثين اثنين وكانوا يجعلون مقدار الفصل (أي البياض) «**على مقدار تناسب الكلام** فإن كان القول المستأنف مشاكلا للقول الأول ، أو متعلقا بمعنى منه ، جُعِلَ الفصلُ صغيرًا ، وإن كان مُباينًا له بالكلية ، جُعل الفصلُ أكبر من ذلك»(1) .

أي أن الغرض - كما ترى- هو توضيح الكلام ، بفك عباراته وتجزئتها ، وهذا إما نطقا أو كتابة، فأما نطقا فيكون بالوقف عليها ، وجعل مدة الوقف متناسبة مع قوة ارتباط العبارات وتعلقها فيما بينها كما رأينا ذلك في الأمثلة السابقة ، وأما كتابة فيكون بترك الفراغات ، والفصول بين الجمل والفقرات ثم جعل هذه الفراغات متناسقة ، ومتناسبة مع مقدار ارتباط الجمل فيما بينها .

الفرع الرابع : ارتباط مدة الوقف بنوع القراءة

إذا كان لمدة الوقف علاقة وثيقة بالمعنى ، فإن لها ارتباطا وثيقا أيضا بكيفية القراءة ؛ إذ تنسجم انسجاما وثيقا بنمط القراءة ، وبالرواية المقروء بها ، أي أنها تتوافق مع القراءة ثِقلاً وخفة ، فالقراءة بالتحقيق(*) - مثلا - تكون إلى حد ما ثقيلة ؛ مما يجعل مدة الوقف- هي الأخرى- طويلة ، حتى تنسجم معها ، وَفْقَ حركة متناغمة متكاملة يرتاح لها السامع ، ومن الخطأ الخفي- والذي له تأثير واضح على رونق القراءة - تنافر مدة الوقف مع سرعة القراءة ، وهذا كأن يُقرأ بالتحقيق من إشباع للمد ، وتحقيق للهمزة ، وإتمام للحركات،... مع تخفيف مدة الوقف وقصرها ، والتطبيق خير دليل على ذلك .

هذا من جهة، ومن جهة أخرى ، فإن هذا المسلك لا يكاد يقيم للوقف والسكت أي فرق ؛ إذ إن تخفيف الوقف ، مع تثقيل القراءة ، يجعله قريبا من السكت ، إن لم نقل يطابقه ، خاصة إذا راعينا مذهب من لا يشترط قطع النفس في السكت .

(*)يقول السيوطي: « وما زلت في وقفة من ذلك ، حتى رأيت ابن أبي حاتم قال : أخبرنا أحمد بن عثمان...عن السُّدِّي في قوله تعالى: (فَتَعَلى اللهُ عمَّا يُشركُونَ) قال هذه فصل من آية آدم ، خاصة في آلهة العرب،...فانحلت عني هذه العقدة ، وانجلت لي هذه المعضلة ، واتضح بذلك أن آخر قصة آدم وحواء (فيمَا ءَاتيهُمَا) ، وأن ما بعده تَخْلصُ إلى قصة العرب ، وإشراكهم الأصنامَ ، ويوضح ذلك تغيير الضمير من الجمع إلى التثنية ، ولو كانت القصة واحدة لقال: (عما يشركان)...» الإتقان ، جـ1 ص 119.

(*) جواب الشرط محذوف ، تقديره : (لسارعتم إلى رفض الدنيا) ، أو نحوه ، والمعنى : لو علمتم علما يقينا بأن الله باعثكم لسارعتم إلى رفض الدنيا ، ولرجعتم عن غيكم وكفركم ، انظر البحر المحيط ، جـ8 ص 508 .

(1) الشيخ طاهر الجزائري : توجيه النظر إلى أصول الأثر ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، (ط 1) 1416هـ 1995 م ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، جـ2 ص 852 -853 .

(*) وهو إعطاء كل حرف حقه من إشباع للمد ، وتحقيق للهمز ، والتأني في القراءة...

ومثال ذلك الوقف اليسير على كلمة (عِوَجًا) من قوله تعالى : (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا)[الكهف1]- مع القراءة المتأنية- تجعل منه موائما للسكت ؛ مما يصعب التفريق بينهما ، سيما وأنه مقروء به في هذه الآية(•).

وكذا الانتقال من آخر سورة الأنفال (إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)[76] إلى غُرَّة سورة التوبة، بالوقف القصير- مع القراءة تحقيقًا- يجعل منه مشابها للسكت بين هذين السورتين، خاصة أن السكت هو أحد الوجوه المقروء بها ، عند الانتقال من إحدى السَّبْعِ الطُّوَلِ كالبقرة أو الأنفال وغيرهما ، إلى صدر براءة ، وهذا لسائر القراء(◈).

ويؤيد هذا ما ذكره السيوطي حول تعريف التحقيق وضوابطه ، حيث جاء فيه :«...وملاحظة الجائز من الوقوف بلا قصر ولا اختلاس...»[1] ، أي ينبغي على القارئ ، وهو يمارس هذا النوع من الترتيل ، أن يراعي الوقوف الجائزة ، علاوة على الوقوف الواجبة والحسنة والكافية ، مع إعطائها الوقت الكافي دون نقصان أو تقصير؛ لأن هذا هو الذي ينسجم، ويتلاءم مع طريقة القراءة وسرعتها(*).

هذا عن ارتباط الوقف بكيفية القراءة ، أما عن ارتباطه بالرواية ، فهو أيضا جلي وبيِّن ؛ ذلك أن الرواية- وفي أبسط صورها - ما هي إلا نوع من القراءة(•) ، وبيان ذلك أن الرواية المقروء بها لها تأثير واضح على سرعة القراءة وبطئها ، فالذي يختار رواية ورش (من طريق الأزرق) عن نافع أو رواية (خَلَف) عن حمزة ، سيجد نفسه- وبشكل تلقائي- يتبع قراءة متأنية، إن لم نقل ثقيلة ، ناتجة عن المدود الطويلة ومدود اللِّين والبَدَل ومواضع السكت المتكررة، وهذا خلافا لمن يقرأ برواية (قالون) عن نافع.

(•) وهو مذهب حفص عن عاصم .

(◈) وهذه الوجوه هي على الترتيب : **الوقف ثم السكت ، ثم الوصل** ، كل هذا من غير بسملة في الحالات الثلاث ، يراجع النجوم الطوالع ، للمارغني ، ص 31 .

[1] الإتقان ، جـ1 ص 131 .

(*) وهذا الذي ذكر حول تفسير العبارة السابقة ، و هي : (بلا قصر ولا اختلاس) ، هو الظاهر من الكلام ؛ إذ يبعد أن يكون المراد من كلمتي (القصر) و(الاختلاس) المعنى الاصطلاحي ؛ لأنه يفضي إلى تكرار المعنى دون ما فائدة ، وآية ذلك أنه قال في بداية التعريف : « التحقيق : وهو إعطاء كل حرف حقه من **إشباع المد** وتحقيق الهمز ، و**إتمام الحركات**...» فإشباع المد يعني عدم قصره ، وإتمام الحركات يعني عدم اختلاسها ، فيبقى إذن المعنى الثاني ، مرادا به المعنى اللغوي .

(•) وهي أحد مصطلحات أربعة ، عند علماء القراءة ، هي : القراءة ، والرواية ، والطريق ، والوجه ، والفرق بينها أن ما نسب لإمام من أئمة القراءة كأبي جعفر أو نافع أو ابن كثير ...فهو **قراءة** ، وما نسب للرواة عن هذا الإمام – ولو بواسطة شخص ، أو أكثر ، فرواية ، وما نسب لمن أخذ عن الرواة – و إن سفل – **فطريق** ، وما كان على غير هذا ، مما يكون القارئ مخيرا فيه **فوجه** مثال ذلك : - قراءة (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) هي قراءة عاصم والكسائي ، قال الشاطبي : و(مالك يَوْمِ الدين) راويه نا صر .

- وَصْلُ ميم الجمع قبل حرف متحرك غير همزة ، نحو : (أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ و غيرِ الْمَغْضوبِ عليهمْ و) هي قراءة ابن كثير ورواية قالون عن **نافع** ، في أحد وجهيه ، قال الشاطبي :

وَصِلْ ضَمَّ مِيمِ الجَمْعِ قبلَ مُحَرَّكٍ ✱ دَرَا كَمَا وَقَالُونٌ بِتَخْيِيرِهِ جَلاَ

أو بقراءة ابن كثير، فإنه لا يجد أي ثقل، أو قيد يعيقه عن تخفيف قراءته وإسراعها.

والحاصل أن مراعاة مدة الوقف ، وجعلها مبنية وخاضعة لقوة ارتباط الآيات ، والجمل والعبارات بعضها ببعض ، أمر مهم في فهم النص القرآني ، كما أن الانسجام بينها وبين نوع القراءة يعطي إيقاعا جميلا ، ناتجا عن التناسق بين العمليات الصوتية ، وبين فترات التوقف، وناتجا أيضا عن التكامل بين المدود وبين سرعة القراءة ، «فمن مذهبه- من القراء- الصبر والتمكين ؛ فإنه يزيد في المَدِّ من تلك النسبة، ومن مذهبه الحدر والإسراع ؛ فإنه يمد بتلك النسبة ، ومن توسط ؛ فعلى حسب ذلك ، وحينئذ يتناسب المد والتحريك ، ولو أن المسرع بالحركات أطال المد ، والمُمَكِّن للحركات قَصَرَ المد ، لأدى ذلك إلى تشتت اللفظ وتنافر الحروف»[1] .

المطلب الثاني : السكت والقطع في القرآن الكريم

بعد أن تناولنا ضوابط الوقف في القرآن الكريم ، نحاول في هذا المطلب الحديث عن أهم الفروق بينه وبين كلٍّ من السكت والقطع في القرآن الكريم ، ولكن هذا لا يتم بصورة صحيحة وكاملة ، قبل الحديث عن كلٍّ من السكت والقطع ، وذكر أهم خصائصهما .

الفرع الأول : السكت وضوابطه

1-تعريف السكت لغة : ورد لفظ (السكت)- عند بعض أهل اللغة- مقاربا للفظ (السكوت) ، وكلاهما يعنيان خلاف النطق[2]، قال الزجاج(•) : سكت الرجل سكوتا وسكتا، إذا قطع الكلام[3]، بينما ذهب بعضهم إلى أن (السكوت) بمعنى الصمت وقطع الكلام[4]، أما (السكت) فبمعنى السكون والهدوء قال الزجاج : يقال سكت الرجل سكتا ؛ إذا سكن .

وليس في عبارة الزجاج هذه ما يناقض كلامه الآنف؛ لأن المعنى عنده أن (السكوت) أعم من (السكت) ؛ لأن الأول يطلق على قطع الكلام رأسا ، وهو أعم من الهدوء ، ألا ترى أن الخطيب قد يُلقي خُطبة ، وهو في غاية الخشوع والسكينة ؟ فيكون هذا الفعل منه سكتا وليس سكوتا .

---

(1) طاهر الجزائري : التبيان ، ص 189 .

(2) ابن منظور : لسان العرب ، (ط 1) 1410هـ 1990م ، دار صادر ، بيروت ، مادة (سكت) جـ 2 ص 43 .

(•) هو أبو إسحق إبراهيم بن محمد السري الزجاج ، النحوي البغدادي ، أقدم أصحاب المبرد قراءة عليه ، له من الكتب : كتاب الوقف والابتدا ، الأمالي ، معاني القرآن ، الاشتقاق ، كتاب القوافي ، كتاب شرح أبيات سيبويه ،..توفي سنة (310هـ) ، وقيل (311هـ) من الفهرست لابن النديم ، ضبطه وعلق عليه د.يوسف على الطويل (ط 1)1416هـ 1996م دار الكتب العلمية بيروت ، ص95-96 ، وهدية العارفين لإسماعيل باشا (د ط)1413هـ 1992م، دار الكتب العلمية ، بيروت، جـ5 ص 5 .

(3) لسان العرب ، جـ2 ص 44 .

(4) المصدر نفسه ، جـ2 ص 43.

ومما يدل على أن الفعل (سكت) قد يأتي بمعنى هدأ وسكن قوله تعالى : (وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى الغَضَبُ)[الأعراف154]أي : سكن وفتر وخمد[1]

2- تعريفه اصطلاحا : تقاربت عباراتهم حول معنى السكت، حيث أفاد ابن الجزري بأنه قطع الصوت زمنا دون زمن الوقف ، من غير تنفس[2] ، واختلفت عبارات أهل العلم في التعبير عنه ؛ فقيل : سكتة قصيرة ، وقيل سكتة مختلسة ، من غير إشباع ، وقيل وقفة يسيرة ، وقيل غير هذا [3] .

ويمكن تلخيص أهم خصائصه فيما يلي :

أ- أن يكون زمنه خفيفا وأقل من الوقف عادة، قال ابن الجزري : «...فقد اجتمعت ألفاظهم على أنّ السكت زمنه دون زمن الوقف عادة، وهم في مقداره بحسب مذاهبهم في التحقيق والحدر والتوسط ، حسبما تحكمه المشافهة»[4] ، وقيده (عبد اللطيف فايزوريان) بمقدار حركتين[5].

والصواب أنه يتفاوت بحسب القراءة شريطة أن ينسجم مع زمن الوقف كما ذكرنا سابقا، بمعنى أن زمن الوقف في القراءة حدرا -مثلا- ينبغي أن يكون أطول من زمن السكت المؤدى في القراءة ذاتها، لا في قراءة أخرى .

ب- أن يكون من غير تنفس ، على المذهب الصحيح ، وخالف في هذا ابن بطحان وغيره[•] ، حيث قال- مفسرا معنى عبارة (من دون تنفس)- : «أي دون مهلة ، وليس المراد بالتنفس هنا إخراج النفس ؛ بدليل أن القارئ إذا أخرج نفسه مع السكت ، بدون مهلة ؛ لم يمنع من ذلك...»[6] .

ج- أن يقع في وسط الكلمة نحو : (شيئا،جاء...) ، وفيما اتصل رسما نحو : (الأَرْض) (هَؤلاء) كما يقع في آخر الكلمة نحو كلمة (يَوْمئذٍ) من قوله تعالى: (يَوْمَئِذٍ أَيْنَ المَفَرُّ)[القيامة10]، (عِوَجًا)[الكهف1] خلافا للوقف فإنه لا يقع في وسط الكلمة، ولا فيما اتصل رسمه .

د - يكون بالتنوين وغيره، كما تراه في كلمة (رَهِينةٌ) من قوله تعالى :(كلُّ نَفْس بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ إلاَّ أَصْحَابَ اليَمِينِ)[المدّثر38-39]، خلافا للوقف، فإنه لا يكون بالتنوين .

---

(1) أبو محمد البغوي : معالم التنزيل، تحقيق خالد عبد الرحمن العك ومروان سوار ، (ط 4) 1415هـ 1995 م ، دار المعرفة بيروت جـ2 ص 203 ، والبحر المحيط لأبي حيان، جـ4 ص 398 .

(2) النشر ، جـ1 ص 240 .

(3) المصدر نفسه ، جـ1 ص 240 -241 .

(4) المصدر نفسه ، جـ1 ص 241 .

(5) التبيين في أحكام تلاوة الكتاب المبين ، ص 511.

(•) ابن الجزري : مصدر سابق ، جـ1 ص 241 – 242 .

(6) ابن الجزري : مصدر سابق، جـ1 ص 241 .

هـ - الصحيح أنه مقيد بالسماع والرواية لمعنى مقصود لذاته ، وقيل إنه جائز في رؤوس الآي مطلقا - حالة الوصل - لقصد بيان مواضعها ، وحُمل حديث أم سلمة– رضي الله عنها– حول تقطيعه صلى الله عليه وسلم لقراءته آية آية على هذا المعنى ، قال ابن الجزري: « وإذا صح حمل ذلك جاز»[1] أي : إن ثبت حمل الحديث المذكور على السكت على الفواصل ؛ جاز فعله .

و- ذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أن السكت جائز في رؤوس الآي مطلقا ، حيث روى اليزيدي(•) عنه أنه كان يسكت على رؤوس الآي مطلقا، ويقول إنه أحب إلي[2] .

هذا هو الظاهر من عبارة أبي عمرو ، إلا أن ابن الجزري حمل لفظ (السكت) على الوقف حيث أشار إلى أنّ مذهب أبي عمرو البصري ، هو الوقف على رؤوس الآي [3] .

ز- المراد من الوقف في قولهم : « السكت هو قطع الصوت زمنا ، دون **زمن الوقف** » الوقف المقروء به مع السكت ، أي المجتمع معه في نفس القراءة ، لا مطلق الوقف ، بمعنى أن السكت في القراءة بالتحقيق مثلا ، ينبغي أن يكون أخف ، وأقل زمنا من الوقف المستعمل في القراءة ذاتها أي التحقيق ، لا في قراءة أخرى ؛ إذ إن كثيرا ما يكون زمن السكت تحقيقا ، أطول من زمن الوقف في القراءة حدْرًا، كما هو بيِّنٌ .

---

[1] النشر ، جـ1 ص 243 .

(•) هو الإمام أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي البصري ، نحوي مقرئ ثقة شهير ، أخذ القراءة عرضا عن أبي عمرو بن العلاء ، روى القراءة عنه أولاده محمد وعبد الله وإبراهيم ، وأخذ عنه أبو عمر الدوري وأبو شعيب السوسي ، والقاسم بن سلام الجمحي كان فصيحا مفوها بارعا ، أخذ عن الخليل وغيره ، له عدة تصانيف منها كتاب (النوادر) ، وكتاب (المقصور) ، وكتاب (المشكل)...قال ابن مجاهد : وإنما عولنا على اليزيدي وإن كان أصحاب أبي عمرو أجل منه ؛ لأنه انتصب للرواية عنه وتجرد لها ، ولم يشتغل بغيرها ، وهو أضبطهم ، توفي رحمه الله سنة اثنتين و مائتين (**202**هـ) بمرو ، انظر غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين بن الجزري ، اعتنى به برجستراسر ، (ط 3) 1402هـ 1982م دار الكتب العلمية ، بيروت ، جـ2 ص 375 فما بعد

[2] الداني : المكتفى، ص 146 ، و الإمام السخاوي : جمال القراء وكمال الإقراء ، تحقيق د. حسن علي البواب، (ط1) 1408هـ 1987م ، مكتبة التراث ، مكة ، جـ2 ص 553 ، وص 564.

[3] مصدر سابق ، جـ1 ص 238 .

ح- كما أن للوقف درجات متفاوتة في المقدار ، فللسكت أيضا درجات متفاوتة ، تبعا لارتباط الكلام بعضه ببعض ، وتبعا لسرعة القراءة وبطئها « حتى إنه في بعض المواضع ، لا يكاد يشعر به لشدة خفائه ، وذلك في مثل قولك : (جادلنا فلانٌ) ؛ فإنه إذا كان من **الجود** ، تجد نفسك مسوغة إلى السكت على الدال ، سكته خفيفة خفية ، بخلاف ما إذا كان من **الجِدال** »[1] .

الفرع الثاني : القطع ومواضعه

أ- **تعريف القطع لغة** : القطع لغة الإبانة ، والفصل[2] ، والقطع والقطيعة ضد الوصل[3] ، وجاء في قوله تعالى : (فَقُطِعَ دَابِرُ القَوْمِ الذِينَ ظَلَمُوا) [الأنعام46] ، قال الأصمعي : الدابر الأصل ، يقال : قطع الله دابره ، أي أذهب أصله ، والمعنى أنهم استؤصلوا بالهلاك فلم تبق منهم باقية[4] .

ب- **تعريفه اصطلاحا** : هو عبارة عن إنهاء القراءة رأسًا[5] ، فيكون القارئ كالمعرض عنها والمنتقل إلى حالة أخرى ، وهو مشعر بالانتهاء ، ولا يكون إلا على رؤوس الآي التامة المعنى والمستقلة عما بعدها ، كقوله تعالى : (أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِهِمْ وَأُوْلَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ) [البقرة 4] .

وقوله سبحانه : (قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لله رَبِّ العَلَمِينَ)[النمل46]، فإن ما بعد هذين الآيتين مستقل عنهما، حيث ينتقل السياق فيهما إلى مشهد قرآني جديد(•) .

لكن ابن الجزري أشار إلى ضوابط القطع ، بقوله : « ولا يكون إلا على رأس آية ؛ لأن رؤوس الآي في نفسها مقاطع»[6] ، ومفهوم هذا الكلام يعني :

1- أن القطع لا يصح على أي كلمة- ولو كان الكلام تاما عندها ومنفصلا عما بعده- ما لم تكن رأس آية.

2 - أن القطع يصح على رأس أي آية ، ولو كانت غير تامة المعنى .

هذا هو المفهوم من عبارته السابقة، ولا بد من مناقشته وتوضيحه لتتبين وجه الصواب فيه ، وهذا في النقطتين التاليتين :

---

(1) طاهر الجزائري : توجيه النظر ، جـ2 ص 860 .

(2) ابن منظور : لسان العرب .جـ8 ص276 .

(3) ابن منظور : المصدر نفسه ، جـ8 ص 279 .

(4) أبو حيان : البحر المحيط ، جـ 4 ص131 ،

(5) الأشموني : منار الهدى ، ص 6 .

(•) أما المشهد الأول فهو الحديث عن الكافرين و موقفهم من الإيمان ، حيث يقول تعالى : (إِنَّ الذينَ كَفَرُوا سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذرتهمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُم لاَ يُومنونَ) [البقرة 5] ، وأما المشهد الثاني فهو الحديث عن رسالة سيدنا صالح عليه السلام إلى ثمود ، في قوله تعالى : (وَلَقَدَ ارْسلنَا إلى ثَمُودَ أخَاهُمْ صَلِحًا...) [النمل 47] .

(6) النشر ، جـ1 ص 239 .

أ– القطع في حشو الآي : إن الحكم الأول الذي ذكره ابن الجزري ، وهو عدم جواز القطع في وسط الآية ، هو حكم متوجه ؛ ذلك لأنه وإن كان ثمة معان وعبارات ، قد تتم قبل نهاية الآيات الواردة فيها(*)، إلا أنّ هذا لا يعني أنها مستقلة استقلالا كليا عما بعدها ، ومنفصلة عنه ، بل إنها ترتبط به ارتباطا وثيقا ضمن وحدة جامعة متناسقة ، ومنسجمة فيما بينها ، تعطي معنى متكاملا ، قائما بنفسه ، ومنفصلا عما بعده(*) .

وقد استدل ابن الجزري على ما ذهب إليه ، بما أخرجه سعيد بن منصور عن أبي عبد الله ابن أبي الهذيل(◆)أنه قال : «كانوا لا يجيزون قطع الآية وبترها...»[1]، وفي رواية : « إذا قرأ أحدِكم الآية فلا يقطعها حتى يتمها» ، إلا أن بعضهم ذهب إلى جواز قراءة بعض الآية ، وترك بعضها ، وحملوا النهي الوارد في هذا الحديث على القطع أثناء الصلاة ، قال الخزاعي(◆) معلقا على الرواية الثانية «إذا قرأ أحدكم الآية» : «في هذا دليل على أنه لا يجوز قراءة بعض الآية في الصلاة حتى يتمها، فيركع حينئذ، فأما جواز ذلك لغير المصلي فمجمع عليه»[2] .

(*) كقوله تعالى : (يَـــأَيُّهَا الذينَ ءَامَنُوا أوفُوا بالعُقُودِ) [المائدة1] ، وقوله تعالى: (يَـــقَوْمِ لَكُمُ الْمُلْكُ اليَوْمَ ظَـــهِرِينَ فِي الأَرْضِ فَمَن يَّنصُرُنَا مِن بَأْسِ اللهِ إن جَاءَنَا) [غافر29] ، هذا كلام الرجل المؤمن ، وهو منفصل تماما عن كلام فرعون ، الذي يبتدئ بقوله تعالى: (قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمُ إلاّ مَا أَرى...) ، ولقد رأينا أمثلة من ذلك في حديثنا عن الوقف التام ، عند وجوده قبل رؤوس الآي كما في نحو : (وَجَعَلُوا أعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً)[النمل35] .

(*) لكن قد يتم المعنى قبل نهاية الآية ، كقوله تعالى : (لَقَدَ اَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إذْ جَاءَنِي)[الفرقان29] ، أو قد تشتمل الآية على أحكام ، أو أفكار متعددة ، قد تُضْعِف هذه الوَحدة المتناسقة ، التي تمتاز بها الآية القرآنية .

(◆) عبد الله ابن أبي الهذيل : هو أبو المغيرة العنزي الكوفي ، التابعي الكبير ، روى عن سيدنا علي وعمار وأبي بن كعب رضي الله عنهم ، وروى عنه واصل الأحدب ، وعطاء بن السائب ، وأشعث بن أبي الشعثاء . قال النسائي : ثقة . انتهى من خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال لصفي الدين الخزرجي ، قدم له واعتنى به الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، (ط 5) ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ص 217 .

[1] سنن سعيد بن منصور ، تحقيق د . سعد بن عبد الله بن عبد العزيز ، (ط 1) 1414هـــدار العصيمي، الرياض، حديث رقم (76) جـــ2 ص 284 .

(◆) هو الإمام الشهير أبو الفضل محمد بن جعفر بن محمد بن عبد الكريم بن بديل الجرجاني ، يعرف بـــ(كميل) ، مؤلف كتاب : (المنتهى في القراءات الخمسة عشر) يشتمل على (مائتين وخمسين رواية) ، وكتاب (تهذيب الأداء في السبع) ، و(الواضح)، أخذ القراءة عن أحمد ابن صالح ابن حماد القزويني ، والحسن بن سعيد المطوعي ، وغيرهما . قدم بغداد ، وحدَّث بها عن يوسف بن يعقوب النجيرمي البصري ، والحسن بن عبد الله ابن سعيد العسكري .

ذكر الخطيب البغدادي عن بعض من كان له عناية بعلوم القراءات أن الخزاعي كان يخلط تخليطا قبيحا ، و لم يكن مأمونا على ما يروي ، وكذا نسب إليه وضع كتاب في قراءة الإمام أبي حنيفة – رضي الله عنه – واختياراته ، مخالفا فيها قراءة الناس ، كقراءته (مَلَكَ يَوْمَ لدينِ) على صيغة الفعل الماضي...، لكنَّ ابن الجزري وثقه حيث قال : « قلت لم تكن عهدة الكتاب عليه...وإلا فالخزاعي إمام جليل من أئمة القراءة الموثوق بهم...» توفي رحمه الله سنة ثمان وأربعمائة (408هـــ) . انظر غاية النهاية لابن الجزري جـــ2 ص 109- 110 ، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، (د ط) ، دار الكتب العلمية بيروت ، جـــ2 ص157- 158 .

[2] ابن الجزري : النشر ، جـــ1 ص 239 .

وتعقبه ابن الجزري بأن دعوى الإجماع على الجواز لغير المصلي فيها نظر ، وبأن رواية : «كانوا يكرهون أن يقرؤوا بعض الآية ، ويدعوا بعضها » أعم من أن يكون في الصلاة أو خارجها [1].

ويبدو أن أصل المسألة يرجع إلى حقيقة القطع، ذلك أن الأصل فيه أنه مشعر بالانتهاء ، وعدم معاودة القراءة ، فإذا نظرنا من هذا الجانب، تبين لنا صحة ما ذهب إليه ابن الجزري؛ إذ لا بد عندئذ أن لا يكون القطع إلا عند تمام الآية، بل إلا عند تمام المعنى؛ لأن المستمع سوف يحاول عند نهاية القراءة أخذ فكرة جامعة، أو حكم مختصر، وجامع عن الآيات التي سمعها أو قرأها، وليس من الصواب إعطاؤه حكما مبتورا، أو صورة غير تامة الأبعاد والعناصر .

لكن إذا نظرنا من جانب آخر، وهو أن القارئ قد يعد قاطعا لقراءته بأي فعل أجنبي، تترتب الاستعاذة عند استئناف القراءة منه، ولو كان هذا الفعل خفيفا كرد سلام أو إجابة نداء، ونحوهما[2]؛ بَدَا أنَّ ما ذكره الخزاعي له جانب من الصحة، وإن كان ليس بالقدر الذي ادَّعَاه؛ لأن قطع القراءة وسط آية بفعل خفيف، على نية معاودة القراءة لا ضير فيه ، إذا كان المعنى يتم عندها[•] .

والحاصل أنه لا يصح القطع على أي جزء من آية ؛ للارتباط بين أجزائها وعباراتها ، إلا إن كان القطع خفيفا ، وكان المعنى تاما عندها .

ب- **القطع على رؤوس الآي** : أما فيما يتعلق بالحكم الثاني فيبدو أنه غير متوجه؛ لوجود العديد من الآيات لا ينتهي معناها عند رؤوسها ، كما رأينا ذلك في الوقف التام ، في قوله تعالى : (وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ)[الصافات137-138]، (وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِئُونَ وَزُخْرُفًا)[الزخرف33-34]؛ فإن المعنى غير تام عند الفاصلتين : (مُّصْبِحِينَ) و(يَتَّكِئُونَ)، بل هو متصل إلى ما بعدهما ، وعليه فلا يمكن بأي حال القول بجواز القطع عليهما، والحكم ذاته يقال في الآيات التالية: (وَيَسْئَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ)[البقرة217]، (وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ)[الأعراف136]، (وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَايْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا)[الكهف24]، (وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى)[طه76]، (فَبَشِّرْ عِبَادِ)[الزمر16] .

---

(1) **المصدر المنشور**، جـ1 ص 239 – 240 .

(2) المصدر نفسه ، جـ1 ص 239 .

(•) كقوله تعالى : (كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الآيَـتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ فِي الدُّنيا وَالاخِرَةِ) [البقرة217- 218] ؛ فإن المعنى هنا تام ومفهوم ، فيصح القطع عليه إذن بفعل خفيف ، كرد سلام و نحوه ، ثم استئناف القراءة بما يليها ، وهي : (وَيَسْئلونَكَ عَنِ الْيَتَمى قُلِ اصْلَحٌ لَهُمْ خَيْرٌ...) ، وكذا قوله تعالى : (اللَّهُ وَلِيُّ الذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَتِ إِلَى النُّورِ) [البقرة 256] ؛ فإن المعنى هنا تام ولا ريب ، فيصح القطع عنده بفعل خفيف ، ثم استئناف تمام الآية ، وهو : (وَ الذِينَ كَفَرُوا أَولِيَاؤُهُمُ الطَّغُوتُ..) ، وكقوله تعال : (يَأَيُّهَا الذِينَ ءَامنُوا أَوفُوا بِالعقودِ)[المائدة1] فيصح القطع عليها بفعل أجنبي خفيف، واستئناف تمامها : (أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ إِلاَّ مَا يُتْلى عَلَيْكُم...) .

ومحصلة القول أن أهم ما يراعى في القطع تمام المعنى واستقلاله ، قبل مراعاة الفواصل ، ولهذا قُيِّدت رؤوسُ الآي- في التعريف السابق - بأن تكون تامة المعنى .

فإن قيل إن التفسير المذكور ، غير وارد على ابن الجزري ؛ لأنه ليس المراد من كلامه أن كل الفواصل صالحة للقطع عليها ، وإنما المراد أن القطع- إن وُجِدَ- فلا بد أن يقع في رأس آية ؟

فالجواب أن هذا التفسير ، كان بالإمكان أن يكون صحيحا ، ومناسبا لكلام ابن الجزري، لو أنه - رحمه الله- لم يعلل حكمه بقوله : « لأنهن في أنفسهن مقاطع » ؛ لأن هذا يعني أنه يرى أن الفواصل موضع لانفصال الكلام وانقطاعه عما بعده ، وما دام كذلك ؛ فالقطع جائز على أي آية مهما تعلقت بما بعدها، ومن ذا الذي يقول أن قوله تعالى: (إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ)[الدخان41]، أو (فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّى)[النجم28]، أو(شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ)[الرحمن33]هي آيات ينقطع الكلام عندها، وينفصل عما بعده؟

الفرع الثالث : الفرق بين الوقف والسكت والقطع

لقد استعملت هذه المصطلحات الثلاثة عند بعض القراء بمعنى واحد هو (الوقف)[1] ، فإن أرادوا بها معنى غيره قيدوها[2] ، ومن ذلك ما ذكره أبو عمرو الداني ، حول حكم وصل البسملة بالسورة الأولى وفصلها عن السورة الثانية ، بقوله : «...والقطع عليها[أي البسملة] إذا وُصلت بأواخر السور ، غير جائز» [3] ، يريد : أن الوقف على البسملة الموصولة بالسورة الأولى ، مع فصلها عن السورة الثانية غير جائز ، وهذا كالوقف على : (وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)[الضحى11] ، ثم الابتداء بقوله تعالى: (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ)[الشرح1][*] ، فقد استعمل- كما ترى- مصطلح القطع مريدا به الوقف ، ومن ذلك أيضا ما رُوِيَ عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يسكت على رأس كل آية ويقول إنه أحب إلي[4] ، فإن المراد من السكت هنا - كما يقول ابن الجزري- الوقف [5].

هذا ، وقد فرق جُلُّ القراء والمحققين بين هذه المصطلحات ، فقالوا : القطع عبارة عن ترك القراءة رأسا ، والانتقال إلى حالة أخرى ، وهو مشعر بالانتهاء ، ولذا يطلب الاستعاذة منه عند استئناف القراءة ، كما أن الظاهر من كلامهم أن مدة القطع غير معتبرة ، بل المعتبر التوقف عن القراءة ، والانتقال منها إلى فعل آخر مهما كان نوع هذا الفعل .

---

[1] قال الأشموني : « والوقف والسكت والقطع بمعنى» ، من منار الهدى ، ص6 ، أي أنها بمعنى واحد ، هو الوقف .

[2] ابن الجزري : النشر ، جـ1 ص 239.

[3] التيسير في القراءات السبع ، اعتنى بتصحيحه أوتويرتزل ، (ط 1) 1416 هـ 1996م ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ص27 .

[*] و إلى هذا أشار الشاطبي – رحمه الله – بقوله :

وَ مَهْمَا تَصِلهَا مَع أواخرِ سُورَة ✹ فَلاَ تَقِفَنَّ الدَّهْرَ فيها فتثقُلا

[4] المكتفى ، ص 146 .

[5] مصدر سابق ، جـ1 ص 226

وإنما تراعي مدة القطع في معنى الآية ، وقوة ارتباطها بما بعدها ؛ فكلما كانت هذه الأخيرة مرتبطة بما بعدها لزم أن تكون مدة القطع خفيفة كسجود أو رد سلام ، أو أي فعل آخر يمكن بعده استحضار معاني المقروء السابق ، فإن كانت الآية الموقوف عليها مستقلة عما بعدها ، ومنفصلة عنها انفصالا بَيِّناً ، كأن تكون إيذانا بنهاية قصة ، والانتقال منها إلى قصة أخرى(•) ، أو بنهاية تفصيل حكم شرعي ، والانتقال إلى حكم آخر(*) ، جاز أن تكون مدة القطع مدة طويلة .

أما الوقف فهو قطع القراءة قصد التنفس والاستراحة ، ويكون على رؤوس الآي وحشوهن ، وعلى آخر الكلمة لا وسطها ، ولا فيما اتصل رسمه ، خلافا للسكت ، الذي يكون في آخر الكلمة ، وفي وسطها زمنا أقل من زمن الوقف عادة ، مع عدم التنفس .

ويمكن تلخيص أبرز النقاط التي خلصنا إليها في هذا الفرع ، وفيما قبله فيما يلي :

- ✻ – قد يطلق كل من السكت والقطع على الوقف.
- ✻ – تشترك هذه المعاني الثلاثة في معناها اللغوي .
- ✻ – الأصح أن السكت مقيد بالسماع ، وقيل إنه يصح على الفواصل مطلقا .
- ✻ – الارتباط الوثيق بين الوقف والمعنى .
- ✻ – الانسجام الوثيق بين مدة الوقف وبين قوة ارتباط الكلام وضعفه.
- ✻ – ضرورة الانسجام بين مدتي السكت والوقف ، وبين نوع القراءة.

(•) كما تراه في سورة مريم ، قبل جملة (وَ اذْكُرْ في الكتَبِ) ، كقوله تعالى في شأن يحيى عليه السلام : (وَسَلَـــمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَ يَوْمَ يَمُوتُ وَ يَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا) [14] ، وقوله سبحنه : (إنَّا نَحْنُ نَرِثُ الأَرْضَ وَ مَنْ عَلَيْهَا وَ إلينَا يُرْجَعُونَ)[39] ، وكما تراه أيضا في سورة الشعراء ، عند قوله تعالى : (إنَّ في ذلك لأيةً وَ مَا كَانَ أكثرُهُم مُّومنِينَ وَ إنَّ رَبَّكَ لَهُوَ العَزِيزُ الرَّحِيمُ).

(*) كما تراه في سورة البقرة ، في المواضع التي تصَدَّرُ بـــ(يَسْئَلونَكَ) ، نحو : (يَسْئَلُونَكَ عَنِ الخَمْرِ وَ المَيْسِرِ)[217] ، (يَسْئلونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيه) [215] ، (يَسئَلونَكَ عَنِ الاهلة) [188] ، (وَ يَسئلونَك عَنِ اليتمى)[217] ، فإن ما قبل هذه المواضع منفصل عنها ؛ لأنها تتضمن أحكاما شرعية أخرى .

المطلب الثالث : أثر الوقف في علامات الترقيم

بعد أن تناولنا شيئا عن أهم ضوابط الوقف في القرآن الكريم ، والفرق بين كل من السكت والقطع والوقف وكان الغرض من ذلك – كما ذكرنا- التمهيد للحديث عن اختيار الأئمة في هذه المسألة ، نحاول في هذا المطلب تتويج هذا المبحث بتسليط الضوء على الوقف في الكلام العربي بشكل عام ، والتنويه بالأثر الكبير الذي يلعبه في علامات الترقيم(*) والضبط في الكتابة العربية، ومن ثم التأكيد على العلاقة الوثيقة بينه وبين المعنى .

وقد جاء في ثلاثة فروع :

الفرع الأول : أهمية علامات الوقف في فهم النصوص

إن مما يساعد على فهم الكلام حسن سياقه ، وانسجام تراكيبه وارتباط معانيه ؛ إذ إن فصل الكلام المرتبط ، وتفكيك عباراته ، بالوقف على جملة غير تامة ، أو متعلقة بما بعدها ، يفضي إلى اللبس والغموض ، وكذا وصل رأس عبارة لاحقة ، بنهاية عبارة سابقة ؛ لأنه قد يؤدي هو الآخر إلى خلل ظاهر ، وفي ذلك يقول أحمد زكي باشا– رحمه الله– : « دلت المشاهدة ، وعززها الاختبار أن السامع والقارئ يكونان على الدوام في أشد الاحتياج إلى نبرات خاصة في الصوت ، أو رموز مرقومة في الكتابة ، يحصل بها تسهيل الفهم والإدراك ، عند سماع الكلام ، أو قراءة المكتوب » [1] .

فهذا النص– كما ترى- يدل دلالة واضحة على أن استيعاب المعنى ، وإدراكَ الفكرة وَفق أيسر السبل وأبسطها هو جوهر أهداف الكتابة وأعلاها ، وهذا الهدف الأسمى لا يتحقق – على الصورة المرجُوَّة – إلا بالاستعانة بعلامات الترقيم وأساليبه ، والتي تهدف برمتها إلى معرفة مواضع الوقف ، ومواقع الفصل من الوصل « ليتمكن القارئ من تنويع صوته تَبَعًا لأغراض الكاتب ، وتوضيحا للمعاني التي قصدها ، ومراعاة للوجدان الذي أَمْلى عليه» [2] .

(*) دون التغافل عن علم مصطلح الحديث ، والاعتناء الكبير الذي قدَّمه في عملية تدوين الحديث ، وتصحيحها ، كما تراه في كتب المصطلح مما يؤكد هذا الدور المنيف الذي لعبه المحدثون والنقاد في تحريهم الدقيق في ضبط ألفاظ الحديث ، خاصة الألفاظ المشتبهة وكذا أسماء الرواة والبلدان...وأبرز الكتب المؤلفة في ذلك (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) للحافظ ابن حجر ، و(المشتبه في الرجال) للحافظ الذهبي ، انظر حول هذه النقطة المهمة :

1- توجيه النظر لطاهر الجزائري ، الفائدة الرابعة : (في أمور مهمة تجب مراعاتها في كتابة الحديث) : الأمر الأول : جعل دارة بين كل حديثين للفصل بينهما جـ2 ص 757 ، والأمر الخامس : الاعتناء بالتصحيح والتضبيب ، جـ2 ص 807 .

2- الباعث الحثيث للمحدث أحمد شاكر ، (د ط) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الهامش (1) ، ص 130 .

3- تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة ، وكيفية ضبط الكتاب ، وسبق المسلمين الإفرنج في ذلك ، للشيخ أحمد شاكر اعتنى به الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، (ط 1) 1414هـ 1993م ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الصفحات : 15 - 19- 28 - 75.

(1) الترقيم و علاماته في اللغة العربية ، تقديم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، (ط 3) 1416هـ 1995م ، دار البشائر الإسلامية بيروت ، ص3.

والشواهد على هذا الكلام بينة ، يعرفها كل من تعاطي الأساليب العربية ، وتعامل مع تراكيبها ، وأسرار تعبيرها ، ولنذكر مثالا على ذلك ، وهو بيت شهير للفرزدق [1]، يقول فيه :

وَكُلُّ رَفِيقَـــيْ كُلِّ رَحْـــلٍ وإنْ هُمَا ❁ تَعَاطى القـــنَا قَوْمَـــاهُمَا أخَـــوَانِ

فقد أنشد ابن هشام - رحمه الله- هذا البيت في كتابه (مغني اللبيب) ، موردا الشطر الثاني منه بهذا الشكل: (تَعَاطَى القَنَا قَوْمًا هُمَا أخَوَانِ) أي بنصب كلمة (قومًا) ، وبفصل جملة (هُمَا أخوان) عما سبقها ، واحتج لذلك بكلام مطول ، أغره بالإشارة إلى أن هذا البيت من المشكلات لفظا ومعنى وإعرابا ، ثم بين أن جملة (هما أخوان) هي خبر للمبتدأ (كل)، وأن (قومًا) انتصبت لكونها بدلا من (القنا)، أو مفعولا لأجله ، أي : تعاطيا القنا لمقاومة كل منهما الآخر أو مفعولا مطلقا، من باب: (صُنْعَ اللهِ الذي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ)[النمل90]...وحتى يمهد لكلامه هذا ، قال بأن سِنْخَ الفعل (تعاطى) هو (تعاطيا) ، فحذفت لامه للضرورة أو أنه على أصله ، ولكنه جاء بصيغة الإفراد ؛ لأن الرفيقين ليسا باثنين معينين بل هما كثير، ثم خلص إلى أن معنى البيت: «أن كل الرفقاء في السفر ، إذا استَقَرُّوا رفيقين رفيقين ، فهما كالأخوين ؛ لاجتماعهما في السفر والصحبة، وإنْ تعاطى كل واحد منهما مغالبة الآخر »[2] .

ولو تأملنا البيت جيدا ، تبين لنا أن ما ذكره ابن هشام غير متوجه ؛ إذ إن ظاهر كلمة (قومَاهُمَا) قبيلتاهما وحيَّاهُما ، والعدول عن هذا التركيب الواضح ، إلى تركيب آخر- مبني على الفصل بين هذين المتضايفين، ونصب الأول (قومًا) على البدلية من (القنا) على أن معناه (تَقَاوُمهما)، أو على المفعولية- يحيل المعنى ويشكله .

هذا من جهة، و من جهة أخرى ؛ فإن الفعل (تعاطى) يحتاج إلى فاعل ، وفاعله (قوماهما) لا غير خلافا لابن هشام الذي اختار كون الفاعل (ياء المثنى) المحذوفة ، والتي تعود على الفريقين ، والأصل (تعاطيا) ثم حذفت لامه ضرورة ، كما أشرنا سابقا ، وإنما الصواب هو كون جملة (وَإنْ هُمَا تَعَاطَى القَنَا قوماهُمَا) جملة اعتراضيةً ؛ لأن المعنى أن كل رجلين يترافقان في السفر ، فينبغي أن يكونا متعاونين متآزرين ؛ لما يقتضيه حال السفر والغربة .

---

[2] المرجع نفسه ، ص7 .

[1] ديوان الفرزدق ، (د ط) 1400هـ 1980م ، دار بيروت ، بيروت ، جـ2 ص 329 ، وهذا البيت هو من قصيدته التي مطلعها:

وَأطلسَ عسَّـــالٍ ، وَمَا كَـــانَ صَاحِبًا ❁ دَعَوْتُ بِنَـــارِي مَوْهِنًا فَـــأتَانِي

فَلَمَّا دَنَـــا قلتُ : ادْنُ دُونَكَ إنَّنِـــي ❁ وَإيَّـــاكَ فِـــي زَادِي لَمُشتَرِكَان

و(الأطلس) هو الذئب الذي في لونه غبرة ، و(العسَّال) : المضطرب في مشيه ، و(مَوْهِنًا) : ليلا .

[2] مغني اللبيب ، جـ1 ص 330-331.

وينبغي أن ينبذا أي خلاف سابق بينهما، وأن يقيما ويحافظا على مصلحتهما المشتركة التي تمليها عليهما الظروف المستجدة ، وهذا حتى ولو كانا من قبيلتين متعاديتين(•) .

وكل هذا الغموض ، والإشكال الذي اكتنف هذا البيت ، والذي صرح بخفاء مأخذه ابن هشام ، مرده إلى عدم الفصل بين كلمتي (قوماهما) و(أخوان) بالفاصلة ، كتابةً ، وبالسكت على الأولى منهما ، سكتة خفيفة ، وعليه فينبغي السكت على طرَفَيْ هذه الجملة الاعتراضية، أي على كلمتي: (رَحْلٍ) و(قومَاهُمَا) سكتة خفيفة جدًّا ؛ لإزالة هذا الغموض واللبس .

ولنكتب الآن هذا البيت ، مستعينين بعلامات الترقيم ، ليزول إبهامه ، وينجلي :

وَكُلُّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ ، وَ إنْ هُمَا * تَعَاطَى القَنَا قَوْمَاهُمَا ، أَخَــوَانِ

هذا ، وإن هذه النقطة ليست قاصرة على النصوص الأدبية فحسب ، بل تشمل حتى النصوص الفقهية والأصولية والتاريخية ، وغيرها ، وربما كان دورها في هذه النصوص أشد خطرا وأعظم .

وتأمَّلنَّ هذا النص للإمام ابن السبكي- رحمه الله - الذي يقول فيه : «والإدراك بلا حكم تصور وبحكم تصديق وجازمه الذي لا يقبل التغير علم والقابل اعتقاد صحيح إن طابق فاسد إن لم يطابق...»[1] ، فلا ريب أن هذا النص يحتاج إلى ضبط مواضع الوقف ؛ إذ يتعذر على السامع فهم معناه دون وقف القارئ على المواطن اللازمة لذلك ، على النحو التالي: « والإدراك بلا حكم تصور ، وبحكم تصديق ، وجازمه الذي لا يقبل التغير علم ، والقابل اعتقاد : صحيح إن طابق ، فاسد إن لم يطابق»(*).

ومثاله أيضا قول الإمام (البــنَّا) في قوله تعالى : « وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَٰنًا فَأَمَّا الذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ)[التوبة125] : «وأمال (زَادَتْهُ) و(زَادَتْهُمْ) ابنُ ذكوان وهشام بخلاف عنهما وحمزة والباقون بالفتح »[2]، فإنه يتبادر إلى الذهن أن (حمزة) وافق الجمهور في قراءته لهذين الفعلين بالفتح، على تقدير: (وحمزة والباقون بالفتح)، وهذا غير صحيح؛ لأن هذا الفعل يدخل ضمن الأفعال التي يميلها، وعليه فينبغي وضع علامة نقطة(.) بعد لفظ (حمزة) على هذا النحو: «وأمال (زَادَته) و(زَادَتْهُم) ابنُ ذكوان وهشام بخلاف عنهما ، وحمزة . والباقون بالفتح».

(•) وهذا قريب من قول زهير بن أبي سلمى :

وَمَن يَغتَــرِبْ يَحْسِب عَــدُوًّا صَديــقَــهُ * وَمَــن لاَّ يُكْــرِمْ نفسَــه لاَ يُكــرَم

أي : من يصر غريبا ؛ فإنه يُدَارِ العدوَّ ، حتى كأنه صديق عنده . من كتاب شرح شعر زهير بن أبي سلمى لأبي العباس ثعلب ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، (ط 1) 1981 م ، دار الفكر ، بيروت ، ص 37 .

[1] حاشية البناني على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ، ضبط محمد عبد القادر شاهين ، (ط1) 1418هـ ، 1998م . دار الكتب العلمية ، بيروت جـ1 ص 234 فما بعد .

(*) أي : جازم التصديق الذي يقبل التغير هو اعتقاد ، وهذا الاعتقاد يكون إما صحيحا ، إن طابق الواقع ، وإما فاسدا إن لم يطابق الواقع ، كالاعتقاد بقدم العالم.

[2] إتحاف فضلاء البشر ، ص 308 .

الفرع الثاني : أقسام الفصل ، وأهم علاماته

بعد أن بينا أهمية علامات الترقيم في النصوص العربية ، نبين الآن أهم تلك العلامات ، وهذا تبعا لأقسام الفصل في الأساليب العربية ، دون إغفال لأثر علماء الحديث في هذا الجانب .

ينقسم الكلام العربي ، من حيث فصل الكلام وتبيينه ، إلى القطع والوقف(*).

أ - **القطع** : فأما القطع : فهو « فصل عبارات ، يتألف من مجموعها غرض خاص عن غرض خاص آخر مثله ، فصلا تاما مميزا »[1] ، وأهم علاماته :

- النقطة (.)
- الرجوع إلى السطر .
- ترك بياض بقدر الإصبع أو بقدر كلمة ، وهذا — كما يقول— عبد الفتاح أبو غدة : « ليبرز ويظهر ، وليفيد عند تعدد المقاطع في الصفحة أن كل مقطع يتضمن معنى من المعاني ؛ فيستريح القارئ للكتاب ، نظرًا وذهنًا في هذا الحال ، وتجمل صفحة الكتاب بتنوع حال سطورها»[2].

ب- **الوقف** : أما الوقف فقد كثر تقسيمه وتفريعه[3]، فمنهم من اقتصر على قسم واحد ، وهو الوقف التام ، وجعل له علامة واحدة وأغفل ما عداها ، ومنهم من اقتصر على قسمين ، هما : الوقف التام ، والوقف الكافي الشبيه بالتام ، وجعل لكل منهما علامته ، ومنهم من أتى بالأقسام الثلاثة ، لكنه اقتصر على علامتين فقط : إحداهما للتام ، والأخرى مشتركة بين الكافي والحسن[4] ، إلا أن الأكثر على الأقسام الثلاثة : التام والكافي والحسن (أو الناقص)[5] .

(*) وهذا لأن الكلام لن يخرج عن الفصل أو الوصل ، فمعرفة مواضع الفصل ، وضوابطه ، تغني عن معرفة الوصل ، للتقابل بينهما كما أن الفصل — كما هو بين — يكون بقطع الكلام و فصل عباراته ، و مفرداته حسب ما يقتضيه السياق والمعنى ، وهذا الفصل لن يخرج إما عن القطع ، والذي هو التوقف التام عن الكلام ، وهذا عند انتهاء الموضوع المقروء أو المكتوب رأسا ، أو الانتهاء عن فقرة أو جزء كبير منه ، وإما عن الوقف ، والذي تختلف درجاته حسب قوة ارتباط الكلام و تعلق العبارات بعضها ببعض ، وبما أن الوصل مبني على إتمام الكلام ووصله بما بعده ، فهو لا يحتاج إلى علامة يعرف بها ، بل علامته عدم وجود علامة الوقف ، هذا هو الأصل فيه ، إلا أن بعضهم كان يضع علامة خاصة له ، وهي (–) وهذا عند وجود بياض في نهاية السطر ، يتعذر ملؤه لكون ذلك — مثلا — يفضي إلى بتر كلمة ونحو ذلك ، فيُظَن أن الفراغ الموجود قد ترك إيذانا على الفصل فاقتضى رفع هذا الوهم بوضع هذه العلامة ، وكأنها تقول : صل ولا تقف ، من كتاب توجيه النظر ، لطاهر الجزائري ، جـ2 ص 858 .

(1) أحمد زكي باشا : الترقيم و علاماته ، ص 16 .

(2) اختيارات واستحسانات في شؤون طباعة الكتب ، المطبوعة آخر رسالة (الترقيم وعلاماته) ص 50 .

(3) أحمد زكي باشا ، مرجع سابق ، ص 17 ، هامش (1) .

(4) طاهر الجزائري : توجيه النظر ، جـ2 ص 863 .

(5) أحمد زكي باشا : مرجع سابق ، ص 17 .

1- الوقف التام : و يكون بسكوت المتكلم على الكلمة سكوتا بينا ، مع التنفس والاستراحة ويكون عند انتهاء الجملة ، وعدم ارتباطها بما بعدها ، وعلامته (.) وتسمى النقطة ، وتوضع عند نهاية كل جملة أو عبارة مستقلة عما بعدها في المعنى والإعراب ، وهذا نحو قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : «مَثَلُ الذي يقرأ القرآن مثل الأترجَّة ، ريحها طيب ، وطعمها طيب . ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن مثل التمرة ، لا ريح لها و طعمها حلو. ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن مثل الريحانة ، ريحها طيب ، وطعمها مر . ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن كمثل الحنظلة ، ليس لها ريح وطعمها مر»[1].

فمن الواضح من هذا الحديث ، الذي يبين فيه النبي صلى الله عليه وسلم فضل القرآن الكريم وعظم شأنه ، أن هذه الأمثلة الأربعة المذكورة تمثل صورا مستقلة عن بعضها ، وأن (الواو) الواردة عقب كل حكم جاءت لإعطاء حالة أخرى ، وتشريح صورة جديدة ، وعليه فالأولى أن يقف القارئ وقفا تاما ليفصل هذه الصور بعضها عن بعض .

ومثاله من الشعر قول المتنبي [2] :

أَنَا ابْنُ اللَّقــاءِ . أَنَا ابْــنُ السَّخَــاءِ ❁ أَنَا ابْنُ الضِّرَابِ . أَنَا ابْنُ الطِّعــَانِ
أَنَا ابْنُ الفيَافِي . أنا ابْــنُ القوَافــِي ❁ أنا ابْنُ السُّــرُوجِ . أَنَا ابْنُ الرِّعَــانِ

إن النقطة هي العلامة الرئيسة والشهيرة في الوقف التام ، إلا أن هناك علامات أخر ، قد ذكرها الكتاب لهذا النوع من الوقف [3] ، وهي:

- النقطة الكبيرة : فمنهم من كان يختار نقطة ، لكن يجعلها كبيرة (●) .
- الواو المقلوبة : ومنهم من كان يضع واوا مقلوبة (؛) .
- الأثافي : وهي ثلاث نقط على شكل أثافي(.·.) ومنهم من كان يجعلها على هيئة الواو المقلوبة (؛)
- الدارة : وتكون على هذا النحو : (O) .

2- الوقف الكافي : ويكون بسكوت المتكلم على الكلمة سكوتا يجوز معه التنفس ، ويكون بين عبارتين بينهما تعلق في المعنى دون الإعراب، وعلامته (؛) ، وتسمى الشَّوْلة المنقوطة ، ومن بين مواضعها الجمل المعطوفة التي بينها تقسيم أو ترتيب .

---

(1) الإمام مسلم : المسند الصحيح ، باب فضيلة حافظ القرآن ، حديث رقم (797) ، جـ1 ص549.

(2) العرف الطيب شرح ديوان أبي الطيب للشيخ ناصيف اليازجي ، (د ط) دار صادر بيروت ، جـ 1 ص 132 .
والضراب هنا بمعنى الضرب والطعن في ساحة الوغى ، والرعان : جمع رعن ، وهو أنف الجبل ، يريد قمم الجبال الشاهقة .

(3) طاهر الجزائري : توجيه النظر ، جـ2 ص 865 .

وهذا كقول مصطفى صادق الرافعي - رحمه الله - عن وسائل القدرة على التأليف والإبداع :

«...وأين هو(*) أو مثله من وسائل القدرة ؟ وما وسائلها إلا القلم الذي لا يُجَارَى ؛ والفكر الذي لا يُنقَض ؛ والخيال الذي لا يُلحَق؛...والطبع المستجيب ؛ والكلام الذي تراه حيًّا ساميًا ، فتحسبه ينبع من موضع يد الله في النفس الإنسانية »[1] .

وكقول الجاحظ - رحمه الله - حول ظروف تأليف كتابه (الحيوان) : « وقد صادف هذا الكتاب مني حالات تمنع من بلوغ الإرادة فيه ، أول ذلك العلة الشديدة ؛ والثانية قلة الأعوان ؛ والثالثة طول الكتاب ؛ والرابعة أني لو تكلفت كتابا في طوله وعدد ألفاظه ومعانيه ، ثم كان من كتب العرض والجوهر...لكان أسهل وأقصر»[2] .

ففي هذين النصين تقسيم ، وتفصيل ، وترتيب لعناصر ، وأفكار معينة ، يريد المؤلفان إجمالها للقارئ ، وتقديمها له منخولة ، مفصلة ، مرتبة ، ولا ريب أن فصل هذه العناصر ، والجمل بعلامات الوقف ، يساعد على استيعابها ، وتصورها على الشكل الصحيح .

ومثال ذلك في الشعر قول الخنساء [3]، ترثي أخاها صخرا :

وَإنَّ صَخْرًا لَتَـأتَـمُّ الهُـدَاةُ بِـهِ ✻ كَأنَّـهُ عَلَـمٌ فِي رَأسِـهِ نَـارُ

جَـلْدٌ ؛ جَمِيلُ المَحْيَـا ؛ كَامِلٌ وَرِعٌ ✻ وَللحُرُوبِ غَدَاةَ الرَّوْعِ مِسْعَـارُ

حَمَّـالُ أَلوِيَـةٍ ؛ هَبَّـاطُ أَوْدِيَـةٍ ✻ شَهَّـادُ أَندِيَـةٍ ؛ للجيش جَرَّارُ

3- الوقف الحسن (أو الناقص) : ويكون بسكوت القارئ أو المتكلم سكوتا خفيفا جدا لا يحسن معه التنفس [4]، وعلامته (،) ، وتسمى الشولة ، وأهم مواضعها :

– بين المفردات المتعاطفة : وهذا كقول الجاحظ - رحمه الله – عن العلاقة بين الألفاظ والمعاني في هذا البيان الجامع الماتع : « وإنما الألفاظ على أقدار المعاني ، فكثيرها لكثيرها ، وقليلها لقليلها ، وشريفها لشريفها ، وسخيفها لسخيفها »[5] .

(*) الضمير يعود على طه حسين .

[1] تحت راية القرآن ، (ط 1) 1421هـ 2000م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص 9 .

[2] الحيوان ، تحقيق د. يحيى الشامي ، (ط 3) 1990م ، دار الهلال ، بيروت ، جـ4 ص 75 .

[3] ديوان الخنساء ، (ط 8) 1401هـ ، دار الأندلس ، بيروت ، ص 51 ، و الأبيات المذكورة هي من قصيدتها الشهيرة التي مطلعها

قَـذًى بالعَيْـنِ أم بالعَيْـن عَـوَارُ ✻ أم ذَرَفَـتْ إذْ خَلَتْ مِنْ أهلها الـدَّارُ

[4] أحمد زكي باشا ، الترقيم وعلاماته ، ص17 .

[5] مصدر سابق ، جـ6 ص 364 .

- لحصر الجمل الاعتراضية ، نحو قول امرؤ القيس[1] :

وَلَوْ أنَّ مَا أسْعَى لأدنَى مَعيشةٍ ✻ كَفَانِي ، وَلَمْ أَطلبْ ، قَليلٌ مِنَ المَالِ

والتقدير : كفاني قليل من المال ، و لم أطلب الملك [2] ، بدليل قوله بعدُ :

وَلَكِنَّمَـــا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّـــلٍ ✻ وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المؤَثَّـــلَ أمثَالِـــي

وقيل بل التقدير : كفاني قليل من المال ، و لم أطلبه [3] .

ملاحظة : قال أحمد زكي باشا عن هذا النوع الأخير من الوقف : « يسميه علماء الوقف والابتداء بالوقف **الحسن** ، وتسميتنا له بالناقص في مقابلة التام أوضح»[4] ، وهذا الذي قاله فيه نظر؛ لأن التعريف الذي ذكره سابقا عن هذا النوع من الوقف إنما ينطبق – عند علماء الوقف والابتداء – على السكت ، لا على الوقف الحسن؛ إذ لم ينقل عن أحد منهم أنه قال بعدم حسن التنفس معه (أي مع الوقف الحسن) ، وعليه فالصواب أن يقول : يُسَميه علماء الوقف والابتداء بالسكت .

الفرع الثالث : دور السكت في فهم النصوص

لقد رأينا سابقا ضوابط السكت وأهم خصائصه عند القراء ، كما رأينا علامات الفصل في النصوص الأدبية، وتبين لنا أنها تشمل القطع ، وأقسام الوقف الثلاثة ، دون السكت ، فلنحاول إتمام هذه الحلقة بدراسة السكت في الأساليب العربية .

إن السكت كظاهرة صوتية ، نُقلت إلينا عبر سنن العرب وطرائقهم في الكلام ، ومناهجهم في الخطاب والحوار، سواء آلمنثور منها أم الموزون ، والمتتبع لكلامهم يجد هذه الظاهرة قد وردت لعدة أغراض ، أهمها توضيح المعنى ، وإزالة ما قد يعلق به من لبس جراء تداخل الحروف والعبارات ، وذلك في مثل قولنا : « جادلنا فلان » ؛ فإنه إن أخذ من (الجُود) فإنك تجد نفسك مسوغة للسكت على الدال من الفعل (جاد) ، سكتة خفيفة خفية ، بخلاف ما لو كان مأخوذا من (الجدل) ؛ لأن الفعل حينئذ هو (جادل)[5].

---

[1] ديوان امرؤ القيس ، للأعلم الشمنتيري ، اعتنى بتصحيحه الشيخ ابن أبي الشنب ، (د ط) 1394هـ 1974م ، الجزائر ، ص 249 .

والبيت المذكور هو من قصيدته التي مطلعها :

ألاَ عِـــمْ صَبَاحًـــا أيها الطللُ البَالِـــي ✻ وَهَلْ يَعِمَـــنْ مَنْ كَانَ في الأعصُرِ الخَوَالِـــي

[2] ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى ، شرح وتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد(د ط)، دار رحاب ، الجزائر،ص218.

[3] أبو منصور الثعالبي : فقه اللغة وأسرار العربية (د ط) ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت، ص209 .

[4] الترقيم و علاماته ، ص 17 ، هامش (2) .

[5] طاهر الجزائري: توجيه النظر جـ 2 ص 860 .

ومثاله أيضا قولهم: « مَا سَعى أحدٌ في فَسادٍ فَــسادْ »؛ فإنه ينبغي السكوت على الفاء الثانية سكتة خفيفة ليفهم أن الكلمة الثانية ليست توكيدا للأولى، وإنما هي من الفعل(ساد)[1] .

وكذلك قولك: « مالك لا تجعل مالك دون كمالك، وأنت تعلم أنه سيكون له دونك مالك»؟ فإنه ينبغي فصل كل من النون في (دون) ، والكاف في (دونك) عما بعدهما، وذلك بالسكت عليهما سكتة لطيفة لئلا يلتبس المعنى [2].

هذا في النثر ، أما في الشعر ، فمثاله قول بعض القضاة مفتخرا بعدله :

فَمَا خَفَضَ الأعَــادِي قَدْرَ شَــانِي ✻ وَلاَ قَــالُوا فُلاَنٌ قَدْ رَشَــانِي

فإنه - ولا شك - يفضل أن يُسكَت سكتة خفيفة على كل من (الراء) من (قدر) ، و(الدال) من (قد) [3] ؛ لاشتراك كل من الجملة الاسمية (قَدْرَ شَانِي) ، والجملة الفعلية (قَدْ رَشَانِي) في الخط ، وفي عدد الحروف .

ومن هذا الوادي أيضا قول الإمام الشاطبي - رحمه الله - في حرزه :

وَ(مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) رَاوِيهِ نَــاصِرٌ ✻ وَعِندَ (سِرَاطٍ) وَ(السِّرَاطِ) لِ قُــنبُلاَ

فإن اللام من (لِ قنبلا) ليست حرف جر ، وإنما هي فعل أمر من (وَلِيَ فلانٌ فلانًا ، إذا جاء بعده واتَّبعه) وفعل الأمر منه (لِهْ) بهاء السكت(•) بمعنى (اتبعْ) ، والمعنى : اتبع الإمام (قنبل) في قراءة لفظ (سراط) و(السراط) بالسين ، حيث وقع في القرآن الكريم[4]، وعليه فينبغي فصل هذا الحرف عما بعده– نطقا - بالسكت عليه سكتة خفيفة جدا ، ليزول ما قد يعلق عليه من لبس.

ومثاله أيضا قول ابن السبكي : « إنما قال الآمدي وأبو حيان لا تفيد الحصر...» فإنه ينبغي السكت على الأداة (إنما) سكتة خفيفة ؛ لئلا يظن أن المعنى حصر قول أبي حيان والآمدي في الكلام المذكور ، على حد قولك مثلا : « لم يقل زيد هذا الكلام ، إنما قال كيت وكيت » ؛ لأن المراد من كلام ابن السبكي عرض أقوال الأئمة حول (إنما) ذاتها ، ومدى إفادتها الحصر[5] ، ولذلك ينبغي فصل (إنما) عما بعدها بعلامة (،) على هذا النحو : « إنما ، قال الآمدي...» .

---

(1) طاهر الجزائري: توجيه النظر جـ 2 ص 860.

(2) المكان نفسه .

(3) لمكان نفسه.

(•) هذا عند الوقف عليه ، أما عند الوصل – كما هو الحال في هذا البيت – فيكون الأمر على حرف واحد ، كما ورد في هذا المثال أو كما تقول : ع الدرس ، أو ش اللحم ، فإذا وقفت قلت : (عِهْ) و(شِهْ) .

(4) الشيخ عبد الفتاح القاضي : الوافي في شرح الشاطبية (ط 1) 1404هـ ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، ص50.

(5) الزركشي : تشنيف المسامع ، جـ1 ص 374- 375 .

ملاحظـــة : لقد تحدثنا عن علامات الوقف في البيت الشعري ، ومعلوم أن هذا الأخير قد يؤدي إلى انكسار الوزن ، فهل يعني هذا عدم صحة الوقف عليها ؟ وإذا كان الوزن والتفعيلة هما العمدة والأساس فما جدوى الحديث عن علامات الترقيم في الشعر ، وعن الدور الذي تقدمه هذه العلامات في فهم النص الشعري ؟

والجواب على هذا أنه يجب أن نفرق بين قراءتين مختلفين للبيت الشعري :

أ- **القراءة الغنائية**(*) : وهي قراءة تُعنى بالجانب الموسيقي والإيقاعي ، حيث تنصهر فيها الحروف والألفاظ ، والجمل ، مكونة جرسا غنائيا متكاملا ، ففي هذه القراءة يغيب الجانب المعجمي والبلاغي ، ويبرز ويهيمن الجانب الصوتي والإيقاعي ؛ لما لهما من الأثر العجيب على الوجدان والأحاسيس ، وتغييب المعنى أو تأخيره بهذا الشكل لا يضر، ولا يسقط من أثر الشعر وقيمته ؛ لأن التأثير حينئذ كامن في الصوت والإيقاع ، قبل الفهم والإدراك .

(*) آثرنا اختيار لفظ (الغناء) على لفظ (الإيقاع) أو (النغم) ؛ لأنها تنسجم انسجاما كليا مع مدلول الشعر وأصل اشتقاقه ، فلقد اختلف الأدباء واللغويون في معنى هذه الكلمة ، لكنهم لم يخرجوا عن القول بأنها مشتقة من (الشعور) الذي هو بمعنى الإحساس والذوق ، وهذا الكلام عجيب ، وغير مقنع تماما ؛ لأنه إذا كان الشاعر سمي بذلك لكونه يشعر ، أو لكونه ذا إحساس مرهف ، وشعور فياض ، فهل الأديب الفصيح المِدْرَهُ ، أو الخطيب المصقع ، أو الكاتب البارع ، أو الفنان الماهر (كالرسام أو الممثل) ، ليس ذا إحساس أو شعور ؟ إن هذا لا يقوله قائل ، بل إن المشاعر الفياضة ، وقوة الإحساس قد تبرزان عند غير الشعراء ، وهذا بين وواضح ، وإذن فليس ثمة أي تلازم بين هذا اللفظ وبين الشعور والإحساس .

وهذا الوهَم إنما نجم عن دراسة اللغة العربية بمعزل عن بقية شقيقاتها من اللغات السامية الأخرى ، والدليل على هذا أنه لو نظرنا إلى مدلول لفظ (الشعر) في إحدى هذه اللغات لزال هذا الإشكال تماما ؛ إذ إنها تعني (أنشودة) أو (أغنية) ، كما في اللغة العبرية مثلا ، إذن فهي لا تعني الشعور أو الإحساس لا من قريب ولا من بعيد ، وإنما تعني الغناء ، وهذا هو الذي يؤيده الحس والواقع ؛ إذ الفرق الرئيس بين القطعة الشعرية ، وبين سائر الفنون الأخرى أن الشعر قابل للإنشاد والتلحين والغناء ، بخلاف النثر ونحوه ،

هذا ، إلا أنه يبدو أن ارتباط لقب (الشاعر) بمفهوم الشعور الخاص ، له وجهته وتبريره عند بعض الباحثين والكتاب ، كما نراه عند (كولن ولسن) في كتابه (اللامنتمي) أثناء تحليله لنفسيات بعض الكتاب والمسرحيين مثل (ألبير كامو) في قصته (الغريب)، و(أرنست همنغواي) في قصته (الشمس تشرق أيضا) و(وَدَاعٌ للسلاح) ، و(هارلي كرانفيل) في مسرحيته (الحياة السرية) وغيرهم ، حيث يقول : « إن قصة همنغواي التي تدور على الضابط الذي تموت زوجته ، هي في الحقيقة تأمل طويل في هذا الضعف ، ونحن نعلم أن مثل هذا التأمل لا يقود إلا إلى التفكير الديني ،...ويقود هذا بالتالي إلى تطوير نوع من الأخلاقية التي ترتكز على النظام ونبذ التوافه ، إنه يقود إلى إدراك أن الإنسان ليس كائنا ثابتا غير متبدل...إنه ينسى بسهولة ، ويعيش في لحظته ونادرا ما يمارس قوة الإرادة... ولا عجب إذا أحس الشعراء بمثل هذا اليأس حين يلوح لهم أنهم قادرون على الشعور بحالة من الإدراك أشد عمقا... »
من كتاب (اللامنتمي) لكولن ولسن ، ترجمة أنيس زكي حسن ، (ط 2) 1979م ، دار الآداب ، بيروت ، ص 49.
وانظر دراسة اللغة العربية مقارنة باللغات السامية : بحث للدكتور شوقي النجار بمجلة العلوم الإسلامية ، جامعة الأمير عبد القادر العلوم الإسلامية ، قسنطينة ، السنة الثانية ، العدد الثاني ، رمضان 1407هـ ماي 1987م ص 172- 173.

يقول الجاحظ تأكيدا لهذه الحقيقة : « وأمر الصوت عجيب ، وتصرفه في الوجوه عجب ، فمن ذلك أن منه ما يقتل...ومنه ما يسر النفوس ، حتى يفرط عليها السرور...**وليس يعتريهم ذلك من قبل المعاني** ؛ لأنهم في كثير من ذلك لا يفهمون معاني كلامهم ...»[1] ، ففي هذا دليل واضح على أنّ الجانب الصوتي ، والموسيقي له تأثير كبير على مشاعر الناس وعواطفهم ، وأنّ القضية مرتبطة بالجرس الموسيقي ، قبل ارتباطها بالمعنى .

ب – **القراءة البلاغية** : وتعنى بالجانب النحوي والبلاغي ، سواء على مستوى الألفاظ ، أو على مستوى الجمل والتراكيب والعبارات ، ففي هذه القراءة يتحول النص الشعري إلى نص نثري ، ينظر إليه من الجوانب البيانية ، والبلاغية ، وغيرها من الجوانب الفنية ، التي تراعى في أي نص آخر ، وحينئذ يبرز الدور المهم الذي تلعبه علامات الترقيم في توضيح المعنى ، كما مثلنا سابقا ، وهذه لقراءة هي الغالبة عند النقاد والدارسين ؛ إذ إن الجانب المعنوي والفني هو الجانب المهم ، أما الجانب الموسيقي فهو جانب يخاطب الشعور والوجدان ، أكثر من مخاطبته للعقل والضمير ، ومعلوم أن العقل ينبغي أن يكون هو المُسيِّر والموجِّه للعواطف ، وليس العكس .

---

[1] الحيوان ، جـ4 ص 69- 70 .

المبحث الثاني : مذاهب واعتبارات القراء السبعة

بعد أن تناولنا أهم ما يتعلق بالوقف، والسكت والقطع، ومدى العلاقة الوثيقة بينها وبين المعنى فلنحاول بين يدي هذا المبحث دراسة مذاهب الأئمة في الوقف والابتداء، ومدى اعتمادهم المعنى في ذلك، وهل كان الوقف على الفواصل، أو على مقاطع الأنفاس يزاحم هذا الاعتبار ؟ وما مدى صحة قول بعض المحققين أن وصل القرآن كله جائز؛ إذ العبرة في ذلك بنية القارئ وقصده ؟

ودونك هذه الاعتبارات وضوابطها، ومن اعتمدها من القراء :

المطلب الأول : الاعتبار بالمعنى

في هذا المطلب سنحاول الحديث عن الاعتبار بالمعنى ، كاشفين عن معناه ، وعن الأئمة الذين اختاروا هذا المذهب ، وغيرها من النقاط ، وفيه ثلاثة فروع :

الفرع الأول : معنى هذا الاعتبار وضوابطه

ينسب هذا المذهب إلى الإمام نافع بن أبي نعيم(*) - رحمه الله - حيث كان يراعي حسن الوقف والابتداء حسب المعنى[1] ، أي أنه كان يتعمد وقوفا معينة، تبعا لما يقتضيه المعنى والسياق، كما كان أيضا يراعي حسن الابتداء، فإن كان الابتداء بما بعد اللفظ الموقوف عليه مفهوما ، بأنْ كان ما بعده مفصولا عنه ، كبدايات القصص والأحكام ، ابتدأ القراءة دون ربطها بما سبق، كقوله تعالى: (لقدَ اَرْسَلْنَا نُوحًا الَى قَوْمِه)[الأعراف58]، وكقوله تعالى:(يَسْئَلُونَكَ عَنِ الخَمْرِ وَالمَيْسِرِ)[البقرة217] وإن كان متصلا به أعاد بعض ما قرأه ووصله بما بعده، كقوله تعالى : (حُرِّمَتْ عليكمُ المَيْتةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الخِنزِيرُ)[المائدة 4] فإنه يتعين إعادة بعض المقروء وربطه بما بعده، أي : (وَلَحْمُ الخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لَغَيْرِ اللهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالمَوْقُوذَةُ وَالمَتَرَدِّيَةُ...) .

الجانب التطبيقي : ودونك بعض الأمثلة التطبيقية التي تبين اختيار هذا الإمام بشكل واضح .

1- في الوقف على (رَيْب) من قوله تعالى : (أَلَمٓ ذَٰلِكَ الكِتَٰبُ لاَ رَيْبَ فيه)[البقرة1]، حيث قال (أي نافع) : «(لا رَيْبَ) تام» قال الداني معللا هذا القول : «فيرتفع (هُدًى)[بـــ](فيه) ويكون معنى (لاَ رَيْبَ) لا شك، ويضمر العائد على (الكِتَبُ) لاتضاح المعنى، ولو ظهر لقيل : لا ريب فيه، فيه هُدًى للمتقين»[2] .

(*) هو الإمام نافع ابن أبي نعيم ، ويكنى أبا رؤيم ، إمام دار الهجرة ، وأصله من أصبهان ، أحد القراء السبعة ، قرأ على سبعين من التابعين ، منهم جعفر يزيد بن القعقاع ، وشيبة بن نصاح ، وعبد الرحمن بن هرمز ، من أشهر الرواة عنه قالون المدني ، واسمه أبو موسى عيسى بن مينا ، وورش المصري ، واسمه أبو سعيد عثمان بن سعيد ، توفي نافع رحمه الله سنة (169هـ) بالمدينة . يراجع غاية النهاية لابن الجزري ، جـ2 ص 330 .

[1] ابن الجزري : النشر ، جـ1 ص238 .

[2] المكتفى، ص 158- 159 .

فأنت ترى أن اختيار نافع – كما نقل الداني– مبني على المعنى والإعراب ؛ فهو يرى أن (هُدًى) مبتدأ للخبر المتعلق بشبه الجملة (فيه) ، كما في قوله تعالى : (وَعَلى أَبْصـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌ)[البقرة 6] ، فيبقى إذن الكلام الذي قبلها (ذَٰلِكَ الكِتَـٰبُ لاَ رَيْبَ) كلام تام .

2- في الوقف على (مُمْطِرُنَا) من قوله تعالى : (هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا)[الأحقاف23] ، قال نافع : هو وقف تام [1] ، وهذا لأن ما بعده ليس تابعا لكلامهم ، بل هو من كلام نبيهم هود –عليه السلام– كما في رواية ابن أبي شيبة وابن جرير عن عمرو بن ميمون[2] ، ذلك أنهم لما رأوا السحاب معترضا في أفق السماء ، متجها نحو أَوْديتهم فرحوا به واستبشروا ، وقالوا : هذا عارض ممطرنا ؛ فقال لهم هود : (بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُم بِهِ) : أي ليس الأمر كما زعمتم أنه مطر ، بل هو ما استعجلتم به من العذاب ، ثم فسره بقوله : (رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ) [3].

3- في الوقف على (وَإِيَّاكُمْ) من قوله تعالى : (يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ)[الممتحنة1] ، حيث قال عنه نافع : هو وقف تام ، قال الداني : « وقال ابن الأنباري : هو حسن ، وكذلك هو عندي ؛ لأن ما بعده متعلق به والمعنى: يخرجون الرسول ويخرجونكم؛ لأَن لاَّ تؤمنوا ، أي:كراهة أن تؤمنوا»[4].

هذه بعض النماذج التي سقناها حول أقوال الإمام نافع ، واختياراته في الوقف والابتداء ، وهي مبنية – كما ترى– على المعنى والإعراب .

الفرع الثاني : مذهب ابن عامر ، وعاصم ، والكسائي

سنحاول تحديد مذهب هؤلاء القراء ، من خلال الروايات المشيرة إلى اختياراتهم ، والجمع بينها ؛ ذلك أنه لم يتم الإشارة إلى مذهبهم بشكل واضح.

1- مذهب الإمام ابن عامر(*) : إن ما ذكره ابن الجزري حول هذا الموضوع يبين بوضوح أنّ ابن عامر كان يراعي حسن الوقف والابتداء ؛ إذ إنه – وبعد ذكره لمذاهب الأئمة السبعة (سوى ابن عامر)واختلاف الروايات فيها، قال عقبه:«والباقون كانوا يراعون حسن الحالتين وقفًا وابتداءً »[5].

---

(1) الداني : المكتفى ، ص 521 .

(2) جلال الدين السيوطي : الدر المنثور ، (د ط) 1993م ، دار الفكر ، بيروت ، جـ7 ص 449 .

(3) محمد علي الصابوني : صفوة التفاسير ، جـ3 ص 185 .

(4) الداني : مصدر سابق ، ص 563 .

(*)هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة أبو عمران اليحصبي ، إمام أهل الشام في القراءة ، ولد سنة (**ثمان**) من الهجرة ، أخذ القراءة عرضا عن أبي الدرداء ، وعن المغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان بن عفان – رضي الله عنهم – وقيل عرض على عثمان نفسه ، وقد ورد في إسناد قراءته تسع روايات – كما يقول ابن الجزري– أصحها أنه أخذ عن المغيرة بن أبي شهاب ، وروى القراءة عنه عرضا أخوه عبد الرحمن بن عامر ، ويحيى بن الحارث الذماري ، وربيعة بن يزيد ، وغيرهم ، بينما أخذ عنه (أبو الوليد **هشام**) ، و(عبد الله **بن ذكوان**) بوسائط ، وهما راوياه المشهوران ، ولي القضاء بدمشق بعد أبي إدريس الخولاني ، وتوفي بها يوم عاشوراء سنة (**118هـ**) ، يراجع غاية النهاية لابن الجزري ، جـ1 ص 423 - 425 .

(5) النشر : جـ1 ص 238 .

وهذا يعني أن ابن عامر يدخل ضمن هؤلاء ، ما دام لم ينص عليه من قبل.

2– مذهب الإمام عاصم(*) : اختلفت الرواية عن عاصم بين مراعاة حسن الابتداء ، وبين الاعتناء بحسن تمام الكلام ، يقول ابن الجزري : « وعاصم ذكر عنه أبو الفضل الرازي أنه كان يراعي حسن الابتداء ، وذكر الخزاعي أن عاصما والكسائي كانا يطلبان الوقف من حيث يتم الكلام»[1].

والجمع بين الروايتين يقتضي القولَ بأنه كان يراعي حسن الحالتين معا ، أي حسن الوقف والابتداء ، كالإمامين نافع وابن عامر.

3– مذهب الإمام الكسائي(**): إن العبارة التي نقلناها آنفا عن ابن الجزري ، حول مذهب عاصم والكسائي ، تُبَيِّنُ أن هذا الأخير كان يطلب الوقف من حيث يتم الكلام ، أي : يقف عند تمام الكلام ، سواء أرتبط بما بعده أم لم يرتبط :

أما الكلام التام غير المرتبط بما بعده – مما وقع رأس آية – فمثاله قوله تعالى : (رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَوتِ وَالأَرْضِ أَنتَ وَلِيِّي فِي الدُّنْيَا وَالاخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّـٰلِحِينَ)[يوسف101]، فهو غير مرتبط بما بعده ، وهو قوله تعالى : (ذَٰلِكَ مِنْ أَنبَآءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ) ، ومثاله أيضا قوله تعالى : (لاَ تَجْعَلْ مَعَ اللهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولاً)[الإسراء 22] ؛ لأن ما بعده : (وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا) منفصل عنه .

وأما الكلام التام المرتبط بما بعده ، فكقوله تعالى : (يَأَيُّهَا الذين ءَامنوا قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا)[التحريم6] فهذا كلام مفهوم ، لكنه متعلق بما بعده ، كما تراه جليا من تمام الآية : (وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ)[6] .

(*) هو الإمام عاصم بن أبي النجود الكوفي ، ويعرف أيضا بابن بهدلة نسبة لأبيه بهدلة ، وقيل نسبة لأمه ، أحد القراء السبعة ، أخذ القراءة عن أبي عبد الرحمن السلمي ، وزر بن حبيش ، إليه انتهت مهمة الإقراء بالكوفة بعد شيخه أبي عبد الرحمن السلمي ، وأخذ عنه خلق كثير منهم الأعمش ، ومحمد بن المفضل الضبي ، وأشهرهم : (أبو بكر بن عياش) ، و(أبو عمرو حفص ابن سليمان) الكوفيان ، توفي – رحمه الله – بالكوفة ، في أواخر سنة (127هـ) ، انظر معرفة القراء الكبار للذهبي ، تحقيق بشار عواد معروف (ط 1) 1404هـ ، مؤسسة الرسالة بيروت ، جـ1 ص 88 إلى 93 .

(1) النشر ، جـ1 ص 238 .

(**) هو علي بن حمزة بن عبد الله بن فيروز الأسدي أبو الحسن الكوفي ، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد الإمام حمزة الزيات ، قرأ على الإمام حمزة ومحمد بن أبي ليلى وأبي بكر بن عياش ...ورحل إلى البصرة فأخذ اللغة والنحو عن الخليل ، قال الشافعي : « من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي» ، وقال ابن شاذان : « لما عرض الكسائي على حمزة خرج إلى البدو فشاهد العرب وأقام عندهم حتى صار كواحد منهم... » روى عنه من الأئمة أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم ، وأخذ القراءة عنه أبو عبيد القاسم بن سلام وقتيبة بن مهران ، وأشهرهم : (أبو الحارث الليث بن خالد) ، و(أبو عمر الدوري)، له من الكتب: (معاني القرآن) ، (كتاب القراءات) ، (كتاب النوادر الصغير)...، توفي – رحمه الله – على الأصح سنة (189هـ) صحبة هارون الرشيد بـ(رنبويه) من عمل الري ، متوجهين إلى (خراسان) ، ومات معه بالمكان المذكور (محمد بن الحسن) القاضي صاحب أبي حنيفة ، فقال الرشيد : دفنَّا الفقه والنحو بالري . انظر غاية النهاية جـ1 ص 535 فما بعد .

والحاصل أن كُلاًّ من ابن عامر والكسائي وعاصم ، قد اعتمدوا وراعوا المعنى في الوقف والابتداء .

ملاحظة : قد تبين مما سبق ، أن نافعًا وعاصمًا قد راعيَا المعنى في الوقف والابتداء ، فبأي حجة إذن يخالف بعض القراء المعاصرين هذا الاختيار ؟

فها هو ، على سبيل المثال ، الشيخ الحصري – رحمه الله- يقرأ في المصحف المرتَّل (برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق) ، مختارا الوقف على رؤوس الآي مطلقا(*) ، حتى عند شدة الارتباط ، كما في قوله تعالى : (وَتَمَّتْ كَلِمةُ رَبِّكَ الحُسْنى عَلَى بَنِي إِسْرَائيلَ بِمَا صَبَرُوا)[الأعراف136-137] فإنه وقف على (إِسْرَائيلَ) ثم استأنف القراءة بـــ(بِمَا صَبَرُوا) ، وفي قوله تعالى : (أَرَآيْتَ الذِي يَنْهى عَبْدًا اذَا صَلّى)[العلق9-10] ؛ فإنه وقف على : (يَنْهى) وابتدأ بـــ(عَبْدًا اذَا صَلّى) !

وهاهو أيضا الشيخ الحذيفي يقف هو الآخر على الفواصل مطلقا ، دون مراعاة لاختيار الإمام الذي يقرأ بروايته (وهو الإمام عاصم) ، حيث وقف على : (أَلاَ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ) وَابتدأ بـــ(وَلَدَ اللهُ...)[الصافات151-152] !

أليس حَرِيًّا أن لا نَرْزَأَ هؤلاء الأئمةَ زِيَالاً ، وَلا نُهوِّنَ من رأيهم واختيارهم ، وذلك باتباع مذهب الإمام الذي نقرأ على روايته ، لا أن نتمسك برأي آخر ، على أنه هو السبيل الأغر ، والمذهب الأصح.

المطلب الثاني : الاعتبار بانقطاع النفَس

وفيه ثلاثة فروع :

الفرع الأول : تفسير هذا الاعتبار

1- أصحاب هذا الاعتبار : اتفقت الرواية على نسبة هذا الاعتبار إلى الإمام حمزة (**) ، حيث قال ابن الجزري : « وحمزة اتفقت الرواية عنه أنه كان يقف عند انقطاع النفس» (1) .

(*) لا يرد على هذا الإطلاق المواضع التي استثناها الشيخ الحصري – رحمه الله – نحو : (أَلا إِنَّهُم مِّنِ افْكِهِمْ لَيَقُولُونَ)[الصافات 151] ؛ لأن الكلام هنا في الوقف على الفواصل ، بغض النظر عن الابتداء برؤوس الآي التي تليها ، وهذه المواضع المذكورة إنما كانت مستثناة من حيث الابتداء ، لا من حيث الوقف ، أي أنه وقف على أواخرها ، لكنه لم يبتدئ برؤوسها ، كما فعل في بقية المواضع ، بل ربطها بما قبلها.

(**) هو أبو عمارة الكوفي ، أحد القراء السبعة ، ولد سنة (ثمانين) ، أخذ القراءة عرضا عن سليمان الأعمش وحمران بن أعين وأبي إسحاق السبيعي وجعفر بن محمد الصادق وغيرهم ، وأخذ عنه خلق كثيرون منهم إبراهيم بن أدهم ، وسفيان الثوري ويحيى بن زياد الفراء ، وسليم بن عيسى وهو أضبط أصحابه ، وعلي بن حمزة الكسائي أجل أصحابه ، كما أخذ عنه – بالواسطة – (أبو محمد خلف بن هشام) الأسدي البغدادي ، و(أبو عيسى خلاّد بن خالد) الشيباني الكوفي ، وهما راوياه المشهوران ، وإليه صارت الإمامة في القراءة بعد عاصم والأعمش ، كان ثقة ثبتا زاهدا عارفا بكتاب الله بصيرا بالفرائض ، كان شيخه الأعمش إذا رآه أقبل يقول : هذا حبر القرآن ، وقال فيه سفيان الثوري: « ما قرأ حمزة حرفا من كتاب الله إلا بأثر » ، توفي – رحمه الله – سنة (156هـ) ، انظر غاية النهاية ، جـ1 ص261-263 .

(1) ابن الجزري ، النشر ، جـ1 ص 238.

أما ابن كثير(*) فقد روي عنه أنه كان يقول : « إذا وقفت في القرآن على قوله تعالى : (وَمَا يَعْلَمُ تَاوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ) [آل عمران7] ، وعلى قوله : (وَمَا يُشْعِرُكُم) [الأنعام110] ، وعلى قوله : (إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ) [النحل103] لم أبال بعدها وقفت ، أم لم أقف»[1] ، وهذا يدل -كما يقول ابن الجزري- على أنه كان يقف حيث ينقطع نفسه[2] ، وروي عنه أبو الفضل الخزاعي أنه كان يقف على رؤوس الآي مطلقا ، ولا يتعمد وقفا في أوساط الآي ، سوى المواضع الثلاثة المذكورة سابقا .

2- تفسير هذا الاعتبار : يقول العماني : « الناس مختلفون في الوقف ، فمنهم من قال : هو على الأنفاس، فإذا انقطع النفس في التلاوة فعنده الوقف ، فكأنهم جعلوا الوقف تابعا لمقطع الأنفاس وجعلوها الأصلَ، والوقوفَ مبنيةَ عليها...»[3] ، أي أن أصحاب هذا الرأي لا يتبعون وقوفا مقصودة ، بل يقفون عند انقطاع النفس دون إعادة الكلمة الموقوف عليها ، وهكذا يتبعون هذا المسلك في سائر القرآن ، إلا في حالتين اثنتين :

أ- إذا كان الوصل يؤدي إلى معنى غير صحيح ، ففي هذه الحالة يتعمدون هذه الوقوف ، ويقصدونها كما نقلنا سابقا عن ابن كثير .

ب- إذا كان الابتداء يؤدي إلى قبح فاحش أو إلى معنى غير جائز ، كالابتداء بـ(عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ) [التوبة30]، أو بـ(وَلَدَ اللهُ)[الصافات152] ، فإنهم لا يبتدئون بما بعد اللفظ الموقوف عليه ، بل يعيدون هذا اللفظ ويربطونه بما بعده ، وسترى الدليل على هذين الضابطين ، في النقاط اللاحقة .

الفرع الثاني : حجة هذا الاعتبار وضوابطه

1- حجته : ذكر أهل العلم بعض العلل والأسباب التي يرتكز عليها أصحاب هذا الرأي في اختيارهم هذا وحاصلها ثلاث ، هي :

أ-أن مرد ذلك إلى قراءته التي معتمدها التحقيق والمد الطويل ؛ إذ لا يبلغ نفَس القارئ إلى الوقف التام أو الكافي ؛ فيضطر إلى الوقف والاستراحة حيث انقطع نفسه[5].

(*) هو إمام أهل مكة في القراءة ، أبو معبد المكي الداري ، ولد بمكة سنة (45هـ) ولقي بها عبد الله بن الزبير ، وأبا أيوب الأنصاري ، وأنس بن مالك ، أخذ القراءة عرضا عن عبد الله بن السائب – فيما قطع به الداني وغيره – ومجاهد بن جبر ، وغيرهما ، وأخذ عنه حماد ابن سلمة والخليل بن أحمد ، وعبد الملك بن جريج ، وسفيان بن عيينة ، وأبو عمرو بن العلاء ، وغيرهم ، كما روى عنه القراءة – بالسند - (أحمد بن محمد بن القاسم) الهمداني ، الملقب بـ(البزي) ، و(محمد بن عبد الرحمن) ، أبو عمر المخزومي ، الملقب (بقنبل) ، وهما راوياه المشهوران ، توفي - رحمه الله – (120هـ) ، من غاية النهاية لابن الجزري : النشر ، جـ1 ص 443 - 445.

(1) ابن الجزري ، المصدر نفسه ، جـ1 ص 238 .

(2) المكان نفسه .

(3) طاهر الجزائري : توجيه النظر ، جـ 2 ص 841.

(5) ابن الجزري : مصدر سابق ، جـ1 ص 238 .

ب– وهو رأي ابن الجزري [1]، حيث يرى أن تفسير ذلك يرجع إلى كون الإمام حمزة يعتبر القرآن كالسورة الواحدة ؛ ولذلك آثر وصل السورة بالأخرى دون بسملة ، و لم يتعمد وقفا معينا.

ج – وهو اختيار السخاوي ، حيث يرى أن الحجة في ذلك حديث جبريل عليه السلام ، والذي جاء فيه : «...حتى بلغ سبعة أحرف كل شاف كاف ، ما لم تختم آية عذاب بآية رحمة ، أو آية رحمة بآية عذاب »[2] ؛ إذ المراد من هذا الحديث – حسب رأي السخاوي – جواز الوقف في أي موضع ، ما لم يؤد الوصل إلى تغيير المعنى وقلبه ، أي أن للقارئ أن يصل قراءته كيف شاء ، دون أن يراعي وقفا اختياريا مقصودا ، إلا إذا أدى ذلك إلى إفساد المعنى ، كوصل القراءة في قوله تعالى : (وَلاَ يُحْزِنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ العِزَّةَ للهِ جَمِيعًا)[يونس65] ، وفي قوله تعالى : (وَاللهُ لاَ يَهْدِي القومَ الظَّلِمينَ الذينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا...)[التوبة19-20]، أي أن النهي الوارد في الحديث ليس لمجرد وصل آية رحمة بآية عذاب ، وإنما هو لتغيير المعنى وتحريفه ، يدلك على ذلك أنه لو قرأ أحد : (يَغْفِرُ لِمَن يَّشآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَّشَآءُ) [آل عمران129] لم يكن في ذلك شيء ، مع كونه قد وصل المغفرة بالعقاب [3] .

وهذا التفسير (اختيار السخاوي) هو الأظهر ؛ للأدلة التالية :

– لأنه ينسجم مع مقصد التلاوة وجوهرها ، وهو احترام المعنى وتوضيحه .

– كما أنه يستند إلى دليل نقلي واضح الدلالة .

– يُعين على فهم الروايات الأخرى ، التي تفيد اعتماد أصحاب هذا الرأي المعنى أيضا ، ومن ثَمَّ إمكانية الجمع بين هذه الروايات ، والخروج بتصور صحيح حول هذا الرأي .

أما التعليلان الأوَّلان فبعيدان ؛ للأسباب التالية :

أ– **مناقشة التعليل الأول** : أما عن الأول منهما ، وهو كون حجة الإمام حمزة في ذلك هو طريقة قراءته ، التي يميزها التحقيق والمدود الطويلة...فغير مُسَلَّم ؛ لأنه لو كان هذا هو السبب لكان الإمام نافع هو أيضا من أنصار هذا الرأي ؛ لأن قراءته هي أيضا تتميز بالمدود الطويلة ، وبمدود البَدَلِ واللِّينِ(*) ، ثم إذا سلمنا أن سبب هذا الاختيار هو ثقل القراءة ؛ فما حجة ابن كثير في اختياره نفس المذهب ، مع الاختلاف الكلي بين القراءتين .

---

[1] النشر ، جـ1 ص 238 .

[2] السخاوي : جمال القراء ، جـ2 ص 550-551.

[3] السخاوي: المكان نفسه .

(*) مد البدل هو الزيادة في حرف المد بقدر أربع حركات أو ست ، إذا وليها حرف الهمز ، وقد جُمعت الحالات الثلاث في قوله تعالى : (لِيَسْتَيْقِنَ الذينَ أُوتُوا الكِتَبَ وَيَزْدَادَ الذينَ ءَامَنُوا إِيمَنًا)[المدثر31] ، وقد اختص به ورش من طريق الأزرق ، وله فيه مستثنيات وضوابط أشار إليها الشاطبي بقوله :

سِوَى يَاءِ إِسْرَائِيلَ أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ ❁ صَحِيحٍ كَقُرْءَانٍ وَمَسْؤُولٍ اسْأَلاَ

وَمَا بَعْدَ الهَمْزِ الوَصْلِ إِيتِ وَبَعْضُهُمْ ❁ يُؤَاخِذُكُمُ الآنَ مُسْتفهِمًا تَلاَ

ب– **مناقشة التعليل الثاني** : أما عن التعليل الثاني ، وهو اعتبار الإمام حمزة القرآن كالسورة الواحدة ، ولذلك آثر وصل السورة بالأخرى دون بسملة ، كما يرى ابن الجزري ، فغير مُسَلَّم أيضا ؛ لأن (نافعا) أيضا يعتبر القرآن الكريم كالسورة الواحدة ، ألا ترى أن الوجه المقدم عنده برواية (ورش من طريق الأزرق) هو السكت بين السورتين ، ثم الوصل بينهما دون بسملة ؟ فلم لم يراع الوقف على مقاطع الأنفاس ، بل اختار الوقف على المعنى ؟

والحاصل أن اعتماد المعنى – كما يقول السخاوي – هو ضابط مهم يستحيل أن يكون الإمام حمزة قد أهمله ، أو غض الطرف عنه ، ومع هذا نحاول دعم هذا الشرط بعرض أدلة أخرى ، مفصلة تحت العنوان التالي:

2– ضوابطه : إن من الأدلة التي تؤكد اعتماد الإمام حمزة على المعنى ، ومراعاته لهذا القيد ما يلي :

أ– وجوب احترام المعنى وتوضيحه ، وهذا باتفاق الأئمة والعلماء ، قال تعالى : ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا ءَايَٰتِهِۦ﴾[ص28] ، ولا ريب في أن التدبر المطلوب لا يتأتى مع خلط العبارات ، وتنكيس معانيها ، وعليه فلا يمكن بحال لإمامٍ لَقِنٍ كالإمام حمزة أن يجيز الوصل المؤدي إلى تغيير معاني الآيات القرآنية ، والاستهانة بها .

ب– ما ذكره ابن الجزري حول قول الإمام ابن كثير ، الذي سقناه في غرة هذا المبحث : من أن هذا يدل على أنه يقف حيث ينقطع نفسه ؛ إذ إن الشاهد هنا أن ابن كثير ، وإن كان مذهبه الوقف على مقاطع الأنفاس – كما يقول ابن الجزري – إلا أنه كان يستثني بعض المواضع التي يؤدي وصلها بما بعدها إلى تغيير المعنى و إحالته وهذا يعني أنه كان يراعي المذهبين معا ، بشكل منسجم ومتكامل ، أي : يقف حيث ينقطع نفسه دون مراعاة لوقوف خاصة ، إلا في المواضع التي يؤدي الوصل فيها إلى إخلال بالمعنى وإفساده.

ج– ما نقله الإمام الداني – بعد حديثه عن الوقف القبيح ، وأقسامه – عن محمد بن القاسم ، وهو قوله : « كان حمزة وغيره يَسْتَسْمِجُونَ الوقف على هذا ، يعني ما تقدم ذكره من القبيح ؛ لأن القارئ يقدر على تفقده وتجنبه »[1].

وَعَـادًا الأُولى.....

أما مد اللِّين فهو مطل حرف حرفي الواو والياء الساكنتين المفتوح ما قبلهما ، إذا وليهما حرف الهمز ، نحو : (شَيْئًا) ، (كَهَيْئَةِ)، وقد اختص به أيضا ورش من طريق الأزرق ، ويستثنى له ثلاث كلمات : (سوْءَات) على خلاف في ذلك ، و(المَوْءُودَةُ)[التكوير8] ، و(مَوْئِلاً)[الكهف57] ، وفي ذلك قال الشاطبي :

وَفِي وَاوِ (سَـوْءات) خِلاَفٌ لِوَرْشِهِـمْ ❁ وَعَن كلٍّ (المَـوْءودَةُ) اقْصُرْ وَ(مَوْئِـلاً)

يراجع شرح شعلة على الشاطبية لأبي عبد الله بن الحسين الموصلي ، تحقيق الشيخ زكريا عميرات ، (ط1) 1422هـ 2001م، دار الكتب العلمية بيروت ، ص68-72

[1] المكتفى ، ص 153 .

والحاصل أنه ليس المراد – من قولهم : أن حمزة ، أو ابن كثير ، أو من اختار مذهبهما كان يقف عند انقطاع النفس – نفي الوقف المتعمد والمقصود مطلقا ، وإنما المراد أنهم يسلكون هذا المسلك حيث يسمح بذلك المعنى والتفسير ، أو أن هذا منهم على الأغلب الأعم ، لا على الإطلاق ، ولعل عدم التصريح بهذا القيد مرده إلى ندرة تلك الوقوف المقصودة ، مقارنة مع تلك التي تكون على الأنفاس.

ملاحظة : إن مما يجدر ذكره هنا أن تلك الوقوف اللازمة التي استثناها ابن كثير ، وتعمد الوقف عليها ليست محصورة في المواضع الثلاثة المذكورة آنفا ، بل تشمل سائر المواضع التي يتحتم الوقف عليها مراعاة للمعنى ، نحو قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ ربِّكَ عَلَىَ الذينَ كَفَرُوا أَنَّهُمُ أصْحَابُ النَّارِ الذينَ يَحْمِلُونَ العَرْشَ وَمَنْ حَوْلَه...)[غافر5-6] ، وقوله تعالى: (فَلاَ يُحْزِنكَ قَولُهُمْ إنَّا نَعْلَمُ مَا يُسرُّون وَما يُعْلنُونَ)[يس75] ، وقوله تعالى : (إنَّمَا يَسْتجيبُ الذينَ يَسْمَعُونَ وَالمَوْتى...)[الأنعام37][1] ؛ فإنه يجب الوقف على كل من : (النَّار)، (قَولُهم) ، (يَسْمَعُونَ) ؛ لأن وصلها يؤدي إلى فساد المعنى كما هو واضح من سياق هذه الآيات .

فإن قيل : لكن هذا يعارض الرواية المذكورة ، وهي صريحة في حصر المواضع المستثناة في ثلاث آيات فقط ؟ والجواب من وجهين :

1- أن هناك روايات أخرى فيها زيادة موضع رابع على هذه المواضع الثلاثة ، وهو قوله تعالى : (قَالُوا يَـوَيْلَنَا مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا)[يس51][2] ، وهذا يعني عدم الحصر .

2- أن هناك من المواضع ما هي أولى بالوقف عليها من المواضع المذكورة في هذه الرواية ، أو على الأقل تساويها ، وهذا كقوله تعالى:(وَلا يُحزِنكَ قَوْلُهمْ إنَّ العِزَّةَ للهِ جَميعًا)[يونس65]، (أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوىً لِّلْكَفِرِينَ وَالذي جَآءَ بِالصِّدْقِ)[الزمر31-32] ، (وَمَا هُم بِمُومِنِينَ يُخَدِعُونَ اللهَ وَالذينَ ءَامَنُوا)[البقرة7- 8] .

فالوقف على كل من : (قَوْلُهُمْ) و(الكَفِرِينَ) و(مُومِنِينَ) في الآيات السابقة لا يقل أهمية ، ولزوما عن تلك المواضع المذكورة في هذه الرواية ؛ فبأي حجة يفرَّق بين هذه المتماثلات ؟

وهل قوله تعالى: (إنَّمَا يُعَلِّمه بَشَرٌ)[النحل103] أولى بالوقف من قوله تعالى : (سُبحَـنَهُ أَن يَّكُونَ لَهُ وَلَدٌ) [النساء170] ؟ أليس وصل هذا الموضع (سُبْحَنَهُ أَن يَّكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي الاَرْضِ) في غاية القبح والفساد ؛ إذ يصير المعنى نفيَ وَلَدٍ له ما في السماوات وما في الأرض ، في حين أن المعنى المرادَ نفيُ مطلق الولد [3] ؟

---

[1] البغوي : معالم التنزيل ، جـ2 ص95 .

[2] الداني : المكتفى ، ص 258 .

[3] السيوطي : الإتقان ، جـ1ص111 .

الفرع الثالث : الفرق بين هذا المذهب وبين غيره

والسؤال الذي يطرح نفسه- بعد أن بينا مراعاة أصحاب هذا المذهب للمعنى- هو : ما دام سائر القراء يقفون عند انقطاع النفس (وهذا شيء بيِّنٌ لا يحتاج إلى دليل) ، فلِمَ نُسب هذا الرأي إلى حمزة وابن كثير دون بقية الأئمة ؟

والجواب : أن حمزة – ومن نحا منحاه – وإن كان يقف عند انقطاع النفس كغيره من القراء ، إلا أنه كان يبتدئ بما بعده مباشرة ، دون إعادة اللفظ الموقوف عليه ، كما أشرنا إليه سابقا في تفسير هذا المذهب ، والدليل عليه ما ذكره السخاوي من أن (حمزة) استثنى من وقوفه على مقاطع الأنفاس بعض الآيات، نحو قوله تعالى : (وَقَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا) [البقرة 115] وقوله تعالى : (وَقَالَتِ اليَهُودُ عَزَيْرُ ابْنُ اللهِ) [التوبة 30] ، حيث لم يقف على كلمة (وَقَالُوا) من الآية الأولى ، وعلى كلمة (اليَهُودُ) من الآية الثانية [1] .

ولكنَّ الوقفَ على هذين الكلمتين وما شابههما جائز بالاتفاق عند انقطاع النفس ، وعليه ؛ فليس المراد من استثناء حمزة لهذين الموضعين (بل وسائر المواضع التي ذكرنا بعضها) أنه لا يجوز الوقف عليهما مطلقا – عند انقطاع النفس – بل المقصود أنه لا يقف على تلك المواضع ، على أن يبتدئ بما بعدها مباشرة ، دون إعادة اللفظ الموقوف عليه ، وبمعنى أوضح أن هذه المواضع المستثناة لحمزة ، إن وقف عليها ، فإنه لا يبتدئ القراءة بما بعدها – كما يفعل في بقية الوقوف- بل يرجع إلى الكلمة الموقوف عليها ويربطها بما بعدها.

ومحصلة القول حول هذا الاعتبار أن حمزة – رحمه الله – كان لا يراعي وقفا معينا سوى مقاطع الأنفاس ، لكنه كان يتجنب في ذلك الابتداء القبيح ، كالابتداء بـ(وَإِيَّاكُمْ أَن تُومِنُوا بِاللهِ رَبِّكُمْ) [الممتحنة1] ، أو بـ(المَسِيحُ ابنُ اللهِ) [التوبة30] ، أو بـ(وَلَدَ اللهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ)[الصافات152] ، أو الابتداء المتكلف البعيد عن المعنى ، وعن ظاهر النص القرآني ، كالابتداء بـ(بِاللهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) [لقمان12] أي على القسم ، بعد الوقف على : (يَـبُنَيَّ لاَ تُشْرِكْ) ، أو الابتداء بـ(مَوْلَيْنَا فَانصُرْنَا عَلَى القَوْمِ الكَـافِرِينَ) [البقرة285] ، على الدعاء ، بعد الوقف على : (وَارْحَمْنَا أَنتَ) .

ويمكن تلخيص هذا المطلب في النقاط التالية :

- المراد بهذا الاعتبار الوقوف عند انقطاع النفس ، والابتداء بما بعدها ، دون إعادة اللفظ الموقوف عليه.
- اتفقوا على نسبة هذا الاختيار للإمام حمزة ، خلافا لابن كثير.
- مراعاة أصحاب هذا الرأي لحسن الابتداء .

---

[1] السخـــاوي : جمال القراء ، جـــ2ص551.

الفرع الرابع : حكم وصل القرآن على نفَس واحد

وقبل أن ننتقل إلى الحديث عن المذهب الثالث، ينبغي الإشارة إلى حكم يرتبط بهذا المطلب مفاده أنه لو كان بوسع القارئ أن يقرأ القرآن كله بنفس واحد ، لساغ له ذلك [1] ، بمعنى أن القارئ – إذا فهم المراد من آية ما ، وأمن من اللبس في معناها – له أن يصلها بما بعدها ، دون أي حرج أو غضاضة فله أن يصل هذه الآية : (وَلاَ يُحْزِنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ العِزَّةَ جَمِيعًا)[يونس65] على نفَس واحد ، دون أن يقف على (قَوْلُهم) ما دام فاهما للمعنى وَبصيرا بأن عبارة (إِنَّ العِزَّةَ لله جَمِيعًا) ليست من تمام قولهم ، وإنما هي كلام مستأنف ، جاء رَدًّا على زعمهم وتثبيتا لقلب النبي صلى الله عليه وسلم.

وَله كذلك أن يصل هذه الآية : (وَاللهُ لاَ يَهْدِي القَوْمَ الظَّالِمِينَ الذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ الله)[التوبة19-20]، وله أيضا أن يبتدئ بقوله تعالى : (إِنَّ اللهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغنِيَآءُ)[آل عمران181] ، أو بـــ(إِنَّ اللهَ هُوَ المَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ)[المائدة 74] ، أو بـــ(إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ) [المائدة75] ، ما دام فاهما لما يقرأ ، وغير قاصد لهذا المعنى الباطل .

فله إذن أن يصل قراءته ما عَنَّ له ذلك ، وله أن يقف حيث شاء ، دون تفريق بين أسلوب وآخر ودون تمييز بين وقف واجب وقبيح ، مادام الغرض– وهو فهم المعنى الصحيح– قد حصل ، وما دامت نية القارئ سليمة ؛ إذ لم يقصد المساس بقداسة القرآن ، ولا تخليط معانيه ، وضرب آياته بعضها بعضا ، بل كان يرى أنَّ المسألة لا تعدو أن تكون مسألة أدائيـــة فحسب .

هذا هو المفهوم من القول السابق ، ولنا أن نتساءل : إذا جاز للقارئ تخطي ضوابط الوقف والسكت والقطع ، على فرض أنه كان فاهما لما يقرأ ، وآمنا من الخطل والزلل ؛ أ فيجوز للقارئ الانسلاخ ، والخروج عن قواعد الترتيل وأحكامه ، على فرض أنه صار مقرئا حاذقا ؟

إذا كان الغرض من الترتيل هو حسن فهم الخطاب الإلهي ، والتفاعل مع أساليبه ومعانيه ، فهلا طرحنا قواعد الترتيل وضوابطه جانبا ، بعد أن صرنا مقرئين فاهمين لأغراض الترتيل ، عالمين بقواعده ؟

وهلاَّ قرأ أحدنا (برواية خلف عن حمزة) حرف (خَابَ)(*) بالفتح، ما دام عالما بأن الغرض من إمالة الإمام (حمزة) لهذا الحرف هو التنبيه على أن الألف فيه منقلبة عن (ياء) أي (خَيَبَ) ؟

ولنا أن نتساءل أيضا ، ونقول : إذا كان الأمر مبنيا على نية القارئ ، وقصده ؛ فما فائدة تعلم الوقوف من قبل الصحابة ؟ فهلا اكتفوا بتعلم حلاله وحرامه وسائر أحكامه ، دون التعريج على معرفة مواضع الوقف منه ؟ وهل يشك أحد في أن صحابة رسول الله صلى الله عليه و سلم كانوا جاهلين لكتاب الله ولمعانيه ، حتى يبقوا متمسكين بمعرفة وقوفه ؟

---

[1] الأشموني : منار الهدى ، ص7 ، و أبو زكريا الأنصاري : المقصد ، ص3 .

(*) لم يرد هذا الحرف في القرآن الكريم سوى في أربعة مواضع هي : (وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ)[إبراهيم18] ، (وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَى) [طه60]، (وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا)[طه108] ، (وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّيهَا)[الشمس10].

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الوقف مرتبط بالمعنى ، ومتعلق به ؛ فإذا أهمل الوقف بحجة أن اللبس بعيد أو غير وارد ؛ فمعنى هذا أن المعنى أيضا قد أهمل تبعا له ، مثال ذلك الوقف على : (إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الذِينَ يَسْمَعُونَ وَالمَوْتى) [الأنعام37] فالمعنى أن الموتى يستجيبون لأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، ولدعوته ، تماما كما يستجيب الذين يسمعون آيات الله ويتبعون أمره . وهذا المعنى كما ترى باطل بلا ريب ، سواء أ فسرنا لفظ (الموتى) على ظاهره ، أي من فارقوا الحياة ؛ لأن الآية الكريمة بينت أنهم سوف يبعثون يوم القيامة ، ويرجعون إلى الله عز و جل للجزاء ، أم فسرناه بموتى القلوب ؛ لأن هؤلاء لا يسمعون الحق ، ولا يستجيبون له ، بدليل قوله تعالى : (لِتُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا) [يس 69] ، وقوله تعالى : (إِنَّكَ لاَ تُسْمِعُ المَوْتى) [النمل82] ، فتبين إذن أن كِلاَ المعنيين غير صحيح ، وذلك لكون الوقف غير صحيح أيضا ؛ إذ الصواب أن يوقف على : (إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الذِينَ يَسْمَعُونَ) ، ثم تستأنف القراءة بـــ(وَالمَوْتى يَبْعَثُهُمَ اللهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ) .

ومثاله أيضا وصل قراءة (قالوا إنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِئونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) [البقرة13- 14] فإنه يغير المعنى ويحيله ؛ إذ الآية الثانية (اللهُ يَسْتَهزِئُ بِهِمْ) جاءت مفصولة عن الأولى ، وليست تابعة لها . والدليل عليه كما يقول عبد القاهر الجرجاني أن « قوله : (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) حكاية عنهم أنهم قالوا ، وليس بخبر من الله تعالى ، وقوله تعالى : (اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) خبر من الله تعالى أنه يجازيهم على كفرهم واستهزائهم ، وإذا كان كذلك كان العطف ممتنعا ؛ لاستحالة أن يكون الذي هو خبر من الله تعالى معطوفا على ما هو حكاية عنهم»[1] ، وعليه فوصل هذه الآية غير جائز ؛ لانفصال حكاية المنافقين ، عن خبر الله عز وجل كما يقول عبد القاهر ، حتى وإن كان القارئ لها ، فاهما لمعناها ، ومدركا لغرضها ، وليت شعري ما فائدة فَهْمٍ لا يحض صاحبَه على احترام كتاب الله عز وجل ، والتسربل بآدابه وأخلاقه ، والنصح له .

يقول الداني حول الوقف على مثل تلك المواضع : « فمن انقطع نفَسُه على ذلك وجب عليه أن يرجع إلى ما قبله ويصل الكلام بعضه ببعض ، فإن لم يفعل أثم...»[2] .

---

(1) دلائل الإعجاز في علم المعاني ، شكله وخرج شواهده وقدم له الدكتور ياسين الأيوبي (ط 1)1421هـ 2000 م ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ص 245- 246 .

(2) المكتفى ، ص 150 .

المطلب الثالث : الاعتبار بالفواصل(*)

وفيه ثلاثة فروع ، هي :

الفرع الأول : معنى هذا الاعتبار وضوابطه

1- أصحاب هذا الرأي : يرى أصحاب هذا الرأي- كما في بعض النقول والروايات- أن الوقف على رؤوس الآي هو الأولى وإن تعلقت بما بعدها ؛ لأنها مقاطع ، وعندها ينفصل الكلام عما بعده[1] .

قال السخاوي : « هذه الفواصل أنزل القرآن بها ليوقف عليها، وتقابل أختها...»[2] .

وقد نُسب هذا الاختيار إلى أبي عمرو بن العلاء(**) ، حيث قال : « هو أحب إلي »[3] ، واختاره أيضا الإمام البيهقي ، حيث قال : « ومتابعة السنة أولى مما ذهب إليه بعض أهل العلم بالقرآن ، من تتبع الأغراض والمقاصد ، والوقوف عند انتهائها» [4].

(*)الفاصلة هي كلمة آخر الآية ، كقافية الشعر وقرينة السجع ، انظر البرهان ، جـ1ص83 .

(1) الأشموني : منار الهدى ، ص7 ، و الزركشي ، البرهان جـ1 ص85 ، و طاهر الجزائري : توجيه النظر، جـ2 ص841 .

(2) جمال القراء جـ 2 ص 553.

(**) هو الإمام زبان بن العلاء بن عمار بن العريان التميمي المازني البصري ، أحد القراء السبعة ، ولد بمكة سنة (68هـ) على خلاف في ذلك ، ونشأ بالبصرة ، سمع أنس بن مالك وغيره ، وقرأ على الحسن البصري ، ومجاهد ، وعكرمة ، وشيبة بن نصاح ، وعاصم بن أبي النجود ، وابن كثير ، وابن القعقاع ، وغيرهم ، وليس في القراء السبعة أكثر شيوخا منه ، روى القراءة عنه عرضا إسحاق بن يعقوب (الأزرق) ، وعبد الله بن المبارك ، وعبد الله بن قريب الأصمعي ، ويحيى بن المبارك اليزيدي وهو أشهرهم ، وهو (أي اليزيدي) الذي أخذ عنه كل من (أبو عمر الدوري) ، و(أبو شعيب صالح بن زياد السوسي) ، وفي هذا يقول الشاطبي :

أفـاضَ عَلىَ يَحيـى اليزيديِّ سَيْبَـه ❁ فَأَصْبَـحَ بالعَذْبِ الفُرَاتِ مُعَلَّـلاَ

أبـو عُمَـرَ الدُّوريُّ وَ صَالِحُهُمْ أَبُـو ❁ شُعَيْـبٍ هُوَ السُّوسِيُّ عنه تَقَبَّـلا

توفي أبو عمرو البصري – رحمه الله – بالكوفة سنة (154هـ) ، انظر غاية النهاية لابن الجزري ، جـ1 ص 289 فما بعد .

(3) ابن الجزري النشر جـ1 ص226 ، هذا ، وقد نقل الدكتور (علي حسين البواب) عبارة أبي عمرو المذكورة سابقا بهذا الشكل: « حكي اليزيدي عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يسكت على رؤوس الآي، ويقول إنه أحب إليّ » ، انظر جمال القراء للسخاوي جـ 2 ص 553 هامش (1) ، وهذه العبارة هي الأصح من حيث الرواية ، بدليل أن الإمام الداني قد نقلها أيضا عقب حديثه عن الوقف الحسن ، حيث قال : « حدثنا جعفر بن محمد الدقاق...حدثنا اليزيدي عن أبي عمرو أنه كان يسكت على رأس كل آية ، وكان يقول : هو أحب إلي ، وكان يقول : إنه أحب إلي إذا كان رأس آية أن يسكت عندها » المكتفى ، ص 146 .

إلا أنه – ومن حيث المعنى – فإن المراد بـ(السكت) هنا المعنى الأعم ، الذي هو (الوقف) ، وعبارة ابن الجزري صريحة في ذلك ، وهي: «...وأبو عمرو ؛ فرُوِّينا عنه أنه كان يتعمد الوقف على رؤوس الآي ، و يقول : هو أحب إلي » .

كما أنه لو كان ثابتا عنه لنقل عبر الرواية ، ولقرأ به كل من الدوري أو السوسي ، يقول الإمام البناء في (الإتحاف) : « وقد ورد السكت عن حمزة وابن ذكوان وحفص وإدريس [أحد راويَيْ خلف بن هشام] ، إلا أن حمزة أشد القراء عناية به...» ص85 .

فهو لم يذكر أبا عمرو كما ترى ، إلا أنه وفي نهاية حديثه عن السكت قال : « الصحيح كما في النشر أن السكت مقيد بالسماع والنقل...

هذا ، وقد نقل ابن الجزري عن أبي عمرو قولاً ثانيًا ، أنه كان يطلب حسن الابتداء ، وقولاً ثالثًا ، أنه كان يراعي حسن الوقف [1].

2 – تفسير هذه الروايات : ويتلخص تفسير هذه الروايات ، وتوجيهها فيما يلي :

أ- أن من حكى عن أبي عمرو بن العلاء مراعاة الوقف على الفواصل ، دون الرأيين الآخرين رأى أن هذا الوجه هو المميز له عن سائر القراء ؛ إذ هو اختياره ومذهبه الذي اشتهر عنه، وعُرِف به ، أمَّا الوجهان الآخران ، فقد شاركه فيهما غيره من القراء ، وهذا كقولنا فلان قارئ حاذق ، فهذا لا يعني بالضرورة أنه ليس فقيها طَبِنًا ، أو خطيبا مِصْقَعًا ، أو شاعرا مُفلِقًا ، وإنما يعني أن شهرته في الإقراء أكثر من شهرته في الجوانب الأخرى ، كما يراه القارئ في تراجم كثير من الأعلام والأعيان [*] .

وحكى ابن سعدان عن أبي عمرو والخزاعي عن ابن مجاهد أنه جائز في رؤوس الآي مطلقا حالة الوصل قصد البيان ، وحمل بعضهم الحديث الوارد [في الوقف على الفواصل] على ذلك ، قال [أي ابن الجزري] وإذا صح حمل ذلك جاز ، والله أعلم ، أي إن صح الحمل المذكور جاز الوقف على ما ذكر » ص88 .

والسؤال الذي يطرح هنا : كيف يعلق ابن الجزري صحة هذه الرواية على ثبوت هذا التفسير ؟ إن هذه الرواية – إن ثبتت- فلا مجال للرأي فيها ، ولا مجال لتعليق صحتها على شيء آخر ، فإن صح ثبوتها وجب قَبولها ، سواء أفسرنا حديث أم سلمة على ظاهره (الوقف) أم حملنا لفظ الوقف على السكت ، وإذا رجعنا إلى الرواية التي ساقها الداني في (المكتفى) تبين أنها متصلة الإسناد ، وعليه فالرواية ثابتة ، إلا أن تفسير لفظ (السكت) في هذه الرواية بالمعنى الاصطلاحي يعيد ، وغير صحيح ، والدليل عليه أن الداني إنما ساق هذه الرواية في معرض حديثه عن الوقف ، لا عن السكت ، وبالضبط الوقف الحسن ، ثم تحدث عن استحباب السلف القطع على الفواصل ، فهل كان يقصد القطع بالمعنى الاصطلاحي ؟ والجواب واضح فقد كان يقصد الوقف ، وبعدها مباشرة عضد رأيه هذا برواية البصري التي نحن بصددها ، إذن فهو يقصد الوقف لا السكت ، ومما يقطع بهذا أنه بعد ذكره لهذه الرواية قال : « وقد وردت السنة أيضا بذلك عن رسول الله » ثم ساق حديث أم سلمة ، ثم قال في الأخير حول هذا الحديث « ...وهو أصل في هذا الباب » ص147 .

فأي باب يقصد ؟ إنه يقصد باب الوقف ، لا باب السكت ولا القطع ، وبالضبط باب الوقف الحسن .

[4] البيهقي : شعب الإيمان، تحقيق محمد السعيد زغلول ، (ط1) 1410هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، حديث رقم (2587) ، جـ2 ص 520.

[1] النشر ، جـ1 ص338.

[*] ونكتفي بذكر واحد منهم هو الإمام الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ، المولود سنة (467 هـ) والمتوفى سنة (538 هـ) ، فإنه معروف لدى الكثيرين بأنه الأديب والنحوي البارع ، الذي طبَّقت شهرتُه الآفاق ، لكن إذا رجعنا إلى سيرة هذا الرجل ، وجدنا أنه أتقن علوما أخرى ، وجَدَّ في تحصيلها ؛ كعلم الحديث ؛ حيث أجازه الحافظ أبو طاهر السلفي– رحمه الله – ولقبه بـ(العلامة) ، وعلم الفقه ، الذي أخذه عن أبي الحسن الدامغاني ، ومؤلفاته تشهد بذلك ؛ فلقد ألف في الرجال (متشابه أسماء الرواة) ، وفي الغريب : (الفائق في غريب الحديث) ، وفي الفقه : (الرائض في الفرائض) و(معجم الحدود في الفقه) ، و(رؤوس المسائل في الفقه) و(مناسك الحج) ، و(المنهاج) في الأصول ، انظر هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ، جـ6 ص 402- 403 ، و العلماء العزاب للشيخ عبد الفتاح أبي غدة (ط5)1419هـ 1999م ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ص 96 فما بعد .

ب- أن هذا يعني أن أبا عمرو يراعي الوقف على الفواصل ، إلا في المواضع التي تؤدي إلى إفساد المعنى وتحريفه - كالوقف على (فَوَيْلٌ للمُصَلِّين) [الماعون4]- فإنه حينئذ لا يقف عليها ، بل يتجاوزها إلى المواضع الصالحة للوقف ، و نفس الشيء يفعله مراعاة لحسن الابتداء ، أي أنه يقف على الفواصل ويبتدئ بما بعدها ، إلا إذا أدى ذلك إلى قبح ظاهر فإنه لا يبتدئ بها بل يربطها بما قبلها ، وهذا الكلام مبني على الجمع بين الروايات الثلاث ، وهو أولى .

ج- أنه ليس ثمة أي تعارض بين هذه الأقوال ؛ لأن قولهم أنه كان يقف على رأس كل آية ، ليس فيه دليل على أنه كان يبتدئ بما بعدها ، بل الأمر محتمل ، أي أن هذا الحكم المأثور عن أبي عمرو هو تصوير لمذهبه في الوقف دون الابتداء ، فإدخال حكم الابتداء فيه ، تَحَكُّمٌ ، ومجازفة بغير دليل ، وهذا تماما كوجه الاستدلال بحديث أم سلمة- رضي الله عنها- فإن عبارة « يقطع قراءته» مبنية على وصف حالة الوقف ، دون الابتداء .

ومما يعزز هذا الرأي ما ذكره الداني عند حديثه عن الوقف الحسن ، حيث قال:«...وقد كان جماعة من الأئمة السالفين والقراء الماضين يستحبون القطع عليهن[أي الفواصل]وإن تعلق كلام بعضهن ببعض...»[1] ، وبعد أن ذكر هذا الحكم ، استأنس باختيار أبي عمرو وهو وقفه على الفواصل[2] ، فأنت ترى أنه لم يُشر لا من قريب ، ولا من بعيد إلى قضية الابتداء ، سواء عند أولئك السلف- رضوان الله عنهم- أو عند أبي عمرو .

وعليه فالقول بأن مذهب البصري هو الوقف على الفواصل ، والابتداء بما بعدها ، هو حكم فضولي زائد على مدلول الرواية ، ناهيك بكون هذا المذهب مرتبطا بالوقف الحسن ، أي أن اختيار أبي عمرو إنما اعتمده واحتج به من رأى أن الابتداء بما بعد اللفظ الموقوف عليه – عند وجود التعلق اللفظي – يجوز إذا كان رأس آية ، وقد بيَّنَّا- في بداية هذا الفصل- أن الوقف الحسن يدخل ضمن (الوقف الاختياري) الذي يكون فيه المعنى تاما ، وإذن فمتى وجدنا المعنى غير تام ، فلا دخل للوقف الحسن فيه ؛ لأنه من قبيل الوقف القبيح ، أي فلا وجه لإقحام مذهب البصري فيه .

د- أن هذه الرواية المنسوبة إلى أبي عمرو ، إنما يذكرها أربابها عند حديثهم عن الوقف الحسن ، كما رأينا ذلك عند الداني ، وكما تراه عند ابن الجزري ، حيث قال عند حديثه على جواز الابتداء برؤوس الآي ، إذا كان ما قبلها وقفا حسنا ، : « وكذلك عد بعضهم الوقف على رؤوس الآي في ذلك سنة ، وقال أبو عمرو : هو أحب إليَّ» ، أي أن الوقف على الفواصل – وإن تعلقت بما بعدها تعلقا لفظيا - هو الأَوْلى عند البصري ، وهذا واضح ، لكن هل هذا مقصور على الوقوف الحسنة (الموجودة على الفواصل) ، أم يتعداه إلى الوقوف القبيحة ؟

---

(1) المكتفى ، ص 145 .

(2) المصدر نفسه ، ص 146 .

ظاهر صنيع ابن الجزري ، صريح في أن هذا الاستثناء خاص بالوقوف الحسنة ، دون القبيحة ، كما تراه في عبارة « في **ذلك** » أي في الوقف الحسن ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن هذا المسلك (الوقف على الفواصل) لو كان البصري يتبعه حتى في الوقوف القبيحة (الموجودة على الفواصل) لصرَّحَ بذلك ابن الجزري عند كلامه على الوقف القبيح ، ولبيَّنَ أنه لا يجوز تعمده إلا في حالة الاضطرار ، أو عند الفواصل ، ولعَضَّدَ رأيه هذا بمسلك البصري في ذلك ، وهذا ما لم يفعله ، هو ولا غيره ، بل بيَّن –عند حديثه على الوقف القبيح– أنه لا يصح الوقف عليه إلا لضرورة من انقطاع نَفَسٍ ونحوه ، كما عدَّ الوقف على (فَوَيلٌ للمُصَلِّين) [الماعون4]– وهو فاصلة بلا خلاف– مِنْ أشد الوقوف قبحا ، وما كان له أن يقول هذا ، لو كان البصري يُجيز الوقف على الفواصل (في الوقوف القبيحة) .

وعليه فالإمام أبو عمرو البصري ، لم يكن متبعا للوقف على كل الفواصل ، بل كان يتجنب المواضع القبيحة ، التي لا يُفهم المراد منها ، أو التي تؤدي إلى فساد المعنى ، نحو : (قُلِ انَّ الاَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ) [الواقعة 52]...

والحاصل أن مذهب البصري – رحمه الله – يتلخص في عنصرين اثنين :

أ– مراعاة الوقف على الفواصل (غير القبيحة) .

ب– مراعاة حسن الابتداء : بمعنى أنه كان يقصد الوقف على الفواصل ، وإن تعلقت بما بعدها ، ما كان المعنى تاما ، فإن لم يتم ، فله وجهان :

1– أن لا يقف على تلك الفاصلة أصلا ، بل يصلها بما بعدها مباشرة ، نحو : (ألاَ إنَّهُم مِّن افْكِهِمْ لَيَقُولُونَ وَلَدَ اللهُ وَإنَّهُمْ لَكَذِبُونَ)[الصافات151–152] .

2– أن يقف على رأس الفاصلة أولاً ، ثم يصلها بما بعدها ، كما في المثال السابق ؛ فإنه يقف أوَّلاً على (يَقُولُونَ) ، ثم يستأنف قراءته : (مِنِ افكِهِمْ لَيَقُولُونَ وَلَدَ اللهُ...) والله أعلم.

الفرع الثاني : نماذج تطبيقية

نحاول في هذا الفرع التقاط بعض النماذج التطبيقية ، حول اختيار البصري ، والتي على ضوئها ندعم ونؤكد صحة ما خلصنا إليه فيما سبق.

روى الإمام الداني بإسناده عن أبي عمرو بن العلاء ، أنه كان يقرأ : « (قلْ هُوَ اللهُ أحدٌ) ثم يقف فإن وصل قال : (..أحدٌ اللهُ الصَّمَدُ) »[1] ، كما نقل عنه قوله :« أدركت القراء يقرؤونها : (..أحَدٌ اللهُ الصَّمَدُ)...فإنْ وُصِلَتْ ، نُوِّنَت»[2] ، ثم علق عليه بقوله : « وأحسب أن أبا عمرو كان يستعمل ذلك ويختاره ، مع كراهيته للتنوين ، اتباعا لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في صدر الكتاب ، من استعماله الوقف على رؤوس الآي ، عند تقطيع القراءة ، وترتيلها...»[3].

والشاهد في هذا الكلام قوله : « **فإن وصل** » ؛ إذ إن فيه دليلا على أنه- رحمه الله- ما كان يلتزم بالوقف على الفواصل مطلقا ، ويؤيد هذا قوله بعد ذلك : « وأحسب أنا أبا عمرو كان يستعمل هذا ويختاره...» ؛ إذ يعني أن ابن العلاء كان يصل قراءته ، وإن كان يكره هذا ، لكون الوقف- عنده- أولى من الوصل، وعليه فالمراد بـــ(التنوين) في قوله : « مع كراهيته للتنوين » **وصل القراءة** ؛ لأن التنوين إنما يظهر من خلالها ، وليست هناك من علة تدفع البصري إلى تجنب التنوين ، إذ هو ظاهرة صوتية مستعملة ...

فإن قيل : إن التفسير الصحيح لكلام الداني هو أنه (أي البصري) كان يقف على (أحَدٌ) بالتنوين اتباعا لسنة النبي صلى الله عليه وسلم من الوقف على الفواصل ، أي أنه كان يجمع بين الحسنيين : التنوين والوقف ؟

فالجواب أن هذا التفسير بعيد ، بل غير صحيح ؛ لقوله : « فإن وصلت؛ نونت» أي : أنه يقف من غير تنوين، وهذا بيِّن ، كما أن التنوين إنما ينجم عن الوصل دون الوقف، فكراهيَة البصري له غير واردة إطلاقا ؛ لكونه يقف ولا يصل ، فعبارة الداني هذه - وَفْق هذا التفسير- ينقض أولَها آخرُها.
وإنما المراد- من كلام الداني- أن البصري كان يستعمل طريقتين متعاقبتين ، هما : الوقف ، ثم الوصل ، أي : يقف بالسكون ، ثم يصل بالتنوين ، وعلى هذا فقوله : « كان يستعمل ذلك، ويختاره » صريح في وصل قراءته - رضي الله عنه- وعدم ابتدائه برؤوس الآي بشكل مطلق، وهذا شاهد قوي على ما ذكرنا، والله أعلم .

---

(1) المكتفى ، ص 638 .

(2) المصدر نفسه ، ص 639 .

(3) المكان نفسه .

المختار من مذهب القراء عند جمعهم : قال الإمام السفاقسي- رحمه الله- حول هذه الاعتبارات : «وهذا عند قراءة كلٍّ بانفراد ، وأما مع جمعهم ؛ فالذي عليه شيوخنا مراعاة حسن الوقف والابتداء...وهو مذهب جمهور القراء ، وهو ظاهر صنيع من ألّف في الوقف والابتداء ؛ لأنهم لم يخصوا قارئا دون قارئ »[1] .

وهذا يعني أنه حتى في حالة الترجيح ؛ فإن المذهب الأولى هو مذهب الوقف على الأغراض والمعاني ، لا مذهب الوقف على الفواصل ، هذا على فرض أن ثمة فروقا حقيقية بين هذه المذاهب ، وقد عرفتَ في هذا المبحث أن هذه الاعتبارات كلّها تشترك في احترام المعنى وتقديمه على أي غرض آخر ، والتي يمكن تلخيص أهم النقاط فيها ، فيما يلي :

1- احترام المعنى في الوقف والابتداء ، في سائر المواضع ، بما في ذلك رؤوس الآي .

2- مراعاة الإمام حمزة لحسن الابتداء .

3- مراعاة أبي عمرو لحسن الوقف والابتداء .

تنبيه : تحدث محمد الحسناوي عن مذاهب أئمة القراءة في الوقف والابتداء ، في معرض حديثه عن (الإيناع) من الفصل الثاني تحت عنصر (النظام في الفاصلة) [2] ، ومما جاء في كلامه :

(أ) – قوله : « وقد عقد صاحب (النشر في القراءات العشر) فصلا سماه : (**الوقف على رؤوس الآي**) ذكر فيه مذهب الأئمة القراء في الوقف والابتداء »[3] .

وهذا العنوان لا وجود له في كتاب (النشر) أصلا ، لا في الصفحة التي أحال عليها في الهامش(*) ، ولا في أي موضع آخر ؛ إذ إن الثابت من العناوين بخصوص موضوع الوقف والابتداء ، عنوانان بارزان هما : – ﴿ **وأما الوقوف والابتداء** ﴾ [4]: وهو أول عنوان في هذا الموضوع ، حيث ذكر فيه ابن الجزري خمسة عناوينَ فرعيةٍ ، هي : الوقف التام ، والكافي ، والحسن ، والقبيح ، والابتداء .

– ﴿ **تنبيهات** ﴾ : وهو العنوان الثاني البارز ، حيث ذكر فيه عشرة تنبيهات ، ذيلها بخاتمة ، وفي التنبيه (التاسع) ذكر مذاهب الأئمة في الوقف والابتداء ، بهذا الشكل : « (تاسعها) : لا بد من معرفة أصول مذاهب الأئمة القراء في الوقف والابتداء ، ليُعْتَمَدَ في قراءة كلٍّ مذهبَه...»[5] .

---

[1] سعيد أعراب : القراء والقراءات بالمغرب ، (ط1) 1410هـ 1990م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ص180 .

[2] الفاصلة في القرآني ، (ط 2) 1406هـ 1986م ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ص 177 .

[3] المرجع نفسه ، ص 187 .

(*) حيث أثبت إحالته على هذا النحو : « النشر في القراءات العشر- ابن الجزري: 1/ 237 – 238 . ط دمشق » ، المرجع نفسه ص187 ، هامش (3) .

[4] النشر ، جـ1ص224 .

[5] المصدر نفسه ، جـ1ص238 .

وعلى هذا فالعنوان الذي قال محمد الحسناوي بأن ابن الجزري ذكر فيه هذا الموضوع ، هو عنوان لا أساس له من الصحة ، وعلى فرض أنه قد يكون مثبتا في بعض النسخ أو الطبعات الأخرى لكتاب (النشر) فإنّ تأملاً بسيطا يُثبتُ أنه يستحيل أن يعقد ابن الجزري دراسة تتعلق بمذاهب القراء في الوقف والابتداء تحت فصل (الوقف على رؤوس الآي) ، فهل يريد المؤلف أن يقنع القارئ سَلفًا بأن مذاهب هؤلاء الأئمة ، مهما اختلفت وتباينت ؛ فإنها لن تخرج عن الوقف على الفواصل ؟

إن كان هذا الذي يريده فإنه تصرف سابق لِأَوَانه ، مع أن ابن الجزري– رحمه الله– لم يفعل هذا و لم يخطر له ببال ، وإنما عقد فرعًا مقارِنًا بين هؤلاء الأئمة ، دون إقحامٍ لأي نوع من الترجيح أو التصحيح .

(ب)– قوله : « وابن كثير كان يراعي الوقف على رؤوس الآي مطلقا ، ولا يتعمد في أوساط الآي وقفا سوى ثلاثة مواضع : (وَمَا يَعْلَمُ تَاوِيلَه إلاَّ اللهُ) ، (وَمَا يُشْعِرُكُمْ) ، (إنما يُعلِّمُهُ بَشَرٌ)»[1]، ثم قال في موضع آخر: «ويخلص لنا أيضا أن هناك من صرح بالوقف على الفواصل كابن كثير...»[2]، وهذا القول غير مُسَلَّم للأدلة التالية :

– أولاً : إن المروي عن ابن كثير– كما رأينا– أنه كان يقول : « إذا وقفت في القرآن على قوله تعالى : (وَمَا يَعْلَمُ تَاوِيلَه إلاَّ اللهُ)[آل عمران7] ، وعلى قوله : (وَمَا يُشْعِرُكُمْ)[الأنعام110] ، وعلى قوله :(إنَّما يُعَلِّمُهُ بشرٌ)[النحل103] لم أبالِ بعدها وقفت ، أم لم أقف » ، فمن أين أتى المؤلف بالوقف على رؤوس الآي ؟

وإذا كان قد فهم هذا الحكم من هذه العبارة ؛ فما معنى تفسير ابن الجزري لهذا الكلام بقوله : «وهذا يدل على أنه كان يقف حيث ينقطع نفسه» فلماذا لم يفهم منها ابن الجزري هو الآخر الوقف على رؤوس الآي ؟

- ثانياً : الصحيح من مذهب ابن كثير هو الوقف على مقاطع الأنفاس– من حيث الرواية – وقد تبين لنا من خلال التحليل أنه كان يراعي حسن الوقف .

- ثالثاً : القول الذي ذكره هو ما نسبه الإمام الخزاعي لابن كثير ، وهو حكم يأتي في المرتبة الثانية ، لا في المرتبة الأولى ؛ ولذلك رأينا ابن الجزري ابتدأ بذكر الرأي الأول (وهو الوقف على مقاطع الأنفاس) ، ثم فسَّره ، ثم ذكر الرأي الثاني (وهو الوقف على الفواصل) ، فَلِمَ عكس محمد الحسناوي المسألةَ ، وقدَّمَ المرجوحَ بل الضعيفَ ، على الراجح ؟

---

[1] الحسناوي : الفاصلة في القرآن ، ص187 .

[2] المرجع نفسه ، ص 188 .

- رابعا : إن الحسناوي قد صرح بالنقل عن ابن الجزري ؛ وعليه فينبغي له أن يلتزم بترتيب آرائه ، لا أن يقدم منها ويؤخر كيف شاء ، دون أن ينبه على ذلك ؛ لأن الناظر في كلامه السابق يفهم منه أن ابن الجزري هو الذي نسب الوقف على الفواصل لابن كثير ، في حين أنه منه براء !

- خامسا : ذِكْرُه ابنَ كثير ضمن من صرح بالوقف على الفواصل غير دقيق ؛ إذ لم يصرح بذلك سوى أبي عمرو بن العلاء ، أما ابن كثير فلم يصرح بهذا ، بل هذا الحكم هو رواية الخزاعي عنه ، كما ذكرنا .

(ج) - قوله : « وأبو عمرو كان يتعمد الوقف على رؤوس الآي ، ويقول هو أحب إلي»[1] .

والجواب عنه : أن أبا عمرو لم يؤثر عنه هذا الرأي فقط ، بل أثر عنه- أيضا كما رأينا- أنه كان يراعي حسن الابتداء ، وكذا حسن الوقف .

فَلِمَ يُذكَرُ الرأيُ الأول ، ويُسْدَلُ الستارُ على الرأيين الآخَرَيْنِ ، مع أن ابن الجزري قد ذكرهما ، وهو قد نقل عنه كما أشرنا ؟

ولئن كان الدافعُ إلى هذا هو كون الرأي الأول الراجحَ عنده ، فكان ينبغي أن يشير إليهما ولو دون تفصيل ، وهذا حتى يُلفتَ القارئ إليهما ، ويدفعَه إلى كشف وجه الصواب ، أمَّا أن يسوق رأيَ البصري في عبارة توحي بأنه لا يرى سوى هذا الرأي ، فهذا غير مرضي .

هذا من جهة ، و من جهة أخرى فقد رأينا أن البصري كان يراعي الوقف على الفواصل التامة المعنى ، كما يراعي حسن الابتداء .

هذا ما تيسر التنبيه عليه حول ما ذكره المؤلف عن مذاهب القراء السبعة ، وهي نقاط مهمة -كما ترى- لا يمكن التغافل عنها ، أو التقليل من أهميتها وخطورتها ، ويبدو أن السبب الرئيس في هذه الأوهام هو انتصار المؤلف للفواصل ، وهذا المسلك جعله يتساهل كثيرا ، أو يتغافل عن بعض النقاط الدقيقة حول هذا الموضوع ، من ذلك قوله بأن الشيخ طاهر الجزائري ذهب إلى تضعيف حديث أم سلمة حول تقطيع قراءته صلى الله عليه وسلم ، وهذا الرأي فيه نظر ، كما سنراه مفصلا في الفصل الثاني ، إن شاء الله .

---

[1] الفاصلة في القرآن ، ص 188 .

المبحث الثالث : مذاهب واختيارات أئمة الوقف

بعد أن بينا بشكل واضح اعتبار أئمة القراءة في هذا الموضوع ، وخرجنا بالنتيجة التي تم تفصيلها سابقا ، والتي رأيناها تنسجم انسجاما كليا مع مبدأ اعتماد المعنى في الوقف والابتداء ، نحاول كشف آراء الأئمة الذين كتبوا في هذا الموضوع ، وتناولوه من خلال مؤلفات مستقلة ، ودراسات كاملة ، من شأنها توسيع دائرة البحث في هذه النقطة ، ودعم عملية المقارنة ، وإعطاء مصداقية أكثر للآراء التي يمكن الخروج بها .

وتجدر الإشارة هنا أن اختيار الأعلام ، وترتيبهم في هذا المبحث ، جاء تبعا لمدى تناولهم لموضوع الوقف والابتداء بشكل مفصل، ولذا تم تقديم الإمام الداني، وأبي زكريا الأنصاري على الإمام السخاوي وابن الجزري ، وهذا لوجود النماذج التطبيقية التي كشفت عن منهجهم بشكل فاصل ، وهذا لا يعني أن ابن الجزري والسخاوي لم يتم الوصول إلى نتائج حاسمة حول اختيارهما ، بل قد تم تبيين الكثير من النقاط المهمة ، وهذا من خلال الجانب النظري ، وكذا من خلال النماذج التي ذكروها واستشهدوا بها ، وأما ترتيب هذه الشخصيات فقد تم حسب سِنِيٍّ وفاتهم .

المطلب الأول : مذهب الإمام أبي عمرو الداني (*)

يعتبر رأي هذا الإمام ، من أهم الآراء في هذا الجانب ؛ لما يحتله من مكانة كبرى في هذا الفن ، وفي سائر الفنون المتعلقة بالكتاب العزيز ، وقد جاء هذا المطلب في ثلاثة فروع :

الفرع الأول : الجانب النظري

أشار الداني– رحمه الله– في تعريفه للوقف الحسن ، إلى أنه ما يصح الوقف عليه دون الابتداء بما بعده ؛ لتعلقه به ، من جهة اللفظ والمعنى جميعا ، نحو الوقف على : (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَٰلَمِينَ) و(الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ) ، فالوقف على هذين الموضعين حسن لوضوح المراد منه ، إلا أن الابتداء بـ(رَبِّ العَٰلَمِينَ) وبـ(مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ)قبيح ؛ لأنه تابع لما قبله ، لكنه استثنى من ذلك رؤوس الآي ، فقال : «ومما ينبغي له أن يقطع عليه رؤوس الآي ؛ لأنهن في أنفسهن مقاطع،...وقد كان جماعة من الأئمة السالفين ، والقراء الماضين يستحبون القطع عليهن ، وإن تعلق كلام بعضهن ببعض » [1] .

(*) هو الإمام عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر القرطبي ، المعروف في زمانه بابن الصيرفي ، العلامة الحافظ المقرئ المتفنن ، ولد سنة (371 هـ) أخذ القراءات عن أبي الحسن طاهر بن غلبون ، وخلف بن إبراهيم بن خاقان ، وعبيد الله ابن سلمة ، ومنه تعلم عامة القرآن ، أخذ عنه خلق كثير منهم ابنه أحمد ، وأبو داود سليمان بن نجاح ، ومحمد بن عيسى المغامي وغيرهم ، كان أحد الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره ومعانيه وطرقه ، وله معرفة بالحديث وطرقه ورجاله ، ترك عدة مؤلفات نافعة ، غالبها في القراءات وما يتعلق بها ، من أشهرها : (التيسير) في القراءات السبع ، و(المقنع) في رسم المصاحف ، و(المحكم) في نقط المصاحف ، وكتاب (الوقف والابتدا) ، وكتاب (طبقات القراء)..، توفي رحمه الله بدانية سنة (444هـ) . انظر غاية النهاية لبن الجزري جـ 1 ص 503 فما بعد .

[1] المكتفى ، ص 145 .

ثم أيد قوله هذا بحديث أم سلمة – رضي الله عنها ، حيث أورده بروايتين :

أ- في معرض حديثه عن حسن الوقف على الفواصل ، حيث قال : « وقد وردت السنة أيضا بذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عند استعماله التقطيع ؛ كما حدثنا خلف بن إبراهيم المقرئ...عن أم سلمة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) (الحَمْدُ لله رَبِّ العَلَمِين) (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) »[1] .

ب– وأورده برواية أخرى عن أم سلمة- فيها التصريح بالوقف– وهي : « كان إذا قرأ قطع قراءته (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثم يقف ثم يقول : (الحَمْدُ الله رَبِّ العَلَمِينَ) ثم يقف ثم يقول : مالك يوم الدين» ، ثم قال– عقبها- : « ولهذا الحديث طرق كثيرة ، وهو أصل في هذا الباب» [2] .

فهذا واضح في اعتماده الوقف على الفواصل ، ولو تعلقت بما بعدها ، لكن هل هذا على إطلاقه ؟ هذا ما سوف تراه في هذا الفرع ، من خلال تحليل هذه العبارات وتفسيرها .

الفرع الثاني : تحليل كلام الداني

إن القراءة القاصرة لكلام الداني سواء آلـــذي ذكرنا جانبا منه سابقا ، أم غيره مما هو مثبت في مقدمة كتابه (المكتفى) توحي بأن هذا الإمام كان متبعا لهذا المسلك في كل الفواصل ، إلا أن هذا ليس صحيحا ، للسببين التاليين :

✵ محور الكلام : إن كلام الداني حول هذه النقطة ، كان في الوقف الحسن دون القبيح ، ومعلوم أن الوقف القبيح يدخل في المعنى غير التام ، بخلاف الحسن فإنه يدخل في المعنى التام ، يدلك على هذا قوله : « وقد كان جماعة من الأئمة السالفين ، والقراء الماضين يستحبون القطع عليهن ، **وإن تَعَلَّقَ كَلامُ بَعْضِهِنَّ بِبَعْضٍ**»[3]، فهو يتكلم عن التعلق ، ولا يتكلم عن عدم تمام المعنى ، أي يتكلم عن الوقوف الحسنة دون القبيحة ، ويؤكد هذا أيضا قوله : « لأنهن في أنفسهن مقاطع»[4] ، أي الفواصل ، وهذا لا يتصور في الكلام غير التام ، فهل يعقل أن ينفصل الكلام عند : (إنَّ شَجَرَةَ الزَّقُومِ)[الدخان41] ، (كَلاَّ لَئِن لَّمْ يَنتَهِ)[العلق15] ، (أَرَآيْتَ الذِي يَنْهى)[العلق9] ، (يُقسِمُ المُجْرِمُونَ)[الروم 54] ، وهذا يعني أن مثل هذه الآيات لا تدخل في هذا الحكم المذكور ؛ لأنهن لسن مقاطع ، كما هو واضح .

---

(1) المكتفى ، ص 146- 147.

(2) المصدر نفسه ، ص 147.

(3) المصدر نفسه ، ص 145 .

(4) المكان نفسه .

✲ استثناؤه بعض الفواصل من الحكم السابق : وفي هذا تأكيد للكلام السابق ، وهذا كاستثنائه الوقف على :

أ- (ألاَ إنَّهُم مِّن افكهم ليقولُونَ) [الصافات151] : حيث قال : « وأقبح من هذا النوع الوقف على قوله : (لقدْ سَمِعَ الله قَوْلَ الذين قالُوا) [آل عمران181]...و(مِن افكِهِمْ ليَقولُونَ)...والابتداء بعد ذلك بقوله: (إنَّ اللهَ فَقيرٌ) ...و(وَلَدَ اللهُ)...؛ لأن المعنى يستحيل بفصل ذلك عما قبله » [1] .

ب- (فَوَيْلٌ للمُصَلِّينَ)[الماعون4]: حيث قال: «ومن هذا النوع من القبيح أيضا ، الوقف على الأسماء التي تبين نعوتُها حقائقها ، نحو قوله : (فَوَيْلٌ للمُصَلِّين) **وشبهه** ؛ لأن المصلين اسم ممدوح لا يليق به وَيْلٌ، وإنما خرج من جملة الممدوحين بنعته المتصل به وهو قوله : (الذينَ هُمْ عَن صَلاَتِهِمْ سَاهُونَ)»[2].

فهذان المثالان يدلان بشكل واضح أن الوقف على الفواصل الذي أشار إليه الداني ، ونسبه إلى السلف لا علاقة له بالوقف القبيح ، أي لا يمكن سحبه على هذا القسم من الوقوف ، بل ينبغي قصره على الوقوف الحسنة ، وهذا يعني أن الوقف على الفواصل ليس على إطلاقه ، بل هو مقيد بما لم يؤد إلى فساد المعنى ، أو تحريفه ، خاصة عند اقتران الوقف ، بالابتداء بما بعد اللفظ الموقوف عليه.

فإن قيل : هذا الاستنتاج كله غير لازم ؛ لأن كلام الداني ليس مبنيا على الوجوب والإلزام ، بل هو مبني على وجه الاستحباب فقط ، والدليل عليه قوله عند تعريفه للوقف القبيح : « والجِلَّة من القراء وأهل الأداء ينهون عن الوقف على هذا الضرب ، وينكرونه **ويَسْتَحبُّونَ** لمن انقطع نفَسه عليه أن يرجع إلى ما قبله حتى يصله بما بعده ، **فَإن لَمْ يَفعَلْ ذَلك فَلاَ حَرَجَ عَليه** »[3] .

فالجواب : أن هذا الحكم المذكور ليس عاما في كل أقسام الوقف القبيح ، بل هو خاص بنوع واحد منها ؛ ذلك أنه قسم الوقوف القبيحة إلى أربعة أقسام :

1- القسم الأول : الوقف على المضاف دون تمامه : وقد مثَّلَ له بـــ(بِسْمِ) و(مَالِكِ) و(رَبِّ)... والابتداء بـــ(اللهِ) و(يَوْمِ الدِّينِ) و(العَلَمِينَ) ، وهذا النوع هو الذي قال فيه : « فإن لم يفعل ذلك فلا حرج عليه » ، أي أن هذا الحكمَ كان خاصا بالوقف على المضاف دون المضاف إليه ، دون غيره ، كما هو واضح من قوله بعد الكلام السابق : « وأقبح من **هذا النَّوْعِ**...» .

2 – القسم الثاني : ما يفسد المعنى عند فصله مما قبله ، أو بعده : فمن الأول الوقف على القول دون جملة المقول ، مما يؤدي إلى فساد المعنى : وقد مثل له بالوقف على (لَقَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الذينَ قَالُوا) [آل عمران181] (لَقَدْ كَفَرَ الذينَ قَالُوا) [المائدة 74] ، و(وَقالتِ اليَهُودُ) [المائدة66]...والابتداء بـــ(إنَّ الله فقيرٌ) ، (إنَّ اللهَ هُوَ المَسيحُ ابْنُ مَرْيَمَ) ، (يَدُ اللهِ مَغْلولَةٌ)...؛

---

(1) المكتفى، ص 149 – 150 .

(2) المصدر نفسه ، ص 151- 152.

(3) المصدر نفسه ، ص 148 .

لأن المعنى يستحيل بفصل هذه الجمل عما قبلها ، ومن الثاني الوقف على (فَبُهِتَ الذي كَفَرَ وَاللهُ) [البقرة257] ، (لِلَّذينَ لاَ يُومِنُونَ بِالاخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلله) [النحل60] ، (إنَّ اللهَ لاَ يَسْتَحْيي) [البقرة25] ، (إنَّ اللهَ لاَ يَهْدي)[الزمر4] ، ثم قال عن هذا النوع : « فمن انقطع نفسه على ذلك ، وَجَبَ عليه أن يرجع إلى ما قبله ويصل الكلام بعضه ببعض ، فَإن لَّمْ يَفْعلْ أثِمَ ، وَكان ذلك من الخَطإ العَظيمِ ، الذي لو تعمَّده متعمد لخرج بذلك من دين الإسلام ؛ لإفراده من القرآن ما هو متعلق بما قبله أو بما بعده ، وكون إفراد ذلك افتراءً على الله عز وجل وجهلا به»[1] .

3- القسم الثالث : الوقف على المنفي الذي يليه حرف الإيجاب : نحو الوقف على: (لاَ إلَهَ) [محمد20]، (وَمَا مِن إلَهٍ)[آل عمران67]،(وَمَا أرْسلنَكَ)[الإسراء105]،(قُل لاَّ يَعْلم مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالارْضِ الغَيْبَ)[النمل67]...وَفصلها عما بعدها : (إلاَّ اللهُ) و(إلاَّ اللهُ) و(إلاَّ مُبشرًا وَنَذيرًا) و(إلاَّ اللهُ) ، وما شابه ذلك ؛ إذ إنَّ تعمد ذلك من غير ضرورة هو من عظيم الذنب[2] .

4 – القسم الرابع : خَتْمُ آية عذاب برحمة أو العكس ، نحو: (الذينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبيلِ اللهِ أَضَلَّ أَعْمَلَهُمْ وَالذينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّلِحَتِ)[محمد1-2]] ، (فَمَن تَبِعَني فإنَّه مِنِّي وَمَن عَصَاني) [إبرهيم38] ، (تِلْكَ عُقبَى الذينَ اتَّقَوا وَّعُقبَى الكَفِرِينَ)[الرعد36]...حيث قال : « فيلزم مَنِ انقطع نفسه عند ذلك ، أن يرجع حتى يصل الكلام بعضه ببعض،...وَمَتى لم يَفعلْ ذلك فقد أثِمَ وَاعتدَى ، وَجهِلَ وَافترَى »[3] .

ملاحظة : إن الداني- رحمه الله- لم يعلل قبح الوقف على المواضع المذكورة بالقطع وإنهاء القراءة رأسًا ، أي لم يفرق بين الوقف والقطع ، حيث أجاز الأول ومنع الثاني ، بل علله بإحالة المعنى وإفساده، وهذه العلة موجودة في حالتي الوقف والقطع ، ولو كانت العلة تكمن في القطع دون الوقف ، لما كان لذكر هذه الوقوف القبيحة ، والتأكيد على اجتنابها أي معنى ! بل لم يكن لوصف مرتكبيها بالإثم والاعتداء ، والجهل والافتراء ، أي تفسير أو تبرير .

---

(1) المكتفى، ص 150.

(2) المصدر نفسه ، ص 152 .

(3) المصدر نفسه ، ص 153 .

الفرع الثالث : الجانب التطبيقـــي

هذا عن الجانب النظري الذي ذكره الإمام الداني في مقدمة كتابه ، وهو في ذلك ينسجم مع اختيارات أئمة القراءة ، كما رأينا ، فلنحاول الآن ذكر بعض النماذج التطبيقية ، التي تثبت صحة ما ذُكِر وتدعمه .

من هذه المواضع كلمة (تَدْرُسُونَ) في قوله تعالى : (مَا كَانَ لِبَشَرٍ ان يُؤتِيَهُ اللهُ الكِتَٰبَ وَالحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثم يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللهِ وَلَٰكِن كُونُوا رَبَّٰنِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تَعْلَمُونَ الكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتم تَدْرُسُونَ وَلاَ يَأمُرُكُمْ أن تتخذُوا المَلَٰٓئِكَةَ وَالنَّبِيِّـٖـئينَ أَرْبَابًا)[آل عمران78-79] ، حيث علق على قراءة (وَلاَ يَأمُرَكُم) بالفتح بقوله : «...ومن قرأ ذلك بالنصب لم يقف على (تدرسون) ولا ابتدأ به(*) ؛ لأنه متعلق بما قبله معطوف على ما عملت فيه(..أن...) بتقدير : وَلا أن يأمرَكم»[1] .

ومنها الابتداء بـــ(وَالقمرُ) [يس38] ، حيث قال عن قراءة هذا الحرف بالرفع : «...فإنْ رَفَعَ بالعطف على ما قبله من ذكر(وَءَايَةٌ لَّهُمُ اليْلُ) و(الشمسُ) ، بتقدير: (وآية لهم القمرُ) لم يوقف على ما قبله ، ولا ابتدئ به ؛ لتعلقه بذلك»[2] .

ومنها الوقف على (المُبِين) من قوله تعالى : (حم وَالكِتَٰبِ المُبِينِ)[الزخرف1] ، حيث قال : «...ومن جعل الجواب (إنَّا جَعَلنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا) ، لم يقف على (المُبِين)»[3] .

ومن ذلك حديثه عن الوقف على (وَلَحْمِ طيرٍ مِّمَّا يَشتَهُونَ) [الواقعة24] ، فقد بين– رحمه الله– أن من قرأ (وَحُورٍ عِينٍ) بالخفض ، لم يقف على (يَشْتَهُونَ) ؛ لأنه أي (حُورٍ) معطوف – عند البصريين والكسائي– على (فِي جَنَّتِ النَّعيمِ) ، بتقدير : «في جنات النعيم وفي حور عين» ، أو في «معاشرة حور عِينٍ»[4] .

والسؤال الذي يطرح نفسه ، هو : إن المتتبع لما أثبته الداني في الجانب التطبيقي ، يجده أنه لم يتعرض إلى أهم المواضع القبيحة ، فما علة ذلك ؟

والجواب : إن هذا المسلك قد يحتج به من يتمسكون بالوقف على الفواصل كلها دون استثناء ؛ إذ لو كان الأمر –عندهم– خلاف هذا ، لتكلم الأئمة عن هذه المواضع بشكل مفصل ، ولَبَيَّنُوا حكم الوقف عليها ، فسكوتهم إذن دليل على أن حكمها واضح ، وهو الجواز مطلقا ،

(*) الضمير في هذه العبارة يعود على (وَلاَ يَأمركم) لا على (تَدْرُسُونَ) ، كما قد يُتوهَّم .

(1) المكتفى ، ص 204 .

(2) المصدر نفسه ، ص 473 .

(3) المصدر نفسه ، ص 506 .

(4) المصدر نفسه ، ص 551 .

وهذا الفهم يرُدُّه قليل من المراجعة المتأنية في كتب الوقف والابتداء ، حيث يجد القارئ النماذج العديدة التي تكلم عليها الأئمة وبينوا حكمها ، ومنعوا الوقف على المواضع غير التامة منها ، ومن هؤلاء الإمام الداني ، كما في المواضع السابقة ، أو في غيرها ، أما سكوته عن بعض المواضع ، فليس دليلا على أنه حكم عليها بالجواز ، وإنما فعل هذا طلبا للاختصار ؛ لكونه قد بيَّن حدَّ الوقف القبيح وأقسامه وضرب الأمثلة لذلك والتي على ضوئها يهتدي القارئ إلى معرفة نوع هذا الوقف وحكمه ، ولا أدل على هذا أنه لم يتعرض عند حديثه عن سورتي الصافات والماعون ، عن حكم الابتداء بـــ(وَلَدَ اللهُ) [152] ، وحكم الوقف على (فوَيلٌ للمُصَلِّينَ)[4] ، فهل هذا يعني قَبُوله وإجازته لهذين الأمرين ؟ والجواب واضح ؛ إذ قد تحدث عن هذين الموضعين في مقدمة كتابه ، وبين حكمهما بشكل مفصل ، فما كان له إذن أن يعيد ما قد بينه وشرحه ، والله أعلم .

المطلب الثاني : مذهب الإمام أبي زكريا الأنصاري(*)

وفيه فرعان :

الفرع الأول : الجانب النظري

لقد أشار هذا الإمام إلى اعتبارات القراء في الوقف والابتداء ، ثم اختار ما يراه الأوفق والأصوب فقال : « والأعدل أن يكون في أوساط الآي ، وإن كان الأغلب في أواخرها ، **وَليسَ آخرُ كلِّ آية وقفًا ، بل المعاني معتبرة** ، والأنفاس تابعة لها»[1] .

فقوله : (وليس آخر كل آية وقفا) يعني أن العبرة بالمعنى ، وعليه فإنه كان يرى أن الوقف على الفواصل لا يمكن الأخذ به على الإطلاق ، بل ينبغي تخصيصه بما لا يرتبط بما بعده ، وهذا ما بينه بقوله : «ويُسَنُّ للقارئ أن يتعلم الوقوف ، وأن يقف على أواخر الآي ، إلا ما كان منها شديد التعلق بما بعده ، كقوله تعالى : (وَلوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ)[الحجر14] ، وقوله : (لأُغْوِيَنَّهُمُ أَجْمَعِينَ)[ص81] ؛ لأن اللام في الأولى ، واللام في الثانية متعلقان بالآية قبلهما»[2].

(*) هو شيخ الإسلام ، زين الدين أبو يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري المصري ، الشافعي ، الإمام الحافظ الفقيه النحوي الكبير ، صاحب التصانيف الشهيرة ، نحو : (بلوغ الأرب لشرح شذور الذهب) ، (تحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر) ، (الدرَّة السنية في شرح الألفية) ، (فتح الباقي شرح ألفية العراقي) ، (المقصد لتلخيص ما في المرشد)...توفي بمصر سنة (**928 هـــ**) ، تراجع الرسالة المستطرفة لمحمد بن جعفر الكتاني ، قدم لها محمد المنتصر الكتاني ، (ط 6) ، 1421هـــ 2000 م ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ص215 ، وهدية العارفين جـــ5 ص 374 .

(1) المقصد لتلخيص ما في المرشد (حاشية منار الهدى للأشموني) ص 4 .

(2) المصدر نفسه ، ص 4 .

هذا ، و لم يَسْتَثْنِ عند حديثه عن الوقف الحسن ، رؤوسَ الآية (بداياتها) ، بل قال – بعد تعريفه له بأنه ما يوقف عليه ولا يبتدأ بما بعده للتعلق اللفظي ، وتمثيله لذلك بقوله تعالى : (الحَمْدُ لله رَبِّ العَلَمِينَ) و(الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) و(مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) – : « والابتداء بـــ(رَبِّ العَلَمِينَ) وبـــ(الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) وبـــ(مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) **قبيح** ؛ لأنها مجرورة تابعة لما قبلها»[1] .

وعليه فإن رأي هذا الإمام– كما هو بين– ترجيح الوقف باعتبار المعنى ، على الوقف باعتبار الفواصل .

الفرع الثاني : الجانب التطبيقي

كان الإمام أبو زكريا – رحمه الله– منسجما مع مذهبه الذي بينه في مقدمة كلامه حول هذا الموضوع ، حيث تَجَلَّى اعتمادُه في هذا الجانب على المعنى والإعراب ، وتأكيدُه على ضرورة احترام المعنى في الوقف :

ففي الوقف على (تَتَفَكَّرُونَ) من قوله تعالى : (كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمُ الايَتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ فِي الدُّنيا وَالاخِرَةِ) [البقرة217-218] قال : « (تَتَفَكَّرُونَ) ليس بوقف ؛ لأن ما بعده متعلق به...»[2].

وفي قوله تعالى : (وَقِيلَ لَهُمُ أَينَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ)[الشعراء92-93] ،

قال : « (تَعْبُدُونَ) رأس آية ، ولا يوقف عليه»[3] .

وقال بخصوص سورة العصر : « ولا وقف فيها دون آخرها ؛ للاستثناء »[4].

وقال في قوله تعالى : (وَقَالَ الكَفِرُونَ هَذا سَاحِرٌ كَذَّابٌ) [ص3] : « ولا يوقف على (كَذَّابٌ) ؛ لأن ما بعده من تمامه»[5] .

تنبيـــه : لعل ما ينغص على ما ذكرنا ، ما جاء في قوله تعالى : (حَم تَنزِيلُ الكِتَبِ مِنَ اللهِ العَزِيزِ العَلِيمِ)[غافر1] ، حيث قال : « (العَزِيزِ العَلِيمِ) صالح ، وإن تعلق به ما بعده ؛ لأنه رأس آية»[6] .

والجواب أنه ليس في هذا ما يخالف رأيه السابق ، للسببين التاليين :

– كون التعلق ليس قويا .

– اعتباره هذا الوقف (صالحا) ، والصالح –عنده– دون الحسن والكافي[5] ، فإذا كان الحسن لا يُبتدَأ بما بعده ، فالصالح من باب أولى ، وعليه فكلامه السابق يُحمل على جواز الوقف على (العَلِيمِ) وعدم الابتداء بما بعده (غَافِرِ الذَّنبِ)[2] .

---

(1) المقصد (حاشية منار الهدى) ، ص 6

(2) المصدر نفسه ، ص 49 .

(3) المصدر نفسه ، ص 237 .

(4) المصدر نفسه ، ص 371 .

(5) المصدر نفسه ، ص 280 .

(6) المصدر نفسه ، ص 287 .

(5) المصدر نفسه ، ص 6 .

المطلب الثالث : مذهب الإمام الأشموني(*)

وفيه فرعان :

الفرع الأول : الجانب النظري

لقد تحدث الإمام الأشموني – رحمه الله – في مقدمة كتابه (منار الهدى) عن مسائلَ عديدة تتعلق بالوقف والابتداء ، وكان مذهبه – من الجانب النظري – واضحا ؛ إذ كان يرى سنية الوقف على الفواصل ، فلقد نقل رأي الإمام أبي يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة من أن تسمية الوقوف بالتام والحسن والقبيح بدعة ، ووجْهةَ نظره في ذلك ، ثم رد عليه بقوله : «وضُعْفُ قولِه غنيٌّ عن البيان...، ويُبْعِدُه قول أهل الفن : الوقف على رؤوس الآي **سُنَّةٌ متبعة** »[1] .

كما بين في موضع آخر أن الابتداء بما بعد اللفظ الموقوف عليه يجوز إذا كان رأس آية ، ولو تعلق بما قبله ، ثم نقل حديث أم سلمة أن النبي صلى الله عله و سلم كان إذا قرأ قطع قراءته يقول : (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثم يقف ، ثم يقول : (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) ثم يقف ، ثم يقول (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ، ثم يقف ، ثم قال : « وهذا أصل معتمد في الوقف على رؤوس الآي »[2] .

كما قال في موضع ثالث : « اعلم أن كل كلمة تعلقت بما بعدها ، وما بعدها من تمامها، لا يوقف عليها كالمضاف دون المضاف إليه ، ولا على المنعوت دون نعته **ما لم يكن رأس آية** »[3] .

إلا أنه يبدو أنه – رحمه الله – ما كان منسجما مع رأيه هذا ، وذلك أنه أكد في أكثر من موضع على ضرورة اعتماد المعنى في الوقف ، وألا علاقة للوقف برؤوس الآي ، كما تراه في ما يلي :

أ- **الموضع الأول** : حيث قال : « **وليس آخر كل آية وقفا ، بل المعتبر المعاني** والوقف تابع لها، فكثيرا ما تكون آية تامة ، وهي متعلقة بآية أخرى ككونها استثناء والأخرى مستثنى منها ، أو حالا مما قبلها ، أو صفة أو بدلا » [4].

فهذا الكلام – كما ترى- يخالف ما ذكره سابقا من الوقف على الفواصل ولو عند التعلق ؛ حيث أجاز – في النص السابق(**)- الوقفَ على المضاف دون المضاف إليه ، أو الموصوف دون صفته ، إذا كان الأول رأس آية ، وفي هذا النص تأكيد على تبعية الوقف للمعنى ، وأنه ليس كل آخر آية وقفا .

(*) هو أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني ، فقيه شافعي مقرئ ، من علماء القرن الحادي عشر الهجري . من مقدمة تحقيق كتاب (المكتفى في الوقف والابتدا) للداني ، ص 70 .

(1) منار الهدى ، ص 4 .

(2) المصدر نفسه ، ص 9.

(3) المصدر نفسه ، ص 14 .

(4) المصدر نفسه ، ص 7 .

(**) وهو قوله : « اعلم أن كل كلمة تعلقت بما بعدها ، وما بعدها من تمامها، لا يوقف عليها كالمضاف دون المضاف إليه ، ولا على المنعوت دون نعته ما لم يكن رأس آية » .

ولا يخرج الأمر على أحد تفسيرين ، هما :

أ- أن القولين متعارضان ، وحينئذ فليس القول بالوقف على الفواصل بأولى من القول بالوقف على الأغراض والمعاني ، ولا بد من مُرَجِّح خارجي ، يمكن من خلاله الوقوف على رأي الأشموني بشكل قاطع ، وليس ثمة من مُرجِّح أقوى من الدليل التطبيقي ، كما تراه في الفرع الموالي .

ب- أن القولين غير متعارضين ، وحينئذ فلا بد من الجمع بينهما ، وقد خلصنا إلى ثلاثة تفسيرات :

1- أن الوقف على الفواصل – عنده – جائز ما لم يكن التعلق شديدا ؛ فحينئذ لا يوقف عليها ، بل توصل بما بعدها، نحو(أَرَأَيْتَ الذِي يَنْهى)[العلق9]، وعلى هذا الوجه يكون قوله«ما لم يكن رأس آية» ، مقيدا بما يكون فيه التعلق غير شيد ، كقوله تعالى : (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ...) [1-2] ، فيصح الوقف على هذه الفواصل- دون (وَإِذَا الجَنَّةُ أُزْلِفَتْ) – لكون التعلق غير شديد .

2- أن الكلام في التعلق دون التمام: أي أن الاستثناء المذكور في النص السابق وارد في حالة التعلق لا حالة عدم التمام ، وعلى هذا فتمثيله بالمضاف مع المضاف إليه ، غير منسجم ؛ إذ المضاف لا يتم دون المضاف إليه ، بخلاف الصفة مع موصوفها ؛ فإن المعنى يتم ولو دون نعته ؛ لكونه فضلة ، وعليه فالاستثناء المذكور لا يشمل حالة المضاف والمضاف إليه ؛ إذ الوقف على الأول دون الثاني لا يصح ، ولو كان الأول (أي المضاف) رأس آية ، أما تمثيله بالصفة مع موصوفها فمتوجه .

3- أن كلامه على الوقف دون الابتداء : أي أن قوله : « ما لم يكن رأس آية » ليس فيه دليل صريح على أن هذه المواضع المتعلقة بما بعدها - إذا جاءت رؤوس آي - يوقف عليها ، ويبتدأ بما بعدها على هذا النحو : (إِنَّ هَؤُلاءِ لَيَقُولُونَ) ثم يبتدأ بـــ(إِنْ هِيَ إِلاَّ مَوتَتُنَا الأُولى)[الدخان33-34] ، وحينئذ فلا تعارض بين القولين .

ب- **الموضع الثاني** : أما الموضع الثاني فكان- بعد حديثه عن الأحرف السبعة- (أنَّ جبريلَ أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : اقرأ القرآن على حرف ، فقال ميكائيل استزده حتى بلغ سبعة أحرف كل شاف كاف، ما لم تختم آية عذاب بآية رحمة ، أو آية رحمة بآية عذاب) وأقوال بعض الأئمة فيه ، وتأكيده على ضرورة قطع الآية التي فيها ذكر النار والعذاب عن الآية التي فيها ذكر الجنة والثواب ، ذيَّلَ كلامه هذا بما نقله عن الإمام السخاوي حول وقف جبريل عليه السلام ، حيث قال : « ينبغي للقارئ أن يتعلم وقف جبريل فإنه كان يقف في سورة آل عمران عند قوله : (صَدَقَ اللهُ) ثم يبتدئ (فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) والنبي صلى الله عليه وسلم يتبعه وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقف في سورة البقرة والمائدة عند قوله (فَاسْتَبِقُوا الخَيْرَت)...وكان يقف على (ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعى فَحَشَرَ) ثم يبتدئ (فَنَادى فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلى)...فكان صلى الله عليه وسلم يتعمد تلك الوقوف، **وغَالِبُهَا لَيْسَ رأسَ آية** ...فاتِّبَاعه سنة في جميع أقواله ، وأفعاله»[1] .

---

[1] منار الهدى ، ص 6 .

فأنت ترى أنه- رحمه الله – بيَّن أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلتزم بالوقف على مواضع ليست رؤوس آي ، نحو : (ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعى فَحَشَرَ)[النزعت22-23] ، ويبتدئ بـــ(فَنَادى فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلى) ، وواضح أن رأس الآية هو (يَسْعى) و(فَنَادى) ، ولم يقف عندهما النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا يخالف تماما ما قرره سابقا ، من أن الوقف على الفواصل سنة متبعة .

ج- **الموضع الثالث** : وهذا من أبرز المواضع وأوضحها ، حيث قال – عند حديثه على سورة الفاتحة – : «وفيها ثلاثة وعشرون وقفا ، أربعة تامة ، وستة جائزة يحسن الوقف عليها ولا يحسن الابتداء بما بعدها ...وثلاثة عشر يقبح الوقف عليها والابتداء بما بعدها...والجائزة : (الحَمْدُ للهِ) و(العٰلَمِينَ) و(الرَّحِيمِ) و(إِيَّاكَ نَعْبُدُ) و(المسْتَقِيمَ) و(أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) ؛ لكونه رأس آية ، وإنما جاز الوقف عليها[أي على أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ]على وجه التسامح »[1] .

والسؤال المطروح : إذا كان الوقف على الفواصل سنة ، كما يقول ؛ فما وجه اعتراضه على هذا الموضع ، وجعله الجوازَ من باب التساهل والتسامح فقط ؟

ومن الذي يعطي الشرعية للآخر : أسنة النبي صلى الله عليه وسلم ، أم الاجتهاد والرأي ؟

وليس المقصود من هذا ، الدفاع عن القول بسنية الوقف على الفواصل ، أو تضعيفه ، وإنما المقصود أن كلامه هذا – رحمه الله – لا ينسجم مع موقفه السابق الذي بينه ودافع عنه ، بل ينسجم مع القول بأنه كان يعتمد على المعنى .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه عد الوقف على كلٍّ من (العٰلَمِينَ) ، (الرَّحِيمِ) ، (المُسْتَقِيمَ) وقفاً جائزاً حيث يوقف عليه ، **ولا يبتدأ بما بعده** ، وهذا مخالف تماما لحديث أم سلمة الذي نقله ، وقال بأنه أصل معتمد في هذا الباب .

الفرع الثاني : الجانب التطبيقي

إن الجانب التطبيقي يؤكد ، بشكل لا يُبْقي مجالا للشك ، اعتمادَ الإمام الأشموني للمعنى ، ولئن كانت هذه الحقيقة واضحة كما رأينا في الجانب النظري ؛ فإنها في هذا الجانب أوضح وأجلى ، وهذه المواضع عديدة(*) ، وسنذكر أهمها للتنبيه ، لا للحصر .

فمن ذلك قوله في الوقف على : (لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ) [البقرة217] : « (لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ) ليس بوقف ؛ لأن ما بعده متعلق به »[2].

---

[1] منار الهدى ، ص 23 .

(*) انظر الوقف على غُرَر هذه السور : الطارق ، الأعلى ، البلد ، الليل ، الضحى ، الزلزلة ، وكذا بعض النماذج في سورة المرسلات والمزَّمِّل والمدَّثر .

[2] المصدر نفسه ، ص 49.

وفي قوله تعالى : (لَحُسْنَ مَئَاب)[ص48] حيث قال :« (لَحُسْنَ مَئَاب) رأس آية ، ولا يوقف عليه ؛ لأن ما بعده [جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الابْوَابُ] بدل منه...ومثله في عدم الوقف (الأَبْوَابُ) ؛ لأن (متكئين) حال مما قبله»[1] .

وقال عن بعض المواضع في سورة الدخان ، وهي: (كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّٰتٍ وَّعُيُونٍ...)[24-26]: « ولا وقف من قوله تعالى : (كَمْ تَرَكُوا) إلى (فَكِهِينَ) ؛ فلا يوقف على (زُرُوعٍ)، ولا على (كَرِيمٍ)؛ لأن العطف يُصَيِّرُ الأشياءَ كلَّها كالشيء الواحد»[2].

وقال في موضع آخر من ذات السورة ، وهو : (إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ طَعَامُ الاَثِيمِ كَالْمُهْلِ تَغْلِي فِي الْبُطُونِ...)[1 -42] : « ولا وقف من قوله تعالى : (إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ) إلى (كَالْمُهْلِ) ؛ فلا يوقف على (الزقوم) ؛ لأن خبر (إن) لم يأت ، ولا يقف على (الاثيم) ؛ لأن بعده كاف التشبيه..»[3] ، و(الزقوم) آخر آية عند غير المكي والمدني الأخير ، و(الاثيم) آية باتفاق .

وقال في سورة (ق) : «ولا وقف من قوله : (وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَآءِ مَآءً) إلى (رِزْقًا للعِبَاد) [9-11] ؛ لاتصال الكلام بعضه ببعض، فلا يوقف على (مُبَٰرَكًا) ولا على (الحَصِيدِ) للعطف بينهما»[4] ، و(الحصيد) آخر آية باتفاق .

ومن ذلك ما حكم به على الوقف على كل من (نَارُ اللهِ الْمُوقَدَةُ) [الهمزة6]وعلى (فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ) [الماعون4] حيث قال عن الأول : « والوقف على (الْمُوقَدَةُ) قبيح ؛ لأن ما بعده صفة ، والصفة والموصوف كالشيء الواحد»[5]، وقال عن الثاني : « والوقف على (الْمُصَلِّينَ) قبيح ؛ فإنه يوهم غير ما أراده الله سبحانه وتعالى ، وهو أن الوعيد الشديد بالويل ، للفريقين الطائع والعاصي ، والحال أنه لطائفة موصوفة بوصفين مذكورين بعده»[6] ، وهذان الموضعان كلاهما فاصلة ، وما كان له أن يصف الوقف عليهما بالقبح لو كان الوقف على الفواصل سُنَّة متبعة .

---

(1) منار الهدى ، ص 282 .

(2) المصدر نفسه ، ص 302 –303 .

(3) المصدر نفسه ، ص 302 .

(4) المصدر نفسه ، ص 314.

(5) المصدر نفسه ، ص 371 .

(6) المصدر نفسه ، ص 372 .

ملاحظة : قد يجد القارئ في بعض المواضع التي لا يصح الوقف عليها ، حكما آخر هو جواز الوقف عليها، ويجد أن الأشموني كثيرا ما يعلل ذلك بكون هذه المواضع رؤوس آي ، كما تراه في سورة النجم عند قوله تعالى : (وَإِبْرَٰهِيمَ الذي وَفَّى... فَغَشَّىٰهَا مَا غَشَّى) [الآيات36-53] ، حيث قال : « ولا يوقف على شيء من أواخر الآيات اختيارا ، من (وَفَّى) إلى (مَا غَشَّى) ، وذلك في ثلاثة عشر موضعا ؛ لاتصال الآيات وعطف بعضها على بعض ؛ فلا يوقف على (أُخْرَى) ، ولا على (مَا سَعَى)، ولا على (يُرَى) ، ولا على (المنتهى)...وقيل يوقف على رأس كل آية ، وإن كان البعض معطوفا على البعض ؛ لأن الوقف على رؤوس الآيات سنة ، وإن كان ما بعده له تعلق بما قبله...»[1] .

والجواب أن هذا ليس نقضا لما تقرر سابقا ، وإنما هو مبني على كون الوقف مرتبطا بشدة التعلق ، وطول القصة ، وهي تختلف من موضع لآخر ، ولذلك وجدناه في المواضع الشديدة الارتباط ، أو التي تحيل المعنى وتفسده ، لا يذكر سوى حكم المنع ، بخلاف المواضع الأخرى كالمثال السابق ؛ فإنه يشير إلى عدم صحة الوقف عليها ، ثم يعقبه بذكر حكم الجواز ، على سبيل الترخص والتيسير ، والله أعلم .

المطلب الرابع : اختيار أبي بكر بن مجاهد وابن الجزري وغيرهما

وفيه أربعة فروع :

الفرع الأول : رأي الإمام أبي بكر بن مجاهد(*)

لا خلاف في إمامة ابن مجاهد – رحمه الله – وعُلُوِّ شأوه في جانب القراءات ، وأسبقيته في التأليف في هذا الباب ، فرأيه – في هذا الموضوع – من الأهمية بمكان .

لقد كان ابن مجاهد من أبرز الذين ذهبوا إلى اعتماد المعنى في الوقف ، واعتبار التعلق عاملا كافيا في منع الوقف ، خاصة التعلقَ اللفظيَّ ، كما حكى عنه تلميذه ابن خالويه(**) ، في حكم الوقف على (وَلِيًّا) في قوله تعالى : (فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ) [مريم 4-5] ، وهذا تبعا لاختلاف قراءة (يَرِثُنِي) ، بين الجزم والرفع :

---

(1) منار الهدى ، ص 321.

(*) هو الإمام أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي ، الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء ببغداد في عصره ، ولد سنة (245هـ) ، قرأ على عبد الرحمن بن عبدوس ، وإسحاق بن محمد الخزاعي ، ومحمد بن إسحاق بن أبي ربيعة ، وغيرهم ، وأخذ عنه إبراهيم بن أحمد الحطاب ، والحسن بن سعيد المطوعي، والحسين بن أحمد بن خالويه ، ومحمد بن إبراهيم الشنبوذي ،... قال ابن الجزري : « ولا أعلم أحدا من شيوخ القراءات أكثر تلاميذ منه» توفي يوم الأربعاء ، عشرين من شعبان ، سنة (324هـ) ، ببغداد ، له من الكتب : (القراءات الكبير) ، (القراءات الصغير) ، (الشواذ في القراءة) ، (كتاب الياءات)... انظر : غاية النهاية ، ترجمة رقم (663) ، جـ1ص139-142 ، والفهرست ، ص49 ، وهدية العارفين ، جـ5ص59 .

(**) هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ، أخذ القراءات عن ابن مجاهد ، واللغة والنحو عن ابن دريد ، وأبي عمر الزاهد توفي سنة (370هـ) ، له من الكتب: (ليس) ، (شرح مقصورة ابن دريد) ، (إعراب القراءات السبع وعللها)... من الفهرست لابن النديم ، ص134 .

حيث قال : «وقال ابن مجاهد : من جزم جاز له أن يقف ، ومن رفع لم يجز ؛ لأنه صلة»[1]، ففي هذا الحكم دليل واضح على مراعاة المعنى والإعراب في الوقف ، سواء أكان الموضع فاصلة أم لا.

ثم ذكر ابنُ خالويه حكما آخر، وهو جواز الوقف على هذه الكلمة، دون الابتداء بما بعدها ، فقال : « الصلة من الموصول كالشرط من الجزاء، لا يتم أحدهما إلا بصاحبه، فمن أجاز الوقف على (وَليًّا) لأنهما(*) رأس آية، جعلها وقفا حسنا لا تاما، والحسن ما حسن الوقف عليه، وقبح الابتداء به(**)»[2].

وهذه العبارة يكتنفها شيء من الغموض- كما ترى- وعدم الانسجام، بين العبارة الأولى : « الصلة من الموصول...بصاحبه» والعبارة الموالية لها : « فمن أجاز الوقف على (وليا)...لا تاما » إلا أنه - وبشيء من التأمل- يزول هذا اللبس، ويتضح المراد من كلام ابن خالويه .

وبيان ذلك أن قوله : « الصلة من الموصول...» هذا خاص بتعليل حكم شيخه ابن مجاهد، والدفاع عنه، أي : وكأنه افترض أن شخصًا ما، اعترض على هذا الحكم، فادَّعى أن الوقف على هذا الحرف جائز؛ لأنه رأس آية، فَرَدَّ عليه بأن هذا غير مناف لما قاله شيخه؛ لأن ما نص عليه- وإن كان صريحا في منع الوقف- ليس على إطلاقه، بل هو محمول على الوقف المبني على الابتداء بما بعد اللفظ الموقوف عليه وهذا غير جائز؛ لأن من أجاز الوقف على رؤوس الآي عند التعلق اعتبر الوقف حسنا، فأجاز الوقف عليه، ومنع الابتداء بما بعده .

أي أن كلام ابن مجاهد يشترك مع غيره - على أقل تقدير - في حكم الابتداء بما بعد هذا اللفظ الموقوف عليه، وهو عدم الجواز .

والحاصل أن الإمام ابن مجاهد، رحمه الله، يرى أن الوقف على اللفظ - إن تعلق بما بعده تعلقا شديدا - لا يجوز، ولو كان رأس آية، كما في قوله تعالى : (أَرَأَيْتَ الذِي يَنْهى)[العلق9]، (كَلاَّ لَئِن لَّمْ يَنتَهِ)[العلق15]، (وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَآءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ)[الحجر14]، ومن باب أولى إذا كان المعنى غير تام، وهذا يعني أن حديث أم سلمة لا يدل -عندهما- بالضرورة على الوقف على الفواصل بشكل مطلق، والله أعلم .

---

[1] إعراب القراءات السبع وعللها ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، (ط1) 1413هـ 1992 م مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية ، مصر ، جـ2 ص 10 .

(*) كذا في الأصل ، والصواب : (لأنه) والضمير يعود على (وليا) .

(**) كذا في الأصل، والصواب : الابتداء بما بعده .

[2] المصدر نفسه ، جـ2ص10.

الفرع الثاني : اختيار الإمام السخاوي(*)

لقد ذكر السخاوي- رحمه الله- في مطلع كتابه : (علم الاهتداء في الوقف والابتداء)، حديث أم سلمة المذكور سابقا ، وأشار إلى أن جملة من القراء أجازوا الوقف على رؤوس الآي ، عملا بهذا الحديث ، ثم قال : « وهو مذهب يؤيده الحديث والمعنى ، فأما الحديث فقد ذكر ، وأما المعنى ، فإن هذه الفواصل إنما أنزل القرآن ليوقف عليها وتقابل أختها ، وإلا فما المراد بها ؟ ألا ترى أن (بِمُصَيْطِرٍ) تقابل (إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ) ، وكذلك (الأَكْبَرُ) تماثل (مَن تَوَلَّى وَكَفَرَ)[الغاشية21-24]؟»[1] .

إلا أنه عاد وأكد أن هذا الكلام ليس على إطلاقه كما قد يُظَنُّ ، فليس كل الفواصل يصح الوقف عليها ، كقوله عز وجل : (فَوَيْلٌ لِلمُصَلِّينَ)[الماعون4]؛ لأن المراد - كما يقول- : فويل للساهين عن صلاتهم، المرائين فيها، وهذا المعنى، لا يتم إلا بالوصل[2].

فهذا يدل بشكل قاطع أنه يرى أن الوقف على الفواصل يتوقف على المعنى، كما يرى أن الحديث الوارد في هذا الباب ينبغي حمله على الآيات التامة المعنى ، أو التي ترتبط بما بعدها ارتباطا غير قوي ، وهو ما ذكرناه سابقا، ولذلك قال- عقب حديثه على ضرورة استثناء الوقوف القبيحة من هذا الحكم- : «وليس الوقف على قوله : (وَالضُّحَى) كالوقف على ما جاء في الحديث **فاعلم هذا**»[3] .

يريد - والله أعلم - أن هذا الوقف (وَالضُّحَى)[الضحى1]، وإن كان يشترك مع وقوف (الفاتحة) المذكورة في الحديث، لكونها على الفواصل ، إلا أنها ليست من الوقوف القبيحة ، التي لا يفهم المراد منها ، أو تؤدي معنى غير تام ، كما تراه في الوقف على (اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ) ؛ فإن ما بعده - وإن كان متعلقا به ؛ لكونه بدلا منه - إلا أنه مفهوم ليس فيه إشكال ، وهذا بخلاف الوقف على المقسم به دون جوابه كما في (وَالضُّحَى)[1]، (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى)[الليل1]، (وَالعَصْرِ)[1]، فإن الفائدة من هذه الأقسام لا تحصل إلا بجوابها، وهي: (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى)[3]، (إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى)[4]، (إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ)[2] .

(*) هو الإمام علم الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد المصري ، الشافعي ، نزيل دمشق ، ولد سنة (558 هـ) ، تلا بالسبع على الإمام أبي القاسم الشاطبي ، والشهاب الغزنوي ، كان إماما في العربية ، بصيرا باللغة ، فقيها ، عالما بالقراءات وعللها. قرأ عليه شهاب الدين أبو شامة ، وشمس الدين بن الدمياطي وغيرهم ، ذكر له(إسماعيل باشا) في (هدية العارفين) نحوًا من (ستة وثلاثين كتابا)من أشهرها : (جمال القراء) ، و(فتح الوصيد في شرح القصيد) ، (أي قصيدة الشاطبي) ، (تفسير القرآن) إلى سورة الكهف ، (المفضل في شرح المفصل) للزمخشري ،...توفي رحمه الله بدمشق سنة (**643هـ**) ، من هدية العارفين جـ5 ص 708 ، وغاية النهاية لابن الجزري ، ترجمة رقم (2318) ، حـ1 ص 568- 571 .

(1) جمال القراء ، جـ2 ص 553 .

(2) المكان نفسه .

(3) المكان نفسه .

وهذا دليل على أن السخاوي يرى أن حديث أم سلمة-رضي الله عنها- لا يدل بشكل قاطع على الوقف على كل الفواصل ، أي لا يدل على أن هذا ، سنة عملية في سائر النص القرآني ، بل هو محمول على المعاني المفهومة وإن كانت متعلقة بما بعدها ، ولذلك بين أن العلماء وأئمة القراء قد اختاروا « تبيين معاني كلام الله عز وجل ، وتكميل معانيه ، **وجَعَلوا الوقفَ مُنَبِّهًا على المعنى** ، ومفصلا بعضه عن بعض ، وبذلك تلذ التلاوة ، ويحصل الفهم والدراية ، ويتضح منهاج الهداية»[1] ،

ولذلك تراه يذكر – بعد أن بين أن الوقف الحسن يصح الابتداء بما بعده إذا كان فاصلة – أن هذه الأقسام : (وَالذّٰرِيٰتِ ذَرْوًا)[الذريت1] ، (وَالطُّورِ)[الطور1] ، (وَالْمُرْسَلٰتِ عُرْفًا)[المرسلات1] ، (وَالسَّمَآءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ)[البروج1]...« لا يوقف عليها عندهم قبل جوابها »[2]، وهذا لعدم تمام معناها أو لشدة ارتباطها .

ثم يذكر أن هذا الشرط (المتعلق بالقسم) يُتَسَامح فيه كلما كانت القصة طويلة ، وكان الْمُقْسَمُ به مفصولا عن جوابه بِعدَّة جُمل؛ مما يجعل الرابط بينهما يلطف ويضعف، كما في (وَالشَّمْسِ وَضُحٰيٰهَا) [1]، فإنه يصح الوقف على هذا القسم للبُعْدِ بينه وبين جوابه ، والفصل بينهما بعدد من الجُمل المعطوفة(*) ، وكلما قربنا من الجواب ، تأكد الوصل وضعف الوقف ، للسبب المذكور ، ولذلك « أجازوا الوقف على نحو : (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) قبل الجواب ، إلا على الآية التي بعدها الجواب نحو : (وَإِذَا الجَنَّةُ أُزْلِفَتْ) وعلَّلُوا ذلك بطول القصة...»[3] .

وهذا لا يتعلق بالأقسام فحسب ، بل يتعدى إلى التراكيب الأخرى كالشرط مع جوابه ، أي أن للقارئ– عند طول القصص ، والفواصل والجمل المعترضة – أن يقف على القسم أو الشرط دون الجواب ، بل يقف على سائر الفواصل الموجودة بينه وبين جوابه ، إلا على الفاصلة الأخيرة ؛ لكون الجواب يعقبها ويباشرها ، وعلى هذا مشينا في الفصل الأخير كما تراه في موضعه .

والحاصل أن الوقف – عند السخاوي – يكون على رؤوس الآي في سائر المواضع ، باستثناء حالتين اثنتين :

أ– شدة التعلق ، نحو : (يُسْحَبُونَ)[غافر71] (في عَدِّ الكوفي والشامي والمدني الأخير) ، (وَلَقَدَ اوْحَيْنَا إِلَى مُوسى)[طه76] (في عَدِّ الشامي) ، (أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ)[التوبة3] (في عَدِّ البصري) ، (إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ)[الدخان41] (في غير عدد المكي والمدني الأخير) ،

---

(1) جمال القراء ، جـ 2 ص 554 .

(2) المصدر نفسه ، جـ 2 ص 566 .

(*) يقول ابن هشام حول واو القسم : «...فإن تلتها واو أخرى ، نحو : (وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ) **فالثانية واو عطف** ، **وإلا** لاحتاج كل من الاسمين إلى جواب » مغني اللبيب ، جـ1 ص 579-580 ، ومما يؤيده أيضا قوله تعالى : (وَالذّٰرِيٰتِ ذَرْوًا فَالْحٰمِلٰتِ وِقْرًا فَالْجٰرِيٰتِ يُسْرًا فَالْمُقَسِّمٰتِ أَمْرًا)[الذريت1-4] فقد عطف بحرف الفاء ، وهي لا تأتي قسما .

(3) السخاوي ، مصدر سابق ، جـ2 ص 567 .

(يَتَسَاءَلُونَ) [المدّثر40] (عند غير المدني الأخير) ، (فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُ)[القارعة5] .

ب- أن يكون المعنى غير مفهوم ، نحو: (إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَيَقُولُونَ)[الدخان33] (في عد الكوفي) ، (وَكَانُوا يَقُولُونَ)[الواقعة40] (في عد المكي)...

الفرع الثالث : اختيار الإمام ابن الجزري(*)

إن أهم ما يمكن التركيز عليه في رأي الإمام ابن الجزري – رحمه الله – هو موضع استشهاده بحديث أم سلمة ، و كذا تعريفه للوقف الحسن :

✲ **موضع الشاهد** : أما عن الموضع الذي استشهد به ابن الجزري بحديث أم سلمة –رضي الله عنها – فهو الوقف الحسن ؛ إذ بَيَّنَ أن الوقف الحسن هو الذي يكون فيه التعلق بين اللفظ الموقوف عليه وبَيْنَ ما بعده لفظيا ، حيث يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده ، إلا أن يكون رأس آية ، في اختيار كثير من أهل الأداء ؛ وذلك لوروده عن النبي- صلى الله عليه و سلم- في حديث أم سلمة أنه كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية يقول : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ) ثم يقف (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَٰلَمِينَ) ثم يقف...وهو حديث حسن ، وسنده صحيح[1] .

فهذا واضح منه أنه اعتبر وقوف الفاتحة كشاهد على جواز الابتداء بما بعد الوقوف الحسنة ، وإن وُجد التعلق كالابتداء بـــ(الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ) وبـــ(مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) ، وبـــ(غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ) ؛ لأن ما قبلها وقوف حسنة ، وعليه فلا دخل للوقوف القبيحة في هذا الشاهد .

(*) هو الإمام شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن علي الجزري الشافعي الدمشقي ، قاضي القضاة ، الحافظ المقرئ ، الذي انتهت إليه الرئاسة في هذا العلم ، ولد ليلة السبت (الخامس والعشرين) من شهر رمضان سنة (751هـ) بدمشق ، سمع الحديث من جماعة من أصحاب الفخر ابن البخاري ، وممن بقي من أصحاب الدمياطي ، وأخذ القراءات على الشيخ أحمد بن الطحان والعلامة أبي عبد الله محمد بن الصائغ ، وغيرهم ، وأخذ الفقه عن الشيخ عبد الرحيم الأسنوي ، دخل عدة مدن وأصقاع ، وولي القضاء (بشيراز)...من تصانيفه : (النشر في القراءات العشر) ، (تحبير التيسير) ، (التمهيد في علم التجويد) ، (الجوهرة) في النحو ، (عرف التعريف بالمولد الشريف) ، (شرح منهاج البيضاوي) في الأصول ، (مختصر تاريخ الإسلام للذهبي)... توفي- رحمه الله- بشيراز سنة (833هـ) ، من غاية النهاية لابن الجزري ، جـ2 ص 247 فما بعد ، وشذرات الذهب في أخبار من قد ذهب ، لابن العماد العكري الدمشقي (د ط) دار الكتب العلمية ، بيروت ، جـ4 ص204-206 ، وهدية العارفين جـ6 ص 187 .

هذا ، وقد جاء في ترجمة السيوطي له ، ما نصه : « و لم يكن له في الفقه معرفة» اهـ من طبقات الحفاظ للسيوطي (ط 1) 1403هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، جـ1 ص 549 .

وهذا كلام غير متوجه ؛ إذ كيف يتولى هذا الإمام القضاء وهو يجهل الأحكام ؟ وما معنى إجازة الإمام ابن كثير له بالإفتاء سنة (774هـ) وكذا شيخ الإسلام البلقيني سنة (785هـ) ؟ بل كيف يتلقى الفقه عن الإمام الأسنوي ، الفقيه الأصولي ، ثم لا تكون له في الفقه معرفة ؟ وكيف يكون عالما في الأصول والحديث ، ويتولى القضاء ، ويكون جاهلا بالفقه ؟ .

(1) النشر ، جـ1 ص 226 .

فإن قيل : ليس في الاستدلال بالحديث في هذا الموضع دليل على قصره على الوقوف الحسنة ، بل هو شامل لها ولغيرها من الوقوف القبيحة ، ولذلك استدل به لكونه عامًّا لسائر الفواصل ، بغض النظر عن تمام معناها أو تعلقها بما بعدها ؟ فالجواب أن هذا التفسير مردود من عدة وجوه ، هي :

أ- قوله حول استثنائه للفواصل من حكم الوقف الحسن : «...إلا أن يكون رأس آية ؛ فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء ؛ **لمجيئه** عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أم سلمة...وكذلك عد بعضهم الوقف على رؤوس الآي في **ذلك** سنة...وقالوا الأفضل الوقف على رؤوس الآي **وإن تعلقت بما بعدها**» [1] ؛ وهذا يشمل عدة نقاط :

1- قوله «**لمجيئه**» : فإن الضمير يعود على الوقف الحسن ، أي أنه هو الوارد في هذا الحديث ، وهو الشاهد المذكور في فواصل الفاتحة ، ومعلوم أن فواصل الفاتحة ليس فيها وقف قبيح .

2- قوله : «**في ذلك**» : أي في الوقوف الحسنة ، وليس ثمة دليل على أن الوقف على الفواصل في **غير ذلك** (أي في الوقوف القبيحة) يكون سنة أيضا.

3- قوله : «**وإن تعلقت بما بعدها**» فإنه دليل آخر على أن الكلام يدور حول الوقوف الحسنة ؛ لأنها هي التي يكون فيها التعلق بما بعدها ، أما الوقوف القبيحة ، فلا ينظر فيها من هذا الجانب ، بل ينظر فيها من جهة وجود المعنى ، أو من حيث دلالته عليه ؛ لأن التعلق أخف من انعدام المعنى أو فساده وعليه فلا يمكن النظر إلى التعلق ، قبل التأكد من وجود المعنى ...

ب- وهو الأكثر وضوحا ، وهو أن هذا الحديث لو كان شاملا للوقوف القبيحة لاستدل به ابن الجزري أيضا على جواز الوقف على المواضع القبيحة ، إن كانت رؤوس آي ، ولَنَصَّ على ذلك وأكَّدَ عليه ، ولبيَّنَهُ بضرب الأمثلة ، تماما كما فعل في الوقف الحسن ، بل هو الأولى ؛ لأنه يحتاج إلى أدلة قوية ومقنعة ، فهل فعل ذلك ؟

والجواب واضح ، فقد بيَّنَ حكمه بقوله : «**لا يجوز تعمُّدُ الوقف عليه إلا لضرورة** ، من انقطاع نفَسٍ ونحوه ؛ لعدم الفائدة ، أو لفساد المعنى »[2] ، وهذا دليل قاطع على أن ابن الجزري يذهب إلى أنَّ الوقف على بعض الفواصل يُعد قبيحا ، ويؤكد هذا ما صرح به من أن الوقف على (فَوَيْلٌ للمُصَلِّينَ) [الماعون4]هو من الوقوف الأشد قبحا ، حيث قال : «...**وأقبح** من هذا ما يُحيل المعنى ، ويؤدي إلى ما لا يليق ، والعياذ بالله تعالى ، نحو الوقف على : (إنَّ اللهَ لاَ يَسْتَحْيِي) ،(فَبُهِتَ الذِي كَفَرَ وَاللهُ) ، و(إنَّ اللهَ لاَ يَهْدِي)،...و(فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ) **فالوقف على ذلك كلِّه لا يجوز** ، إلا اضطرارا ، لانقطاع النفس ، أو نحو ذلك من عارض لا يمكنه من الوصل معه»[3] .

---

[1] النشر ، جـ1 ص 226

[2] المكان نفسه .

[3] المصدر نفسه ، جـ1 ص 230.

وهذا تماما كما فعل الداني – رحمه الله – في ذكره هذا الموضع ضمن الوقوف القبيحة ، وهذا يدل بشكل قاطع على أن ابن الجزري يرى أن حديث أم سلمة خاص بالوقوف الحسنة ، دون القبيحة، وإلا كيف تكون السنة فعلا قبيحا ؟

فإن قيل : إن اقتصار ابن الجزري في تمثيله للوقوف القبيحة بقوله تعالى : (فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ [الماعون4] دون غيرها من **الفواصل** ، معناه أن ما عداها لا يُعد قبيحا ، كالوقف على (أَلاَ إِنَّهُم مِّنْ افْكِهِمْ لَيَقُولُونَ)[الصافات151] ؟

فالجواب أنه ليست العبرة مبنيةً على التمثيل ، بل هي مبنية على التعريف والتعليل ، وهو ينطبق على كل الفواصل التي لا يفهم المراد منها .

❋ **الوقف الحسن** : بعدما بينا أن محل الاستشهاد بالحديث هو الوقوف الحسنة ، دون القبيحة ، نحاول توضيح هذا بالإشارة إلى الفرق بين الوقف الحسن والقبيح .

لقد بين ابن الجزري – رحمه الله – أن الوقف الحسن يدخل ضمن المعنى التام ، فإن لم يكن المعنى تاما ، كان داخلا في الوقف القبيح ، الذي لا يصح تعمد الوقف عليه[1]، بمعنى أنه متى وُجدتْ فاصلة غير تامة المعنى ؛ فإنه لا يجوز تعمد الوقف عليها إلا لضرورة ، من انقطاع نفس ، ونحوه .

وينبغي هنا أن نشير إلى وجود فرق كبير بين عدم تمام المعنى ، وبين التعلق ؛ إذ إن الأول يلزم منه الثاني ، والعكس ليس صحيحا ، فهو مطرد غير منعكس ، وهذا واضح من خلال حَدِّ الحَسَنِ ؛ لأنه تام المعنى ، ومتعلق بما بعده لفظا ، وسنرى بيان ذلك أكثر في الفصل الرابع .

الفرع الرابع : مذهب أبي جمعة الهبطي(*)

اشتهر هذا الإمام بوقفه الذي ينسب إليه ، والذي يُعرف بـــ(تقييد الهبطي) ، وإذا تأملنا الوقوف المثبتة بين أيدينا ، تَبَيَّنَ أن الهبطي قد بنى مذهبه على مراعاة المعنى والإعراب في الوقف والابتداء ، كما نراه جليا في الوقوف المثبتة في (المصحف المغربي) ؛ إذ نرى في كثير من المواضع عدمَ الاعتداد بالفواصل بل اعتبارها كأي موضع آخر ، يكون الفيصل في اختيار الوقف فيه ، المعنى .

وهذا كقوله تعالى : (كَذَلِكَ نَسْلُكُهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ ❋لاَ يُومِنُونَ بِهِ وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ الاَوَّلِينَ) [الحجر12-13] فإن علامة الوقف (صـــ) لا نجدها على كلمة (الْمُجْرِمِينَ) مع كونها فاصلة ؛ وهذا لارتباط المعنى وتعلقه بما بعده .

---

[1] النشر ، جـــ1 ص 226 .

(*) هو أبو عبد الله محمد بن أبي جمعة الهبطي السماتي (من قبيلة سماتة إحدى قبائل الجبل شمال المغرب) ينسب إليه وقف القرآن بالمغرب أخذ عن (عبد الله بن غازي) ، العالم الكبير المتوفى سنة (919 هـــ) ، صاحب كتاب (إرشاد الشريد) في شرح الشاطبية ، كان الهبطي– رحمه الله – عالما بالقراءات ، متبحرا في علوم العربية، و لم يصلنا من آثاره إلا هذا الوقف الموجود بين أيدي الناس ، والذي انتشر داخل المغرب وخارجه ، توفي رحمه الله بفاس سنة (**930 هـــ**) ، ودفن في روضة (الزهيري) بطالعة فاس ، يراجع القراء والقراءات بالمغرب ، لسعيد أعراب ، ص176- 177 .

وكقوله تعالى : (فَأَوْحى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّٰلِمِينَ ❁وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ الأَرْضَ مِن بَعْدِهِمْ) [إبراهيم16-17] ، فإن الوقف مثبت على كلمة (بَعْدِهِمْ) دون رأس الآية (الظَّٰلِمِينَ) ؛ وهذا لأن الأصل عنده كما أشرنا هو المعنى والإعراب .

ويتضح هذا الكلام جليًّا في قصار السور ؛ فإنه– على سبيل المثال – لا يُثبتُ الوقف على القسم دون جزائه ، ولو طالت هذه الأقسام ، كما تراه في سورتي (النَّزِعَت) و(التكوير) ؛ فإن الوقف في الأولى على (الرَّادِفَةُ): (وَالنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا ❁وَالنَّٰشِطَٰتِ نَشْطًا ❁وَالسَّٰبِحَٰتِ سَبْحًا ❁فَالسَّٰبِقَٰتِ سَبْقًا ❁ فَالْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا ❁يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ❁تَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ)[1-7]أي بعد سبع آيات، وفي الثانية كان الوقف على (أَحْضَرَتْ) ، أي بعد أربع عشرة آية .

ونفس الكلام تراه مع الأسماء المعطوفة ، كما في سورة (النبأ) فإنه يصل القراءة من قوله تعالى : (أَلَمْ نَجْعَلِ الأَرْضَ مِهَٰدًا) إلى (وَجَنَّٰتٍ أَلْفَافًا)[6-16] دون وقف ، مع كونها رؤوس آي ؛ وذلك لوجود العطف بين هذه الجمل والعبارات .

هذا ، ونجد آية اعتماد الإمام الهبطي على المعنى والإعراب في وقوفه ، في المواضع العديدة التي ربما خفي توجيهها نتيجة لكونه راعى بعض النكت في التفسير والإعراب ، أو لكونه مشى على رأي شاذ ، أو قول غير قوي ، إذن فالهبطي ذهب في وقوفه مذهب الاعتبار بالمعني ، كنافع والشامي وعاصم ، بل وسائر الأئمة ومشى على الخط الذي رسمه أسلافه من ضرورة احترام المعنى .

لكن هل يمكننا أن نقول أن مذهبه هو نفسه مذهب الإمام نافع ، كما يقول سعيد أعراب؟[1] لا يمكننا بحال ادعاء المماثلة بين هذين الإمامين للأسباب التالية :

– أولا : ليس لدينا روايات ثابتة عن نافع ، تحدد اختياراته في الوقف بشكل شامل ؛ لأن غاية ما ثبت عنه هو مذهبه المتمثل في الاعتبار بالمعنى ، وقفا وابتداء ، أو بعض الأقوال المتفرقة ، بخصوص بعض الآيات ، كما رأينا سابقا .

– ثانيا : لو كان وقف الهبطي يمثل وقف نافع حقيقة ، لكان الأولى أن تنسب هذه الوقوف إلى الإمام نافع دون غيره ، فيقال مثلا : تقييد وقف نافع .

– ثالثا : تقييدات الهبطي عرفت لدى المغاربة في نهاية القرن التاسع ، في حين أنهم عرفوا قراءة نافع قبل ذلك بزمن طويل .

– رابعا : هناك مواضع غير قليلة انتقدت على الهبطي ، كالوقف على (حِجْرًا) في قوله تعالى : (يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَٰٓئِكَةَ لاَ بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا) [الفرقان22] ، و(تَسْتَعْجِل) من قوله تعالى : (فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلاَ تَسْتَعْجِل لَّهُمْ) [الأحقاف34]،

---

[1] القراء والقراءات بالمغرب ، ص 182.

والوقف على : (فَاخْتَلَطَ) من قوله تعالى : (إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ انزَلْنَٰهُ مِنَ السَّمَآءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الأَرْضِ مِمَّا يَاكُلُ النَّاسُ وَالأَنْعَمُ...) [يونس24] ، فهل يقال إن نافعا قد اختار هو الآخر تلك الوقوف وارتضاها ؟

والحاصل أن الإمام الهبطي كان يراعي الإعراب والمعنى في الوقف و الابتداء ، كسائر الأئمة دون أن يكون مذهبه في ذلك ، هو مذهب الإمام نافع .

محصلة القول : قد رأينا بشكل مفصل أهم النقاط التي تتعلق بالوقف والسكت والقطع ، والعلاقة الكبيرة بين الوقف والمعنى ، ورأينا أيضا مذاهب أئمة القراءة ، واختيارات أئمة الوقف والابتداء ، ويمكن تلخيص أبرزها في هذه النقاط :

- دخول كل من الوقف التام والكافي والحسن ضمن الوقف الاختياري ، الذي يتم المعنى عنده.
- حديث أم سلمة –رضي الله عنها – هو بشأن الوقوف الحسنة ، لا القبيحة .
- مراعاة القراء السبعة وغيرهم من الأئمة للمعنى في الوقف والابتداء .

وهذه النقاط – التي قد وضحت كثيرا من المسائل ، خاصة فيما يتعلق بمذهب البصري ، وكذا محل استشهاد العلماء بحديث أم سلمة – تدفع بنا إلى ضرورة دراسة هذا الحديث ، بشكل مفصل ، ومحاولة الوصول إلى حكم صحيح حول درجته ، وحول أقوال المحدثين والنقاد فيه ؛ ذلك أنه يعد الدليل الأقوى في هذا الموضوع ، وهذا ما سنراه بين يدي الفصل التالي ، إن شاء الله تعالى .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني

قراءة النبي صلى الله عليه وسلم

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني : قراءة النبي صلى الله عليه وسلم

المبحث الأول : أقوال العلماء في حديث الوقف على الفواصل

المطلب الأول : روايات الحديث

- الفرع الأول : الروايات المتعلقة بالوقف على الفواصل .
- الفرع الثاني : المقارنة بين تلك الروايات .
- الفرع الثالث : الروايات المتعلقة بترتيل القراءة وتبيينها .
- الفرع الرابع : المقارنة بين تلك الروايات .

المطلب الثاني : المحتجون بهذا الحديث

- الفرع الأول : أبو عمرو الداني وابن الجزري .
- الفرع الثاني : البيهقي وشمس الحق أبادي .
- الفرع الثالث : عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ .

المطلب الثالث : غير المحتجين بهذا الحديث

- الفرع الأول : القائلون بانقطاعه .
- الفرع الثاني : القائلون بنكارته .

المبحث الثاني : مناقشة هذه الأقوال

المطلب الأول : سند هذا الحديث

- الفرع الأول : أصول هذا الحديث .
- الفرع الثاني : طرق هذا الحديث .
- الفرع الثالث : رواة هذا الحديث .

المطلب الثاني : مناقشة أصحاب الرأي الأول

- الفرع الأول : مناقشة رأي ابن الجزري .
- الفرع الثاني : مناقشة رأي البيهقي .

المطلب الثالث : رأي الشيخ طاهر الجزائري

- الفرع الأول : مناقشة محمد الحسناوي حول هذه النقطة .
- الفرع الثاني : تفسير رأي الجزائري .
- الفرع الثالث : رأي الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في هذا الحديث .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الرابع : مناقشة حكم الانقطاع

- الفرع الأول : مناقشة رأي الترمذي .
- الفرع الثاني : دعوى ابن حجر تصحيح الترمذي للحديث .
- الفرع الثالث : نسبة ابن حجر دعوى الانقطاع إلى الطحاوي.
- الفرع الرابع : رأي ابن حجر في هذا الحديث .

المبحث الثالث : تفسير المدلولات

المطلب الأول : رأي أبي داود وشمس الحق أبـــادي

- الفرع الأول : مدلول (السكوت) عند أبي داود .
- الفرع الثاني : مدلول (الثبوت) عند شمس الحق أبادي .

المطلب الثاني : مدلول مصطلح (لا يصح) عند ابن العربي

- الفرع الأول : اضطراب كثير من النقاد في هذا المصطلح .
- الفرع الثاني : مدلوله في كتب الأحكام .
- الفرع الثالث : مدلوله في كتب الرجال والموضوعات .

المطلب الثالث : مدلول مصطلح النكارة

- الفرع الأول : الفرق بين المنكر والشاذ .
- الفرع الثاني : إطلاق النكارة على التفرد .
- الفرع الثالث : إطلاق النكارة على الحديث الضعيف .
- الفرع الرابع : إطلاق النكارة على الحديث الموضوع .
- الفرع الخامس : مدلول هذا المصطلح عند الحافظ الذهبي .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني : قراءة النبي ﷺ

إنَّ المتأمِّلَ في حديث أم سلمة المشار إليه سابقا ، وإلى الأبواب التي خُرِّجَ تحتها في كتب الحديث يجد أن أهم هذه الأبواب هي :

1- ما تعلق بالقراءات: كما تراه عند الترمذي ، حيث أخرجه في كتاب (القراءات) ، واختلاف رواياته بين قراءة (مَلِكِ) بالمد ، وبين قراءتها بترك المد (مَلِكِ)[1].

2 - إثبات كون البسملة آية من الفاتحة: وهذا كما تراه عند أبي بكر بن خُزَيمةَ ؛ إذ أخرجه في سننه تحت باب ذكر الدليل على أن البسملة آية من فاتحة الكتاب[2] .

3- الجهر بالبسملة في الصلاة : كما تراه عند الدارقطني، حيث أخرجه في سننه في كتاب الصلاة باب وجوب قراءة (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) في الصلاة والجهر بها، واختلاف الروايات في ذلك[3]، وكذا الإمام الشَّوكاني[4].

أي أنه يعطي جملة من الأحكام المتعلقة بقراءة سورة الفاتحة ، من حيث الوقفُ على فواصلها ، وإثباتُ البسملة فيها ، والاختلاف في قراءة حرف (مَلِكِ) ، والجهر بالبسملة فيها ، ولذلك اخترنا عنوان هذا الفصل بـــ(**قراءة** النبي صلى الله عليه وسلم) بدل (**وقف** النبي صلى الله عليه وسلم) .

هذا، وكان الأَوْلى- على هذا الطرح- أن يكون العنوان خاصا بالفاتحة فقط، كأن يكون: (قراءة سورة الفاتحة)، إلا أنه من خلال الروايات الأخرى وجدنا أن حكم تقطيع القراءة حرفًا حرفًا، لا يتعلق بالفاتحة فقط بل يشمل بقية السور الأخرى كسورة البقرة مثلا، كما تراه لاحقا؛ ولذلك اخترنا هذا العنوان الشامل لنبحث هل سنته عليه الصلاة والسلام تقطيع قراءته آية آية، والوقف على الفواصل؟ أم سنته ترتيل القراءة وتبيين حروفها، كما تشهد بذلك العديد من الروايات الأخرى ؟

ولهذا فإن الدراسة ستدور حول الروايات المتعلقة بحديث أم سلمة ، بعرضها رواية رواية، ثم المقارنة بينها، ثم ذكر الروايات الأخرى التي لا تتعلق بالوقف على الفواصل، والمقارنة بينها، ثم الانتقال بعد ذلك إلى عرض أقوال العلماء في حديث أم سلمة، ثم مناقشة هذه الأقوال، والخروج بحكم صحيح حول هذا الحديث .

---

(1) ابن العربي : عارض الأحوذي ، (د ط) دار الكتاب العربي ، بيروت ، أبواب القراءات ، جـ11 ص49-51.

(2) سنن ابن خزيمة ، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ، (د ط) المكتبة الإسلامية ، بيروت ، باب ذكر الدليل على أن البسملة آية من فاتحة الكتاب ، حديث رقم (493) جـ1 ص 248 .

(3) علق عليه مجدي بن منصور الشوري (ط1) 1407هـ دار الكتب العلمية ، بيروت ، حديث رقم (1162) جـ1 ص 306 .

(4) نيل الأوطار، (د ط) 1973 م دار الجيل ، بيروت، جـ2 ص 225.

المبحث الأول : أقوال أهل العلم في حديث الوقف على الفواصل

لقد اختلفت أقوال أئمة القراءة و الحديث حول حديث أم سلمة رضي الله عنها ، من قائل بثبوته ، أو مصرح بحسنه وصحة إسناده ، إلى قائل بانقطاع سنده ، أو بنكارته ، وبعدم الاحتجاج به... ولذلك سنحاول ذكر سائر الروايات المتعلقة بهذا الموضوع ، بدءاً بالروايات المتعلقة بالوقف على الفواصل ، إلى الروايات الأخرى المتعلقة بترتيل القراءة ، وقد جاء هذا المبحث في مطلبين :

المطلب الأول : روايات الحديث

وقد تم تجريد الروايات من أسانيدها ، ليسهل تتبعُها والمقارنة بينها .

الفرع الأول : الروايات المتعلقة بالوقف على الفواصل

لقد أخرج هذا الحديث الإمام الترمذي في (جامعه) ، وأبو داود في (سننه) ، وأحمد في (مسنده) ، والداني في (المكتفى) وغيرهم من أئمة الحديث والتفسير...وخلاصة هذه الروايات هي :

1- كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يقطع قراءته ، يقول : (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) ثم يقف (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثم يقف ، وكان يقرؤها (مَلِك(*) يَوْمِ الدِّينِ) [من دون مد][1] .

2- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته : (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ* الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ)[بالمد] [2] .

(*) في مختصر جامع الترمذي لمصطفى ديب البغا (ط1) 1418هـ-1997م ، اليمامة ، دمشق ، كتاب القراءات ، باب في فاتحة الكتاب ، حديث رقم (2928) ، ص431 ، (وكان يقرؤها : مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) (بالألف) ؟ وهذا خطأ ، كما هو بيِّن من خلال نسخ الأصل ، وكما تراه في عارضة الأحوذي ، في أبواب القراءات ، جـ11 ص49-51

كما أنه رمز عقب هذا الحرف بالرمز [د] ويعني أبا داود ، صاحب السنن ؟ وهو أيضا وهَم فاحش ؛ لأن أبا داود روى الحديث بصيغة : (مَلِك يوم الدين ، يقطع قراءته...) أي بغير مد ، تماما كما هي رواية الترمذي ، فالرمز لأبي داود غير صحيح .

نعم قال أبو داود عقب هذه الرواية : « قال أحمد : الرواية القديمة مَالِك يوم الدين » [بالمد] وهذا تعقيب منه رحمه الله على الحديث ، فتبقى إذن رواية هذا الحرف - عند أبي داود - بغير مد ، والله أعلم .

(1) أبو بكر بن العربي : عارضة الأحوذي جـ 11ص 43 .

- القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق أحمد البردوني، (ط 2) 1372هـ ، دار الشعب ، القاهرة ، جـ 1ص10.

(2) أبو عمرو الداني : المكتفى ، ص 146- 147 .

- الحاكم النيسابوري : المستدرك على الصحيحين ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، (ط 1) 1411هـ 1990م ، دار الكتب العلمية بيروت ، كتاب التفسير ، حديث رقم (2909) جـ2 ص 252 .

- أبو بكر البيهقي: شعب الإيمان، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، (ط 2)1410هـ دار الكتب العلمية ، بيروت ، حديث رقم (2319) جـ 2 ص 435.

- أبو القاسم الطبراني: المعجم الكبير ، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي ، (ط 2) 1404 هـ 1983م ، مكتبة العلوم والحكم الموصل ، حديث رقم (603) ، جـ 23 ص 278 .

3- كان يقطع [وفي لفظ : كان إذا قرأ قطع] قراءته آية آية ، (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ* الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ* الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)[بالمد][1] .

4 - إذا قرأ قطع قراءته : (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ، ثم يقف ، ثم يقول : (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) ، ثم يقف ، ثم يقول : (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ، (مَـــالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) [بالمد][2] .

5- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته : (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) ثم يقف (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثم يقف [3] .

6- أنها ذكرت- أو كلمة غيرها- قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم : (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ)[من دون مد] يقطع قراءته آية آية » ، قال أبو داود : وسمعت أحمد يقول : القراءة القديمة (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)[4] .

7- أنها ذكرت- أو كلمة غيرها- قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ* الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ* الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ* مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)[بالمد] يقطع قراءته آية آية[5] .

8- كان يقطع قراءته آية آية ، (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) ثم يقف (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثم يقف ، قال ابن أبي مليكة : وكانت أم سلمة تقرأها (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ)[من دون مد][6] .

9- عن أم سلمة- رضي الله عنها- أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ : (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) بغير ألف[7] .

---

(1) مسند أحمد ، حديث رقم (26625) جـ 6 ص 302.

- سنن علي بن عمر الدارقطني ، كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) في الصلاة والجهر بها، واختلاف الروايات في ذلك ، حديث رقم (1178) جـ1 ص310 .

- مسند أبي يعلى أحمد بن علي الموصلي، تحقيق حسين سليم الأسد ، (ط1) ، 1404هـ 1984م ، دار المأمون للتراث ، دمشق حديث رقم (7022) جـ12 ص451 .

- تفسير ابن كثير، جـ4 ص 435.

(2) أبو عمرو الداني : المكتفى ، ص 147 ، و ابن الجزري : النشر ، جـ1 ص 226.

(3) السخاوي : جمال القراء ، جـ2 ص 548.

(4) سنن أبي داود ، تحقيق صدقي محمد جميل ، (ط 3) 1420هـ ، 1999م ، دار الفكر ، بيروت ، كتاب الحروف والقراءات ،حديث رقم (4001) ، جـ3 ص 429 .

(5) البيهقي: السنن الكبرى ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، (د ط)1414هـ 1994 م ، دار الباز بمكة المكرمة ، حديث رقم (2212) جـ 2 ص 44 .

- البيهقي : شعب الإيمان ، حديث رقم (2587) جـ 2 ص 520 .

(6) أبو عبد الله الحاكم : المستدرك على الصحيحين، حديث رقم (2910) جـ2 ص252 .

(7) محمد بن طاهر القيسراني : تذكرة الحفاظ ، تحقيق حمدي عبد المجيد إسماعيل السلفي ، (ط 1)1415هـ ، دار الصميعي، الرياض ، جـ 3 ص 849- 850 .

10- كان يقرأ (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ* إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ * اهْدِنَا الصِّرَطَ المُسْتَقِيمَ *صِرَطَ الذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ)، فقطعها آية آية، وعدها عد الأعراب، وعد (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) آية ، ولم يعد (عَلَيْهِمْ)[الثانية][1] .

11-قرأ في صلاته (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) فعدها آية (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) آيتين (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثلاث آيات (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) أربع آيات، وقال : هكذا (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) وجمع خمس أصابعه[2] .

12-كان يعد (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) الرحيم آية ماضية ، (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)[3].

هذه مجمل الروايات المغلقة بتقطيع القراءة آية آية ، وسنحاول المقارنة بينها ؛ للخروج بحكم عام حول هذه النقطة ، وهذا ما عالجناه في الفرع الموالي .

الفرع الثاني : المقارنة بين تلك الروايات

إن أبرز ما يمكن ملاحظته والوقوف عنده - قبل الولوج إلى صلب الدراسة- أن هذه الروايات تدور حول ثلاثة عناصر ، هي :

- الوقف على رؤوس آيات الفاتحة .
- إثبات البسملة في قراءة الفاتحة .
- الاختلاف في قراءة حرف (مَلِكِ) ، بين قراءتها بالمد (مَـــالِكِ) وعدمه (مَلِكِ) .

أ- الوقف على رؤوس الآيات : إن هذه الروايات جاءت مرة بذكر تقطيع الآيات ، مع الوقف على أواخرها ، كما تراها في الرواية رقم : (1) ، (4) ، (5) ، (8) .

- شمس الدين الذهبي : سير أعلام النبلاء ، تحقيق شعيب الأرناؤوط (ط 2) 1413هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، جـ15 ص 362.

(1) سنن الدارقطني ، باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة والجهر بها، واختلاف الروايات في ذلك ، حديث رقم (1162) جـ1 ص 306 .

- محمد بن علي الشوكاني : نيل الأوطار ، جـ 2 ص 225 .

- أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي : شرح معاني الآثار ، تحقيق محمد زهري النجار ، (ط 1) 1399هـ ، دار الكتب العلمية. بيروت ، جـ1 ص199.

(2) سنن ابن خزيمة ، حديث رقم (493) جـ1 ص 248 .

- البيهقي : السنن الكبرى ، حديث رقم (2213) ، جـ 2 ص 44 ،

- البيهقي : شعب الإيمان ، حديث رقم (2318) ، جـ 2 ص 434 .

(3) البيهقي : المصدر نفسه ، حديث رقم (2320) جـ 2 ص 435.

ومرة جاءت بذكر التقطيع دون الإشارة إلى الوقف كما في الرواية رقم : (2) ، (3).

ب- البسملة : أما عن البسملة، فقد جاءت بعض الروايات بذكر البسملة،كما في الرواية رقم: (2)، (3)، (4) ، (7) ، (10)، (11) ، (12)، في حين لم تشر روايات أخر إلى أي شيء من ذلك كما تراد في الرواية رقم : (1) ، (5) ، (8)، (9) .

ج- حرف (ملك) : حيث جاءت روايات بالألف (مالك)، كما في الرواية رقم : (2) ، (3) ، (4) ؛ (7)، (10) ، (11) ، (12) ، في حين جاءت الرواية رقم : (1) ، (6) ، (8) ، (9) ، بغير ألف (ملك) .

إن الاختلاف في إثبات البسملة وعدم إثباتها ، قد يؤثر في صحة هذه الروايات، لكن ليس بشكل كبير؛ إذ قد يحمل هذا الاختلاف على تعدد المناسبات ، لكن الذي يؤثر في صحة هذا الحديث هو الاختلاف في قراءة حرف (مَلِكِ) ؛ إذ يتعذر حمل هذا التنوع في القراءة على تعدد الروايات ؛ لأنها جاءت بصيغة المضارع : (كان يقرأ) ، وهي تفيد التجدد والدوام .

فإذا طبقنا هذه القاعدة على إحدى هذه الروايات (مَالِكِ) خلصنا إلى أنه صلى الله عليه وسلم كان يداوم على قراءة (مَالِكِ) بالألف، وهذا يعني أنه لم يقرأ (مَلِكِ) مطلقا ؟

وهذا الحكم باطل، لثبوت هذه القراءة بالتواتر، ونفس الكلام يقال في الصيغة الأخرى، أي : لو أخذنا برواية (مَلِكِ) من دون مد، خلصنا إلى أن قراءة (مَالك) غير ثابتة ؟ وهذا أيضا باطل .

فإن قيل : إن قول أم سلمة - رضي الله عنها- : (كان يقرأ مَالكِ يَوْمِ الدِّينِ) ليس وصفا لقراءته على وجه الإطلاق، بل هو وصف لبعض الحالات التي سمعته يقرأ فيها هذا الحرف؛ إذ لا يُعقل أن تكون قد سمعته في كل الحالات ؟

فالجواب : هذا الكلام يصح لو كانت هناك رواية واحدة ، أمَّا أن هناك روايتين مختلفتين : إحداهما (مَالكِ)، والأخرى (مَلِكِ)، وكلتاهما مرويتان بصيغة تفيد الدوام، فهذا اضطراب لا تنهض به حجة؛ ذلك أن الروايتين كلتيهما مرويتان من قبل أم سلمة، فكيف تجمع في ذهنها حكمين مختلفين وتخبر بأنها قد سمعتهما من النبي صلى الله عليه وسلم ؟

نعم لو كان هناك راو ثان قد تولى رواية إحدى هذين الحرفين لكان الأمر معقولا؛ إذ يحمل هذا التنوع على اختلاف الحال، فكلٌّ حدَّث بما سمع، وكلٌّ روى ما سمعه بصيغة الدوام، اقتناعا منه أنه هو الحرف الوحيد الذي قرأ به صلى الله عليه وسلم ؛ وذلك لكثرة سماعه منه دون غيره من الحروف .

فإن قيل : هذا الاعتراض غير وارد ؛ إذ ما المانع أن تكون أم سلمة - رضي الله عنها - حدَّثت أول مرة بالحرف الذي سمعته منه أولا، ثم حدثت مرة أخرى بالحرف الثاني الذي نزل به جبريل عليه السلام، والذي سمعته منه صلى الله عليه وسلم، في المرة الثانية، وبمعنى آخر : أن هذين الحرفين من الأحرف السبعة، و لم ينزلا دفعة واحدة، بل نزلا واحدا تِلْوَ الآخر ؟

فالجواب : أن هذين الحرفين (ملك) و(مالك) هما مظهر من مظاهر الحروف السبعة ، ودليل على نزول القرآن وَفْق هذه الأحرف ، وليسا هما حرفًا من هذه الحروف ، كما سيأتي بيانه ؛ إذ الحروف هي جملة الاختلافات والتغييرات التي كان القرآن الكريم يترل بها ، تَوْسعةً وتيسيرًا على الأمة ، وكان النبي – صلى الله عليه وسلم – يتولى عرض هذه القراءات حسب المناسبات ، فيُقرئ طائفةً بحرف ، ويُقرئ طائفةً أخرى بحرف آخر إنْ وُجد ، وهكذا حتى تنتهي القراءات التي أقرأه إياها جبريل ، عليه السلام .

وعليه فقراءتا (مَلِكِ) و(مَالِكِ) قد نزلتا دفعةً واحدة ، واختلافُ الصحابة كما في قصة الفاروق مع هشام ابن حكيم – رضي الله عنهما- دليل على أنه لم يكن يلتزم بذكر هذه القراءات في مناسبة واحدة ، فبطل إذن أن يكون اختلاف رواية أم سلمة ناجمًا عن تأخر نزول هاتين القراءتين .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، كيف نفسر الرواية رقم (9) والتي مفادها أن أم سلمة-رضي الله عنها- كانت تقرأ (مَلِكِ) بغير ألف ؟

أي : كيف تروي أنه صلى الله عليه وسلم كانت قراءته (مَالِكِ) ومن جهة أخرى يروي ابنُ أبي مليكة أنها كانت تقرأ (مَلِكِ) ؟ وبمعنى آخر : كما روت وجهين اثنين عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم- فينبغي أن تقرأ بالوجهين أيضا : (مَلِكِ) و(مَالِكِ) ؛ إذ لا مزية لوجه على الآخر .

نعم ، لو جاءت رواية ابن أبي مليكة بصيغة لا تفيد الدوام كأن قال : وقد سمعتها تقرأ (مَلِكِ) لكان من الممكن حملُ قراءتها لهذا الحرف على بعض الحالات .

فإن قيل : لقد اختارت أحد الوجهين ؛ إذ ليس شرطا أن تقرأ بكل الوجوه ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : «فاقرؤوا ما تيسر منه»[1] ؟

فالجواب : الضمير في (منه) يعود على (القرآن) ولا يعود على (الأحرف) كما قد يظن الكثير ، وإلاّ لقال : (فاقرؤوا ما تيسر **منها**) ، وإنما المراد –والله أعلم – أن يقرأ كلٌّ بما سمع ، دون أن ينكر على الآخر ، كما جاء في الأثر : « **فاقرؤوا على ما عُلِّمْتم** »[2] .

وأين التيسير في الاجتزاء بقراءة واحدة (مَالِكِ) ، عن قراءتين اثنتين : (مَلِكِ) و(مَالِكِ) ؟

والحاصل أن التزام أم سلمة –رضي الله عنها – بأحد الوجهين (مَلِكِ)، يعني أنها لم تسمع غيره ، أي أنها لم تسمع الوجه الآخر (مَالِكِ) ، وإذن فمن أين لها أن ترويَ هذا الحرف ؟

---

(1) تمام الحديث : « إن هذا القرآن أنزل على سبع أحرف **فاقرؤوا ما تيسر منه** » موطأ الإمام مالك، (د ط) دار الكتب ، الجزائر ، كتاب الصلاة ، ما جاء في القرآن ، حديث رقم (473) ص 102 .

(2) «فاقرؤوا على ما عُلّمتم ، وإياكم والتنطع والاختلاف ، فإنما هو كقول أحدكم أقبل وهلم وتعال » سنن سعيد بن منصور ، حديث رقم (34) ، جـ1ص160 .

* **عَود على بدء** : إن هذا الكلام كلّه مبني على أن **هاتين** الروايتين متعارضتان لكونهما تفيدان الدوام كما تم بيانه ، والذي يؤدي إلى عدم الاحتجاج بهذه الروايات ، لكن لنفرض أن هذا الاختلاف مبني على اختلاف المناسبات والحالات ، أي أنّ قولها : (كان يقرأ كذا ...) ليس على الإطلاق ، بل في بعض الأحوال ، فإن هذا يلزم منه أيضا أن قولها : (كان يقطع قراءته آية آية) ليست على إطلاقها ، بل هي محمولة على بعض الأحوال ، وهذا يعني بشكل قاطع أن هذا الفعل ليس من سنته – صلى الله عليه وسلم– التي داوم عليها ، كما يعني أنه لم يلتزم بهذا الفعل في كل الآيات ، وإنما يفعل هذا في حالة دون أخرى ، أي يتبع المعنى ، فإن كان المعنى تاما وقف على رأس الفاصلة ، وهذا من أكمل الوقوف ، فإن لم يتم ، لم يقف .

ومحصلة القول أن المقارنة بين هذه الروايات خلصت بنا إلى حكمين اثنين ، هما :

– أن هذه الروايات لا تنهض حجة لاضطرابها .

– على فرض صحة هذه الروايات فإنها دليل قاطع على أن الوقف على الفواصل ليس على إطلاقه.

هذا عن أهم ما يمكن أن يقال كملاحظة عامة حول هذا الروايات ، فهل سيكون للروايات الأخرى الحكم ذاته ؟ هذا ما سنراه في هذا الفرع الموالي :

الفرع الثالث : الروايات المتعلقة بترتيل القراءة وتبيينها

وخلاصة تلك الروايات هي :

1- كان يقطع قراءته حرفا حرفا (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۞الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ ۞ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۞ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) [1] .

2 – كان يقرأ (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۞الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) يقطعها حرفا حرفا[2] .

---

(1)تفسير ابن كثير ، جـ1 ص22 .

[2] المستدرك على الصحيحين ، حديث رقم (847) جـ1 ص 356 ، **قال الحاكم:** هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، و لم يخرجاه .

3- ثم نعتت[وفي رواية : فإذا هي تنعت] قراءة مفسرة حرفًا حرفًا [1] .

4 - نعتت قراءته ، فإذا قراءته حرفًا حرفًا [2].

5 - فوصفت قراءة بطيئة حرفًا حرفًا [3] .

6 – فنعتت له قراءته حرفًا حرفًا [4] .

7- كانت مدا ، ثم قرأ (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) : يمد (الله) ، ويمد (الرَّحْمَنِ) ، ويمد (الرَّحِيمِ)[5].

8 - ثم افتتح البقرة فقرأها حرفا حرفا ، حتى اختتمها ، ثم ركع [6] .

9- كان يَمُدُّ بها صوته مدًّا [7] .

10- كان يَمُدُّ مدًّا [8].

11- عن ابن أبي مُلَيكةَ قال : صحبت ابن عباس من مكة إلى المدينة فكان يصلي ركعتين ، فإذا نزل قام شطر الليل ، ويرتل القرآن حرفًا حرفًا ، ويكثر في ذلك من النَّشيج والنحيب [9].

---

[1] سنن النسائي ، شرح الحافظ السيوطي ، تحقيق مكتبة تحقيق التراث الإسلامي ، (ط 1) 1411هـ ، 1991م ، دار المعرفة ، بيروت ، كتاب الافتتاح ، باب تزيين القرآن بالصوت ، حديث رقم (1021) جـ2 ص 523 .

- مختصر جامع الترمذي ، كتاب، ثواب القرآن ، باب ما جاء كيف كانت قراءة النبي صلى الله عليه و سلم ، حديث رقم (2923) ، ص 430 .

- جمال القراء للسخاوي ، جـ2 ص 548 .

- نصب الراية للزيلعي ، تحقيق محمد يوسف البنوري ، (د ط) 1357هـ ، دار الحديث ، مصر ، جـ1ص350 .

وقد جاء في هذه الرواية (رقم 3) قول أم سلمة : (ما لكم ولصلاته) أي : أي شيء يحصل لكم وتنالونه بمعرفتكم لهذا الأمر، والحال أنكم لا تستطيعون فعل مثله، ونظيره قول عائشة- رضي الله عنها - وأيكم يطيق ما كان رسول الله يطيق ؟ كان يصلي وينام قدر ما صلى...انظر عون المعبود للشيخ الطيب أبادي (ط 2) 1415هـ دار الكتب العلمية، بيروت، جـ4 ص 283.

[2] الإمام البخاري : خلق أفعال العباد ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة ، (د ط) 1398هـ 1978 م ، دار المعارف السعودية الرياض ، ص 53.

[3] مسند أحمد بن حنبل ، حديث رقم (26785) جـ6 ص 323 .

[4] سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب استحباب الترتيل في القراءة ، حديث رقم (1466) ، جـ1 ص 545 ، أي مرتلة مجودة، مبنية على تبيين الحروف و إعطائها حقها من صفات ومخارج، و معرفة الوقوف.

قال الطيبي: « وهذا يحتمل وجهين: أحدهما : أن تقول كانت قراءته كيت وكيت، وثانيهما : أن تقرأ قراءة مرتلة مبينة كقراءة النبي صلى الله عليه و سلم » انظر عون المعبود ، جـ4 ص 238- 239 .

[5] الإمام البخاري : الجامع المسند الصحيح ، المختصر من أمور رسول الله وسننه و أيامه ، مراجعة وضبط محمد علي قطب وهشام البخاري (ط1) 1417هـ 1997م ، المكتبة العصرية ، بيروت ، حديث رقم (5046) جـ 3 ص 1625.

[6] أبو بكر الهيثمي : مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، (د ط) 1407هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، جـ2 ص 275.

[7] مصنف ابن أبي شيبة ، حديث رقم (30150) جـ6 ص 140.

[8] سنن أبي داود ، حديث رقم (1465) جـ1 ص 545 .

[9] سير أعلام النبلاء ، جـ 3 ص 352 .

12- وعن عباس بن سهل(*) قال سمعت ابن الزبير يقول: ما أُرَاني اليومَ إلا مقتولا، لقد رأيت في ليلتي كأن السماء فُرِجَت لي فدخلتُهَا، فقد – والله – مللتُ الحياة وما فيها، ولقد قرأ في الصبح (ن وَالقَلَمِ) حرفًا حرفًا ، وإن سيفه لَمَسْلولٌ إلى جنبه»[1] .

13- عن عبد الله بن مغفل(**) رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ، يقرأ سورة الفتح ، فرجَّع في قراءته ، وفي رواية : وهو يُرجِّعُ في قراءته[2].

الفرع الرابع : المقارنة بين تلك الروايات

إن أول ما يمكن ملاحظته عن هذه الروايات أنها روايات صحيحة ؛ فهي مخرجة عند البخاري في صحيحه ، كما أنها مخرجة في العديد من الأصول الحديثية والفقهية : كسنن النسائي ، وأبي داود ، والترمذي وابن خزيمة ، وابن حبان ، ومسند أحمد ، وأبي يعلى ، والطبراني ، وابن أبي شيبة ...

كما أنها تدور حول ثلاث نقاط ، هي :

- تقطيع القراءة حرفًا حرفًا .
- مد الحروف وتبيينها .
- ترجيع القراءة ، والتأني فيها .

وهذه النقاط كلها تؤدي حكما واحدا هو ضرورة ترتيل كتاب الله عز وجل ، والتأني في قراءته وتأمل معانيه ، وتدبرها ، وهذا المعنى هو الذي جاءت به نصوص القرآن الكريم ، وجاءت به السنة الصحيحة وعمل السلف الصالح ...

(*) هو عباس بن سهل بن سعد الساعدي الخزرجي المدني الفقيه ، أحد ثقات التابعين ، روى عن أبيه وسعيد بن زيد وأبي هريرة ولد سنة (25هـ) ، روى عنه فليح بن سليمان ومحمد بن إسحاق وقد آذاه الحجاج واعتدى عليه ؛ لأنه كان من أصحاب الزبير رضي الله عنه ، توفي رحمه الله قريبا من سنة (120هـ) ، من سير أعلام النبلاء للذهبي ترجمة رقم (120) ، جـ5 ص261 -262 ، والتاريخ الكبير للبخاري تحقيق السيد هاشم الندوي ، (د ط) دار الفكر ، بيروت ، جـ7 ص3 .

(1) الذهبي : سير أعلام النبلاء ، جـ 3 ص 378 ، وتاريخ الطبري (ط1) 1407هـ دار الكتب العلمية بيروت، جـ 3 ص 540 وجاء فيها : « ثم توضأ ابن الزبير وركع ركعتي الفجر، ثم تقدم...فصلى بأصحابه، فقرأ (ن والقلم)حرفا حرفا ، ثم سلم » .

(**) أبو سعيد عبد الله بن مغفل بن عبد غنم بن عمرو بن أد المزني ، كان من أصحاب الشجرة ، وأحد العشرة الذين بعثهم عمر ليفقهوا الناس بالبصرة ، سكن المدينة ثم تحول عنها إلى البصرة ، وتوفى بها سنة (60هـ) ، روى عنه جماعة من التابعين بالكوفة والبصرة ، من الاستيعاب لابن عبد البر تحقيق علي محمد البجاوي (ط 1) 1412هـ دار الجيل بيروت ، ترجمة رقم (1667) جـ3 ص996 ، والإصابة لابن حجر تحقيق علي محمد الجاوي (ط 1) 1412هـ دار الجيل بيروت ، ترجمة رقم (4975) ، جـ4 ص242 .

(2) سنن النسائي ، كتاب الافتتاح ، باب تزيين القراءة بالصوت ، جـ 2 ص 523 ، قال الإمام السندي : قوله (ثم نعتت قراءته) أي : وصفت وبينت بالقول أو بالفعل ، بأن قرأت كقراءته صلى الله عليه وسلم (حرفا حرفا) قال أبو البقاء نصبهما على الحال ، أي : مرتلة ، نحو : أدخلهم رجلا رجلا ، أي منفردين .

المطلب الثاني : المحتجون بهذا الحديث

احتج بهذا الحديث بعض الأئمة على القول بسنية الوقف على الفواصل ، وقد أشرنا إلى أبرز هؤلاء في المبحث الثالث من الفصل السابق ، بشكل مفصل ، وقد رأينا أنهم يذهبون إلى الوقف على المعنى ، لا على الفواصل ، وإنما ذكرناهم في هذا المطلب باعتبار تصحيحهم لهذا الحديث ، ولذلك نقلنا عنهم العبارات التي تكون محل النقاش .

الفرع الأول : أبو عمرو الداني وابن الجزري

كان هذان الإمامان من أبرز الذين استندوا على هذا الحديث ، واعتمدوه كأصل في هذا الباب.

أ- **الداني** : أورد الداني هذا الحديث بروايتين :

1- في معرض حديثه عن حُسْنِ الوقف على الفواصل ، حيث قال : « وقد وردت السنة أيضا بذلك عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم - عند استعماله التقطيع ؛ كما حدثنا خلف بن إبراهيم بن محمد المقرئ...قال حدثنا أبو عبيد قال وحدثنا يحي بن سعيد الأموي عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۞ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ ۞ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۞ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ» [1] .

2- وأورده برواية أخرى عن - يحي ين سعيد الأموي عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة فيها التصريح بالوقف ، وهي : كان إذا قرأ قطع قراءته (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثم يقف ثم يقول : (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) ثم يقف ثم يقول : (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) » ، ثم قال – عقبها- : « ولهذا الحديث طرق كثيرة ، وهو أصل في هذا الباب »[2] .

ب- **ابن الجزري** : استشهد ابن الجزري بحديث أم سلمة في كتابه (النشر) عند حديثه عن الوقف الحسن ؛ إذ بين أن التعلق بين اللفظ الموقوف عليه وبين ما بعده إن كان لفظيا؛ فهو الوقف الحسن، يجوز الوقف عليه، ولا يبتدأ بما بعده، إلا أن يكون رأسَ آية، في اختيار كثير من أهل الأداء؛ وذلك لوروده عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أم سلمة ، أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية يقول: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثم يقف (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) ثم يقف ، ثم يقول : (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ، (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)[3] .

ثم حكم عليه بالحسن وصحح سنده ، حيث قال : « رواه أبو داود ساكتا عليه والترمذي وأحمد وأبو عبيدة وغيرهم ، وهو حديث حسن وسنده صحيح[4] .

---

(1) المكتفى ، ص 146- 147.

(2) المصدر نفسه ، ص 147.

(3) النشر ، جـ1ص226 .

(4) المكان نفسه .

هذا ، وقد اعتمد هذا الحديث أيضا الإمام السخاوي، حيث أخرجه (بنفس الطريق السابق) : عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته يقرأ : (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) ثم يقف (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثم يقف »[1] .

الفرع الثاني : البيهقي وشمس الحق أبادي

أ- الإمام البيهقي : وهو أيضا من أبرز الذين اعتمدوا هذا الحديث ، حيث صرح بسنية الوقف على الفواصل وهذا بعد أن ساق حديث أم سلمة «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۞ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَلَمِينَ ۞الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۞ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) يقطع قراءته آية آية»، قال عقبها: «ومتابعة السنة أولى مما ذهب إليه بعض أهل العلم بالقرآن من تتبع الأغراض والمقاصد، والوقوف عند انتهائها»[2].

وقال أيضا في القسم التاسع من شعب الإيمان (في تعظيم القرآن) : « وذلك ينقسم إلى وجوه منها تعلُّمُه ، ومنها إدمان تلاوته بعد تعلمه ، ومنها إحضار القلب عند قراءته ، والتفكر فيه وتكرير آياته...ومنها أن يحَسِّنَ صوته بالقراءة أقصى ما يقدر عليه ، ومنها أن يرتل آياته ولا يهذُّهُ هَذًّا...ومنها أن يقرأ بالقراآت المستفيضة المجمع عليها ، ولا يتعداها إلى الغرائب الشواذ...ومنها أن يقطع قراءته آية آية، ولا يُدرجها إدراجا...»[3] .

ب- الإمام شمس الحق أبادي : ناقش هذا الإمام صحة الحديث ، وخلص إلى ثبوته ، حيث قال:«فالحديث ثابت على كل تقدير، كذا قاله بعض العلماء»[4] .

الفرع الثالث : عبد العزيز بن عبد الفتاح القاري

حيث اعتمد هذا الحديث واحتج به ، لكنه صرح بأنه لا يدل على الوقف مطلقا ، كما يقول الكثيرون، حيث قال : «فهذا الحديث يدل على أنه ينبغي الوقف على رؤوس الآي ...ولكن إذا اشتد تعلق ما بعد الآية بها، فنختار للقارئ أن يجمع بينهما بأن يقف أولاً على رأس الآية ، ثم يصلها بما بعدها»[5]، ومَثَّلَ لهذا بالوقف على (تَتَفَكَّرُونَ)[البقرة217]حيث ينبغي لمن وقف على هذه الآية أن يصلها بما بعدها (تَتَفَكَّرُونَ فِي الدُّنْيا وَالاخِرَةِ)[6].

---

(1) جمال القراء ، جـ2 ص 548.

(2) شعب الإيمان ، حديث رقم (2587) جـ 2 ص 520.

(3) المصدر نفسه ، جـ2 ص 320 .

(4) عون المعبود ، جـ11 ص 24 .

(5) سنن القراء ومناهج المجودين (ط1) 1414 هـ مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، ص 131 .

(6) المرجع نفسه ، ص131-132 .

ثم أشار إلى أنه إذا كان الوقف يحيل المعنى ويفسده فالوقف عليه قبيح ، ومَثَّلَ له بالوقف على (فَوَيْلٌ للمُصَلِّينَ) [الماعون4]، حيث قال : « فالوقف على (لِلْمُصَلِّينَ) يفسد المعنى ؛ لأنه يوهم أن الوعيد للمصلين مطلقا، فهذا مثل أن تختم آية عذاب برحمة ، وقد ثبت أن السلف كانوا يراعون المعاني في الوقف والقطع»[1].

ثم عاد مرة ثانية إلى حديث تقطيع القراءة ، وبيَّن أنه ليس على إطلاقه « بل إن فعل الصحابة يدل على أنه مُقيَّدٌ بتمام المعنى ، وأكثر رؤوس الآي من التمام...ولو وقف على رأس الآية متمسكا بظاهر حديث أم سلمة لم ننكر عليه فهو مذهب بعض القراء ...إلا إذا كان الوقف يفسد المعنى فننكر عليه»[2] .

ولا ريب أن الوقف على: (أَلاَ إِنَّهُم مِّنْ افْكِهِمْ لَيَقُولُونَ)[الصافات151]، (إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ) [الدخان41]، (قُلْ إِنَّ الأَوَّلِينَ وَالاخِرِينَ)[الواقعة52] يفسد المعنى .

ثم ضرب مثالا واقعيا عن هذا الوقف العجيب الذي يركبه بعض الأئمة والمقرئين اليوم ، بدعوى اتباع السنة، وهو أنه سمع إمام أحد المساجد يقرأ : (فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ)[القارعة5]و وقف ، ثم قرأ (فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ)، ثم قال : (وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ)[القارعة7] ووقف ، ثم قرأ : (فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ) [القارعة8] ، ثم علق على هذا المسلك العجيب بقوله : « لم تشفع الجملة الشرطية (أَمَّا)... ولا الفاء الواقعة في جوابها ، كل ذلك لم يشفع للآية عند هذا الإمام وأمثاله حتى لا يقطع أوصال المعنى فحديث أم سلمة عنده يفيد الوقف على رؤوس الآي مطلقا مهما تقطعت أوصال المعاني ، لا يبالي بما يعتريها من تمزيق وتشتيت ، ونحن نرى أن حديث أم سلمة يفيد أنه كان غالب حال النبي صلى الله عليه وسلم الوقف على رؤوس الآي ...»[3] .

---

(1) سنن القراء ، ص 132 .

(2) المرجع نفسه ، ص 134 .

(3) المرجع نفسه ، ص 134 ، هامش (4) .

المطلب الثالث : غير المحتجين بهذا الحديث

لقد اختلف أصحاب هذا الرأي في سبب عدم احتجاجهم بهذا الحديث ؛ فمنهم من أعله بالانقطاع ، ومنهم من حكم عليه بالنكارة ، ومنهم من حكم عليه بالضعف ضمنيا ؛ إذ حكم على أحاديث الجهر بالبسملة بالضعف ، إلا أن العلة الأخيرة وهي تضعيف أحاديث البسملة ليست حجة كافية في رد هذا الحديث لسببين اثنين ، هما :

- أن المسألة خلافية .
- أن البسملة وردت في بعض الروايات لا كلها .

ولذلك لم نعول على هذه النقطة كثيرا ، و اكتفينا إلى الإشارة إليها في آخر الفصل .

الفرع الأول : القائلون بانقطاعه

أ- الإمام الترمذي : إن من أبرز الذين أعلوا هذا الحديث بالانقطاع الإمام الترمذي ، وهذا في جامعه، حيث ذكره في موضعين :

1- **الموضع الأول** : في فضائل القرآن ، حيث ذكره بشكل مختصر عند حديثه عن صفة قراءة النبي صلى الله عليه وسلم ، حيث قال عقب هذه الرواية (أي رواية : فإذا هي تنعت قراءة مفسرة حرفا حرفا) : «وقد روى ابن جريج هذا الحديث عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقطع قراءته وحديث الليث أصح »(1).

2- **الموضع الثاني** : في أبواب القراءات ، حيث قال عقب رواية : «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته ، يقول : (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) ثم يقف ، (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثم يقف ، وكان يقرؤها : (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) : « هذا حديث غريب ، وبه يقول أبو عبيد ويختاره ، هكذا روى يحيى بن سعيد الأموي وغيره عن ابن جريج عن ابن أبي مُلَيكة عن أم سلمة ، **وليس إسناده بمتصل** ؛ لأن الليث بن سعد روى هذا الحديث عن ابن أبي مُلَيكة عن يعلى بن مملك عن أم سلمة، وحديث الليث أصح ، وليس في حديث الليث : وكان يقرأ ملك يوم الدين » (2) .

ب- **أبو بكر بن العربي** : قبل عرض رأيه ينبغي أن نوضح أن تصنيفه مع هذا القسم إنما جاء تغليبا وترجيحا لا قطعا ؛ لأنه لم يصرح بعلة تضعيفه للحديث ؛ حيث بين أن المراد من حديث أم سلمة أن القراءة تكون مفسرة مبينة حرفا حرفا ، تعين صاحبها على الفهم والتدبر .

---

(1) ابن العربي : عارضة الأحوذي ، جـ11 ص 43 .

(2) المصدر نفسه ، جـ11 ص 50 .

والدليل عليه ما أخرجه البخاري عن أنس- كما مر بنا سابقا- أنه سئل عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال : كانت مدًّا ، ثم قرأ (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ، يمد (بِسْمِ اللهِ) ، ويمد (الرَّحْمَنِ) ويمد (الرَّحِيمِ) الثانية [1] ، وهذا هو المراد من تقطيع قراءته عليه الصلاة والسلام ، أي تَبْيِينُهَا حرفا حرفا كما جاءت الروايات الأخرى لهذا الحديث : «يقطع قراءته حرفا حرفا» .

ولذلك خلص إلى أن حديث أم سلمة ، المبنيَّ على الوقف على الفواصل غير صحيح ؛ حيث قال : «وخرَّج أبو عيسى[أي الترمذي]حديثَ أم سلمة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقطع قراءته ، يقول :(الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) ويقف ، (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ويقف، **ولم يصح** ، والصحيح: (بِسْمِ اللهِ) يمد كما تقدم [في حديث أنس] ، والفاتحة وغيرها مثلها »[2].

أي أن قراءته صلى الله عليه وسلم كانت مفصلة ومفسرة حرفا حرفا ، سواء في الفاتحة أوفي غيرها .

إن ابن العربي –كما ترى- لم يوضح علة تضعيفه للحديث ، وإن كانت موافقته للترمذي في إعْلالِه توحي بأن مَرَدَّ ذلك – عنده- انقطاع سنده .

هذا ، وقد بقي لنا معرفة مدلول قول ابن العربي : (لم يصح) ، هل يعني به نفي الصحة الاصطلاحية ؛ فلا ينافي كونَه حَسَنًا ؟ أم يعني به البطلان والوضع ؟

ولذلك سوف نتناول هذه النقطة بالنقاش ، عند الحديث عن المدلولات ، إن شاء الله تعالى.

ج- **الشيخ طاهر الجزائري** : وهو من جلة الأئمة ، ورأيه مهم في هذا المقام ؛ لما عرف عنه من التحري في المسائل، وسَعة البحث والاطلاع(*).

---

(1) عارضة الأحوذي ، جـ 11 ص 44 .

وقد جاء في العارضة : « وفي حديث أبي عيسى أن عائشة نعتت قراءة النبي عليه والصلاة والسلام قراءة مفسرة حرفا حرفا » ! وهذا وهَم ؛ لأن هذا الحديث أخرجه الترمذي عن أم سلمة ، لا عن عائشة ، وكذا سائر الأئمة ؛ إذ لم ينسب أحد منهم هذا الحديث إلى عائشة رضي الله عنها .

نعم أخرج ابن الأثير عن عائشة – رضي الله عنها – أنها سئلت عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت: « أوَ تقدرون على ذلك ؟ كان يقرأ (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ، (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) ، يرتل آية آية» ثم قال عقبه: (أخرجه) ولم يذكر بعدها شيئا ! وعلق عليه محققه الشيخ عبد القادر الأرناؤوط بقوله : «لم يذكر مُخَرِّجَه ، ولم نقف عليه» من جامع الأصول، (ط 2) 1403هـ1983م دار الفكر ، بيروت ، جـ2ص465 .

(2) ابن العربي ، مصدر سابق ، جـ11ص44.

(*) هو ابن الشيخ محمد صالح بن أحمد السمعوني ، الجزائري ، ولد بدمشق سنة (1268هـ) وتوفي بها سنة (1338هـ) ، أخذ العربية والتركية والفارسية عن الشيخ عبد الرحمن البنوشناقي ، كما أخذ علوم الشريعة عن غيره من علماء دمشق ، ومن أبرزهم الفقيه الحنفي المحقق عبد الغني الغنيمي المتوفى سنة (1298هـ) تلميذ الإمام الشهير ابن عابدين الحنفي صاحب(رد المحتار) المتوفى سنة (1252هـ) ، يقول تلميذه الأستاذ الباني : كان لا يذر مزاولة العلم في كل وقت وحين، ما بين تصنيف وتنقيح، أو بحث وتنقيب، أو مذاكرة ومطالعة، وإذا استحسن كتابا طالعه مرارا ، ولهذا استولى عليه الجد في حياته وأموره كلها .

لقد مشى الشيخ طاهر في هذه المسألة على رأي الإمام الترمذي ومن نحا منحاه، حيث ذهب إلى أن الحديث غريب غير متصل الإسناد[1] ، وناقش وجه الاستدلال بهذا الحديث في ثلاثة مواضع:

1- عند حديثه عن الفرق بين الوقف والسكت، حيث أشار إلى أن بعضهم ذهب إلى جواز السكت على الفواصل مطلقا ، مستدلين على ذلك بحديث أم سلمة أنه صلى الله عليه وسلم إذا قرأ قطع قراءته آية آية ، يقول (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ، ثم يقف...

ثم أشار إلى أن فريقا آخر استدل بهذا الحديث على أن الوقف على رؤوس الآيات سنة ، وإن تعلقت بما بعدها ، ثم قال : « إلا أن أكثر القراء يتبعون في الوقف المعنى وإن لم يكن رأس آية، وقد اعترض عليهم بعض المتأخرين ، فزعم أن هذا خلاف السُّنة ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقف عند كل آية ، وقد ذهل هذا المعترض عن مثل : (فَوَيْلٌ للمُصَلِّينَ الذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ)[الماعون 4-5]فإنه **لا يجوز الوقف فيه على (المُصَلِّينَ) وإن كان رأس آية؛ لإيهامه** خلاف المراد»[2] .

2- عند حديثه عن أهمية معرفة الآي ، وخاصة عند التلاوة عند من يرى أن الوقف علي الفواصل سنة حيث ساق الحديث الذي يستدل به هؤلاء وهو ما أخرجه الترمذي عن أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته : يقول (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) ثم يقف... ثم عقب عليه بقوله : « قال بعض العلماء : وفي الاستدلال به على ما ذُكر نظر؛ لأنه حديث غريب غير متصل الإسناد...والأصح ما رواه الليث عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن مملك أنه سأل أم سلمة عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم ، وصلاته فقالت : مالكم وصلاته ؟ ثم نعتت قراءة مفسرة حرفا حرفا، ذكر ذلك الترمذي »[3] .

3- عند حديثه على أقسام الوقف ، حيث أشار إلى أن بعض العلماء يرى استحباب الوقف على رؤوس الآي مطلقا، سواء تعلقت بما بعدها أم لا، محتجين في ذلك بحديث تَرْوِيه أم سلمة ، ثم أورد عليهم مثل : (فَوَيْلٌ للمُصَلِّينَ الذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ) فإنه لا يمكن القول بجواز الوقف على (فَوَيْلٌ للمُصَلِّينَ) لإيهامه خلاف المراد ، ثم ساق حديث أم سلمة ، وعقب عليه بقوله : «وقد ذكرنا...أنه حديث غريب غير متصل الإسناد»[4] .

ترك-رحمه الله - أكثر من (ثلاثين مؤلفا) ، منها: (**الإلمام بأصول سيرة النبي عليه الصلاة والسلام**)، (مختصر أدب الكاتب)، (المنتقى من الذخيرة) (تمهيد العروض إلى فن العروض) ، (منتخبات الأشعار) ، (**توجيه النظر إلى أصول الأثر**)... راجع العلماء العزاب للشيخ عبد الفتاح أبو غدة ص207-212 ، وهدية العارفين ، جـ5 ص432 .

[1] التبيان ، ص 212.

[2] المرجع نفسه ، ص 181.

[3] المرجع نفسه ، ص212.

[4] المرجع نفسه، ص 307.

الفرع الثاني : القائلون بنكارته

ومن أبرز الذين قالوا بنكارة هذا الحديث الإمام القيسراني ، والحافظ الذهبي :

أ – **الإمام محمد بن طاهر القيسراني** : أشار القيسراني إلى حديث أم سلمة عند ترجمته للإمام أبي الحسين ابن المنادى(*)، المقرئ البغدادي ، حيث ساق له حديثا عن أم سلمة قالت : «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ : (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) بغير ألف» .

ثم قال : «هذا حديث غريب منكر »[1] .

ب- **الحافظ شمس الدين الذهبي** : وافق الحافظ الذهبي الإمامَ القيسرانيَّ في الحكم على حديث أم سلمة بالنكارة ، وهذا عند الترجمة ذاتها ، حيث ساق له حديثا عن عبد الله بن محمد أخبرني أخي أبو جعفر وعمي إبراهيم قالا حدثنا يحيى بن المبارك العدوي عن بن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ ملك يوم الدين بغير ألف » .

ثم قال : « غريب منكر»[2].

تلك جملة الأقوال حول حديث أم سلمة ، المتعلق بالوقف على الفواصل ، فلنحاول مناقشتها ؛ بما يعين على الوقوف على وجه الصواب فيها ، وهذا ما تراه في المبحث الموالي إن شاء الله .

(*) أبو الحسين أحمد بن جعفر البغدادي ، المعروف بابن المنادى ، سمع جده محمد بن عبيد الله ومحمد بن إسحاق الصغاني وزكريا بن يحيى المرْوَزي ومحمد بن عبد الملك الدقيقي وأبا داود السجستاني صاحب السنن ، وخلقا كثيرا نحوهم .

قرأ على الحسن بن العباس ، وعبيد الله اليزيدي ، وقرأ عليه أحمد بن نصر الشذائي ، وعلي بن عمر الدارقطني ،...كان ثقة أمينا ثبتا صدوقا ، وكان عالما بالقراءات وغيرها ، وصنف كتبا كثيرة ، منها : (اختلاف العدد) ، (أنواع الاستعاذات من سائر الآفات والعاهات) توفي رحمه الله سنة (334هـ) ، وقيل (330هـ) . انظر : الفهرست ص 60 ، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، (د ط) دار الكتب العلمية ، بيروت ، ترجمة رقم (1690) ، جـ4 ص69 ، وغاية النهاية لابن الجزري ، ترجمة رقم (183) جـ1ص44 .

(1) القيسراني : تذكرة الحفاظ ، تحقيق حمدي عبد المجيد إسماعيل السلفي، (ط 1) 1415هـ دار الصميعي الرياض ، جـ3 ص 849- 850.

(2) سير أعلام النبلاء ، جـ15 ص362 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وقال زكريا الأنصاري : «من أراد الاحتجاج بحديث من السنن أو المسانيد ، إن كان متأهلا لمعرفة ما يحتج به من غيره ، فلا يحتج به حتى ينظر في اتصال إسناده ، وأحوال رواته ، وإلاّ ، فإن وجد أحدا من الأئمة صحَّحه ، أو حسَّنه فله تقليده ، وإلا فلا يحتج به»[1] .

وبيان ذلك بشكل موجز أن **جامع الترمذي من مظان الحديث الحسن** ، إلا أن فيه الواهي والضعيفَ ، قال ابن كثير –رحمه الله- : «وكان الحاكم أبو عبد الله ، والخطيب يسميان كتاب الترمذي الجامع الصحيح(*) وهذا تساهل منهما ؛ **فإن فيه أحاديث كثيرة منكرة** »[2] .

وقال الحافظ الذهبي : « قلت : في الجامع علم نافع ، وفوائد غزيرة ، ورؤوس المسائل ، وهو أحد أصول الإسلام لولا ما كدَّره **بأحاديثَ واهيةٍ ، بعضها موضوع** ، وكثير منها في الفضائل»[3] .

وأما سنن أبي داود فقد ذكر السيوطي في ديباجة (زهر الربى على المجتبى) نقلا عن الحافظ أبي الفضل بن طاهر في (شروط الأئمة) أن كتاب أبي داود وكذا النَّسائي ينقسم إلى ثلاثة أقسام ، وذكر في القسم الثالث أنهما يخرجان أحاديث من غير قطع منهما بصحتها ، وقد أبانا علتها ، بما يفهمه أهل المعرفة [4].

كما ذكر ابن منده أن أبا داود يخرج **الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره** ؛ لأنه أقوى عنده من رأي الرجال [5].

وأما مسند أحمد ، فيقول فيه الذهبي : «**فيه جملة من الأحاديث الضعيفة** ، **مما** يسوغ نقلها ولا يجب الاحتجاج بها ، وفيه أحاديث معدودة ، **شبيه موضوعة** ، لكنها قطرة في بحر »[6] .

---

[1] انظر الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة للإمام اللكنوي ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة (ط 3) 1414هـ، دار البشائر الإسلامية بيروت ، ص 141 ، وفتح المغيث شرح ألفية الحديث ، للحافظ العراقي : شرح ألفاظه وعلق عليه صلاح محمد عويضة (ط1) 1413هـ 1993م دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص62 – 63 ، ومقدمة ابن الصلاح ، تعليق الدكتور مصطفى ديب البغا ، (د ط) دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، ص 24 .

(*) الصواب في تسمية سنن الترمذي – كما حققه الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة – (الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل) انظر كتاب : تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي لعبد الفتاح أبو غدة الصفحات 53 – 65 ، وانظر بتوسع كتاب (فهرست ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف) ، لأبي بكر الإشبيلي ، تحقيق الشيخ فرنشكه قداره زيدين ، وتلميذه خليان رباره طرغوه (ط 2) 1399هـ 1979م ، مطبعة قومش، بسرقسطة ،ص117.

[2] أحمد شاكر : الباعث الحثيث ، (د ط) دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص 29 .

[3] سير أعلام النبلاء ، ترجمة رقم (2370) جـ13 ص 274 .

[4] اللكنوي ، مرجع سابق ، ص 74 .

[5] محمد بن إسحاق بن منده : شروط الأئمة ، تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار ، (ط 1) 1414هـ ، دار المسلم ، الرياض ، ص 73 ، وانظر شروط سنن أبي داود ، في مقدمة كتابه السنن جـ1 ص 5- 9 .

[6] الذهبي: مصدر سابق، جـ11 ص 329، وخصائص المسند ، لأبي موسى المديني ، (د ط)1405هـ مكتبة التوبة، الرياض، ص 16 .

ويقول ابن كثير : « وأما قول الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر المديني عن مسند أحمد : إنه صحيح ، فقول ضعيف ؛ **فإن فيه أحاديثَ ضعيفةً ، بل وموضوعة** ، كأحاديث فضائل مرو ، وعسقلان» [1] .

وقال الإمام الكوثري في تعليقه على (خصائص المسند) لأبي موسى المديني : « وجملة ما نظمه ابن الجَوْزي من أحاديث المسند في سلك الموضوعات (ثمانية وثلاثون حديثا) ، وإن تُعُقِّبَ جُلُّها ، وأما **الأحاديث الضعيفة في المسند فكثيرة ولا كلام** ، وجزء العراقي(*) وتَعَقُّبُ ابن حجر عليه [في القول المُسَدَّد في الذَّبِّ عن المسنَد] شَذَرةٌ من الأخذ والرد في ذلك»[2].

وأما **الدارقطني** فإنه أخرج في سننه **الأحاديث السقيمة والمنكرة والموضوعة** ، يقول أبو جعفر الكتاني : « وسنن الدارقطني جمع فيها غرائب السنن، وأكثر فيها من رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة، بل والموضوعة»[3].

ويقول ابن تيمية عن الدارقطني ، وعمله في سننه: «...وهو قَصَد به غرائب السنن ، ولهذا يروي فيه من الضعيف والموضوع ما لا يرويه غيره ، وقد اتفق أهل العلم بالحديث على أن مجرد العَزْوِ إليه لا يبيح الاعتماد عليه»[4].

تنبيه : ولا بد أن يدرك القارئ هنا أن وجود تلك الأحاديث الموضوعة والمنكرة في سنن الدارقطني لا ينقص من قيمتها ؛ لأنها أُلِّفت رأسًا من أجل هذا الأساس ، أي من أجل كَشْفِ وتعقُّب الأحاديث التي ذُكرت في السنن ، وهي (أي الأحاديث) ذات مَغَامز وعلل قد خفيت على أصحابها ، فأخرَجوها في كتبهم ، أو عمل بها بعض أهل الفقه ، فأبان – رحمه الله – سقْمها ، وكشف عللها ، بحِسِّه الدَّقيق ، ومهارته الفائقة في هذا العلم العويص ، ألا وهو علم علل الحديث[5].

---

[6] الذهبي: مصدر سابق، جـ11 ص 329، **وخصائص المسند ، لأبي موسى المديني** ، (د ط)1405هـ مكتبة التوبة، الرياض، ص 16 .

[1] أحمد شاكر : الباعث الحثيث ، ص 29 .

(*) الحافظ زين الدين العراقي ، شيخ ابن حجر المتوفى سنة (806هـ) ، من ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي، المطبوع آخر تذكرة الحفاظ للذهبي ، جـ5 ص 245-246 .

[2] اللكنوي : الأجوبة الفاضلة ، ص 95 ، هامش (5) .

[3] الرسالة المستطرفة ، قدم لها محمد المنتصر الكتاني ، (ط 6) 1421هـ 2000 م ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ص35

[4] الشيخ عبد الفتاح أبو غدة : كلمة هامة في بيان حال سنن الدارقطني ، بحث مطبوع آخر تحفة الأخيار للكنوي ، ص 152 .

[5] أبو غدة : المرجع نفسه ، ص 156 .

وفي هذا يقول ابن تيمية : « وأبو الحسن الدارقطني مع تمام إمامته في الحديث ، فإنه إنما صنف هذه السننَ كي يذكر فيها الأحاديث المستغربة في الفقه ، ويجمع طرقها ، فإنما هي التي يحتاج فيها إلى مثله ، فأما الأحاديث المشهورة في الصحيحين ، وغيرهما فكان يُستغنى عنها في ذلك»[1].

وعليه فيكون الكتاب قد خَرَج إذن عن مصف كتب السنن بالمعنى الاصطلاحي ؛ إذ هي مؤلفة في نظر مصنفيها لبيان ما عليه العمل ، وما يصلح للاحتجاج أو الاستشهاد (*) ، بينما سننه مؤلفة لبيان ما في السنن من المغامز والعلل ، فتباينت بنيته عن بنيتها واختلف منهجه عن منهجها ، وكان الأولى أن يحمل الكتاب عنوان « **السنن المعلولة** ، تغليبا لمضمون أكثر الكتاب على مضمون جزء يسير منه»[2].

هذا عن حال بعض الأصول التي أخرجت هذا الحديث بشكل موجز(**) وهي غير كافية في الحكم على الحديث بالصحة ، وإن كان تعددها ينفي عنه الوضع والبطلان ، ولذا ينبغي نقده سندا ومتنا ، أو الاعتماد على من صححه أو حسنه من أهل الحفظ والدراية .

الفرع الثاني : طرق هذا الحديث

لقد رأينا أن الداني –رحمه الله تعالى– قال بأن حديث أم سلمة يعتبر أصلا في هذا الباب (أي الوقف على الفواصل) ، وأشار إلى أن له طرقا كثيرة...لكننا – ومن خلال تتبع طرق وروايات هذا الحديث – نجد أنه لم يرد إلا من طريق ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة ، أي إنه حديث غريب ، كما صرح بذلك الترمذي ، وبيان ذلك أنه لو اعتبرنا(***) هذا الحديث لتبين أنه لم يروه ثقة آخر عن ابن أبي مليكة غير ابن جريج ،

---

(1) أبو غدة : كلمة هامة في بيان حال سنن الدارقطني ، ص 151 .

(*)يقول ابن حجر : «...لأن أصل وضع التصنيف للحديث على الأبواب أن يقتصر فيه على ما يصلح للاجتهاد أو الاستشهاد ، بخلاف ما رُتِّب على المسانيد ؛ فإن أصل وضعه مطلق الجمع » اهـ من تعجيل المنفعة ، تحقيق د . إكرام الله إمداد الحق (ط 1) دار الكتاب العربي ، بيروت ، ص 3 .

(2) أبو غدة : مرجع سابق ، ص 150 .

(**) انظر الكلام على هذه الأصول بشكل مفصل ، وعلى بقية الأصول الأخرى ، وكذا كتب التفسير ، في الأجوبة الفاضلة للكنوي ، مع التعليقات الحافلة للشيخ عبد الفتاح أبو غدة من ص 66 إلى ص 139 .

(***) الاعتبار هو عملية تتبع طرق الحديث لمعرفة هل له متابعات وشواهد أم لا ، مثاله : حديث حماد بن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، حيث ننظر هل رواه ثقة آخر عن أيوب غير حماد ، فإن وجد كان متابعة تامة ، وإن لم يوجد فننظر هل رواه عن ابن سيرين راو آخر غير أيوب ، فإن وجد كان متابعة قاصرة ، وإن لم يوجد فننظر هل رواه عن أبي هريرة غير ابن سيرين فإن وجد كان أيضا متابعة قاصرة ، وإن لم يوجد فننظر هل رواه صحابي آخر عن النبي صلى الله عليه وسلم غير أبي هريرة ، فإن وجد كان متابعة قاصرة ، وإن لم يوجد كان الحديث فردا غريبا .

ومثاله حديث : « احبِبْ حبيبك هَوْنًا ما ، عسى أن يكون بغيضَك يومًا ما ، وأبغض بغيضك هونًا ما ، عسى أن يكون حبيبك يومًا ما » فقد أخرجه الترمذي بالسند المذكور سابقا (عن حماد عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة) وقال عقبه : « هذا حديث غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه» ، من عارضة الأحوذي شرح جامع الترمذي ، كتاب البر والصلة ، باب : ما جاء في الاقتصاد في الحب والبغض ، جـ8 ص162 .

كما لم يروه ثقة آخر عن أم سلمة سوى ابن أبي مليكة ، و لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم غير أم سلمة؛ إذن فليس لهذا الحديث أي متابعة لا تامة ولا قاصرة ، بل هو غريب كما ذكرنا سابقا.

ملاحظة : تابع الدانيَ في حكمه السابق على هذا الحديث محمد الحسناوي ، حيث أشار إلى هذا الحديث ، وذكر بعض مُخَرِّجيه، ثم نقل عبارة الداني السابقة والتي مفادها تعدد طرق هذا الحديث[1] ، وقد بينا ما في هذا الحكم من الضعف ، بقي أن نقول : هل هو فرد من الأفراد ؟

وهذا يتوقف على بيان وجود شاهد له، أي: ورود حديث آخر- يحمل نفس المعنى لهذا الحديث- من طريق أخرى عن صحابي آخر ، فإن وُجد ، كان شاهدا لحديث ابن جريج، وإن لم يوجد ،كان الحديث فردا من الأفراد ، وهو الفرد المطلق ، وينقسم إلى منكر مردود ، وإلى مقبول غير مردود [2] .

ومن خلال الروايات العديدة التي ذُكرت سابقا ، يتبين لك أنه ليس لهذا الحديث شاهد .

فإن قيل إن السخاوي قد نص على أن حديث الليث معناه الوقف على رؤوس الآي[3] ؛

فهو إذن شاهد لحديث ابن جريج ؟

فالجواب أنّ من شرط الشاهد أن يُروى من طريق أخرى ، وعن صحابي آخر، وحديث الليث كما هو معروف مروي عن أم سلمة ، فبطل أن يكون شاهدا له ، هذا إن سلمنا أن الحديثين بمعنى واحد ، ولكن الصواب أنّ حديث الليث لا يدل على تقطيع القراءة كما قال السخاوي ؛ إذ أي تلازم بين القراءة المفسرة حرفًا حرفًا – الموصوفة في حديث الليث – وبين الوقف على الفواصل ، المذكور في حديث ابن جريج ؟

وإذا كان تبيين الحروف وضبط الوقوف هما بمعنى واحد فما معنى إذن قول علي رضي الله عنه في تعريفه لحقيقة الترتيل : « هو تبيين الحروف ومعرفة الوقوف» ؟

وإذن فلا يعدو أن يكون الشطر الثاني من هذه العبارة (معرفة الوقوف)، حسب هذا الفهم ، توكيدا للشطر الأول منها ، بل لا يصبح لها أي معنى واضح ؛ في ظل هذا التداخل ، ومن ذا الذي لا يستطيع التفريق بين كلمتي (تبيين) و(معرفة) ؟

كلنا يعلم أن تبيين الحروف هو إخراجها من مخرجها ، وإعطاؤها حقها من الصفات ، من ترقيق وتفخيم وشدة ورخاوة وغنة وإشمام ورَوْمٍ ، ونحو هذا مما يتعلق بعلم القراءة والأصوات .

وإن لم يوجد للحديث أي متابعة ، ووجدنا له حديثاً آخر بمعناه . كان هذا الأخير شاهدا له ، وإن لم يوجد كان الحديث فردا من الأفراد ، انظر ألفية السيوطي في الحديث شرح أحمد شاكر ، (د ط) دار الرجاء ، الجزائر ، ص104-106 .

[1] الفاصلة في القرآن ، ص 132 .

[2] أحمد شاكر : الباعث الحثيث ، ص 56.

[3] حيث قال : « ومعنى قوله : (مفسرة حرفا حرفا) ما سبق في الحديث الأول من الوقف على رأس الآية » جمال القراء ، جـ2 ص548.

أمَّا الوقوف فارتباطها بعلم التفسير والمعاني أكثر من ارتباطها بعلم الصوتيات، وعليه فلا يمكن القول بأن الحديثين هما بمعنى واحد ، كما قال السخاوي .

فإن قيل : لقد قال الحاكم عقب رواية : (كان يقطع قراءته آية آية...) : «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه ، وله شاهد بإسناد صحيح على شرطهما عن أبي هريرة...أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ ملك يوم الدين»[1] .

فالجواب أن هذا الشاهد هو للحكم المتعلق بقراءة (مَلِكِ) بغير ألف ، لا للوقف على الفواصل؛ إذ إن الحديث كما ذكرنا سابقا يعد دليلا وشاهدا - عند من استشهد به - على عدة أحكام أبرزها : إثبات البسملة في الفاتحة ، والوقف على الفواصل، وقراءة (مَلِكِ) بالألف أو العكس .

والحاصل أن هذا الحديث فرد غريب، ومعلوم أن ما تفرد به غير العدل فهو مردود منكر، بخلاف ما تفرد به العدل الضابط ، كما يأتي توضيحه .

الفرع الثالث : رواة هذا الحديث

لنتحدث في هذا الفرع عن رواة هذا الحديث ، وعن أقوال أئمة الجرح والتعديل فيهم :

أ- عبد الملك بن جُرَيج (150هـ) :

قال عنه الذهبي : « عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج **العلاّمة الحافظ شيخ الحرم**...حدث عن عطاء ؛ **وابن أبي مليكة** ونافع مولى ابن عمر...حدث عنه **ثور بن يزيد والأوزاعي**، والليث، والسفيانان ، ويحي بن سعيد القطان»[2] .

روى الأثرم عن أحمد بن حنبل قوله : « إذا قال ابن جريج : (قال فلان) و(أخبرنا) جاء بمناكير، وإذا قال : (أخبرني) و(سمعت) فحسبك به»[3] ، وذهب أحمد بن حنبل إلى أنه لم يدرك عائشة ، **وقال أبو زرعة** : ابن جريج عن أبي بكر الصديق مرسل[4].

وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث يرويه ابن جريج عن **أبي الزناد** فقال : هذا الحديث ليس عندي بصحيح، و لم يسمع ابن جريج من أبي الزناد ، ويوشك أن يكون أخذه عن إبراهيم بن يحي[5]، **وروى الميموني** عن أحمد أيضا قوله : « **إذا قال ابن جريج:(قال) فاحذره**، وإذا قال : (سمعت) أو (سألت) جاء بشيء ليس في النفس منه شيء »[6] .

---

(1) المستدرك على الصحيحين ،حديث رقم (2910) جـ2 ص252 .

(2) سير أعلام النبلاء ، جـ6 ص 325.

(3) المصدر نفسه، جـ6 ص 328

(4) المراسيل لابن أبي حاتم ، تحقيق شكر الله قوجاني ، (ط 1) 1397 هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص 131 .

(5) ابن أبي حاتم: المكان نفسه .

(6) الذهبي : مصدر سابق، جـ6 ص 329.

وروي عنه أيضا أنه كان يقول : «إذا قال ابن جريج : (أخبرني) في كل شيء فهو صحيح»، وإذا قال : (قال) فهو شبه الريح[1] .

وروى إسماعيل بن داود المخراقي عن مالك بن أنس(*) قال : «كان ابن جريج **حاطب ليل** »[2] ، وقال محمد بن منهال الضرير عن يزيد بن زريع قال : «كان ابن جريج **صاحب غثاء** »[3] .

وقال فيه الحافظ العلائي : « عبد الملك بن جريج الإمام المشهور **يكثر من التدليس** »[4] .

وقال ابن حجر : « عبد الملك بن عبد العزيز...**مشهور بالعلم والتثبت**، كثير الحديث ، وصفه النسائي وغيره **بكثرة التدليس**، قال الدارقطني : شر التدليس تدليس ابن جريج؛ فإنه **قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه عن مجروح**»[5] .

وقال سبط بن العجمي : « عبد الملك بن جريج الإمام المشهور، **مكثر منه**»[6] أي من التدليس .

---

(1) **سؤالات أبي داود** ، تحقيق د ، زياد محمد منصور ، (ط1) 1414هـ ، 1994م ، **مكتبة العلوم و الحكم** ، المدينة المنورة ، ص 231 ، وانظر الهامش رقم (4) من (نفس الصفحة ونفس المرجع) .

(*) **هو إمام دار الهجرة أبو عبد الله** مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر **الأصبحي القرشي ، أحد أئمة الإسلام** ، ولد سنة (93هـ) ، أخذ عن نافع والزهري وابن المنكدر وعبد الله بن دينار ، وغيرهم ، **وأخذ عنه خلق كثير** ، منهم : عبد الله بن المبارك وابن مهدي ، وعبد الله ابن مسلمة (القعنبي) وعبد الله بن وهب ومَعن بن عيسى **القزاز وعبد الملك** بن عبد العزيز الماجشون وعبد الله بن عبد الحكم وأشهب بن عبد العزيز وعبد الرحمن بن القاسم ويحيى بن يحيى **الليثي، كان ثقة ثَبْتًا إماما فاضلا** ، قال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: من أثبت أصحاب الزهري ؟ قال : **مالك أثبت في كل شيء** ، وقال الشافعي : لولا مالك وابن عُيَيْنَةَ لذهب علم الحجاز ، وقال أيضا : إذا ذُكر العلماء فمالكٌ النجم .

هذا، **وأما قول أشهب** : « رأيت أبا حنيفة بين يدي مالك كالصبي بين يدي أبيه »ففيه نظر ؛ لأن أبا حنيفة توفي وأشهب ابن عشر سنين ! وكذا ما رواه الذهبي من أن مالكا قال : سمعت ربيعة يقول : « وربٍّ هذا المقام ما رأيت عراقيا تام العقل » فلا يصح ؛ لأنه من رواية إسماعيل بن داود المخراقي، قال البخاري فيه: منكر الحديث، وقال الترمذي: ذاهب الحديث ، وقال الخليلي : إسماعيل بن داود المخراقي يتفرد عن مالك بأحاديث ، ولا يُرضى حفظه ، توفي مالك -رحمه الله - سنة (179هـ) وهو ابن خمس وثمانين سنة ، ودفن بالبقيع ، انظر الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء ، لابن عبد البر ، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، (ط1)1417هـ1997م ، دار البشائر الإسلامية ، حلب، ص36-90، والديباج المذهب لابن فرحون ، (د ط) دار الكتب العلمية بيروت، ص17- 29 ، وتذكرة الحفاظ للذهبي جـ1ص154-155، وضعفاء العقيلي ، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي ، (ط1) 1404هـ 1984م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، جـ1ص93 ، وعلل الترمذي لأبي طالب القاضي ، تحقيق صبحي السامرائي، (ط1) 1409هـ عالم الكتب ، بيروت ، جـ1 ص 390 ، والإرشاد للخليلي ، تحقيق د. محمد عمر إدريس ، (ط1) 1409هـ ، مكتبة الرشيد الرياض ، جـ1 ص234 .

(2) الذهبي : سير أعلام النبلاء، جـ6 ص329 .

(3) الذهبي : المكان نفسه .

(4) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق حمدي عبد المجيد ، (ط 2)1407هـ1980م ، عالم الكتب، بيروت،جـ1 ص108 .

(5) ابن حجر : طبقات المدلسين ، تحقيق عاصم بن عبد الله القريوتي، (ط1) مكتبة المنار ، عمان ، 1403هـ 1983م ، ص 41.

(6) سبط بن العجمي: التبيين لأسماء المدلسين ، تحقيق محمد إبراهيم الموصلي، (ط1)1414هـ ،مؤسسة الريان ، بيروت ، جـ1 ص 139 .

وقال فيه أبو الوليد الباجي : «...سئل أبو زرعة الرازي عنه فقال : بخ ، **إمام من الأئمة** ، وسئل أبو حاتم عنه فقال : هو **صالح الحديث** ، وروى عثمان بن سعيد عن بن معين قال : ليس بشيء في الزهري...»[1] .

وذكره أبو عبد الله الحاكم النيسابوري – أيضا- فيمن أخرج له الشيخان في صحيحَيْهما[2].

ب– **عبد الله بن عبيد الله بن أبي مُلَيكة** (117هـ) :

هو منسوب – كما يقول الحافظ ابن حجر – إلى جده ، أو إلى جد أبيه ، واسمه زهير بن عبد الله ابن جدعان التيمي[3] ، وهو تابعي ثقة [4] ، قد أدرك ثلاثين من الصحابة[5] ، منهم عائشة وأختها أسماء ، وأبو محذورة ، وعبد الله بن عمرو السهمي ، وأم سلمة ، وعثمان ، وهو مرسل عنه ، وكذا يعلى بن مملك ، ويحيى بن حكيم بن صفوان...[6] .

وقال الحافظ العلائي فيه : «...قال أبو زرعة في حديثه عن عُمر وَ عثمان- رضي الله عنهما – هو مرسل ، وقال الترمذي : لم يدرك طلحةَ بنَ عبيد الله ، وروى ابن أبي مليكة عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقطع قراءته ، قال الترمذي : ليس إسناده بمتصل ؛ لأن الليث بن سعد روى هذا الحديث عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن مملك عن أم سلمة»[7] .

وذكره الحافظ أبو نصر أحمد بن محمد البخاري الكلاباذي في (رجال صحيح البخاري) [8] .

كما ذكره أيضا الباجي في (التعديل والتجريح)[9] ، وأشار إلى أن البخاري روى له عن ابن جريج وعمر بن سعيد ونافع عنه عن ابن عباس وابن عمر وعائشة وأسماء وغيرهم .

---

[6] سبط بن العجمي: التبيين لأسماء المدلسين ، تحقيق محمد إبراهيم الموصلي، (ط1)1414هـ ،مؤسسة الريان ، بيروت ، جـ1 ص 139 .

[1] الباجي : التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح ، تحقيق د. أبو لبابة حسين ، (ط 1) 1406هـ 1986م دار اللواء ، الرياض ، ترجمة رقم (966) جـ2 ص 904 .

[2] تسمية من أخرج لهم البخاري ومسلم ، تحقيق الدكتور كمال يوسف الحوت ، (ط1) 1407هـ ، مؤسسة الكتب الثقافية ، دار الجنان بيروت ، ترجمة رقم (1002) جـ1 ص 168 .

[3] ابن حجر : فتح الباري ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ومحب الدين الخطيب ، (د ط) 1379هـ ، دار المعرفة بيروت ، جـ4 ص 444 .

[4] أبو الحسن العجلوني : معرفة الثقات ، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي (ط 1) 1405هـ 1985م مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، ترجمة رقم (977) جـ2 ص 62 .

[5] ابن حجر : تهذيب التهذيب ، (ط 1) 1404هـ 1984م ، دار الفكر ، بيروت ، ترجمة رقم (523) جـ 5 ص 268 .

[6] الذهبي : سير أعلام النبلاء ، جـ 5 ص 88 .

[7] العلائي : جامع التحصيل ، ترجمة رقم (380) جـ 1 ص 214 .

[8] تحقيق عبد الله الليثي (ط1) 1407هـ ، دار المعرفة ، بيروت ، ترجمة رقم (599) جـ1 ص 416 .

[9] ترجمة رقم (841) جـ2 ص 840 .

ج- **الليث بن سعد** (175 هـ) :

هو الإمام أبو الحارث الفهمي ، شيخ الديار المصرية ، حدث عن عطاء بن أبي رباح ، وابن أبي مليكة ، ونافع العمري ، وابن شهاب الزهري وغيرهم ، وحدث عنه قتيبة بن سعيد ، ويحيى بن بكير...قال أبو حاتم : كان من سادات زمانه فقها وعلما وورعا وفضلا...[1] .

د- **يعلى بن ملك** :

قال فيه ابن حبان : يروي عن أم سلمة ، وأم الدرداء ، روى عنه ابن أبي مليكة [2]، وأشار ابن حجر إلى روايته عن أم سلمة ، وأم الدرداء ، وإلى رواية ابن أبي مليكة عنه ، ثم قال : ذكره ابن حبان في الثقات[3] .

وقد روى له – كما يقول الحافظ المِزِّي – البخاري في (الأدب المفرد) وفي (خلق أفعال العباد) والترمذي وأبو داود والنسائي[4].

هذه ترجمة رواة هذا الحديث بشكل مختصر معتصر ، وأنت ترى بوضوح أنهم من الموثَّقين الذين يحتج بروايتهم ، إلا ابن جريج ؛ فقد ثبت عن أئمة الحديث بأنه من أهل التدليس ، فهل هذا يطعن في روايته لحديث أم سلمة ؟

لقد ذكر الحافظ برهان الدين الحلبي(*) في (التبيين لأسماء المدلسين) ابن جريج ضمن قائمة المدلسين كما مَرَّ سابقا ، ووصفه بأنه مكثر منه ، ثم قال في آخر الكتاب: « اعلم أيها الواقف على هؤلاء أنهم ليسوا على حدٍّ واحد ، بحيث يُتَوقف في قَبول كلِّ من قال فيه أحد منهم (عن) أو (قال) أو (أنَّ) أو بغير أداة، و لم يصرح بالسماع، بل هم على طبقات...»[5]، وجملتها خمس طبقات ، ثم وصف أصحاب الطبقة الثانية : بأنه من احتمل الأئمة تدليسه ، وخرَّجوا له في الصحيح ، وإن لم يصرح بالسماع ، وذلك إما لإمامته ، أو لقلة تدليسه في جنب ما روى ، أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة ثم ذكر أمثلة عنهم كالزهري والأعمش ...، وذكر من بينهم ابنَ جريج ، ثم قال : ففي الصحيحين لهؤلاء الحديث الكثير ما ليس فيه تصريح بالسماع[6] .

---

(1) أبو حاتم ابن حبان : الثقات ، تحقيق شرف الدين أحمد ، (ط 1) 1395 هـ دار الفكر ، بيروت ، جـ7 ص 361 .

(2) الثقات ، ترجمة رقم (6219) جـ 5 ص 556 .

(3) ابن حجر : لسان الميزان ، (ط 3) 1403هـ ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ترجمة رقم (5333)..جـ7 ص 446 ، وتهذيب التهذيب ، جـ11 ص 356 .

(4) تهذيب الكمال ، تحقيق بشار عواد معروف ، (ط 1)1400هـ مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ترجمة رقم (7121) ، جـ 32 ص 401 .

(*) المتوفى سنة (841هـ) ، وهو نفسه سبط بن العجمي المذكور سابقا ، عند ترجمة ابن جريج .

(5) التبيين لأسماء المدلسين ، جـ1 ص 139 .

(6) المصدر نفسه ، جـ1 ص 266 .

إن كلام ابن العجمي هذا يقضي بأن ابن جريج ثقة ، وأن تدليسه غير مؤثر في روايته ، والسبب في ذلك مرده كما يقول إلى : - إمامته .

- قلة تدليسه .

- تدليسه عن الثقات .

والجواب عن هذا أن قلة تدليسه مردودة بما صرح به غير واحد من النقاد كالنسائي ، وأقره ابن حجر ، وبما صرح به ابن العجمي نفسه بأنه كثير التدليس .

وأما كونه لا يدلس إلا عن ثقة ؛ فمردودة أيضا بما صرح به الأئمة كالإمام أحمد ومالك والدارقطني بأنه قبيح التدليس ، إذ لا يدلس إلا عن مجروح .

✲ **نماذج من تدليس ابن جريج** : ومن أمثلة تدليسه عن غير الثقات ما أخرجه ابن أبي حاتم في علله حيث قال : وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « ليس على مختلس ولا خائن ولا منتهب قطع»(*) فقالا : لم يسمع ابن جريج هذا الحديث من أبي الزبير ، يقال : إنه سمعه من (ياسين) ، فقلت : ما حال ياسين هذا ؛ فقالا : ليس بالقوي [1].

وجاء في باب النكاح من نفس الكتاب قال ابن أبي حاتم : سئل أبي عن حديث (بصرة بن أكثم) أنه تزوج امرأة، فإذا هي حُبلى، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم:«لها الصداق بما استحللت من فرجها والولد عبد لك ، فإذا ولدت فاجلدوها»(**)، فقال: ليس بمتصل، ثم قال: وما رواه ابن جريج عن صفوان بن سليم عن ابن المسيب عن بصرة بن أكثم ليس هو من حديث صفوان بن سليم ،

(*) الحديث أخرجه الترمذي ، في كتاب السرقة ، باب ما جاء في الخائن والمختلس والمنتهب قطع ، عارضة الأحوذي ، جـ6 ص 228 ، والنسائي ، حديث رقم (4975) جـ8 ص89 ، وأبو داود في كتاب الحدود ، باب القطع في الخلسة والخيانة ، حديث رقم (4392)- (4393) وقال أبو داود : « وهذان الحديثان لم يسمعهما ابن جريج من أبي الزبير ، وبلغني عن أحمد ابن حنبل أنه قال: إنما سمعهما ابن جريج من ياسين الزيات » ، وانظر نصب الراية للزيلعي ، جـ3 ص364 ، ونيل الأوطار للشوكاني ، جـ7 ص305 .

[1] ابن أبي حاتم : العلل، تحقيق محب الدين الخطيب،(د ط)1405هـ، دار المعرفة، بيروت، سؤال رقم (1353) ، جـ1 ص 450 .

(**) أخرجه أبو داود ، في كتاب النكاح ، باب الرجل يتزوج المرأة فيجدها حُبلى ، حديث رقم (2131) جـ2 ص207 . قال الخطابي : هذا الحديث لا أعلم أحدا من الفقهاء قال به ، وهو مرسل ، ولا أعلم أحدا من العلماء اختلف في أن ولد الزنا حر إذا كان من حرة ، فكيف يستعبده ؟ وقال البيهقي: وأما الحديث الذي أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا يحيى بن منصور القاضي...ثنا عبد الرزاق أنبأ ابن جريج عن صفوان بن سليم عن سعيد بن المسيب عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأنصار يقال له بصرة قال: تزوجتُ امرأة بكرا في سترها فدخلت عليها فإذا هي حبلى، فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم: (لها الصداق بما استحللت من فرجها والولد عبدٌ لك ، فإذا ولدت فاجلدوها) فهذا الحديث إنما أخذه ابن جريج عن إبراهيم بن أبي يحيى عن صفوان بن سليم، وإبراهيم مختلف في عدالته، من سنن البيهقي،حديث رقم (13667)جـ7 ص157.

ويحتمل أن يكون من حديث ابن جريج عن إبراهيم بن أبي يحيى عن صفوان ؛ لأن ابن جريج دلس عن إبراهيم بن يحيى ...[1].

وقال أيضا : سألت أبي عن حديث رواه عبد الرزاق وأبو قرة موسى بن طارق عن ابن جريج عن عبد الله ابن أبي بكر عن الزهري عن عروة عن بسرة وزيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم في مسِّ الذَّكر(*)، فقال : أخشى أن يكون أخذ هذا الحديث من إبراهيم بن أبي يحي[2].

فهذه النماذج – كما ترى- تبين بوضوح ما ذكره النقاد حول تدليس ابن جريج عن غير الثقات والمتتبع لروايات حديث أم سلمة يجد أن ابن جريج قد عنعن إسناده في سائر الروايات دون استثناء ، وقد بيَّن الإمام أحمد وغيره –كما سبق- أن قول ابن جريج : (قال) غير صريح في السماع ، ويدخل في ذلك أيضا صيغة (عن) أو (أنَّ) ، وعليه فإسناد هذه الروايات ضعيف .

وقد أشار محقق سنن الدارقطني (مجدي بن منصور الشوري) إلى جرح ابن جُريج بسبب التدليس ، حيث قال في تعليقه على رواية (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قرأ يقطع قراءته آية آية...) : « قلت: ابن جريج مدلس، وقد عنعنه»[3].

---

[1] علل ابن أبي حاتم ، جـــ1ص 418 .

(*) حديث بسرة بنت صفوان رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال: من مس ذكره فليتوضأ ، رواه مالك في الموطأ ، كتاب الطهارة ، باب الوضوء من مس الفرج ، حديث رقم (88) ص27 ، والدارمي في سننه ، (ط1)1417هـــ دار الكتب العلمية ، بيروت ، كتاب الطهارة ، باب الوضوء من مس الذكر ، حديث رقم (725)جـــ1ص 126، وأبو داود في كتاب الطهارة ، باب الوضوء من مس الذكر ، حديث رقم (181) جـــ1 ص 79 ، والدارقطني ، كتاب الطهارة ، باب ما روي في لمس القبل والدبر والذكر والحكم في ذلك ، حديث رقم(520) جـــ1 ص152 ، والحاكم في المستدرك ، حديث رقم (474) ، جـــ1 ص231 .

هذا ، وقد ساق الدراقطني –رحمه الله- في سننه حول هذا الموضوع (ثلاثة عشر حديثا) ليس فيها حديث واحد على الإسناد الذي ذكره ابن أبي حاتم سابقا (ابن جريج عن عبد الله ابن أبي بكر عن الزهري عن عروة عن بسرة) ، بل إن كل أحاديث بسرة وعددها (ثمانية أحاديث) قد رويت من طريق (هشام عن أبيه عن مروان عن بسرة) أو (هشام عن أبيه عن بسرة) ، راجع سنن الدراقطني ، جـــ 1ص151-154.

وقد تناول الدارقطني أيضا في (علله) حديث المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قال من مس ذكره فعليه الوضوء » ، مصوِّبًا وقفَه على أبي هريرة ، حيث قال : « اختلف فيه على سعيد المقبري فرواه يزيد بن عبد الملك النوفلي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة وكذلك رواه نافع عن أبي نعيم القاري عن أبي هريرة وقال عبد الله بن نافع الصائغ عن يزيد بن عبد الملك عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة وكذلك روي عن شبل بن عباد المكي عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ورواه أبو سعيد مولى بني هاشم بإسناد آخر عن عمرو بن وهب عن جميل عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وغير أبي سعيد يرويه موقوفا وهو الصواب » ولم يشر إلى طريق ابن جريج التي ذكرها ابن أبي حاتم ، فالله أعلم . يراجع علل الدارقطني ، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله ، (ط1) 1405هـــ 1985م ، دار طيبة ، الرياض ، جـــ8 ص131 .

[2] ابن أبي حاتم : مصدر سابق ، جـــ1 ص 32 .

[3] سنن الدارقطني ، جـــ1ص310 ، هامش (3) .

ملاحظة : قد صرح ابن جريج بالرواية عن ابن أبي مليكة في رواية أخرى أخرجها أحمد في مسنده ، وهي : حدثنا محمد ابن بكير وعبد الرزاق قالا ثنا ابن جريج قال **أخبرني** عبد الله بن أبي مُلَيكة [قال عبد الرزاق : **قال** عبد الله بن أبي مليكة] أخبرني يعلى بن **مملك** أنه سأل أم سلمة عن قراءة النبي صلى الله عليه و لم فقالت : «كان يصلي العشاء الآخرة ثم يسبح ثم يصلي بعدها ما شاء...»[1] .

وهذا غير وارد على ما ذُكر ؛ لعدم اتفاق الراويين في الصيغة ، فقد رواها محمد بن بكير بصيغة (أخبرني) بينما رواها عبد الرزاق بصيغة (قال) ، ورواية عبد الرزاق هي الأصح لموافقتها لسائر الروايات الأخرى ، وعلى هذا فلا يُنَغِّص على ما ذكرنا سوى رواية البخاري لابن جُريج ؛ ذلك أن من أخرج له البخاري ، بل الشيخان ، فقد قفز القنطرة ، كما يقول الذهبي[2] .

والجواب عن هذا أن إخراج البخاري له أسانيدَ مُعَنْعَنَة ، لا يعني قَبوله لِعَنْعَنة ابن جريج ، وتصويبه لها ، وإنما يعني أن هذه الرواياتِ قد رُويت بأسانيد أخرى (مصرح فيها بالسماع) ، واطلع عليها البخاري ، وإنما آثر (أي البخاري) المعنعنةَ دون المصرَّح فيها بالسماع لِنُكتٍ وأسباب قد يتعذر الوقوف عليها ، والله أعلم .

والحاصل أن اتفاق روايات حديث أم سلمة على عنعنة ابن جريج يقدح في صحة الحديث .

المطلب الثاني : مناقشة أصحاب الرأي الأول

لقد تحدثنا في غرة هذا الفصل عن الذين احتجوا بحديث أم سلمة ، وذكرنا شيئا من أقوالهم ، كما أننا تحدثنا في الفصل السابق عن مذاهب أئمة القراءة والوقف ، وخلصلنا إلى أنهم اعتمدوا الوقف على المعنى ، وأتممنا الكلام عنهم في المطلب الثاني من هذا الفصل عند دعوى تعدد طرق هذا الحديث ، وعليه فسنقتصر في هذا المطلب على مناقشة رأي ابن الجزري والبيهقي، أما أبو الطيب أبادي فهو وإن كان من أصحاب هذا الرأي ، إلا أننا أجلنا الحديث عنه إلى المبحث الثالث الذي عقدناه لتفسير بعض المصطلحات الواردة في عبارات بعض الأئمة وكشف مدلولاتها .

الفرع الأول : ابن الجزري

أما ابن الجزري فأهم ما يمكن ملاحظته على كلامه ما يلي :

أ- قوله : «رواه أبو داود ساكتا عليه ، والترمذي...» ، وهذا تساهل غير مرضي ؛ لأن هذا الكلام يوحي بأن الترمذي رواه بهذه الصيغة أيضا ، وهذا غير صحيح ؛ إذ رواه مجردا عن البسملة . كما توحي بأن الترمذي ومن معه رووه محتجين به ؛ في حين أنه أعله بالانقطاع .

---

(1) المسند ، حديث رقم (26589) جـ6 ص 297 .

(2) الموقظة ، ص80 .

ب– قوله : «...وأبو عبيدة » ، صوابه (وأبو عبيد)(*)كما جاء مصرحا به في رواية الترمذي ، ولعل هذا غير وارد على ابن الجزري ؛ لاحتمال كونه خطأ مطبعيا ، لكن الذي يَرِدُ عليه فِعلاً اعتباره (أبا عبيد) من الذين روَوْا هذا الحديث وخرجوه، كما توحي بذلك عبارة(رواه أبو داود...وأبو عبيدة) ، وفي هذا نظر لسببين اثنين :

1– أن العبارة الصحيحة هي التي ذكرها الترمذي بقوله : «هذا حديث غريب، وبه **يقول** أبو عبيد **ويختاره**...» ؛ والفرق بيِّنٌ بين عبارة (**رواه** أبو عبيد) وبين (**وبه يقول أبو عبيد**).

2– أن ابن حجر ترجم له (أي لأبي عبيد) في (التقريب) وبيَّن أنه لم يَرْوِ حديثا مُسنَدًا ، حيث قال : « و لم أر له في الكتب حديثا مسندا ، بل أقواله في شرح الغريب»[1] .

ج– قوله : «وهو حديث حسن ، وسنده صحيح» ؛ إذ لا يعني هذا أن يكون الحديث صحيحا ؛ فقد يكون صحيحَ الإسناد ، ولا يصح ؛ لكونه شاذا أو معللا .

وهذا الحديث – على فرض نظافة سنده – رأينا أنه مضطرب ، فكيف إذا كان مداره على مدلس ؟

الفرع الثاني : مناقشة رأي البيهقي

إن أهم النقاط التي يمكن ذكرها حول رأي البيهقي ، هي :

أ– إخراج البيهقي لهذا الحديث ليس دليلا قاطعا على صحته ؛ إذ إنه يخرج في سننه الصحيح والضعيف[2].

ب– قوله بأن الوقف على الفواصل أولى من تتبع الأغراض والمعاني ، ليس قاطعا في اتباعه لهذا الرأي على الإطلاق ؛ إذ يمكن حمله على المواضع التي لا ترتبط بما بعدها ، و يقوي هذا الاحتمالَ الدليلُ الثالث .

ج– إخراجه لروايات أخر ، تدور حول الترتيل وتبيين الحروف ، كما تراه في هذه الرواية التي أخرجها بسنده عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة أن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم كانت(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) حرفًا حرفًا [3]، كما ذكر أيضا– في باب ترتيل القراءة – حديث أم سلمة – رضي الله عنها– التي تنعت فيه قراءةً مفسرةً حرفًا حرفًا[4] .

(*) هو الإمام أبو عبيد القاسم بن سلاَّم الجُمَحي البغدادي الأديب الفقيه اللغوي ، ولد سنة (154هـ) وتوفي بمكة سنة (224هـ) أخذ عن الكسائي والفراء والأصمعي وأبي عبيدة وغيرهم ، من تصانيفه : غريب القرآن ، الناسخ والمنسوخ ، عدد آي القرآن ، أدب القاضي كتاب الأموال...من الفهرست لابن النديم ، ص 112 ، وهدية العارفين لإسماعيل باشا ، جـ5 ص825 .

[1] ابن حجر : تقريب التهذيب ، تحقيق محمد عوامة ، (ط1) 1406هـ دار الرشيد ، سوريا ، ترجمة رقم (5462) جـ1 ص 450

[2] اللكنوي : الأجوبة الفاضلة ، ص 78 – 79 ، هامش (4) .

[3] السنن الكبرى ، حديث رقم (2251) جـ2 ص 53.

[4] المصدر نفسه ،حديث رقم (4489) جـ3 ص13.

وعلى فرض أن كلامه هذا لا يحتمل ما ذكرنا ؛ وأنه إنما أخرج تلك الرواية توسعا لغرض آخر فيقال عليه : إذا كان الوقف على الفواصل أولى عنده من تتبع الأغراض والمعاني فلماذا عدل النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا المنهج ، وراح يتتبع الأغراض والمعاني ، لمّا رأى أن مواضع الآيات قد ضُبطت وحُفظت ؟ أ فتراه يعدل عن شيء فاضل إلى شيء مفضول ؟

وهل يجزم الإمام البيهقي– رحمه الله– أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقف على (أَلاَ إِنَّهُم مِّن إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ)[الصافات 151]...ويبتدئ بـــ(وَلَدَ اللهُ...) ؟

فإن كان الجواب : لا ، فالأمر واضح ، وإن كان الجواب : نعم ، فما الغرض من هذا ؟ أليبين أن (أَلاَ إِنَّهُم مِّن إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ) آية قرآنية ؟ وما المعنى الذي تؤديه هذه الآية ؟ .

وإذا كان الأكرم عليه الصلاة والسلام قد واظب على الوقف على هذه الآية وما شابهها ، فما الهدف من هذا ؟

لا شك أن الإمام البيهقي في طليعة من يدرك أن ليس ثمة غرض سوى تدبر هذه الآية و استيعابها وفهم المراد منها ، و إذن :فما المراد منها ؟

إن الله عز وجل قد حثنا في محكم تنزيله على تدبره آيات كتابه ، وقد دأب على هذا سلفنا الصالح حيث حرصوا على تفسيره وفهمه جملة وتفصيلا ، فما تراهم قالوا عن هذه الآية ؟

ودونك كتبَ التفسير ، فهل تجد أحدا فسر هذه الآية بمعزل عن تمامها ؟ أو نسب قولا إلى أحد من السلف أنه وجد لها معنى مستقلا ؟

والحاصل أن ما ذهب إليه البيهقي–رحمه الله– غير مُسَلَّم ، خاصة وقد رأينا أن مذهب القراء وأئمة الوقف اتباع المعنى ، خلافا لما قاله .

المطلب الثالث : رأي الشيخ طاهر الجزائري

لقد رأينا أن الشيخ طاهر – رحمه الله – ذهب إلى كون الحديث ليس بحجة ؛ لكونه منقطعا ، لكن الملاحظ فيما كتبه محمد الحسناوي في كتابه (الفاصلة في القرآن) عند إشارته إلى حديث أم سلمة يجد أن هذا الأخير أشار إلى أن الشيخ طاهر صحح هذا الحديث واعتمده ، حيث ذكره– كما تراه في الهامش– ضمن المحتجين والمصححين لهذا الحديث[1] ، ولذلك سيكون هذا المطلب بمثابة توضيح لرأي الجزائري ، وردٌ على رأي الحسناوي .

الفرع الأول : مناقشة محمد الحسناوي حول هذه النقطة

إن المتتبع لأقوال الشيخ طاهر في هذه النقطة ؛ يجد أن له قولين متعارضين :

1- القول بحسن الحديث ، وصحة سنده ، وهو ما ذكره في (توجيه النظر) .

2- القول بضعف الحديث لانقطاع سنده ، و هو ما ذكره في (التبيان) .

وإذن فأي الرأيين أحق بالاعتماد ؟

وقبل الجواب عن هذا السؤال وتوضيحه ، نقول إن تبني أحد القولين بعد البحث والنظر هو فعل محمود مهما كانت الأدلة التي اعتمد عليها في ترجيح هذا الرأي على الآخر ، ولكن الشيء الذي لا يُقبل هو التنويه والتلويح برأيٍ، والانتصار له، دون أدنى مبرر أو دليل ، ودون أدنى إشارة إلى وجود رأي آخر ، يقابل هذا الرأي ، وهذا هو الذي فعله محمد الحسناوي في رسالته ؛ حيث سكت عن ذكر الرأي الثاني ، وهو تضعيف الشيخ طاهر للحديث ، واكتفى بذكر الرأي الأول !

ويبعد جدا ، أن يكون المؤلف لم يطلع على هذا القول المذكور في كتابه (التبيان) سيما وأنه (أي الجزائري) تحدث عنه بشكل مفصل ، وكرره في عدة مواضع كما أشرنا سابقا ، كما أن هذا الكتاب هو في علوم القرآن ، واللغة ، والبلاغة ، والتي يرتبط بها موضوع المؤلف بشكل مباشر ، بخلاف كتاب (توجيه النظر) فهو في مصطلح الحديث ، كما هو معروف ، وإشارته (أي الشيخ طاهر) إلى الوقف على الفواصل كانت عرضا أو نتاجا عن الاستطرادات ، والتحقيقات التي كان يخوض فيها في العديد من المباحث والقضايا ، في هذا الكتاب.

وبمعنى آخر : كيف تمكن محمد الحسناوي من التقاط رأي الشيخ طاهر المذكور في كتابه (توجيه النظر) مع أنه ليس من مظانه إطلاقا كما أسلفنا ، وتمكن من استلاله من بطن هذا السفر الواسع ، الذي يغوص فيه القارئ ويتيه ؟ وخاصة إذا علمنا أن النسخة التي اعتمدها (أي الحسناوي)هي النسخة القديمة (قبل تحقيق الشيخ أبو غدة) كما هو واضح من خلال الهامش الذي نقل فيه كلام الشيخ طاهر ، حيث أحال – كما مر بنا– إلى الصفحة دون الجزء ، وهذا يعني أن الكتاب يقع في جزء واحد ،

---

[1] وعبارته هي : « وقال في هذا الحديث الشيخ طاهر الجزائري (ت1338هـ) : وهو حديث حسن وسنده صحيح» من الفاصلة في القرآن ، هامش رقم (4) ص 132 . **توجيه النظر: 338**

وهذه هي النسخة القديمة ؛ إذ النسخة التي حققها الشيخ عبد الفتاح أبو غدة تقع في جزأين ، وقد كانت (أي القديمة) مضغوطة الصفحات والأسطر ، مجردة من تقطيع نصوصها إلى فقرات ، وخالية من علامات الترقيم...

إذن كيف تمكن من التقاط هذا الرأي من هذا الكتاب ، مع كل الأسباب التي ذكرناها ، دون أن يتمكن من التقاط رأي آخر من كتاب هو أقرب وألصق بالموضوع ، وأيسر منالا ؟

أليس من المنطق أن يتم البحث عن رأي المؤلف في (التبيان) لكون هذا الموضوع من مظان هذا الكتاب ، ولكون الكتاب سهل التناول والعرض ، يسير المباحث ، بخلاف الكتاب الأول ؟

إن هذا – والله أعلم – يقوي ما ذكرته من استبعاد كون المؤلف لم يطلع على الرأي الآخر للشيخ طاهر

وحتى لو افترضنا أنه لم يطلع إلا على الرأي الأول القائل بصحة سند الحديث ؛ فإن هذا لا يعفيه من هنة التقصير في جانب البحث .

ولئن كان عارفا للرأيين معا ، ومطلعا عليهما ، ولم يتضح له وجه الترجيح بينهما ، فعليه أن يذكر الرأيين معا ، ثم يرجح –بعدها– ما اقتنع برجحانه ، أو يتوقف في هذه المسألة ، أمَّا أن يُثبتَ أحد الرأيين ، ويغضَّ الطرْف عن الرأي الثاني فهو مسلك غير قويم ، والله أعلم .

الفرع الثاني : تفسير رأي الجزائري

أما هذا الإشكال فالجواب عنه كما يلي :

– إن هذين القولين ثابتان عن الشيخ طاهر ، ولا مجال للتشكيك في أحدهما ، أو رده.

– الرأي المقدم بينهما هو الرأي الثاني ، وهو القائل بضعف الحديث ، للأدلة التالية :

1– **الدليل الأول:** إن القول الأول (القائل بصحة السند)قد ذكره الشيخ طاهر في كتابه (توجيه النظر)[1]، أما القول الثاني فقد ذكره في كتابه (التبيان) كما مر آنفا، وإذا قارنا بين هذين المؤلَّفَين من حيث اتصالهما بموضوع الوقف والابتداء؛ وجدنا أن (التبيان) هو الذي ينبغي أن يعبر عن الآراء الصحيحة ذات الصلة بالموضوع؛ لكونه يتعلق بالمواضيع التي تتصل بالقرآن الكريم كحديث الأحرف السبعة، والقراءات وأنواعها وضوابطها، وترتيب السور والآيات ، وعددها، وسبب اختلافهم في ذلك، والفواصل وحدها وأنواعها والفرق بينها وبين السجع، والوقف وما يتعلق به...

هذا من جانب ، ومن جانب آخر لكون البحث في هذا الحديث لا يشمل الجانب الإسنادي فقط بل يشمل سائر الجوانب الأخرى كالوقف والابتداء، والفواصل و رؤوس الآي وغيرها من الجوانب المتصلة به ، والتي تعين على رسم صورة شاملة ومتكاملة عنه ، مما يعطي قناعة أكثر بأن الحكم الصادر بعد هذا البحث والتحليل هو حكم شامل وصحيح .

---

[1] توجيه النظر، جـ2 ص 841.

2- **الدليل الثاني** : إن الرأي المذكور في كتاب (التبيان) أكثر وضوحا وتحليلا وانسجاما مع ما ذهب إليه من ضعف الحديث ، بخلاف ما جاء في (توجيه النظر) ، فإلى جانب عدم التدليل والتأكيد على صحة الحديث بذكر قول المضعفين له، ومناقشتها، نجده قد أوجز الكلام عليه؛ إذ لم يورده سوى مرة واحدة ، عند حديثه على ضرورة وضع علاماتٍ للوقف، حتى يتسنى للقارئ اختيار المواضع المناسبة لذلك، ثم انتقاله بعد ذلك إلى الحديث على أقسام الوقف، مشيرا إلى أن الوقف الحسن هو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده ، لتعلقه به من جهة اللفظ « إلا عند أناس قالوا : إذا كان رأس آية...جاز ذلك، بل قال بعضهم : إن الأفضل الوقف على رؤوس الآيات وإن تعلقت بما بعدها، اتباعا لهدي النبي صلى الله عليه وسلم، واستدلوا على ذلك بحديث رُوي عن أم سلمة...»، ثم ساق الحديث، مشيرا إلى تخريجه من قبل أبي داود والترمذي وغيرهم، ومبينا بأنه حديث حسن ، وسنده صحيح[1].

لكننا نراه – وبعد تحسينه للحديث - يميل إلى رأي أكثر الباحثين، وهو الرأي القائل بأن كل موضع يتعلق به ما بعده من جهة اللفظ ، لا يسوغ – إن وُقف عليه- أن يبتدأ بما بعده ، ولو كان رأس آيـــة[3] ، وهذا يوضح أن هذا الحكم المذكور في (توجيه النظر) لم يستقر عليه بشكل نهائي و قاطع ، وهذا بخلاف ما بحثه وقرره في الكتاب الآخر، حيث عبر عن رأيه بوضوح، كما نقلنا عنه ذلك سابقا.

3- **الدليل الثالث** : وهو الدليل الفصلُ في هذه القضية ، بحيث يدعم الدليلين السابقين ، ويؤكد أن الرأي الذي ينبغي أن يُنسب إلى الشيخ طاهر هو الرأي الثاني المذكور في (التبيان)، وهذا لأن الناظر في تاريخ تأليف هذين الكتابين ، يجد أن كتاب (توجيه النظر إلى أصول الأثر) قد ألفه الشيخ طاهر بمصر ، سنة (1328هـ) ، وطبعه هناك [4] ، بينما يجد كتاب (التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن) قد طبع بعد هذا التاريخ بست سنوات ، أي في سنة (1334هـ) بمطبعة المنار بالقاهرة [5] ، وهذا ما يرجح أن يكون (التبيان) متأخرا من حيث التأليف عن الكتاب الآخر ، ولكن لا يقطع بذلك- كما هو واضح – لاحتمال أن يكون الكتاب قد أُلِّفَ قبل هذا التاريخ ، أي قبل سنة (1328 هـ) وإنما تأخر طبعه إلى غاية التاريخ المذكور .

---

[1] توجيه النظر ، جـ2 ص 841.

[3] المكان نفسه .

[4] مقدمة تحقيق كتاب توجيه النظر ، للشيخ عبد الفتاح أبو غدة ص25.

[5] المرجع نفسه ، ص 24.

ولكن الذي يقطع بذلك، ويثبت أن (التبيان) متأخر– من حيث التأليف– عن (توجيه النظر) هو ما قاله المصنف في آخر الكتاب (التبيان) حيث صرح بتاريخ تأليفه قائلا : « قال مؤلفه طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري وفقه الله تعالى لما يحب ويرضى : وكان الفراغ من تأليفه في شهر جمادى الأولى ، سنة **خمس وثلاثين وثلاث مائة وألف** ، وذلك في مدينة مصر القاهرة ، لا زالت عامرة»[1].

إذن فبان أن الشيخ طاهر– رحمه الله – قد ألف (توجيه النظر) قبل (التبيان) بحوالي (سبع سنين) ؛ إذ كان الأول قد أَلَّفَهُ سنة (1328هـ) ، بينما ألف الثاني سنة (1335هـ) أي قبل وفاته بثلاث سنين ، وهذه المدة كافية لأن تتغير فيها اجتهادات العالم وآراؤه ، وهذا تبعا لنشاطاته وبحوثه العلمية ، وهذا معروف عند كثير من الفقهاء والمحدثين وغيرهم .

والحاصل أن الشيخ طاهر – رحمه الله – كان ممن قال بحسن حديث أم سلمة ، ثم رجع عن هذا الرأي ، وأكد بما لا يدع مجالا للتردد أن هذا الحديث غير متصل الإسناد ولا يصلح للاحتجاج ، والله أعلم .

تنبيـــه : إن الناظر في تاريخ طبع كتاب (التبيان) يجد أن الطبعة الأولى له كانت سنة (1334هـ) ، بينما رأينا أن المؤلف قد صرح بأن الفراغ منه كان سنة (1335هـ) ، فكيف يجاب على هذا الإشكال ؟

والجواب– كما يقول محققه عبد الفاتح أبو غدة رحمه الله – : أنه قد بدأ تأليفه بسنة (1334) أو قبلها ، وقدمه للمطبعة في نفس السنة ، وأثبت هذا التاريخ على وجه الكتاب ؛ إذ كان فيه البدء بطباعته ، ولكن لم يكتمل تأليفه إلا في منتصف سنة (1335) ، وكذلك طباعته تمت فيها [2].

---

(1) التبيان ، ص 317 .

(2) مقدمة تحقيق كتاب التبيان ، ص 7- 8 .

الفرع الثالث : رأي الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في هذا الحديث

لا شك في إمامة الشيخ أبوغدة (*)، وتبرزه في هذا المجال ، فرأيه من الأهمية بمكان حول هذا الموضوع .

إن من أبرز الشخصيات التي لقيت مؤلفاتها عناية كبيرة من قبل الشيخ أبو غدة :

أ- الشيخ عبد الحي اللكنوي ؛ وهذا من خلال سلسلة الكتب التي حققها له ، وعلى رأسها : (الرفع والتكميل في الجرح والتعديل) ، و(الأجوبة الفاضلة) و(ظفر الأماني شرح مختصر الجرجاني)...

ب- الشيخ طاهر الجزائري : وهذا من خلال كتابيه الشهيرين ، وهما : (التبيان) ، و(توجيه النظر)

إلا أن الشيء المميز في خدمة الشيخ لهذين الكتابين ، هو أنه لم يتوسع في التعليق والبحث والمقارنة والتدقيق بل اكتفى بالإشارات الخفيفة ، والتعليقات اللطيفة ؛ إذ لم تتعد- مثلا – أوسع تعليقة له على كتاب (التبيان) الثمانية أسطر ، بينما تراوحت التعليقات والإشارات الأخرى ما بين كلمة ، كما في قوله : « في ص 71 » ، إلى السطر أو السطرين ، كما لم يتجاوز عدد هذه التعليقات والإحالات والإشارات كاملة في الكتاب كله (ثلاثا وستين) مرة .

(*) ولد رحمه الله بحلب (1336هـ) ، وتلقى عن جلة من الشيوخ الكبار بحلب وبالأزهر الشريف والمغرب ، حيث يقول : «...فقد تلقيت العلم عن نحو **مائة عالم** ، والحمد لله ، في بلدي حلب ، وفي غيرها من بلاد الشام ، ومكة المكرمة والمدينة المنورة ومصر والهند وباكستان و المغرب وغيرها ، فلي من الشيوخ قرابة مائة شيخ ، تلقيت عنهم وأخذت منهم ، وكل واحد منهم له مشربه ومذهبه ، **وما التزمت قول أحد منهم لأنه شيخي وأستاذي ؛ بل ألتزم ما أراه صوابا وأعتقده حقا أو راجحا ، وقد أخطئ في ذلك وأصيب كشأن كل طالب علم ...**» من (كلمات في كشف أباطيل وافتراءات) (ط 2) 1411هـ مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ص 38 .

أما مؤلفاته فالغالب عليها التحقيق المنيف، وهي تربو على (الخمسين) كتابا أودع فيها الأعلاق والأنظار ، ومن أبرزها : (الرفع و التكميل) ، (الأجوبة الفاضلة) ، (إقامة الحجة) ، (تحفة الأخيار) الأربعة للكنوي ، (المنار المنيف) لابن القيم – رحمه الله – (المصنوع) للقاري – رحمه الله – (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال) للخزرجي – رحمه الله – (الانتقاء) لابن عبد البر ، رحمه الله ...توفي الشيخ أبو غدة – رحمه الله- بالرياض سنة (**1417**هـ) ودفن بالبقيع .

ومن شواهد علو أدبه وورعه –رحمه الله- ما قاله حول ما جاء في ترجمة الإمام (محمد بن إسحاق) في (الكامل) لابن عدي : قال الشيخ [أي ابن عدي] : وحضرت مجلس الفريابي ، وقد سئل عن حديث محمد بن إسحاق ، وكان يأبى عليهم ، فلما كرَّروا عليه قال : محمد بن إسحاق ، فذكر كلمة شنيعة فقال : **زنديق** » اهـ

« قال عبد الفتاح : فانظر ما أوسع ما بين طرفي توثيق ابن إسحاق و جرحه ! فسبحان الله ! الفريابي يقول في أمير المؤمنين زنديق ! **كبرت كلمةً** هو قائلها ! **و إنا لله و إنا إليه راجعون** ، وكم في كتب الرجال من مثل هذا الشطط الأسود المنبوذ ؟ ! **وما أسهل التكفير** على ألسنة **بعض الناس في القديم والحديث ، يظنونه علامة متانة إيمانهم** ، وقوة تدينهم ، **ونعمة تفردهم بالإيمان الصحيح** زعموا ، وفي الحديث الشريف : (وقد باء بها أحدهما) ...» انظر : جواب الحافظ المنذري على أسئلة في الجرح والتعديل ، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة ، (ط1) 1411هـ ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ص 77 الهامش (5)

وقد أشار إلى ذلك في مقدمة كتاب (التبيان) بقوله : « و لم أعلق عليه إلا قليلا ؛ حتى لا يكبر ويتسع ، ويضخم حجمه...» [1] ، والكلام ذاته يقال عن الكتاب الآخر (توجيه النظر).

إن هذا الخط الذي رسمه الشيخ أبو غدة في هذين الكتابين انعكس على تعامله مع بعض الأحاديث كحديث أم سلمة حول الوقف على الفواصل ؛ إذ إن أهم ما يمكن ملاحظته هنا هو :

1- عدم إشارته إلى الرأيين المتباينين للشيخ طاهر حول هذا الحديث ، وليس هذا من دأبه ؛ فقد كان – رحمه الله – يحيل على العديد من الأقوال ، وينبه عليها ، على كثرتها ، واختلاف الأصول التي ذكرت فيها ، ولذلك فأغلب الظن أن هذا راجع إلى غفلة منه – رحمه الله – وإلا ما كان ليذر نقطة هامة كهذه تمر دون أن ينبه عليها ويبين وجهة نظره فيها .

2- عدم التعليق على حديث أم سلمة في كتاب (توجيه النظر) بأي شيء ، بخلاف كتاب (التبيان) فإنه لم يعلق عليه في سائر المواضع التي ذُكِر فيها من قبل المؤلف (وهي ثلاثة مواضع سبقت الإشارة إليها) سوى عند قول المؤلف : «...فذهب بعض العلماء إلى استحباب الوقف على رؤوس الآي مطلقا ، سواء تعلق بما بعدها أم لا ، وبنوا هذا الأمر على حديث يروى في ذلك» حيث علق عليه بقوله : « تقدم نصه ص 182 وص 212 ، وسيأتي قريبا ص 308 »[2] .

وبغض النظر على الوهَم الواقع في أرقام الصفحات المحال عليها ؛ إذ الصواب أن يقول : « تقدم نصه ص 181 وص211-212 وسيأتي قريبا ص307» ، بغض النظر عن هذا ، فإن هذه الإشارة توحي بأن الشيخ – رحمه الله – قد مشّى هذا القول وارتضاه ، خاصة إذا علمنا أنه لم يعلق بشيء على الموضعين الثاني ص(212) والثالث ، اللذَيْنِ صرح فيهما الشيخ طاهر بانقطاع الحديث .

وعليه فيمكن القول بأن الشيخ عبد الفتاح أبو غدة- رحمه الله- قد وافق الشيخ طاهر في حكمه على حديث أم سلمة بالانقطاع ، والله أعلم .

---

[1] التبيان ، مقدمة التحقيق ، ص 8 .

[2] المرجع نفسه ، ص 306 هامش (1).

المطلب الرابع : مناقشة حكم الانقطاع

سنحاول التعرض لرأي الترمذي بالنقد والتحليل ؛ إذ هو على رأس القائلين بانقطاع الحديث ، ثم نعرض إلى رأي ابن حجر القائل بتصحيح الترمذي لهذا الحديث ، وبإعلال الطحاوي له بالانقطاع ، ونحاول استنتاج حكمه في الحديث ، كما نشير إلى رأي الشوكاني وابن تيمية وغيرهما حول الموضوع، وذلك في أربعة فروع :

الفرع الأول : مناقشة رأي الترمذي

نحاول في هذا الفرع توضيح وجه نظر الترمذي –رحمه الله – حول إعلاله للحديث بالانقطاع ، والكشف عن علل أخرى قد يكون لها دخل في هذا الحكم ، وواضح أن مناقشة الترمذي تعني بدورها مناقشة سائر الأئمة الذين تبنوا هذا الرأي كالحافظ العلائي والشيخ طاهر وغيره...

إن قول الترمذي حول هذا الحديث : «وليس إسناده بمتصل» يعني أن فيه انقطاعا بين (ابن أبي مليكة) و(أم سلمة) ؛ إذ الصواب فيه أن يرويه ابن أبي مليكة عن يعلى بن مملك عن أم سلمة ، كما هو مصرح به في حديث الليث ، بمعنى أن ابن أبي مليكة لم يسمعه من أم سلمة ، بل سمعه من يعلى بن مملك ، ورواية يعلى ابن مملك هي رواية الليث بن سعد عن ابن أبي مليكة ، والتي فيها : « ما لكم وصلاته ؟ كان يصلي ثم ينام قدر ما صلى ، ثم يصلي قدر ما نام ، ثم ينام قدر ما صلى حتى يصبح ، ثم نعتت قراءته ؛ فإذا هي تنعت قراءة مفسرة حرفا حرفا » ، قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح غريب .

وهي تختلف عن رواية ابن جريج من وجهين :

– الأول : ليس فيها (يقطع قراءته) .

– الثاني : ليس فيها (وكان يقرأ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) [مَلِكِ بترك المد] .

ويبدو أن مما قوّى حكم رواية ابن جريج بالانقطاع لدى الإمام الترمذي ، هو رواية (مَلِكِ) بلا مد ، إذ رأى أنها لا تثبت بها قراءة ، وهذا لوجهين :

1– أنها معارضة بالرواية الأخرى (مَالِك) ، ولذلك أعقبها برواية أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر ، وأراه قال عثمان– رضي الله عنهم– كانوا يقرؤون (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)[1] (بالمد)

---

[1] كما ساق هذه الرواية بعدة طرق كلها بصيغة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يقرؤون (مَالِكِ) » ، من عارضة الأحوذي ، لابن العربي ، جـ11ص51 .

2- الاضطراب في هذا الحديث في هذا الحرف بين (مَلك) كما هي عند الترمذي وأبي داود وغيرهما ، وبين (مَالِك) كما هي عند أحمد والبيهقي والدارقطني ، وغيرهم ، والحديث واحد ، وهو مروي بصيغة الدوام (وكان يقرؤها كذا...) ، فتصبح كل رواية مبطلةً للأخرى ، ولا يمكن حملها على تعدد الحالات ، كما بيَّنا سابقا، ولذلك – والله أعلم – ركّز الترمذي عند الإشارة إلى الفرق بين روايتي ابن جريج والليث على هذه النقطة دون سواها ، حيث قال : «وليس في حديث الليث (وكان يقرأ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) » مع وجود فروق أخرى ، منها : خلوُّ رواية الليث من التقطيع ، والبسملة .

ملاحظة : وممن ذهب إلى هذا الرأي أيضا :

أ- الحافظ العلائي : وهذا في ترجمته لابن أبي مليكة، حيث ساق حديث أم سلمة ، ثم نقل كلام الترمذي السابق ، حول انقطاع الحديث ، و لم يعلق بشيء[1] .

ب- الحافظ أبو زرعة أحمد بن زين الدين عبد الرحيم العراقي(*) : وتبع كلامَ الحافظ العلائي السابق ، حيث نقل كلام الترمذي حول انقطاع الحديث ، و لم يعقب بشيء [2].

وهذا - كما هو بين- يدل على موافقة هذين الحافظين لرأي الترمذي حول الحكم على الحديث بالانقطاع والله أعلم .

لقد ناقش الإمام شمس الحق أبادي رأي الترمذي حول هذا الحديث ، حيث قال : « قلت : كلام الترمذي (وحديث الليث أصح) يعني أصح من رواية ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة ، وكأنه يريد أن ابن أبي مليكة إنما سمعه من يعلى ابن مملك[لا من أم سلمة] كما حدث به الليث ، وأقول : لا مانع من أن عبد الله بن أبي مليكة سمع الحديث من يعلى ؛ فحدث به الليثَ كما سمعه ، وسمعه من أم سلمة ؛ فحدث به ابنَ جريج»[3].

أي : أن هذه ليست علة كافية في ادعاء انقطاع هذا الحديث بين ابن أبي مليكة وأم سلمة ؛ إذ وجود يعلى ابن مملك كواسطة بينه وبين أم سلمة لا يعني أنه لم يرو عنها ، أو لم يلقها ؛ فقد ثبت أنه لقيها ، وهو من رجال البخاري[4] .

---

(1) العلائي : جامع التحصيل، تحقيق حمدي عبد المجيد (ط 2)1407هـ-1980م ، عالم الكتب بيروت ، ترجمة رقم (380) ، جـ1 ص 214.

(*) هو ابن الحافظ الشهير زين الدين العراقي صاحب ألفية الحديث ، وغيرها ، توفي (أي لابن) سنة 826هـ ، كما في الرسالة المستطرفة ، ص82 ، وذكر حاجي خليفة تاريخ وفاته سنة (820هـ) ، كما في كشف الظنون ، جـ1ص364.

(2) أبو زرعة العراقي : تحفة التحصيل ، تحقيق عبد الله نوارة ، (ط 1) 1999م ، مكتبة الرشيد ، الرياض جـ1 ص181 .

(3) عون المعبود ، جـ11 ص 24 .

(4) المكان نفسه .

نعم هذا الكلام يصح على القول بأن رواية الليث تختلف عن رواية ابن جريج، وهو ما أوضحناه سابقا ، وبينا الفرق بينهما ، أمَّا أن يكون الحديثان يدلان على شيء واحد - كما يرى هو- فهذه علة قادحة؛ إذ كيف تكون الحادثة واحدة (وهي وصف قراءته صلى الله عليه وسلم)، وتختلف الروايات فيها اختلافا كبيرا ؟

وحينئذ فينبغي أن يقدم الإسناد الأسلم والصحيح، وهو هنا رواية الليث .

هذا، وقد أشار الإمام شمس الحق أنه على فرض سماع ابن أبي مليكة الحديث من (يعلى) لا من أم سلمة، فإن يعلى قد وثقه ابن حبان، وعليه فالحديث ثابت، فأنت ترى أن تصحيحه قد انصب على رواية الليث لا على رواية ابن جريج ، أي على رواية القراءة المفسرة ، لا على رواية الوقف على الفواصل ، وبما أن الحديثين مختلفان فالقول بانقطاع الحديث بين أم سلمة وابن أبي مليكة فيه بُعْدٌ، لكن لا ننسى أن الترمذي- كما ذكرنا - إنما أعمل هذه العلة وقوَّاها لاضطراب الحديث،كما أنه لم يستقل بهذا الرأي، بل شاركه فيها نقاد جهابذة في الحديث وعلله كالحافظ العلائي والعراقي وطاهر الجزائري.

الفرع الثاني : دعوى ابن حجر تصحيح الترمذي للحديث

إن من أهم الأقوال البارزة في هذا الموضوع رأي الحافظ ابن حجر- رحمه الله- حيث تناول في تخريجه لأحاديث (فتح العزيز شرح الوجيز) للإمام الرافعي- رحمه الله - في مسألة البسملة في الفاتحة والأحاديث الواردة في ذلك، حيث أورد حديثَ أم سلمة الذي رواه -كما يقول الحافظ- الإمام الشافعي في رواية البُوَيْطي عن حفص ابن غياث عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ القرآن بدأ (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) فعدها آية ثم قرأ (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ)، ثم أشار إلى رواية الطحاوي له من طريق عمر بن حفص عن أبيه، وإلى رواية كل من ابن خزيمة والحاكم والدارقطني له من طريق عمر بن هارون، الذي قال عنه الحافظ : «عمر بن هارون ضعيف» .

وأثناء رده على الطحاوي - كما سنرى في الفرع الموالي- أشار إلى أن الترمذي قد صحح هذا الحديث ، حيث قال : « وهذا الذي أعل به ليس بعلة؛ فقد رواه الترمذي من طريق ابن أبي مليكة عن أم سلمة بلا واسطة وصححه، ورجحه على الإسناد الذي فيه يعلى بن مملك»[1] .

والسؤال هو : إن كان الضمير في قوله : (فقد رواه) عائدا على الحديث المذكور سابقا ، أي الذي أعله الطحاوي (كما قال الحافظ) وهو (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) فعدها آية، (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ...) فأين رواه الترمذي ؟

---

[1] تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، تحقيق عبد الله هاشم اليماني المدني ، (د ط) 1384هـ 1964م ، المدينة المنورة ، حديث رقم (346) جـ 1 ص 232 .

إنه لا وجود لهذا الحديث (بهذا السند) في جامع الترمذي ، وإنما الموجود هو من طريق : إسماعيل بن حماد عن أبي خالد عن ابن عباس قال : «كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتتح صلاته بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» ، قال أبو عيسى : هذا حديث ليس إسناده بذاك [1] .

وقال فيه أبو داود : «حديث ضعيف »، وقال البزار: « إسماعيل لم يكن بالقوي ؛ وأبو خالد مجهول، قال أبو زرعة : «لا أعرف من هو»[2].

وإن كان مراده حديث : تقطيع القراءة آية آية : (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) ، ثم يقف (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)...وهو المتبادر من كلامه ، فنعم ، وهو كما قال ، إذ رواه (أي الترمذي) عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة ، رضي الله عنها ، لكن أين تصحيحه له ؟ وأين ترجيحه على الإسناد الذي فيه يعلى بن مملك ؟

إن الترمذي – كما مر بنا – روى هذا الحديث بواسطة (يعلى بن مملك) عن أم سلمة ، من طريق الليث ، وصححه ، ثم أشار إلى الرواية الثانية (التي عناها الحافظ) ، وهي رواية ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقطع قراءته) وهي من غير واسطة – كما قال الحافظ – ثم قال عقبها : « وحديث الليث أصح» ؛ فأين تصحيحه لها ؟

وأي الروايتين أحق بالتصحيح ؟ أرواية الليث ، أم رواية ابن جريج؟

ولئن كان دليل الحافظ مأخوذا من قول الترمذي (أصح) أي أن كليهما اتصف بالصحة– كما هو المعنى اللغوي لصيغ التفضيل– إلا أن الرواية الأولى (رواية الليث) أقوى من الثانية ، وهذا يعني أن الثانية (رواية ابن جريج) هي الأخرى صحيحة ، إن كان هذا دليلَه فمردود ؛ لأن هذا المعنى اللغوي غير وارد ؛ لأن الترمذي وضح المراد بقوله (أصح) بأن مقابله غير صحيح ، وذاك حين رواه في الباب الموالي ، وهو باب (القراءات) حيث قال– بعد روايته لحديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته ، يقول : (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) ثم يقف... وان يقرؤها (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) » قال أبو عيسى : هذا حديث غريب...وليس إسناده بمتصل ؛ لأن الليث بن سعد روى هذا الحديث عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن مملك عن أم سلمة...» إذن فبان أن مراده بـــ(أصح) أن الرواية المقابلة غير متصلة الإسناد ، أي غير صحيحة .

---

(1) جامع الترمذي ، تحقيق أحمد شاكر ، (د ط) دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، باب من رأى الجهر بـــ(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) حديث رقم (245) ، جـــ 2 ص 14 ، وعارضة الأحوذي جـــ 2ص 44-45.

(2) ابن حجر ، تلخيص الحبير ، جـــ 1 ص 234 .

وعليه فإن الترمذي لم يصحح حديث أم سلمة (المروي بلا واسطة) كما قال الحافظ ، فضلاً عن ترجيحه له على حديث يعلى بن مملك ، بل العكس – كما ترى – هو الصحيح ، وإلا فإننا نقرر بلا شك أن قول الترمذي : «وحديث الليث أصح» معناه في عرف اللغة والحديث : أن حديث ابن جريج أصح ! .

ولعل المراد من كلام الحافظ ، أن الترمذي ما دام قد صحح حديث الليث ، فهذا يعني ضِمْنِيًّا أنه صحح حديث ابن جريج ؛ إذ هما بمعنى واحد ، عنده ، وهذا الكلام غير متوجه؛ لأن هناك فرقا بين حديث الليث وحديث ابن جريج ، كما بينا سابقا عند مناقشة الإمام السخاوي في تفسيره لحديث القراءة المفسرة حرفا حرفا بحديث تقطيع القراءة آية آية ، وكذا مع الإمام الأرناؤوط .

الفرع الثالث : نسبة ابن حجر دعوى الانقطاع إلى الطحاوي

لقد أشار ابن حجر في تخريجه لأحاديث الرافعي – رحمه الله – أن الطحاوي قد أعل حديث ابن جريج بالانقطاع ؛ فقال[القائل الطحاوي] : « **لم يسمعه ابن أبي مليكة من أم سلمة**» ؛ ثم بين (أي الطحاوي) وجهة استدلاله على دعوى الانقطاع أن الليث روى عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن مملك عن أم سلمة أنه سألها عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم: فنعتت له قراءة مفسرة حرفا حرفا، ثم قال[القائل ابن حجر] : «وهذا الذي أعل به ليس بعلة ؛ فقد رواه الترمذي من طريق ابن أبي مليكة عن أم سلمة بلا واسطة ، وصححه ورجحه على الإسناد الذي فيه يعلى بن مملك» [1] .

إن نسبة هذا الكلام إلى الطحاوي ، فيها نظر ، ودونك ما قاله الطحاوي حول هذه النقطة : « وأما حديث أم سلمة– رضي الله عنها– الذي رواه ابن أبي مليكة ؛ فقد اختلف الذين رووه في لفظه : فرواه بعضهم على ما ذكرناه [أي : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في بيتها فيقرأ (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ، (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ)...] ، ورواه آخرون...عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة عن يعلى أنه سأل أم سلمة عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنعتت له قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مفسرة حرفًا حرفًا »[2].

وللتأكيد على هذا الكلام ننقل سائر العبارات التي وردت فيها الإشارة إلى (ابن أبي مليكة) في هذا الموضوع ، وهي أربع عبارات :

---

(1) سبق تخريجه ص (129) .

(2) الطحاوي : شرح معاني الآثار ، تحقيق محمد زهري النجار ، (ط1) 1399هـ دار الكتب العلمية ، بيروت ، باب قراءة (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) في الصلاة جـ1 ص200-201 .

1- «...عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في بيتها فيقرأ (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ❁الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ ❁الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ❁مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ❁إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ❁اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ ❁صِرَطَ الذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ...»[1].

2 – «وأما حديث أم سلمة الذي رواه ابن أبي مليكة فقد اختلف الذين رووه في لفظه...»

3 – « عن ابن أبي مليكة عن يعلى أنه سأل أم سلمة عن قراءة رسول الله فنعتت له قراءة مفسرة حرفـًا حرفـًا»[2].

4- « وقد يجوز أيضا أن يكون تقطيع فاتحة الكتاب الذي في حديث ابن جريج كان من ابن جريج أيضا حكاية منه للقراءة المفسرة حرفا حرفا ، التي حكاها الليث عن بن أبي مليكة » [3].

فلا وجود إذن لعبارة (لم يسمعه ابن أبي مليكة من أم سلمة) ضمن كلام الطحاوي ؟

ولئن كان الحافظ – كما بين الشيخ عبد الفتاح أبو غدة – يتجوز في عباراته خاصة في كتابه فتح الباري فيقول مثلا : قال ابن المنيِّر : «...» لكنه لا ينقل العبارة الحرفية له، بل ينقل الكلام بمعناه ، فإن هذا الحم غير وارد هنا ؛ لأن الطحاوي لم يذكر هذه العبارة ، لا بلفظها ، ولا بمعناها .

ويؤكد هذا أن الحافظ صدَّر عبارته السابقة بقوله : « وأعل الطحاوي الخبر بالانقطاع» وهذا الحكم غير متوجه ؛ إذ لم يعل الطحاوي هذا الخبر بالانقطاع ، بل حاول تفسير هذا الخبر بحديث يعلى ابن مملك ، حيث بين أن مفهوم الحديث الأول (الذي فيه البسملة) ، هو وَصْفٌ لقراءة القرآن من قبل النبي صلى الله عليه وسلم بشكل عام ؛ إذ إن البسملة مشروعة فيها ، وهي تابعة – من حيث الجهر والسر– لكيفية القراءة ، وليس فيه دليل قاطع على أنه عليه الصلاة والسلام قرأ بالبسملة في الفاتحة ؛ إذ لا يعدو أن يكون هذا من باب توضيح كيفية التأني في القراءة وتبيينها.

وليس المراد القولَ بأن هذا الكلام هو الصحيح ، وهو الراجح ، وإنما المراد التأكيد على أن الطحاوي لم يعل الخبر المذكور بالانقطاع ، بل ساق أدلة القائلين بعدم قراءة البسملة لا في السر ، ولا في الجهر، وبيَّن وِجْهة نظرهم.

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن الطحاوي لو كان قاصدا إعلالَ هذا الحديث ورَدَّهُ ؛ فلئن يسلك مسلك تضعيفه أولى من مسلك ادعاء الانقطاع بين أم سلمة وابن أبي مليكة ؛ فقد رواه من طريق عمر بن حفص وهو كما قال الحافظ في (التلخيص) ضعيف ، أما ادعاء الانقطاع فالكلام فيه ليس مسلَّمًا .

---

(1) شرح معاني الآثار ، جـ1 ص 199.

(2) المصدر نفسه ، جـ1 ص 201 .

(3) المكان نفسه .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فالظاهر كما ترى أنه يرى صحة هذا الحديث ؛ إذ لم يشر إلى إعلاله ، وإن كان الأمر مع هذا فيه احتمال؛ لإمكان أن يكون ذلك عن تساهل منه(*) ، وهذا لكونه ساقه مساق الشاهد لحديث الموالاة في القراءة ، الذي ذكره الرافعي وهو : «كان صلى الله عليه وسلم **يوالي في قراءته** » حيث لم يجد الحافظ هذا الحديث بنصه ، فساق له حديثَ أم سلمة كشاهد على معناه .

ومعلوم أنه لا يُشترَط في الشواهد والمتابعات ، ما يُشترط في الأصول ، والله أعلم.

ملاحظة : لقد جاءت بعض روايات حديث أم سلمة كدليل على الجهر بالبسملة ، وعلى كونها آية من الفاتحة ، ولذلك ناقش الأئمة والفقهاء هذه القضية واختلفوا في حكمها ، والذي عليه المحققون أن أحاديث الجهر كلّها ضعيفة ، ومن أبرز الذين قالوا بهذا ، الإمام ابن تيميَة وابن عبد البر والإمام الزيلعي ، و الكنوي .

أما ابن تيمية فقد صرح بذلك بقوله : «...لكن لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يجهر بها ، وليس فى الصحاح ولا السنن حديث صحيح صريح بالجهر ...»[1] .

وقال أيضا حول أحاديث الجهر : « فأما المأثور عن الصحابة كابن الزبير ونحوه ففيه صحيح وفيه ضعيف وأما المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو ضعيف أو موضوع كما ذكر ذلك حفاظ الحديث كالدارقطنى وغيره ، ولهذا لم يرو أهل السنن والمسانيد المعروفة عن النبى صلى الله عليه وسلم في الجهر بها حديثا واحدا ، وإنما يروى أمثال هذه الأحاديث من لا يميز من أهل التفسير كالثعلبي ونحوه» [2] .

(*) لم يختلف النقاد وأهل الحديث في علو شأو الحافظ ابن حجر ، وشدة تحقيقه وتبحره في هذا العلم ؛ إذ هو الحافظ حيث أطلق و لم يُعرف عنه تساهل في إيراد الأحاديث التالفة أو الموضوعة ، دون التنبيه عليها ، حيث صان كل كتبه عن هذه الأحاديث ، خاصة كتابه العجاب (فتح الباري) ، لكن قد يكون منه بعض فتور في ذلك ، أو غفلة ، كما صرح به الحافظ الغماري ، في كتابه (المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير) ، وهذا بخصوص حديث : « آفة الدين ثلاثة : فقيه فاجر ، وإمام جائر ، ومجتهد جاهل حيث قال : « قال الحافظ في (زهر الفردوس) فيه ضعف وانقطاع » قلت : بل فيه كذاب وضّاع ، وهو نمشل ابن سعيد ، فالحديث موضوع ، والحافظ وشيخه العراقي متساهلان في الحكم للحديث ،ولا يكادان يصرحان بوضع حديث إلا إذا كان كالشمس في رابعة النهار » من الأجوبة الفاضلة ، ص 125-126 (الهامش) .

ومثال ذلك أيضا ما قاله الحافظ في كتابه (بلوغ المرام) حول حديث (ألا يمس القرآن إلا طاهر) « رواه مالك مرسلا ، ووصله النسائي وابن حبان ، وهو معلول »حديث رقم (71) ، قال الإمام الصنعاني: « وإنما قال المصنف إن هذا الحديث معلول ؛ لأنه من رواية سليمان ابن داود وهو متفق على تركه ، كما قاله ابن حزم ، ووهم في ذلك ،فإنه ظن أنه سليمان بن داود اليماني وليس كذلك ، بل هو سليمان بن داود الخولاني ، وهو ثقة أثنى عليه أبو زرعة وأبو حاتم...واليماني هو المتفق على ضعفه...» من سبل السلام شرح بلوغ المرام ، (د ط) دار الجيل بيروت ، جـ1 ص 110 .

(1) كتب ورسائل ابن تيمية في الفقه ، تحقيق عبد الرحمن محمد النجدي ، (د ط) مكتبة ابن تيمية ، جـ22ص275 وص 422 ، وانظر كتاب تحفة الأخيار بإحياء سنة سيد الأبرار ، للكنوي ، تحقيق الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة ، ص 151 .

(2) ابن تيمية : مصدر سابق ، جـ22 ص 442 .

وقال أيضا : «وليس في الصحاح والسنن حديث فيه ذكرُ جهرٍ بها ، والأحاديث المصرحة بالجهر عنه كلها ضعيفة عند أهل بالعلم بالحديث ؛ ولهذا لم يخرِّجوا في أمهات الدواوين منها شيئا...»[1].

أما اللكنوي فقد صرح بذلك أيضا حيث جاء في معرض مناقشته الواسعة لقضية الجهر بالبسملة: «...واستند الشافعي وغيره من القائلين بالجهر بأحاديث أخَرَ ، دلت على الجهر، وكلها ضعيفة»[2].

وقال في موضع آخر : « وقد أخرج الخطيب والحاكم والدارقطني عن أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بـــ(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ، وسنده ضعيف ، بل أسانيد جميع أحاديث الجهر ضعيفة »[3] .

وأما عن كون البسملة آية من الفاتحة ، فقد قال ابن عبد البر ~~ابن عبد البر~~ حول هذه النقطة : « العلاء بن عبد الرحمن ثقة...وحديثه في هذا الباب(*) يقضي بأن (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ليست آية من فاتحة الكتاب ، وهو نص في موضع الخلاف لا يحتمل التأويل، وقد أمر الله عند التنازع بالرجوع إلى الله وإلى رسوله ، وقد اختلف السلف في هذا الباب وسلك الخلف سبيلهم في ذلك ، واختلفت الآثار فيه ، وحديث العلاء هذا قاطع لتعلق المتنازعين ، وهو أولى ما قيل في هذا الباب»[4].

وليس المقصود هنا الانتصار لهذا الرأي أو ذاك ، وإنما المراد أن تضعيف أحاديث الجهر ، أو أحاديث البسملة من قبل هؤلاء الأئمة وغيرهم ، يعني ضِمْنًا تضعيفَ رواية ابن جريج التي فيها التصريح بالبسملة ، وكذا الوقف على أواخر الآيات .

---

(1) كتب ورسائل في الفقه ، جـــ22 ، ص 371، ورسالة في الألفة بين المسلمين لابن تيمية ، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، (ط 2) 1419هـــ دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ص 50 .

(2) ظفر الأماني في مختصر الجرجاني : تحقيق د. تقي الدين الندوي (ط 1) 1415هـــ 1995م ، دار القلم ، الإمارات ، ص 368 .

(3) المرجع نفسه ، ص 370 .

(*) وهو حديث أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين فنصفها لي ونصفها لعبدي ، ولعبدي ما سأل...يقول العبد : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَطَ الذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِينَ) ، فهؤلاء لعبدي ولعبدي ما سأل » أخرجه مالك في الموطأ حديث رقم (185) ص48 ، ومسلم في المسند الصحيح ، حديث رقم (395) جـــ1ص192.

(4) فتح المالك بتبويب التمهيد ، ترتيب وتحقيق د. مصطفى صميدة ، (ط 1)1418هـــ1998م دار الكتب العلمية ، بيروت ، كتاب الصلاة ، باب القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر فيه بالقراءة ،جـــ2 ص118.

المبحث الثالث : تفسير المدلولات

بعد أن تناولنا مناقشة سائر الآراء والأقوال ، نتناول في هذا المبحث تفسير بعض المصطلحات التي ورد ذكرها فيما سبق ، والتي من خلالها نحدد رأي أصحابها في هذا الموضوع ، فقد رأينا أن ابن العربي قال عن هذا الحديث : (لا يصح) ، فهل هذا يعني تضعيفه له ؟

ورأينا أن الذهبي والقيسراني قالا أيضا عن إحدى رواياته : (منكر) ، فهل هذا الإطلاق هو لمجرد التفرد ؟ أم لضعف الحديث ؟

كما رأينا أن شمس الحق عند مناقشته للحديث قال عنه إنه (ثابت) ، فهل يعني هذا تصحيحه له كما هو ظاهر العبارة ؟

وأخيرا فقد أخرج أبو داود هذا الحديث ساكتا عليه ؛ فهل يعني هذا تصحيحه له ؟

فهذه أربعة مدلولات ينبغي توضيح وتفسير معناها عند أصحابها لمعرفة المراد منها ، ومن ثم معرفة موقف أصحابها من الحديث ، وفي هذا – كما ترى – خدمة بالغة ، و تكملة مهمة لهذه الدراسة ، وسنتناول هذه النقاط الأربع في ثلاثة مطالب ، هي :

المطلب الأول : رأي أبي داود وشمس الحق أبادي

الفرع الأول : مدلول (السكوت) عند أبي داود

لقد أخرج الإمام أبو داود حديث ابن جريج : « (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ❁الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ)... يقطع قراءته آية آية » ساكتا عليه ، ثم قال : سمعت أحمد يقول : القراءة القديمة (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) [1] . فهل يُعد سكوته هذا تصحيحا له ، أو تضعيفًا ؟

لقد ذكر الإمام ابن الصلاح– رحمه الله– فيما رُوِّيه عن أبي داود قوله :«...ما كان في كتابي هذا من حديثٍ فيه وهن شديد بيَّنْتُه ، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح » [2] ، فقد صرَّح إذن أن ما سكت عنه في سننه فهو صالح للاحتجاج .

وقال الذهبي عن مراتب سنن أبي داود : «...ثم يليه(*) ما ضَعُف إسنادُه ؛ لنُقص حفظ راويه ، فمثل هذا يُمَشِّيه أبو داود ويسكت عنه غالبا ، ثم يليه ما كان بَيِّنَ الضعف من جهة راويه ، فهذا لا يسكت عنه ، بل يُوَهِّنُه غالبا ، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته»[3] .

---

(1) سنن أبي داود ، حديث رقم (4001) ، جـ3 ص 429 .

(2) مقدمة ابن الصلاح ، ص 22 .

(*) أي حديث المرتبة الرابعة وهو ما كان إسناده صالحا . وقَبِلَهُ العلماء ؛ لمجيئه من وجهين ليِّنَيْنِ فصاعدا .

(3) سير أعلام النبلاء ، جـ13 ص 214 – 215 .

وقد بين الحافظ المنذري في خطبة كتابه (الترغيب والترهيب) أن الصالح الذي يسكت عنه أبو داود لا ينزل عن درجة الحسن ، وقد يرتفع إلى درجة ما يكون على شرط الشيخين ، حيث قال : «...وكل حديث عَزَوْتُه إلى أبي داود ، وسكتُّ عنه ؛ فهو كما ذُكِر ، ولا ينزل عن درجة الحَسن ، وقد يكون على شرط الشيخين ، أو أحدهما»[1] .

فقول الإمام المنذري : (فهو كما ذكر) يريد أنه صالح ، كما سماه هو (أي أبو داود) ، لكن من القسم الصالح للاحتجاج ، والذي أقل ما يقال فيه أنه حسن ، لا من القسم الضعيف الذي سكت عنه أيضا أبو داود ، وبمعنى آخر أن ما سكت عنه أبو داود ، والذي يدخل تحت اسم (الصالح) ينقسم إلى قسمين :

1- قسم لا ينزل عن درجة الحسن ، وقد يرتفع إلى درجة الصحة ، فهذا هو الذي وصفه المنذري بأنه (لا ينزل عن درجة الحَسَن) ، ويسكت عنه (أي المنذري) .

2- قسم ضعيف تساهل فيه أبو داود ، فرواه ساكتا عنه ، فهذا لا يوصف بالحسن فضلا عن الصحة ، ولا يسكت عنه المنذري ، بل يُوَهِّنه ، وهذا القسم هو المعنيُّ بقوله : «وأنبه على كثير مما حضرني حال الإملاء ، مما تساهل أبو داود – رحمه الله تعالى – في السكوت عن تضعيفه» [2] .

وقد أشار ابن حجر – رحمه الله – إلى هذا القسم الثاني بقوله : « إن قول أبي داود : بما فيه وهن شديد بينتُه يُفهَم منه أن الذي يكون فيه وهن غيرُ شديد لا يُبَينه»[3] .

ومما يؤكد سكوت أبي داود عن الضعيف اليسير ، ما رواه ابن منده – رحمه الله – عنه أنه يخرج الضعيفَ إذا لم يجد في الباب غيرَه ؛ لأنه مقدم عنده على رأي الرجال [4] .

إذن فجملة الأحاديث التي يسكت عنها أبو داود تتراوح ما بين الحسن والضعف ، وقد ترتفع عن درجة الحسن إلى درجة الصحيح ، وقد تنزل عن هذه الرتبة إلى درجة الحسن لغيره ، فتصير عدة الأقسام المسكوت عنها أربعة : الصحيح ، والحسن لذاته ، والحسن لغيره ، والضعيف ، وهي كلها – كما يقول ابن حجر – صالحة للاحتجاج بها عند أبي داود [5] .

---

(1) علق عليه مصطفى محمد عمارة ، (ط 3) 1368هـ 1968 م دار إحياء التراث العربي ، بيروت جـ1 ص 38 .

(2) الحافظ المنذري : المكان نفسه .

(3) شمس الحق أبادي : غنية الألمعي ، المطبوع آخر كتاب المعجم الصغير للطبراني ، (د ط) 1403هـ1983م دار الكتب العلمية ، جـ2 ص 189 .

(4) الحافظ العراقي : فتح المغيث ، ص 62 .

(5) شمس الحق أبادي : مرجع سابق ، جـ2 ص 190. .

لكن ابن علان البكري بين أن الصلاحية المعنية من قول أبي داود : (وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح) ليست للاحتجاج فقط ، بل قد يراد بها الاعتبار ، وبمعنى آخر أن ما ارتقى من أحاديثه إلى الصحة أو الحسن فهو صالح للاحتجاج ، وما لم يكن فهو صالح للاعتبار [1].

والحاصل أن سكوت أبي داود – رحمه الله – عن الحديث في سننه ، يعني أن الحديث صالح للاحتجاج به كما نص على ذلك أئمة الحديث كابن الصلاح والعراقي وغيرهم ، إلا أن يظهر في الحديث ما يقدح في صحته أو حسنه ، فيُحكَم عليه حينئذ بالضعف ، وفي هذا يقول الإمام النووي – رحمه الله– : «...وإن نص على ضعفه من يُعتمد عليه ، أو رأى العارفُ في سنده ما يقتضي الضعف ، ولا جابر له، حُكِم بضعفه، ولا مُلتَفَت إلى سكوت أبي داود ، قلت[القائل الحافظ ابن حجر]: وهذا هو الحق » [2] .

الفرع الثاني : مدلول (الثبوت) عند شمس الحق أبادي

لقد ذكرنا سابقا أن هذا الإمام قال عن حديث ابن جريج بأنه (ثابت) فهل يعني هذا أن الحديث صحيح ؟

قد يظن الكثير أن هذا يعني قطعا أن الإمام شمس الحق يقول بصحة هذا الحديث ، كما هو ظاهر مدلول الثبوت وليس الأمر كذلك ؛ لأن لديه منهجًا خاصا في هذا المصطلح قد أشار إليه في رسالته (غنية الألمعي) حيث بحث الفرقَ بين قولهم : (لا يصح) وقولهم : (لا يثبت) .

وقد خالف هذا الإمام رأي المحققين ، حول هذين المصطلحين – كما سيأتي توضيحه لاحقا– حيث قال بعد تفصيل الكلام في الفرق بينهما : «وحاصل الكلام أن هاتين اللفظتين في كل الاستعمالات الثلاثة [*]متحدان في المعنى ، وعلى التحقيق أنهما تستعملان بمعنى الموضوع ، وبمعنى أنه ضعيف ، وبمعنى أنه حسن ، لكن استعمالهما في المعنيين الأوَّلَيْنِ شائع جدا ، ومستعمل كثيرا ، فلا يقال إن هذا الحديث لا يصح ولا يثبت ، ويراد بهما أنه حديث حسن ، بل يراد بهما أنه موضوع » [3].

و الحاصل أن معنى كون الحديث ثابتا عنده ، يحتمل ثلاثة أقوال :

– الأول : أنه صحيح ، ويقابل الاستعمالَ الثاني لهذين المصطلحين (المذكور في الهامش) .

– الثاني : أنه صحيح أو حسن ، ويقابل الاستعمالَ الأول لهذين المصطلحين .

---

(1) شمس الحق أبادي : غنية الألمعي ، جـــ2 ص 197 .

(2) المرجع نفسه ، جـــ2 ص 192 .

(*) – وهي إما نفي الصحة والحسن وإثبات الضعف دون الوضع .

– وإما نفي الصحة دون نفي الحسن أو الضعف .

– وإما إثبات الكذب أو الوضع .

وهذا على منهجه هو ، في حين أن الصواب أن هذين المصطلحين يختلف مدلولهما حسب الحديث والأصل المخرَّج فيه .

(3) مرجع سابق ، جـــ2 ص 157 – 160 .

- الثالث : أنه صحيح أو حسن أو ضعيف ، ويقابل الاستعمال الثالث .

ولكن الاستعمال الأول ضعيف وغير شائع حسب رأيه ؛ ذلك أنه ضعَّف احتمال مجيء عبارة (لا يثبت) بمعنى أن الحديث (حسن) ، إذ إنها تعني عنده أنه موضوع ؛ وعليه فالثبوت يعني عدم الوضع.

والحاصل أن حكم الشيخ شمس الحق على هذا الحديث بالثبوت يعني عنده أنه**غير موضوع** ، ويدخل في هذا كل من الصحيح والحسن والضعيف ؛ لأنها كلها توصف بعدم الوضع ، لكن بقي أن يقال أن السياق الذي ذكر فيه هذه اللفظة يُبعد كونَ المقصود منها نفيَ الوضع فحسب ، إذ إن إعلال الترمذي للحديث يعني تضعيفه له ، ورد الشيخ أبادي عليه ومناقشته له – كما رأينا – إنما كان في رد هذا التضعيف وهذا الإعلال ، فإذا كان بعد كل تلك الجولة يخرج إلى أن الحديث غير موضوع ؛ فإنه لم يخرج بشيء ، بل إن رأيه هذا يوافق رأي الترمذي ؛ لأن هذا الأخير هو أيضا لم يحكم على الحديث بالوضع ، اللهم إلا أن يقال إن إعلال الترمذي الحديث بالانقطاع يعني أنه موضوع ، فيكون الشيخ حينئذ منسجما مع نفسه ومع مذهبه ، حيث رد دعوى الوضع ، بالثبوت ، أي عدم الوضع ، لكن هذا يعيد .

وعليه فالراجح أن المراد من قوله (فالحديث ثابت) **أنه حسن أو صحيح ، والله أعلم .**

المطلب الثاني : مدلول مصطلح (لا يصح) عند ابن العربي

الفرع الأول : اضطراب كثير من النقاد في هذا المصطلح

لقد قسم ابن العربي – رحمه الله – القراءة إلى ثلاثة أقسام [1]:

- القسم الأول : أن تكون القراءة مفسرة حرفا حرفا، وعلى هذا النحو كانت قراءته صلى الله عليه وسلم .
- القسم الثاني : القراءة حَدْرًا.
- القسم الثالث : القراءة زمزمة (*) .

ثم بين أن كل هذه الأنواع الثلاثة جائزة بشرط أن تكون منسجمة مع أحكام الترتيل ، من تبيين للحروف ومعرفة للوقوف ، ومراعاة لسائر القواعد الصوتية ، من مد ، وإدغام وروم ، وإشمام ونحو ذلك[2] .

---

[1] عارضة الأحوذي ، جـ11 ص 42 .

(*) الزمزمة الصوت البعيد يسمع له دوي ، وزمزمة الرعد تتابع صوته ، وهو أحسنه ، والزمزمة أيضا صوت تديره العلوج في خياشيمها وحلوقها –وهم صموت– عند تدافعها على الأكل ، من القاموس المحيط ، جـ4 ص126 ، ولا ريب أن قراءة القرآن ينبغي أن تكون على أفضل الوجوه وأعذبها ، وفي البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (ما أذن الله لشيء ، ما أذن لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن يجهر به) من الجامع المسند الصحيح ، حديث رقم (7544)جـ4 ص2358 ، وعلى هذا فالمراد بالقراءة الزمزمة التي عناها ابن العربي القراءة بصوت فيه جهر وشدة ، والله أعلم .

[2] ابن العربي : مصدر سابق ، جـ11 ص 43 .

ثم أشار إلى أن الترمذي أخرج حديث أم سلمة «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقطع قراءته يقول : (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) ويقف (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ويقف» ثم عقب بقوله : «ولم يصح ، والصحيح (بِسْمِ اللهِ)...»[1] ، فهل يعني بهذا أن الحديث ضعيف ؟ أم أنه حسن ؟ أم يعني معنى آخر ؟

إن هذا المصطلح من أهم المصطلحات وأدقها ؛ إذ غفل عنه أئمة مُبَرَّزون أمثال الإمام الزركشي والسيوطي وابن عرَّاق...[2] .

فقد قال الزركشي ، في نكته على ابن الصلاح : « بين قولنا : (موضوع) ، وبين قولنا : (لا يصح) بَوْنٌ كبير ؛ فإن الأول إثبات الكذب والاختلاق، والثاني إخبار عن عدم الثبوت ، ولا يلزم منه العدم ، وهذا يجيء في كل حديث قال فيه ابن الجوْزي : (لا يصح) ، ونحوه» [3]، وهذا الحكم غير مُسَلَّم ، بل منتقد من وجهين ، كما يقول الشيخ أبو غدة :

- **الأول** : تعميمه لهذا الحكم دون التفريق بين إطلاقه في أحاديث الأحكام ، وبين إطلاقه في الأحاديث الموضوعات وكتب الرجال .

- **الثاني** : في قوله بأن هذا الحكم يصلح في كل حديث قال فيه ابن الجوْزي : (لا يصح) ، وهذا مردود قطعا؛ لأن ابن الجوْزي حين يقول : (لا يصح)، أو (لا يثبت) ، فهي تعني أن الحديث (باطل) ، أو (موضوع) ، أي أن هذه المصطلحات حين يوظفها ابن الجوْزي في كتابه (الموضوعات) إنما يوظفها قاصدا بها معنى واحدًا ، هو الوضع والبطلان ، لا قاصدا معنَيَيْنِ متباينين ، كما قال الزركشي[3].

هذا ، وقد تابع الإمامَ الزركشي في وهَمه هذا ، جماعةٌ من النقاد ، ونقلوا كلامه السابق على التسليم والقَبول ، كالإمام اللكنوي[4] ، وعلي القاري [5]، وغيرهم...[6] .

---

(1) عارضة الأحوذي ، جـ11 ص 44 .

(2) راجع مقدمة تحقيق كتاب المصنوع لملا علي القاري ، للشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، (ط 5) 1414هـ 1994م ، دار البشائر الإسلامية بيروت ، ص 28 .

(3) المصدر نفسه ص 44 .

(3) المصدر نفسه (مقدمة التحقيق) ، ص29 .

(4) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة (ط 6)1421هـ2000م دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ص195 .

(5) وهذا في كتابه (المصنوع) ، ص44، حيث نقل كلام الزركشي السابق محتجا به على هذا الرأي ، وكما تراه في كتابه (تذكرة الموضوعات) حيث قال : « لا يلزم من عدم صحته وضعه » ، من الرفع والتكميل ، ص 191 .

(6) من المعاصرين ، كالشيخ جمال الدين القاسمي في (قواعد التحديث) ، والشيخ محمد الخضر التونسي في مقدمته لكتاب (المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم لم يصح شيء في هذا الباب) لعمر بن بدر الموصلي ، وغيرهما ، كما في مقدمة كتاب المصنوع للشيخ أبو غدة ص31 .

ومن أبرز الأمثلة على الاضطراب الذي وقع فيه كثير من النقاد بخصوص هذا المصطلح ما تراه عند الشيخ عبد الرحمن المُعَلِّمي في تعليقه على (الفوائد المجموعة) للشوكاني ، عند قول هذا الأخير: «حديث مسح العينين بباطن أُنْمُلَتَي السَّبَّابتين عند قول المؤذن: أشهد أن محمدا رسول الله...قال ابن طاهر في (التذكرة): لا يصح»[1].

وعند قوله أيضا : «حديث (مَن قَال حِين يَسمَع النِّداءَ : مَرحبًا بِحبيبي ، وقُرَّةَ عَيني محمدِ بن عبد الله ، ثم يُقبِّل إبهامَيه ، ثم يجعلهما على عينيه ، لم يَعْمَ ، و لم يَرْمَد) ، قال في (التذكرة) : لا يصح»[2] .

حيث علق (أي المُعَلِّمي) على الحديث الأول بقوله : «كلمة (لا يصح) إنما تقال فيما له قوة ، فأما هذا فلا يرتاب عالم بالسنة في بطلانه»، وقال عن الحديث الثاني: «في (المقاصد) هذا الحديث أورده بعض المتصوفة- بسند فيه مجاهيل مع انقطاعه- عن الخَضِر (عليه السلام)، أقول: أفمثل هذا يُقتصر فيه على كلمة (لا يصح)» ؟ [3].

قال الشيخ أبو غدة معلقا على كلامه : «ولو كان يحضره هذا الاصطلاح ، لرأى كلام الشوكاني ومن نقل عنه مستقيما على الجادة ، لا اعتراض عليه ، موافقا لرأيه ببطلان هذين الحديثين ، ولا ريب» [4] .

والذي عليه المحققون كالبخاري وابن حجر وابن هِمَّات الدمشقي وغيرهم أن قولهم : (لا يصح) أو (لا يثبت) أو (لم يصح) أو (لم يثبت) أو (ليس بصحيح) أو (ليس بثابت) أو (لا يثبت فيه شيء) أو نحو هذه التعابير، إذا قالوه في كتب الأحكام والفقه فإنهم يريدون به نفي الصحة الاصطلاحية؛ فلا ينافي كون الحديث حسنا أو ضعيفا وإذا قالوه في كتب الموضوعات وغيرها من الكتب التي تُعنى بجمع الأحاديث ونخلها، وتمييز صحيحها من سقيمها وطيبها من خبيثها ، كـ(الأباطيل) للجُوزقاني ، و(اللآلئ المصنوعة) للسيوطي، و(المغني عن الحفظ والكتاب) لابن بدر الدين الموصلي الحنفي، و(كشف الخفاء) للعَجلوني ، وكذا كتب الرجال ، كـ(الضعفاء) للبخاري والعُقَيلي والدُّولابي، و(الكامل) لابن عَدِيّ ، وذيله (الحافل) لأبي العباس الإشبيلي ، و(ميزان الاعتدال) للذهبي وغيرها ، فإنهم يريدون به أن الحديث موضوع وباطل ، ولا يتصف بأي شيء من الصحة [5] .

---

(1) الفوائد المجموعة ، تحقيق عبد الرحمن ين يحيى اليماني ، (د ط)1398هـ 1978م دار الباز مكة المكرمة ، حديث رقم (18)ص20

(2) الشوكاني : المصدر نفسه ، حديث رقم (19) ص 20.

(3) المصدر نفسه ص 20 ، هامش (1) .

(4) المصنوع نفسه ، مقدمة التحقيق ، ص 32 .

(5) يقول الإمام الكوثري في مقدمته لكتاب(المغني عن الحفظ و الكتاب) لبدر الدين الموصلي : « تنبيه : يقول المسند الأوحد ابن هِمَّات الدمشقي في (التنكيت والإفادة في تخريج أحاديث خاتمة سفر السعادة): اعلم أن البخاري وكل من صنف في الأحكام يريد بقوله : (لم يصح) الصحة الاصطلاحية ، ومن صنف في الموضوعات والضعفاء يريد بقوله (لم يصح) أو (لم يثبت) المعنى الأعم ، ولا يلزم من الأول نفي الحسن أو الضعف، ويلزم من الثاني البطلان » من مقدمة تحقيق المصنوع ص 27- 28.

ودونك بعضَ الأمثلة على هذا الاستعمال ، في كلا الحالتين :

الفرع الأول : مدلوله في كتب الأحكام

1- المثال الأول : ما قاله الحافظ في تخريج أحاديث الأذكار المسمى بـــ(نتائج الأفكار) : « ثبت عن أحمد ابن حنبل أنه قال : لا أعلم في التسمية[أي في الوضوء] حديثا ثابتا ، قلت[القائل ابن حجر]: لا يلزم من نفي العلم ثبوت العدم ، وعلى التَّنَزُّلِ : لا يلزم من نفي الثبوت ثبوت الضعف [أو الوضع] ؛ لاحتمال أن يراد بالثبوت الصحة [أي بالمعنى الاصطلاحي] فلا ينفي الحسن» [1] .

2- المثال الثاني : حول حديث العباس بن مرداس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دَعَا عَشِيَّةَ عَرَفَةَ بالمَغْفِرَةِ من ربه ، وأن الله سبحانه وتعالى أجَابَه بالمغفرةِ لأمَّتِه إلاَّ الظالم...[*] ، فقد رد ابن حجر على القائلين بوضعه كابن الجَوْزي ، أو بإعلاله كابنِ حِبَّان ، ثم نقل كلام ابن منده حول (عبد الله ابن كنانة) أحد رواته ، والذي جاء فيه : «...ولم أر فيه كلاما من قبلُ ، إلا أن البخاري ذكر الحديث المذكور ، وقال : لم يصح» ، فقال ابن حجر (معلقا على قول البخاري في هذا الحديث : لم يصح) : «ولا يلزم من كون الحديث لم يصح أن يكون موضوعا...» [2] .

فالشاهد فيه أن استعمال البخاري للفظة (لم يصح) لا تعني عند ابن حجر الوضع والكذب ؛ إذ قد يراد بها نفيُ الصحة الاصطلاحية ، وهذا يعني أن الحديث قد يكون حَسَنا أو ضَعيفا .

3- المثال الثالث : قول الإمام الزرقاني في (شرح المواهب اللدنية للقسطلاني) ، عند ذكر حديث (يَطَّلِعُ اللهُ ليلةَ النِّصفِ من شَعبانَ...)[**] ونقله عن ابن رجب أن ابن حبان صححه : «فيه رَدٌّ على قول ابن دِحْيَةَ : لم يصح في نصف شعبان شيء ، إلا أن يريد الصحة الاصطلاحية ؛ فإن حديث معاذ هذا حسن لا صحيح » [3].

---

[1] اللكنوي : الرفع والتكميل ، ص194 .

[*] أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، حديث رقم (9264) جـــ5 ص 118 ، وأحمد ، جـــ4 ص14، وابن ماجه في سننه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، حديث رقم (3013) جـــ2 ص 1002.

[2] القول المسدد في الذب عن المسند (ط 1) 1401هـــ مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ص 37 ، والرفع والتكميل للكنوي ص 196

[**] تمامه : «يَطّلع الله إلى جميع خلقه ليلةَ النصف من شعبان فيغفر لجميع خلقه إلا لمشرك أو مُشاحن » أخرجه الطبراني في الأوسط حديث رقم (6776) جـــ7 ص36 ، وفي الكبير ، حديث رقم (215) جـــ20 ص 108 ، كلاهما عن معاذ بن جبل رضي الله عنه ، وأخرجه أحمد في مسنده عن عبد الله بن عمرو بصيغة : « فيغفر لعباده إلا لاثنين مشاحن وقاتل نفس » حديث رقم (6642) جـــ2 ص 176 ، وانظر مجمع الزوائد ، للهيثمي ، جـــ8 ص65 .

[3] اللكنوي : مرجع سابق ، ص 197.

الفرع الثالث : مدلوله في كتب الرجال والموضوعات

أما الأمثلة على هذا اللفظ في كتب الموضوعات فعديدة ، ومنها :

1- المثال الأول : قول ابن القيم في (المنار المنيف) حول حياة الخَضِر (عليه السلام) : «...ومنها الأحاديث التي يُذكَر فيها الخَضِرُ وحياتُه ، **كلُّها كَذِبٌ، لا يصحُّ** في حياته حديث واحد »[1] .

فلقد سَوَّى – كما ترى- بين عدم الصحة وبين الكذب ؛ لكون الكلام في الأحاديث الموضوعات.

2- المثال الثاني : قول ابن القيم عن الأحاديث الباطلة : « فمنها أحاديث الحَمَام(**) [بالتخفيف] **لا يصح** منها شيء »[2]، يريد أنها موضوعة باطلة ؛ إذ أرفع ما فيها أنه صلى الله عليه وسلم رأى أحدا يتبع حمامًا فقال : شيطان يتبع شيطانة [3].

---

[1] المنار المنيف في الصحيح والضعيف ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، (ط 6) 1414هـ 1994م ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، حديث رقم (123) ص 67.

(**) منها حديث ~~حديث~~ (كان يحب النظر إلى الخُضرة والأترجّ والحَمَام الأحمر) أخرجه الطبراني في الكبير، حديث رقم (850) جـ22 ص 339، وحديث (شكا رجلٌ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم الوَحْدَة ، فقال له : لو اتخذت زوجا من حَمَامٍ فآنسك ، وأصبت من فراخه) ذكره ابن القيم في المنار المنيف ، حديث رقم (197) ص106 ، وحديث (اتخذوا الحَمَام المَقَاصِيصَ ؛ فإنها تلهي الجن عن صبيانكم) أخرجه أبو شجاع الديلمي في (فِردوسُ الأخبار بمأثور الخطاب المخَرَّج على كتاب الشِّهاب) تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول (ط1)1986م دار الكتب العلمية بيروت، حديث رقم (260) جـ1 ص 83 ، وغيرها من الأحاديث ، راجع المنار المنيف ص106 ، والمراد بالمقاصيص (أو المقصصات) التي قُصَّ ريشها حتى لا تطير .

[2] مصدر سابق ، حديث رقم (194) ص 106 ، **وفي هذا الإطلاق** الذي ذكره ابن القيم نظر ؛ فقد أخرج الطبراني في الكبير قوله صلى الله عليه وسلم : « إن فقراء المسلمين يَزِفُّونَ **كما تَزِفُّ الحَمَامُ** ، قال فيقال لهم قفوا للحساب فيقولون والله ما تركنا شيئا نحاسب به فيقول الله عز وجل : صدق عبادي فيدخلون الجنة قبل الناس بسبعين عاما » حديث رقم (5508) جـ6ص58 ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد : « وذكر بعده عن سعيد بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ، وفي إسناديهما (يزيد بن أبي زياد) وقد وُثق على ضُعفه وبقية رجالهما ثقات » جـ10 ص261 ، فهذا الحديث على أكبر تقدير ضعيف لضعف (يزيد) ، وقد يكون حسنا لغيره ، ولا يمكن بحال أن يكون موضوعا ، **وما أخرجه أبو داود** عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يكون قوم يخضبون في آخر الزمان **بالسواد كحواصل الحمام** لا يريحون رائحة الجنة » حديث رقم (4212) ، جـ4 ص62 .

وقد تصدر من ابن القيم -رحمه الله – مثل هذه المجازفات ، كقوله في (الديك) « وبالجملة فكل أحاديث **الديك كذب** ، إلا حديثا واحدا : إذا سمعتم صياح الديكة فاسألوا الله من فضله ؛ فإنها رأت ملكا » المنار المنيف ، حديث رقم (79) ص 56 ، قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة : « كيف تصح هذه الكلية ؟ ...»وذكر (أي أبو غدة رحمه الله)حديثا رواه أبو داود والنسائي وغيرهما في كراهة سب الديك ، هامش (1) .

وكأحاديث (الحُمَيراء) (أي عائشة رضي الله عنها) فقد قال : « وكل حديث فيه (يا حُمَيْرَاءُ) أو ذِكْرُ الحُمَيراء **فهو كذب مختلق** » المنار المنيف حديث رقم(89) ص60 ، قال الشيخ أبو غدة : « هذه الكلية غير مسلمة ؛ فقد صحت ثلاثة أحاديث جاء فيها ذكر الحميراء...» هامش (2) ، وانظر نماذج أخرى في المنار المنيف حديث رقم (282) ، (284) ، (291) .

3- المثال الثالث : قول الإمام النووي - فيما نقله عنه علي القاري- في حديث (مَن لَعِبَ بالشَّطرنج فهو مَلعُونٌ) : قال النووي : لا يصح ، بل هو كذب [1] .

4- المثال الرابع : حديث « إن الوَرْدَ خُلق من عَرَقِ النبي صلى الله عليه وسلم أو من عَرَقِ البُرَاق» ، قال النووي : لا يصح ، وقال العسقلاني وغيره موضوع [2].

5- المثال الخامس : حديث ابن عباس قال : « كنا جلوسا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبطحاء فمرت سحابة فقال أتدرون ما هذا ؟ قلنا : السحاب...فقال أتدرون كم بين السماء والأرض؟ قلنا : الله ورسوله أعلم ، قال : بينهما مَسيرةُ خمس مائة سنة ، وبين كل سماء إلى سماءٍ مَسيرة خمس مائة سنة...وفَوْقَ السماء السابعة بَحْرٌ بين أسفله وأعلاهُ كما بين السماء والأرض ، ثم فوق ذلك ثمانية أَوْعَالٍ بين رُكَبِهِنَّ وأَظْلاَفِهِنَّ كما بين السماء والأرض ، ثم فوق ذلك العَرْشُ بين أسفله وأعلاه كما بين السماء والأرض ، والله تبارك وتعالى فوق ذلك...» .

قال ابن الجوْزي : «هذا حديث **لا يصح** ، قال بعض الحفاظ تفرد به يحيى بن العلاء ، قال أحمد: هو كذاب يضع الحديث ، وقال يحيى : ليس بثقة ، وقال الفلاس متروك الحديث...»[3] ، أي أن الحديث باطل موضوع .

6- المثال السادس : حديث (محمد بن مهاجر) أن عُمرَ بن الخطاب -رضي الله عنه- صلّى بالناس المغرب ، فلم يقرأ فيها ، فقيل له إنك لم تقرأ ، فقال : كيف كان الركوع والسجود ؟ قالوا :حسن ، قال : فلا بأس ، قال ابن الجوْزي : « هذا حديث لا يصح ، بل باطل ، قال ابن حبان محمد بن مهاجر كان يضع الحديث»[4].

والأمثلة على هذا كثيرة (*) وهي تبين بشكل واضح أن قولهم في الحديث : (لا يصح) لا يلزم منه أنه موضوع ؛ إذ قد يكون حسنا أو ضعيفا ، وأن المقياس في ذلك ، الموضوع الذي ورد فيه هذا المصطلح ، كما ذُكر مفصلا من قبل .

---

[3] مسند أحمد حديث رقم (8524) جـ 2 ص 345 ، قال البيهقي في تفسير هذا الحديث : « وحمله بعض أهل العلم على إدمان صاحب الحمام على إطارته والاشتغال به ، وارتقائه السطوح التي يشرف بها على بيوت الجيران وحرمهم لأجله » شعب الإيمان ، حديث رقم (6535) جـ5ص245 ،

[1] المصنوع للقاري ، حديث رقم (362) ص 163 .

[2] المصدر نفسه ، حديث رقم (71) ، ص70 ، ورقم (388) ص 203.

[3] العلل المتناهية ، تحقيق خليل الميس ، (ط 1)1403هـ دار الكتب العلمية بيروت ، حديث رقم (5)جـ1 ص 24 .

[4] المصدر نفسه ، حديث رقم (1572) ، جـ 2ص 944.

(*) كما في المصنوع للقاري ، الأحاديث رقم : (39) ، (54) ، (131) ، (134) ، (167)، (240) ، (246) ، (300) ، (345) ، (366) ، (402) ، (427) ، (438) ، (463) ، وفي (المغني في الضعفاء) للذهبي ، حديث رقم (6940) ، (6809) ، (6648) ، وكذا العلل المتناهية لابن الجوزي ، في مواضعَ عديدةٍ جدًّا .

وعلى هذا فقول ابن العربي : (ولا يصح) يفهم منه أن الحديث حسن أو ضعيف ، لكنَّ سياق كلامه يبين أنه يقصد الضعف لا الحسن ؛ ذلك أنه قال – كما نقلنا عنه سابقا– : « وخَرَّج أبو عيسى حديث أم سلمة...و لم يصح ، والصحيح : (بِسْمِ اللهِ) يمد كما تقدم...

والحاصل أن قول ابن العربي عن حديث ابن جريج (لا يصح) **يعني أنه حديث ضعيف** .

المطلب الثالث : مدلول مصطلح النكارة

لقد رأينا أن القيسراني قد أخرج حديث ابن جريج أن رسول الله صلى الله علي وسلم : كان يقرأ (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) بغير ألف ، وقال عنه : «حديث غريب منكر » ، ورأينا أيضا أن الحافظ الذهبي ساق نفس الرواية بنفس الإسناد وقال عقبها : «غريب منكر» .

إن من الواضح أن هذه الرواية هي إحدى روايات حديث أم سلمة ، وهي تقرب من رواية الترمذي التي جاء فيها: «...وكان يقرؤها (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ)» ومما يؤكد هذا الكلام هو ما أشرنا إليه في غرة هذا المبحث أن حديث أم سلمة يُعتبر من بين الأدلة على قراءة (مَلِكِ) واختلاف قراءتها ، وقد رأينا أن الترمذي وأبا داود قد ساقا حديث أم سلمة في باب الحروف والقراءات ، وقد رأينا أن هذا الحديث فرد من الأفراد ، فهل الحكم على هذا الحديث بالنكارة من قبل هذين الإمامين راجع إلى هذا ؟

هذا ما سوف نراه في هذا الطلب مفصلا ، حيث سنعرض إلى الفرق بين المنكر والشاذ ، ثم نتناول اختلاف الأئمة في هذا المصطلح ، ثم نعمد إلى ذكر أمثلة تطبيقية من كلام النقاد حول لفظ (المنكر) ، وهذا في خمسة فروع ، هي :

الفرع الأول : الفرق بين المنكر والشاذ

أ- تعريف الحديث الشاذ: لقد اختلفت أقوال أهل الحديث في تعريف الشاذ على ثلاثة أقوال:

1- تعريف أبي يعلى الخليلي : وهو أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد ، سواء أكان المتفرد ثقة أم غير ثقة فما كان منه عن ثقة ، فيُتَوقف فيه ، ولا يُحتج به ، وما كان منه عن غير ثقة ، فمتروك [1] .

فهذا التعريف مبني–كما ترى– على التفرد دون المخالفة ، ويلزمه أن تكون أفراد العدل الضابط الحافظ غير محتج بها(*).

---

[1] أبو يعلى الخليلي : الإرشاد ، تحقيق د. محمد سعيد عمر إدريس ، (ط 1) 1409، مكتبة الرشيد ، الرياض ، جـ 1ص 176.

(*) يرى الإمام اللكنوي أن هذا التعريف يلزم منه أن تكون أفراد العدول غير صحيحة ، كما في ظفر الأماني ، ص358، و الظاهر أن هذا غير لازم ؛ لآن الذي قاله الخليلي هو أن تفرد الثقة لا يحتج به ، و لم يقل أن تفرده مردود وغير صحيح ؛ وهناك فرق بين كون الحديث غير صحيح ، وبين كونه غير محتج يه ؛ لأن عدم الاحتجاج بالحديث لا يعني أنه غير صحيح ، بل قد يكون لسبب آخر، كوجود معارض ونحو هذا ، وعليه فكلام الخليلي لا يلزم منه كون أفراد الثقات غير صحيحة ، كما فهم ذلك الإمام اللكنوي ، و إنما يعني – والله أعلم – أنه يُتوقف فيها ولا يحتج بها عند وجود معارض أقوى منها ، أو مساوٍ لها ، وتعذر الجمع بينهما ، وهذا الذي ذكر وجدتُه مشارا إليه من قبل طاهر الجزائري عند تعليقه على التعريف السابق للخليلي، حيث قال : « وأما الخليلي فإن الجواب عنه...يمكن أن يقال : إنه ليس في كلامه ما يمنع تسمية ما ذكر من الأحاديث السابقة ونحوها صحيحا

2- تعريف الحاكم النيسابوري : وهو أن الشاذ ما يتفرد به ثقة من الثقات، وليس له مُتَابِع[1] ، ونَسَبَهُ النَّووي في (شرح المُهَذَّب) إلى أكثر المحدِّثين[2] .

وقد روعي في هذا التعريف التفرد ، وكون المتفرد ثقة ، ولم تراع فيه المخالفة ، وهو أخص من تعريف الخليلي كما تلاحظ ، ويلزمه أن تكون أفراد الثقات شاذة [3] .

3- ما رواه الحاكم بسنده عن الإمام الشافعي ، من أن الشاذ هو أن يروي الثقة حديثا يخالف فيه رواية الناس، لا أن يروي ما لم يرو غيره [4].

وقد روعي في هذا التعريف تفرد الثقة مع المخالفة ، وهذا هو الصحيح كما قال النووي[5] ، أي أنه : ما يرويه الثقة مخالفا لمن هو أوثق منه[6] .

ملاحظة : مخالفة الثقة لمن هو أعلى منه - ولو كان واحدا - مردودة وغير مقبولة [7] ، خلافا لما قد يُفهم من عبارة الشافعي السابقة من اشتراط كثرة المخالفين .

ومن خلال ما سبق أيضا يتبين أن من شرط الشذوذ وجود المخالفة ، وأنها تقتضي تضعيف الحديث وردَّه ، لكن اللكنوي قال عن الفرق بينهما: «والذي حققه ابن حجر في (النخبة) وشرحها، وارتضاه كثير ممن جاء بعده، أن الشاذ والمنكر يُعتبر فيهما المخالفة، ويفترقان في كون الراوي مجروحا أو غير مجروح...وعلى هذا فالمنكر أسوأ حالا من نَوْعَي الشاذ ، أي الشاذ المردود والشاذ المقبول وأيضا كل منكر مردود وضعيف ، وليس بمنقسمٍ إلى مقبول ومردود»[8].

ولا ينافي ذلك قوله : إنه يتوقف فيه ولا يحتج به ، ألا ترى أنهم يقولون : إن الحديثين الصحيحين إذا تعارضا و لم يمكن الجمع بينهما ، ولا ترجيح أحدهما على الآخر تُوُقِّفَ فيهما ، فالتوقف في الحديث لعارض لا يمنع من تسميته صحيحا » من توجيه النظر جـ1 ص 514 ، فإن قيل : إن كلام اللكنوي مبني على أن من شرط الصحيح أن يكون خاليا من الشذوذ والعلة ، وعلى أن الشذوذ مما يختص بالضعيف ؟

فالجواب : أن خلو الحديث من العلة والشذوذ إنما يختص بالحديث الصحيح المتفق على صحته بين أهل الحديث ، أما الحديث الصحيح المختلف فيه فلا يدخل في هذا الضابط ، وقد أشار إلى هذا ابن الصلاح- بعد تعريفه للصحيح ، وشرحه لأبعاده - بقوله: « فوائد مهمة : أحدها : الصحيح يتنوع إلى متفق عليه ، ومختلف فيه كما سبق ذكره » من مقدمة ابن الصلاح ص 10 . وقد سبقه بهذا الحاكم النسابوري ، حيث قسَّم الحديث الصحيح إلى عشرة أقسام : خمسة متفق عليها ، وخمسة مختلف فيها ، انظر المدخل في أصول الحديث ، المطبوع آخر المنار المنيف لابن القيم ، تحقيق أحمد عبد الشافي (د ط) 1408 1988 م دار الكتب العلمية بيروت ص 150 إلى 159 .

[1] معرفة علوم الحديث ، تحقيق السيد معظم حسين ، (ط 2) 1397هـ-1977م، دار الكتب العلمية ، بيروت، ص 119.

[2] المجموع شرح المهذب ، تحقيق محمود مطرحي ، (ط 1) 1417هـ 1996م دار الفكر بيروت ، جـ4 ص 214 .

[3] مقدم ابن الصلاح ص 45 .

[4] معرفة علوم الحديث ، ص 119 .

[5] مصدر سابق ، جـ4 ص214 .

[6] طاهر الجزائري ، توجيه النظر ، جـ1 ص 515 ، والباعث الحثيث لأحمد شاكر ، ص 55 .

[7] طاهر الجزائري ، المرجع السابق جـ1 ص 512 .

والسؤال هنا : ما المراد بالشاذ المقبول ؟ وكيف يكون مقبولا ، وهو مبني على المخالفة ؟

ولعل الجواب الذي يمكن أن يفسَّر به الشاذ المقبول هنا ، هو ما خالف فيه الثقة من هو مثله في الضبط والعدالة ؛ لأن هذا لا يُحكَم برده مباشرة كما يقول الطيبي ، بل يعطى له حكم التعارض[1] .

ب- **تعريف الحديث المنكر**: اختلف أهل الحديث في تعريف المنكر، والمعتمد أنه ما رواه غير الثقة مخالفا لمن هو أرجح منه [2] ، وقد سَوَّى بين المنكر والشاذ بعض أهل الحديث كابن الصلاح(*) ، وابن دقيق العيد(**) ، والصواب-كما رأينا- التفريق ، قال ابن حجر : « إن بين الشاذ والمنكر عموما وخصوصا من وجه ؛ لأن بينهما اجتماعا في اشتراط المخالفة ، وافتراقا في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق ، والمنكر راويه ضعيف»[3].

ملاحظة : قال النسائي حول حديث «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحْرِم فقد عُتِقَ عَليه»(***) الذي تفرد به ضمرة : هذا حديث منكر ، قال القرطبي فيه : وهذا هو معنى المنكر والشاذ في اصطلاح المحدثين ، وضمرة عدل ثقة[4] ، وهذا تساهل ؛ لأن إطلاق الشذوذ والنكارة على تفرد الثقة ، ليس هو اصطلاح سائر المحدثين ، بل مُحَقِّقُوهم على أن أفراد الثقات لا تدخل في قسمي الشاذ والمنكر ، وعلى التفريق بين الشاذ والمنكر ، كما مر بيانه .

الفرع الثاني : إطلاق النكارة على التفرد

لقد بين أهل الجرح والتعديل أن قولهم : (حديث منكر) كثيرا ما يطلقونه على الحديث الفرد الذي لا متابع له حيث قال ابن الصلاح : «وإطلاق الحكم على التفرد : بالرد ، أو النكارة ، أو الشذوذ ، موجود في كلام كثير من أهل الحديث»[5] .

ويعني بـ(أهل الحديث) - كما يقول عبد الفتاح أبو غدة - المتقدمين منهم كأحمد وأبي داود والنسائي وغيرهم حيث يطلقون هذه الألفاظ على مجرد تفرد الراوي بالحديث [6].

---

[8] ظفر الأماني ، ص 362 .

[1] اللكنوي ، المرجع نفسه ، ص 358 .

[2] طاهر الجزائري ، توجيه النظر ، جـ1 ص 514 .

(*) حيث قال : « المنكر ينقسم قسمين ، على ما ذكرناه في الشاذ ؛ **فإنه بمعناه** » من مقدمته ، ص 46 .

(**) حيث قال في كتابه (الاقتراح) في تعريف المنكر : «وهو كالشاذ » ، تحقيق د . عامر حسن صبري ، (ط 1) 1417هـ ، 1996م ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ص212 .

[3] ابن دقيق العيد : المصدر نفسه ، ص 212 .

(***) أخرجه البيهقي في سننه ، بصيغة (من ملك...فهو حُرٌّ) حديث رقم (21211) جـ10ص290 ، وأبو داود ، حديث رقم (3949) جـ3 ص412 ، وابن ماجه ، حديث رقم (2525) جـ2 ص 844 .

[4] الجامع لأحكام القرآن ، جـ 5 ص 6 .

[5] مقدمة ابن الصلاح ، ص 46 .

[6] الرفع و التكميل ص 200 ، هامش رقم (2) .

وقال ابن حجر عند ذكر ترجمة (ابن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري) : «...وَثّقه ابن معين والعجلي والترمذي وأبو داود ، وقال النسائي ليس به بأس ...وقال أبو حاتم ليس بالمتين، يُكْتَبُ حديثه وقال ابن عدي : صدوق وأنكر ما روى حديث (إذَا أَرَادَ اللهُ بأُمَّةٍ خَيْرًا قَبَضَ نَبِيَّهَا قَبْلَهَا)(*) ،... وقال أحمد : روى مناكير ، قلت : احتج به الأئمة كلهم ، **وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة** »[1] .

وقال أيضا في ترجمة (يزيد بن عبد الله بن خصيفة) : «احتج به مالك والأئمة كلهم ، وحُكي عن أحمد أنه قال : منكر الحديث ، قلت : هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يُغرب على أقرانه بالحديث [أي يتفرد وإن لم يُخالِف] عرف ذلك بالاستقراء من حاله»[2].

والسؤال الذي يطرح ذاته هنا هو : هل يدخل في هذه الأفراد ، أفراد الثقات ؟ وبعبارة أخرى : هل أطلق أحمد ومن تبعه لفظ المنكر على تفرد الثقة ؟

يقول عبد الفتاح أبو غدة – مجيبا على هذا السؤال– : «نعم ، هؤلاء وغيرهم من النقاد أطلقوا لفظ (المنكر) على مجرد التفرد ، ولكن حيث **لا يكون المنفرد في وزن من يُحكَم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده** ب،كما أفاده الحافظ ابن حجر ، ونقله عنه الصنعاني في (توضيح الأفكار)...وقال [أي الصنعاني]: **وهو مما ينبغي التيقظ له**»[3].

أي أن المتفرد بالرواية إذا كان في وزن من يُقبَل تَفَرُّدُه بغير عاضد فإن روايته تلك لا تسمى منكرة ، وهذا الضابط المُهِمُّ قد أشار إليه بشكل واضح الشيخ طاهر الجزائري عند حديثه على حد الشاذ والمنكر لدى بعض أهل الحديث ، حيث قال : « وإذا تفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ ، أو المُضَعَّفُ في بعض مشايخه خاصة أو نحوهم ، **ممن لا يحكم لحديثهم بالقبول بغير عاضد يعضده** بما لا متابع له ، ولا شاهد : قيل لما تفرد به منكر، وهذا هو أحد قسمي المنكر ، وهو الذي وُجِد إطلاق المنكر عليه لكثير من المحدثين كأحمد والنسائي»[4] .

لكن ثبت أن أحمد بن حنبل قال في (محمد بن إبراهيم الحارث التيمي) : يروي المناكير ، ومحمدٌ هذا ثقة ، وهو من رجال البخاري[5] ، وقد علق الحافظ ابن حجر على قول أحمد هذا بقوله : «قلت : المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا مُتابع له...»[6] .

(*) الإمام مسلم : المسند الصحيح ، حديث رقم (2288) جـ 4 ص 1791 .

[1] هدي الساري مقدمة صحيح البخاري ، ص 398 .

[2] المصدر نفسه ، ص 453 .

[3] اللكنوي : الرفع والتكميل ، ص 200 ، هامش (2) .

[4] توجيه النظر، ص 516.

[5] أبو نصر الكلاباذي : رجال صحيح البخاري ، ترجمة رقم (1007) جـ2 ص 636 .

[6] مصدر سابق ، ص 437 .

أي يسميه كذلك وإن كان الذي تفرد به ثقة .

كما أن اللكنوي قال حول هذه المسألة : «ولا تظنن من قولهم : هذا حديث منكر ، أن راويه غير ثقة فكثيرا ما يطلقون النكارة على مجرد التفرد »[1]، وقال أيضا : «...وأن تفرق بين قول القدماء: هذا حديث منكر ، وبين قول المتأخرين : هذا حديث منكر فإن القدماء كثيرا ما يطلقونه على مجرد ما تفرد به راوٍ ، وإن كان من الثقات ، والمتأخرون يطلقونه على رواية راوٍ ضعيف خالف الثقات»[2].

فهذان النصان يبينان أن المنكر يطلق أيضا على تفرد الثقة ، وهذا معارض لما ذُكر سابقا من أن هذا متعلق بمن لا يُقبل تفرده من غير عاضد ، والجمع بين هذين النصين يقتضي بأن من الثقات من لا يُقبل تفرده ، فهل هذا صحيح ؟

إن الثقة- كما يقول ابن الصلاح- هو الذي يجمع بين العدالة والضبط[3] ، ولكن الناس متفاوتون في هذه الصفات ، كما أن النقاد أيضا مختلفون في الاعتبار بها ، وفي الاحتجاج بالرواة على أساسها ، ومتفاوتون - أيضا- في توثيق الرواة وتجريحهم[4].

قال الذهبي : «...وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم (الثقة) على من لم يُجرَحْ مع ارتفاع الجهالة عنه[*] ، وهذا يسمى : مَسْتُورًا ، ويسمى : مَحَلُّه الصِّدق، ويقال فيه : شَيْخٌ»[5].

---

(1) الرفع والتكميل ، ص200 .

(2) المرجع نفسه ، ص 211 .

(3) حيث قال: « أجمع جماهير أئمة الحديث و الفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلا ضابطا لما يرويه ، وتفصيله أن يكون مسلما، بالغا، عاقلا، سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظا غير مغفل، حافظا إن حدث من حفظه، ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالما بما يحيل المعاني » من مقدمته ص 62 .

(4) يقول الإمام المنذري : «واختلاف هؤلاء كاختلاف الفقهاء ، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد ، فإن الحاكم إذا شهد عنده بجرح شخص ، اجتهد في أن ذلك القدر مؤثر أم لا ، وكذلك المحدث إذا أراد الاحتجاج بحديث شخص ، ونُقل إليه فيه جرح اجتهد فيه ، هل هو مؤثر أم لا » ، من جواب الحافظ المنذري على أسئلة في الجرح والتعديل ، ص 83 .

ومعنى هذا الكلام – كما يقول أبو غدة - أن حكم المحدث الناقد على الراوي بتضعيف أو توثيق هو حكم اجتهادي ؛ ولذا يقع بينهم الاختلاف ، وهذا كاختلافهم في (محمد بن إسحاق) ، و (شبابة بن سوار) و(أبي بدر شجاع بن الوليد) وغيرهم ، من المرجع نفسه ، ص 65 .

(*) كابن حبان في كتابه (الثقات) ، حيث قال : العدل من لم يُعرف فيه الجرح ؛ إذ التجريح ضد التعديل ، فمن لم يُجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه ؛ إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم » من الصارم المنكي لابن عبد الهادي ، نقلا من الرفع والتكميل للكنوي ص 336 هامش (2) .

وهو واسع الخطو في التوثيق ، يوثق كثيرا ممن يستحق الجرح ، وهذا لا ينافي ما عرف عنه من تعنت في الجرح ، كما بين ذلك عبد الفتاح أبو غدة ، حيث قال : «ومن هذا تبين لك مذهبُ ابن حبان وتساهلُه في التوثيق ، فإذا رأيت في كتب الرجال ، أو كتب الجرح والتعديل قولهم: (وثقه ابن حبان) أو (ذكره ابن حبان في الثقات)، فالمراد بتوثيقه عنده : أن جهالة عينه قد انتفت ، ولم يعلم فيه جرح ، وهذا مسلك متسع خالف فيه جمهور أئمة هذا الشأن ؛ فكان من المتساهلين في التوثيق » من الرفع والتكميل ص 337 الهامش (2) ، وانظر التعليق كاملا حول هذا الموضوع ، الصفحات 335 – 337 الهامش رقم (2) ، من المرجع نفسه .

وهذه الصفات : (محله الصدق ، شيخ ، صالح الحديث...) وإن كانت- عند الذهبي- ضمن مراتب التعديل[1] ، إلا أنه قد لا يُقبل تفرد أصحابها بالرواية، وهذا كحديث عائشة– رضي الله عنها – أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « كُلُوا البَلَحَ بالتَّمْرِ...»[*] ، فإنه قد تفرد به (أبو زكير) وهو- كما يقول ابن الصلاح- شيخ صالح ، أخرج له مسلم في صحيحه ، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يُحتمل تفرده[2] .

والحاصل : أن الثقات على مراتب ، والعبرة في هذه الحالة ببلوغ الراوي مبلغ من يحتمل تفرده ، وهذا متعلق بدرجة الحفظ والتيقظ والإتقان ، فكم من الثقات من لا يقبل تفردهم لنقص عدالتهم ، وسوء حفظهم ، وهذا معروف وموجود في كلام النقاد من أهل الحديث ، كما رأينا قول ابن الصلاح في (أبي زكير) ، ودونك مثالين آخرين يبينان بشكل جلي هذه النتيجة :

1 – أولهما : (عبد الله بن محمَّد بن نصر الرَّملي البزَّاز) حيث تفرد برواية حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَيسَ على المُعْتكِفِ صيامٌ ، إلا أن يجعلَه عَلَى نَفْسِه »[**] .

قال ابن القيم مناقشا هذه الرواية : « وأما حديث ابن عباس فله علتان : إحداهما : أنه من رواية (عَبدِ الله ابنِ محمَّد الرَّملي) ، وليس بالحافظ حتى يقبل منه تفرده بمثل هذا...»[3] .

2 – ثانيهما : حول حديث عائشة – رضي الله عنها – قالت : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نَاوِلِيني الخَمْرَةَ مِنَ المَسْجد...»[***] ، قال الشوكاني – رحمه الله – مناقشا رأي الدارقطني حول اختلاف سند هذه الرواية : « وليس هذا الاختلاف الذي ذكره الدارقطني مانعا من القول بصحته ، بعد أن بين وجه الصواب فيه ولكنه تفرد به (ثابت بن عبيد) وهو وإن كان ثقة فليس في مرتبة الحفظ والإتقان الذي يقبل معه تفرده»[4] .

---

[5] الموقظة ، ص 78 .

[1] اللكنوي : الرفع والتكميل ، ص 132- 139.

[*] الحاكم : المستدرك على الصحيحين ، حديث رقم (7138)جـ4 ص135 ، وسنن ابن ماجه ، كتاب الأطعمة ، باب أكل البلح بالتمر ، حديث رقم (3330) جـ2 ص1105.

[2] مقدمة ابن الصلاح ، ص 47.

[**] سنن الدارقطني ، كتاب الصيام ، باب الاعتكاف ، حديث رقم (2330) ، جـ2 ص 179 .

[3] حاشية ابن القيم على مختصر سنن أبي داود (ط 2) 415 هـ 1995م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، جـ7 ص 107.

[***] و تمامه : «قالت : فقلت : إني حائض ، فقال : إن حيضَتَكِ ليست في يدك » أخرجه مسلم في المسند الصحيح ، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله ، حديث رقم (298) جـ1 ص 244 ، والخُمْرَةُ هي ما يضع عليه المصلي جُزءَ وجهه في سجوده من حصير ، ونحوه ، وصرح جماعة بأنها لا تكون إلا بهذا القدر ، وقيل هي السَّجَّادة ...من شرح النووي على صحيح مسلم ، (ط 2) 1392هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، جـ3 ص209 .

[4] نيل الأوطار ، جـ1 ص 285 .

وهذا – كما ترى- جلي في أن من الثقات من ليس له من الأهلية ما يجعله صالحا للتفرد بالرواية ، بل تكون روايته ضعيفة ومردودة .

والخلاصة أن إطلاق المنكر عند المتقدمين يعني أن الحديث ضعيف ومردود ؛ لأن مداره على رواية راوٍ ليس له من الأهلية ما يُحكَم لحديثه بالصحة من غير متابع ولا شاهد .

وإذا عرفنا أن المنكر عند الجمهور مردود لأن راويه ضعيف – كما يقول الحافظ ابن حجر- تبين **أن المنكر مردود وضعيف ، سواء عند المتقدمين أو عند المتأخرين** .

وقد لخص هذه النتيجة الإمام النووي- رحمه الله- بشكل دقيق[1] ، حيث قسم الفرد إلى قسمين مقبول ومردود :

فأما المقبول فله قسمان :

1- فرد لا يخالِف ، وراويه حافظ ضابط متقن ، فحديثه هذا يكون من رتبة الصحيح .

2- فرد لا يخالف أيضا ، وراويه أقل ضبطا من الأول ، لكنه قريب منه ، وحديثه هذا يكون من رتبة الحسن .

وأما المردود فله قسمان أيضا :

1- فرد مخالِف لمن هو أوثق منه، سواء أكان المتفرد ثقة أم ضعيفا، فهذا - كما يقول النووي – ضعيف ويسمى شاذا ومنكرا .

2 – فرد لم يخالف ، ولكن ليس لراويه من الأهلية والإتقان ما يجبر تفرده ؛ لأن حاله بعيد عن الحفظ والضبط والإتقان ، وهذا يكون شاذا ومنكرا .

ملاحظة : قبل أن نعطي نماذج تطبيقية لما وصلنا إليه من ضعف الحديث المنكر ، ونذكر أمثلة حول إطلاق هذا المصطلح على كل من الضعيف والموضوع ، يجدر أن ننبه على بعض الضوابط المتعلقة بهذا الموضوع .

يقول الإمام اللكنوي حول الفرق بين مدلول عبارة (منكر الحديث) ، وبين بعض العبارات المشابهة لها ، وكذا الفرق بين مدلولها عند البخاري ، وبين مدلولها عند غيره : « فعليك يا من ينتفع من (ميزان الاعتدال) وغيره...ألا تغتر بلفظ الإنكار الذي تجده منقولا من أهل النقد في الأسفار ، بل يجب عليك أن تَتَثَبَّتَ وتفهم أن المنكر إذا أطلقه البخاري على الراوي ؛ فهو ممن لا تحل الرواية عنه ، وأما إذا أطلقه أحمد ومن يحذو حذوه ؛ فلا يلزم أن يكون الراوي ممن لا يحتج به ، وأن تفرق بين (روى أو يروي المناكير) أو (في حديثه نكارة) ونحو ذلك ، وبين قولهم (منكر الحديث) ونحو ذلك ؛ بأن العبارات الأولى لا تقدح الراوي قدحا يعتد به ، والأخرى تجرحه جرحا معتدا به »[2] .

---

[1] مقدمة شرح النووي على صحيح مسلم ، جـ1 ص 34.

[2] الرفع والتكميل ، ص 210.

وقد نبه الإمام التهانوي على هذا الضابط حيث قال : « فلا تغتر بقول الذهبي في (الميزان) وابن عدي في (الكامل) : إن هذا الحديث (من مناكير فلان) ، أو (مِنْ أنكر ما رواه فلان) ، ولا تحكم عليه بالضعف بمجرد هذا القول ؛ لأنهم يريدون بذلك كونه منفردا به فحسب»[1] .

الفرع الثالث : إطلاق النكارة على الحديث الضعيف

وسنعرض في هذا الفرع والذي يليه إلى عدة نماذج من كلام النقاد حول استعمال لفظ (حديث منكر) بمعنى الضعف ، وبمعنى الوضع ، سواء عند المتقدمين أو المتأخرين ، كما تراه في النماذج التالية :

1- حديث (تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ)(*) ، قال أبو حاتم : **حديث منكر** ، والحارث ضعيف الحديث[2].

2- حديث (إذَا تَوضَّأتم فَأَشْرِبُوا أعيُنَكُم الماءَ...)(**) ، قال أبو حاتم : هذا **حديث منكر**، والبختري ضعيف الحديث[3] .

3- حديث عائشة في صفة الوضوء أنه صلى الله عليه وسلم توضأ مرةً مرةً فقال : (هذا الذي افترضَ الله عليكم ، ثم توضأ مرَّتينِ مرَّتينِ ، وقال: مَنْ ضَاعَفَ ضَاعَفَ اللهُ لَهُ...)(***) ، قال أبو زرعة : هذا **حديث واه منكر ضعيف**[4].

4- حديث (**إذا حُدِّثتم عَنِّي** بحديث يوافقُ الحق فصدِّقوه وخُذوا به ، **حَدَّثْتُ** به أم لا)(****).

---

(1) اللكنوي : الرفع والتكميل ، ص207 ، هامش (3) .

(*) أخرجه أحمد في مسنده ، حديث رقم (26209) جـ6 ص254، وابن أبي شيبة في مصنفه، حديث رقم (1065) ،جـ 1ص95

(2) علل ابن أبي حاتم ص 29 .

(**) تمامه (وَلا تَنْفُضُوا أيديَكم من الماء ؛فإنها مَرَاوِح للشَّيطانِ) أخرجه الذهبي في ميزان الاعتدال ، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ، (ط 1) 1995م دار الكتب العلمية ، بيروت ، ترجمة رقم (1135) جـ2 ص6 ، و ابن الجوزي في العلل المتناهية ، حديث رقم (573) جـ1 ص348 ، وابن احجر في تلخيص الحبير ، حديث رقم (114) جـ1 ص99 .

(3) مصدر سابق ص 36 .

(***) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ، تحقيق طارق بن عوض الله ، (د ط) 1415هـ دار الحرمين ، القاهرة ، حديث رقم (6288) ، جـ6 ص239 .

(4) ابن أبي حاتم : مصدر سابق ، ص 57 .

(****) ابن رجب الحنبلي : جامع العلوم و الحكم ، (ط 6) 1417هـ دار المعرفة ، بيروت ، ص 254-255 ، لكن بلفظ «إذا حُدِّثتم عني حديثا تعرفونه ولا تنكرونه ، فصدقوه ؛ فإني أقول ما يُعرَف ولا يُنكر ...» قال ابن رجب : وهذا الحديث معلول أيضا ، وأخرج نحوه الطبراني في المعجم الكبير : «...وإنه سيفشوا عني أحاديث فما أتاكم من حديثي فاقرأوا كتاب الله واعتبروه فما وافق كتاب الله فأنا قلته وما لم يوافق كتاب الله فلم أقله » حديث رقم (13224) جـ12 ص316 .

هذا ، وقد ذكر السيوطي في (ذيل الموضوعات) كلاما يبطل فيه نسبة أي كلام –ولو كان حقا– إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، حيث قال : «...فليس لأحد أن ينسب حرفا يستحسنه من الكلام إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإن كان ذلك الكلام في نفسه حقا ؛ فإن كل ما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم حق ، وليس كل ما هو حق قاله الرسول صلى الله عليه وسلم ، فليتأمل هذا الموضع ، فإنه مَزَلَّةُ أقدام ، ومضلة أفهام » من المصنوع للقاري ، ص (235) هامش (1) .

قال السخاوي : رواه الدارقطني في (الأفراد) والعقيلي في (الضعفاء) ...**والحديث منكر جدا** ، وليس له إسناد يصح...[1].

5- حديث (أدِّ الأَمَانَةَ إلى مَنِ ائْتَمَنَكَ وَلا تَخُنْ من خَانَكَ)[•] فقد أعله يحيى القطان والبيهقي، وقال أبو حاتم : **منكر**، **وقال الشافعي: ليس بثابت** ، وقال أحمد: باطل لا أعرفه عن النبي صلى الله عليه وسلم بوجه صحيح[2] ، فواضح من هذا أن (العجلوني) فهم من عبارة (منكر) التي ذكرها أبو حاتم الضعف ، لا مجرد التفرد ، وإلا لما ذكره ضمن المعلين للحديث .

6- حديث سلمان الفارسي في بغض العرب، حيث قال فيه الحافظ المنذري : حديث **منكر** [3]، وهذا الحديث ضعيف[••].

7- حديث (وَقَعَ في نفس مُوسى عليه السلام هل ينام الله)[•••] وهو من رواية (أمية بن شبل) ، قال الذهبي : **حديث منكر** رواه عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن أبي هريرة مرفوعا ، وخالفه معمر عن الحكم عن عكرمة ، وهو أقرب، ولا يسوغ أن يكون وقع في نفس موسى ، وإنما روي أن بني إسرائيل سألوا موسى...[5] .

---

[1] العجلوني ، كشف الخفاء ، حديث رقم (220) ص 89 .

[•] رواه الدارمي في سننه ، حديث رقم (2597) جـ2 ص 211 ، وأبو داود في سننه ، حديث رقم (3534) - (3535) ، جـ3 ص 276 ، وأحمد في مسنده ، جـ3 ص 414 .

[2] العجلوني : كشف الخفاء ، حديث رقم (170) ص 75 .

[3] جواب الحافظ المنذري على أسئلة في الجرح و التعديل ، ص 84.

[••] ونص الحديث : « يا سلمان ، لا تبغضني ؛ فتفارق دينك ، قال : كيف أبغضك و بك هدانا الله ؟ قال : تبغض العرب فتبغضني » أخرجه الترمذي من طريق أبي بدر شجاع عن قابوس بن أبي ظبيان ، عن أبيه ، عن سلمان ، قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : «يا سلمان، لا تبغضني... » أبواب المناقب ، باب في فضل العرب ، قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث أبي بدر شجاع بن الوليد ، وسمعت محمد بن إسماعيل [أي البخاري] يقول : أبو ظبيان لم يدرك سلمان ، مات سلمان قبل علي، من عارضة الأحوذي جـ13 ص 281 ، وأخرجه الحاكم ، حديث رقم (6995) جـ4 ص96 ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه ، وتعقبه الذهبي فقال : « قابوس تُكُلِّم فيه » ؛وأخرجه أحمد ، حديث رقم (23782) جـ5 ص 440 .

و(قابوس) هذا ، قد تكلم فيه غير واحد من الجهابذة النقاد ، منهم : يحي بن معين ، فقال : ضعيف ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال : أبو حاتم الرازي : يُكْتَب حديثه ، ولا يحتج به ، وقال ابن حبان : كان رديء الحفظ ، يتفرد عن أبيه بما لا أصل له ، من الضعفاء و المتروكين لابن الجوزي ، تحقيق عبد الله القاضي ، (ط 1) 1406هـ ، دار الكتب العلمية بيروت ترجمة رقم (2736) جـ 3 ص 12 ، وضعفاء العقيلي ، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي ، (ط 1) 1404هـ 1984م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ترجمة رقم (1550) جـ3 ص 489 .

قال الشيخ أبو غدة : « فالحديث ضعيف ؛ لانقطاعه ، وضعف قابوس» جواب الحافظ المنذري، ص 84 ، هامش (1) .

[•••] أخرجه القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ، جـ3 ص273 ، في تفسير قوله تعالى : (لاَ تَاخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ)[البقرة254] والطبري ، في جامع البيان ، بصيغة : « سأل موسى الملائكة : هل ينام الله ؟» جـ3 ص8 ، وانظر مجمع الزوائد، جـ1ص83.

[5] ميزان الاعتدال ، ترجمة رقم (1034) جـ1 ص 443

فواضح من أن مراد الذهبي بلفظ (منكر) الضعف لا مجرد التفرد .

8- حديث (بَينمَا الخَضِرُ يَمْشي في سُوقِ بني إسرائيل)(*) ، قال ابن جوصا : سألت محمد ابن عوف عنه ، فقال حديث موضوع ، فسألت أبا زرعة : فقال حديث **منكر** [1].

9 - حديث ابن عباس : (بَينَمَا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم جالسٌ ، إذ جاءه عليٌّ - رضي الله عنه- فقال : تَفَلَّتَ القرآنُ من صدري فقال : أَفَلا أعلِّمُك كلماتٍ تُثَبِّتُ ما تَعلَّمتَ ، في صدرك ؟ فقال : أجل...)(**) قال الذهبي : «وهو مع نظافة سنده **منكر جدا** في نفسي منه شيء ؛ فالله أعلم ، فلعل سليمان شُبِّه له وأُدْخِل عليه...» [2] .

10- حديث أمِّ سَعيد بنت الأسود المُحاربي عن أمها ، أنها أخبرتها أنها دخلت على أم سلمة فسألتها عن الغيبة ، فأخبرتها أنها أصبحَتْ يومَ الجمعة...فَزَارتْهَا جارةٌ لها من نساءِ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فَاغْتَابَتَا وضَحِكَتَا...حتى أقبلَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ، مُنصرفًا من الصلاة ، فلَمَّا سَمِعتَا صوتَه سَكَتَتَا، حتى قام بِفِنَاءِ البيت...ثم قال : «أُفٍّ أُفٍّ ، اُخْرُجَا فاستَقِيَا ثُم تَطَهَّرا...»(***)، قال الذهبي : **هذا حديث منكر** ؛ لظلمة إسناده ، وجهالة عمار وأمه [3].

11- **في ترجمة (أَبي دَاودَ** خليفةَ القُرَشيِّ) ، حيث أَوْرَد ابنُ حجر له حديثًا عن مولاه حُرَيث ابن عَمرو قال: (خَطَّ لي رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم دَارًا...)(****) ، **قال ابن حجر**: «قال الذهبي: هذا حديث **منكر**؛ **لأن** عَمرو بنَ حُرَيث يَصْغر عن ذلك ؛ مات النبيُّ **صلى الله عليه وسلم** ، وهو ابن عَشْرِ سنِين أو نحوها»[4].

12- حديث (مَنْ قَرَأَ القرآنَ فَسَأَلَ به...)(*****) ، قال فيه ابن المَدِيني : **إسناده ضعيف** ، وهو حديث **منكر**[5] .

(*) رواه الطبراني في الكبير ، حديث رقم (7530) جـ8 ص113 .

(1) المصدر نفسه ، جـ2 ص 49 . و انظر ترجمة رقم (1833) جـ2 ص 231 ، و رقم (2283) جـ2 ص 373.

(**) مختصر جامع الترمذي ، كتاب الدعوات ، باب : في دعاء الحفظ ، حديث رقم (3565) ص559 ، والطبراني في الكبير، حديث رقم (12036) ، جـ11ص368 .

(2) ميزان الاعتدال ، ترجمة رقم (3490) جـ3 ص 302 .

(***) أخرجه ابن الجوْزي في العلل المتناهية ، في ذم الغيبة ، حديث رقم (1299)جـ2 ص 778، وقال : هذا الحديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(3) المصدر نفسه ، ترجمة رقم (6004) جـ 5ص 202 .

(****) أخرجه أبو يعلى في مسنده ، حديث رقم (1464) جـ3 ص 45 ، وأبو داود في سننه ، كتاب الخراج ، باب في إقطاع الأرضين حديث قم (3060) جـ3 ص111.

(4) تهذيب التهذيب ، ترجمة رقم (311) جـ3 ص 140 .

(*****) أخرجه أحمد في مسنده جـ4 ص432 ، بصيغة « من قرأ القرآن فلْيسألِ الله تبارك وتعالى به ، فإنه سيجيء قوم يقرؤون القرآن يسألون الناس به » .

13- حديث (مَنْ دَخَلَ السُّوقَ فَقَالَ لا إله إلا الله ...كَتَبَ الله له أَلْفَ ألفَ حَسَنة ، ومَحَا عنه أَلْفَ ألفَ سيئةٍ ، ورَفَعَ له ألفَ ألفَ درجةٍ)(*) قال ابن القيم : فهذا الحديث معلول... ثم نقل عن ابن أبي حاتم أنه سأل عنه أباه وأبا زرعة ؛ فقالا : حديث **منكر**[1].

فهذه النماذج- كما ترى - فيها إطلاق (المنكر) على الحديث الضعيف ، وهي مشتملة على كلام المتقدمين كابن المديني وأبي حاتم وأبي زرعة والنسائي ، والمتأخرين كالذهبي والمنذري والسخاوي وابن حجر والعجلوني وغيرهم من المحدثين والنقاد .

الفرع الرابع : إطلاق النكارة على الحديث الموضوع

يقول الشيخ عبد الفتاح أبو غدة : «ويطلقون[لفظ](حديث منكر) على الحديث الموضوع الكَذِبِ المُفْتَرَى يُشيرون بذلك إلى نَكارة معناه ، مع ضعف إسناده وبطلان ثبوته»[2].

وقال أيضا : «ولفظ (منكر) كثيرا ما يطلقونه على (الموضوع)...كما تراه شائعا منتشرا في كتب (الموضوعات)، وكتب الرجال المجروحين، مثل كتاب (**ميزان الاعتدال في نقد الرجال**) للحافظ الذهبي...»[3].

ودونك بعض النماذج على هذا الحكم :

1- **ما ذكره السيوطي** في (الخصائص الكبرى) عند إيراده **ثلاثة آثار طوال وقعت** قُبَيل مولد النبي صلى الله عليه وسلم ، كان قد نقلها من (دلائل النبوة) للأصبهاني، وهي- كما يقول أبو غدة - من المَيْنِ البيِّن ، والعجائب المكذوبة المستنكرة : «قلت[القائل السيوطي] : هذا الأثر ، والأثران قبله ، **فيها نكارة شديدة**...ولم تكن نفسي لِتَطِيبَ بإيرادها ؛ ولكني تَبِعْتُ الحافظ أبا نُعَيمٍ في ذلك»[4].

2- **ومن ذلك** حديث (ارْتِجَاسُ إيوانِ كِسرى) حيث قال فيه عبد الفتاح أبو غدة : وهذا الحديث **مما أُنكِرَ** ، فضلا عن أنه حديث منقطع الإسناد ، وقال فيه الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام : **هذا حديث غريب منكر**[5] ، وهذا الخبر باطل لا يصح (**).

---

(5) علل ابن المديني ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ، (ط 2) 1980 ، **المكتب الإسلامي** ، بيروت ، ص 58.

(*) أخرجه الدارمي في سننه ، كتاب الاستئذان ، باب ما يقول إذا دخل السوق ، حديث رقم (2692) ، جـ2 ص233 ، والترمذي في كتاب الدعوات ، مختصر الترمذي حديث رقم (3424) ص536 ، وابن ماجه في سننه ، كتاب التجارات ، باب الأسواق ودخولها ، حديث رقم (2235) جـ2 ص752 .

(1) المنار المنيف ص 34- 36 .

(2) اللكنوي : الرفع والتكميل ، ص 211 هامش (1) .

(3) علي القاري : المصنوع ، مقدمة التحقيق ، ص 17 .

(4) المصدر نفسه ، مقدمة التحقيق ص 19.

(5) المصدر نفسه ، مقدمة التحقيق ، ص 20 .

3- ومن ذلك ما قاله الإمام علي القاري عن حديث : (إنَّ مِنْ تَمَامِ إيمانِ العَبْدِ أن يستثنيَ في كلِّ حَديثه) : «يعني أن يقول : إن شاء الله ، [هو حديث] **منكر**»[1] .

وهذا الحديث قال فيه الذهبي : «هذا الحديث باطل» ؛ ونقل السيوطي كلامه في (اللآلئ المصنوعة) وأقره ، ثم قال : والآفة فيه من داود بن المحبر؛ فإنه وضَّاع»[2].

4- ومن ذلك حديث : «لاَ دينَ لمن لا عَقْلَ له» قال فيه النسائي : **باطل منكر**[3].

5- حديث : « يا أبا هريرةَ إذَا تَوضأتَ فقُل بِسْمِ الله والحمدُ لله ، فإنَّ حَفَظَتَكَ لا تَستريحُ ، تكتبُ لكَ الحسَنات حتى تُحْدِثَ» ، قال القاري : حديث **منكر** [4] ، أي باطل .

6- ما روي عن مالك – رضي الله عنه – أنه قال : دخلتُ على المأمون والمجلسُ غاصٌّ بأهله ، فإذا بين الخليفة والوزير فُرجةٌ ، فجلست فيها ، فحدَّثْتُه حديثًا مرفوعا : « إذا ضاقَ مَجْلسٌ بأهله ، فبين كل سيِّدينِ مجلس عالِم» ، قال القاري: في الذيل [أي ذيل الموضوعات للسيوطي] : هو **منكر**[5] ، أي : باطل ؛ لأن مالكا لم يبق إلى زمن المأمون(*).

7- **الأحاديث** الواردة في صلاة الأسبوع ، وصلاة **ليلة الجمعة باثنتي** عشرة ركعةً بالإخلاص عشر **مرات ، وكذا ركعتان** بـــ(إذَا زُلْزِلَت) خمس عشرة مرة ...**قال القاري : والكل منكر باطل**[6].

8- حديث (عَلِيٌّ خيرُ البَشَر فمن أَبَى فقد كَفَر) قال الخطيب : **هذا حديث منكر** ، ولا يرتاب أحد في بطلان هذا الخبر [7].

9- حديث (لكلِّ شَيءٍ زكاةٌ ، وزكاةُ الدَّار بيتُ الضِّيَافَة) قال ابن حجر : «...وقال الجوزقاني في كتاب الأباطيل : **حديث منكر** ، وعبد الله بن القدوس مجهول»[8].

(**) يقول الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، بعد ذكره لبعض الخوارق والإرهاصات التي وقعت قُبَيْلَ مولد صلى الله عليه وسلم كارتجاس إيوان كسرى ، وسقوط أربعة عشر شرفة منه ، وخمود نار فارس ، ولم تخمد منذ ألف عام ، وغَيْضُ بُحَيْرَة (ساوة) ... « فهذا الحديث ليس بصحيح ، ولا يجوز قوله ولا إنشاده » ؛ المصنوع للقاري ، ص18 ، هامش(1)

(1) المصنوع ، حديث رقم (66) جـ 68 .

(2) المصدر نفسه ، ص 68 هامش (1) .

(3) المصدر نفسه ، حديث رقم (398) ص 207 .

(4) المصدر نفسه حديث رقم (406) ص 209 ، و انظر هامش (3) من نفس الصفحة ؛ ففيها مزيد تفصيل للمحقق حول هذا الحديث.

(5) المصدر نفسه ، حديث رقم (455) ص 255 .

(*) توفي الإمام مالك سنة (179 هـ) بينما توفي المأمون سنة (218 هـ) .

(6) المصدر نفسه ، حديث رقم (463) ص 259 .

(7) الذهبي : ميزان الاعتدال ، ترجمة رقم (1946) جـ 2 ص 273 .

(8) ابن حجر : لسان الميزان ، ترجمة رقم (685) جـ 1ص 220 .

ففي هذه الروايات إطلاق النكارة على الوضع ، وقد أشار الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تحقيقه على (المصنوع) للقاري إلى (خمسة وعشرين) موضعا من مختلف كتب الرجال كـ(الموضوعات) و(ميزان الاعتدال) و(تنزيه الشريعة المرفوعة) فيها إطلاق النكارة على الحديث الموضوع[1].

الفرع الخامس : مدلول هذا المصطلح عند الحافظ الذهبي

يقول الذهبي في تعريفه للمنكر : «المنكر : وهو ما انفرد الراوي الضعيف به، وقد يُعَدُّ مُفردُ الصَّدوق منكرا »[2]، وعليه فالمنكر عنده بمعنيين :

1- أولهما : تفرد الضعيف بالرواية ، وهو ما يعرف بالمتروك ، وهو الأكثر.

2- ثانيهما : تفرد الصدوق بالرواية ، وهو الأقل ؛ كما يفيده ظاهر العبارة.

وعليه فإن الأصل عنده أن المنكر يكون بتفرد الضعيف بالرواية ، لكنَّ السيوطيَّ بين أن الذهبي يطلق لفظ (المنكر) على مجرد تفرد الراوي بالحديث ، وإن كان ثقة ، حيث قال : «...وقد وقع للخطيب البغدادي أن روى في تاريخه حديثا منكرا ، فقال في عقبه : (هذا حديث منكر)(*).فتعقبه الذهبي في الميزان ، وقال : « العجب من الخطيب كيف يطلق لفظ المنكر على هذا الخبر الباطل ؟...» . ووصف[أي الذهبي]عدة أحاديث في مسند أحمد وسنن أبي داود وغيرهما من الكتب المعتمدة بأنها منكرة بل وفي الصحيحين أيضا ، وما ذاك إلا لمعنى يعرفه الحفاظ ، وهو أن النكارة ترجع إلى الفردية، ولا يلزم من الفردية ضعف متن الحديث ، فضلا عن بطلانه»[3] .

فهل هذا الذي قاله السيوطي صحيح ؟ أي : هل النكارة ترجع إلى الفردية فقط ؟ وهل الذهبي لم يطلق هذا اللفظ على الحديث الضعيف أو الموضوع ؟

لقد عرفنا سابقا أن الذي عليه جُلُّ الحفاظ ، وأئمة الحديث أنه يشترط في المنكر والشاذ المخالفة ، ويفترقان في أن المنكر راويه ضعيف ، وأن الشاذ راويه ثقة أو صدوق ، ولئن أُطلِقَ المنكر على مجرد التفرد ، فإن هذا هو رأي بعض المتقدمين كما رأينا، لكن بشرط ألا يُقبل تفرده بالرواية .

وإذا كان إنكار الذهبي على الخطيب مبنيًّا على هذا الضابط ، وهذا المعنى؛ فما معنى إطلاق كثير من الحفاظ – بما فيهم الذهبي – لفظ (المنكر) على الحديث الواهي والموضوع كما رأينا سابقا ؟

فقد أطلقها على الحديث الضعيف في عدة مواضع كما مر بنا ، كما أطلقها على الحديث الموضوع التَّالف في عدة مواضع ، منها حديث (ارتجاس إيوان كسرى) الذي مَرَّ بنا ، ومنها :

---

(1) مقدمة تحقيق كتاب المصنوع للقاري ، ص 20 .

(2) الموقظة ، ص 42.

(*) الظاهر أنه الخبر الذي سبق ذكره من قبل وهو : (عَلِيٌّ خير البشر ...) .

(3) الحاوي للفتاوي ، تحقيق وتعليق محمد محي الدين عبد الحميد ، (د ط) 1411هـ 1990م ، المكتبة العصرية ، صيدا بيروت ، جـ2 ص210.

1- قوله في ترجمة (محمد بن الفضل السَّدوسي عَارِم) شيخ البخاري ، بعد نقل توثيق الدارقطني له : « قلت فهذا قول حافظ العصر [يقصد الدارقطني]الذي لم يأت بعد النَّسائي مثله ، فأين هذا القول من قول ابن حِبَّانَ الخسَّافِ المُتَهوِّرِ في (عارم) فقال:اختلط في آخر عُمره ، وتغيَّر حتى كان لا يَدري ما يُحدِّث به ، فوقع في حديثه **المناكير** الكثيرة...قلت : و لم يَقْدر ابنُ حِبَّانَ أن يَسوق له حديثًا **مُنْكَرًا** ؛ فأين ما زعم ؟»[1] .

فهل يقال **إن** الذهبي يقصد بقوله : « و لم يَقْدر ابنُ حِبَّانَ أن يَسوق له حديثًا **مُنْكَرًا**» أي حديثا صحيحا أو حسنا كما ادعى السيوطي ؟ كَلاَّ ، وإنما يريد حديثا ضعيفا أو باطلا ، تصديقًا لِدَعْوَاهُ .

2- ومنها حديث (مَنْ صَامَ يومَ ثمانية عشر من ذي الحجة كَتَب الله له صِيامَ سِتِين شهرًا) ، قال الحافظ الذهبي : إنه حديث **منكر جدا** ، بل كذب ؛ فقد ثبت في الصحيح أن صيام شهر رمضان بعشرة أشهر ، فكيف يكون صيام يومٍ واحدٍ يعدل ستين شهرا ؟ هذا باطل[2].

3- وحديث (أَكْرِمُوا الشُّهودَ ؛ فإنَّ اللهَ يَدفع بهم الحُقُوقَ ويَستخرجُ بهم الباطلَ) ، قال **العجلوني** : ضعيف ، بل قال الذهبي : **منكر** [3] .

4- وحديث ابن بريدة عن أبيه مرفوعا (لاَ تقومُ الساعةُ حتى لا يُعبَد اللهُ في الأرضِ مائةَ عامٍ) ، قال الذهبي : هذا خبر **منكر** [4].

5- وحديث (الجنةُ دارُ الأسْخياء) ، قال الدارقطني : لا يصح ، وقال الذهبي : **منكر** ، وعَدَّهُ ابن الجوْزي في الموضوعات [5].

6- وحديث (سُرعةُ المَشْيِ تُذهبُ بهاءَ المؤمن)، ذكر المناوي عن الذهبي أنه حديث **منكر جدا**[6].

فهذه النماذج وغيرها[7] تبين بشكل واضح استعمال الحافظ الذهبي للفظ (منكر) للحديث الواهي الموضوع ، خلافا لما قاله السيوطي من أن هذا اللفظ إنما يرجع إلى الفردية فحسب .

بقي أن نشير إلى أن الذهبي قال عقب قوله حول حديث ابن جريج (حديث منكر) : «وإسناده نظيف» فهل نظافة سنده تنفي عنه الضعف ؟

والجواب أن هذه اللفظة قد استعملها الذهبي في غير موضع ، منها الحديث الذي مر بنا حول (حفظ القرآن) حيث قال : (وهو مع نظافة سنده منكر جدا) وهذا الحديث ضعيف .

---

(1) ميزان الاعتدال ، جـ6 ص 298 ، وانظر الرفع والتكميل للكنوي ، ص278-279.

(2) كشف الخفاء للعجلوني ، حديث رقم (2520) جـ 2 ص 338 .

(3) المصدر نفسه ، جـ1ص195 .

(4) ميزان الاعتدال ، جـ1 ص120.

(5) العجلوني : مصدر سابق ، حديث رقم (1083) جـ1ص403 .

(6) العجلوني : مصدر سابق ، حديث رقم (1472) جـ1ص403 .

(7) قد أشار إليها الشيخ أبو غدة في مقدمة تحقيق المصنوع للقاري ، ص 20 تابع للهامش (1) .

وإذا كان إسناد حديث أم سلمة نظيفا ؛ فالنكارة إذن تنصرف إلى نكارة ألفاظه ومعناه ، ويبعد أن تكون قراءة متواترة كقراءة (ملك) منكرة ، وعليه فالنكارة ترجع إلى الفردية ، وقد رأينا أن هذا الحديث فرد غريب ، وقد تفرد به ابن جريج ، وهو ثقة .

وقد رأينا في مطلع هذا المطلب الفروق الدقيقة بين المنكر والشاذ ، وعرفنا أنهما يتفقان في المخالفة ويفترقان في أن الشاذ راويه ثقة ، وأن فيه المردود وهو الأصل ، وفيه المقبول وهو مخالفة الثقة لمن هو في رتبته ؛ لأن هذا يعطى له حكم التعارض ، أما المنكر فلا يكون إلا مردودا ؛ لمخالفة غير الثقة لمن هو أوثق منه ، وقد رأينا أن ابن جريج الذي روى قراءة التقطيع خالف رواية الليث الذي روى القراءة المفسرة حرفا حرفا ، وخالف أيضا بقية الرواة الآخرين الذين رووا القراءة البطيئة والمتأنية كابن عباس وغيره ، وابن جريج وإن كان ثقة إلا أنه مدلس ، وقد رأينا أقوال النقاد فيه ، بخلاف الليث .

وعلى هذا فيمكن أن نقول أن رواية ابن جريج منكرة لمخالفته للثقة ، وإن كان الأَوْلى أن تسمى شاذة ؛ لأن من شرط النَّكارة أن يكون المخالِف ضعيفًا ، ويَبْعُدُ جِدًّا إطلاق الضَّعف المعهود عند النقاد على ابن جريج ، وهو من رجال البخاري .

ومحصلة القول أن حديث أم سلمة لا ينهض حجة كافية على ما قيل من سنية الوقف على رؤوس الآي مهما تعلقت بما بعدها ، وذلك للأسباب التالية :

1- أن فيه اضطرابا .

2- أنه حديث شاذ .

3- أن ابن جريج عَنْعَنَه ، وهو موغل في التدليس .

ثم هو على فرض صحته قابل للتأويل ، من عدة وجوه أهمها :

✲ - أنه محمول على الآيات التامة المعنى ، أي أنه من العام المخصوص ، وقد رأينا سابقا في تعامل الأئمة مع الوقف ما يقوي هذا الاحتمال ، ورأينا رأي (عبد العزيز القارئ) حول هذه النقطة .

✲ - أنه محمول على الوقوف الحسنة دون القبيحة .

✲ — عبارة : (يقطع قراءته آية آية) ليست صريحة في تقطيع كل الآيات ، إذ يمكن حملها على الآيتين والثلاث .

✲— ليس في عبارة : (يقطع قراءته آية آية) ما يمنع من وصل آخر الفاصلة بما بعدها ، بل هي محتملة ، لأنها نصت على الوقف دون الابتداء ، فالذي يقف — مثلا - على : (أَرَأَيْتَ الذي يَنْهى)[العلق9] ثم يبتدئ ، إما بـــ(عَبْدًا اذَا صَلّى) ، أو بـــ(يَنْهى عَبْدًا اذَا صَلّى) يُعَدُّ في كلا الحالتين مقطعا لقراءته آية آية ؛ ذلك أن هذه العبارة تعرضت للوقف ، و لم تتعرض للابتداء ؛ فإقحام حكم الابتداء فيها هو حكم فُضولي ، زائد على مدلول النص .

وعليه فلو مثلت أم سلمة رضي الله عنها : لقراءته ، فقالت : كان يقطع قراءته آية آية : (كَلاَّ إِنَّ الانسَنَ لَيَطْغى ❁لَيَطْغى أَن رَّءاه اسْتَغْنى❁ إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرُّجْعى❁أَرَءَيْتَ الذي يَنْهى❁يَنْهى عَبْدًا اذَا صَلّى❁أَرَءَيْتَ إِن كَانَ عَلَى الْهُدى ❁ أَوَ اَمَرَ بِالتَّقْوى❁أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلّى❁أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللهَ يَرى ❁ كَلاَّ لَئِن لَّمْ يَنتَهِ ❁ لَئِن لَمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) » [العلق6-16] ما كانت مخالفة للوقف على الفواصل .

أما تفسير أم سلمة – رضي الله عنها- للتقطيع بالوقف على آخر الآية ، والابتداء بما بعدها – كما جاء في الحديث ، فليس معارضا لما ذُكِرَ ؛ لأن وقوف الفاتحة الواقعة على الفواصل ليس منها وقف قبيح ، بل فيها التام والحسن ؛ لذا ساغ الابتداء برؤوس الآيات دون ربطها بما قبلها ، والابتداء بما بعد الوقف الحسن – ولو أن فيه ارتباطا – لا يضر في الفواصل ، كما أشرنا أكثر من مرة ، وعليه فتمثيل أم سلمة ليس فيه أي معارضة ، بل بالعكس ؛ لأن تقطيعها كان لآيات تامة المعنى ، وليس لآيات غير تامة ، فَتَأَمَّلْ .

وعليه فلا يمكن لأيٍّ كان أن يجزم بأن أم سلمة ، لو مَثَّلَتْ لقراءة النبي ، صلى الله عليه وسلم ، بسورة أخرى ، غير الفاتحة ، فيها آيات غير تامة المعنى ، أن تقف على رؤوس هذه الآيات ، وتبتدئ بما بعدها ، تماما كما فعلت في الفاتحة ؛ إذ لا دليل عليه .

هذا ، كما أن هناك عدة نقاط يمكن أن تفرزها هذه القضية ، منها :

أ- وجود الحركات (الإعرابية أو حركات البناء) على الفواصل ، واختلافهم في ذلك ؛ إذ هذا يعني أنه صلى الله عليه وسلم وَصَلَ تلك المواضع بما بعدها ، وإلا لما ظهرت حركة إعرابها ؟

ب- الآيات القرآنية : من حيث دلالتها على المعنى ، ذلك أن حديث أم سلمة ، قد أشار إلى الوقف على رؤوس الآي ، و لم يحدد أي ضابط لهذه الآيات ، من حيث تمام معناها من عدمه ، باستثناء الآيات الواردة فيه (آيات الفاتحة) فإنها تامة المعنى ، كما أشرنا ، والسؤال : هل يمكن حمل لفظ (الآية) على الآيتين والثلاث ، فإذا صح هذا ، فليس من الضروري أن يقف القارئ على سائر الفواصل المثبتة في المصاحف ، بل له أن يقرأ الآيتين والثلاث ، ولا يقف إلا عند استيفاء معانيها .

وهل المعنى شرط في الآية ، وبعبارة أخرى : هل توجد آيات قرآنية ليس لها معنى ؟ وهل ثمة فرق بين عدم تمام المعنى ، وبين عدم وجوده ؟

ج– الفواصل : إن هذا الحديث ليس هو الدافع الوحيد في الوقف على رؤوس الآيات ، وليس هو الدليل المعتمد – وإن كان الأبرز– في ذلك ، بل هناك دليل آخر هو الفواصل القرآنية ؛ ذلك أن اهتمام السلف الصالح بهذا الجانب ، وتأكيدَ كثير من العلماء وأئمة القراءة على أنها توقيفية لا مدخل للرأي فيها [1] ، أعطى قناعة كبيرة بأنه صلى الله عليه وسلم هو الذي تولى هذه العملية ، ولا شك أن الوسيلة المثلى لذلك هي تعمد الوقف عليها ، حتى تحفظ وتضبط ؟

لكن إذا كانت الفواصل توقيفية ، فما مرد اختلافهم في مواضع عديدة منها ؟ وهل للقياس دخل في تحديها ؟

فهذه بعض النقاط التي ستكون – إن شاء الله – محل البحث في الفصل الثالث ، التالي .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

[1] ابن حجر : تلخيص الحبير ، حديث رقم (374) جـ1 ص 233 .

الفصل الثالث

الفواصل و الآيات القرآنية

جامعة الأمير للقادة العلوم الإسلامية

الفصل الثالث : الفواصل والآيات القرآنية

المبحث الأول : حركات الفواصل بين التوقيف والتوفيق

المطلب الأول : حركات الفواصل

- الفرع الأول : كيفية الوقف على أواخر الكلمات .
- الفرع الثاني : أقسام حركات الفواصل .
- الفرع الثالث : مرجع حركات الفواصل .

المطلب الثاني : القراءات القرآنية

- الفرع الأول : التلقي الشفوي .
- الفرع الثاني : أركان القراءة الصحيحة .
- الفرع الثالث : لغة القرآن الكريم .

المطلب الثالث : الأحرف السبعة

- الفرع الأول : وجه كون الأحرف سبعة .
- الفرع الثاني : العلاقة بين الأحرف والقراءات.
- الفرع الثالث : نسخ الأحرف السبعة .
- الفرع الرابع : الأحرف السبعة واللهجات.
- الفرع الخامس : القراءة بالمرادف.
- الفرع السادس : تفسير الأحرف السبعة .

المبحث الثاني : الآية القرآنية

المطلب الأول : خصائص الآية القرآنية

- الفرع الأول : تعريف الآية القرآنية .
- الفرع الثاني : مدلولها في السياق القرآني .
- الفرع الثالث : المطلع والمقطع في الآية القرآنية .
- الفرع الرابع : دلالة الآية القرآنية على الإعجاز .

المطلب الثاني : دلالة الآية القرآنية على المعنى

- الفرع الأول : تعريف ابن عبد البر للآية القرآنية .
- الفرع الثاني : تعريفات أئمة اللغة.
- الفرع الثالث : الأحاديث النبوية .
- الفرع الرابع : تعامل السلف مع النص القرآني .
- الفرع الخامس : رأي ابن تيمية ، رحمه الله .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثالث : الفاصلة القرآنية

المطلب الأول : دور الفاصلة القرآنية في المعنى

- الفرع الأول : تعريف الفاصلة القرآنية.
- الفرع الثاني : الفرق بين الفواصل ورؤوس الآي .
- الفرع الثالث : علاقة الفاصلة بالمعنى .
- الفرع الرابع : أقسام الفواصل.

المطلب الثاني : معرفة عدد الآي

- الفرع الأول : سبب اختلافهم في عدد الآي .
- الفرع الثاني : كيفية تحديد الفواصل.
- الفرع الثالث : وقف النبي صلى الله عليه وسلم في القرآن.
- الفرع الرابع : الأعداد المشهورة في عدد الآي .

المطلب الثالث : نظرة حول المصحف الشريف

- الفرع الأول : حول عدد الآي .
- الفرع الثاني : حول المصحف المطبوع بالدار البيضاء .
- الفرع الثالث : المواضع التي انفرد بعَدِّها المدني الأخير دون الأول .
- الفرع الرابع : المواضع التي انفرد بعَدِّها المدني الأخير عن الكوفي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثالث : الفواصل والآيات القرآنية

سنتحدث في هذا الفصل عن قضية الحركات : هل هي توقيفية ، أم أن مبناها على القياس والاجتهاد ؟ وهذا في المبحث الأول ، ثم ننتقل إلى المبحث الثاني حيث نتحدث فيه عن خصائص الآية القرآنية ، خاصة قضية المعنى ، ثم ننتقل إلى الحديث عن الفاصلة القرآنية ، وأقسامها ؛ لكونها من أهم المسوغات التي يستند إليها القائلون بمراعاة الفواصل في الوقف ، ونتحدث أيضا عن اختلافهم في عدِّ الآي ، وما علاقة ذلك بموضوعنا ، وهذا في المبحث الثالث .

المبحث الأول : حركات الفواصل بين التوقيف والتوفيق

إن وجود الحركات في أواخر الآي ، كما هو مثبت في المصاحف اليوم ،وكما هو مقروء به عند سائر القراء لدليل ساطع على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصل تلك المواضع بما بعدها ؛ فتظهر بذلك حركة آخرها ، من ضم و فتح وكسر ، ولو كان يلتزم بالوقف على تلك الألفاظ – كما يفيده حديث الباب – لما ظهرت تلك الحركات البتة ، لأنه يقتضي النطق بها ساكنة غير مبينة الحركة ، وكذلك لما ساغ للصحابة ، وللقراء بعدهم معرفة تلك الحركات على اختلافها ، والنطق بها بشكل صحيح ودقيق ، كما هي عليه الآن.

وهذا الكلام بَيِّن كما ترى ، لكنه مُعترَض من وجهين أساسيين هما :

أ- وجود تلك الحركات لا يعني بالضرورة عدم الوقف عليها (أي وصلها بما يعدها) ؛ إذ قد يوقف عليها بالروم والإشمام ، وهذا معناه أنه يمكن الجمع بين الحُسْنَيَيْنِ ، أي : الوقف على هذه المواضع اتباعا للسنة، وتبيين حركاتها بالروم أو الإشمام أو بالنقل...أو بسائر الوجوه التي يتم بها توضيح حركة أواخر الكلمات حالة الوقف عليها ، وعليه فلا دليل فيه على أن وجود تلك الحركات إنما كان نتيجةً للوصل.

ب- ما الدليل على أن الحركات في آخر الكلمة ، وما شابهها من الاختلافات الصوتية ، كالمد والإمالة لها علاقة بالرواية ، وأنها منقولة بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟

- أليست تتعلق بالجانب الصوتي أكثر من الجانب النقلي ؟

- أليست هذه الحركات مرتبطة بالقياس اللغوي أكثر من الرواية ؟

هذا ما سوف نحاول بحثه في ما يلي :

المطلب الأول : حركات الفواصل

الفرع الأول : كيفية الوقف على أواخر الكلمات

إن المتتبع للوقف على رؤوس الآي يجد أن له عدة أنواع ، منها :

1- **الإبدال** : وذلك بإبدال التنوين ألفا مَدِّيَّةً ، كما تراه في فواصل سورة الإسراء، بَدْءًا من الآية الثانية (وَكِيلاَ)، (شَكُورًا)، (كَبِيرًا)، (مَفْعُولاَ)، (نَفِيرًا)...أو بإبدال تاء المؤنث المفرد هاءً، كما في الفواصل الأولى من سورة الحاقة : (الحَاقَّهْ)، (القَارِعَهْ)، (الطَّاغِيَهْ)، (عَاتِيَهْ)، (خَاوِيَهْ)...

ويدخل فيه أيضا إبدال حمزة وهشام الهمزة الساكنة بحركة ما قبلها عند الوقف عليها، نحو : (فَإِنَّ الجَحِيمَ هِيَ المَأْوَى)[النازعات38]، (فَإِنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى) [النازعات40]، (ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً) [النساء58]، (هُوَ الذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالمُؤْمِنِينَ [الأنفال63] في عد غير البصري، (كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ)[الرحمن27]، (لاَ يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلاَ تَأْثِيمًا)[الواقعة27]...فإنه يوقف على ذلك كله بإبدال الهمزة حرف مد، على هذا النحو : (المَاوَى)، (تَاوِيلاَ)، (بِالمُومِنِينْ)، (شَانْ)، (تَاثِيمَا).

2- **الإلحاق** : وهو ما يلحق آخر الكلمة من هاء السكت، نحو : (كِتَابِيَهْ)، (حِسَابِيَهْ)، (مَالِيَهْ)، (سُلْطَانِيَهْ) من سورة الحاقة[25-26-28-29]، و(مَاهِيَهْ) من سورة القارعة[9] .

3- **الحذف** : وهو ما يلحق ياءات الزوائد من الحذف، كما تراه في بعض فواصل سورة الفجر : (يَسْرْ)، (بِالوَادْ)، (أَكْرَمَنْ)، (أَهَنَنْ)...[4-9-16-18].

4- **النقل** : وذلك بنقل حركة الهمزة إلى الساكن الصحيح قبلها عند الوقف عليها ، كما هو مذهب الإمام حمزة ، وهذا نحو : (وَلاَ يُظْلَمُونَ شَيْئًا) [مريم60]، (إِنَّهُم مَّسْؤُولُونَ) [الصافات24]، و(مَسْؤُولاً) [الفرقان16]، (القُرْءَانَ) [الرحمن1]، وكما في بعض فواصل سورة ص، نحو : (الْأَسْبَبِ) (الْأَحْزَابِ)، (الْأَوْتَادِ)[9-11]، و(الْأَفْئِدَةِ) [الهمزة7] ...فإنه يقف على كل ذلك - حسب رواية خلف عنه - بالنقل : (شَيَا) (مَسُولُونَ)، (مَسُولاَ)، (القُرَانْ)، (لَسْبَابْ)، (لَحْزَابْ)، (لَفِدَهْ)...

5- **الإدغام** : وذلك بإدغام حركة الهمزة في الياء ، أو الواو قبلها بعد إبدالها ، عند الوقف على الكلمة، كما هو مذهب الإمام حمزة، ومثاله : (رِئْيًا)[مريم74]، (فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا)[النساء4]... فإنه يقف على ذلك بالإبدال ، فالإدغام : (رِيًّا)، (مَرِيًّا) .

***الوقوف التي يشترك فيها سائر القراء** : قد رأينا بعض الأنواع التي تمس أواخر الآي، لكنَّ أبرزَها على الإطلاق ثلاثة أنواع أخرى، حيث يشترك فيها سائر القراء ، وهي : السكون والإشمام والروم .

1- **السكون** : وهو الأصل في الوقف ؛ لأن الوقف ضد الابتداء ؛ فكما يختص الابتداء بالحركة ، فكذلك يختص الوقف بالسكون، وهو « عبارة عن تفريغ الحرف من الحركات الثلاث»[1] .

---

[1] ابن الجزري : النشر ، جـ2 ص 121 .

قال الشاطبي :

وَالإِسْكَانُ أَصْلُ الوَقْفِ ، وهو اشْتِقَاقُهُ ❁ مِنَ الوَقْفِ عَن تَحْرِيكِ حَرف تَعَزَّلاَ

وهو مشروع - كما يقول ابنُ الطَّحَّان - في ميمِ الجماعة، نحو : (فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَنُكَفِّرْ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ)[البقرة270]، وفيما تحرك بحركة عارضة، نحو: (اللهُ نُورُ السَّمَوَٰتِ وَالاَرْضِ)[النور35]، وفي المفتوح والمنصوب غيرِ المنون، نحو: (قَالَ الحَوَارِيُّونَ)[آل عمران51]، (جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ)[الرعد3]، وفي هاء التأنيث ، نحو : (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ❁ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ)[الغشية2-3]، وهاء المبالغة، نحو: (هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ)[الهمزة1]، حيث «يتصرفان إلى هاء ساكنة على صورتها في الكتابة»[1].

2- **الرَّوْم** : هو تضعيف الصوت بالحركة، حتى يذهب معظمه، أو هو الإتيان ببعض الحركة، حيث يسمعها القريب المصغي، دون البعيد، وهو عند القراء غير الاختلاس، وغير الإخفاء.

والاختلاس والإخفاء عندهم سيَّان، والفرق بين الرَّوم والاختلاس أن الرَّوم لا يكون في فتح ولا نصب والثابت فيه من الحركة أقل من الذاهب[2]، ولا يكون إلا عند الوقف، أما الاختلاس، فإن الثابت فيه من الحركة أكثر من الذاهب، ولا يختص بالوقف، كما يكون في سائر الحركات[3] .

ولا يكون الرَّوم في هاء التأنيث، ولا في ميم الجمع، ولا في شكل عارض، ولا في ما كان ساكنًا وصلاً .

فأما هاء التأنيث فهي التي تكون في الوصل تاء ، ويوقف عليها بالهاء ، نحو: (نَاعِمَهْ)، (رَاضِيَهْ) (عَالِيَهْ)...[الغشية8-9-10] ، أما التي رُسِم منها بالتاء، نحو : (بَقِيَّتُ)[هود85](*)، (وَجَنَّتُ) [الواقعة92](*) (فِطْرَتَ اللهِ)[الروم29](◊)، (قُرَّتُ)[القصص8](+)، (شَجَرَتَ)[الدخان41](*) ، (مَعْصِيَتِ)[المجادلة8-9](◊)، (لَعْنَت)(ش)... فإن الرَّوْمَ يدخلها عند من يقف عليه بالتاء،

---

(1) ابن الطحان السماتي : الإنباء في تجويد القرآن ، تحقيق د . حاتم صالح الضامن ، مجلة الأحمدية ، العدد (الرابع) ، جمادى الأولى ، 1420هـ 1990م ، دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، دبي ، ص 69 .

(2) المكان نفسه .

(3) البناء : إتحاف فضلاء البشر ، ص 135 .

(*) تمامها (بَقِيَّتُ اللهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّومِنِينَ) ، ولا وجود لغيرها في القرآن الكريم .

(*) تمامها (فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ) ، وهي الوحيدة التي رسمت مفتوحة في الرسم المغربي .

(◊) تمامها (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللهِ التِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا) ، وهي الوحيدة في القرآن الكريم .

(+) تمامها (وَقَالَتِ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ) ، وهذه اللفظة هي الوحيدة التي رسمت مفتوحة في الرسم ، وسواها مغلقة ، نحو (فَلاَ تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ)[السجدة17] .

(*) تمامها (إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ طَعَامُ الاَثِيمِ) ، وهي الأخرى الوحيدة التي رُسِمت مفتوحة .

(◊) تمامها (وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ) ، وهما موضعان في سورة المجادلة ، ولا وجود لغيرهما .

(ش) و لم تأت مفتوحة سوى في موضعين : الأول : (فَنَجْعَل لَّعْنَتَ اللهِ عَلَى الكَذِبِينَ)[آل عمران60] ، والثاني : (وَالْخَمِسَةُ أَن لَّعْنَتُ اللهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الكَذِبِينَ) [النور7] .

وهم : نافع، وعاصم، والبصري، وابن عامر (من القراء السبعة) .

وأما ميم الجمع فلا يدخلها الرَّوم، بل يوقف عليها بالسكون .

أما الشكل العارض فنحو : (مَن يَّشَأِ اللهُ يُضْلِلْهُ)[الأنعام40]، (وَلَقَدُ اسْتُهْزِئَ)[الأنعام11]، فإن كسرة الهمزة في (يَشَأْ) وضمة الدال في (لَقَدُ) عارضة وليست أصلية ، فلا يوقف عليها إلا بالسكون، أما الساكن وقفًا ووَصْلاً فلا يدخله الرَّوم أيضا؛ إذ الروم إنما جيئ به لبيان حركة الحرف وَصْلاً وهذا نحو : (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) [الإخلاص3]، فإن هذين الفعلين ساكنان حالةَ الوصل، فلا يُوقَف عليهما إلا بالسكون .

وإذا تبينت الحالات التي لا دخل للروم فيها ؛ فإن ما يدخله الروم هو المرفوع والمضموم ، والمجرور والمكسور(*) ، كما في الأمثلة التالية :

أ- المرفوع : ومثاله من الفواصل:(اللهُ الصَّمَدُ)[الإخلاص2]، (وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ)[الشورى26]، (هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ)، (ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ)، (كِتَبٌ حَفِيظٌ)[ق2-3-4]، (يَعْقُوبُ)[هود70](•) .

ومثاله من غير الفواصل:(إِنَّمَا تُنذِرُ)[يس10](•) (كَذَلِكَ يَضْرِبُ)[الرعد19](*)، (نُسَارِعُ)[المؤمنون57](•) (وَإِذْ تَقُولُ)[الأحزاب37](•)...

ب- المضموم : ومثاله : (مِن قَبْلُ)، (وَمِنْ بَعْدُ)[الرُّوم3]، (مِنْ حَيْثُ)[الأعراف26](*) ، (يَصْلِحُ)(×) [هود61]، [الأعراف76] .

ج- المجرور : كما في قوله تعالى : (بِعِجْلٍ حَنِيذٍ)، (قَوْمِ لُوطٍ)[هود68 – 69](•)، (إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ)[هود79](•) .

(*) ذكرنا هذه الأنواع للتعبير عن حركات البناء و الإعراب ، وبيان أن الروم يتعلق بالحركة ، بغض النظر عن كونها حركة بناء أو إعراب .

(•) و تمامها (وَمِن وَّرَاءِ اسْحَقَ يَعْقُوبُ) ، و لم يأت لفظ (يَعْقُوبُ) هكذا بالرفع ، سوى في موضعين ، وهذا هو الأول منهما ، والثاني هو : (وَأَوْصَى بِهَا إِبْرَهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَبَنِيَّ إِنَّ اللهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ...)[البقرة131] .

(•) تمامها : (إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالغَيْبِ فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ) .

(*) (كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللهُ الحَقَّ وَالْبَطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللهُ الأَمْثَالَ).

(•) تمامها : (نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَتِ بَل لاَّ يَشْعُرُونَ) .

(•) تمامها : (وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللهَ) .

(*) تمامها : (إِنَّهُ يَرِيكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لاَ تَرَوْنَهُمْ) .

(×) تمام الموضع الأول هو : (قَالُوا يَصَلِحُ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَذَا) ، وتمام الموضع الثاني : (فَعَقَرُوا النَّاقَةَ وَعَتَوْا عَنَ اَمْرِ رَبِّهِمْ وَقَالُوا يَصَلِحُ ايتِنَا بِعَذَابِ اللهِ إِن كُنتَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ).

(•) تمام الموضع الأول هو (وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَهِيمَ بِالبُشْرَى قَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَمٌ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ) ،وتمام الموضع الثاني : (قَالُوا لاَ تَخَفْ انَّآ أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ) .

(•) تمامها :(قَالَ لَوَ اَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً اَوَ —اوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ) .

د- المكسور : كما في سورة الرحمٰن (تُكَذِّبَانِ)[48]، (تَجْرِيَانِ) [49] ، (جَنَّتَانِ)[61] ، (مُدْهَآمَّتَانِ)[63]...

3- **الإشمام**: ويكون بضم الشفتين عند النطق بالحرف المضموم دون إخراج صوت.

ومن خلال هذا يتبين أن الاعتراض السابق الذي يتلخص في أن وجود هذه الحركات ليس دليلا على أنه ناجم من وصلها بما بعدها ؛ إذ يمكن إظهارها دون وصلها ، وهذا بالوقف عليها بالروم أو الإشمام ، هو اعتراض مردود ، للأسباب التالية :

– أولا : الأصل في الوقف السكون ؛ لأن الوقف ضد الابتداء ، و الابتداء قد ثبتت له الحركة؛ فلزم إذن أن يثبت لضده (وهو الوقف) ضدها، وهو السكون[1].

– ثانيا : الروم والإشمام مَرْوِيَّان عن أبي عمرو والكوفيين فقط ، أما الباقون فلم يأت عنهم في الروم والإشمام نص ثابت ، وإن كان أكثر الأئمة من أهل القراءة يَرَوْنَهُمَا لسائر القراء السبعة، وإن لم تأت عنهم رواية ثابتة ؛ وهذا لما فيهما من بيان للحركة[2].

– ثالثا : أن الروم وارد في الضم والرفع ، أو في الجر والكسر فقط ، أما الإشمام فهو وارد في الضم و الرفع ، وعليه فإن الفتح والنصب لا يدخله روم ، ولا إشمام عند أحد من القراء.

وفي هذا يقول الشاطبي :

وَلَمْ يَرَهُ فِي الفَتْحِ وَالنَّصْبِ قَارِئٌ ...

إذا تبين هذا لزم أن تكون الفواصل المفتوحة قد عُرفت حركتها ، وظهرت بوسيلة واحدة فقط هي وصلها بما بعدها ؛ لأن الوقف عليها يعني إسكان حركتها ؛ إذ لا يتأتى معها روم ولا إشمام، وهذا كقوله تعالى : (فَبَشَّرْنَهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَّرَآءِ اسْحَٰقَ يَعْقُوبُ)[هود70]، فقد قرأ (يَعْقُوب)بالفتح كلٌّ من حفص وحمزة وابن عامر، وقرأ الباقون بالضم ، فمن أين لهم أن يختلفوا فيها إذا كانت القراءة مبنية على الوقف على الفواصل ؟

وإذا كان أصحاب الوجه الثاني قد أخذوا حركة الضم من وقفه صلى الله عليه وسلم عليها بالإشمام أو بالروم ؛ فكيف اختار الآخرون حركة الفتح ؟

وهذا يعني أنه صلى الله عليه وسلم بيَّن حركتها بوصلها بما بعدها ، وهذا معناه عدم الالتزام بالوقف على الفواصل .

وكذا قوله تعالى : (فَبِمَ تُبَشِّرُونِ) [الحجر54] ، فقد قُرئت بالفتح والتخفيف، كما قرئت بالكسر ، فهل هذا الاختلاف ناجم عن القياس والإعراب ؟ أم هو داخل في الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم ؟

---

(1) ابن القاصح : سراج القارئ ص141.

(2) المكان نفسه .

إن الظاهر أن هذه الحركات إنما نقلت هكذا من عند النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا يعني أنه كان يصل الفواصل بما بعدها ، وهذا ما أردنا إثباته .

لكن بقي أن نبحث في ضابط اللهجات وهل هي داخلة في الأحرف السبعة ؟ وما العلاقة بين اللهجات وبين الأحرف السبعة ؟ وهل كل المسائل الصوتية لا بد أن تكون داخلة في هذه الأحرف ؟ وغيرها من النقاط التي لا بد من فصلها لنثبت أو ننفي كون هذه الحركات إنما هي مظهر من مظاهر نزول القرآن الكريم على هذه الأحرف .

الفرع الثاني : أقسام حركات الفواصل

الحركة ضد السكون ، وهي كيفية عارضة للحرف يمكن معها أن يوجد عقبه حرف من حروف المد ، كحرف السين من كلمة : (سِرْ) ، فإن حرف السين متحرك ؛ لأنه يمكن أن يمد فيقال في حالة الفتح (سَارَ) وفي حالة الكسر (سِيرُوا) ، وفي حالة الضم (سُورٌ) ، وهذا بخلاف حركة الراء في (سِرْ) ؛ فإنه لا يمكن أن يوجد عقبه حرف مد .

وقد عبَّر عن هذا المعنى ابن الطحان السماتي ، حيث قال : « والحركة الكاملة هي المُهَيَّأةُ ، لو مُطَّت لَتَوَلَّد منها حرفٌ من نوعها ؛ فعن إشباع الفتحة تتولد الألف ، وعن إشباع الضمة تتولد الواو ، وعن إشباع الكسرة تتولد الياء »[1] .

وعلى هذا فالحركة ثلاثة أنواع : فتحة وضمة وكسرة .

- فالفتحة : هي الحركة التي إذا مدت تولد منها الألف ، نحو : (ذَهَبَ) و(ذَاهِبٌ) .
- والضمة : هي الحركة التي إذا مدت تولد منها الواو ، نحو : (قُلْ) (قُولُوا) .
- والكسرة : هي التي إذا مدت تولد منها الياء ، نحو : (رَحِمٌ) (رَحِيمٌ) .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن المتتبع لحركات الفواصل يجدها تنقسم إلى :

أ- حركات إعراب[*] : ويدخل فيها :

1- الفتحة : نحو: (قُمِ الَيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً) ، (وَرَتِّلِ القُرْءَانَ تَرْتِيلاً)، (وَسَبِّحْهُ لَيْلاً طَوِيلاً)[المزَّمّل1-3-6] (وَيُثَبِّتَ بِهِ الاَقْدَامَ)[الأنفال11]، (فَلاَ تُوَلُّوهُمُ الاَدْبَارَ)[الأنفال15] ، (إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ)[ص20] ، (لاَ يُخْلِفُ اللهُ الْمِيعَادَ)[الزمر 19]، (وَأَن يُظْهِرَ فِي الاَرْضِ الْفَسَادَ)[غافر 26] ، (لَعَلِّي أَبْلُغُ الاَسْبَابَ) [غافر 36] ، (سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ)[القمر45] ، (ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ)[القمر48] ، (كُن فَيَكُونَ) [البقرة 116] ، [آل عمران47] ، [مريم 34] ، [يس 81] على قراءة النصب (وهي قراءة ابن عامر) .

---

[1] الإنباء في تجويد القرآن ، (مجلة الأحمدية) ، ص 58 .

[*] الإعراب هو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة .

2 – الضمة : نحو : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)[الإخلاص1]، (فيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ)[البينة3] ، (أَلاَ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ)[فصلت53] ، (أُوْلَئِكَ الاَحْزَابُ)[ص 12] ، (وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ)[الأنبياء 4] ، (وَبُرِّزَتِ الْجَحِيمُ لِمَنْ يَّرى(*))[النازعات36] ، (فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوى)[النازعات40]...

3– الكسرة : نحو : (قُلَ اَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ)[الفلق1]، (قُلَ اَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ)[الناس1]، (خَلَقَ الاِنسَنَ مِنْ عَلَقٍ)[العلق2] ، (الْمَبْثُوثِ) ، (الْمَنفُوشِ)[القارعة3-4]، (إِنَّ اللهَ بَصِيرٌ بِالعِبَادِ) [غافر 44] ، (هَلَ اَتَيْكَ حَدِيثُ مُوسى)النازعات15] ، (تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ)[فصلت41]...

4 – السكون : نحو : (عَلَّمَ الاِنسَنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ)[العلق5]....

ب – **حركات بناء(**) :**

1- على الفتح : نحو : (وَأَنَابَ)[ص23] ، (قَدْ قُدِرَ)[القمر 12] ، (طَغى)[طه23](*)، (فَكَذَّبَ وَأَبى)[طه55]، (صَدْرَكَ) (وِزْرَكَ)، (ظَهْرَكَ) ، (ذِكْرَكَ)[الشرح1-2-3-4]...

2 - **على الضم(*)** : (عَدَّدَهُ) ، (أَخْلَدَهُ)[الهمزة2-3] ، (أَمَرَهُ)[عبس23](◆)..

3 – على الكسر : (طَعَامِهِ)[عبس24](×) ، (اَخِيهِ) ، (أَبِيهِ)[عبس34-35](•) .

4 – **على السكون** : (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ❁وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ)[التكوير1-2] ، (فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ)[الكوثر2] ، (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ ❁وَأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ ❁وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ) [الضحى9-10-11]...

ج– **حركة نوني التثنية والجمع ونون الأفعال الخمسة :**

وهذه النون هي الغالب على فواصل الآي ، ولعل السبب في ذلك – كما يقول إبراهيم السامرائي – «للغنة التي تحصل في النطق غناء ، أم تجويدا ، أم تَرَسُّلاً في القول ، ومن أجل هذا لزمتها الفواصل القرآنية المسجوعة»[1].

(*) لأن علامة إعراب الفعل (يرى) هي الضمة المقدرة ، وكذلك علامة إعراب الخبر (المأوى) هي الضمة المقدرة .

(**) البناء ضد الإعراب ، وهو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة ، لفظا أو تقديرا .

(*) تمامها : (اِذْهَبِ اِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغى) .

(*) ليس المقصود أن هذه الأفعال مبنية على الضم ؛ إذ هي مبنية على الفتح ، وإنما المقصود أن فواصل هذه الآيات مبنية على الضم ، وهذا بيِّن لأنها ضمائر ، والضمائر مبنية ، ونفس الكلام يقال في حالة الكسر .

(◆) تمامها : (كَلاَّ لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُ) .

(×) تمامها : (فَلْيَنظُرِ الانسَنُ إِلَى طَعَامِهِ) .

(•) تمامها : (يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنَ اَخِيهِ ❁وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ) .

[1] فقه اللغة المقارن ، (ط 3) 1983 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ص 126 .

وهذا كما تراه في العديد من السور :

فالمفتوحة نحو : (العَلَمينَ) ، (الضَّالِّينَ) ، (المُتَّقينَ) ، (يُنفقُونَ) ، (يُوقنُونَ) ، (المُفْلحُونَ) ، (لاَ يُومنُونَ) ، (يَشْعُرُونَ) ، (يُكَذِّبُونَ) ، (مُصْلحُونَ) ، (لاَ يَعْلَمُونَ) ، (يَعْمَهُونَ) ، (مُهْتَدينَ) ، (لاَ يُبْصرُونَ) ، (لاَ يَرْجعُونَ) ، (بالكفرينَ) ، (صَدقينَ) ، (خَلدُونَ) ، (الفَسقينَ) ، (الخَسرُونَ)، (تَكْتُمُونَ) ، (الرَّكعينَ) ، (مُفْسدينَ) ، (الجَهلينَ)...

والمكسورة نحو : (يَسْجُدَانِ) ، (تُكَذِّبَانِ) ، (المَغْرِبَيْنِ) ، (يَلْتَقيَانِ) ، (يَبْغيَانِ) ، (الثَّقَلَانِ) ، (تَنتَصرَانِ)...من سورة (الرحمن) ، و في سورة البلد : (عَيْنَيْنِ) ، (شَفَتَيْنِ) ، (النَّجْدَيْنِ)...

كما أنها تختلف عن بقية الحركات في أنها ليست حركة إعراب ولا بناء ؛ فإن حركة الإعراب تتغير بتغير العوامل الداخلة عليها ، وهذه الحركة ثابتة في سائر الحالات كما تقول: (جاء الرجلانِ) ، (كلمتُ الرجلينِ) ، (سلَّمتُ على الرجلينِ) كل ذلك بالكسر ، وكذا الجمع السالم (دخل المعلمونَ) ، (رأيت المعلمينَ) ، (مررت بالمعلمينَ) بالفتح في الحالات الثلاث.

وكذلك الأفعال الخمسة : (يقومانِ ، تقومينَ ، يقومونَ) فالنون متحركة ، وعند الجزم تحذف (لم تقوما) ، (لا تقومي) ، (لَمَّا يقومُوا) ، وليس في الدنيا- كما يقول ابن جنِّي- حرف متحرك يُحذَف في الجزم[1] ، يريد أن الحرف المتحرك إذا جُزم فإنه يَسكُن ، ولا يحذف ، وَإنما يُحذَف لو كان ساكنًا ، وعليه فإن هذه النون ليست حركة إعراب .

أما عن كونها ليست حركة بناء ؛ فإن كُلاً من المثنى والجمع تعتريه علامة الإعراب ؛ فيقال : (الرجلانِ) بالألف رفعًا ، و(الرجلينِ) بالياء ، نصبًا وجرًّا ، وكذا الجمع السالم ؛ فإنه يرفع بالواو ، وينصب ويجر بالياء .

ولو كانت النون حرف بناء لقيل في إعراب جملة (جاء الرجلانِ) ، الرجلانِ : اسم مبني على الكسر في محل رفع فاعل ، وفي جملة (مررت بالرجلينِ) : الرجلينِ : اسم مبني على الكسر في محل جر، تماما كما يقال في عبارة (جاء هؤلاء) أو (قرأتُ كتاب سيبويهِ) فـــ(هؤلاء) : اسم مبني على الكسر في محل رفع فاعل ، و(سيبويهِ) اسم مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه ، والكلام ذاته يقال عن جمع المذكر السالم .

وعليه فإن هذه الحركة ليست حركة إعراب ولا بناء ، لكن ما علة تحركها ؟ ولم خالفوا بين حركتي نون التثنية والجمع ؟

والجواب : إنما تحركت نون المثنى والجمع السالم لالتقاء الساكنين ، وخالفوا بين الحركتين ؛ للفرق بين الاسمين ، فاختاروا للتثنية (الكسر) لأن ما قبلها (ألف) ، وهي خفيفة ؛ والكسرة ثقيلة فاعتدلا .

---

[1] علل التثنية ، تحقيق صبيح التميمي ، (ط 2) 1411هـ 1991 م ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، ص 91- 92 .

وإنما راعوا في هذا الألف مع وجود الياء ؛ لأن الألف يوجد في حالة الرفع ، وهو الأصل ، أما عن الجمع السالم ، فقد اختاروا له (الفتح) وهو خفيف ؛ لأن ما قبله (الواو) وهي ثقيلة فاعتدلا[1].

وهذا يؤكد ما ذكر من قبل من أن هذه الحركة ليست حركة إعراب ولا بناء ؛ ذلك أن تغيرها بين الفتح والكسر لم يكن نتيجة تغير العوامل الداخلة عليها ، وإنما كان نتيجة التقاء الساكنين ، كما رأينا ، ألا ترى أن الدال قد تحركت بالفتح في قوله تعالى : (قَدَ افْلَحَ)[المومنون1] ، وبالضم في قوله سبحانه : (قَدُ اوتِيتَ سُؤْلَكَ يَمُوسى)(عند ورش)[طه35] ، وبالكسر في قوله تعالى : (لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا فِيٓ أَنفُسِهِمْ)[الفرقان21] ، وليست هذه الحركات الثلاث حركات إعراب ؛ لأنها لم تكن بسبب العوامل الداخلة عليها ، وإنما كانت في المثالين الأوَّلَين بسبب النقل ، وفي المثال الثالث لالتقاء الساكنين ، كما أنها ليست حركات بناء ؛ لأن حرف (قد) يُبنى على السكون ، لا على الكسر أو الضم ...

وأما نون الأفعال الخمسة ؛ فإنها تقوم مقام الضمة في (يَقُومُ) و(يَكْتُبُ) ، وليست من أصول الإعراب[2] ؛ لأنها لو كانت كذلك لظهرت عليها علامات الإعراب فيقال :

هما يقومـــانُ .

لن يقومـــانَ .

لم يقومـــانْ ؛ فيلتقي ساكنان ؛ فيحرك النون بالكسر فيصير : لم يقومانِ .

هذا عن أنواع حركات الفواصل ، فهل كانت نتاج بحث دقيق ، ودرس عميق ؟ أم أنها نوع من أنواع الظواهر الصوتية التي نُقلت إلينا عبر التلقي الشفوي من عند النبي صلى الله و سلم ، مع بقية الحروف والوجوه و سائر القضايا الصوتية ، كمد وإثبات وفتح وإدغام وهمز ونقل واختلاس وتنوين وتحريك وتخفيف وتسهيل...والتي تراها مبثوثة في كتب القراءات والاحتجاج والإعراب والتفسير؟ هذا ما سوف نحاول الجواب عليه في الفرع الموالي .

---

[1] ابن جني ، علل التثنية ، ص 86 .

[2] ابن جني : المصدر نفسه ، ص 88 – 93 .

الفرع الثالث : مرجع حركات الفواصل

يقو الداني – رحمه الله – : « اعلم أيدك الله بتوفيقه، أن الذي دعا السلف – رضي الله عنهم– إلى نقط المصاحف ، بعد أن كانت خالية من ذلك ، وعارية منه ...ما شاهدوه من أهل عصرهم ... من فساد ألسنتهم ، واختلاف ألفاظهم...ثم إنهم لما رأوا ذلك وقادهم الاختيار إليه ؛ بنوه على وصل القارئ بالكَلِم دون وقفه عليهن ؛ فأعربوا أواخرهن لذلك ؛ لأن الإشكال أكثر ما يدخل على المبتدئ المتعلم ، والوهَمَ أكثر ما يعرض لمن لا يبصر الإعراب ، ولا يعرف القراءة في إعراب أواخر الأسماء والأفعال»[1] .

إن هذا النص يفيد ظاهره أن وضع هذه الحركات متأخر عن فترة نزول الوحي ، وأنها إنما تمت بعد ذلك بزمن ، ضمن مراحل التحسين والضبط والترقيم التي خضع لها المصحف الشريف طيلة فترات متعاقبة .

لكن تولي السلف وضع هذه الحركات لا يعني بالضرورة أنهم تولوا أيضا تقعيد الجانب النظري فيها ، بل الظاهر أنهم تولّوُا الجانب التطبيقيَّ فحسب ، أي حركة أواخر هذه الكلمات كانت معروفة لديهم ، حيث تلقوها من عند النبي صلى الله عليه وسلم ، وحفظوها وتناقلوها ضمن ما تناقلوا به سائر الوجوه والأحرف .

ولما ولّوا عنايتهم بالمصحف الشريف – ضبطا وترقيما وتجزيئًا– رأوا أن الأولى أن يبينوا تلك الحركات لسببين اثنين :

1- أنها تدخل ضمن الحروف التي نزل بها القرآن الكريم ، وهم مطالبون بحفظ تلك الوجوه والحروف ونقلها بكل عناية ودقة .

2- أن القارئ يضطر في كثير من الأحيان – كما يقول الداني – إلى وصل قراءته ، ووصل الفواصل بعضها ببعض ، وكان لا بد حينئذ أن يعرف حركة تلك الفواصل ؛ إذ لا مدخل للقياس فيها وإلا عُدَّ لاَحِنًا .

وفي هذا دليل واضح على أن المسألة لا علاقة لها بالقياس والاجتهاد ، وهذا لسببين اثنين :

1- أنه لو كان الأمر كذلك ، لما اضطروا إلى بيان تلك الحركات وضبطها ؛ إذ بالإمكان أن يتولى ذلك كل من كان عالما بقواعد اللغة والإعراب .

2- أن المسألة لو كانت خاضعة للقياس اللغوي لما اختلفوا في حركة العديد من الفواصل نحو: (وَمِنْ وَّرَآءِ اسْحَٰقَ يَعْقُوبُ)[هود70] ، (كُن فَيَكُونُ)[يس81] بين الفتح والضم ؟

---

[1] المحكَم في نقط المصاحف ، تحقيق د. عزة حسن ، (ط 2) 1418 هـ ، دار الفكر ، بيروت ، ص 18 – 19 .

المطلب الثاني : القراءات القرآنية

قال ابن الجزري – رحمه الله – معلقا على قول ابن الحاجب (والسبع متواترة ، قيل فيما ليس من قَبيل الأداء كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة)[1] : «وهو وإن أصاب في تفرقته بين الخلافَين في ذلك كما ذكرناه ، فهو واهم في تفرقته بين الحالتين نقله[*]، وقطعه بتواتر الاختلاف اللفظي، دون الأدائي، بل هما في نقلهما واحد ، وإذا ثبت تواتر ذلك ، كان تواتر هذا من باب أولى ؛ إذ اللفظ لا يقوم إلا به أولا يصح إلا بوجوده»[2] .

وقد ذهب إلى هذا الرأي ابن خلدون[**]، حيث قال في (المقدمة) : «...وهذه القراءات السبع معروفة في كتبها ، وقد خالف بعض الناس في تواتر طرقها ؛ لأنها عندهم كيفيات للأداء ، وهو غير منضبط ، وليس ذلك عندهم بقادح في تواتر القرآن ، وأباه الأكثر وقالوا بتواترها ، وقال الآخرون بتواتر غير الأداء منها ، كالمد والتسهيل ؛ لعدم الوقوف على كيفيته بالسمع ، **وهو الصحيح**»[3] .

وأنت ترى أن مذهبه هذا يقضي بأن حركات الفواصل داخلة في كيفيات الأداء ، وهي غير منقولة بالسمع ؛ فلا دخل لها إذن في الأحرف السبعة ، وهذا القول بعيد ، كما يقول ابن الجزري .

لكن بقي أن نقول : هل هذا يعني أن كل ما لم يثبت نقله ، لا يُقرأ به ؟ وما ضابط ذلك ؟

الفرع الأول : التلقي الشفوي

إن القرآن الكريم نزل على سبعة أحرف طيلة العرضات التي كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم- يعرض فيها القرآن على جبريل[4] ، وكان عليه السلام يقرأ القرآن بدوره بلغة قريش ، وبسائر الأحرف التي تلا بها جبريل الآية المحددة ، ضمن الإطار ، أو المستوى الذي تم الوصول إليه في جانب التنويع والتسهيل ، أي أن عملية التخفيف و التوسعة لم تتم دفعة واحدة ، كما قد يفهم من قوله : « أقرأني جبريل– عليه السلام– على حرف ، فراجعته ، فلم أزل أستزيده ويزيدني ، حتى انتهى إلى سبعة » ، وإنما تمت دفعة دفعة ، حسب ما اقتضته حكمة الله عز وجل .

---

[1] بدر الدين الزركشي : تشنيف المسامع ، جـ1 ص 314 .

[*] هكذا وردت في نسخة الكتاب (في تفرقته بين الحالتين نقله) ولعل صوابه : بين حالتي نقله .

[2] النشر ، جـ1 ص 30 ، و انظر تشنيف المسامع ، جـ1 ص 315 فما بعد .

[**] ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن جابر بن خلدون المؤرخ المالكي ، ولد بتونس سنة (732هـ) ، وتوفي بالقاهرة سنة (808هـ) ، له من المصنفات : (العبر وديوان المبتدأ والخبر) في التاريخ ، (تلخيص المحصول) للرازي ، (طبيعة العمران)... من هدية العارفين ، جـ5ص529.

[3] (د ط) دار إحياء التراث العربي ، بيروت ص 437 .

[4] البخاري : الجامع المسند الصحيح ، كتاب فضائل القرآن ، باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺحديث رقم (4997)-(4998) ، جـ 3ص 1612-1613 ، وسنن ابن حبان حديث رقم (3440) جـ8 ص225 ، والمستدرك على الصحيحين ، حديث رقم (2903) جـ 2ص 250 ، ومسند أحمد حديث رقم (3001) جـ1 ص 325 .

كما أنها لم تتم في كل عرضة من العرضات التي كان يلقى فيها الأمينُ الأمينَ ، ولا في كل مناسبة من مناسبات نزول الوحي ، وإنما تم ذلك – كما ذكرنا – طيلة مراحل زمنية معينة ، اقتضتها الحكمة الإلهية ؛ إذ لو كان التخفيف يتم طيلة هذه العرضات للزم أن يزيد عدد الأحرف السبعة على **عشرين حرفا** ؛ إذ كانت العرضات تتم سنويا ، في شهر رمضان .

وكذلك لو كان التخفيف يتم عند كل آية تنزل ، للزم أن يكتمل عدد هذه الوجوه في المرة السابعة التي نزل فيها جبريل ، عليه السلام ، ونحن نعلم – كما جاء في صحيح مسلم – أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يزال يطالب جبريل بالتخفيف والمزيد من التسهيل والتوسعة حتى بعد الهجرة ، وهذا يعني أنها لم تكتمل قطعًا طيلة الفترة المكية(*) ...

وهكذا يقرئها على الناس ، لكن لا في وقت واحد ، بل على مناسبات متفرقة ، أي أنه صلى الله عليه وسلم كان يعرض هذه الوجوه مرة بعد مرة ؛ فيُسمِع الحرفَ الأولَ بعضا من أصحابه ، والحرفَ الثاني – إن وُجد – طائفةً أخرى ، ويقرأ كل بما عُلِّم ، لقوله «فاقرؤوا ما تيسر منه» دون أن يغيروا فيها أو يبدلوا ، إلا ما يتعلق بالظواهر الصوتية ، التي يتعذر عليهم الانفكاك عنها ، والتي لا تُغير معنى ، ولا تُخِل بمفهوم .

ومما يدلك على أن هذه العملية كانت تتم على هذا النحو ، اختلافهم وإنكار بعضهم على بعض ، فلو كانت عملية العرض تتم دفعة واحدة ، وفي مجلس واحد لما أنكر أحد منهم أي قراءة.

(*) **فإن قيل** : لقد ثبت في الصحيح **اختلاف عمر مع هشام بن حكيم في سورة** (الفرقان) وهي سورة مكية ، **في قول الجمهور** ، وقد قال لهما النبي صلى الله عليه وسلم : « **أنزل القرآن على سبعة أحرف...**» ، كما ثبت في صحيح مسلم قصة أبي بن كعب واختلافه مع الرجلين ، وقد ورد أنها سورة النحل ، وهي مكية بلا خلاف ، كما ورد في حديث ابن مسعود أنه اختلف مع رجل حول سورة من (آل حم) والحواميم مكيات بلا خلاف ، وقد أخبرهما النبي صلى الله عليه السلام بحديث الحروف السبعة ، فهذا يدل على أن هذه الوجوه قد اكتملت قبل الهجرة ، وهذا يخالف ما تم تقريره .

والجواب : أنه ليس في هذه الأدلة ما يفيد إطلاقا هذا الحكم ؛ لأن هذه الوقائع – و إن كانت بخصوص سور مكيات – فإنها وقعت بعد الهجرة ؛ للأدلة التالية :

1- أما قصة الفاروق مع هشام بن حكيم بن حزام : فجوابها أن هشام بن حكيم هذا ، لم يسلم إلا عام الفتح ، وعليه فهذه الحادثة كانت بعد الهجرة ، بل بعد عام الفتح ، انظر الاستيعاب لابن عبد البر ، ترجمة رقم (2681) جـ 4 ص1538 .

2- أما قصة أبي بن كعب ، فقد جاء فيها « كنت في المسجد ... »

3- وكذا قصة ابن مسعود ففيها أيضا « فرحت إلى المسجد فقلت لرجل اقرأها...» ، ومعلوم أن المسجد النبوي إنما أقيم بعد الهجرة المباركة .

هذا ، ثم إن ملاحظة الأحاديث الواردة في هذا الموضوع(*) ، تدل دلالة واضحة على أن هذه الأحرف كلها نزلت من عند الله عز وجل ، وليس للنبي صلى الله عليه وسلم أي مُتَصَرَّف فيها ، ويؤيده ما جاء في حديث الفاروق مع هشام بن حكيم - رضي الله عنهما- : (هكذا أنزلت) ، (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقرءوا ما تيسر منه) .

يقول القتيبي : «وكل هذه الحروف كلام الله تعالى ، نزل به الروح الأمين على رسوله عليه السلام» [1] ، وإنما ذكرنا هذا — مع وضوحه - لأنه قد ورد ما يفيد ظاهره أن مهمة جبريل عليه السلام- قد انحصرت في الإذن بالتخفيف ، بينما تولى النبي عليه الصلاة والسلام إقراء هذه الوجوه،

(*) وجملة روايات هذا الحديث هي :

1- « إن هذا القرآن أنزل على سبع أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه »مسلم : المسند الصحيح ، حديث رقم (818) جـ1 ص560

2- « أقرأني جبريل على حرف ، فراجعته فلم يزل يزيدني وأستزيده حتى انتهى إلى سبعة أحرف» ، المصدر نفسه ، حديث رقم (819) ، جـ1 ص 561.

3- « ...إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف ؛ فقال أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك ...ثم جاءه الرابعة فقال إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف ؛ فأيما حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا » المصدر نفسه ، حديث رقم (821) ، جـ1 ص562.

4- « أنزل القرآن على سبعة أحرف ، و المراء في القرآن كفر ...» ، ابن حبان : التقاسيم والأنواع ، حديث رقم (74) ، جـ1 ص 275 .

5- « أنزل القرآن على سبعة أحرف ، لكل آية منها ظهر وبطن » ابن حبان : المصدر نفسه ، حديث رقم (75) جـ1 ص276.

6- «قال جبريل : يا محمد اقرأ القرآن على حرف ، فقال ميكائيل : استزده ؛ فقلت زدني ، فقال : اقرأه على حرفين ؛ فقال : ميكائيل استزده حتى بلغ سبعة أحرف ؛ و قال اقرأه على سبعة أحرف كل شاف كاف » ، ابن حبان : المصدر نفسه ، حديث رقم (737) ، جـ3 ص 12 .

7- « إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف ؛ فمن قرأ حرفا منها فهر كما قرأ » ابن حبان : المصدر نفسه ، حديث رقم (738) ، جـ3 ص13.

8-« أنزل القرآن على سبعة أحرف حكيما عليما غفورا رحيما » قال ابن حبان : قول محمد بن عمرو أدرجه في الخبر ، و إنما هو : على سبعة حرف فقط ،المصدر نفسه ، حديث رقم (743) جـ3 ص18 .

9-« كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد و على حرف واحد ، و نزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف : زاجرا وآمرا ، وحلالا ، وحراما ، ومحكما ، ومتشابها ، و أمثالا .. » ابن حبان : المصدر نفسه ، حديث رقم (745) جـ3 ص20 ، والمستدرك على الصحيحين ،حديث رقم (2031) ، جـ1 ص739 .

10-« إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ؛ فاقرؤوا ولا حرج ، ولكن لا تختموا ذكر رحمة بعذاب ، ولا ذكر عذاب برحمة » سنن البيهقي الكبرى ، حديث رقم (1053) ، جـ2 ص384.

11- « قال ميكائيل استزده حتى بلغ سبعة أحرف قال كل شاف كاف ما لم تختم آية عذاب برحمة أو رحمة بعذاب ، نحو : قولك : تعال وأقبل وهَلُمَّ واذهب وأسرع وعَجِّل » مجمع الزوائد للهيثمي ، جـ7 ص 151 .

12- « قلت : يا جبريل إني أُرسلتُ إلى أمة أمية : إلى الشيخ والعجوز والغلام الذي لم يقرأ كتابا قط ، فقال : إن القرآن نزل على سبعة أحرف » من مسند أحمد ، حديث رقم (23494) جـ 5 ص 405 .

[1] ابن قتيبة : تأويل مشكل القرآن ، تحقيق السيد أحمد صقر ، (د ط) المكتبة العلمية ، بيروت ، ص 39 .

وتبليغها من عنده ، كما هي في الروايات (3) ، (6) ، (7) ، في الهامش (*) من الصفحة السابقة ، وهذا غير صحيح ، وبيان ذلك أن القراءة على عهد النبي صلى الله كان معتمدها التلقي الشفوي المباشر ، إلا أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن ليقرئ الناس بجميع لهجاتهم ، على اختلاف خصائصها ، وظواهرها الصوتية ، بل أباح لهم أن يقرؤوا القرآن الكريم وَفْقَ لهجاتهم التي دَرجوا عليها، والتي يتعذر عليهم - إن لم نقل يستحيل- التزحزح عنها ، دون أن يحدد لتلك اللهجات اسمًا، أو يحصرها بعدد ، لكن تولى هو ، عليه الصلاة والسلام ، تلقينهم الوجوه التي نزل بها القرآن الكريم ، والتي ليس لهم أن يزيدوا فيها أو ينقصوا ؛ لكون ذلك - لَوْ تَمَّ - يُخرج القرآنَ عن أصله ، ولكون هذه الوجوه لا تتعارض مع لهجاتهم وطرائقهم في النطق.

إذن فحدود هذه اللهجات لا تتعدى المسائل الصوتية البسيطة التي لا تحيل معنى ، ولا تغير من أصول الكلمة شيئا ، أما إن تعدى الاختلاف إلى إبدال كلمة بأخرى أو زيادة حرف ، أو تقديم أو تأخير ؛ فهو اختلاف خارج وبعيد عن اللهجات والظواهر الصوتية ؛ إذ يخرج اللفظة عن قرآنيتها ، ولا يصح قبوله ما لم يثبت بالتواتر ، وهذا هو القسم الذي يجب على النبي صلى الله عليه وسلم أن يبينه ويبلغه للناس ، ولا يكتفي فيه بالإذن لهم .

وهذا كقراءة (إن كانت إلا زَقْيةً واحدة) ، (كالصوف المنفوش)، (إن الساعة آتية أكاد أخفيها من نفسي فكيف أظهرها عليكم)...فهذه الحروف وما شاكلها تحتاج لكي تثبت القراءة بها إلى صحة السند ، وموافقة الرسم ، والقياس ؛ لأنها خرجت عن الاختلاف البسيط ، إلى اختلاف تحكمه ضوابطُ زائدة على القواعد الصوتية ، والقوانين الصرفية البسيطة .

والمقصود أنه ليس من المعقول أن يقال إن التَّميميَّ ، مَثَلاً ، تعذر عليه نطق كلمة (صَيحَة) فنطقها (زقية) ، أو تَعسَّرَ عليه نطق (العِهْن) فأبيح له أن ينطقه بمرادفه فقال (الصوف)...وهذا باطل؛ لأن الذي لا يستطيع نطق كلمة مَّا ، معناه أنه يحيل حروفَها ، ويَسْتَثْقِلُهَا ، ولا يستطيع نطقها أبدا ، سواء في هذه الكلمة ، أو في كلمة أخرى ، فالذي لا يستطيع أن ينطق لفظة (صيحة) كما مَثَّلْنَا ؛ فإنه لا ينطقها أبدا ، سواء في هذا التركيب الذي جاءت فيه ، وهو: (إن كَانَت إلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ)[يس28] ، أو في تركيب آخر ، نحو : (فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ بِالْحَقِّ) [المؤمنون41] ، (فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ) [الحجر 83] ، (وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ)[العنكبوت40].

كما أنه لا ينطق حروفها الصحيحة ، وهي (ص ، ح ، ت) مطلقا كيفما جاءت هذه الحروف ؛ ولا يتمكن إذن من نطق الكلمات الواردة فيها هذه الحروف أو بعضها ، نحو : (صَالِح) ، (صَبَّحَهُمْ) ، (أَصْبَحَتْ) ، (صَرْحًا) ، (فَأَصْبَحُوا) ، (حَصِرَتْ) ، (صَاحِبُهُ)...وحينئذ فإنه سوف يقرأ كل هذه الكلمات بمرادفاتها ، وهذا باطل ؛ لأنه تحريف للقرآن ، كما أن الروايات تُكَذِّبه ؛

إذ لم يثبت أن أبا بكر الصديق -رضي الله عنه- وهو الذي تنسب إليه هذه القراءة ، قرأ : (فَأَخَذَتْهُمُ الزقية مُصبحين) بدل (فَأَخَذَتْهُمَ الصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ) ، أو قرأ : (فأخذتهم الزقية بالحق فَجَعَلْنَهُم غُثَاءً) بدل (فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ بِالحَقِّ) !

ثم لماذا قرأ ابن مسعود -رضي الله عنه- لفظة (العهن) بمرادفها في سورة القارعة، دون سورة المعارج؟ أي لماذا قرأ : (وتكونُ الجبالُ كالصُّوفِ المنفوشِ) ، بدل (كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ) ، و لم يقرأ (وَتكونُ الجبالُ كالصُّوفِ) بدل (وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهنِ)[المعارج9] ؟

ثم إن سلمنا أن سبب إباحة النطق بهذه الكلمات : (الصوف ، زقية...) هو تعذر نطق الكلمات الأصلية : (العهن) و(صيحة) ؛ فما هو العذر - يا ترى - في قراءة (إِذَا جَاءَ فتحُ اللهِ وَالنصرُ) ؟

وما الفرق بين هذا التركيب ، وبين التركيب الأصلي للآية : (إِذَا جَآءَ نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحُ)[النصر1] حتى يُدَّعى أن التركيب الأول(إذا جاء فتح الله) أخف وأيسر من التركيب الثاني (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ) ؟

أم أن ثمة من الناس من يستطيع أن ينطق عبارة : (جَاءَ زيدٌ) ، ولا يستطيع نطق عبارة : (زيد جاء) ؟

لكن ما الدليل على أن هذه الأوجه المذكورة لا يصح القراءة بها ؟ أليست نسبتها إلى أصحابها صحيحة ؟ وما معنى قول ابن الجزري : « أما من قرأ (بالكامل)للهُذَلي(*) ، أو(سوق العروس) للطبري (*) ، أو(إقناع) الأهوازي (*)... ونحو ذلك ، على ما فيه من ضعيف وشاذ...فلا نعلم أحدا أنكر ذلك ، ولا زعم أنه مخالف لشيء من الأحرف السبعة...»[1] .

هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفرع الموالي :

(*) هو أبو القاسم الهذلي اليشكري يوسف بن علي بن جبارة ، الرخّال ، قال ابن الجزري : « فلا أعلم أحدا في هذه الأمة رحل في القراءات رحلته ، ولا لقي من لقي من الشيوخ...كذا ترى هم السادات في الطلب» ، وقد ذكر جملة من أخذ عنه من الشيوخ في كتابه (الكامل) فبلغوا (مائة واثنين وعشرين) شيخا كما قال ابن الجزري ، منهم أبو الفضل الرازي وعبد الملك الرهاوي ، ثم ساقهم (أي ابن الجزري) مُرَتبين فبلغوا (مائة وسبعة وثلاثين) شيخا، أي بفارق (خمسة عشر شخصا) عن العدد المذكور ؟ توفي الهذلي رحمه الله سنة (465هـ) ، من غاية النهاية لابن الجزري ، ترجمة رقم (3929) جـ2 ص397-401.

(*) هو أبو معشر الطبري عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد القطان الشافعي المكي ، المتوفى بها سنة (478هـ) ، أخذ القراءات عن علي بن الحسين الطريثيثي ، وأبي علي الأهوازي...قرأ عليه الحسن بن بليمة مؤلف (تلخيص العبارات)وغيره... من تصانيفه : (سوق العروس في القراءات) فيه — كما يقول ابن الجزري- (ألف وخمسمائة رواية وطريق) ، (طبقات القراء) ، (الدرر في التفسير)...من غاية النهاية لابن الجزري ، ترجمة رقم (1708)،جـ1 ص401 ، وهدية العارفين لإسماعيل باشا ، جـ5ص608.

(*) هو أبو علي الأهوازي الحسن بن علي بن إبراهيم ، ولد سنة (362هـ) ، أخذ عن إبراهيم بن أحمد الطبري وأبي الفرج الشنبوذي ...ألف (الإقناع) في القراءات الشاذة (وهو الذي عناه ابن الجزري) ، (قراءة الحسن البصري) ، (البيان في شرح عقود أهل الإيمان) ، (الموجز في القراءات)... توفي سنة (446هـ) بدمشق ، من غاية النهاية ، ترجمة رقم (1006) ، جـ1 ص220-222 وهدية العرفين ، جـ5 ص275 ، وكشف الظنون لحاجي خليفة ، جـ1 ص140.

[1] النشر ، جـ1 ص 35- 36 .

الفرع الثاني : أركان القراءة الصحيحة

يقول ابن الجزري حول شروط القراءة الصحيحة : «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا ، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ، ولا يحل إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، ووجب على الناس قَبولها ، سواء كانت عن السبعة أم عن العشرة ، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين»[1].

ويقول أبو بكر بن العربي : « ليست هذه السبعة مُتَعَيِّنَةً حتى لا يجوز غيرها ، كقراءة أبي جعفر ، وشيبة والأعمش ، وغيرهم ؛ فإن هؤلاء مثلهم أو فوقهم »[2] .

وقد ألف ابن القاصح – رحمه الله – مختصرا لطيفا ، جمع فيه ست قراءات ، هي : قراءة أبي جعفر ، وابن محيصن والحسن البصري ، والأعمش ويعقوب ، وخَلَف ، ثم قال : «فإذا قرأ القارئ بما تضمنه هذا القصيد [أي الشاطبية] وبما تضمنه هذا المختصر في القراءات الست ، تحصلت له ثلاث عشرة قراءة عن الأئمة الثلاثة عشر ، وجميعها من الأحرف السبعة الواردة في الحديث»[3] .

وقد ساق ابن الجزري حول هذه النقطة أقوال عديد من الأئمة التي تبين أن القراءة المقبولة ليست محصورة في القراءات السبع أو العشر ، بل قد تكون خارجة عنها ، بشرط أن تتوفر على الشروط المذكورة ، كما أشار إلى العديد من الكتب التي لم يقتصر فيها أصحابها على القراء السبعة ، كالأهوازي في (الوجيز) و(الإيجاز) وسائر كتبه ، والهذلي في (الكامل) ، وأبي القاسم عيسى الأسكندري ، في كتابه (الجامع الأكبر والبحر الأزخر) الذي جمع فيه (سبعة آلاف) رواية وطريق...ثم قال : «ولا زال الناس يؤلفون في كثير القراءات وقليلها ، ويَرْوُونَ شاذَّها وصحيحها بحسب ما وصل إليهم أو صح لديهم ، ولا ينكر أحد عليهم بل هم في ذلك متبعون سبيل السلف...وما علمنا أحدا أنكر شيئا قرأ به الآخر...»[4].

إذن فضوابط القراءة الصحيحة هي :

1 - صحة السند .

2 - موافقة المصحف الإمام .

3 - موافقة القياس اللغوي .

وينبغي هنا أن نشير إلى أنه لا يُكتَفَى في سند القراءة أن يكون صحيحا ، بل لا بد أن تكون متواترة ؛ لأن القرآن لا يثبت بخبر الواحد ، بل لابد أن يكون متواترا ، وإنما ذكرنا هذا لأن كلام ابن الجزري وغيره يوحي بأن مجرد صحة السند كافية في قبول تلك القراءة .

---

(1) النشر ، جـ1 ص 9 .

(2) السيوطي : الإتقان ، جـ1 ص 106 .

(3) سراج القارئ المبتدي : ص 18 .

(4) مصدر سابق ، جـ1 ص35 .

وفي الحقيقة فقد صرح ابن الجزري بهذا (أي بعدم اشتراط التواتر)، حيث قال : «وقد شرط(*) بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن و لم يكتف فيه بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وهذا مما لا يخفى ما فيه؛ **فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره**؛ إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواترا وجب قَبُوله سواء وافق الرسم أم خالفه...ولقد كنتُ قبلُ أجنحُ إلى هذا، ثم ظهر فساده»[1].

وبالرغم من وضوح رأي ابن الجزري في عدم اشتراطه التواتر - كما رأيت - إلا أن الإمام الزرقاني، فهم عكس ذلك حيث قال: «والمحقق ابن الجزري **يشترط التواتر ويصرح به في هذا الضابط**، ويعتبر أن ما اشتهر واستفاض موافقا الرسم والعربية في قوة المتواتر في القطع بقرآنيته، وإن كان غير متواتر»[2].

وهذا عجيب ! فأين صرح ابن الجزري بالتواتر ؟إن الذي قاله هو: «وقولنا : (وصح سندها)(•) فإنا نعني به أن يَرْوِيَ تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين...»[3] وهل هذا تصريح في اشتراط التواتر ؟

وقال أيضا: «...وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر **وأن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن وهذا مما لا يخفى ما فيه**» ؟ وقوله : «ولقد كنتُ قبلُ أجنحُ إلى هذا **ثم ظهر فساده** » ؟ ومما يدل على هذا أن ابن الجزري بعد أن ذكر كلامه السابق عزز رأيه بذكر أقوال كل من أبي شامة والجعبري ومكي، حيث نقل عن الجعبري قوله: «أقول : الشرط واحد هو صحة النقل ويلزم الآخران»[4].

وأما قوله(أي الزرقاني) أن ابن الجزري يعتبر الاستفاضة مع صحة السند في قوة التواتر فغير متوجه، وقبل أن نبين ذلك، نشير إلى أن الأقوال التي ساقها ابن الجزري تعزيزا لرأيه غير مُسَلَّمة، كما ترى ذلك في كلام مكي حيث قال: «والقسم الثاني: **ما صح نقله عن الآحاد وصح وجهه في العربية**، وخالف لفظه خط المصحف، فهذا يقبل ولا يقرأ به لعلتين: **إحداهما أنه لم يؤخذ بإجماع، إنما أُخِذ بأخبار الآحاد ولا يثبت قرآن يُقرأ بخبر الواحد...**»[5].

(*) هكذا جاءت في نسخة الكتاب، وهي بمعنى (اشترط) .

(1) النشر ، جـ1 ص13 .

(2) **مناهل العرفان** ، مراجعة وتعليق محمد علي قطب ، **ويوسف الشيخ محمد** ، **(د ط) 1422 هـ 2001 م** ، المكتبة العصرية ، صيدا بيروت ، جـ1 ص 380 .

(•) **يقول الإمام النويري** في شرحه على الطيبة: « **وقوله (صَحَّ إسْنَادًا) ، ظاهره أن القرآن يكتفي** في ثبوته مع الشرطين المتقدمين بصحة السند فقط ، ولا يحتاج إلى التواتر، وهذا قول **حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم** » ثم ذكر كلاما مطولا حول اشتراط التواتر عن سائر الأئمة الأعلام منهم ابن عبد البر **وابن تيمية والنووي والسبكي** والزركشي وابن الحاجب وغيرهم انظر مناهل العرفان ، جـ1 ص385 .

(3) مصدر سابق ، جـ1 ص 13 .

(4) ابن الجزري : مصدر سابق ، جـ1 ص 13 .

(5) ابن الجزري ، مصدر سابق ، جـ1 ص14 .

بل إن ابن الجزري ذاته لم ينسجم مع رأيه هذا ، حيث مثّل للقسم الذي أشار إليه مكي سابقا، بقراءة ابن مسعود وأبي الدرداء : (وَالذَّكَرِ والأُنثَى) ، وغيرها ، ثم بين اختلاف العلماء في الصلاة بهذه القراءات ، ثم قال : « وأكثر العلماء على عدم الجواز ؛ لأن هذه القراءات **لم تثبت متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم...**»[1].

أما عن توجيه الزرقاني لكلام ابن الجزري فقد قال فيه : «فإذا صح سند القراءة ووافقت قواعد اللغة ثم جاءت موافقة لخط هذا المصحف المتواتر ، كانت هذه الموافقة قرينة على إفادة هذه الرواية للعلم القاطع ، وإن كانت آحادا...فكأن التواتر كان يُطلَب تحصيلُه في الإسناد قبل أن يقوم المصحف وثيقة متواترة بالقرآن ، أما بعد وجود هذا المصحف المجمع عليه ، فيكفي في الرواية صحتُها وشهرتها ، متى وافقت رسم المصحف ولسان العرب» [2].

ولا ريب أن هذا التعليل غير كاف في توجيه كلام ابن الجزري والدفاع عنه ؛ ذلك أن أهل العلم متفقون على اشتراط التواتر في نقل القرآن الكريم .

يقول السيوطي : « تنبيهات : الأول : **لا خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواترا في أصله وأجزائه** ، وأما في محله وترتيبه فكذلك عند محققي أهل السنة...لأن هذا المعجز العظيم هو أصل الدين القويم والصراط المستقيم مما تتوافر الدوافع على نقل جمله وتفاصيله ؛ فما نقل آحادا و لم يتواتر يقطع بأنه ليس من القرآن بحسب أصله...»[3].

ويقول الزرقاني ذاته في تعريفه للقرآن الكريم ، حول هذا الضابط:« وخَرَجَ بالمنقول تواترا جميعُ ما سوى القرآن من منسوخ التلاوة ، والقراءات غير المتواترة ، سواء أكانت مشهورة...أم آحادية... فإن شيئا من ذلك لا يُسمى قرآنًا ، ولا يأخذ حكمه»[4].

أما الاستفاضة فلا تكفي أيضا ؛ لأنه قد يكون هذا الحرف قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم بخبر الواحد ثم استفاض واشتهر بعد ذلك ، ولا يسمى هذا متواترا لعدم استواء طرفيه ، أي بداية السند وآخره وما بينهما [5].

وفي الأخير نقول إن كلام ابن الجزري المذكور في كتابه (النشر) يخالف تماما ما هو موجود في كتابه (منجد المقرئين) لعدة أسباب أهمها :

---

(1) النشر ، جـ1 ص14.

(2) مناهل العرفان ، جـ1 ص384 .

(3) الإتقان ، جـ1 ص 102-103 .

(4) مصدر سابق ، جـ1 ص 25.

(5) انظر توجيه النظر لطاهر الجزائري ، جـ1 ص109-110.

1- قوله : « أما من قرأ (بالكامل)للهُذَلي أو(سوق العروس) للطبري ، أو(إقناع) الأهوازي... ونحو ذلك ، على ما فيه من **ضعيف وشاذ عن السبعة والعشرة وغيرهم**...»[1] ، وهذا صريح في أنه يرى أن القراءات السبع ، بل العشر فيها الضعيف والشاذ ، وعزز رأيه بكلام بعض الأئمة ، منهم أبو شامة ، والتقي السبكي الذي جاء في كلامه عن شروط قَبول القراءات الخارجة عن السبعة : «...وكذا التفصيل في شواذ **السبعة ؛ فإنَّ عنهم شيئا كثيرا شاذًّا** »[2] .

لكننا نراه في (المنجد) يثبت ويبين أن القراءات العشر كلّها فَرْشًا وأُصولاً متواترةٌ ، ويَرُدُّ على ابن الحاجب الذي حصر التواتر فيما ليس من قبيل الأداء كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة ، وعلى أبي شامة الذي يرى التواتر في غير الألفاظ المختلف فيها بين القراء ، وهذا كما تراه جليا في كتابه المذكور سابقا من خلال هذا العنوان : « **الفصل الثاني في أن القراءات العشر متواترة فرشا وأصولا، حال اجتماعهم وافتراقهم** »[3].

2- قوله في النشر : «...وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم»[4].

وهذا الكلام الذي قاله هو عين الكلام الذي قاله أبو شامة ، ورده ابن الجزري في (المنجد) ، حيث قال (أي ابن الجزري) : «أما من قال أن القراءات متواترة حال اجتماع القراء لا حال افتراقهم فأبو شامة»[5] ، وأصرح من هذا ما نقله عنه ابن السبكي في (جمع الجوامع) حيث قال : « والسبع متواترة ، قيل فيما ليس من قَبيل الأداء كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة ، قال أبو شامة : والألفاظ المختلَف فيها بين القراء » ، ثم نقل ابن الجزري عن أبي شامة ما ادعى أنه ضعيف في اللغة ، كالجمع بين الساكنين في تاءات البَزِّي(*) وفي قراءة حمزة (فَمَا اسْطَّاعُوا)[الكهف93](*) ، وخفض (وَالأَرْحَامِ)[النساء1](•)... ثم قال(أي أبو شامة) : فكل ذلك محمول على قلة ضبط الرواة فيه...[6].

---

(1) النشر ، جـ1 ص36.

(2) المصدر نفسه ، جـ1 ص44 .

(3) نقلا من مناهل العرفان ، جـ1 ص 395 .

(4) النشر ، جـ1 ص 13.

(5) مناهل العرفان ، جـ1 ص400.

(*) ولم يذكر أمثلة عنه ، ومثاله (نَارًا تَلَظَّى)[الليل14] ، و(شَهْرِ تَنَزَّلُ)[القدر3-4] ، حيث قرأ البزي (بخُلف عنه) بتشديد التاء في الموضعين : (نَارًتَّلَظَّى) ، (شَهْرِتَّنَزَّلُ) ، قال البنّاء معلقا على هذا الوجه في القراءة : « وهو شائع- وإن كان فيه عسر ؛ للجمع بين الساكنين-لصحة الرواية به ، واستعماله عن العرب والقراء ، فلا يُلتفت لطعن الطاعن فيه » ، من الإتحاف ص 587.

(*) قال البناء : « وطعن الزجاج وأبي علي فيها من حيث الجمع بين الساكِنَين مردود بأنها متواترة ، والجمع بينهما في مثل ذلك سائغ جائز مسموع في مثله » من الإتحاف ، ص373 ، وانظر إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ص421 ،

(•) وهي قراءة حمزة ، انظر توجيه هذه القراءة في حجة القراءات لابن زنجلة ، ص 190، والبحر المحيط ، جـ3 ص157 .

(6) الزرقاني : مصدر سابق ، ، جـ1 ص400.

وإنما جَوَّزَ أبو شامة الوهَمَ وقلةَ الضَّبط على الرواة ؛ لكون هذه الحروف (المختلف فيه) ليست متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بل منقولة بالآحاد ، ولا ريب أن خبر الواحد لا يفيد القطع ، ولا العلم، إلا إن احتفت به قرائن[1].

ولا سبيل للرد على أبي شامة في هذه النقطة إلا التأكيد على أن نقل هذه الحروف من النبي صلى الله عليه وسلم إلى هؤلاء القراء السبعة بخبر الواحد ، لا يعني أنها لم تُنقل دون سوام ؛ إذ إن قراءة أهل كل بلد إنما أُخِذَت جيلاً عن جيلٍ ، وطبقةً عن طبقة ، و لم يتلقَّوْها عن هذا الإمام ، أو من هذا الطريق فحسب ، وهذا هو المسلك ذاته الذي سلكه ابن الجزري في توهين رأي أبي شامة السالف ، وردِّه[2] .

والحاصل أن رأي ابن الجزري في هذه المسألة (مسألة التواتر وما يتعلق بها) في كتابه (النشر) يخالف تماما رأيه في (منجد المقرئين) الذي ألفه قبل النشر [*] ، وإن الرأي الذي نراه صوابا هو ما جاء في كتابه الأول (المنجد) وهو أن التواتر شرط أساسٌ في قَبول أي قراءة ، ويجب أن يكون في كل الطبقات ، ويدخل في هذا ما كان من قبيل الأداء كالمد والإمالة وما شابهها (وهو ما يعرف بالأصول) ، وكذا أحرف الخلاف (وهو ما يعرف بالفرش) .

وعلى هذا فإن النقل الذي ذكرناه عنه سابقا «أما من قرأ (بالكامل)للهُذَلي...ونحو ذلك ، على ما فيه من ضعيف وشاذ...فلا نعلم أحدا أنكر ذلك ، ولا زعم أنه مخالف لشيء من الأحرف السبعة»[3] ، فهو كلام غير مُسَلَّم ، إلا على وجه واحد فقط ، وهو أن وصف الضعف و الشذوذ لقراءة ما ، قد يكون نِسْبيًّا وليس مطلقا ، أي أنها قد تتواتر عند قوم دون غيرهم ، وفي مصر دون آخر ، بل وفي زمن وعصر دون سواه ، فإن اتصفت قراءةٌ بهذا الوصف عند أهل بلد ، أو في عصرٍ مَّا ، فلا ريب أنها تكون داخلة ضمن الأحرف السبعة ، كما قال ابن الجزري ، والله أعلم .

---

[1] يراجع حول هذه النقطة المستصفى للغزالي ، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي (ط1) 1413هـ، دار الكتب العلمية ، بيروت ص 116-122 ، وتشنيف المسامع بجمع الجوامع للزركشي ، جـ2 ص 960، ، وأصول السرخسي ، تحقيق أبي الوفاء الأفغاني . (د ط) 1372هـ ، دار المعرفة بيروت ، جـ1 ص321 ، وظفر الأماني للكنوي ، ص61-64.

[2] مناهل العرفان ، ص404 .

[*] حيث وردت الإشارة إليه في النشر ، كما تراه في قوله : وقال شيخ الإسلام أبو عمرو بن الصلاح من جملة جواب فتوى وردت إليه من بلاد العجم ذكرها أبو شامة في كتابه (المرشد الوجيز) «أشرنا إليها في كتابنا المنجد» النشر ، جـ1 ص 35- 36 .

[3] النشر ، جـ1 ص 35- 36 .

وقراءة : (فَرُوحٌ وَرَيْحَانٌ)[الواقعة92]بضم الراء، (هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ)[المائدة114]،(مِنْ أَنفَسِكُمْ) [التوبة129] ، بفتح الفاء ، أي من أعظمكم...

ومن الثاني(أي المتصلة الإسناد بنقل الواحد) : (نُنشِزُهَا)[البقرة258] ، (فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ)[الكهف84] (وَمَا كَانَ لِنَبِيءٍ أَن يَّغُلَّ)[آل عمران161]، (وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ)[الأنعام106]...

د- **القراءة الشاذة** : وهي القراءة التي فقدت شرطا من شروط القراءة الصحيحة : صحة السند أو الرسم أو القياس ، قال أبو شامة : «فإن اختل أحد هذه الأركان الثلاثة أطلق على تلك القراءة أنها شاذة وضعيفة»[1] ، ومن أمثلتها : (وَكَانَ عَبْدُ اللهِ وَجِيهًا)[الأحزاب69] ، (وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَادًا)[الكهف104]، (وَهُم مِّن كُلِّ جَدَثٍ يَّنسِلُونَ)[الأنبياء95]...(*).

قال الإمام المهدوي - رحمه الله - حول هذا القسم من القراءات ، كقراءة (حم سين قاف)[الشورى1] (إِذَا جَاءَ فَتْحُ اللهِ وَالنَّصْرُ)[النصر1] ، (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ فِي مَوَاسِمِ الحَجِّ)[البقرة197]...«فهذا الضرب من القراءة **متروك ، لا تجوز القراءة به**...لإجماع الأمة على اتباع المصحف المرسوم» [2].

تنبيه : قال الزرقاني : «أنواع القراءات من حيث السند : ينقل السيوطي عن ابن الجزري أن أنواع القراءات ستة : الأول المتواتر...»[3].

وهذا الذي قاله الزرقاني وهَمٌ ؛ إذ لم يذكر ابن الجزري أقسام القراءات أصلاً ، و لم ينقل السيوطي عنه هذه الأنواع ، بل استنتجها هو بنفسه ، حيث نقل كلاما مطولا عن ابن الجزري بدأه بقوله : « وأحسن من تكلم في هذا النوع إمام القراء في زمانه شيخ شيوخنا أبو الخير ابن الجزري ، قال في أول كتابه النشر : كل قراءة وافقت العربية...» ، ثم قال في نهاية النقل : « قلت : أتقن ابن الجزري هذا الفصل جدًّا ، **وقد تحرر لي** [illegible] **منه أن القراءات أنواع** : الأول:المتواتر : وهو ما نقله...»[3].

إذن فهذه الأقسام الستة التي نقلها الزرقاني هي من وضع السيوطي لا ابن الجزري ، ولذلك أحلنا في التهميش السابق على كتاب (الإتقان) دون (النشر) ، ولا يرد على هذا احتمال كون ابن الجزري ذكر هذه الأقسام في كتابه (المنجد) ؛ لأن السيوطي إنما نقل من (النشر) ، وصرح بذلك ، ثم صرح كعادته في التفريق بين أنواع النقل(*) بنسبة هذه الأنواع له.

---

(1) الزركشي : البرهان ، جـ1 ص408 ، والقراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية ، لعبد العال سالم مكرم (ط 3)1417هـ-1996م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ص58 .

(*) عبد العال سالم مكرم : المرجع نفسه ، ص76 .

(2) شرح الهداية ، جـ1 ص 5 - 6 .

(3) مناهل العرفان ، جـ1 ص 386 .

(3) الإتقان ، جـ1 ص 102 .

الفرع الثالث : لغة القرآن الكريم

الصحيح أن القرآن نزل بلغة قريش(*) ، وأبيح للناس أن يقرؤوه وفق لغاتهم ، ولم يكلفوا قراءته بلغة قريش ، ما دام الأمر فيه عسر ، وما دام الخلاف بين اللهجات خلافا صوتيا فحسب .

وقد رأى كثير من الأئمة أن بين هذا الحديث وحديث الأحرف السبعة تعارضا، وراموا الجمع بينهما ، ودفعَ هذا التعارض بأن قالوا أن المراد من نزوله بلسان قريش معظمه لا كله ، وهو اختيار الباقلاني ، أو أن المقصود هو بداية نزوله ، حيث نزل بعد ذلك بلغات أخرى ، وهي الأحرف السبعة ، أي أن هذا الحديث يصف بداية نزول القرآن ، وهو قول أبي شامة .

والظاهر أن التعارض ، واحتياجَ الجمع بين الحديثين لا حاجة له ؛ إذ ليس ثمة تعارض أصلا ، وإنما الذي أوقع في هذا الإشكال هو الاعتقاد بأن المراد بالأحرف السبعة اللهجات واللغات ، وهو فهم غير متوجه .

وبيان ذلك أن الحديث صريح في أن القرآن نزل كله بلغة قريش ، كما تفيده عبارة سيدنا عثمان رضي الله عنه التي نقلناها سابقا ، وهي : «...ما اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت ؛ فاكتبوه بلسان قريش ؛ فإنما **نزل بلسانهم**...» ، وكذا عبارة عمر بن الخطاب رضي الله عنه : «...أن القرآن **نزل بلسان قريش**» ، ومعلوم أن الأمر إذا دار بين التأويل وعدمه فعدم التأويل أولى ، إلا لوجود قرينة قوية، صارفة عن ظاهر اللفظ ، والتقدير هنا : هو تقدير **مضاف** ، أي : (أنزل **جُلُّ** القرآن بلسان قريش) وهو تأويل من غير قرينة ولا دليل .

ثم إن كان معظمه نزل بلغة قريش لا كله ، فما معنى منع عمر- رضي الله عنه- ابن مسعود من إقراء الناس بلغة هذيل ؟ أليست داخلة في (البعض) الذي نزل به القرآن ؟

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن القرآن نزل على أفصح اللغات وأعلاها بيانا وبلاغة ، وليس ثمة أفصح من لغة قريش .

(*) انظر في هذه النقطة كتابه (الفارق بين المؤلف والسارق) ، تحقيق علي حسن عبد الحميد (ط 1) 1410هـ دار الهجرة ، السعودية ، ص22- 45-47-49-50...

(*) لحديث ابن شهاب عن أنس أن عثمان قال لهم : حين أمرهم أن يكتبوا المصاحف : ما اختلفتم أنتم وزيد فاكتبوه بلغة قريش فإنه نزل بلغتهم ، من فتح الباري لابن حجر ، جـ9 ص 9 ، ومن الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، جـ1 ص44 ، ولحديث عمر -رضي الله عنه- حين كتب إلى ابن مسعود : «أما بعد فإن الله أنزل القرآن بلسان قريش ، فإذا أتاك كتابي هذا فأقرئ الناس بلغة قريش ، ولا تقرئهم بلغة هذيل ، والسلام » من فتح المالك بتبويب التمهيد لابن عبد البر ، جـ4 ص90.

الفرع الثالث : لغة القرآن الكريم

الصحيح أن القرآن نزل بلغة قريش(*) ، وأبيح للناس أن يقرؤوه وفق لغاتهم ، ولم يكلفوا قراءته بلغة قريش ، ما دام الأمر فيه عسر ، وما دام الخلاف بين اللهجات خلافا صوتيا فحسب .

وقد رأى كثير من الأئمة أن بين هذا الحديث وحديث الأحرف السبعة تعارضا، وراموا الجمع بينهما ، ودفع هذا التعارض بأن قالوا أن المراد من نزوله بلسان قريش معظمه لا كله ، وهو اختيار الباقلاني ، أو أن المقصود هو بداية نزوله ، حيث نزل بعد ذلك بلغات أخرى ، وهي الأحرف السبعة ، أي أن هذا الحديث يصف بداية نزول القرآن ، وهو قول أبي شامة .

والظاهر أن التعارض ، واحتياجَ الجمع بين الحديثين لا حاجة له ؛ إذ ليس ثمة تعارض أصلا ، وإنما الذي أوقع في هذا الإشكال هو الاعتقاد بأن المراد بالأحرف السبعة اللهجات واللغات ، وهو فهم غير متوجه .

وبيان ذلك أن الحديث صريح في أن القرآن نزل كله بلغة قريش ، كما تفيده عبارة سيدنا عثمان رضي الله عنه التي نقلناها سابقا ، وهي : «...ما اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت ؛ فاكتبوه بلسان قريش ؛ فإنما **نزل بلسانهم**...» ، وكذا عبارة عمر بن الخطاب رضي الله عنه : «...أن القرآن **نزل بلسان قريش**» ، ومعلوم أن الأمر إذا دار بين التأويل وعدمه فعدم التأويل أولى ، إلا لوجود قرينة قوية، صارفة عن ظاهر اللفظ ، والتقدير هنا : هو تقدير **مضاف** ، أي : (أنزل **جُلُّ** القرآن بلسان قريش) وهو تأويل من غير قرينة ولا دليل .

ثم إن كان معظمه نزل بلغة قريش لا كله ، فما معنى منع عمر- رضي الله عنه- ابن مسعود من إقراء الناس بلغة هذيل ؟ أليست داخلة في (البعض) الذي نزل به القرآن ؟

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن القرآن نزل على أفصح اللغات وأعلاها بيانا وبلاغة ، وليس ثمة أفصح من لغة قريش .

(*) انظر في هذه النقطة كتابه (الفارق بين المؤلف والسارق) ، تحقيق علي حسن عبد الحميد (ط 1) 1410هـ دار الهجرة ، السعودية ، ص22- 45-47-49-50...

(*) لحديث ابن شهاب عن أنس أن عثمان قال لهم : حين أمرهم أن يكتبوا المصاحف : ما اختلفتم أنتم وزيد فاكتبوه بلغة قريش فإنه نزل بلغتهم ، من فتح الباري لابن حجر ، جـ9 ص 9 ، ومن الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، جـ1 ص44 ، ولحديث عمر -رضي الله عنه- حين كتب إلى ابن مسعود : «أما بعد فإن الله أنزل القرآن بلسان قريش ، فإذا أتاك كتابي هذا فأقرئ الناس بلغة قريش ، ولا تقرئهم بلغة هذيل، والسلام » من فتح المالك بتبويب التمهيد لابن عبد البر ، جـ4 ص96.

وينبغي هاهنا التعليق على رأي مهم حول هذه النقطة ، هو رأي ابن خالويه :

مناقشة رأي ابن خالويه : تحدث هذا الإمام – رحمه الله – في مقدمة كتابه (إعراب القراءات السبع) عن جانب من هذا الموضوع ، حيث أَغَرَّ كلامه بهذا السؤال : «...أهذه الحروف نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الاختلاف والوجوه ، أم نزلت بحرف واحد ، قرأها رسول الله باللغات؟»[1] ، ثم ذكر جوابين اثنين :

1- أنه هكذا أنزل على سبعة أحرف ، من سبعة أبواب ، طيلة العرضات التي كان جبريل يعارض فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ...[2].

2- أنه نزل «بلغة قريش وبحرف واحد...ثم أُمِرَ النبي صلى الله عليه وسلم تسهيلا على أمته أن يقرأ كل قوم بلغتهم ، و هي سبع لغات متفرقة في القرآن»[3] .

والشاهد في كلامه هذا ، هو في عبارتين اثنتين ، هما :

أ– في قوله : (وبحرف واحد) : ذلك أن هذه الزيادة التي ذكرها غير ثابتة، وليس لها دليل، وإنما الثابت : (أنزل القرآن بلغة قريش) من غير زيادة هذا القيد ؛ إذ أي مانع يحول من أن يكون نزوله بلغة واحدة (لغة قريش) ، ولكن بعدة حروف ، بل هذا هو الأظهر ، كما سنرى لاحقا.

وإنما زاد ابن خالوَيْه هذا القيد (وبحرف واحد) تلقائيا ؛ لأنه يفسر الحرف باللغة واللهجة ، وإذن فنزول القرآن بلغة قريش معناه –عنده– أنه نزل بحرف واحد ، وهذا ليس لازما ، إذ لا نسلم أن الحروف السبعة (أو الحرف بشكل عام) هي اللهجات.

ب– في قوله : (أن يقرأ كل قوم بلغتهم ، وهي سبع لغات) ، حيث جعل أمر التسهيل وزيادة عدد الحروف بيده عليه الصلاة والسلام ، حيث يُقرئُ كلَّ قوم بلغتهم ، وهي سبعٌ ، وهذا فهم غير بَيِّنٍ؛ لأن الأحرف السبعة منزلة من عند الله عز وجل تسهيلا على أمته صلى الله عليه وسلم ، وهي أقل من اللغات واللهجات العديدة ، التي كانت منتشرة في سائر الأصقاع والقبائل ، والتي بقيت الحاجة إلى التيسير فيها حتى بعد هجرته صلى الله عليه وسلم، كما بينا سابقا[5]، وكما يشهد له حديث أبي بن كعب – رضي الله عنه – الذي جاء فيه : «لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل – عليه السلام– في مكان بالمدينة(*) فقال : يا جبريل إني بُعثت إلى أمة أميين ، منهم العجوز والشيخ الكبير...»[4] .

---

(1) إعراب القراءات السبع وعللها ، جـ1 ص 19 .

(2) المكان نفسه .

(3) المصدر نفسه ، جـ1 ص 20 .

(5) ص (176) الهامش (*) .

(*) واسمه (أضاة بني غفار) ، كما في رواية مسلم ، وهي ماء مستنقع كالغدير .

(4) الإمام مسلم : المسند الصحيح ، حديث رقم (821) جـ1 ص562 .

ولنا نتساءل : كيف يقرأ كل قوم بلغتهم ، ثم يحصرها في سبع ، فقط ؟ وهل يعني هذا أن هناك سبع قبائل فحسب ؟

فإن قيل : إن المراد بسبع لغات أفصحها وأعلاها ، لا كلها ؟

فالجواب : إن تحديد هذه اللغات ، وحصرها يتعارض مع أصل التخفيف والتيسير ، ثم ما هي هذه اللغات السبع التي أبيح أن يقرأ القرآن عليها ، دون سواها ؟ وهل اللغات المبثوثة في القرآن سبع ، كما قيل ؟ وهل ثبت أنه صلى الله عليه وسلم حدد هذه اللغات بأسمائها ؟

أليس المنطق يقتضي أن حصرها بعددها وأسمائها ، وتخصيص بعضها دون الآخر يتنافى مع أصل التيسير الذي جاء عاما ، و لم يخص قبيلة دون أخرى ؟

وقد رد أيضا الإمام ابن الجزري على هذا القول ، حيث قال : «وأكثر العلماء على أنها لغات ، ثم اختلفوا في تعيينها ... »[1]، ثم ذكر ثلاثة أقوال في أسماء هذه القبائل ، واللهجات ، ثم قال عقبها : «قلت : وهذه الأقوال **مدخولة** ؛ فإن عمر بن الخطاب ، وهشام بن حكيم اختلفا في قراءة سورة الفرقان ، كما ثبت في الصحيح ، وكلاهما قُرَشيان ، من لغة واحدة ، وقبيلة واحدة»[2] .

ملاحظة : حمل عبد الصبور شاهين قصة الفاروق مع هشام بن حكيم ، على أن هذا الأخير تَرَبَّى في غير قومه فتعلم لغتهم ، وتكلم بها ، ووافق ذلك ما تعلمه من حروف القرآن عن النبي صلى الله عليه و سلم [3].

وهذا الذي قاله بعيد ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال عن الأحرف التي قرأ بها هشام : «هكذا أنزلت» ومعلوم أن القرآن قد نزل بلهجة قريش ؛ فكيف تكون هذه الأحرف موافقة للغة قريش ، والحال أن هشاما قد نطق بها على لغة غير قريش — كما يقول عبد الصبور – ؟

---

(1) النشر ، جـ1 ص 24 .

(2) المكان نفسه.

(3) أثر القراءات في الأصوات و النحو العربي (ط 1) 1408هـ ، ص 83.

المطلب الثالث : الأحرف السبعة

ليس من اليسير الفصل في هذا الموضوع ، و ما يتعلق به ؛ فقد اختلفت فيه أقوال الأئمة بشكل كبير جدا (*) ، وهذا لا يعني أن الباب قد سُدَّ في وجه أي بحث أو دراسة...ونحن إذ نتناول هذا الحديث ، نتناوله بغية دراسة نقاط رئيسة ، هي :

1- التأكيد على كون هذه الأحرف داخلة في القرآن الكريم ، ومن ثم فهي متواترة .

2- العلاقة بين اللهجات والأحرف السبعة .

3- هل منشأ حركات الفواصل هو الاجتهاد النحوي والقياسي اللغوي ، أم أنها داخلة ضمن هذه الأحرف ؟

الفرع الأول : وجه كون الأحرف سبعة

لقد ذهب بعضهم إلى أن سبب ذلك يعود إلى كون أصول قبائل العرب تنتهي إلى سبعة ، أو أن اللغات الفصحى سبع ، قال ابن الجزري : «وكلاهما دعوى»[1]، والسبب في ذلك أن الأحرف السبعة ليست هي اللغات أو اللهجات ، كما يأتي تفصيله .

وقيل ليس المراد بالعدد (سبعة) المعنى الحقيقي ، وإنما المراد منه المعنى المجازي ، أي المبالغة والتكثير؛ وذلك أن العرب يطلقون لفظ (السبع) و(السبعين) و(السبعمائة) و(الألف) ولا يريدون العدد الحقيقي كما قال تعالى : (كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ)[البقرة260] ، (إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَّغْفِرَ اللهُ لَهُمْ)[التوبة81] (لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ)[القدر3]...

وهذا التفسير بعيد ، بل باطل ؛ لأن قوله في الحديث : «...حتى بلغ سبعة أحرف» ، وقوله أيضا: «فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى بلغ إلى سبعة أحرف» دليل قاطع في أن المراد بالسبعة العدد الحقيقي.

وإذا كان التفسيران غيرَ صحيحين ، فما وجه كونها سبعة أحرف ؟

يقول ابن الجزري مجيبا على هذا التساؤل : «ولا زلت أستشكل هذا الحديث ، وأفكر فيه ، وأمعن النظر من نيف وثلاثين سنة ، حتى فتح الله علي بما يمكن أن يكون صوابا ، إن شاء الله ؛ وذلك أني تتبعت القراءات صحيحها ، وشاذها ، وضعيفها ، ومنكرها فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه من الاختلاف ، لا يخرج عنها»[2] .

(*) راجع الإتقان للسيوطي ، جـ1 ص61 فما بعد .

[1] النشر ، جـ1 ص 25 .

[2] المصدر نفسه ، جـ1 ص 26 .

ثم ذكر هذه الأوجه [1] ، وهي :

1- الاختلاف في الحركات ، بما لا يغير المعنى والصورة ، نحو : (بَرَقَ)(*) ، (الرُّشْدِ)(*)، (يَحْسِبُ) كلها بوجهين .

2- الاختلاف في الحركات ، بما يغير المعنى فقط ، نحو : (أُمَّةً) و(أَمَه)(◊).

3- الاختلاف في الحروف ، بما يغير المعنى دون الصورة ، نحو : (تَبْلُوا) و(تَتْلُوا)(*) .

4- عكس هذه الصورة ، أي بما يغير الصورة دون المعنى ، نحو : (الصِّرَاط) و(السِّرَاط).

5- الاختلاف في الحروف بما يغير المعنى والصورة معا ، نحو : (فَاسْعَوْا) و(فَامْضُوا) .

6- الاختلاف في التقديم والتأخير ، نحو : (فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ)(◊) والعكس .

7- الاختلاف في الزيادة و النقصان ، نحو : و(وَصَّى) و(أَوْصَى)(*) .

ثم قال : «فهذه سبعة أوجه ، لا يخرج الاختلاف عنها ، وأما نحو اختلاف الإظهار ، والإدغام...مما يعبر عنه بالأصول ، فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ والمعنى ؛ لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تُخرجه عن أن يكون لفظا واحدا ، ولئن فرض فيكون من الأول» [2] .

أي من اختلاف الحركات دون تغيير للمعنى و الصورة .

وقد عزز ما ذهب إليه في تفسيره لهذه الأوجه ، بما ذهب إليه كل من أبي الفضل الرازي ، وابن قتيبة ، حيث حاولا حصر الاختلاف في سبعة أوجه ، ثم ذكرها وجهًا وجهًا[3] .

---

[1] النشر ، جـ1 ص 26 .

(*) تمامها : (فَإِذَا بَرَقَ الْبَصَرُ)[القيامة7] ، وهذه القراءة هي قراءة نافع ، وقرأ بقية السبعة (بَرِقَ) بالكسر .

(*) تمامها : (وَإِن يَّرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لاَ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً)[الأعراف146] ، وقرأ حمزة والكسائي (الرَّشَدِ) ، فتح الراء والشين .

(◊) تمامها : (وَقَالَ الذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ)[يوسف45] ، ومعنى كلمة (أَمَه) التي مثل بها ابن الجزري مدة من الزمن ، وتمثيله لهذا الوجه بهذين الكلمتين غير متوجه ؛ لأن الاختلاف بينهما ليس في الحركات فقط ، بل هو في الحروف أيضا ، ألا ترى أن عدد حروف كلمة (أُمَّة) هو (أربعة)حروف ، بينما عدد حروف كلمة (أَمَه) هو ثلاثة فقط ؟ أضف إلى ذلك الاختلاف بين التاء في (أُمَّة) والهاء في (أَمَه) ، وعليه فالأولى أن يمثل لهذا النوع بقوله تعالى : (سَمِرًا تَهْجُرُونَ) [المومنون68] ، حيث قرأ نافع (تُهْجِرُونَ) أي تسبون النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وتقولون فُحْشًا ، وقرأ الباقون (تَهْجُرُونَ) أي تعرضون عن دعوة النبي صلى الله علي وسلم وهديه .

(*) تمامها : (هُنَالِكَ تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ)[يونس30] ، وقرأ كل من حمزة والكسائي (تَتْلُوا) .

(*) تمامها : (إِنَّ اللّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُومِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَتِلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّورِيةِ وَالانجِيلِ وَالْقُرْءَانِ)[التوبة 112] ، وقرأ حمزة والكسائي (فَيُقْتَلُونَ وَيَقْتُلُونَ) . يقتلون في سبيل الله

(*) تمامها : (وَأَوْصَى بِهَا إِبْرَهِيمُ بَنِيهِ) [البقرة131]، قرأ (وَأَوْصَى) كل من نافع وابن عامر وأبي جعفر ، بينما قرأ الباقون (وَوَصَّى).

[2] المصدر السابق جـ1 ص 26 – 27 .

[3] المصدر السابق جـ1 ص 27-28.

هذا خلاصة ما ذكره ابن الجزري في تفسير هذه الأحرف ، وهي تؤكد على أنه ليس المراد من هذه الأحرف اللغات واللهجات ، إلا أن تفسير هذه الأحرف بما ذكره غير مُسَلَّم ، للأسباب التالية :

أ- قوله : «...تتبعت القراءات صحيحها ، **وشاذها ، وضعيفها ، ومنكرها**» وهذا منهج غير سليم ؛ إذ كان الأولى به- رحمه الله- أن يقتصر على ما صح من القراءات ، دون أن يُدخل معها الأنواع الأخرى التي لا يصح اعتمادها في عملية التتبع والاستقراء .

فإن قيل : إشارته للقراءات الشاذة والضعيفة لا يعني أنه اعتمدها في هذه العملية ، بل يعني أن الاختلاف الذي توصل إليه ، والذي حصره في سبعة أوجه ، هو شامل حتى هذه الأنواع من القراءات ولا شك أنه كلما كانت عناصر الدراسة أكثر عددا ، وتنوعا ، كلما كانت النتائج أقرب إلى الصحة ؟

فالجواب :

1- **إن** استدلال ابن الجزري بالروايات الشاذة واضح من غير ريب ، كما مر بنا من خلال الأمثلة السابقة .

2- **توسيع** نطاق الدراسة ، وتجميع أكثر عدد **ممكن من العناصر ، بغية الوصول** إلى نتائجَ إيجابيةٍ **إنما يكون بتوحيد** نوعية هذه العناصر وأصولها ، وذلك **بتتبع القراءات الصحيحة** والمقارنة بينها وبين **مثيلاتها من نفس** النوع ، لا من أنواع أخرى ؛ **إذ** من الخطأ **بناء دراسة دقيقة** على مزيج من الحروف الصحيحة والشاذة ...

3- هل هذه القراءات الضعيفة والشاذة داخلة في الأحرف السبعة ؟

ب- تمثيله للوجه الثاني (الاختلاف في الحركات بما يغير المعنى دون الصورة)بـــ(أُمَّةٍ) و(أَمَهٍ) ، وهذا غير متوجه ؛ **لأن** كلمة (أَمَهٍ) خارجة على القراءات العشر(*) .

ج – تمثيله للنوع الخامس (الاختلاف في الحروف بما يغير المعنى والصورة معا) بـــ(فامضوا) و(فاسعوا) وهذا غير صحيح ؛ للسببين التاليين :

1- **أن** كُلاًّ من (مَضَى) و(سَعَى) لهما معنى واحد في هذه الآية(◎).

2- **أن** حرف (فَامْضُوا) لا يصح القراءة به ، لمخالفته للرسم ، فضلا عن عدم تواتره ، وعليه فلا يصح التمثيل به إطلاقا .

والأولى أن يمثل لهذا الوجه بقوله تعالى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ)[التكوير24] و(بِظَنِينٍ)(◊).

(*) هي قراءة ابن عباس والضحاك وقتادة وأبي رجاء وربيعة بن عمرو والحسن البصري وغيرهم ، كما في البحر المحيط ، جـ5 ص314 ، وإتحاف فضلاء البشر ، ص332 . وقد رأيت الخلاف في هذا النوع من القراءة (أي المشهورة) .

(◎) قال أبو حيان : « وقرأ كبراء من الصحابة والتابعين (فامضوا) بدل فاسعوا ، وينبغي أن يحمل على التفسير من حيث إنه لا يراد بالسعي هنا الإسراع في المشي ففسروه بالمضي . ولا يكون قرآنا لمخالفته سواد ما أجمع عليه المسلمون » من البحر المحيط ، جـ8 ص268 .

(◊) قرأ (بظنين) كل من ابن كثير والكسائي وابن عامر . وقرأ الباقون (بضنين) ، من الإتحاف للبناء ، ص573.

د – تمثيله للنوع الأخير (الاختلاف في الزيادة والنقصان)بـــ(أَوْصَى) و(وَصَّى) ، وفي هذا نظر؛ لأن كلا الفعلين يتكون من أربعة أحرف ، فمن أين ورد الاختلاف ؟

والأولى أن يمثل بـــ(بِمَا كَسَبَتْ) ، (فَبِمَا كَسَبَتْ)[الشورى28](*) ، (وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ) ، (وَمَا عَمِلَتْهُ)[يس34](*)...

هـــ تمثيله أيضا لهذا النوع بـــ(وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنثى) و(الذَّكَرَ والأُنثى)، وهذه قراءة غير صحيحة فلا يصح التمثيل بها .

و– إذا كانت وجوه الاختلاف هي هذه الوجوه السبعة التي ذكرها ، والتي قال إن أي قراءة لن تخرج عنها ، فأين يضع هذه النماذج : (فَتَبَيَّنُوا) ، (فَتَثَبَّتُوا)[النساء93](*)، (وَقَدْ خَلَقْتُكَ) ، (خَلَقْنَاكَ)[مريم8](◈) ، (وَأَنَا اخْتَرْتُكَ) ، (وَأَنَّا اخْتَرْنَاكَ)[طه12](*) ، (فَنَادَتْهُ) ، (فَنَادَيهُ) [آل عمران39](❁)...

إن هذه الصور لا تدخل في أي وجه من الوجوه السبعة التي ذكرها ابن الجزري ، ذلك أنها تدخل في هذا النوع : (الاختلاف في الحروف بما لا يغير المعنى ولا الصورة) ، وهذا هو النوع الذي لم يذكره ؛ لأنه ذكر في اختلاف الحروف ثلاث حالات ، وبقي عليه ذكر هذه الحالة الرابعة التي لا بد منها ، وإلا كانت عملية الاستقراء والحصر غير دقيقة .

والحاصل أنه لا يمكن الجزم بأن العملية الاستقرائية التي نَحَلَ بها الإمام ابن الجزري سائر القراءات ، هي عملية دقيقة وصحيحة ، والله أعلم .

الفرع الثاني : العلاقة بين الأحرف السبعة والقراءات

ينبغي أن يدرك القارئ أن هذه القراءات ليست هي ذاتها الأحرف السبعة ، بل هي نتاج نزول القرآن على هذه الأحرف ، ومظهر من مظاهر هذا التخفيف والتنويع ؛ وعليه فمهما تنوعت قراءة كلمة ما ، وكثرت وجوه قراءتها ، فهي جزء من هذه الأحرف ، حتى ولو زادت وجوه قراءتها على سبعة أوجه ، بل لو بلغت مائة وجه ؛ فإنها لن تخرج عن سبع جهات من التغيير والتبديل .

فقولنا أن كلمة كذا قد نزلت بعشرين حرفا ، أو قُرئت بعشرين حرفا ، لا يعارض كون القرآن قد أنزل على سبعة أحرف فقط ؛ لأن الحرف في الحديث هنا ليس هو القراءة ، بل هو الوجوه التي نزلت بها هذه القراءة ، فنزول هذه الكلمة بعشرين حرفا لا يعني عشرين وجها من التغيير والتبديل،

(*) قرأ (بما كسبت) من دون فاء كل من نافع وأبي جعفر وابن عامر ، وقرأ الباقون بالفاء (فَبِمَا) ، من الإتحاف ، ص492.

(•) قرأ (عملت) حمزة والكسائي وخلف وعاصم من طريق أبي بكر ، وقرأ الباقون (عَمِلَتْهُ) ، المصدر نفسه ص467.

(•) قرأ حمزة والكسائي وخلف (فَتَثَبَّتُوا) بالثاء ، من التثبت ، وقرأ الباقون بالياء ، النشر ، جـــ2 ص251 .

(◈) قرأ حمزة والكسائي (خَلَقْنَاكَ) . المصدر نفسه ، جـــ2 ص317

(*) قرأ حمزة (وأَنَّا اخْتَرْنَاكَ) ، والباقون بتخفيف النون والإفراد . المصدر نفسه ، جـــ2 ص320 .

(❁) قرأ حمزة والكسائي وخلف (فَنَادَاه) . المصدر نفسه ، جـــ2 ص 239.

فقد لا تتعدى هذه القراءات العشرون ، أربعة أو خمسة وجوه من التغيير، ومثال ذلك : (بملكنا) ؛ فإنها جاءت بثلاث قراءات صحيحة : (بِمَلْكِنَا) ، (بِمُلْكِنَا) ، (بِمِلْكِنَا)[طه86] ، وبما أن الاختلاف إنما شمل جانبا واحدا من التغيير ، ألا وهو (الحركات) ، دون تغيير للصورة والمعنى(*) ؛ فنقول إنها نزلت بحرف واحد ، فلو اعتبرنا اختلاف المعنى ، قلنا أنها نزلت بحرفين ، أي بوجهين من التغيير ، هما : (الحركات) و(المعنى) ، إذن فهنا لدينا آية واحدة لها ثلاث قراءات ، لكنها نزلت بحرف واحد ، أو بحرفين .

إذا عرفت هذا تبين لك أن قولنا أن الحروف السبعة هي كلام الله ، هو على سبيل التَّجَوُّز ، ليس إلا ؛ إذ إن هذه الأحرف هي **الكيفيات والطرق والتغييرات المعجزة** ، التي كانت تنزل بها الآيات البينات ، على اختلاف قراءاتها وأحكامها ، وليست هي الآيات ذاتها ، وبما أن أصل التغيير إنما يكون بوجهين فأكثر ؛ إذ لا يمكن تسمية وجه واحد ، أو شكل واحد اختلافا أو تنويعا حتى يكون له نظير آخر ، فإن الحروف إنما تتولد من قراءتين فأكثر ، **وعليه فالكلمات التي وردت بقراءة واحدة لم تنزل بأي حرف** ، أي لم تنزل حاملة لأي وجه من التنويع ؛ **إذ الحرف** (أي التغيير) إنما يبدأ كما قلنا من وجهين فصاعدا .

اللهم إلا من باب التوسع في الاصطلاح ؛ فإنه يمكننا أن نطلق الحرف (وجه التغيير) على الحرف بمعنى القراءة ، فتزول آية بقراءة واحدة ، بل سُوَر على قراءة واحدة يعني أنها نزلت على حرف واحد ، وعلى هذا يتخرج قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث السابق : (أقرأني جبريل على حرف فراجعته) على أن المراد بالحرف القراءة ، لا الوجه ؛ ذلك أن أول ما أقرأه جبريل- وهو الآيات الأولى من سورة العلق- ليس فيها إلا قراءة واحدة ، بل كامل السورة ليس فيها إلا قراءة واحدة [1]، فلا يمكن إذن أن نقول أنه أراد المعنى الحقيقي للحرف وهو وجوه التنويع والتغيير الذي نزلت بها هذه الآيات ؛ إذ لم تنزل بأي وجه من ذلك ، بل نقول أنه أراد القراءة ذاتها .

على أنه يمكن توجيه هذا الحديث بما يتفق والمعنى الاصطلاحي للحرف، بأن اشتمال هذه السورة على قراءة واحدة ، لا يعني أنها كانت من قبلُ كذلك ؛ إذ من المحتمل أن تكون نزلت بعدة قراءات ، إلا أنها لم تصلنا ، كما هو حال العديد من القراءات التي كانت منتشرة ومقروءاً بها في عهده صلى الله عليه وسلم .

(*) على القول بأن المُلك والمِلك والمَلك بمعنى واحد ، نحو : الوَحد والوُحد والوِحد ، انظر : شرح الهداية للمهدوي ، جـ2 ص 422 .

[1] البناء : الإتحاف ، ص 591 .

إذن فالعلاقة بين (الحرف) بمعنى القراءة ، و(الحرف) بمعنى الوجه - زيادة على ما بينا – أن هذا الأخير إنما يوجد ، ويتكون بوجود حرفين فأكثر ، ولا يوجد قبل هذا ، أي لا يوجد بوجود قراءة واحدة ؛ فإن وُجِد فإنما يعني القراءة ذاتها ، أي في هذه المرحلة يستوي فيها المصطلحان ، ودونك توضيح هذا الكلام :

1- **المرحلة الأولى**(وجود قراءة واحدة) : وفي هذه المرحلة لا وجود للحرف ، أو نقول أن المصطلحين بمعنى واحد .

2- **المرحلة الثانية** (وجود قراءتين اثنتين) : وفي هذه المرحلة يتولد على الأقل حرف واحد ، ويتناسب فيها العنصران تناسبا طرديا ، فزيادة عدد القراءات يعني زيادة عدد الحروف لكنها لا تستمر إلا بقدر حرف واحد ، أي أن وجود ثلاث قراءات لا يعني وجود حرفين أو ثلاثة ، كما لا ينفي ذلك (وهذه هي المرحلة الثالثة) ، وهذا بخلاف المرحلة الثانية ؛ إذ وجود حرفين يلزم منه قطعا وجود – على الأقل – حرف واحد .

3 - **المرحلة الثالثة** (وجود ثلاث قراءات) : وهي كما ذكرنا تبدأ من وجود ثلاث قراءات ، وتستمر إلى عدد غير محدد ، إلا أن أقل عدد من القراءات لوجود سبعة أحرف هو (ثماني قراءات) أي أن هذا العدد كاف(من الجانب النظري) في حصول سبعة أوجه من التغيير ، لكن ليس لازما ؛ إذ قد توجد ثماني قراءات ولا تزيد أوجه التغيير(أي الأحرف) على الوجه أو الوجهين ، على أن هذا لا يعني أنه لا يمكن إيجاد أو ضبط المعامل الذي يحدد الخط البيانيّ للعلاقة بين القراءة والحرف؛ وكذا تحديد المجال الذي يتحرك فيه الحرف ، ذلك أنه مهما كان عدد القراءات (بشرط أن لا يقل عن ثلاث) فإن عدد الأحرف الذي يتولد منها لا يقل عن حرف واحد ، ولا يزيد عن عدد هذه القراءات ، أعني أنه لا يبلغها ؛ ذلك أن أقل عدد لنشوء الحرف هو قراءتان ، فإذا افترضنا (على أكبر تقدير) أن كل قراءة سوف تأتي بوجه من التغيير ، فإن أربعة حروف سوف تكون نتاج خمس قراءات لا أربع، أي أن عشر قراءات مثلا ينتج منها على أكبر تقدير تسعة أحرف لا عشرة .

إذن فعدد الأحرف الناجمة عن خمس قراءات مثلا ، لن يقل عن حرف واحد ، ولن يزيد عن الأربعة ، وهكذا حتى ولو زاد عدد القراءات على السبع (ثلاثون قراءة مثلا) ، فإن عدد الأحرف يتحرك وَفق هذا المجال ، أي قد يكون حرفا واحدا ، أو خمسة ، أو سبعة ، أو خمسة وعشرين ، ولن يزيد عن التسعة وعشرين ، إلا أنه في حالة زيادته على السبعة فإنه يمكن اختزاله وتهذيبه إلى هذا العدد ، كما تراه لاحقا .

ويمكن ترجمة هذه العلاقة وتبسيطها بما يلي :

ثلاث قراءات ← المجال الذي يتحرك فيه الحرف [1 ، 3[.

خمس قراءات ← [1 ، 5[.

عشر قراءات ← [1 ، 10[← [1 ، 7] .

خمس عشرة قراءة ← [1 ، 15[← [1 ، 7] .

وسنحاول تبيين هذه العلاقة في هذا الجدول ، معتمدين على احتمال واحد من الاحتمالات العديدة :

الجدول رقم (1)

العلاقة بين الأحرف السبعة والقراءات

عدد القراءات	قراءة واحدة	قراءتان	ثلاث قراءات	أربع	خمس	ست	سبع	خمسون قراءة
عدد الوجوه	لا شيء	وجه واحد	وجهان	ثلاثة	أربعة	خمسة	ستة	تسعة وأربعون وجها
عدد الأحرف	لا شيء	حرف واحد	حرفان	ثلاثة	أربعة	خمسة	ستة	تسعة وأربعون حرفا ← (سبعة أحرف)

ويمكن من خلال ما سبق رسم الخط البياني الذي يوضح العلاقة بين الأحرف والقراءات ، والذي يمثل احتمالا واحدا من عدة احتمالات :

الخط البياني الذي يبين علاقة الأحرف السبعة بالقراءات

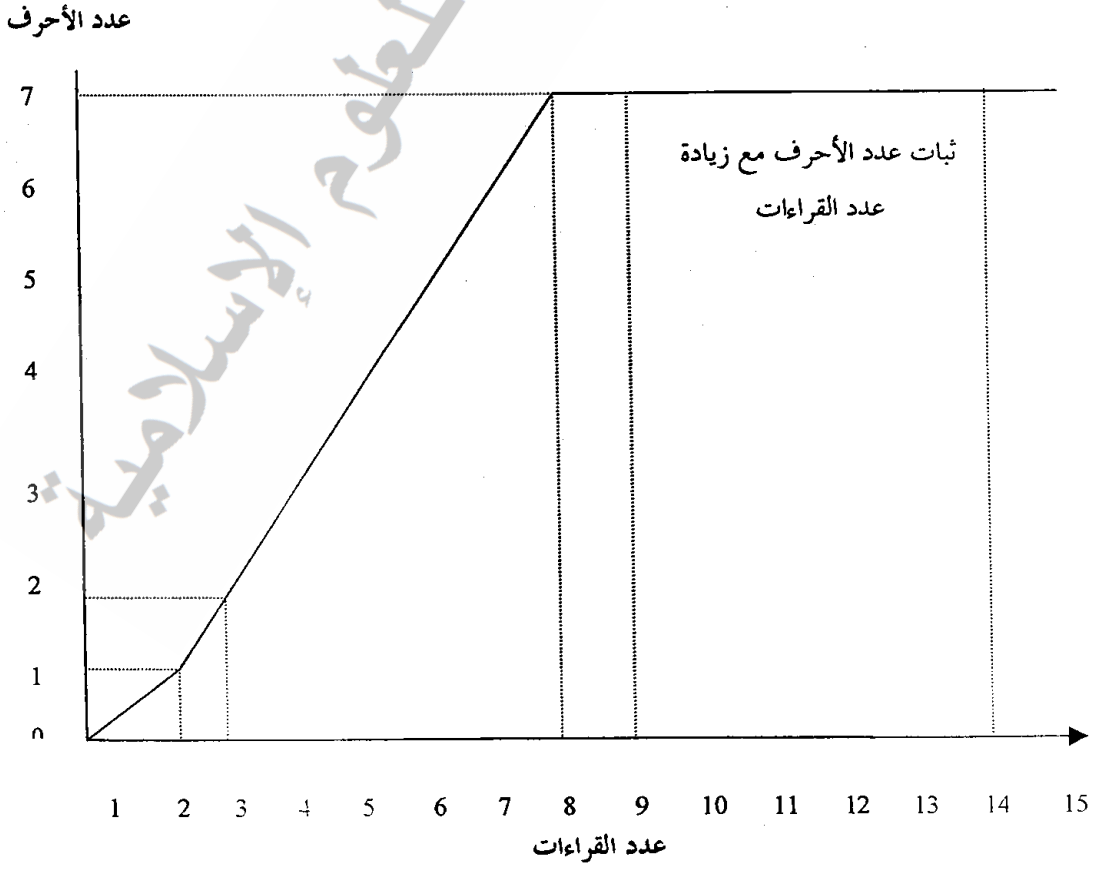

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفرع الثالث : نسخ الأحرف السبعة

إن الخلاف الوارد بين الأئمة حول هذه النقطة ناجم عن الخلط بين الحرف (الوجه) والقراءة ؛ فنسخ قراءة ما ، يعني – حسب هذا التصور – نسخ بعض الأحرف ، وهذا غير لازم ؛ إذ إن أقل عدد من الحروف يمكن أن تنزل عليه آية ما ، هو حرف واحد ، فإذا أخذنا مثلا قراءة (لِتَزُولَ)[إبرهيم48]، فإنها جاءت بوجهين : (لِتَزُولَ) و(لَتَزُولُ) ، فالتغيير قد شمل الحركات دون الحروف والرسم والمعنى ، أي أنها نزلت على حرف واحد ، فهل نقول أن نسخ هذه الآية ، أو نسخ إحدى القراءتين يعني أن هذا الحرف قد نسخ ؟

والجواب : لا ؛ إذ إن هذا الحرف لا يرتبط بهذه الآية فقط ، حتى يقال إنه قد زال بزوالها ، ورُفِع برفعها ، ولا يرتبط بهذين القراءتين فحسب ، حتى يقال أن نسخ إحدى القراءتين يعني نسخ هذا الحرف ، بل يرتبط بسائر الآيات والقراءات التي شمل التغيير فيها جانبا واحدا ، هو التغيير في الحركات دون المعنى والرسم والحروف نحو : (يَحْسَبُ) ، (يَحْسِبُ) ، (بَرَقَ) (بَرِقَ) ، (بِمَلْكنا) (بِمُلْكِنَا) ، (أَفَتَطْمَعُونَ) (أَفَيَطْمَعُونَ)[البقرة74] ، (جَمَعَ) (جَمَّعَ)[الهمزة2]، (عَمَدٍ)، (عُمُدٍ)[الهمزة9]...

إذن فنسخ قراءة ما لا يلزم منه نسخ أي حرف من الحروف ، أي مهما افترضنا نسخ بعض القراءات ، فإن في بقية القراءات الأخرى ما يكفي لوجود هذه الأحرف السبعة .

والقول بنسخ بعض الحروف ينقضه وجود هذه الحروف إلى اليوم ، وهل توصل ابن الجزري ، وقبله الرازي ، وقبلهما ابن قتيبة إلى حصر هذه الوجوه إلا باستقراء القراءات وتتبعها ؟

إذن فهي موجودة إلى اليوم ، بل قد توجد في جزء من القرآن ، لا في كله .

نعم ، يمكن تصور نسخ الأحرف السبعة ، في حالة واحدة ، وهي حالة نسخ سائر القراءات ، والإبقاء على قراءة واحدة ووجه واحد ، فحينئذ فالحروف لا يبقى لها أي عامل أو طرف يعمل مع طرف آخر على نتاجها ؛ إذ لا وجود للحرف في أقل من قراءتين ، كما بيّنّا سابقا .

ولا يمكننا أن نطلق على قراءة واحدة ، مثبتة في المصحف الشريف ، كقراءة نافع – مثلا – أنها تمثل حرفا من الأحرف السبعة ؛ ذلك لأنها لا تشمل على أي تغيير ؛ إذ إن كل كلمة ، أو آية ليس فيها سوى وجه واحد من القراءة ، فمن أين يتولد الحرف إذن ؟ وهل الحرف إلا شكل من أشكال التغيير ؟

نعم ، لقد كانت هذه القراءة بحد ذاتها طرفا في تشكيل هذه الأحرف ، أو مظهرا من مظاهر تنوع نزول القرآن على هذه الأحرف ، حيث عملت هي وشقيقاتها على رسم ملامح هذه الأحرف ، والتأكيد على وجود هذا الخط العجيب ، والمنحى الدقيق ، ألا وهو التغييرات والتنويعات السبعة ، التي حوت سائر القراءات والحروف ، لكنها لم تكن أبدا حرفا من هذه الأحرف السبعة ، **لأن نتاج هذه الروايات أو القراءات قرآن يتلى ، أما الأحرف السبعة فليست بحد ذاتها قرآناً .**

ولأن الحروف - كما أثبتنا - إنما تتولد من قراءتين فأكثر؛ فإذا فَصَلْنَا هذه القراءات عن بعضها، وأردنا أن نلمح أو نتوصل إلى حرف من هذه الحروف لم نخرج بطائل، حتى ولو تمت الدراسة مع مائة قراءة، كل واحدة على حدة، وإنما تَتَبَدَّى ملامح هذه الأحرف بعملية المقارنة، والتنوع الناجم عن تجميع هذه القراءات جنبا إلى جنب، فهذه الحروف إذن لا يمكنها أن تكتمل وتستوي إلا باللُّحمة والسَّدى ، أما اللُّحمة فهي (القراءات) وأما السَّدى فهو (تجميع القراءات) .

والحاصل أنه ما دامت القراءات موجودة إلى اليوم، فالحروف السبعة موجودة ، ويستحيل أن تُنسَخَ .

* **تفسير عبارة (فاقرؤوا ما تيسر منه):** إن من أهم ما ينبغي التنبيه له في هذا النطاق هو الوهَم المتعلق بفهم قوله صلى الله عليه وسلم «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف **فاقرؤوا ما تيسر منه**»؛ إذ إن الفهم السائد أنه يطالبهم بالاكتفاء ببعض هذه الحروف ؛ إذ لا وَكْفَ عليهم أن يقرؤوه ببعض الحروف...

والسؤال هنا : هل هذا الفعل(أي الاقتصار على بعض الحروف) له دخل في عملية التيسير ؟ وهل يُعِينُ على التقليل من الخلاف الذي ورد بشأنه هذا الحديث ؟ وهل اختلاف هؤلاء الصحابة كان من أجل كثرة هذه الأحرف حتى يؤمروا بالاجتزاء ببعضها ؟

والجواب واضح، فإن اختلافهم لم يكن من أجل كثرة هذه الأحرف وتعددها، بل كان من أجل انفراد كلٍّ منهم بوجه لم يسمعه الآخر ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن قراءة بعض هذه الأحرف لا يُنقص أو يقلل من هذا الإشكال ، وإنما يزيله تنحية هذه الأحرف كلية، ولا سبيل إلى ذلك - كما ذكرنا سابقا- إلا باجتناب السبب الذي تتولد منه هذه الأحرف، ألا وهو تعدد القراءات واختلافها،

وهذه العملية تكاد تكون مستحيلة؛ ذلك أن قراءة جزء ما من القرآن، وَفْقَ سائر قراءاته قد يكون كافيا في وجود هذه الأحرف السبعة ؛ فكيف إذن تتم عملية الاجتزاء هذه التي فُهِمَت من هذا الحديث ؟

إن مرد هذا الوهَم ومرجعه إلى عدم التركيز في الضمير المذكور في الحديث في كلمة (**منه**)، ذلك هذا الضمير لا يعود على الأحرف كما توُهِّم، وإلا لقال : (فاقرؤوا ما تيسر منـــها) وإنما يعود على القرآن ذاته [*].

---

[*] بعد كتابة هذه الملاحظة ، وهذا التفسير لهذا الحديث ، بل وبعد الدخول في صحيح المبحث الثالث من هذا الفصل ، وجدت البخاري قد صرح في صحيحه بهذا الحكم بشكل قاطع ، حيث ساق قصة سيدنا عمر وهشام بن حكيم – رضي الله عنهما – والتي فيها : (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف **فاقرؤوا ما تيسر منه**) ، في كتاب التوحيد ، تحت باب : **قول الله تعالى : (فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ القُرآن)** ، حديث رقم (7550) جـ4 ص2359.

وهذا يعني أن البخاري قد فهم أن التيسير المذكور في الحديث إنما يرجع إلى القرآن لا إلى هذه الأحرف .

إن التيسير ليس في تقليل عدد هذه القراءات كما هو واضح ، ولو كان الأمر كذلك لما كلّف النبي صلى الله عليه وسلم نفسه أصلا أن ينقل كل تلك الوجوه للصحابة ، ولاكتفى بوجه واحد ، ويكون بذلك قد قرأ ما تيسر من الأحرف ، ولاكتفى الصحابة أيضا بأن ينقلوا وجها واحدا فقط من هذه الوجوه ؛ إذ لا وكف عليهم في ما عداه ، فهل كان هذا دأبهم ومنهجهم ؟

كلا ، بل كانوا يَرْوُون كل ما سمعوه من الرسول الكريم من سائر القراءات ، على اختلافها ولو تعددت ، وكانوا يَقرؤون بكل ما سمعوه ويُقرِئونه غيرَهم ، وجهًا وجهًا ، وما اكتفَوْا بحمل قراءة دون أخرى عملا برخصة هذا الحديث ، وإنما لم يكونوا يقرؤون بالوجوه التي لم يسمعوها ، إذ لو سمعوها لقرؤوا بها ولبلّغوها غيرهم ، بل كانوا ينكرونها ، ونكرانهم لها دليل قاطع على أنهم كانوا يظنون في قرارة أنفسهم أنهم حملوا سائر الوجوه المحتملة في الآية المعينة ، وإذن فوجود أي قراءة أخرى غير التي سمعوها يعني بالنسبة لهم عدم صحتها .

والحاصل أن التيسير المراد في قوله صلى الله عليه وسلم : (فاقرؤوا ما تيسر منه) هنا هو الاكتفاء بحفظ ما بلغهم من الآيات وجها وجها ، دون التكلف بالبحث عن وجوه أخرى قد لا يكونوا سمعوها .فاقرؤوا ما تيسر لكم من القرآن وفق ما بلغكم من الأحرف ، فمن تمكن أن يقرأه على عشرة أحرف فليفعل ، ومن اكتفى بأقل من ذلك فلا جناح عليه ، وهذا في القراءة كما ترى ، لا في الحفظ ، أي لم يقل لهم (فاحفظوا ما تيسر منه) لأن الحفظ والتبليغ لازم لا رخصة فيه ، كيف وقد نهاهم النبي صلى الله عليه وسلم حتى على كتابة الحديث لئلا يشتغلوا بغير القرآن .

الفرع الرابع : الأحرف السبعة واللهجات

قد أشرنا سابقا أن اللهجات هي التي أذن النبي – صلى الله عليه وسلم – للناس قراءة القرآن بها من غير احتياج إلى تَلَقٍّ شفوي منه ، فكلٌ يقرأ بما درج عليه لسانه ، بخلاف الأوجه والحروف التي نزل بها القرآن ، فإنها لا تدخل في اللهجات حتى يُكْتَفَى بمجرد الإذن بقراءتها ، بل لا بد من التلقي الشفوي منه ، وبالتالي فقول القتيبي : «...فكان من تيسير الله عز وجل أن أمر نبيه أن يُقرئ كلَّ قوم بلغتهم» معناه : أن الله تعالى أمره أن يأذن لكل حي ، أو قبيلة في القراءة بلغتهم وعدم التزحزح عنها ، وإلا كيف يُعَلِّمهم النبي عليه الصلاة والسلام لغتهم التي هي جزء من كيانهم ووجودهم ؟

أم كيف يحفظ تلك اللهجات واحدةً واحدةً ويدرك دقائقها وخباياها ، وخصائصها الصوتية حتى يتمكن من إقرائها لأصحابها على أحسن وجه ؟ وهل كان النبي صلى الله عليه وسلم مبلغ شرع ومنهج حياة ، أم كان معلم لغات ولهجات ؟

وهل ثبت فعلا أنه – عليه الصلاة والسلام– كان يقرأ الآية الواحدة وَفق كل اللهجات واللغات المحتملة ؟ أم هل ثبت أنه كان يتجول بين القبائل ويقرئ كلَّ واحدة بلغتها ، بل ويسأل الرجل من أي قبيلة هو ، حتى يُقرئه على لسانه ولغته ؟

وكيف تُحصَر هذه اللهجات العديدة المنتشرة في مختلف أحياء العرب وقبائلها ، في سبعة أحرف فقط ؟

ثم إن المذهبين المشهورين اللذين ذكرناهما سابقا (عند مناقشة رأي ابن خالويه) مدارهما على كون الحروف السبعة هي اللهجات ، وقد ذكرنا شيئا مما يرد هذا الرأي ، كما بينا آنفا أن هذه الأحرف هي مختلف التغييرات التي نزل بها القرآن الكريم ، ولا علاقة لها باللهجات أصلا .

هذا ، ثم لو كان المراد بالحروف السبعة اللهجات واللغات لكان معنى هذا أن القرآن الكريم نزل بسبع لغات ، والصحيح أنه نزل بلغة واحدة هي لغة قريش، كما تم بيانه، كما أن عدد اللهجات كثير وهو يفوق السبعة، فلماذا إذن تُخَصُّ سبع قبائل فقط دون غيرها بهذا التيسير، حيث يباح لهم أن يتلوه وَفق لغاتهم ؟ وما هي هذه القبائل التي أعطيت هذه المزية دون غيرها ؟

فإن قيل : إن المراد بالسبعة من اللغات أفصحها لا كلها ؟

فالسؤال : هل ثبت ذكر هذه اللغات ، والتنصيص عليها في حديث صحيح ؟

وأما رواية ابن عباس أنه قال: «نزل القرآن على سبع لغات، منها خمس بلغة (العجز) من هوازن»[1] ، وما أخرجه أبو حاتم من أن القرآن نزل بلغة قريش وهذيل وتميم والأزد وربيعة وهوازن وسعد بن بكر[2] ، فإنها تحتاج إلى إثبات ، وعلى فرض صحتها فإنها مردودة بقصة الفاروق مع هشام ابن حكيم ، كما مر سابقا .

ثم إن القراءات التي جاءت تجسيدا لنزول القرآن على الأحرف السبعة ، لا يمكن بأي حال التزيد فيها أو التنقص أو الاجتهاد في حرف من منها، وهذا يعني أنه صلى الله عليه وسلم كان عليه لزاما أن يبلغ تلك الحروف (أي الوجوه والاختلافات) التي نزل القرآن عليها، وإلا عُدَّ كاتما للحق، وليس كذلك اللهجات؛ إذ لا يطالَب بقراءة القرآن وَفق سائر لهجاتهم التي يعرفونها...

الفرع الخامس : القراءة بالمرادف

قال ابن الجزري : «وأجمعت الأمَّة...على ما تضمنته هذه المصاحف، وترك ما خالفها من زيادة أو نقصان وإبدال كلمة بأخرى مما كان مأذونا فيه توسعة عليهم، ولم يثبت عندهم ثبوتا مستفيضا...»[3].

وهذا الكلام فيه نظر ؛ لأن الإيذان المعروف والمعقول والمشروع هو الذي يتعلق باللهجات والتغييرات البسيطة، أما الزيادة والنقصان، وإبدال كلمة بأخرى، والتقديم والتأخير، نحو :

(حَم سِين قَاف) (إنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ طعامُ الفَاجِر)...فهذا لا يدخل أبدا في اللهجات فيُؤْذَنَ فيه .

---

(1) السيوطي : الإتقان ، جـ1 ص 63 ، ثم فسر لغات (العجز) بأنها : سعد بن بكر ، وجشم بن بكر ، ونصر بن معاوية وثقيف .

(2) المكان نفسه .

(3) النشر ، جـ1 ص 8 .

ولئن كان هذا اللون من القراءات مأذونا فيه ، كما يقول ابن الجزري ، فإن القرآن سيتحول إلى نصوص ومقاطعَ نثرية ، ليست من كلام الله في شيء .

وعلى هذا فقول ابن حجر : « ثَبَتَ عن غير واحد من الصحابة أنه كان يقرأ [القرآن] بالمرادف ، ولو لم يكن مسموعا له »[1] له تفسيران :

1- أن يريد بالمرادف الحرف ، كإبدال الصاد سينا (السراط) أو الهمزة هاء (أَنَّكُمْ) ، (أَذَا)... فهذا سائغ ، ولا إشكال فيه .

2- أن يريد بالمرادف الكلمة ، كما مر بنا في أكثر من مثال : (الصوف) ، (زَقية)...

وكما أخرج أبو عبيد في (فضائل القرآن) أن عبد الله بن مسعود أقرأ رجلا : (إنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ طَعَامُ الأَثِيمِ) [الدخان41] فقال الرجل : (طعام اليتيم) فكرَّر عليه فلم يستقم بها لسانه ، فقال له : أتستطيع أن تقول : (طعام الفاجر) ؟ فقال : نعم ، قال : فافعل[2] .

قال الطحاوي : « وإنما كان ذلك رخصةً لهم ، لمَّا كان يتعسر على كثير منهم التلاوةُ بلفظ واحد لعدم علمهم بالكتابة والضبط وإتقان الحفظ»[3] .

والذي ينبغي أن يقال : إن إبدال كلمة بمرادفتها (القراءة بالمرادف) لا يجوز وإن تعذر نطق هذه الكلمة ، ما لم تثبت هذه الكلمة بالتواتر ، وأما تفسير نسبة هذه العملية إلى كثير من الصحابة ، كما يقول ابن حجر وغيره ، فالراجح أنها مسألة اجتهادية لم يُقَرُّوا عليها .

أما كلام الطحاوي ، مع الأثر الذي سبقه (حول قراءة : طعام اليتيم) فالجواب عنه كالتالي :

أ- تعليق الطحاوي تعذر التلاوة وضبط القراءة بمسألة الكتابة والحفظ ، بعيد وغير مستساغ ؛ إذ متى كان الصحابة يعتمدون على المصاحف في حفظهم ؟ ألم يكن معتمدهم التلقي الشفوي ؟ ألم تكن القراءة من المصاحف تُعَدُّ خطأً ونقصًا ، يجتنبه كلُّ نَبِهٍ وحاذق ؟

أما كونهم لا يتقنون الحفظ – على حد قوله – فهذا ما يشهد الطَّمُّ والرَّمُّ(*) على نقيضه .

ب- أما الأثر الوارد عن ابن مسعود ، فإن مما يطعن في صحته أن هذا الرجل قد صحف حرفي الهمزة والثاء من كلمة (الأَثِيم) فأحال الأول ياء ، والثاني تاء فصارت الكلمة (اليتيم) ، وهذا يعني أنه سوف يُحَرِّف هذين الحرفين متى وقعا ، أي سوف يقرأ مثلا : (وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ) [الإنسان20] ، (يَلْقَ أَثَامًا)[الفرقان68] ، (وَاللهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ) [البقرة275]...على هذا النحو :

---

[1] فتح الباري ، جـ9 ص 27 .

[2] السيوطي : الإتقان ، جـ1 ص 63 .

[3] المكان نفسه .

(*) الطَّمُّ البحر ، والرَّمُّ الثرى ، والعرب تقول على وجه المبالغة ، فلان له الطم والرم ، إذا أرادوا وصف كثرة ماله ، وهذا كما يقول القُتيبي ما لا يملكه إلا الله تعالى ، من تأويل مشكل القرآن ، ص 178.

- (وإذَا رَأَيتَ ثَمَّ...) ⟵ (تَمَّ) من التمام ...وهذا تحريف ، فهل يجوز له إبدالها بمرادفها فيقرأ : (وَإذا رأيت هناك) ؟

- (يَلْقَ أَثَامًا) ⟵ (يَلقَ يَتَاما) ، (وبحذف التنوين تشتبه مع : يتامى) ، فهل سيقرأها : (يلق أوزارًا) ؟

- (وَاللهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كفَّارٍ أَثِيمٍ) ⟵ (واللهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كفّار يتيم) ، وهذا تغيير وتبديل، فهل سيقرأها : (كلّ كفارٍ فاجر) ؟

إن كان هذا الرجل سوف يقرأ هذه المواضع وغيرها (بمرادفها) فإن القرآن الكريم سوف يُمسَخُ ويتحول إلى نص نثري ، أشبه بالنثر الذي كانت العرب تعرفه وتتعاطاه ، وإذن لانسلخ عن قدسيته ، وبطل به التحدي والإعجاز ، وهل هذا إلا التحريف بعينه ؟ وإذا كان بعض العلماء قد منع رواية الحديث بالمعنى ، فما بالك بالقرآن الكريم ؟

والحاصل أن أي خلاف بين الحروف يَخرج عن المظاهر الصوتية البسيطة ، كزيادة حرف غير معلول ، أو تقديم أو تأخير فهو باطل ، ما لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ به ؛ وهذا كما ذكرنا لسببين اثنين :

1- أنه يُخرِجُ المفردة أو الآية عن قرآنيتها ؛ فتفقد بذلك أهم خصائصها الإعجازية .

2- أنه ليس له مسوغ كبير ، من حيث التيسير في النطق(*).

الفرع السادس : تفسير الأحرف السبعة

وبعد هذه الدراسة لأهم القضايا المتعلقة بهذا الموضوع نحاول في هذا العنصر تحديد هذه الحروف السبعة ، والتي قلنا إنها تعبر عن مختلف الأشكال والتغييرات التي نجمت عن نزول القرآن بوجوه وقراءات عديدة ، والتي لن تخرج عن سبع كيفيات ، وسنحاول استقراء سائر الوجوه المقروء بها عند القراء العشرة ، وحصر مختلف التغييرات المحتملة ، ثم تصفيفها وتهذيبها للخروج بأقل عدد ممكن ، والذي يمثل الحروف السبعة ، وكان عدد النتائج (تسعة عشر (*)وجها) من وجوه الاختلاف والتغيير:

وقبل ذكر هذه الوجوه نشير إلى أن هذا القول (أي تفسير الحرف بهذا المعنى) قد ذهب إليه كثير من أهل العلم كأبي حاتم السجستاني وابن قتيبة وأبي بكر الباقلاني وأبي الفضل الرازي والسخاوي وابن الجزري ، ومكي بن أبي طالب...

(*) والذي بدا في هذا المقام أن المسوغات ثلاثة أقسام :

1- مسوغات ضرورية ، لا تؤدي إلى اختلاف خارج التباين الصوتي بين اللهجات ، فهذا مقبول وإن لم يَثبت .

2- مسوغات غير ضرورية وتؤدي إلى اختلاف خارج التباين الصوتي بين اللهجات، فهذا مردود ، ما لم يثبت بالتواتر .

3- مسوغات ضرورية وتؤدي إلى اختلاف خارج التباين الصوتي بين اللهجات ؛ فهذا أيضا مردود ، ما لم يثبت بالتواتر .

(*) لم يكن حصر هذه الوجوه في العدد (تسعة عشر) عن قصد ، بل لم تخطر ببالي هذه النقطة إلا عند التحرير والطبع ، ولولا ذلك لعاودت عملية البحث والحصر من جديد لعلي أنأى بهذه النتيجة عن هذا العدد الذي ثار حوله - ولا زال- الكثير من الجدل !

ومن المعاصرين الشيخ عبد العظيم الزرقاني ومحمد بخيت المطيعي وشعبان محمد إسماعيل[1] ،

وقد اختار الزرقاني قول الرازي ونصره[2]، وفيه نظر لعدة أسباب ، أهمها :

1- الاستشهاد بالروايات الشاذة ، والقراءات غير الصحيحة كقراءة (وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الحَقِّ بِالْمَوْتِ) ، وقراءة (الذَّكَرِ وَالأُنثَى)[الليل3] بحذف جملة (وَمَا خَلَقَ) ، وهذا ليس بقرآن في شيء[*] .

2- اعتباره اختلاف اللغات واللهجات من الأحرف السبعة ، كقراءة (مُوسَى) بالفتح وبالإمالة...وقد بينا ضعف هذا القول .

ودونك هذه الوجوه التي تمثل اختلاف القراءات :

الجدول رقم (2)

مختلف الوجوه والتغييرات التي تجسد تعدد القراءات الصحيحة وتنوعها

الوجه	بيـــانـــــه	أمثـــلـــــة
1	زيادة حرف المد ؛ بما لا يغير المعنى والرسم	(عَلَيْهِمْ / عَلَيْهِمُ) ، (جَعَلْتُهُ / جَعَلْتُهُو) ، (رَؤُفٌ / رَؤُوفٌ)، (حَذِرُونَ / حَاذِرُونَ)[3] ، (بِمَوَاقِعِ / بِمَوْقِعِ)[4]، (الصَّاعِقَةُ / الصَّعْقَةُ)[5] (مَسْجِدَ اللهِ / مَسَاجِدَ)[6] ، (الرِّيحِ / الرِّيَاحِ) ، ، (الْمَجْلِسِ/ الْمَجَالِسِ)[7] ، (طَيْفٌ / طَائِفٌ)[8] ، (طَيْرًا / طَائِرًا)[9]...

---

[1] انظر تفصيل أقوالهم في كتاب القراءات القرآنية لعبد الحليم قابة ، (ط 1) 1999 م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ص 112 – 120 .

[2] مناهل العرفان ، ص 147 .

[*] يقول أبو حيان – رحمه الله – حول هذه القراءة العجيبة : «والثابت في مصاحف الأمصار والمتواتر (وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنثَى) وما ثبت في الحديث من قراءة (والذكر والأنثى) نقل آحاد مخالف للسواد ؛ فلا يعد قرآنا » من البحر المحيط ، جـ8 ص 483 .

[3] تمامها : (وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَذِرُونَ)[الشعراء56] ، وقرأ (حَاذِرُونَ) بالألف عاصم وحمزة والكسائي وابن ذكوان ، إتحاف فضلاء البشر ، للبنّاء ، ص303 .

[4] تمامها : (فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ)[الواقعة78] ، وقرأ حمزة والكسائي وخلف (بِمَوْقِعِ) ، المصدر نفسه ، ص531.

[5] (فَأَخَذَتْهُمُ الصَّعِقَةُ وَهُمْ ينظُرُونَ) [الذريت44] ، وقرأ الكسائي (الصَّعْقَةُ) ، المصدر نفسه ، ص517.

[6] تمامها: (مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَّعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللهِ شَهِدِينَ عَلَى أَنفُسِهِم بِالْكُفْرِ)[التوبة17] ، وقرأ (مَسْجِد) على الإفراد كل من المكي والبصري ويعقوب ، المصدر نفسه ، ص 302.

[7] تمامها : (يَأَيُّهَا الذينَ ءَامَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجْلِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللهُ لَكُمْ) [المجادلة11] ، انفرد عاصم من العشرة بقراءة (الْمَجَالِسِ) بالجمع ، المصدر نفسه ، ص536.

[8] تمامها : (إِنَّ الذينَ اتَّقَوا اذَا مَسَّهُمْ طَئِفٌ مِّنَ الشَّيْطَنِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ)[الأعراف201] ، وقرأ كل من المكي والبصري والكسائي ويعقوب (طَيْفٌ) على وزن (ضَيْف) ، المصدر نفسه ، ص295.

[9] تمامها : (إِنِّيَ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللهِ) [آل عمران48] ، (وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي)[المائدة112] ، قرأ كلاَ الموضعين بالمد على زنة (فاعل)نافع وأبو جعفر ويعقوب ، إلا أن أبا جعفر قرأ المعَرَّفين أيضا كذلك أي (كَهَيْئَةِ الطَّائِرِ) ، النشر ، جـ2 ص240 ، والإتحاف ص224.

2	زيادة حرف المد ؛ بما يغير المعنى دون الصورة	(مَلِكِ / مَلِكِ)[1] ، (فَأَزَلَّهُمَا/ فَأَزَالَهُمَا)[2] ، (وَاعَدْنَا /وَعَدْنَا)[3]
3	تغيير الحروف ، مع تغيير الصورة دون المعنى	(إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ/ إِنَّ هذَيْنِ)[4] ، (ذُو العَصْفِ / ذَا العَصْفِ)[5] ، (ذِي الْجَلَلِ / ذُو الجَلَلِ)[6] ، (فَلاَ يَخَافُ عُقْبَيهَا / وَلاَ يَخَافُ) ، (فَتَوَكَّلْ / وَتَوَكَّلْ)[7] ، (وَصَّى / أَوْصَى)[8]...

(1) قرأ(مَالِكِ) ، بالمد كل من عاصم والكسائي ويعقوب وخلف ، **قال**ابن خالويه : (وحجة من قرأ (مَلِكِ) أن ملكاً أخص من مالك وأمدح ؛ لأنه قد يكون المالك غير ملك ، ولا يكون الملك إلا مالكا ، من إعراب القراءات السبع لابن خالويه ، جـ1 ص47 ، وانظر إعراب ثلاثين سورة لنفس المؤلف، ص37-39 ، والإتحاف ص162.

(2) تمامها : (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ)[البقرة35] ، قرأ حمزة (فَأَزَالَهُمَا) بالألف بعد الزاي ، النشر ، جـ2ص211 ، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه ، جـ1 ص81-82.

(3) تمامها : (وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً)[البقرة 50] ، (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَهَا بِعَشْرٍ)[الأعراف142] ، (وَوَاعَدْنَكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الأَيْمَنَ)[طه78] ، حيث قرأ (وَعَدْنَا) من غير ألف كل من البصري وأبي جعفر ويعقوب ، انظر البحر المحيط لأبي حيان ، جـ1 ص199 ، والإتحاف ، ص178.

(4) تمامها : (قَالُوا إِنَّ هَذَنِ لَسَحِرَنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى)[طه62] ، قرأ (هَذَيْنِ) أبو عمرو ، قال البناء : « وحيث ثبت تواتر القراءة فلا يلتفت لطعن الطاعن فيها » الإتحاف ، ص385 ، وانظر توجيه هذه القراءة الجمل في النحو للخليل بن أحمد ، تحقيق فخر الدين قباوة ، (ط5) 1416هـ ص157-160 ، والبحر المحيط ، جـ6 ص255 ، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه ، جـ2 ص36-40 ، ومغني اللبيب لابن هشام ، جـ1 ص72-74 ، وص381 ، وسر صناعة الإعراب لابن جني ، تحقيق حسن هنداوي ، (ط 1) 1985م دار القلم دمشق ، جـ1 ص 380 -382 وجـ2 ص706 .

أما قول ابن قتيبة : «على أن القراء قد اختلفوا في قراءة هذا الحرف ، فقرأه أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر : (إن هذين لساحران)، وذهبا إلى أنه غلط من الكاتب ، كما قالت عائشة ، وكان عاصم الجحدري يكتب هذه الأحرف الثلاثة في مصحفه على مثالها في الإمام ، فإذا قرأها ، قرأ : (إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ) ، وقرأ (وَالْمُقِيمُونَ الصلاة)...وإنما فرق بين القراءة والكتابة لقول عثمان رحمه الله : (أرى فيه لحنا ، وستقيمه العرب بألسنتها) ، فأقامه بلسانه ، وترك الرسم على حاله » من تأويل مشكل القرآن ، ص51 ، فقول غير مقبول إطلاقا ، وانظر تفصيل الكلام حول هذه المسألة الإتقان ، جـ1 ص239-243.

وعيسى بن عمر الذي عناه ابن قتيبة في هذا النص هو أبو عمر الثقفي البصري إمام النحو ، أخذ عنه كل من الخليل والأصمعي وغيرهما ، توفي سنة (149هـ) ، من غاية النهاية لابن الجزري ، جـ1 ص613.

(5) تمامها : (وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ) [الرحمن10] ، وقرأ ابن عامر من العشرة (وَالْحَبَّ ذَا الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانَ) بنصب الثلاثة ، النشر ، جـ2 ص380.

(6) تمامها : (تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَلِ وَالإِكْرَامِ) [الرحمن77] ، وانفرد ابن عامر من العشرة بقراءة هذا الحرف بالواو (ذُو الْجَلَلِ وَالإِكْرَامِ) ، الإتحاف ، ص528.

(7) تمامها : (فَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ الذِي يَرَيكَ حِينَ تَقُومُ وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّجِدِينَ)[الشعراء 216-218] ، وقرأ (وَتَوَكَّلْ) غير نافع وابن عامر وأبي جعفر ، المصدر نفسه ، ص424 .

(8) تمامها : (وَأَوْصَى بِهَا إِبْرَهِيمُ بَنِيهِ) [البقرة 131] ، قرأ (ووَصَّى) كل من عاصم وحمزة والكسائي والبصري ويعقوب وخلف ، المصدر نفسه ، ص 193 .

4	تغيير الحروف مع تغيير المعنى دون الصورة	(تَبْلُوا / تَتْلُوا)[1] ، (يَقُصُّ / يَقْضِ)[2] . (بُشْرًا / نُشُرًا)[3] ، (هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ / تَسْتَطِيعُ رَبَّكَ)[4]...
5	تغيير الحروف مع تغيير الصورة والمعنى	(بِضَنِينٍ / بِظَنِينٍ)[5] ، (إِلَى / إِلاَّ)[6]، (تَلُوا / تَلْوُوا)[7]...
6	تغيير الحروف دون تغيير الصورة والمعنى والحركة	(فَتَبَيَّنُوا / فَتَثَبَّتُوا)[8] ، (كَبِيرًا / كَثِيرًا)[9]...
7	تغيير الحروف مع زيادة الألف دون تغيير الصورة والمعنى والحركة	(وَقَدْ خَلَقْتُكَ / وَقَدْ خَلَقْنَكَ)[10] ، (وَأَنَا اخْتَرْتُكَ / وَأَنَّا اخْتَرْنَكَ)[11] ، (لِفِتْيَتِهِ / لِفِتْيَنِهِ)[12] ، (أَنْجَيْتُكُمْ ، وَعَدتُكُمْ ، رَزَقْتُكُمْ/ أَنْجَيْنَكُمْ ، وَعَدْنَكُمْ ، رَزَقْنَكُمْ)[13]...
8	تغيير الحروف والحركات دون تغيير المعنى والصورة	(أَخَوَيْكُمْ / إِخْوَتِكُمْ)[14] ، (يَتَفَطَّرْنَ / يَنفَطِرْنَ)[15] (نَعْفُ ، نُعَذِّبْ / يُعْفَ تُعَذَّبْ)[16]...

---

(1) تمامها : (هُنَالِكَ تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ)[يونس30] ، قرأ (تَتْلُوا) بالتاء حمزة والكسائي وخلَف ، النشر ، جـ2 ص283.

(2) تمامها : (إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَصِلِينَ)[الأنعام58] ، قرأ (يَقْضِ) بالضاد وبحذف الياء كل من حمزة والكسائي والبصري وابن عامر وخلف ويعقوب ، المصدر نفسه ، جـ2 ص258.

(3) تمامها : (وَهُوَ الذي يُرْسِلُ الرِّيَحَ نُشُرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ)[الأعراف56]، (وَهُوَ الذي أَرْسَلَ الرِّيَحَ نُشُرًا بَيْنَ رَحْمَتِهِ)[الفرقان48]، (أَمَّن يَّهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ الرِّيَحَ نُشُرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ)[النمل65] ، قرأ (نُشُرًا) في المواضع الثلاثة كل من نافع وأبي جعفر وابن كثير والبصري ويعقوب ، وقرأ (بُشْرًا) عاصم وابن عامر ، المصدر نفسه ، جـ2 ص 270.

(4) تمامها : (إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ السَّمَآءِ)[المائدة114]، قرأ الكسائي (هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبَّكَ) بتاء الخطاب و(ربَّك) بالنصب ، على تقدير : هل تستطيع سؤال ربك ؟ الإتحاف ، ص 257.

(5) تمامها : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ) [التكوير24] ، قرأ (بظنين) كل من ابن كثير وابن العلاء والكسائي ، المصدر نفسه ، ص573.

(6) تمامها: (لاَ يَزَالُ بُنْيَنُهُمُ الذي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلاَّ أَن تُقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ) [التوبة111]، قرأ يعقوب بتخفيف اللام (إِلَى أَن تَقَطَّعَ)، المصدر نفسه ، ص307.

(7) تمامها : (وَإِن تَلْوُۥٓا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا)[النساء134]، قرأ (تَلُوا) بضم اللام وبعدها واو مَدِّيَّة كل من حمزة وابن عامر ، المصدر نفسه ، ص 246.

(8) تمامها : (يَأَيُّهَا الذينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ فَتَبَيَّنُوا)[النساء93] ، (يَأَيُّهَا الذينَ ءَامَنُوا إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا)[الحجرات6] ، قرأ (فَتَثَبَّتُوا) كل من حمزة والكسائي وخلف ، المصدر نفسه ، ص244.

(9) تمامها : (ربنا ءاتهم ضعفين من العذاب والعنهم لعنا كثيرا)[الأحزاب68] ، قرأ (كَبِيرًا) كل من عاصم وابن عامر برواية هشام من طريق الداجوني ، المصدر نفسه ، ص456.

(10) تمامها : (وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا) [مريم8] ، قرأ (خَلَقْنَكَ) حمزة والكسائي ، المصدر نفسه ، ص376.

(11) تمامها : (وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى)[طه12] ، قرأ (وأنَّا اخْتَرْنَكَ) حمزة ، المصدر نفسه ، ص382.

(12) تمامها : (وَقَالَ لِفِتْيَتِهِ اجْعَلُوا بِضَعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا إِذَا انقَلَبُوا إِلَى أَهْلِهِمْ)[يوسف62] ، قرأ (لِفِتْيَنِهِ) كل من حمزة والكسائي وحفص وخلف ، المصدر نفسه ، ص333.

(13) تمامها : (يَبَنِي إِسْرَآئِيلَ قَدْ أَنجَيْنَكُم مِّنْ عَدُوِّكُمْ وَوَاعَدْنَكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الأَيْمَنَ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى كُلُوا مِن طَيِّبَتِ مَا رَزَقْنَكُمْ وَلاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)[طه78-79] ، قرأ حمزة والكسائي الثلاثة بتاء الخطاب ، المصدر نفسه ، ص378.

9	تغيير الحركات ، دون تغيير المعنى والصورة	(من تَحتِهَا / مَن تَحتَهَا)[1] ، (يَفْقَهُونَ / يُفْقِهُونَ)[2] ، (فَيكُونُ/ فَيَكُونَ)[3] (يَعْقُوبُ / يَعْقُوبَ)[4] ، (فُتِنُوا / فَتَنُوا)[5] ، (حَرَجًا / حَرِجًا)[6] (يُفْصَلُ/ يَفْصِلُ)[7] ، (لِتَزُولَ / لَتَزُولُ)[8] ، (عُتِيًّا / عِتِيًّا)[9] ، (تَعْرِفُ/ تُعْرَفُ)[10]...
10	تغيير الحركات ، مع تغيير المعنى دون الصورة	(خُلُقُ /خَلْقُ)[11] ، (أَيْمَانَ / إِيمَانَ)[12] ، (وَضَعَتْ/ وَضَعْتُ)[13] ،(دَرَسْتَ / دَرَسَتْ)[14]، ، (يَغُلَّ / يُغَلَّ)[15] ، (عَلِمْتَ / عَلِمْتُ)[16]...

---

[14] تمامها : (إِنَّمَا الْمُؤمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ)[الحجرات10] ، قرأ يعقوب(إِخْوَتِكُمْ) ، الإتحاف ، ص512 .

[15] تمامها : (يَكَادُ السَّمَوَتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ)[مريم91]، قرأ (يَتَفَطَّرْنَ) بالنون ، البصري وابن عامر وحمزة ويعقوب وخلف وعاصم برواية شعبة ، المصدر نفسه ، ص380

[16] تمامها : (إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ)[التوبة66] ، قرأ (نَعْفُ) ، (نُعَذِّبْ) عاصم ، المصدر نفسه ، ص305.

[1] تمامها : (فَنَادَيهَا مِن تَحْتِهَا أَن لاَّ تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا)[مريم23] ، قرأ (مَن تَحْتَهَا) بفتح الميم ، ونصب (تحتَها) كل من المكي وشعبة والبصري وابن عامر ويعقوب ، الإتحاف ، ص377.

[2] تمامها: (ثُمَّ اتَّبَعَ سَبَبًا حَتَّى إِذَا بَلَغَ السُّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لاَّ يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلاً)[الكهف89] ، قرأ (يُفْقِهُونَ) كل من حمزة والكسائي وخلف ، المصدر نفسه ، ص372.

[3] [البقرة116] ، [آل عمران47] ، [النحل40] ، [مريم34] ، [يس81] ، [غافر68] ، قرأ ابن عامر المواضع الستة بالنصب (فيكونَ) ، ووافقه الكسائي في موضعي النحل ويس ، وقرأ الثمانية الباقون بالرفع في الكل ، المصدر نفسه ، ص190.

[4] تمامها: (فَبَشَّرْنَهَا بِإِسْحَقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ)[هود70] ، قرأ (يَعْقُوبَ) بالنصب كل من حمزة وابن عامر وحفص ، المصدر نفسه ص324.

[5] تمامها:(ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِن بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِن بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ) [النحل110] ، قرأ ابن عامر (فَتَنُوا) بالفتح، أي فتنوا المؤمنين بإكراههم على الكفر ، ثم أسلموا كعكرمة ، المصدر نفسه ، ص354 ، وقيل إن المعنى أنهم فتنوا أنفسهم بما أعطوا المشركين من القول ، كما فعل عمَّار بن ياسر ، من البحر المحيط ، جـ5 ص541 ، وقيل إن الضمير في (فتنوا) عائد على المشركين ، وهو اختيار ابن خالويه ، من إعراب القراءات السبع ، جـ1 ص361.

[6] تمامها : (وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرِجًا)[الأنعام126] ، قرأ غير نافع وأبي جعفر وشعبة (حَرَجًا) بالفتح ، النشر ، جـ2ص262.

[7] تمامها: (يَوْمَ الْقِيَمَةِ يُفْصَلُ بَيْنَكُمْ)[الممتحنة3]، قرأ (يَفْصِلُ) مبنيا للفاعل عاصم ويعقوب ، المصدر نفسه ، جـ2 ص387.

[8] تمامها:(وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ)[إبرهيم48] ، قرأ الكسائي (لَتَزُولُ) بفتح اللام ، الإتحاف ، ص344.

[9] تمامها:(قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَمٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عُتِيًّا)[مريم7] ، قرأ حمزة والكسائي كلا من (عُتِيًّا) ، (جُثِيًّا) ، (صُلِيًّا) ، (بُكِيًّا) الأربعة بكسر أوائلها أي : (عِتِيًّا) ، (جِثِيًّا) ، (صِلِيًّا) ، (بِكِيًّا) ، وافقهما حفص في الثلاثة الأولى سوى (بُكِيًّا) ، وقرأ الباقون كل ذلك بالضم ، المصدر نفسه ، ص376.

[10] تمامها: (تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ)[المطففين24]، قرأ أبو جعفر ويعقوب (تُعَرَّفُ) مبنيا للمفعول ، ورفع (نضرةُ) ، المصدر نفسه ، ص576.

[11] تمامها:(إِنْ هَذَا إِلاَّ خُلُقُ الأَوَّلِينَ)[الشعراء137]، قرأ كل من أبي جعفر ويعقوب وابن كثير والكسائي والبصري (خَلْقُ) أي كذب الأولين ، المصدر نفسه ، ص423.

[12] تمامها:(إِنَّهُمْ لاَ أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ)[التوبة12]، قرأ ابن عامر (إيمان) بالكسر ، المصدر نفسه ، ص302.

[13] تمامها: (وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ)[آل عمران36] ، قرأ (وَضَعْتُ) ابن عامر ويعقوب وشعبة ، المصدر نفسه ، ص222.

11	تغيير الحركات ، مع زيادة حرف المد ، دون تغيير الصورة والمعنى	(حِفْظًا / حَفظًا)[1] ، (وَحَرَامٌ / وَحِرْمٌ)[2] ، (يَخْدَعُونَ / يُخَدِعُونَ)[3] ، (فَأُذَنُوا / فَآذِنُوا)[4] ، (خَلَقَ / خَلْقُ)[5] ، (جُدُرٍ / جِدَارٍ)[6]...
12	إبدال الحرف المدغم ألفا دون تغيير المعنى والصورة	(بَعِّدْ / بَاعِدْ)[7] ، (فَرَّقُوا / فَارَقُوا)[8] ، (تُصَعِّرْ / تُصَاعِرْ)[9] ، (يَصَّعَّدُ / يَصَّاعَدُ)[10]...
13	تغيير الحركات مع التشديد دون تغيير المعنى والصورة	(مُسَوَّمِينَ/ مُسَوِّمِينَ)[11] ، (مُوصٍ / مُوَصٌّ)[12] ، (يُبَشِّرُكَ / يَبْشُرُكَ)[13] ، (يَكْذِبُونَ / يُكَذِّبُونَ)[14]...

---

(14) تمامها:(وَكَذَلِكَ نُصَرِّفُ الآيَتِ وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ)[الأنعام106] ، قرأ (دَرَسْتَ) ابن عامر ويعقوب ، الإتحاف ، ص271.

(15) تمامها: (وَمَا كَانَ لِنَبِيءٍ اَن يُّغَلَّ)[آل عمران161] ، قرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو (يَّغُلَّ) ، المصدر نفسه ، ص231.

(16) تمامها: (قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَؤُلآءِ الاَّ رَبُّ السَّمَوَتِ وَالاَرْضِ بَصَآئِرَ)[الإسراء102]، قرأ الكسائي (عَلِمْتُ) مسندا لضمير المتكلم ، وهو موسى عليه السلام ، المصدر نفسه ، ص362.

(1) تمامها :(فَاللهُ خَيْرٌ حِفْظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّحِمِينَ)[يوسف64] ، قرأ (حَفِظًا) على زنة (راغبا) كل من حمزة والكسائي وخلف وحفص ، المصدر نفسه ، ص333.

(2) تمامها : (وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ اَهْلَكْنَهَا أَنَّهُمْ لاَ يَرْجِعُونَ)[الأنبياء94] ، قرأ حمزة والكسائي وشعبة (وَحِرْمٌ)، المصدر نفسه ص394.

(3) تمامها :(وَمَا يُخَدِعُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُمْ)[البقرة8] ، قرأ غير نافع وابن كثير وأبي عمرو (وَمَا يَخْدَعُونَ) ، المصدر نفسه ، ص170.

(4)تمامها :(فَاذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللهِ وَرَسُولِهِ)[البقرة278] ، قرأ حمزة وشعبة (فَآذَنُوا) ، المصدر نفسه ، ص212.

(5) تمامها :(وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ)[النور43] ، (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ خَلَقَ السَّمَوَتِ وَالاَرْضَ بِالْحَقِّ)[إبرهيم22] ، قرأ حمزة والكسائي وخلف كلا الموضعين (خَلْقُ) بالألف : (خَلْقُ كُلِّ دَآبَّةٍ) ، (خَلْقُ السَّمَوَتِ وَالأَرْضِ) ، المصدر نفسه ، ص342.

(6) تمامها :(لاَ يُقَتِلُونَكُمْ جَمِيعًا الاَّ فِي قُرى مُّحَصَّنَةٍ اَوْ مِن وَّرَآءِ جُدُرٍ)[الحشر14] ، قرأ ابن كثير والبصري (جِدَارٍ) ، المصدر نفسه ، ص538.

(7) تمامها :(فَقَالُوا رَبَّنَا بَعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا)[سبأ19]، قرأ كل من ابن كثير وأبي عمرو وهشام (بَعِّدْ) ، المصدر نفسه ، ص459.

(8) تمامها:(إِنَّ الذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ)[الأنعام160]، (مِنَ الذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا)[الروم31] قرأ حمزة والكسائي كلا الموضعين بالألف (فَارَقُوا) ، المصدر نفسه ، ص278.

(9) تمامها :(وَلاَ تُصَعِرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ)[لقمان17] ، قرأ كل من أبي جعفر ويعقوب وابن عامر وابن كثير وعاصم (تُصَعِّرْ) ، بحذف الألف مع التشديد ، النشر ، جـــ2 ص346 ، وقد ذكر الإمام البناء حمزة ضمن هذه المجموعة ، وهو وهَمٌ ، والصواب أنه من المجموعة التي تقرأ بالألف (تُصَاعِرْ) ، انظر الإتحاف ، ص448.

(10) تمامها :(كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَآءِ)[الأنعام126]، قرأ شعبة (يَصَّاعَدُ) ، النشر ، جـــ2 ص262.

(11) تمامها :(يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَفٍ مِّنَ الْمَلَئِكَةِ مُسَوَّمِينَ)[آل عمران125]، قرأ عاصم وابن كثير ويعقوب وأبو عمرو (مُسَوِّمِينَ) بكسر الواو اسم فاعل ، الإتحاف ، ص228.

(12) تمامها :(فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا اَوِ اثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ)[البقرة181] ، قرأ كل من حمزة والكسائي ويعقوب وشعبة وخلف (مُوَصٍّ) ، المصدر نفسه ، ص198.

(13) تمامها :(أَنَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى)[آل عمران39] ، قرأ (يَبْشُرُكَ) بالتخفيف حمزة والكسائي ، المصدر نفسه ، ص223.

(14) تمامها:(وَلَهُمْ عَذَابٌ اَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يُكَذِّبُونَ)[البقرة9]، قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف (يَكْذِبُونَ)، المصدر نفسه ص170.

14	التشديد دون تغيير المعنى والصورة	(كَفَلَهَا / كَفَّلَهَا)[1] ، (تَسَآءَلُونَ / تسَّآءَلُون)[2] ، (تَشَقَّقُ / تَشَّقَّقُ)[3] ، (لَهُدِمَتْ / لَهُدِّمَتْ)[4] ، (لَوَوْا / لَوَّوْا)[5] ...
15	التشديد مع تغيير المعنى ، دون الصورة	(مُفْرَطُونَ / مُفَرِّطُونَ)[6] ، (فَعَمِيَتْ / فَعُمِّيَتْ)[7] ، (مَيْتًا / مَيِّتًا)[8] ، (عَلَى / عَلَيَّ)[9] ، (أن لَّن تَقُولَ / تَقَوَّلَ)[10]...
16	زيادة غير حرف المد ؛ بما يغير الصورة دون المعنى	(قَالُوا / وَقَالُوا)[11]، (الغَنِيُّ / هُوَ الغَنِيُّ)[12] ، (تَحْتَهَا / من تَحْتِهَا)[13] ، (وَأَن يُظْهِرَ / أَوْ أَن يُظْهِرَ)[14] ، (تَشْتَهِي / تَشْتَهِيهِ)[15] ، (عَمِلَتْ / عَمِلَتْهُ)[16] ، (قَالَ الْمَلَأُ / وَقَالَ الْمَلَأُ)[17] ، (مَن يَّرْتَدَّ / يَّرْتَدِدْ)[18]...

(1) تمامها:(وَكَفَلَهَا زَكَرِيَّآءُ)[آل عمران37]، قرأ حمزة والكسائي وعاصم وخلف (كَفَّلَهَا) بالتشديد ، الإتحاف ، ص222.

(2) تمامها:(وَاتَّقُوا اللهَ الذِي تَسَّآءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ)[النساء1]قرأ حمزة والكسائي وعاصم وخلف (تَسَآءَلُونَ) بالتخفيف ، المصدر نفسه ، ص236.

(3)تمامها : (وَيَوْمَ تَشَّقَّقُ السَّمَآءُ بِالْغَمَمِ وَنُزِّلَ الْمَلَئِكَةُ تَنزِيلاً)[الفرقان25] ، (يَوْمَ تَشَّقَّقُ الأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا)[ق44]،قرأ حمزة والكسائي وعاصم وخلف وأبو عمرو (تَشَقَّقُ) بالتخفيف ، المصدر نفسه ، ص417.

(4) تمامها : (وَلَوْلاَ دِفَعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِمَتْ صَوَمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَتٌ وَمَسَجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللهِ كَثِيرًا)[الحج38] ، قرأ حمزة والكسائي وعاصم وخلف وأبو عمرو ويعقوب وابن عامر (لَهُدِّمَتْ) بالتشديد ، المصدر نفسه ، ص399.

(5) تمامها : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللهِ لَوَوْا رُءُوسَهُمْ)[المنافقون5] ، قرأ غير نافع وروح(أحد راويَيْ قراءة يعقوب) (لَوَّوْا) بالتشديد ، المصدر نفسه ، ص543

(6) تمامها : (لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرِطُونَ)[النحل62] ، قرأ أبو جعفر (مُّفَرِّطُونَ) ، المصدر نفسه ، ص352.

(7) تمامها : (فَعَمِيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا)[هود28] ، قرأ حمزة والكسائي وحفص وخلف (فَعُمِّيَتْ) ، المصدر نفسه ، ص 320.

(8) تمامها : (فَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا)[الفرقان49] ، قرأ أبو جعفر (مَيِّتًا) بالتشديد ، المصدر نفسه ، ص418 ، وانظر ص197.

(9) تمامها : (حَقِيقٌ عَلَيَّ أَن لاَّ أَقُولَ عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ)[الأعراف104]، قرأ غير نافع (عَلَى) حرف جر ، المصدر نفسه، ص286.

(10) تمامها : (وَإِنَّا ظَنَنَّا أَن لَّن تَقُولَ الانسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللهِ كَذِبًا)[الجن5] ، قرأ يعقوب (تَقَوَّلَ) ، المصدر نفسه ، ص559.

(11) تمامها : (وَقَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا)[البقرة115] ، قرأ ابن عامر (قَالُوا) من دون واو ، المصدر نفسه ، ص190.

(12) تمامها : (وَمَن يَّتَوَلَّ فَإِنَّ اللهَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ)[الحديد23]، قرأ غيرُ المدنيَّيْنِ وابنِ عامر (فَإِنَّ اللهَ هُوَ الْغَنِيُّ) المصدر نفسه،ص534

(13) تمامها : (وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّت تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَرُ خَلِدِينَ فِيهَا أَبَدًا)[التوبة101]، قرأ ابن كثير(مِن تَحْتِهَا)، المصدر نفسه ص306.

(14) تمامها : (وَأَن يُظْهِرَ فِي الأَرْضِ الْفَسَادَ)[غافر26] ، قرأ (أَوْ أَن يُظْهِرَ) حفص ويعقوب ، المصدر نفسه ، ص485.

(15) تمامها : (وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأَنفُسُ وَتَلَذُّ الأَعْيُنُ)[الزخرف71] ، قرأ بحذف الهاء (تَشْتَهِي) أبو جعفر وحمزة والكسائي وخلف وابن كثير وأبو عمرو وشعبة ، المصدر نفسه ، ص497.

(16) تمامها:(لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ)[يس34] قرأ حمزة والكسائي وخلف وشعبة(وَمَا عَمِلَتْ)، المصدر نفسه ص467.

(17) تمامها :(قَالَ الْمَلَأُ الذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ)[الأعراف87] قرأ ابن عامر (وَقَالَ الْمَلَأُ) ، المصدر نفسه ، ص285.

(18) تمامها :(يَأَيُّهَا الذِينَ ءَامَنُوا مَن يَّرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ)[المائدة56] ، قرأ غيرُ المَدَنِيَّيْنِ وابنِ عامر (يَّرْتَدَّ) بالتشديد ، المصدر نفسه ، ص254.

17	التنوين دون تغيير المعنى والصورة	(دَرَجَت / دَرَجَت)[1] ، (عَشْرُ / عَشْرٌ)[2]، ، (ثَلَثَ مائَة / ثَلَثَ مائَة)[3] ، (عَمِلَ / عَمَلٌ)[4] ، (كُلٌّ/ كُلٌ)[5] ، (جَزَآءُ / جَزَآءً)[6] ، (فَزَعٍ/فَزَعٌ)[7] (مُوهِنُ / مُوهِنٌ)[8] ، (حَصِرَتْ / حَصِرَتٌ)[9] ، (أَنصَارَ اللهِ/ أَنصَارًا لله)[10]...
18	التنوين مع تغيير المعنى دون الصورة	(عَلَيَّ / عَلِيٌّ)[11].
19	التقديم والتأخير	(اسْتَايْئَسُوا / اسْتَايَسُوا)[12] ، (خَتَمُهُ / خَتَمُهُ)[13] ، (وَقَتَلُوا وَقُتِلُوا / وَقُتِلُوا وَقَتَلُوا)[14] ، (فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ / فَيُقْتَلُونَ وَيَقْتُلُونَ)[15] .

---

(1) **تمامها: (نَرْفَعُ دَرَجَتٍ مَن نَّشَآءُ)**[الأنعام84] ، [يوسف76] **قرأ (دَرَجَتٍ) بالتنوين حمزة والكسائي وعاصم وخلف، الإتحاف ، ص267 .**

(2) **تمامها:(فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَلِهَا)**[الأنعام161] ، قرأ يعقوب (عَشْرٌ) بالتنوين ، **ورفع (أَمْثَلُهَا) بالرفع ، المصدر نفسه ، ص278.**

(3) **تمامها:(وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَثَ مِائَةٍ** سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا)[الكهف25] ، **قرأ حمزة والكسائي وخلف (ثَلَثَ مِائَةٍ) من دون تنوين على الإضافة ، المصدر نفسه ، ص 365.**

(4) **تمامها:(إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَلِحٍ)**[هود46] ، قرأ الكسائي ويعقوب (عَمِلَ) **فعلا ماضيا و(غَيْرَ) بالنصب ، المصدر نفسه ،ص 321**

(5) **تمامها:(قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ)**[هود40] ، **(فَاسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ)**[المومنون27] **قرأ حفص (مِن كُلٍّ) بالتنوين ، المصدر نفسه ، ص321.**

(6) **تمامها:(فَلَهُ جَزَآءُ الْحُسْنَى)**[الكهف86]، **قرأ حمزة والكسائي وخلف ويعقوب وحفص(جَزَآءً) بالتنوين، المصدر نفسه ص371.**

(7) **تمامها:(وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذ -امنُونَ)**[النمل91] ، **قرأ حمزة والكسائي وخلف وعاصم (فَزَعٍ) بالتنوين المصدر نفسه ص432.**

(8) **تمامها:(ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللهَ مُوَهِّنُ كَيْدَ الْكَفِرِينَ)**[الأنفال18] **قرأ حفص (مُوهِنُ) بالتخفيف و(كَيْدِ) بالجر على الإضافة ، وقرأ حمزة والكسائي وخلف ويعقوب وشعبة وابن عامر (مُوهِنٌ) بالتخفيف والتنوين ، المصدر نفسه ، ص 297.**

(9) **تمامها:(أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَتِلُوكُمْ أَوْ يُقَتِلُوا قَوْمَهُمْ)**[النساء89] **قرأ يعقوب (حَصِرَتٌ) بالتنوين ، المصدر نفسه ص244 .**

(10) **تمامها : (يَأَيُّهَا الذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا أَنصَارًا لله)** [الصف14] ، **قرأ (أنصَارَ) من دون تنوين كل من عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر وخلف ويعقوب ، المصدر نفسه ، ص541.**

(11) **تمامها:(قَالَ هَذَا صِرَطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ)**[الحجر41] ،قرأ يعقوب **(عَلِيٌّ) بالتنوين من العلو ، المصدر نفسه ، ص346.**

(12) **تمامها:(فَلَمَّا اسْتَيْئَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا)**[يوسف80]، (وَلاَ تَايْئَسُوا)، **(إِنَّهُ لاَ يَايْئَسُ)** [يوسف97]، (حَتَّى إِذَا اسْتَيْئَسَ الرُّسُلُ) [يوسف110] ، **(أَفَلَمْ يَايْئَسِ الذِينَ ءَامَنُوا)** [الرعد32] **قرأ جميعَ ذلك البزّي من عامة طرق أبي ربيعة بتقديم الهمزة على الياء (اسْتَأْيَسُوا) ثم إبدال الهمزة ألفا ، (اسْتَايَسُوا) ، (يَايَس)...المصدر نفسه ، ص334 ، والنشر ، حـ1 ص405.**

(13) **تمامها:(يُسْقَوْنَ مِن رَّحِيقٍ مَّخْتُومٍ خَتَمُهُ مِسْكٌ)**[المطففين25-26]، **قرأ الكسائي (خَتْمُهُ) بتقديم الألف، الإتحاف ص376 .**

(14) **تمامها:(فَالذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِن دِيرِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ)**[آل عمران195] ، قرأ **بالتقديم والتأخير(وَقَتَلُوا وَقُتِلُوا) حمزة والكسائي وخلف ، المصدر نفسه ، ص234.**

(15) **تمامها:(إِنَّ اللهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُومِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ)**[التوبة112] قرأ **حمزة والكسائي وخلف (فَيُقْتَلُونَ وَيَقْتُلُونَ) بالتقديم والتأخير ، المصدر نفسه ، ص307.**

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

هذا عن مختلف الوجوه والتغييرات التي تشمل سائر الاختلافات على تنوعها وتعددها ، وهي تفوق سبعة وجوه كما ترى ، إلا أنه يمكن تصفيفها وتهذيبها إلى سبعة وجوه شاملة ، لا تخرج عنها هذه الوجوه الفرعية ، كما تراها في الجدول التالي :

الجدول رقم (3)

تفسير الأحرف السبعة

الحرف	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع
تفسيره	تغيير الحركات	تغيير الحروف	تغيير الحروف والحركات	تغيير الحركات مع زيادة حرف	زيادة حرف المد	زيادة غير حرف المد	التقديم والتأخير

محصلة القول : قد رأينا أن الاختلافات الصوتيةَ البسيطةَ التي لا تخالف الرسم ولا المعنى ، والتي يتعذر الانفكاك عنها ، ككسر أول الهمز من (إِمِّهِ) أو نقل حركة الهمز إلى الساكن قبلها ، أو التسهيل يمكن القراءة به دون أن يخضع للتلقي الشفوي من قبل النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا هو القسم الذي يكفي فيه الإذن كما مر سابقا ، أمَّا ما زاد عنها ، كإبدال حرف بآخر نحو (وَمَا عَمِلَتْ) (وَمَا عَمِلَتْهُ) ، (وَالزُّبِرِ)،(وَبِالزُّبُرِ)[آل عمران184] ، (تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَرُ)،(تَجْرِي مِن تَحْتِهَا) ... أو كلمة بأخرى فلا يصح القراءة به ولو تعذر النطق بغيره ، ما لم يوافق شروط القراءة الصحيحة .

فإذا جئنا إلى حركة الفواصل فنقول : أما الفواصل التي ليست حركاتها حركة إعراب ، ولا بناء كحركة نوني المثنى والجمع السالم والأفعال الخمسة فهذه يمكن أن يكون مردها ومستندها القياس اللغوي ، وعليه فوجود هذه الحركات لا يعني أنها قد وصلت بما بعدها ؛ فلا شاهد فيها على موضوعنا،

وأما ما عداها من الحركات فإن الراجح فيها ، بل الأصح أنها داخلة في الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، ومما يعزز هذا القول أن الوجوه التي قد تدخل ضمن الاختلافات الصوتية البسيطة غالبا ما تكون في أول الكلمة أو وسطها ، وقلما تكون في آخر حرف من الكلمة ، وهذا يعني أن أواخر الكلمات (والتي ترتبط ارتباطا كبيرا بالمعنى) ينبغي أن تُعرَف حركاتها حتى تضبط بشكل صحيح.

ثم لو كانت هذه الحركات مرجعها القياس لا النقل ، فإن قراءة (يَعْقُوبُ) بالرفع في قوله تعالى: (وَمِن وَّرَآءِ اسْحَقَ يَعْقُوبُ)[هود70] ينبغي أن لا تنسب إلى أصحابها وهم :(نافع وابن كثير والكسائي وشعبة) ؛ إذ لا مزية لهم فيها على غيرهم ، وهذا يعني أنهم اجتهدوا فيها ، ولم تُنقَل إليهم بالسند الصحيح(أي لم تثبت قرآنيتها) ، وحينئذ فلا معنى لأن يُتَقَيَّدَ بهذه الحركة ولا معنى لأن يَقرأ قارئ هذا الحرف برواية ورش عن نافع مثلا بالرفع ، بل له أن يقرأ أيضا بالفتح ، وله أن يقرأ بأي وجه قد يراه صحيحا من الناحية اللغوية...

وهذا يقودنا إلى السؤال الجوهري في هذه المسألة و هو : هل يجوز أن تستبدل حركة فاصلة ما ، بحركة أخرى ، جائزة من الناحية اللغوية ، لكنها لم تثبت في قراءة صحيحة ؟

مثال ذلك : كلمة (القَارِعَة) وهي رأس آية ، وهي تقرأ بالضم من غير خلاف ، فالسؤال : لو افترضنا أن قراءة الكسر(*) صحيحة من الناحية اللغوية ، فهل يصح القراءة بها ؟

والجواب : لا ، وهذا يعني بشكل قاطع أن هذه الحركات مردها النقل ، وقد عرفت أن القضية مبنية على فرض وجود فاصلة واحدة ، تكون حركتها ناتجة عن وصلها بما بعدها ، ولا شك أن في ما ذُكِرَ مقنعا كافيا ، ودليلا شافيا .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(*) لم أمثل بالفتح ؛ لأنه وجه مقروء به ، وإن كان مخالفا لقراءة الناس ، انظر البحر المحيط ، جـ8 ص 506 .

المبحث الثاني : الآية القرآنية

بعد أن تحدثنا عن حركات الفواصل ، وتوصلنا إلى أن أغلبها لا دخل للقياس فيه ، بل هي ناجمة عن وصل الفواصل بما بعدها ، ننتقل إلى نقطة أخرى تتعلق دوما بالآية القرآنية ، وتدور حول ضوابط الآية القرآنية ، خاصة المعنى ، أي : هل هناك آيات ليس لها معنى ؟

فإن كان الجواب بنعم ، فما معنى قوله تعالى : (كِتَبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا ءَايَٰتِهِۦ)[ص28]؟ ومعلوم أن ما لا يفهم معناه لا يتدبر ، أم أنها مستثناة من هذا الحكم ؟ وحينئذ فما هو ضابط هذا الاستثناء ؟ وهل ثبت في صحيح السنة أن هناك آيات غير معروفة المعنى ؟ وما معنى تولي السلف تفسير كتاب الله آية آية؟...

وإذا كان الجواب لا ، أي ليس ثمة آية قرآنية غير مفهومة المعنى ؛ فما معنى هذه الآيات: (وَإِن كَانُوا لَيَقُولُونَ)[الصافات167]، (أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ)[الصافات151]، (إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ)[الدخان41]...

ورب قائل يقول : إن هذه الآيات لها معنى ، إلا أن معناها غير تام ؛ فزال الإشكال إذن؟

والسؤال : هل عبارة (إن زيدا) مفهومة المعنى ؟

نعم : إن الألفاظ الواردة في هذه الآيات مفهومة ، نحو : (إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ) ، لكن هل هذا هو مفهوم الآية القرآنية؟ هل أوصاف الآية القرآنية و ضوابطها تنطبق على هذه الآية ؟

أليس من شروط الآية أن يكون لها معنى مفهوم – كما سنرى لاحقا– وأي معنى يستفاد من آية (قُلِ انَّ الاَوَّلِينَ وَالاَخِرِينَ) ؟ هذا ما سوف نحاول بحثه في هذا المبحث ، الذي جاء في مطلبين :

المطلب الأول : خصائص الآية القرآنية

وفيه خمسة فروع :

الفرع الأول : تعريف الآية القرآنية

أ– **تعريفها لغة** : الآية لغة تطلق على عدة معان ، منها :

1– العلامة والأمارة : تقول العرب : بيني وبين فلان آية ، أي علامة [1] ،

وفي التنزيل : (قَالَ رَبِّ اجْعَل لِّيٓ ءَايَةً قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا) [مريم9] ، أي اجعل لي علامة[2]، ومن ذلك أيضا قوله صلى الله عليه وسلم : «آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب...»[*] .

---

[1] الفيروز آبادي : القاموس المحيط ، جـ4 ص 301 .

[2] البغوي : معالم التنزيل ، جـ3 ص189.

[*] الإمام مسلم : المسند الصحيح ، حديث رقم (58) جـ 1 ص 78 وتمامه : «...وإذا وعد أخلف ، وإذا ائتمن خان ».

2- الجماعة : تقول العرب : خرج القوم بآيتهم ، أي : بجماعتهم[1] .

3- العبرة : نحو (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَأَيَةً لِّمَنَ خَافَ عَذَابَ الاَخِرَةِ)[هود103]أي : عبرة وعظة[2] .

4- المعجزة : كقوله تعالى : (وَمَا نُرِيهِم مِّنَ - ايَةٍ الاَّ هِيَ أَكْبَرُ مِنُ اخْتِهَا) [الزخرف47] ، (وَلَقَدَ -اتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ ءَايَتٍ بَيِّنَتٍ)[الإسراء101]...

قال أبو المعافي النهرواني -رحمه الله - بعد ذكره لمعاني الآية اللغوية- : «ويجمع بين هذه المعاني الثلاث ، أنه قيل لها آية لدلالتها ، وفصلها ، وإبانتها»[3] .

ب- **تعريفها اصطلاحا** : ودونك هذه التعريفات :

1 - كلام من القرآن متصل إلى انقطاعه[4].

2 - كلام من القرآن منفصل بفاصل لفظي [5] .

3 - طائفة من القرآن منقطعة عما قبلها وما بعدها ، ليس بينها شبه بما سواها [6].

4 - هي علامة لانقطاع الكلام الذي قبلها من الذي بعدها وانفصاله ، فهي بائنة من أختها ومنفردة [7] .

5 - طائفة ذات مطلع ومقطع ، مندرجة في سورة من القرآن[8].

6 - قرآن مركب من جمل ولو تقديرا ، ذو مبدأ ومقطع ، مندرج في سورة [9].

7 - جملة من القرآن دالة على حكم ، سواء كانت هذه الجملة سورة كاملة أو فصلا من سورة[10].

8 - «والآية ليست بالكلمة ولا الكلمتين ، وإنما هي الكلام المجتمع الدال على الإعجاز ، الجامع لمعنى مستفاد ، قائم بنفسه»[11] .

---

(1) أبو بكر محمد بن عزير السجستاني : غريب القرآن ، (د ط) 1990م ، المؤسسة الوطنية للفنون ، رغاية ، الجزائر، ص 4 . وجاء في هذه الطبعة ، بل وفي غيرها من الطبعات اسم (عزير) بالزاي (عزيز) ، والراجح أنه (عزير) بالراء المهملة ، كما أثبته الحافظ أحمد شاكر – رحمه الله- في كتابه العجاب (تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة) ، ص 51 ، ووافقه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة كما هو مثبت في الصفحة المذكورة هامش (3) .

(2) الإمام الصابوني : صفوة التفاسير ، جـ2 ص30.

(3) ابن حجر : فتح الباري ، جـ6 ص 498.

(4) أبو بكر السجستاني : مصدر سابق ، ص 3 ، والقاموس المحيط ، جـ4 ص 301.

(5) الراغب الأصفهاني : مفردات القرآن ، (د ط) دار المعرفة ، بيروت ، مادة (أي) ، ص 33 .

(6) الزركشي : البرهان ، جـ1 ص 336 .

(7) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، جـ1 ص 66.

(8) الزرقاني : مناهل العرفان ، جـ1 ص 307 .

(9) الزركشي : مصدر سابق ، جـ1 ص 336 .

(10) الراغب : مصدر سابق ، ص 33 .

(11) ابن عبد البر : فتح المالك بترتيب التمهيد ، جـ1 ص474.

هذه جملة من أقوال الأئمة حول حد الآية القرآنية وميزتها ، وقد اشتملت على نقاط وعناصر أساسية ، يمكن اعتمادها في تحديد خصائص الآية القرآنية ، وهي :

- المطلع والمقطع .
- المعنى المفيد .
- الإعجاز .

الفرع الثاني : مدلولها في السياق القرآني

لقد اختلف مدلول لفظ (الآية) ، في سياقاتها القرآنية ، وتنوعت بين ثلاثة مفاهيم :

- أولها : الدليل والعبرة ، أي العلامة والدليل على وجود الله عز وجل ، وقيُّوميَّته بالكون ، يقول تعالى : (أَوَلَمْ يَرَوا اِلَى الاَرْضِ كَمَ اَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ انَّ فِي ذَلِكَ لَأَيَةً)[الشعراء6-7] ، كما أنها تمثل موضوع الاعتبار ، الذي ينتقل به الذهن من الواقع المحسوس (الدال) إلى الذات الإلهية (المدلول) ، فهي إذن «علامات الفعل والتدبير الإلهي في الكون»[1].

وهذا هو المفهوم القرآني الشائع ، للفظ (الآية) ، كما تراه في العديد من المواضع ، كما ترى في سورة الشعراء ، حيث تكررت فيها عبارة (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَأَيَةً) **ثمان مرات**(*) وهي بمعنى العبرة والدليل وكعبارة (وَمِنَ -ايَتِهِ) حيث وردت في سورة الروم ست مرات(*) ، وكما جاء في غرة الجاثية : (إِنَّ فِي السَّمَوَتِ وَالاَرْضِ لَأَيَتٍ لِّلْمُومِنِينَ...)[الآيات2-4] ، وكقوله تعال : (أَلَمْ يَرَوا اَنَّا جَعَلْنَا الَّيْلَ لِيَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا انَّ فِي ذَلِكَ لَأَيَتٍ لِّقَوْمٍ يُومِنُونَ)[النمل88]...

- ثانيها : (العبارة القرآنية) ، ويأتي في المرتبة الثانية ، كما تدل عليه السياقات القرآنية ، كقوله تعالى : (تِلْكَ ءَايَتُ اللهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ)[البقرة250] ، و[الجاثية5] ، وقوله سبحانه : (كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ ءَايَتِنَا)[البقرة150] ، وقوله : (لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُومِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ اَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَتِهِ)[آل عمران164]...

- ثالثها : (المعجزة الكونية) ، أو الخارقة التي تحدث بحضرة النبي ، تأييدا له وتصديقا لدعوته ، و تحديا لمكذبيه ، وخرقا لنواميس الكون وسننه ، كما في قوله تعالى : (وَقَالُوا لَوْلاَ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَتٌ مِّن رَّبِّهِ قُلِ انَّمَا الاَيَتُ عِندَ اللهِ وَإِنَّمَا أَنَاْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ) [العنكبوت50] ، وفي قوله : (اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ وَإِن يَّرَوَا -ايَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ)[القمر1- 2] ، وفي قوله : (وَلَقَدْ- اتَيْنَا مُوسِي تِسْعَ ءَايَتٍ بَيِّنَتٍ)[الإسراء101] ، وفي قوله : (وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ ءَايَةً)[المومنون51]...

---

(1) الأستاذ عبد الحميد بو كعباش : التفسير والمعرفة الحديثة ، رسالة دكتوراه ، كلية أصول الدين بجامعة الجزائر ، سنة 2000م ، ص 161 .

(*) الآيات : 7-67-103-121-139-158-174-190.

(*) الآيات : 19 إلى 24.

والذي يعنينا في هذا المقام هو المدلول الثاني للفظ (الآية) ، وهو العبارة القرآنية ، كما ذكرنا ، والذي اختلفت أقوال أهل العلم في تحديد مفهومه ، وتباينت ، مما يدفع بنا إلى التعريج على سائر هذه الأقوال ، بقصد المقارنة بينها ؛ واستخلاص أهم النقط المشتركة بينها والتي من خلالها نحاول ترتيب الأسس التي يقوم عليها مفهوم الآية القرآنية .

الفرع الثالث : المطلع والمقطع في الآية القرآنية

وهذا من أهم خصائص الآية القرآنية ، والذي يعنينا في هذا الفرع نقطتان هما :

- مدلول هاتين اللفظتين ، و علاقة ذلك بموضوعنا .
- هل مبنى الفواصل على الوقف أم على الوصل ؟

أما عن النقطة الأولى فإن معنى المطلع الكلمة أو المفردة التي تفتتح بها الآية القرآنية ، فقد تكون اسما نحو : (اللهُ نُورُ السَّمَوَتِ وَالاَرْضِ)[النور35] ، (هَذَا هُدًى)[الجاثية10] أو فعلا، نحو:(أَتَى أَمْرُ اللهِ) [النحل1]...

أما المقطع فهو الكلمة الأخيرة في الآية ، وكثيرا ما يراعى فيها تناسق حروفها مع مثيلاتها كما تراه في فواصل سورة (طه) و(مريم)...وعلى هذا فيبعد أن تكون الآية القرآنية على كلمة واحد ؛ حيث يتطابق مطلعها مع مقطعها ، كما تراه في سورة الحاقة (الحَاقَّة) ، إذ إن كلمةً واحدةً لا يمكن تحديدها : أهي تمثل بداية الجملة أم نهايتها ، إلا بالتقدير والكشف عن إعرابها ومعناها ، مع أن المطالع والمقاطع إنما تختص قبل كل شيء بالمظهر الخارجي للآية القرآنية، اللهم إلا أن يقال أن المراد بالمطلع أو المقطع الحرف الأول أو الأخير من الكلمة .

أما عن قضية مبنى الفواصل على الوقف ؛ فبيانها أن السور قد جاءت مقسمة ومفصلة إلى مقطوعات تختلف طولا وقصرا ، وهي ما يعرف بالآيات ، كما أن العرب قد اشتهروا بفن القصيدة والشعر ، إلا أن القصائد مقيدة بالعروض الخليليَّة ، أما بناء الآيات فهو على وزن وإيقاع طبيعيين ، مع أن كلا من قوافي الأبيات وفواصل الآيات له حلاوة وأثر كبير على الوجدان .

ذلك أن «أن الفطرة السليمة تدرك في القصائد الموزونة المقفاة ، والأراجيز الرائقة وأمثالها لطفا وحلاوة بالذوق ، وإذا تأملت سبب إدراك هذا اللطف المذكور فليكن[*] ورود كلام بعض أجزائه يوافق بعضا مفيدا للذة في نفس المخاطب ، حتى إذا وقع في نفسه بيت آخر يتوافق الأجزاء المعلوم وتحقق الأمر المنتظر تضاعفت اللذة عنده ...فالالتذاذ بالأبيات بهذا السر فطرة قديمة للناس ...»[1] .

---

[*] هكذا جاءت في الأصل .

[1] ولي الله بن عبد الرحيم : الفوز الكبير في أصول التفسير ، المطبوع في أول كتاب المعجم المفهرس لآيات القرآن الكريم لمحمد منير الدمشقي ، (د ط) دار التراث الإسلامي ، باتنة (الجزائر) ، ص 29 .

وكذلك فواصل الآي ؛ فإن لها تأثيرا كبيرًا في هذا الجانب ، كما يبين الرافعي - رحمه الله - بقوله : «وما هذه الفواصل التي تنتهي بها آيات القرآن إلا صورا تامة للأبعاد التي تجري بها جمل الموسيقى ، وهي متفقة مع آياتها في قرار الصوت اتفاقا عجيبا يلائم نوع الصوت والوجه الذي يساق عليه ...وتراها أكثر ما تنتهي بالنون والميم ، وهما الحرفان الطبيعيان في الموسيقى نفسها ، أو بالمد وهو كذلك طبيعي في القرآن...»[1].

إلا أن فواصل الآي قد بُنيت على انقطاع النفس ؛ ذلك أن الإنسان إذا خُلِّيَ وطبعَه فإنه لا يبلغ به نفَسُه حدًّا بعيدا ، ومقدار هذه المدة ينقسم إلى ثلاثة أقسام[2]:

قسم طويل : على نحو فواصل سورة النساء :﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الذي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً واتَّقُوا اللهَ الذي تَسَآءَلُونَ بِهِ وَالاَرْحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۞وَءَاتُوا الْيَتَامِى أَمْوَالَهُمْ وَلاَ تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلاَ تَاكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾[1-2]، ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوءًا اَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللهَ يَجِدِ اللهَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[109]، ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَئَامِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ وَإِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ للهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالاَرْضِ وَكَانَ اللهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[169] .

قسم متوسط : على نحو فواصل سورتي الأنعام والأعراف: ﴿قُلِ انِّي نُهِيتُ أَنَ اَعْبُدَ الذينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ قُل لَّا أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ قَد ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ۞قُلِ انِّي عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِ مَا عِندي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ للهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَصِلِينَ۞قُل لَّوَ انَّ عِندي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ لَقُضِيَ الاَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَاللهُ أَعْلَمُ بِالظَّلِمِينَ﴾[الأنعام57- 59].

﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْءَانُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ۞وَاذْكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةَ وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالاَصَالِ وَلاَ تَكُن مِّنَ الْغَفِلِينَ ۞ إِنَّ الذينَ عِندَ رَبِّكَ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾[الأعراف204- 206].

قسم قصير : على نحو فواصل سورتي الشعراء والدخان:﴿طَسَّمٓ تِلْكَ ءَايَتُ الْكِتَبِ الْمُبِينِ۞ لَعَلَّكَ بَخِعٌ نَّفْسَكَ أَلاَّ يَكُونُوا مُومِنِينَ۞إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتَ اَعْنَقُهُمْ لَهَا خَضِعِينَ﴾ [الشعراء1-3]، ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ امِينٍ۞فِي جَنَّتٍ وَعُيُونٍ۞يَلْبَسُونَ مِن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَقَبِلِينَ۞ كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾[الدخان48-51].

وتمام النفَس يعتمد على مَدٍّ يسبق الفاصلة ، كما في العديد من المواضع : (المُومِنُونْ) (خَلِدُونْ) (البُرُوجْ)، (المَوْعُودْ)، (رَحِيمْ)، (حميدْ)، (أوَّابْ)، (أَنَابْ)...ويكون أيضا بإلحاق الألف في آخر الكلمة، نحو : (حَكِيمَا)، (حَدِيثَا)، (جَمِيلاَ)، (تَرتِيلاً)، (تَفسِيرًا)، (شَكُورًا)، (بَصِيرًا)، (مُنِيرًا)...

---

(1) إعجاز القرآن الكريم والبلاغة النبوية ، (د ط) مكتبة رحاب ، الجزائر ، ص 217 .

(2) ابن عبد الرحيم : الفوز الكبير، ص 30 .

هذا بعضٌ مما أشار إليه الشيخ ابن عبد الرحيم ، وقد ختم كلامه بقوله : «...والسر هاهنا أن الأصل في كلام العرب الوقف في موضع ينتهي(*) النفس ، ويفني نشاط الكلام ، والمستحسن في الوقف انتهاء النفس على المدة »[1]، والحاصل من كلامه أن مبنى هذه الفواصل الوقف تماشيا مع ذوق الفطرة السليمة، ولذلك جاءت السور مفصلة إلى هذه الأجزاء والقطع القرآنية التي تتناسب مع تقطيع وتردد نفس القارئ التي لا تميل إلى الطول ، وهذا الذي قاله في غاية الأهمية ، ويعضده الجانب التطبيقي(*) ، إلا أن هذا يخدم الجانب الموسيقي والجمالي أكثر من أي جانب آخر ، وهو جانب مهم ولا ريب إلا أنه لا ينبغي أن يُقَدَّمَ على جانب المعنى .

فقراءة هذه الآيات: ﴿ أَلَا إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ۞ وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ۞ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ۞ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ۞ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۞ أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُّبِينٌ ۞ فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ۞ وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ۞ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۞ إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ ۞ فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ ۞ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَاتِنِينَ ۞ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ ۞ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ۞ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ۞ وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ ۞ وَإِن كَانُوا لَيَقُولُونَ ۞ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ الْأَوَّلِينَ ۞ لَكُنَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ ۞ فَكَفَرُوا بِهِ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ [الصافات151-170] آية آية ، له وقع خاص ، إلا أن هذا الوقع يزيد عمقا إذا حاولنا الجمع بين الحُسْنَيَيْنِ قدر الإمكان ، وإلا قدمنا الأهم فالأهم ؛ لأن ما هذا الأسلوبُ والإيقاعُ والنظمُ المعجزُ إلا وسائل ووسائط للتأثير على قلب المستمع ووُجدانه ، ومن ثَّم تهيئة الذهن والفكر لأوامره ونواهيه وحكمه ومواعظه ، نعم هذا هو الغرض من مجيء القرآن على هذا النسق العجيب، أما أن يبقى الشخص حبيس النغم والإيقاع لا يعدوه إلى المرحلة الأساس ، فهذا منهج عقيم ، ولا يخدم مقصد الشرع بشكل من الأشكال .

(*) هكذا جاءت ، ولعل صوابها (ينهي) .

[1] الفوز الكبير ، ص 31 .

(*) لوحظت هذه الظاهرة كثيرا من خلال تدريس القرآن الكريم ؛ فإن الأولاد (الذين لم يحفظوا بعد مواضع الوقوف) يميلون إلى تقطيع قراءتهم على رؤوس الآيات تلقائيا ، حيث يدفعهم الإيقاع الثابت للسورة إلى تخير مواضع الوقف ، والتي تكون غالبا فواصل ، والعجب أنك لو رحت تحثهم على الالتزام بالوقوف (الضبطية) وترك الوقف على الفواصل ؛ فإنهم يجدون صعوبة بالغة في ذلك ؛ بل إن إيقاع القراءة ذاته يختل ويضطرب ، والشاهد من هذا أن ما ذكره الشيخ ولي الله صحيح ؛ إذ يتوافق مع الفطرة والأصل ...إلا إن هذا يخدم الجانب الموسيقي والجمالي بالدرجة الأولى ، ولا يمكن أن نترل القرآن الكريم إلى هذا المستوى ؛ فنلاحظ فيه جانبا دون جانب ؛ بل ينبغي أن نزاوج بين الجانبين قدر الإمكان ؛ فإن تعذر هذا قدمنا جانب المعنى .

الفرع الرابع : دلالة الآية القرآنية على الإعجاز

إن من أبرز عظمة القرآن الكريم أنه طاول المتحدين في المعارضة ، وتنازل لهم في التحدي بجميع القرآن ، إلى التحدي بعشر سور منه ، ثم إلى سورة واحدة منه ، فهو إذن معجز ، ولو بأقصر سورة منه ، وهي سورة (الكوثر) وهي ثلاث آيات ، وبهذا يظهر أن أقل ما يقع به الإعجاز هو ثلاث آيات ، أو ما يعادل سورة الكوثر ، سواء أكان آية كاملة ، أم أكثر ، أم بعض آية [1] .

وعلى هذا فالآيات التي تقع في كلمة واحدة نحو : (القارعة) ، (والضحى) ، (مدهامتان)...، أو الآيات غير التامة المعنى نحو : (فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّى)[النجم28] ، (وَكَانُوا يَقُولُونَ)[الواقعة50] ، (فَأَمَّا مَن طَغَى)[النازعات37]،(فَإِذَا جَآءَتِ الصَّآخَّةُ)[عبس33]،(فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ)[القارعة5]... لا يمكن أن يقع بها الإعجاز والتحدي ، وكيف يُتحدى بعبارة غير تامة المعنى ، بل غير مفهومة أصلا ؟ وهذا يعني ~~بكل بساطة~~ أنها ليست آيات ؛ لأن من شرط الآية - كما يقول ابن عبد البر- أن تكون دالة على الإعجاز ، وأن يكون لها معنى مستفاد ، قائم بنفسه[2] ، وهذا يعني أيضا أن قول أم سلمة في الحديث (كان يقطع قراءته آية آية) ينبغي أن يُقتصَر فيه على الآيات الدالة على الإعجاز ، أي التي لها معنى تام .

---

[1] اختلف أهل العلم في القدر المعجز من القرآن على عدة أقوال ، أبرزها ثلاثة ، هي :

أ- ما ذكرناه ، وقد اختار هذا القول ابنْ حجر ، حيث قال : « فكل قرآن من سورة أخرى كان قدر(إِنَّا أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ) سواء كان آية ، أو أكثر ، أو بعض آية ، فهو داخل فيما تحداهم به » فتح الباري ، جـ6 ص 582 .

ب- أن الأعجاز يقع بآية من القرآن ، وقد ذهب إلى هذا الإمام الزركشي في شرحه على (جمع الجوامع) ، حيث قال : «وقوله (بسورة) يقتضي أنها أقل ما يقع به التحدي ؛ لقوله تعالى : (فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ) [يونس38]، لكنَّ قوله تعالى : (فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ)[الطور32]يقتضي الإعجاز بآية » اهـ من تشنيف المسامع ، جـ1 ص 307 .

ج – أن الإعجاز لا يقع إلا بسورة ، وأن أقل سورة وقع بها الإعجاز هي سورة الكوثر ، وقد ذهب إلى هذا ابن السبكي والإمام الزرقاني : فأما ابن السبكي فقد جاء في تعريفه للقرآن الكريم في (جمع الجوامع) «...والمعنيُّ به هنا اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للإعجاز بسورة منه ...» من حاشية البناني على شرح المحلي ، جـ1 ص357.

وأما الزرقاني فقد صرح بهذا ، وضَعَّفَ ما سواه ، حيث قال : « بهذا يتبين أن القدر المعجز من القرآن هو ما يقدر بأقصر سورة منه ، وأن القائلين بأن المعجز هو كل القرآن لا بعضه وهم المعتزلة ، والقائلين بأن المعجز كل ما يصدق عليه أنه قرآن ولو كان أقل من سورة ، كل أولئك بمنأى عن الصواب... » من مناهل العرفان ، جـ2 ص 306 .

والقول الأول هو الراجح ؛ لأن القول بأن المعجز لا بد أن يكون سورة فقط ، غير ظاهر ؛ لأن العبرة ليست في السورة من حيث هي سورة ، وإنما في البيان والبلاغة والنظم ، والإخبار بالمغيبات...وهذا قد يوجد في جزء من سورة ، أم يقل الله عز وجل : (ألَمِ غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ* فِي بِضْعِ سِنِينَ) [الروم1– 2] ،فقد أخبر الله عز وجل بشيء مستقبلي ، وهو من أبرز مظاهر الإعجاز ، ولم يكن هذا في سورة كاملة ، بل في آيتين اثنتين ، كما أن القول بأن أقل الإعجاز هو آية واحدة ، يعوزه الدليل ؛ إذ لا دليل عليه من الآية التي استند إليها الزركشي ؛ لأن المراد من (حَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ) : « أي مماثل للقرآن في نظمه ورصفه من البلاغة وصحة المعاني والإخبار بقصص الأمم السابقة والمغيبات » من البحر المحيط لأبي حيان ، جـ8 ص 152 ، كما أن في هذا القول(أي القول الأول) جمعا بين هذين الرأيين(الثاني والثالث) .

[2] فتح المالك ، جـ1 ص474.

وعلى هذا فإن المواضع التي فيها بتر للآية ، وتشتيت لمعناها ينبغي أن يعاد فيها النظر .

لكن في المقابل : ألم تدل الدراسات البلاغية القديمة و الحديثة على أن الإعجاز لا ينصب على المعنى فحسب؛ بل يرتكز أيضا على الجانب البياني، والذي يشمل :

- الحروف وأصولها .
- الكلمات وحروفها .
- الجمل وكلماتها .

وبشكل مختصر يدور حول المفردة القرآنية، من حيث معناها، وموضعها من الجملة، ومن حيث تناسق حروفها...فها هو مثلا (الخطابي) يقرر دور الكلمة في الإعجاز البياني، بقوله : « إن القرآن إنما صار معجزا ؛ لأنه جاء بأفصح الألفاظ، في أحسن نظم التأليف، مضمنا أصح المعاني »[1] ،وكذا الإمام (ابن عطية)، فإنه أكد على دور الكلمة في الإعجاز بقوله : «وكتاب الله لو نُزعت منه لفظة، ثم أدير لسان العرب على لفظة أحسن منها لم توجد»[2] ، ومن أبرز الذين اعتنوا بهذا الجانب من المعاصرين الإمام (الرافعي)، والشيخ (عبد الله دراز) :

فأما الرافعي فقد بين وكشف عن سر إعجاز الكلمة ، وحصره في ثلاثة مظاهر :

- صوت النفس : وهو الصوت الموسيقي الذي يتركب من حروف الكلمة ، وحركاتها .
- صوت العقل : وهو الصوت المعنوي ، الذي يتجه إلى الفكر والعقل مخاطبا إيَّاه .
- صوت الحس : وهو أبلغ الأنواع وأعظمها ؛ إذ يمثل اجتماع حسن الإيقاع مع دقة المعنى، وهذا الصوت (أي صوت الحس) الذي يمثل اجتماع صوت النفس مع صوت العقل هو روح الإعجاز في القرآن الكريم[3] .

ذلك أن القرآن الكريم و بأسلوبه العجيب يستطيع أن يعبر عن مكنون النفس البشرية بأصدق وصف وأدقه ، حيث لا تجد فوق هذا التعبير استدراكا أو تزيدا مهما حاولت وضع يديك على هذا النقص أو الوهم ؛ فليس «إلا أن تقرأه حتى تحس من حروفه وأصواتها وحركاتها ، ومواقع كلماته، وطريقة نظمها ، ومداورتها للمعنى بأنه كلام يخرج من نفسك، وبأن النفس قد ذهبت مع التلاوة أصواتا، واستحال كل ما فيك من قوة الفكر والحس...فصرتَ كأنك مطويٌّ في لسانك»[4] .

إذن فالمفردة القرآنية عند الرافعي معجزة من حيث تناسق حروفها وحركاتها وكذا المعنى المناسب الذي تؤديه داخل السياق...

---

(1) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، ص 27 ، نقلا عن كتاب البيان في إعجاز القرآن لصلاح عبد الفتاح الخالدي ، (ط 3) 1413 هـ 1992 م ، دار عمار ، الأردن ، ص 160 .

(2) المكان نفسه .

(3) الرافعي : إعجاز القرآن الكريم ، ص 221 .

(4) الرافعي : المرجع السابق ، ص 223 .

أما (عبد الله دراز) فقد أكد على قضية (القصد في اللفظ والوفاء بالمعنى) ، حيث يقول : « انظر حيث شئت من القرآن الكريم تجد بيانا قد قُدِّرَ على حاجة النفس أحسن تقدير ؛ فلا تحس فيه بتخمة الإسراف ، و لا بمخمصة التقدير »[1].

ثم بين هذا الكلام بأن كلمات القرآن نقية وافية للمعنى « ففي كل جملة منه جهاز من أجهزة المعنى ، وفي كل كلمة منه عضو من أعضائه ، وفي كل حرف منه جزء بقدره ، وفي أوضاع كلماته من جمله ، وأوضاع جمله من آياته سر الحياة الذي ينتظم المعنى بأدائه»[2].

فهذا يدل دلالة واضحة على أن القدر المعجز قد يكون كلمة ، بل قد يكون حرفا من حروف فواتح السور ، فضلا عن أن يكون آية تتكون من كلمة نحو : (الحَآقَّة) ، (ثُمَّ نَظَرَ)[المدثر21] ، أو آية غير تامة نحو : (فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ) [الانشقاق7] ، (وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ)[طه76]...

كما خاضت (عائشة عبد الرحمن) في قضية الحروف ، وناقشت العديد من القضايا التي كانت منتشرة عند النحاة وأهل اللغة ، كالقول بزيادة بعض الحروف ، والقول بإلغاء عمل بعضها ، والقول بالترادف...محاولةً الوقوفَ على أسرار تلك الحروف ، والتأكيدَ على أن القرآن معجز في كل تراكيبه: في جمله وكلماته وحروفه...

فقد تحدثَتْ مثلاً عن حرف (الباء) الذي قالوا بزيادته في خبر (ليس) أو (ما) التي تعمل عملها ، نحو: (وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ)[الأنفال52]، (وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ)[البقرة101]، ثم خلصت إلى أنها ليست زائدة ، وإنما هي خاضعة لقواعدَ بلاغية دقيقة ، قد لا تظهر لمن لم يُعمِل فكره ، و يُمْعن نظره ، ثم علقت على هذا بقولها : «وإذ كشف حرفُ الباء عن سِرِّه الأعْلَى مِنَ البيان ، يبدو القولُ بزيادته مما يجفوه حسُّ العربية المرهف ، ولا يُلَطِّف من هذه الجفوة أن نعلم إنهم لم يعنوا بالزيادة مجرد الحشو أو الفضول ، بل أدرجوها تحت الحكم العام لمعنى التأكيد بالباء الزائدة»[3] ،

من خلال هذه الجولة المختصرة حول الإعجاز البياني للقرآن الكريم ، يتبين أن للحرف أو المفردة القرآنية شأوًا بارزا ، وقدرا منيفا في هذا الجانب ، وهذا يعني أن القدر المعجز ليس شرطا أن يكون بقدر سورة الكوثر ، بل قد يكون بمفردة واحدة .

لكن هل هذه المفردة التي لها هذا الدور الكبير في الإعجاز ، تدل عليه بمعزل عن الحقل القرآني الذي تنبت فيه ؟ أليست تكسب جزالتها ورونقها من هذا النسق القرآني النضر ، الذي يعطيها قوة ، ويُكسِبُها سرا ؛ فتغدو وردةً مَيَّاسةً تتضوع مِسكا وعَبيرًا ؟

---

(1) النبأ العظيم ، نقلا من إعجاز القرآن الكريم للخالدي ، ص 163 .

(2) المرجع نفسه ، ص 164 .

(3) الإعجاز البياني في القرآن الكريم ، نقلا من المرجع السابق ، ص 149 .

إن كلمة : (الله) ، (مُحَمّد) ، (آدم) ، (القُرآن) ، (العِلْم) ، (وَحْيٌ) ، (الإنسَن) ، (الحَيَوَان) ، (المَاءَ) ، (الأرض) ، (السَّمَآء) ، ، (الشَّمْس) ، (القَمَر) ، (الفَتْح) ، (الهُدى) ، (الخَيْر) ، (البَيَان)، (النفْس) ، (الروح) ، (الحِكْمَة) ، (العلم) ، (النُّور) ، (السَّلاَم) ، (الإسْلام) ، (الإيمان) ، (الكفر) ، (الشرك)، (اليهود)، (النصارى) ، (الخَنَازِير) ، (الحمير) ، (البِغَال) ، (الكَلْب) ، (أُمُّ القُرَى) ، (سَبَأ) ، (الخَيْر) ، (الصَّبر) ، (الحَق) ، (الظُّلم) ، (الأولى) ، (الاخرَة) ، (الجَنَّة)، (النَّار)، (السَّاعَة)، (الصُّحف) (المَلَائكَة) ، (الجِنّ) ، (وَاحِدٌ) ، (اثنَانِ)، (ثَلَثة) ، (أَرْبَعَة) ، (خَمْسَة) ، (ستة) ، (سَبْعَة) ، (ثَمَانية) ، (تسعة) ، (عَشْر) ، (أَحَدَ عَشَرَ) ، (اثنا عشر)...لا يمكن الادعاء ببلاغتها وإعجازها إلا في سياقها القرآني الذي تأتي فيه ، وعلاقتها بالسَّباق واللَّحاق .

وعلى هذا فنقول إن هذا القرآن الكريم لا يخلو جزء منه من بيان ودقة وإعجاز ، سواء في حروفه أو كلماته أو جمله ، لكن هذا لا يظهر بفصل هذه الأجزاء عن بعضها ، وإنما يبدو ويتجلى في السياق الذي وردت فيه ، والحقل الذي أينعت منه ؛ فرب كلمة تكون مَيْتة في بحور المعاجم ، ولُجج المفردات يُحييها القرآن الكريم ، فينفخ فيها من روحه ؛ ويكسبها سرًّا وسحْرًا ...

وقد أكد هذا المعنى الإمام عبد القاهر في (دلائل الإعجاز) حيث بين أن الإعجاز لا يكون بالكلمة المفردة ولا بالفواصل ، فبعد أن حثَّ على ضرورة معرفة المتحدى بالوصف الذي إذا أتى بكلام على نحوه تَمَّ له التحدي ، ثم أكد على أن هذا الوصف ينبغي أن يكون وصفا قد تجدد في القرآن ، وأمرًا لم يوجد في غيره ، و لم يسبق إليه ، وحينئذ فلا يمكن أن يكون هذا الوصف في اللفظة المفردة ؛ إذ يستحيل أن تكون «الألفاظ المفردة...قد حدث في حذاقة حروفها وأصدائها أوصاف لم تكن...فيها قبل نزول القرآن ، وتكون قد اختصت في أنفسها بهيئات وصفات يسمعها السامعون...مَتْلُوَّة في القرآن ، لا يجدون لها تلك الهيئات والصفات خارج القرآن»[1].

ثم بين أيضا أن التحدي لا يقع في معنى اللفظة المفردة ؛ «لأنه يؤدي إلى أنه تجدد في معني (الحمد) والرب ومعنى (العلمين)...وصف لم يكن قبل نزول القرآن ، وهذا ما لو كان هاهنا شيء أبعد من المحال وأشنع لكان إياه»[2].

كما بين أن الإعجاز لا يكون في الحركات والسكنات ، وفي الإيقاع ، حتى كأنهم إنما تُحُدُّوا أن يأتوا بكلام تكون كلماته على زنة كلمات القرآن الكريم وإيقاعها ، حيث قال : «ومن ذا الذي يستطيع أن يرضى من نفسه أن يزعم أن البرهان الذي بان لهم ، والأمرَ الذي بَهَرَهُم... إنما كان لشيء راعهم من مواقع حركاته ، ومن ترتيبٍ بينها وبين سكناته . أو لفواصل في أواخر آياته ؟ من أين تليق هذه الصفة وهذا التشبيه بذلك ؟

---

[1] دلائل الإعجاز ، ص 370 .

[2] المكان نفسه .

أم ترى ابن مسعود حين قال في صفة القرآن...(إذا وقعتُ في آل حم وقعتُ في روضات دَمِثات أتأنق فيهن) قال ذلك من أجل أوزان الكلمات ومن أجل الفواصل في أواخر الآيات؟»[1].

ثم كشف عن الوجه الصحيح في ذلك ، وهو النظم والتأليف ، أي السلك الجامع الذي ينظم الكلمة وينسق بينها وبين ما قبلها وما بعدها[2].

أي أن المسألة لا تتعلق بالمفردة مُجْتَثَّةً عن منبتها - كما ذكرنا - بل من خلال العبارة الواردة فيها ، وقد أفصح الإمام عبد القاهر عن هذا بقوله : «وجملة الأمر أنا لا نوجب الفصاحة للفظة **مقطوعة مرفوعة عن الكلام الذي هي فيه** ، ولكنا نوجبها لها موصولة بغيرها ، ومعلقا معناها بمعنى ما يليها ؛ فإذا قلنا في لفظة (اشْتَعَلَ) من قوله تعالى: (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا)[مريم3] إنها في أعلى المرتبة من الفصاحة ، لم نوجب تلك الفصاحة لها وَحْدَهَا ، ولكن موصولا بها (الرأس) معرفا بـــ(الألف واللام) ومقرونا إليهما (الشيب) منكرا منصوبا»[3].

بل إن الرافعيَّ ذاتَه أكد على هذا في ثنايا حديثه عن الكلمة وحروفها في عدة مواضع ، وضرب أمثلة عديدة على ذلك ، منها قوله : «ولقد صارت ألفاظ القرآن الكريم بطريقة استعمالها ، ووجه تركيبها كأنها فوق اللغة ؛ فإن أحدا من البلغاء لا تمتنع عليه فصح هذه العربية متى أرادها ، وهي بعدُ في الدواوين والكتب...؛ **لأنها في القرآن تظهر في تركيب ممتنع** ...ولهذا ترتفع إلى أنواع أسمى من الدلالة اللغوية أو البيانية...»[4] .

وهذا ما ذكرناه سابقا من أن السِّر يَكمن في الأرضية العجيبة التي انبثقت منها هذه اللفظة ، وفي دقة تناسق حروفها وتناسق هذه الحروف مع ما يجاورها من الألفاظ حيث لا « يشذ في القرآن الكريم حرف واحد عن قاعدة نظمه المعجز ، حتى إنك لو تدبرت الآيات التي لا تقرأ فيها إلا ما يسرده من الأسماء الجامدة...فإنك ترى إعجازها أبلغ كما يكون في نظمها وجهات سردها....»[5].

ولقد ضرب أمثلة عديدة حول التناسب والانسجام بين تناسق حروف الكلمة من جهة وبين كلمات الجملة من جهة ثانية ، منها قوله تعالى : (فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ ءَايَٰتٍ مُّفَصَّلَٰتٍ) [الأعراف132] ، حيث أشار إلى أن أخف هذه الأسماء (الطُّوفَان والجَرَاد والدَّم) وأثقلها (القُمَّل والضَّفادع) ؛ فَقَدَّمَ (الطُّوفانَ) لوجود مَدَّيْنِ فيها ثم (الجَرَادَ) لوجود مَدٍّ واحد، ثم جاء باللفظتين الشديدتين اللَّتين يكون اللسان في كامل قوة واستعداده للنطق بهما، لتعوده على شبههما في اللفظتين السابقتين ،

---

(1) الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص 371 – 372 .

(2) المصدر نفسه ، ص 374 .

(3) المصدر نفسه ، ص 381 – 382 .

(4) إعجاز القرآن الكريم ، ص 226 .

(5) المرجع نفسه ، ص 234 .

وبدأ بأخفهما (القُمَّل) ثم أتى بـــ(الدَّم) وهي أخفها على اللسان «ليسرع اللسان فيها ويستقيم لها ذوق النظم...وأنت مهما قلبت هذه الأسماء الخمسة ؛ فإنك لا ترى لها فصاحة إلا في هذا الموضع؛ لو قدمت أو أخرت لبادرك التعثر، ولَأَعْنَتَكَ أن تجيء منها بنظم فصيح»[1].

وكذا عائشة بنت الشاطئ، فقد نبهت هي الأخرى على أن المفردة القرآنية لا يمكن أن يكون لها دور، أو معنى في معزل عن الحقل القرآني؛ إذ هو الذي يحدد معناها وينفخ فيها روح الإعجاز، حيث قالت: «وثالثة من وجوه الدقة في النص القرآني، هي استحالة تفسير صيغة من صيغه، أو عبارة من عباراته، مبتورة من سياقها الخاص في الآية والسورة ، ومن سياقها العام في المصحف كله»[2] .

فإذا تبين هذا علمنا أن القدر المعجز هو ما ذكرناه سابقا، والذي يمكن أن يكون آية واحدة، بل وجزءاً من آية شريطة أن يكون لها معنى قائم بنفسه[*].

لكننا نرى أن هناك العديد من المقاطع تفتقد لهذا الشرط، وذكرنا أمثلة عديدة منها، فهل يقال إن هذه المقاطع ليست بآيات قرآنية ؟

هذا ما سنحاول الجواب عنه في المطلب الموالي :

---

[1] إعجاز القرآن الكريم ، ص 235 .

[2] القرآن وقضايا الإنسان ، (ط3)1978م ، دار العلم للملايين ،بيروت ، ص 321 .

[*] يؤكد هذا الذي توصلنا إليه من أن القدر المعجز قد يكون أقل من آية ، شريطة أن يكون لها معنى مفيد ما حثتنا به السيرة النبوية من إسلام بعض المشركين تحت تأثير جزء من آية ، فقد روي أن أعرابيا سمع رجلا يقرأ : (فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ) [الحجر94] فسجد، وقال: سجدت لفصاحة هذا الكلام، وكذا الأمر في أعرابي آخر سمع قوله تعالى : (فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا) [يوسف80] ، فقال : (أشهد أن مخلوقا لا يقدر على مثل هذا) ، وكلا العبارتين أقل من آية كما ترى ، انظر المعجزة القرآنية لبغدادي بلقاسم ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ابن عكنون ، الجزائر ، ص 257 .

المطلب الثاني : دلالة الآية القرآنية على المعنى

بعدما تحدثنا عن الإعجاز والمقاطع ، ننتقل إلى العنصر الهام ، وهو المعنى المستفاد ، حيث نتناوله من خلال التعريفات السابقة للآية القرآنية ، ثم من خلال ورود لفظ الآية في بعض الأحاديث النبوية ، ثم ننتقل إلى الفرع **الرابع** ، والذي نتحدث فيه عن تعامل الصحابة مع النص القرآني ، وتعلمهم معانيه وتفسيره آية آية ، ونختمه بالحديث عن قوله تعالى (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ)[آل عمران7] ، حيث نبين أن الراسخين في العلم يعلمون تفسير القرآن ، وأنه ليس هناك آية لا يمكن أن يكون لها معنى .

وعليه فهذا المطلب قد جاء في **ثلاثة** فروع :

الفرع الأول : تعريف ابن عبد البر للآية القرآنية

لقد أكد ابن عبد البر-رحمه الله- على أن الآية القرآنية يجب أن يكون لها معنى ذو فائدة ، وقائم بنفسه،و لم نر من أشار إلى هذا التعريف الهام الذي ذكره هذا الإمام(*).

ولعل السبب في هذا أن التعريف لم يرد في كتاب خاص بهذا الموضوع ، وإنما ورد في كتابه (التمهيد)[1] ، وهو كتاب حديث وفِقْهٍ بالدرجة الأولى، كما أنه لم يرد في باب (ما جاء في القرآن)

(*) هو جمال الدين أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ، القرطبي الأديب الفقيه المالكي ، حافظ المغرب ، المولود سنة (368 هـ) ، والمتوفى بشاطبة سنة (463 هـ) من تصانيفه : (الاكتفاء في قراءة نافع وأبي عمرو) ، (بهجة المجالس وأنس الجالس) ، (البيان في تأويلات القرآن) ، (جامع بيان العلم وفضله) ، كتاب (التقصي) ، (التمهيد) ، (الاستذكار) : الثلاثة حول الموطأ ، (الأجوبة الموعبة على المسائل المستغربة من صحيح البخاري) ، (الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء) ، (الاستيعاب) في تراجم الصحابة ، (الدرر في اختصار المغازي والسير) ، انظر هدية العارفين لأسماعيل باشا ، جـ6 ص 550 ، والرسالة المستطرفة لأبي جعفر الكتاني ، ص 15 .

ملاحظات : - كتاب ابن عبد البر (الاستيعاب) هو الذي اختصره ابنْ الجوْزي في (صفة الصفوة) .

- جاء في كشف الظنون ، وهدية العارفين في ذكر مؤلفاته : (الأجوبة المرعبة) ، وهو تحريف عن (الموعبة) .

- جاء في هدية العارفين في ذكر مؤلفاته: (الانتهاء في فضائل الأئمة...)وهو أيضا سبق قلم ، والصواب(الانتقاء).

- امتاز ابن عبد البر -رحمه الله- بالانتصار للحق ونبذ التعصب المذهبي ، وكتبه طافحة بذلك ، ومترعة بالأقوال التي يصرح فيها بوجوب الرجوع إلى السنة عند الاختلاف ، بل لم يمنعه الصدع بالحق من التصريح بضعف أقوال بعض الأئمة المبَرَّزين في المذهب كابن القاسم وابن عبد الحكم وغيرهما ، من ذلك ما قاله حول ركعتي الفجر : «...وحجتهم في ذلك أن ركعتي الفجر من السنن المؤكدة التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يواظب عليها ، إلا أن من أصحاب مالك من قال : هما من الرغائب، وليسا من السنن ، **وهذا قول ضعيف لا وجه له**...ولا أعلم خلافا بين علماء المسلمين في أن ركعتي الفجر من السنن المؤكدة ، إلا ما ذكر ابن عبد الحكم وغيره من أصحابنا أنهما من الرغائب ، **وهذا لا يُفهَم ما هو ! وأعمال** البر كلها مرغوب فيها ، وأفضلها ما واظب رسول الله صلى الله عليه وسلم منها وسنَّها ، ولم يختلف عنه أنه كان إذا أضاء له الفجر صلى ركعتين قبل صلاة الصبح ، وأنه لم يترك ذلك حتى مات ، فهذا عمله ، وقالت عائشة : ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد معاهدة منه على ركعتي الفجر ، وقال : ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » من فتح المالك ، كتاب صلاة الليل ، باب ما جاء في ركعة الفجر ، جـ2ص373 ، وقال في موضع آخر: «قال أبو عمر : ليس أحد من خلق الله إلا وهو يؤخذ من قوله ويترك ، إلا النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه لا يترك من قوله إلا ما تركه هو ونسخه قولا أو عملا ، والحجة فيما قال صلى الله عليه وسلم ، وليس في قول غيره حجة » المصدر نفسه ، كتاب الصيد ، باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع،جـ7 ص77.

من كتاب الصلاة من الموطأ ، وإنما ورد في كتاب الطهارة ، باب (ما جاء في التيمم) ، من حديث عائشة أنها قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره ، حتى إذا كنا بالبيداء ، أو بذات جيش ، انقطع عقد لي ...[1].

وهذا الضابط الذي بينه ابن عبد البر وأكد عليه ينفي بشكل قاطع أن تكون المقاطع التي ليس لها معنى – أو لها معنى لا يحسن السكوت عليه– آيات قرآنية، وعليه فلا دليل لمن يحتج بحديث أم سلمة على الوقف على رؤوس الآي مطلقا مهما تعلقت بما بعدها ، فيقرأ آيات مبتورة ، ليس لها أي معنى مفيد ، على هذا النحو : (عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدِ الاَّ الْحَيوةَ الدُّنْيا)[النجم28]،(فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ)[غافر 72] ، (وَلَدَ اللهُ وَإِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ)[الصافات152]، (بِمَا صَبَرُوا)[الأعراف137]، (مِن دُونِهِ فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لاَ تُنظِرُونِ) [هود54]، (فَنَسِيَ)[طه86]، (عَبْدًا اذَا صَلّى)[العلق10]، (فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ)[الماعون4]، (مِن دُونِ اللهِ هَلْ يَنصُرُونَكُمْ أَوْ يَنتَصِرُونَ)[الشعراء93]، (فِي أَدْنَى الاَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ)[الروم1] .

إن هذا الضابط الذي صرح به ابن عبد البر يُخرج العديد من الآيات المعدودة اليوم في المصاحف من مصف الآيات ؛ فهل كان ابن عبد البر قاصدا هذا الحكم ؟

أي هل كان يعني أن تلك النماذج التي ذكرناها ، وما سواها من الآيات التي لا تعطي معنى مفيدا ، ولا تدل على الإعجاز ، ينبغي عدم اعتبارها آية قرآنية ، وينبغي تغيير موضع فاصلتها في المصحف ؟

أم أنه يقصد بكلامه نوعا خاصا من الآيات ، وهي الآيات التامة المعنى ، والتي تنطبق عليها الشروط التي ذكرها ، فيبقى هناك نوع خاص لا يدخل ضمن هذا الضابط ؟

أو بمعنى آخر أن الآيات ينبغي أن يُنظَر إليها وَفق منظارين :

– الأول : منظار المعنى وما يتعلق به من إعجاز ... وكلام ابن عبد البر كان من هذا المنظار .

– الثاني : منظار الفواصل ، وهذا الجانب لا يراعى فيه ضابط المعنى .

وفي هذا الكلام بعد ، وتأويل كلام ابن عبد البر على هذا النحو غير مستساغ ؛ إذ لا دليل عليه ، كما أن كلامه صريح وبيِّنٌ ، وحينئذ فيبقى الحكم الذي قلناه سابقا هو الظاهر ، وهو : أن هناك العديد من الآيات تفتقد إلى ضابطي المعنى والإعجاز ، وحينئذ فينبغي إعادة النظر فيها .

فإن قيل : هذا لا يجوز ؛ إذ يُعتبر طعنًا في فعل السلف ؛ إذ هم المرجعية الأولى والأخيرة في هذه القضايا ؛ خاصة في مسألة توقيفية كهذه ؟

---

[1] فتح المالك ، جـ1 ص474.

[1] الموطأ ، (د ط) دار الكتاب ، الجزائر ، حديث رقم (118) ، ص 33 .

فالجواب :

أ- لقد صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه بين أن عدد آيات سورة الملك (ثلاثون آية)[1]، فلم كان عدد آياتها إذن (إحدى وثلاثين) آية (في عد المكي وشيبة من المدني الأخير)؟

ب- إن عدد آيات سورة الناس (سبع) آيات في عد المكي والشامي، مع أن الأصل فيه أن يكون (ستًّا) ؛ لما قد صح في حديث سحره صلى الله عليه وسلم أنه قد وُجِدتْ (إحدى عشرة) عقدة ، بكل آية عقدة (الفلق خمس ، والناس ست)[2]!

فَلِمَ ساغ لهؤلاء أن يخالفوا صريح النص، ولا يسوغ اليوم تصويب موضع آية ما، مع أن هذا الفعل-كما ترى- لا يزيد من حروف القرآن ولا ينقص منها شيئا ؟

ج- ألم يختلف العادون في مواضعَ كثيرة، مع تأكيدهم على أن المسألة توقيفية ؟

الفرع الثاني : **تعريفات أئمة اللغة**

وهذا أيضا من أبرز الأدلة على احتواء الآية القرآنية على معنى ذي فائدة، وهذا من خلال ما نراه في استعمالهم للفظ (الكلام) في تعريفهم للآية، كما مر بنا في تعريف أبي بكر السجستاني، وهو قوله : « الآية هي كلام من القرآن متصل إلى انقطاعه»، أو من خلال استعمال ما في معنى الكلام كلفظ (الجملة)، أو (الطائفة)، كما تراه في تعريف الإمام الزركشي، حيث بين أنها طائفة من القرآن، منقطعة عما قبلها وما بعدها، أو تعريف الإمام الزرقاني حيث أشار إلى أنها طائفة ذات مطلع ومقطع، أو تعريف الراغب الذي بين فيه أنها جملة من القرآن، وكذا من خلال قولهم أنها قرآن مركب من جمل ولو تقديرا.

إذن فهذه التعريفات -وعلى اختلافها- تدور حول كون الآية القرآنية (كلام) أو (طائفة) أو (جملة) ، وهذا يعني أنها مشتملة على معنى ، بغض النظر عن كونه تاما أو غير تام ، والدليل عليه أن الكلام – عند النحاة – هو ما اجتمع فيه أمران : اللفظ والإفادة ، والإفادة أن يدل على معنى يحسن السكوت عليه[3]، وهذا بيِّن وواضح، والسؤال : هل يحسن السكوت على:(فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ)[الماعون4] (فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ)[القارعة5]، (وَإِن كَانُوا لَيَقُولُونَ)[الصافات167]؟

---

[1] ونص الحديث : «سورة في القرآن ثلاثون آية تستغفر لصاحبها حتى يُغفر له وهي تبارك الذي بيده الملك » ، وروي بألفاظ أخرى ، وهذا اللفظ لابن حبان في سننه ، حديث رقم (788) جـ 3 ص 69 ، وأخرجه الحاكم في المستدرك وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه حديث رقم (3838) جـ 2ص 540 .

[2] أخرجه ابن حجر في فتح الباري ، جـ10 ص225 ، و ص230 ، و القرطبي في الجامع ، جـ20 ص253 ، وص259، والسيوطي في الدر المنثور ، جـ8 ص687 ، وأبو السعود في تفسيره (د ط) دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، جـ9 ص215 ، والبغوي في معالم التنزيل ، جـ4 ص 546-547 ، وابن الجوزي في زاد المسير ، (ط 3) 1404هـ المكتب الإسلامي بيروت ، جـ9 ص271 . والواحدي في أسباب النزول ، تحقيق السيد الجميلي ، (د ط) مطبوعات ميموني ، الجزائر ، ص405 .

[3] ابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق حنا الفاخوري ، (ط 1) ، دار الجيل بيروت ، جـ1 ص 13 .

ومع أي تعريف تنطبق هذه الآية : (كَلاَّ لَئِن لَّمْ يَنتَهِ)[العلق15] ؟ هل تشتمل على كلام يحسن السكوت عليه ؟ هل تدل على كلام متصل إلى انقطاعه ؟

وهل الفعل (يَنتَهِ) هو نقطة الفصل والانقطاع ؟ أليس نقطة الفصل هي (بالناصية) ؟

هل آية (أَرَأَيْتَ الذِي يَنْهى)[العلق9] منقطعة عما بعدها ؟ أليست مرتبطة بـــ(عَبْدًا اِذَا صَلّى) ارتباطا غليظا ؟ ومن ذا الذي يستسيغ هذا الكلام العجيب (تَنَاولَ زيدٌ) (كتابَه) ؟ أليس من يسمع هذا التعبير، وهذا التقطيع للفعل عن معموله ينكره ويستهجنه ، ويسرع إلى تصويب نطقه على هذا النحو : (تناول زيد كتابه) ؟ ولماذا يُنكر هذا في النصوص الأدبية والبلاغية ، ويقبل في الآيات القرآنية ؟

إن تقطيع أوصال هذه الآية غير مقبول تماما لما قد بينا ، وهل قضية الترنم التي يجلبها الوقف في هذه الآية هي التي تبيح هذا البتر والتفتيت ؟ أليس عدم الوقف على هذا الفعل (يَنْهَى) يجمع بين الحُسنَيَيْنِ : -وصل الكلام وربطه بمتعلقه الذي يبين معناه .

- النطق بالفاصلة كما هي ، والمحافظة على الجرس الموسيقي تماما كما هو .

الفرع الثالث : الأحاديث النبوية

ومما يقوي هذا الضابط الأساس في الآية القرآنية ، ويدعم رأي ابن عبد البر - رحمه الله - هو ورود أحاديثَ كثيرةٍ ، وصحيحة تفيد في مضمونها أن الفكرة والمعنى هما الركيزتان المهمتان في الآية القرآنية ، من ذلك ارتباط آيات كثيرة بأحكام وقضايا مختلفة ، كما ورد ذلك في الأحاديث الصحيحة كآية الحجاب(*) ، وآية الكلالة(*)، وآية الميراث ، وآية التيمم ، وآية المتعة ، وآية التخيير...

1- وعن جابر - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب قائما ، ويجلس بين الخطبتين ، ويتلو آية من القرآن[1] .

2- وعن أنس عن زيد بن ثابت قال : تسحرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم قمنا إلى الصلاة ، قلت : كم بينهما ؟ قال : قدر قراءة خمسين آية ، معاني أحاديثهم سواء[2] .

3- وصح من حديث عائشة - رضي الله عنه- حول قيامه صلى الله عليه سلم الليل وبكائه ، والذي جاء فيه : «...لقد أنزل علي الليلة آية ، ويل لمن قرأها و لم يتفكر فيها : (إِنَّ فِى خَلْقِ السَّمَوَتِ والأَرْضِ)»[3] .

(*) كما ثبت من حديث أنس – رضي الله عنه - صحيح مسلم ، حديث رقم (1428) ، جـ 2 ص 1050 .

(*) كما ثبت عن البراء - رضي الله عنه - أن آخر آية نزلت هي آية الكلالة ، وفي رواية : آخر آية نزلت : (يَسْتَفْتُونَكَ) ، من المسند الصحيح لمسلم ، حديث رقم (1618) جـ 3 ص 1337 .

(1) سنن ابن خزيمة ، باب قراءة القرآن في الخطبة ، والاقتصاد في الخطبة والصلاة جميعا ، حديث رقم (1448) جـ 2 ص 350 .

(2) ابن خزيمة : المصدر نفسه ؛ باب تأخير السحور ، حديث رقم (1941) جـ3 ص 215 .

(3) ابن حبان : التقاسيم والأنواع ، جـ2 ص 386 .

4- حديث «بَلِّغُوا عنِّي ولو آية» [1].

5- حديث أبي ذر قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : «يا أبا ذرٍّ ، لَئن تَغْدُوا فَتَعَلِّمَ آيةً مِن كِتابِ اللهِ خيرٌ لك من أن تصلي مائة ركعة...»[2] .

6- حديث عثمان بن عفان قال : « والله لأُحَدِّثنكم حديثا ، لولا آية في كتاب الله ما حدثتكم...»[3].

7- حديث «عُرضت عليَّ أجور أمتي ، حتى القذاة يُخرجها الرجل من المسجد ، وعرضت عليَّ ذنوبُ أمتي فلم أر ذنبا هو أعظم من سورةٍ من القرآن أو آية أوتيها رجل ثم نسيها»[4] .

8 - عن البراء قال لما نزلت (لاَ يَسْتَوِي الْقَعِدُونَ مِنَ الْمُومِنِينَ) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ادع لي زيدا ، وليجيء معه باللوح والدواة ، ثم قال : اكتب (لاَ يَسْتَوِي الْقَعِدُونَ مِنَ الْمُومِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ) قال : وخَلْفَ ظهر النبي صلى الله عليه وسلم (ابن أم مكتوم) الأعمى ، قال : يا رسول الله فما تأمرني فإني رجل ضرير البصر ؟ قال البراء : فأنزلت (غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ)[5].

9- عن عبد الله بن مسعود أن أجمع آية في القرآن للخير والشر هي: (إِنَّ اللهَ يَامُرُ بِالعَدْلِ وَالاِحْسَنِ وَإِيتَآءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَآءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ)[النحل90][6] .

فهذه طائفة من الأحاديث الصحيحة تشير بشكل أو بآخر إلى أن المعنى قرين الآية ، ولا ينفك عنها ؛ إذ يستحيل أن نتصور آية من دون معنى ، وهل يمكن أن يتصور شخص أن قوله في الحديث: (بَلِّغُوا عنِّي ولو آية) أن تكون هذه الآية مبتورة لا معنى لها ، نحو : (وَإِن كَانُوا لَيَقُولُونَ)[الصافات167] ،

---

(1) فتح الباري ، جـ6 ص 498 ، يقول ابن حجر – رحمه الله – فيما نقله عن الإمام النهرواني : أي ولو آية واحدة ، ليسارع كل سامع إلى تبليغ ما وقع له من الآي ، ولو قلّ ، ليتصل بذلك نقل جميع ما جاء به صلى الله عليه وسلم .

(2) سنن ابن ماجه ، حديث رقم (219) جـ1 ص79.

(3) مسلم : المسند الصحيح ، حديث رقم (227) ، جـ1 ص205 ، وهذه الآية هي: (إِنَّ الذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَتِ وَالْهُدى مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَبِ أُوْلَئكَ يَلْعَنُهُمُ اللهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعِنُونَ)[البقرة158] ، وروى يحيى عن مالك أنها (وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهارِ وَزُلَفًا مِّنَ الْيَلِ إِنَّ الْحَسَنَتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ)[هود114] ، انظر فتح المالك لابن عبد البر ، جـ1 ص 347 ، و الموطأ حديث رقم 58 ص21 .

(4) سنن ابن خزيمة ، حديث رقم (1297)جـ2 ص271 .

(5) سنن ابن حبان ، جـ1 ص281

(6) المستدرك على الصحيحين للحاكم ، حديث رقم (3358) جـ 2 ص 388 ، والشاهد في هذا الحديث أن عبارة (غير أولى الضرر) بالرغم من تأخر نزولها إلا أنها لم تكتب آية مستقلة عن غيرها ، بل ألحقت ببقية الكلام ؛ إذ كان من الممكن أن توضع بهذا الشكل (لاَ يَسْتَوِي الْقَعِدُونَ مِنَ الْمُومِنِينَ * غَيْرَ أُوْلِي الضَّرَرِ * وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ)[النساء94] ، وهذا لانسجامها مع المعنى ، كما تراه في آية : (وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ اَهْلِ الْكِتَبِ ءَامِنُوا بِالذِي أُنزِلَ عَلَى الذِينَ ءَامَنُوا وَجْهَ النَّهارِ وَاكْفُرُوا ءَاخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ * وَلاَ تُومِنُوا إِلاَّ لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ - قُلْ إِنَّ الْهُدى هُدَى اللهِ -أَن يُوتى أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ)[آل عمران71-72] .

(مُدْهَامَّتَانِ)[الرحمن63] ، (كَلاَّ لَئِن لَّمْ يَنتَهِ)[العلق15] ، (إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ)[الدخان41]...؟

الفرع الرابع : تعامل السلف مع النص القرآني

إن المتأمل في كتاب الله عز وجل ؛ يجده يحث على تدبر آياته ، وهذا يعني أنه يجب أن يكون لكل آية معنى مفهوم ؛ لأن ما لا يُفهم معناه لا يتدبر ، كما أنه قد ثبت أن كثيرا من السلف - رضوان الله عنهم - كانوا يتعلمون آيات القرآن الكريم جزءا بعد جزء ، ليسهل عليهم فهم معانيها ، واستيعابها فقد ورد عن أبي عبد الرحمن السلمي - رضي الله عنه - أنه قال : « أخذنا القرآن عن قوم أخبرونا أنهم كانوا إذا تعلموا (عشر آيات) لم يجاوزوهن إلى العشر الآخر حتى يعلموا ما فيهن ، فكنا نتعلم القرآن والعمل به...»[1] .

وهذا صريح في أنهم كانوا يتعلمون ويأخذون معاني سائر الآيات ، واحدة واحدة ، وهذا يعني أن الآيات القرآنية لها معنى مستفاد ، لكن أي معنى يا ترى فهمه الصحابة من قوله تعالى : (وَإِن كَانُوا لَيَقُولُونَ)[الصافات167] ، (إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ)[الدخان41] ، (أَرَأَيْتَ الذِي يَنْهى)[العلق9] ؟وكيف استطاعوا أن يتدبروا قوله تعالى : (فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ)[الصافات161] ، أو (إِذِ الأَغْلاَلُ فِي أَعْنَقِهِمْ وَالسَّلاَسِلُ يُسْحَبُونَ) ، أو (وَنُحَاسٌ فَلاَ تَنتَصِرَانِ)[الرحمن34]...؟ وما هو المعنى الذي خرجوا به ؟

إنهم – من دون شك– لم يخرجوا بطائل ، ولو خرجوا به ، لنقله إلينا أئمة الحديث والتفسير ، ودونك سائرَ كتبهم ، المترعة بالنقول ، والمفعمة بالروايات عن السلف في التفسير وفي غيره ، فتأملنَّها فهل تجدنَّ فيها قولا لأحدهم فَسَّرَ هذه الآيات ، أو فهم منها معنى مستقلا ، وهي مقطعة الأوصال ، مُجْتَثَّةً عن منبتها بهذا الشكل ؟

ولنضرب مثالا بالإمام الطبري :

1- (وَإِن كَانُوا لَيَقُولُونَ)[الصافات167] : لقد ذكر عن هذه الآية ما نصه :

وقوله تعالى : (وَإِن كَانُوا لَيَقُولُونَ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ الأَوَّلِينَ لَكُنَّا عِبَادَ اللهِ الْمُخْلَصِينَ) : يقول تعالى ذكره : وكان هؤلاء المشركون من قريش يقولون قبل أن يُبعث إليهم محمد صلى الله عليه وسلم نبيا...، لو أن لنا كتابا أُنزل علينا من السماء ، كالتوراة والإنجيل ، أو نبيا أرسل إلينا كما أرسل إلى اليهود والنصارى ، لَكُنَّا عبادَ الله الذين أَخْلَصْتُهُم لعبادته ، واصطفاهم لجنته...[2] .

فأنت ترى أولاً - عند عرض النص المراد تفسيره - أنه لم يذكر هذه الآية منفردة مبتورة (مع أنها آية عند سائر العادين سوى أبي جعفر)، بل أَتْمَمَهَا بما يفيد معناها ويتممها ، ولو كان لها معنى مستقلا لاكتفى بإيرادها منفردة ثم شرحها، وثانيا فيما يتعلق بعمله في التفسير، فإنه سلك سلكا يؤكد ما ذكرنا من أن هذه الآية ليس لها أي معنى مستقل، بل معناها مستفاد من الكلام الذي جاء بعدها وبيَّنَ فحواها.

---

(1) ابن الجزري : غاية النهاية ، ترجمة رقم (1755) جـ1 ص 413 .

(2) جامع البيان ، جـ23 ص 123 .

2- (فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ)[الصافات161]، يقول الطبري - رحمه الله - : القول في تأويل قوله تعالى : (فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَتِنِينَ إِلاَّ مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ وَمَا مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ) ، يقول تعالى ذكره : فإنكم أيها المشركون بالله ما أنتم وما تعبدون من الآلهة والأوثان ما أنتم بمضلين أحدا ، إلا من سبق في علمي أنه صال الجحيم...[1] .

إذا تبين هذا ؛ فإن قول أبي عبد الرحمن السلمي أنهم كانوا يتعلمون القرآن عشر آيات عشر آيات ، والذي هو صريح في العدد ، يُحمَل على الآيات التي لها معنى ، وبمعنى آخر أنهم لو قرؤوا الآيات العشر التالية : ﴿فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ ۞ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَتِنِينَ ۞ إِلاَّ مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ ۞ وَمَا مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ۞ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّآفُّونَ ۞ وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ ۞ وَإِن كَانُوا لَيَقُولُونَ ۞ لَوْ اَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ الاَوَّلِينَ ۞ لَكُنَّا عِبَادَ اللهِ الْمُخْلَصِينَ ۞ فَكَفَرُوا بِهِ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۞ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَدِنَا الْمُرْسَلِينَ﴾[الصافات الآيات 161 – 171] ما كانوا منسجمين مع منهجهم ، الذي يقتضي فهمهم لكل الآيات العشر آية آية ، وهذا محال إذ إن من هذه الآيات ما ليس لها معنى ، كما ذكرنا سابقا ، وهذا يعني أن قراءتهم لهذه العشر معناها أن يقرؤوا من قوله تعالى : (فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ) إلى قوله تعالى : (وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ الْغَلِبُونَ)[الصافات الآيات161- 173] ، وهذا لأن الآيتين : (فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ ۞ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَتِنِينَ) تعتبران آية واحدة ، وكذا الآيتان : (وَإِن كَانُوا لَيَقُولُونَ ۞ لَوْ اَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ الاَوَّلِينَ) تعتبران أيضا آية واحدة .

فإن قيل : إن هذا غير لا زم ، لأن قوله : (حَتَّى يعلموا ما فيهن) ليس صريحا في أنهم يفهمون كل هذه الآيات واحدة واحدة ، وإنما المراد فهم الآيات التي لها معنى ، أو التي تتعلق بالعقيدة والأحكام والأمور المهمة دون سائر الفروع ؟

فالجواب أن القول بأنهم - رضي الله عنهم - كانوا على هذا المنهج من تتبع آيات القرآن الكريم، ومحاولة فهم معانيها ليس مأخوذا من هذا الأثر فقط ، بل هو مأخوذ من الآية الصريحة في تدبر سائر آيات القرآن الكريم آية آية ، كما ذكرنا من قبل ، فإن بقيت هذه الآية هي الأخرى غير حاسمة في هذا الحكم لاحتمال أن يكون المراد بـــ(لِّيَدَّبَّرُوا ءَايَتِهِ) جُلُّ آياته ، لا كلها فإنّ ما يُزيل ذاك الإشكال ، ويضعف هذا الاحتمال ما تراه لاحقا في الفرع الخامس .

---

[1] جامع البيان ، جـ23 ص 109 .

ملاحظة : يرى بعضهم أن الوقف على (أَلاَ إِنَّهُم مِّنِ افْكِهِمْ لَيَقُولُونَ) ليس فيه أي إشكال ، وأن اللبس الناجم عن الابتداء بما بعدها (وَلَدَ اللهُ...) مبالغ فيه ، بل ضرب من الوهَم ؛ لأن الآية قد خُتمت بـــ(وَإِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ) وفي هذا رد صريح وحاسم على هذا الحكم ، وفيه قطع لدابر أي شك وريب ؛ فمِمَّ التخوف إذن ؟

هذا هو ملخص هذا الاعتراض ، والجواب أن الوقف على هذه الآية والابتداء بما بعدها لا يجوز كما قال الداني - رحمه الله - وهو من الوقف القبيح ، سواء أستأنف القارئ قراءته بـــ(وَلَدَ اللهُ) ، أم أتم الآية (وَلَدَ اللهُ وَإِنَهم لَكَذِبُونَ) ؛ ذلك أن النطق بهذه العبارة (وَلَدَ اللهُ) والاجتزاء بها لا يجوز، ولا يُلَطِّف من هذا الحكم ويهذبه كون القارئ غيرَ قاصد المعنى الجزئي الباطل (أي نسبة الولد لله ، تعالى سبحانه عن ذلك) ؛ ذلك أن أعظم شيء في هذا الوجود هو توحيد الله في ألوهيته وفي أسمائه وصفاته ، ونفي كل صفات النقص أو الشبه عنه سبحانه ، قال تعالى : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ اللهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا اَحَدٌ)[الإخلاص1-4] ، (مَا كَانَ لله أَن يَّتَّخِذَ مِن وَّلَد)[مريم34] ، (بَدِيعُ السَّمَوَٰتِ وَالاَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ)[الأنعام102] ، (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا ادًّا يَكَادُ السَّمَوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الاَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا اَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا وَمَا يَنبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَّتَّخِذَ وَلَدًا ان كُلُّ مَن فِي السَّمَوَٰتِ وَالاَرْضِ إِلاَّ ءَاتِى الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا)[مريم91-94] .

هذا هو حكم الابتداء بـــ(وَلَدَ اللهُ) والوقف عليها (دون وصلها بما بعدها) ، أما في الحالة الثانية وهي حالة إتمام الآية (وَلَدَ اللهُ وَإِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ) ، فلا حجة فيها أيضا ؛ ذلك أن هذه العبارة لا تنفي الحكم السابق لها كما قد يُظَنُّ ، بل قد تفيد عكس هذا المعنى تماما ، على تقدير : نعم ولد الله ، وإنهم لكاذبون في دعواهم أن الله لم يلد ، وهذا كقولك : (نجح زيد ، وإنهم لكاذبون) أي كاذبون في زعمهم أن زيدا لم ينجح .

فإن قيل : هذا المعنى لا تحتمله الآية إطلاقا ؛ لأن السياق يأباه ؛ إذ جاء فيه (أَلاَ إِنَّهُم مِّنِ افْكِهِمْ لَيَقُولُونَ...) ، أي من كذبهم وافترائهم ؟

فالجواب : ما هو الإفك الذي ردَّتْهُ الآية الكريمة ؟ هل هو نسبة الولد لله ؟ أم تكذيبهم في مطلق القول ؟ الجواب : تكذيبهم في قولهم ، لا في نسبة الولد لله ، نعم هذا هو الظاهر من الآية باعتبار أنها تنتهي عند (يَقُولُونَ) ، وباعتبار أن الوقف عليها ، وبترها بهذا الشكل جائز ؛ ولو كان المراد تكذيبهم في نسبة الولد لله (سبحانه) لما كان موضع الفاصلة منها هو (لَيَقُولُونَ) ، ولما صح الوقف عليها ، والاستئناف بما بعدها.

ولا يَرِدُ على هذا الكلام كونُ ردِّ مطلق القول يدخل فيه ردُّ نسبة الولد لله ، باعتبار أنه من قولهم ، فتكذيبهم في مطلق القول يعني ضِمْنًيًا تكذيبهم في جزء منه (ونسبة البُنُوَّة لله هي جزء من قولهم) ؛ لأنه ليس كل ما قاله المشركون ونطقوا به ، ضرب من الكذب والباطل، ألم يقل تعالى عنهم : (وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ)[الزخرف87] (وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَٰوَٰتِ وَالاَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ العَلِيمُ)[الزخرف8] ، (قُل لِّمَنِ الاَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۞سَيَقُولُونَ لله قُلَ اَفَلاَ تَذَكَّرُونَ ۞قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَٰوَٰتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ۞سَيَقُولُونَ لله قُلَ اَفَلاَ تَتَّقُونَ ۞قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلاَ يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۞سَيَقُولُونَ لله قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ)[المومنون85-90]، بل للزم أن يكون سائر ما قالوه من نثر وشعر وحكم وخطب ومحاورات إفكًا وباطلًا!

والمقصود أن تقطيع هذه الآية إلى قسمين إما عن طريق الفواصل، أو عن طريق تعمد الوقف عليها ، والابتداء بما بعدها ، يعني قطعا أن لهذين القسمين معنى واضحا مستقلا (بغض النظر عن المعنى الكلي الذي تؤديه مع بعضهما) وهذا ما بيَّنَّا ضُعفه : فلا الآية الأولى أفادت معنى واضحا صحيحا (لأنها نسبت الإفك إلى مطلق القول وهذا غير مُسَلَّم) ، ولا الآية الثانية نفت البُنُوَّة عن الله (سبحانه) (إذ قد يفيد سياقها -كما مَرَّ- عكس هذا المعنى تماما) .

ولا ريب أن كلام الله تعالى كله حق وصدق، فكيف يكون معنى آية ما غير متوجه ؟ وهذا يعني حتما أن جملة (أَلاَ إِنَّهُم مِّنْ اِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ) ليست آية قرآنية (بل هي جزء منها) .

فإن قيل : كل هذا غير لازم ؛ لأن هذا التقطيع مبني على التلاوة والأداء ، والذي يراعى فيه الوزن والإيقاع ، أما المعنى فلا يراعى فيه هذا ، بل يُنظَر فيه إلى الآيات ككل مترابط يخدم معنى واحدا ؟

فالجواب : منذ متى كان يُفَرَّقُ بين التلاوة والمعنى ؟ ولماذا كان الصحابة يتعلمون مواضع الوقف؟ أَليُفيدَهم في فهم المعنى أم لأنه يدخل في عملية الترتيل فحسب ؟

إن مرد ذلك هو أن الوقف دال على المعنى ، كما أن المعنى دال هو الآخر على الوقف ، فهو منسجم معه ، ولا ينفك عنه، وليس الوقف مجرد عملية تَحْسِينية شأنها كشأن قواعد التلاوة ، من تحسين للصوت ، وضبط للمخارج...فلا ضرر في الاستغناء عنه ، والغض من قيمته ، أما مسألة الإيقاع ؛ فإن الجرس الموسيقي إنما ينجم عن حرف المد مع الغنة في حرف النون(في يَقُولُونَ) ، وكلا الأمرين موجودان حالة الوصل ؛ فلا معنى لبتر الآية من أجل اجتلاب هذا النغم .

الفرع الخامس : رأي الإمام ابن تيميَة (*)

لقد دلت الدلائل الكثيرة كقوله تعالى : (كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا ءَايَٰتِهِۦ)[ص28] ، (أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ) [محمد25] على أنه يجب أن يكون لكل آية معنى مفهوم ؛ لأن ما لا يُعرَفُ معناه لا يُتَدَبَّرُ ، كما أنه ثبت عن كثير من السلف ما يفيد أن الراسخين في العلم يعلمون التفسير الصحيح لآيات القرآن الكريم ، أي يعرفون تفسير كل آياته ، محكمها ومتشابهها ، وهذا اختيار الإمام أحمد بن حنبل – رضي الله عنه – [1] .

يقول ابن تيمية – رحمه الله – : « فعُلِمَ يقينًا أن المسلمين متفقون على أن جميع القرآن يمكن للعلماء معرفة معانيه ، وعُلِمَ أن من قال إن من القرآن ما لا يَفْهَمُ أحدٌ معناه ، ولا يَعْرِفُ معناه إلا الله ، مخالف لإجماع الأمة ، مع مخالفته للكتاب والسنة»[5] .

لكن قد ورد النص بأن البحث عن تأويل متشابهه ضرب من الزيغ والابتداع ؛ إذ لا يعلم تأويله إلا الله تعالى ، فكيف يقال إذن أن الراسخين في العلم يعلمون تفسير كل آياته ؟

أما الجواب التفصيلي فتراه في الملحق رقم (2) ، أما هنا في هذا الفرع فنكتفي بما يخدم قضية اشتمال الآية القرآنية على المعنى المفيد .

لقد بحث هذه المسألة ابن تيمية بشكل غير مباشر ؛ ذلك أنه عند حديثه عن المتشابه ، تعرض للحروف المقطعة في أوائل السور ، حيث قال : «فإذا كان ما سوى هذه الحروف محكما ؛ حصل المقصود ؛ فإنه ليس المقصود إلا معرفة كلام الله ، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم»[3].

ثم أشار إلى أن هذه الحروف قد تكلم فيها أكثر الناس ، ثم عاد وذكر بما قاله آنفا من أن هذه الحروف إن كان معناها معروفا فقد ثبت الدليل ، وإن لم يكن معروفا ، وكانت هي المتشابه ، كان ما سواها محكما (وهو معروف المعنى) ، وذلك أن الله عز وجل يقول : (مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ)[آل عمران7] « وهذه الحروف ليست آيات عند جمهور العلماء ، وإنما يعدها آيات الكوفيون»[4] .

(*) هو الإمام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن مجد الدين أبي البركات الحرَّاني ، أحد الأعلام المبرزين ، ولد سنة (661هـ) ، سمع من ابن عبد الدائم وأبي اليسر وابن الصيرفي ...برع في الحديث والفقه والتفسير وسائر العلوم ، وكان من الأثبات المصابرين ، خلّف عدة مؤلفات منها : (اقتضاء الصراط المستقيم في الرد على أهل الجحيم)،(إثبات الصفات والعلو والاستواء) ،(بيان الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطن) ، (رفع الملام عن الأئمة الأعلام) ، (السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية)، (منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية)...توفي سنة (728هـ) بقلعة دمشق ، من تذكرة الحفاظ للذهبي ، ترجمة رقم (1175) ، جـ4 ص192 ، وهدية العارفين ، جـ5 ص106.

(1) ابن تيمية : كتب ورسائل في التفسير ، جـ17 ص 391.

(5) المصدر نفسه ، جـ17 ص 423 .

(3) المصدر نفسه ، جـ17 ص421.

(4) المكان نفسه .

يريد - والله أعلم - أن هذه الحروف المقطعة لو كانت آيات تامات، كما هي عند الكوفيين(*) ومعناها غير معروف للزم أن تكون هناك آيات متشابهات غير معروفة المعنى ، وهذا غير صحيح، وحتى يثبت حكمه هذا ألمح إلى أن هذه الحروف ليست بآيات عند الجمهور(*)، وإذا كانت كذلك فجَهْلُ معناها لا يضر، ما دامت الآية التي ترد فيها هذه الأحرف مفهومة المعنى؛ لأن جوهر الإشكال هو وجود آية تامة (لا بعض آية، أو كلمة منها) لا يعلمها الراسخون في العلم، وذلك أن المتشابه إنما ورد بشأن الآيات لا بأبعاضها، كما قال تعالى : (وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ)، أي : وآيات أخر، وقال سبحانه : (وَمَا يَعْلَمُ تَاوِيلَهُۥ إِلاَّ اللهُ)، أي تأويل الآيات المتشابهات .

فإذا افترضنا أن (أَلَمٓ) غير مفهومة المعنى ، فإن الآية برُمَّتها وهي : (أَلَمٓ ذَلِكَ الْكِتَٰبُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)[البقرة1] معناها واضح وجلي، وهذا هو المطلوب، وهكذا مع سائر الحروف، نحو : (أَلَمٓ اللهُ لاَ إِلَٰهَ إِلاَّ اللهُ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ)[آل عمران1]،(كَهيعٓصٓ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآءَ)[مريم1]...

وفي هذا دليل قاطع على أن الآيات القرآنية ينبغي أن يكون لها معنى مفهوم، وأي قصور عن هذا الشرط معناه أن هذه الآية من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله، وهذا باطل(*) فلزم إذن أن تكون جزءا من آية، والله أعلم .

فإن قيل : لقد خاض كثير من الباحثين في أسرار هذه الحروف ، وذكروا وجوها عديدة من وجوه إعجازها، فكيف يقال أنه لا معنى لها ؟

فالجواب : لقد تحدث عن وجوه إعجاز هذه الحروف العديد من الباحثين ؛ فقد ذكر (عبد الفتاح الخالدي) لهذه الأحرف (ثمانية) أقوال للسابقين، ثم قال : «وتلك الأقوال كلها مرجوحة... ولا نرى أنها من المتشابه ، وأن الله استأثر بالعلم بها، ونرى أننا مطالبون بالنظر فيها ، وتدبرها ومحاولة الوقوف على معناها، وتحديد المراد بها، والراجح أنها تدل على التحدي والإعجاز ، وعلى مصدر القرآن»[1].

ثم ذكر لهذه الأحرف (ثلاثة عشر) وجها من وجوه الإعجاز تحت عنوان: (نظرات بيانية تحليلية لطيفة لتلك الأحرف)[2] .

(*) على تفصيل في ذلك، انظر التبيان لطاهر الجزائري، ص 196 – 197 .

(*) وهذا يعني أن ابن تيمية يرى الترجيح مقبولا في قضية عدد الآي ومواضعها ، وإلا فما فائدة مقارنته بين مذهب الكوفيين و مذهب الجمهور ؟ إذ لو كان مذهب الكوفيين – عنده – معتبرا للزمه التسليم به ، وقَبوله من غير أخذ ورَدٍّ ، إذ ليس رأي الجمهور بأوْلى من رأي الكوفيين ، ولكنه – رحمه الله – لما رأى أن مذهب الكوفيين يُعارض ما ذهب إليه ، بل يعارض صريح النص وهو قوله تعالى : (لِيَدَّبَّرُوٓا ءَايَٰتِهِۦ) لجأ إلى همز اختيار الكوفيين بطرْفٍ خفي، وهذا يعني أن مسألة العدد – وإن ادُّعِيَ فيها التوقيف – ليست كقضية القراءات ونحوها، والتي لا يصح رد حرف منها ما دام مشتملا على شروط القراءة الصحيحة .

(*) لأن الممنوع هو تأويله لا تفسيره، قال تعالى: (وَمَا يَعْلَمُ تَاوِيلَهُۥ إِلاَّ اللهُ)، والفرق بين المعنيين كبير، كما تراه في الملحق (2)

(1) البيان في إعجاز القرآن، ص 156 .

(2) البيان، ص 157 – 160 .

هذا ملخص ما ذكره ، وليس فيه أي تفسير لهذه الأحرف ؛ لأن إدراك الغرض منها لا يعني إدراك منعاها ، ألا ترى أن السلف حين تكلم بعضهم عن هذه الأحرف تكلم عن حقيقتها وعن مدلولها و لم يكتف بالإشارة إلى كونها دالة على الإعجاز والتحدي(*) ؟

على أن المسألة ليست مبنية على أن هذه الأحرف غير مفهومة المعنى ، وإنما هي مبنية على أن الجهل بمعناها لا يضر ؛ لأنها ليست بآيات تامات ، بل هي جزء منها ، وإنما يكمن الإشكال لو كانت آية تامة ؛ إذ ليست في القرآن آية قرآنية غير مفهومة المعنى ، وهذا ما دافع عنه ابن تيمية ونافح.

والحاصل أن المعنى المفهوم شرط في الآية القرآنية ، وأي آية تفتقد هذا الشرط فإنه ينبغي إعادة النظر في موضع الفاصلة منها ، ومن أفضل المسالك الأولية لحل هذا الإشكال النظر في كون ذلك الموضع فيه خلاف بين العادين أو لا ؛ فإن كان فيه خلاف روعي الأقرب للصواب كآية (أَرَأَيْتَ الذِي يَنْهى)[العلق9] فإنه لا يوقف عليها ؛ لعدم إفادة المعنى ، ولكون ابن عامر لا يعدها آية ، وكآية : (كَلاَّ لَئِن لَّمْ يَنتَهِ)[العلق15] لا يوقف عليها ؛ للسبب المذكور سابقا ، ولأنها ليست آية عند غير المكي والمدني الأخير .

وإن لم يكن فيه خلاف كآية (أَلاَ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ)[الصافات151]، (فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ) [الماعون4]...فإنه ينبغي أن تراجع تلك المواضع ، وينبغي أن يقدم المعنى قبل أي شيء آخر .

---

(2) البيان ، ص 157 – 160 .

(*) يقول الإمام الشعراوي – رحمه الله – حول مكمن الإعجاز في هذه الأحرف : إن الإنسان الأميَّ قد ينطق بالكلمات ، وقد ينظم الشعر ويقول النثر ، لكنه لا يستطيع أن يأتي بالحروف التي تتكون منها الكلمات التي ينطقها ، لكن النبي صلى الله عليه وسلم وهو أمي نطق بأسماء هذه الحروف فقال (ألف لام ، ميم ، كاف ، هاء ، يا ...) إمعانا في الإعجاز والتحدي...

انظر معجزة القرآن ، للشعراوي ، (د ط) ، شركة الشهاب ، الجزائر ، جـ1 ص 42 .

المبحث الثالث : الفاصلة القرآنية

المطلب الأول : دور الفاصلة القرآنية في المعنى

وفيه أربعة فروع :

الفرع الأول : تعريف الفاصلة القرآنية

أ- **الفاصلة لغة** : لمادة (فَصَلَ) عدة معانٍ منها : الفاصل ، أي : الحاجز بين الشيئين ، والتفصيل : التبيين ، وعقد مفصل أي : بين كل لؤلؤتين منه خرزة [1] .

وفَصَلَ القومُ عن مكان كذا إذا فارقوه ، قال تعالى : (وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ)[يوسف94] ، و(الفصال) التفريق بين الصبي والرَّضاع ، قال تعالى : (فَإِنْ أَرَادَا فِصَالاً عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا)[البقرة231] ، وقوله تعالى : (وَلَقَدْ جِئْنَاهُم بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ) أي : « ميزنا بعضه عن بعض تمييزا ، يهدي إلى الرشد ، ويؤمن عن الغلط والخبط»[2].

وقوله تعالى : (وَهُوَ الذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً)[الأنعام115] أي «مبينا ، فيه الفصل بين الحق والباطل»[3]، وقوله تعالى : (وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ)[الأنعام56] : «أي الإتيان بالآيات الواضحة الدلالة على المقصود منها»[4] ، وقال تعالى : (كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ)[فصلت2] : تفصيلها تمييزها لفظا، بفواصلها ومقاطعها ومبادئ السور وخواتمها ، ومعنىً بكونها وعدا ووعيدا وقصصا وأحكاما[5] .

ب- **الفاصلة اصطلاحا** : اختلفت تعريفات أئمة القراءة والبلاغة لمفهوم الفاصلة القرآنية بعض الشيء ، وإن كانت متقاربة المعنى :

1- فقد أشار الخليل إلى أن الفواصل هي حروف أواخر الآي التامة ، نحو : (وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ)[البقرة39] ، (وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ)[البقرة40][*].

2- وقال الداني : «هي كلمة آخر الجملة»[6] .

3- وعرفها أبو بكر الباقلاني بقوله : «وأما الفواصل فهي حروف متشاكلة في المقاطع ، يقع بها إفهام المعاني ، وفيها بلاغة»[7] ، وبنحو هذا عرفها الرُّمَّاني حيث قال : «الفواصل حروف متشاكلة في المقاطع ، توجب حسن إفهام المعاني»[8] .

---

(1) الفيروز آبادي : القاموس المحيط مادة (فصل) جـ 4 ص 30 .

(2) الرازي : التفسير الكبير (ط 3) ، دار إحياء التراث ، بيروت ، جـ 14 ص 94.

(3) الزمخشري : الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل ، (د ط) ، دار المعرفة بيروت ،جـ 2 ص46.

(4) الشيخ محمد الطاهر بن عاشور : التحرير و التنوير ، (د ط) ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، تونس 1984 ، جـ 7 ص 260.

(5) الألوسي : روح المعاني ، جـ 24 ص 95 ، وتفسير أبي السعود ، جـ8 ص 2 .

(*) انظر تخريجه في الصفحة (238) .

(6) الزركشي : البرهان ، جـ1 ص83 .

(7) إعجاز القرآن (د ط) ، دار المعرفة بيروت ، على هامش الإتقان للسيوطي ، جـ 2 ص 208.

(8) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، نقلا من الفاصلة في القرآن محمد الحسناوي ، ص 26 .

4 - وقال الزركشي : «هي كلمة آخر الآية ، كقافية الشعر وقرينة السجع»[1] .

5 - وقال أيضا : «وتقع الفاصلة عند الاستراحة في الخطاب ؛ لتحسين الكلام بها...وتسمى فواصل لأنه ينفصل عندها الكلامان ؛ وذلك أن آخر الآية فصل بينها وبين ما بعدها»[2] .

6 - وقال الراغب : «والفواصل أواخر الآي»[3].

7 - وقال الفيروزأبادي : «وأواخر آي التنزيل فواصل بمنزلة قوافي الشعر »[4] .

8 - وجاء في مفتاح السعادة : الفاصلة كلمة آخر الآية ، كقافية الشعر وفقرة السجع ، وفُرِّقَ بين الفاصلة ورأس الآية ؛ بأن الفاصلة هي الكلام المنفصل عما بعده ، والكلام المنفصل قد يكون رأس آية وقد يكون غيره[5].

9- وقال القنوجي في موضع آخر : «فكل آية فاصلة ، وليس كل فاصلة رأس آية»[6].

10 - وقال البيهقي عن الفواصل بأنها تفصل بين الكلامين بحروف متشاكلة في المقاطع تعين على حسن إفهام المعاني ، والفواصل تابعة للمعاني[7].

هذا عن مجمل ما جاء في تعريف الفاصلة القرآنية ، وينبغي أن نشير إلى ثلاث نقاط بين يدي هذه التعريفات :

أولا : نلاحظ أن القرآن الكريم قد استعمل لفظ الفاصلة في قوله: (كِتَٰبٌ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ)[فصلت2] شكل واضح ، وعلى هذا فلا شك أن هذا المصطلح قد عُرف لدى أهل التفسير والبلاغة والأدب مبكرا ولئن ترددنا في الوقوف على أول من استعمل هذا المصطلح بشكل صريح ؛ فإن هذا التردد هو خاص بالفترة التي سبقت الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) ، وهي فترة قصيرة جدا ؛ باعتبار أن الخليل من أوائل المعتنين بضبط المصحف الشريف ، ومن أوائل المؤلفين الذين وصلتنا كتبهم ؛ إذ ورد النص صريحا عنده باستعمال هذا المصطلح بمعناه الشهير .

---

(8) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، نقلا من الفاصلة في القرآن لمحمد الحسناوي ، ص 26 .

(1) البرهان ، جـ 1 ص83.

(2) المصدر نفسه ، جـ1 ص 84 -85 .

(3) المفردات ، مادة (فصل) ، ص 381.

(4) القاموس المحيط ، جـ4 ص 30 .

(5) صديق بن الحسن القنوجي : أبجد العلوم ، تحقيق عبد الجبار زكار (د ط) 1987م ، دار الكتب العلمية ، جـ 2 ص 425.

(6) المرجع نفسه ، جـ2 ص 503 .

(7) الاعتقاد ، تحقيق أحمد عصام الكاتب ، (ط 1) 1401 هـ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ص 262 .

ولقد حاول (محمد الحسناوي) التأكيد على هذه القضية بالاستشهاد بكلام سيبويه الذي سوف نتحدث عنه لاحقا ، وفيه إشارة صريحة إلى لفظ الفواصل ، وحاول أيضا الاستشهاد بكلام شيخه الخليل الذي ذكره في (العين) ، والذي نصه : «سَجَعَ الرجل إذا نطق بكلام له فواصل كقوافي الشعر من غير وزن»[1] ، ثم عقب على هذا بقوله : «وظاهر النص يفيد أن كلمة فواصل...يشمل فيما يشمل فواصل القرآن الكريم ، إن لم يكن يعنيها باللذات ، وهذا ما لا نستبعده...»[2].

ولو أنه وقف على ما ذكره الخليل في كتابه (الجمل في النحو)[*] لزال عنه هذا التردد ، ولانفك عنه هذا الظن ؛ فلقد ذكر الخليل كُلاًّ من (رؤوس الآي)[*] ، و(الفواصل)[*] ، بمعناهما المعروف بشكل صريح ودقيق .

ثانيـــا : نرى أن بعضهم فرق بين الفواصل ورؤوس الآي كالداني ، وطاش كبرى زاده[*] في (مفتاح السعادة) والقنوجي كما رأينا سابقا ، وسنرى هذه النقطة لاحقا في الفرع الموالي ، كما نلاحظ أيضا أنهم اختلفوا في التعبير عنها ؛ فتارة قالوا (حروف أواخر الآي) كما عند الباقلاني والرماني وتارة قالوا (كلمة آخر الآية) كما عند الزركشي ، وقالوا أيضا بأن الفاصلة هي الكلام المنفصل عما بعده ، وقارن بعضهم بين الآية والفاصلة حيث قال : كل آية فاصلة ، وليس كل فاصلة رأس آية .

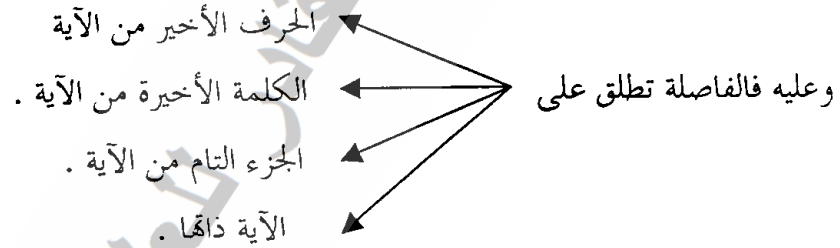

---

(1) الخليل : العين ، تحقيق د. مهدي المخزومي ، ود .إبراهيم السامرائي، (د ط) دار ومكتبة الهلال ، جـ1 ص214.

(2) الفاصلة في القرآن ، ص 34 .

(*) بتحقيق د . فخر الدين قباوة ، (ط 5) 1416 هـ 1995 م ، (دون ذكر دار الطبع) ولقد عقد في مقدمة الكتاب فصلا مطولا حول صحة نسبة هذا الكتاب للخليل ، وناقش آراء بعض الباحثين الذين جزموا بأن الكتاب ليس من نصيب الخليل في شيء ، وإنما هو من وضع (ابن شقير) ...انظر مقدمة التحقيق ص7 – 22 .

(*) حيث قال عن ألف (الترنم) : لا يكون إلا في رؤوس الآي ، أو عند القوافي ، وإنما فعلوا ذلك لبعد الصوت ، من ذلك قوله تعالى : (وَتَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا) ومثله : (فَأَضَلُّونَا السَّبِيلاَ) ، (وَأَطَعْنَا الرَّسُولاَ) [الأحزاب10-66-67] .

والباء لا يلزمه التنوين...ولكنه إنما ادخله للترنم وبعد الصوت اهـ من كتاب الجمل ، ص 255 .

(*) عند حديثه عن (ياء الإطلاق) « فهي تقع في إطلاق القافية ، وفي الفواصل ، كقوله تعالى : (وَ إِيَّايَ فارْهَبُونِي) ، وقوله : (وإِيَّايَ فَاتَّقُونِي) » المصدر نفسه ، ص 336 .

(*) هو عصام الدين أبو الخير أحمد بن مصطفى الرومي المعروف بطاش كبرى زاده ، الحنفي ، المولود سنة (901) والمتوفى سنة (968 هـ) ، له عدة مصنفات ، منها : (أَجَلُّ المواهب في معرفة وجود الواهب) ، (حاشية على تفسير الكشاف) ، شرح القسم الثالث من مفتح العلوم للسكاكي في المعاني والبيان ، (نوادر الأخبار في مناقب الأخيار) ، (مفتاح السعادة ومصباح الزيادة في موضوعات العلوم) ،... انظر هدية العارفين لإسماعيل باشا ، جـ5 ص 143 .

إلا أن الاستعمال الأول هو الأصل ، وأما الإطلاقات الأخرى فهي من باب التوسع ؛ ذلك أن الحرف الأخير من الآية لا بد أن يكون جزءا من كلمة ؛ فصح بهذا أن تكون الفاصلة هي الكلمة الأخيرة ، أما عن إطلاقها على الكلام التام سواء أكان جزءا من آية ، أم كان آية كاملة فتوجيهه أن الفاصلة إنما يكمن دورها في المعنى الذي تؤديه ، حيث تعتبر فاصلة بين الكلامين ، كما ذكر الزركشي كما أنها توجب إفهام المعنى ، وواضح أن هذا المعنى إنما يكون متمِّمًا ، ومكملا للمعنى الذي تؤديه الألفاظ التي تسبقها ، بل تكون هي بمثابة الدُّرَّة الميَّاسة التي تُضفي على العقد نضارة وبريقا ، فمِنْ هذا الوادي صح إطلاق الفاصلة على الكلام ، وصح الحديث أيضا على ارتباط الفاصلة بالمعنى .

والذي نراه صوابا أن الفاصلة إنما تطلق بالدرجة الأولى على (**الحرف**) ، كما رأينا من تمثيل الخليل حيث تحدث عنها ضمن حديثه عن الحرف، لا عن الكلمة أو الجملة، وكما رأينا عند غيره؛ إذ شبهوها بقوافي الشعر ، هذا من جهة ، و من جهة أخرى فإن الفواصل لها دور كبير في الجانب الإيقاعي للآية القرآنية ، وإنما يكون هذا بالصوت المميز الذي يحدثه الحرف الأخير ، أما عن الإطلاقات الأخرى ، والتي قلنا إنها من باب التوسع فإن الأصح فيها هو تمام المعنى وانفصاله عما بعده ، سواء أكان آية (تامة)، أو جزءا من آية ، وبما أن الآية ينبغي أن تكون تامة المعنى - كما بينا - فإن الفاصلة تطلق من هذا الجانب على الآية القرآنية ، دون تقييدها بالتمام أو عدمه ، وهذا هو المعنى الذي قصدناه عند حديثنا عن إبطال الفرق بين مدلولي الفاصلة والآية .

والحاصل أن الفاصلة القرآنية بشكل عام لها ست إطلاقات ، هي على الترتيب :

الجدول رقم (4)

مختلف إطلاقات الفاصلة القرآنية

	الإطلاق	مثاله	الآية
1	آخر الآية التامة	(أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفلِحُونَ)	[البقرة 4]
2	آخر الجزء التام من الآية	(اللهُ نُورُ السَّمَوَتِ وَالأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ...نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللهُ لِنُورِهِۦ مَن يَّشَاءُ وَيَضْرِبُ اللهُ الأَمْثَلَ لِلنَّاسِ وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)	[النور35-36]
3	آخر الآية غير التامة	(إِنَّ هَؤُلاَءِ لَيَقُولُونَ ۞إِنْ هِيَ إِلاَّ مَوْتَتُنَا الأُولَى وَمَا نَحْنُ بِمُنشَرِينَ)	[الدخان33- 34]
4	الآية التامة	(سَلَمٌ عَلَى إِبْرَهِيمَ ۞ كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ)	[الصافات109-110]
5	الجزء التام من الآية	(اللهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَّشَاءُ وَيَقْدِرُ وَفَرِحُوا بِالْحَيَوةِ الدُّنْيَا وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ مَتَعٌ)	[الرعد27]
6	الآية غير التامة	(فَأَمَّا مَنْ اوتِيَ كِتَبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۞ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا)	[الانشقاق7-8]

ثالثا : ورد في كلام الزركشي والبيهقي أن الفاصلة ينقطع عندها الكلام وينفصل عما بعده ، كما ورد في تعريف الباقلاني والبيهقي وغيرهما أن الفواصل يقع بها إفهام المعاني ، وهذا يعني أن المعنى هو المقدم ، ويعني أن الآيات غير المفهومة المعنى لا يمكن أن تسمى فاصلة ؛ إذ لا ينفصل الكلام عندها ، ولا توحي بأي معنى مفهوم .

الفرع الثاني : الفرق بين الفواصل ورؤوس الآي

لقد ورد عن الداني أنه قال عن الفاصلة : «هي كلمة آخر الجملة» ، أي أن الفاصلة عنده أعم من رأس الآية ، قال الجعبري حول هذا الاختيار : « وهو خلاف المصطلح ، ولا دليل له في تمثيل سيبويه بـــ(يَوْمَ يَاتِ)، و(مَا كُنَّا نَبْغِ)، وليسا رأس آي؛ لأن مراده الفواصل اللغوية لا الصناعية...»[1].

هكذا ورد هذا النص عن الإمام الداني - رحمه الله - وهو نص يحتاج إلى كثير من التمحيص والبحث ؛ لما ينتابه من لبس ؛ إذ كيف يغيب هذا المصطلح عن إمام مبَرَّز كالداني ؟ وكيف يعتمد في قوله هذا على تمثيل سيبويه للفواصل ، ناسيا أنه يريد المعنى اللغوي للفاصلة لا المعنى الخاص ، كما يقول الجعبري ؟ وإذا كان هذا فعلا هو رأي الداني ، فأين ذكره ؟ وكيف يخالفه بنصوص صريحة ، تبين اتفاق رأيه مع رأي الجمهور؟

إن هذا القول قد نسبه إلى الداني بعض الأئمة كالزركشي[2] ، والسيوطي[3] ، والإمام الجعبري ، وطاهر الجزائري[4] وغيرهم ، لكن هذا لا يعني التسليم لما ذكروه دون نقد وتمحيص ؛ لاحتمال أن يكون هذا من الأقوال التي نسبت إلى هذا الإمام ، و لم تحرر التحرير المطلوب.

هذا ، ثم إن ملخص هذا القول هو – كما نقل الزركشي– أن الفاصلة هي الكلام المنفصل مما بعده «والكلام المنفصل قد يكون رأس آية وغير رأس آية ، وكذلك الفواصل يكن رؤوس آي وغيرها ، وكل رأس آية فاصلة ، وليس كل فاصلة رأس آية ، فالفاصلة تعم النوعين وتجمع الضربين»[5] .

---

(1) الزركشي: البرهان جـ1 ص 83 – 84 .

(2) المصدر نفسه ، جـ1 ص 84 .

(3) الإتقان ، جـ2 ص 124 .

(4) التبيان ، ص247 ، وعبارته هي : «...وقال بعض القراء : الفاصلة هي الكلمة التي تكون آخر الجملة ، ففرق بين الفواصل ورؤوس الآي ، وجعل الفواصل أعم منها ... » اهـ وواضح أنه يقصد بقوله :(بعض القراء) أبا عمرو الداني .

(5) مصدر سابق ، جـ1 ص84 .

وهذا التفسير الذي فسر به الزركشي كلام الداني فيه نظر ؛ لأن عبارة الداني هي : أن الفاصلة هي: « الكلام المنفصل عما بعده » ثم قال في تفسيرها : « والكلام المنفصل قد يكون رأس آية وغير رأس آية » وهذا صحيح ولا غبار عليه ، ومفهومه أن هناك رؤوس آي لا ينفصل الكلام عندها ، وهذا بيِّن ، كما أشرنا إليه مرارا وذكرنا له أمثلة ، ثم قال : « وكذلك الفواصل يكن رؤوس آي وغيرها » من هنا يبدأ اللبس في كلامه ؛ إذ ظاهره أن الفواصل تشمل كل رؤوس الآي ، وتزيد عنها بمواضع أخرى داخل الآيات...وهذا ما لم يذكره قبل ، وما لا يساعده عليه الدليل ؛ إذ هناك من الآيات الكثيرة التي لا ينفصل الكلام عندها .

مثال ذلك: (وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الخِطاب) [ص19]، (اللهُ نُورُ السَّمَٰوَٰتِ وَالأَرْضِ)[النور35]، فكل من (الخطاب) و(الارض) فاصلة لأن الكلام عندهما يفيد فائدة يحسن السكوت عليها ، وإن كانت الثانية ليست رأس آية .

هذا عن مفهوم الداني للفاصلة – حسب هذه الرواية - وسبب تفريقه بينها وبين رأس الآية ولأجل كون معنى الفاصلة هذا– وَفْقَ رأي الداني– ذكر سيبويه في تمثيل القوافي (يَوْمَ يَأتِ)[هود105] و(مَا كُنَّا نبْغِ)[الكهف63]، وهما غير رأس آية بإجماع، مع (إِذَا يَسْرِ)[الفجر 4]وهو رأس آية باتفاق [1].

مناقشة هذا القول: هذا هو حاصل القول المنسوب للداني حول مفهوم الفاصلة ، وأدلته في ذلك والذي تبين - بعد النظر- أنه لا يمكن نسبته بحال إلى الداني ؛ وذلك لعدم الضبط في عبارته ، وضعف أدلته ، وكذا لمعارضته لنصوص صحيحة أخرى ، كما تراه مبينا في هذه النقاط :

أ- عدم الضبط في التعبير : فقد ورد في النص السابق من كلام الداني ما نصه : «ولأجل كون معنى الفاصلة هذا ، ذكر سيبويه في تمثيل القوافي (يوم يات) و(ما كنا نبغ)...» ، وإطلاق مصطلح (القوافي)[4] على (الفواصل) لا يصح[2] ، وهذا مما لا يخفى على أئمة هذا الفن ، فضلا عن الداني ، فكيف يستعمل هذا المصطلح في غير موضعه ، ويحيف عما اتفق عليه أهل العلم ؟

نحو : (وَكَانوا يَقُولُونَ)[الواقعة 50] ونحو : (وَإن كَانُوا لَيَقولونَ)[الصافات167] ،وعليه فينبغي أن يُعَدَّل كلامه على هذا النحو: (وكذلك الفواصل يكن **بعض** رؤوس آي وغيرها) .

ثم قال : «وكل رأس آية فاصلة ، وليس كل فاصلة رأس آية ؛ فالفاصلة تعم النوعين وتجمع الضربين » فالعبارة الأولى غير صحيحة وقد بينا ما فيها ؛ إذ ليس كل رأس آية فاصلة ، وإذا كان ينفصل عند قوله : (أرأيتَ الذي يَنهى)[العلق9] ، أو عند قوله : (فأعْرِضْ عَن مَّن تولّى)[النجم28] ففي أي موضع ، أو في أي تركيب لا ينفصل ؟ أما قوله : « وليس كل فاصلة رأس آية » فصحيح ؛ إذ هناك مواضع يتم الكلام عندها وليست رؤوس آي ، وأما قوله : « فالفاصلة تعم النوعين... » فغير صحيح أيضا لأنها مبنية على مقدمات لا يمكن قَبولها بحال ، فلا الفاصلة تجمع الضربين ، ولا الآية تجمع النوعين ، بل هناك :

1- مواضع يصح أن تسمى فواصل ورؤوس آي في نفس الوقت ، نحو : (وَأُولَٰئِكَ هُمُ المُفلِحُونَ)[البقرة4] .

2- مواضع تسمى فواصل دون رؤوس آي ، نحو : (إِنَّ اللهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بقَوْمٍ حتىَّ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفسِهِمْ) [الرعد12] .

3- هناك قسم أخير يسمى رأس آية ، دون فاصلة ، نحو : (إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقومِ)[الدخان41]..

ملاحظة : لا ينسَ القارئ أن هذا الكلام خاص بمفهوم الفاصلة حسب ما نُسب إلى الداني ، لا عن مفهومها عند الجمهور، هذا المعنى الذي سنتحدث عنه أكثر عند مناقشة هذا الرأي المنسوب إلى الداني .

[1] الزركشي ، البرهان ، جـ1 ص 84 .

[4] قال ابن جني في تعريف القافية : « .. وهي عند أبي الحسن آخر كلمة في البيت أجمع » وقال في موضع آخر : « القافية عند الخليل من آخر البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن ، كقول الشاعر :

(عَفَت الدِّيَارُ مَحَلُّهـــا فمقامَهـــا) فالقافية عنده من القاف إلى آخر البيت » من مختصر القوافي لابن جني ، تحقيق د . حسن شاذلي فرهود (ط 1) 1395هـ 1975 م ، دار التراث القاهرة ، ص 19 .

[2] يقول السيوطي : «...ولا يجوز تسميتها (أي الفواصل) قوافي إجماعا ؛ لأن الله تعالى لما سلب عنه اسم الشعر وجب سلب اسم القافية عنه أيضا... » من الإتقان جـ 2 ص 124 ، وقال الزركشي: « ويمنع استعمال القافية في كلام الله تعالى...، وكما يمنع استعمال القافية في القرآن لا تطلق الفاصلة في الشعر ؛ لأنها صفة لكتاب الله تعالى فلا تتعدد » مصدر سابق، جـ1 ص89 .

بل كيف يتجوز في عبارة سيبويه فيستبدل لفظ (القوافي) بـــ(الفواصل) ؟ مع أن عبارة سيبويه صريحة في التمييز بينهما ؛ حيث قال : «وجميع ما لا يحذف في الكلام ، وما يختار فيه ألا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي ، فالفواصل قول الله عز وجل : (وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ)...» (كما تراها في الهامش رقم (1) من هذه الصفحة الحالية) .

ب – عدم الصحة في النقل : ذلك أن الداني قد استدل على مذهبه – حسب النص السابق– بثلاث آيات هي : (يَوْمَ يَاتِ) و(مَا كُنَّا نَبْغِ) و(إِذَا يَسْرِ) ، في حين أن نصَّ سيبويه يشمل أربع آيات ، ليس فيها (يَوْمَ يَاتِ) إطلاقا[1] ، فمن أين أتى الداني بهذا الشاهد ؟ وكيف ينسبه إلى سيبويه دون تأكد ؟

وقد تم البحث عن هذا الشاهد كثيرا في مظانه من (الكتاب) ، بالاستعانة بفهارس الآيات، والشواهد القرآنية لكن لا وجود له ، وإذا كان الداني رحمه الله قد وهم وغفل ، أو أقحم هذا الشاهد إقحاما لسبب أو لآخر ، فكيف يُتابَع على قوله هذا من قبل أئمة محققين كالشيخ طاهر ؟ فقد قال - بعد تعريفه للفاصلة القرآنية– : «وقال بعض القراء الفاصلة هي الكلمة التي تكون آخر الآية ففرق بين الفواصل ورؤوس الآي ، وجعل الفواصل أعم منها ...واستدل على ذلك بأن سيبويه ذكر في تمثيل الفواصل : (يَوْمَ يَأْتِ) و(وَمَا كُنَّا نَبْغِ)...وأُورِدَ عليه بأن ذلك مخالف لمصطلح القراء ، ولا دليل له في تمثيل سيبويه بـــ(يَوْمَ يَأْتِ) ، و(مَا كُنَّا نَبْغِ) ، وليسا رأس آية ؛ لأن مراده الفواصل في مصطلح النحويين ، وهي عندهم تعم النوعين[2] .

ج – الاستشهاد بدليلين ضعيفين : وهذا من أبرز الأدلة وأقواها ، وهذان الدليلان هما(يَوْمَ يَأْتِ) و(مَا كُنَّا نَبْغِ) :

✲ – أما الدليل الأول (يَوْمَ يأتِ) فهو واهٍ من وجهين :

1- من جهة النقل : حيث بينا أن سيبويه لم يذكر هذا الشاهد ، لا في باب ما يحذف عند الوقف من أواخر الأسماء ، ولا في باب القوافي ، ولا في أي موضع من (الكتاب) .

2– من جهة المعنى والإعراب : ذلك أن هذه الجملةَ مرتبطة بما بعدها ، ولا يمكن فصلها عنها بحال كما يفيده سياق الآية : (يَوْمَ يَاتِى لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ الاَّ بِإِذْنِهِى) ونظير هذا قوله تعالى : (يَوْمَ يَقومُ الرُّوحُ وَالْمَلائكة صَفًّا لاَ يَتكلمُونَ إِلاَّ مَنَ اَذِن لهُ الرَّحْمَنُ وَقالَ صَوَابًا)[النبأ38] ، كما أن الناصب لـــ(يَوْمَ) هو (لاَ تَكَلَّمُ)، والتقدير : (لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ يوم ياتي...)[3] .

---

[1] وهي على الترتيب : (وَالَيلِ إِذَا يَسْر)[الفجر4] و(مَا كُنَّا نَبْغِ)[الكهف63] و(يَوْمَ التَّنَادِ)[غافر32] و(الكَبِيرُ المُتَعَالِ)[الرعد10]، وعبارة سيبويه كاملة هي : « وجميع ما لا يُحذف في الكلام وما يختار فيه ألا يحذف ، يحذف في الفواصل والقوافي، فالفواصل قول الله عز وجل : (وَالَيلِ إِذَا يَسْر)و(مَا كُنَّا نَبْغِ) و(يَوْمَ التَّنَادِ) و(الكَبِيرُ المُتَعَالِ) و الأسماء أجدر أن تحذف ؛ إذ كان الحذف فيها في غير الفواصل والقوافي » الكتاب ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون (ط1) دار الجيل ، بيروت ، جـ 4 ص 184 - 185 .

[2] التبيان ص247.

[3] أبو حيان : البحر المحيط جـ 5 ص 262 ، والتبيان للعكبري جـ 2 ص713 .

* - وأما الدليل الثاني (مَا كُنَّا نَبْغِ) فليس في إيراد سيبويه له ضمن مجموعة من الفواصل حجة كافية على كونه فاصلة ؛ إذ يجوز أن يكون ذلك من باب إلحاقه بها لأسباب منها اشتراكه مع الفواصل في حذف يائه عند الوقف...وإليك بيان ذلك :

يقول العكبري حول حذف الياء من هذا الفعل عند الوقف(*) : «الجيد إثبات الياء وقد قرئ بحذفها على التشبيه بالفواصل»[1] ، وهذا لأن الياء من (نبغ) هي من ياءات الزوائد(*) وهي تحذف عند الوقف ، وكلام سيبويه في هذا الباب هو عن حذف الياءات عند الوقف(*).

وجملة الأفعال التي وردت فيها هذه الياء أصلية خمسة ، هي :(يَوْمَ يَأْتِ)[هود105] و(مَا كُنَّا نَبْغِ)[الكهف63] و(يَرْتَعِ)[يوسف12] و(إِنَّهُ مَن يَتَّقِ)[يوسف90] و(إِذَا يَسْرِ)[الفجر4] ، وليس فيها ما هو رأس آية إلا آخرها (إِذَا يَسْرِ) ، كما أنها جاءت في ثلاثة عشر اسما[2] لم يرد منها في رؤوس الآي إلا أربعة هي : (المُتَعَالِ) ، (التَّلَقِ) ، (التَّنَادِ)، (بِالْوَادِ) في الفجر .

فاختار سيبويه من هذه الياءات الزوائد ما جاء منها على رؤوس الآي ؛ إذ هي المقصودة ، مُمَثِّلاً للأسماء باثنين هما (التَّنَادِ) و(المُتَعَالِ) ، وللأفعال باثنين أيضا هما : (يَسْرِ) و(نَبْغِ) .

وبما أن سائر الأفعال ليست رؤوس آي ، سوى الفعل (يَسْرِي) فكان الأولى أن يختار من هذه الأفعال ما هو الأقرب إلى الفعل (يسري) من حيث علة حذف يائه ، وإذا قارنا بين هذه الأفعال الأربعة : (نبغِ) (يأتِ) ، (يرتعِ) ، (يتقِ) ألفينا أن الفعل (نبغِ) هو الأشبه من هذا الجانب .

(*) قرأ بإثبات الياء وصلا ووَقفًا ابن كثير ، وقرأ بحذفها في الحالين عاصم ، وحمزة ، وابن عامر ، وقرأ الباقون بإثباتها وصلا ، وحذفها وقفا ، انظر سراج القارئ المبتدئ ، ص 163- 164 .

(1) التبيان ، جـ 2 ص 855 .

(*) وهي الياءات المتطرفة الزائدة في التلاوة على رسم المصاحف ، والفرق بينها وبين ياءات الإضافة هو :

1- أن ياءات الإضافة مثبتة في المصاحف بخلاف الزوائد فإنها غير مثبتة .

2- الخلاف في ياءات الزوائد دائر بين الحذف والإثبات ، بينما هو جار في ياءات الإضافة بين التحريك والإسكان .

3- ياءات الإضافة تكون في الأفعال (فَطَرَنِي) والأسماء (ذِكْرِي) والحروف (إِنِّي) ، بينما لا تكون الزوائد إلا في الأسماء (الدَّاعِ، الجَوَارِ، الجَوَابِ ، نُذُرِ...) والأفعال (يَأتِ ، نَبْغِ ، تُعَلِّمَنِ...) .

4- ياءات الزوائد تكون أصلية في الكلمة أي (لاما) نحو (يَسْرِ، الدَّاعِ ...) ، وزائدة نحو:(فَاتَّقُونِ ، عِقَابِ...) ، بينما لا تكون ياءات الإضافة إلا زائدة ، انظر النشر جـ 2 ص161- 162 . والنجوم الطوالع للمارغني ص177.

(*)الكتاب جـ 4 ص 183.

(2) هي : (الدَّاعِ) [البقرة185]، [القمر6-8] ، و(المهتَدِ) [الإسراء97] ،[الكهف17] ، و(البَادِ) [الحج23] ، و(كَالْجَوَابِ) [سبأ13] ، و(الجَوَارِ) [الشورى30]، و(المَنَادِ) [ق41] ، فهذه تسعة أسماء دون الأربعة المذكورة سابقا ، وهي : (المتعالِ) ، (التَّلَقِ) ، (التنادِ) ، (بالوادِ) ، انظر النشر ، جـ 2 ص 180-181.

بخلاف (يَرتَعِ) و(يَتَّقِ) فإن الحذف فيهما هو للجزم[*] ، كما أنه لا يحسن الوقف عليهما وكذا (يوم يات) فإن ياءها حذفت تخفيفا ؛ إذ لا موجب لحذفها ، قال ابن زنجلة : « قال الخليل: إن العرب تقول : (لا أَدْرِ) فتحذف الياء وتجتزئ بالكسرة ، إلا أنهم يزعمون أن ذلك لكثرة الاستعمال والأجود في النحو إثبات الياء»[1] ، كما أنه لا يحسن الوقف عليها لتعلقها بما بعدها كما مر سابقا .

والحاصل أن إيراد سيبويه لهذا الشاهد (مَا كُنَّا نَبْغِ) ضمن حديثه على الفواصل هو من باب تشبيهها وإلحاقها بالفواصل ، لا من باب عدها فاصلة لغوية كما قال الجعبري وغيره .

د- مخالفة هذا النص المنقول عن الداني لما هو مثبت عنه ومقرر في كتابه (المكتفى) حيث تحدث عن الفواصل ورؤوس الآي في عدة مواضع ، دون أن يفرق بينهما ، بل استعملهما بمعنى واحد وهو المعنى الاصطلاحي المعروف ، ودونك بعض الشواهد على هذا :

1- من ذلك ما قاله أثناء معرض حديثه عن الوقف التام : « اعلم أن الوقف التام هو الذي يحسن القطع عليه ، والابتداء بما بعده ؛ لأنه لا يتعلق بشيء مما بعده ، وذلك عند تمام القصص وانقضائهن ، موجودا في الفواصل ورؤوس الآي... »[2] ، ثم ذكر خمسة نماذج كلها رؤوس آي[*] .

2 - وقال أيضا في الموضوع ذاته : «وقد يوجد [أي الوقف التام] قبل انقضاء الفاصلة ، كقوله تعالى (وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً) ، هذا هو التمام ؛ لأنه انقضاء كلام (بلقيس) ، ثم قال الله عز وجل: (وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ) وهو رأس الآية ،...وقد يوجد بعد انقضاء الفاصلة بكلمة كقوله : (وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ)، رأس الآية (مُصْبِحِينَ) والتمام : (وَبِاللَّيْلِ) ؛ لأنه معطوف على المعنى ، أي في الصبح وبالليل»[3] .

---

[*] قرأ ابن كثير بإثبات الياء من (يَتَّقِي) في الحالين (يَتَّقِي)، وقرأ الباقون بحذفها ، من الإتحاف للبناء ، ص335 ، قال ابن خالويه : «...غير أن من العرب من يجري المعتل مجرى الصحيح ، فيقول : زيد لم يقضي ، والاختيار : لم يقض ، تسقط الياء للجزم ، وبهذا نزل القرآن ، وهي اللغة المختارة قال تعالى : (فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ) و لم يقل (قاضي) وإنما هذه اللغة عند سيبويه ، وعند سائر النحويين في ضرورة الشعر...»من إعراب القراءات السبع ، جـ1ص 316 ، وفي كلامه هذا نظر ؛ إذ لا أدل على صحة القراءة من ثبوتها وقراءة ابن كثير هذه متواترة فلا كلام فيها إذن ، سواء أوافقت القاعدة النحوية أم لا ، ويشهد لقراءة ابن كثير قراءة حمزة (لاَ تَخَفْ دَرَكًا وَلاَ تَخْشَى) [طه76] ، انظر حجة القراءات لابن زنجلة ، ص364-365 .

أما (يَرْتَعِ) فإن نافعا وأبا جعفر والبزي قرؤوا بكسر العين من غير مد ، بينما قرأ الباقون بسكون العين (هذا بغض النظر عن اختلافهم في حرف المضارع) ، انظر الإتحاف للدمياطي ، ص 329 .

[1] حجة القراءات ، بيروت ص 349 ، وشرح الهداية للمهدوي ، جـ 1 ص193 ، والنشر جـ 2 ص 292- 293 .

[2] المكتفى ، ص 140.

[*] وهي : 1- (وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) والابتداء بـ (إِنَّ الذِينَ كَفَرُوا...)[البقرة4-5] .

2- (وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) والابتداء بـ (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ)[البقرة28-29] .

3- (وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ) والابتداء بـ (يَبَنِي إِسْرَآئِيلَ...)[البقرة45-46] .

4- (وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَآءٌ) والابتداء بـ(وَأَنذِرِ النَّاسَ...)[إبرهيم45-46] .

5- (وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ) والابتداء بـ(لاَ تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ...)[القيامة15-16] .

فقوله في النص الأول -وهو يتكلم عن الوقف التام- : «موجودا في الفواصل ورؤوس الآي» ثم تمثيله بخمس آيات(*) كلها رؤوس آي يعني بشكل واضح أنه لا يفرق بين الفواصل ورؤوس الآي ؛ إذ ليس من الصدفة أن تجتمع النماذج الخمسة كلها على نوع واحد .

وقوله في النص الثاني :(قبل انقضاء الفاصلة) أي قبل كلمة (يَفْعَلُونَ) ، وهو رأس آية كما سمَّاها هو نفسه، وكذا عند قوله : (وقد يوجد بعد انقضاء الفاصلة) أي بعد كلمة (مُصْبِحِينَ) وهي رأس آية أيضا كما سماها هو عند قوله : «رأس الآية (مصبحين)» .

فلو كان ثمة عموم وخصوص بين الفاصلة ورأس الآية ؛ لاقتضى منه رحمه الله التنبيهَ على ذلك كأن يقول : «وقد يوجد الوقف التام على الفواصل دون رؤوس الآي نحو (وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً) و(عَلَيْهَا يَتَّكِئُونَ وَزُخْرُفًا)» .

3- ومن ذلك أيضا قوله أثناء حديثه عن الوقف الكافي (المفهوم) ، وتفاضله في الكفاية :

«وما ورد منهما ومن الحسن في **الفواصل** فهو أتم وأكفى وأحسن مما ورد من ذلك في حشوهن»[1].

وواضح أن المراد بـــ(الفواصل) رؤوس الآي (لا الموضع الذي ينفصل عنده الكلام) ؛ لأنه لو أراد هذا المعنى لما استعمل لفظ (حشوهن) ؛ لأن ما ورد من الوقف الكافي في الحشو نحو: (اليَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ)[المائدة6][2] ، (وَزُلَفًا مِّنَ اللَّيْلِ)[هود114][3] فهو من الوقف على الفواصل ؛ لأن كلاًّ من (الطيبات) و(اليل) آخر الجملة ، وهي منفصلة عما بعدها ، أي أن كلاًّ منهما فاصلة.

والحاصل أن هذه النقول وغيرها[4] والأدلة الثلاثة السابقة تبين بشكل واضح اتحاد مفهومي الفواصل ورؤوس الآي عند الداني ؛ إذ لم يشر - ولا مرة واحدة - إلى المعنى الثاني للفاصلة ، ألا وهو تمام الجمل ، وانفصالها عما بعدها ، بل رأيناه - وفي سائر الحالات- يطلق لفظ الفواصل على رؤوس الآي فقط ، ولا يتعداه إلى غيرها ، ويستعيض بدلها (بدل الفواصل) تعبيرات مختلفة كقوله : (في حشوهن)، (قبل انقضاء الفاصلة) ، (بعد انقضاء الفاصلة) وما ذاك إلا لاشتراك معنى الفواصل ورؤوس الآي عنده ، وأن التفريق بين الفواصل ورؤوس الآي المنسوب إليه لا مبرر له ، على ضوء ما قدمنا من الأدلة والنقول المثبتة في كتابه (المكتفى) ، سيما وأن الزركشي والجعبري والسيوطي ، والحسناوي[5] لم يذكروا المصدر الذي نقلوا منه هذا التعريف ، والله أعلم بالصواب .

---

(3) المكتفى ، ص 140-141 .

(*) انظر الهامش (❁) ص 244.

(1) الداني :مصدر سابق ، ص 144 .

(2) الأشموني : منار الهدى ، ص 96 .

(3) الأشموني: المصدر نفسه ، ص 161 .

(4) انظر نماذج أخرى في المكتفى ، ص 43

(5) الفاصلة في القرآن ، ص 29 .

ملاحظة : قال محمد الحسناوي : « أجل يمكن التماس وجه لتعريف الداني للفاصلة على أنها كلمة آخر الجملة وذلك من خلال ما سندرس من أبنية الفاصلة ، حيث نرى أن هناك نوعا من أنواع الفاصلة أطلقنا عليه (الفاصلة الداخلية)»[1] ، ومثالها :(فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)[الروم16][2].

وقد رأيت أن التفريق بين الفواصل ورؤوس الآي مسلك بعيد لا يستقيم ، كما مر بنا في رد كلام الزركشي ، وهو يشمل أيضا الرد على اختيار القنوجي وطاش كبرى زاده ؛ إذ يستحيل أن تكون كل رأس آية فاصلة كما قالا ، وكيف تكون (أَرَأَيْتَ الذِي يَنْهى) فاصلةً ، ينفصل الكلام عندها ، وتوجب إفهام المعنى ، مع أنها آية ؟

وأما محاولة الحسناوي إيجاد تخريج لمذهب الداني فهي ليست بذاك ؛ لأن الإشكال لا يكمن في وجود فواصل ينتهي عندها المعنى ، وليست برؤوس آي ، وإنما يكمن في اعتبار أن كل رأس آية فاصلة، وقد رأيتَ أن هذا القول بعيد ، وأن نسبة هذا الكلام إلى الداني غير صحيحة ، والله أعلم .

ومحصلة القول أنه ليس هناك فرق بين الفاصلة ورأس الآية ، تماما كما ذهب جمهور أهل العلم ، وأن كليهما دلالة على انفصال الكلام ، واستيفاء المعنى ، بل وعلى استراحة القارئ ، وحينئذ كيف يستريح ضمير القارئ وهو يقف على هذه الآيات بهذا الشكل : (فَوَيْلٌ للمُصَلِّينَ)[الماعون4] ، (أَرَأَيْتَ الذِي يَنْهى ۞ عَبْدًا اذَا صَلّى)[العلق9-10] ، (يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نّارٍ ۞وَنُحَاسٌ فَلاَ تَنتَصِرَانِ)[الرحمن33-34]...وبما أن الفواصل ينفصل عندها الكلام ، فكذلك رؤوس الآي ينبغي أن ينفصل عندها الكلام ، ولا يختلف اثنان أنه يستحيل أن ينفصل الكلام والمعنى عند هذه الآيات : (كَلاَّ لَئِن لَّمْ يَنتَهِ)[العلق15] ، (فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلّى)[النجم28] ، (وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَآءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ)[الحجر14] وهذا يعني أن هذه المواضع ليست رؤوس آي .

الفرع الثالث : علاقة الفاصلة بالمعنى

يقول الباقلاني حول هذا الضابط : «وأما الفواصل فهي حروف متشاكلة في المقاطع ، **يقع بها إفهام المعاني** ، وفيها بلاغة» وقد سبقه إلى هذا الرماني حيث ذكر أنها توجب حسن إفهام المعاني(*)، وقد فسر عبد الكريم الخطيب شرط إفهام المعاني بقوله : «والمراد بقوله (يقع بها إفهام المعاني) أنها تعقيب على المعاني التي تضمنتها الآية...وإذن تكون وظيفة الفاصلة تلخيص معنى الآية تلخيصا يبرز به المعنى المراد منها...وهذا يحتاج إلى أن تكون الفواصل جملا مستقلة ، تؤدي معنى تاما مستقلا بدلالته...»[3] .

---

[1] الفاصلة في القرآن ، ص 36 – 37 .

[2] الحسناوي : المصدر نفسه ، ص157.

[3] سبق تخريج النصين ، ص 236 .

[4] إعجاز القرآن جـ 2 ص206 – 207 ، نقلا من الفاصلة في القرآن ، ص 27 .

وأنت ترى أنه ليس هناك تلازم بين كلام الباقلاني وبين كلام الخطيب ؛ إذ إن كلام هذا الأخير هو في الآية القرآنية ، بينما كلام الباقلاني هو في الفاصلة .

إن الفاصلة تطلق إما على (الحرف) أو على (كلمة) آخر الآيةوالمعنى واحد ؛ إذ يرجع الاثنان إلى الحرف كما مر بنا، ولذلك كان كلام الباقلاني صريحا حيث قال: (هي حروف) و لم يقل جملا ولا عبارات، اللهم إلا أن يريد المعنى المجازي ، وهو أن معنى الآية لا يتم إلا باستيفاء كل عناصرها كلمةً كلمةً ، وحرفا حرفا، وهذا هو المعنى الذي قصدناه من الإشارة إلى استيفاء الفاصلة للمعنى .

وإنما اكتنف كلام الخطيب هذا الغموض؛ لأنك إن حملته على المجاز صادفتَ في كلامه ما ينغِّص هذا التوجيه ، وهو قوله : «وإذن تكون وظيفة الفاصلة تلخيص معنى الآية» ففرَّقَ بين الآية والفاصلة، واعتبرها جزءًا منها، بمثابة التذييل والتلخيص لها، كما تراه في العديد من الآيات: (وَ الذينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعْدَ اللهِ حَقًّا وَمَنَ اَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلاً)[النساء 121]، (وَاتْلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ لاَ مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِ، وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِ مُلْتَحَدًا)[الكهف27]...

وهذا المعنى لا ينطبق على كل الفواصل، كما صرح هو بقوله : «ولكن هناك كثير من الفواصل ليست على تلك الصفة ، وإنما قد تكون هي آية قائمة بنفسها مثل قوله تعالى: (وَالضُّحى)، وقد تكون جزءًا من آية كقوله تعالى (وَالسَّمَآءِ وَالطَّارِقِ)...»[1] ، وهذا عجيب ؛ إذ فسَّر الكلام باجتهاده ونظره؛ ثم راح يُحَمِّل الباقلاني تبعته بقوله : (وهذا المعنى لا ينطبق على كل الفواصل) !

ومن أنبأه أن الباقلاني يقصد هذا المعنى، حتى يستدرك عليه ؟

إن كلام الباقلاني صريح ودقيق، وهو عام في سائر الفواصل، وليس خاصا بهذا النوع الذي قصده الخطيب ، أما توجيه كلام الباقلاني فيتم من وجهين :

الأول : أنه كان يقصد الإشارة إلى نفي السجع من القرآن؛ لأن السجع – كما يقول الباقلاني والرماني- عيب ، والفاصلة بلاغة، ذلك أن «السجع يتبع المعنى والفواصل تابعة للمعاني»[2] .

الثاني : أن الفواصل وإن كانت تمتاز بحسن موقعها، وتناسق إيقاعها مع السياق ؛ فإنها أيضا تؤدي معنى دقيقا ينسجم انسجاما تاما مع جو السورة العام ، وهذه ميزة فنية حيث تأتي اللفظة لتؤدي معنى في السياق، وتناسبا في الإيقاع، دون أن يطغى هذا على ذاك أو يخضع النظم للضرورات[3] .

---

(1) الفاصلة في القرآن ، ص 27 .

(2) الباقلاني : إعجاز القرآن (على حاشية الإتقان للسيوطي)جـ2 ص208 .

(3) سيد قطب : التصوير الفني (د ط) ، دار الشروق ، بيروت ص 86،وفي ظلال القرآن (ط 11) 1405هـ 1985 م دار الشروق بيروت ، جـ 4 ص 2301 ، ومباحث في علوم القرآن ، لصبحي الصالح (ط 16) 1985 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، تحت فصل : الإعجاز في نغم القرآن ، ص 334 فما بعد ،

مثال ذلك: فواصل سورة مريم، والتناسق بينها وبين مواضيع السورة وقصصها؛ فقد أغرت بقصة زكريا وابنه يحى (عليهما السلام) ثم أعقبتها بقصة مريم، وابنها عيسى عليهما السلام، وجاءت الفواصل كلها في هذه القصص الأربع بمقطع واحد هو (الياء المشددة بعدها ألف مدية) بهذا الشكل: (زَكَرِيَّا، خَفِيًّا، شَقِيًّا...)[1].

وفي آخر فقرة في قصة عيسى عليه السلام تتغير الفواصل حيث تطول، كما تتغير مقاطعها فتصبح بحرف النون أو الميم وقبلهما واو أو ياء مدية نحو : (يَمْتَرُونَ)، (فَيَكُونُ)، (مُسْتَقِيمٌ)، (مُبِينٌ)...والسر في تغير نظام الفواصل والإيقاع الناتج عنه أنه «في هذه الآيات الأخيرة يصدر حكما بعد نهاية القصة مستمدا منها، ولهجة الحكم تقتضي أسلوبا موسيقيا غير أسلوب الاستعراض، وتقتضي إيقاعا قويا رصينا بدل إيقاع القصة الرضي المسترسل...»[2].

ومثال ذلك أيضا كلمة (ضيزى) فهي- كما يقول الرافعي- من أغرب ما في القرآن، وما حسنت في كلام قط إلا في موقعها منه؛ ذلك أن السورة التي وردت فيها، وهي سورة النجم مفصلة كلها على الياء، فجاءت الكلمة فاصلة من الفواصل(*) ثم هي في معرض الإنكار على العرب في جعلهم الملائكة بنات لله عز وجل؛ فقال تعالى : (أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الأُنثى* تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزى)[النجم21-22] فكانت غرابة اللفظ أشدَّ الأشياء ملاءمة لغرابة هذه القسمة السخيفة، وكانت هذه الجملة مصورة للإنكار عليهم ثم التهكم بهم، خاصة في هذه اللفظة الغريبة...[3].

وعلى هذا فلفظة (وَالضُّحى) و(الطَّارِق) الواردتان في النقل السابق (من كلام الخطيب) توجبان إفهام المعاني، تماما كما قال الباقلاني، لا من باب أنهما تؤديان معنى تاما مستقلا بدلالته، ولكن من باب انسجامهما التام مع السياق من حيث دقة الدلالة، وحسن البيان والإيقاع، وكذا سائر الفواصل فهي كما يقول الرافعي: «تتفق مع آياتها في قرار الصوت اتفاقا عجيبا، يلائم نوع الصوت، والوجه الذي يساق عليه ؛ بما ليس وراءه في العجب مذهب»[4].

ويؤكد الزمخشري هذا المعنى بشكل واضح ودقيق، مبينا أنه لا تحسن المحافظة على الفواصل لمجردها، إلا مع بقاء المعاني على المنهج الذي يقتضيه حسن النظم والتئامه، فأما أن تهمل المعاني، ويهتم بتحسين اللفظ وحده، غير منظور فيه إلى مورده؛ فليس من البلاغة في شيء، وبنى على هذا أن التقديم في: (وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ)[البقرة3] ليس لمجرد الفاصلة، بل لمراعاة الاختصاص[5] .

---

(1) خاصة على قراءة حمزة ؛ إذ قرأ لفظ (زَكَرِيَّا) بغير همز في جميع القرآن ، كما أنه يقف على (شَيْئًا) بالإبدال والنقل(شَيَا) .

(2) سيد قطب : التصوير الفني في القرآن، ص 90 .

(*) أي بدل أي يقول قسمة (ناقصة) أو (جائرة) قال (ضيزى) ، فوافقت الفواصل .

(3) إعجاز القرآن ، ص 230 .

(4) المرجع نفسه ، ص 216 .

(5) الزركشي، البرهان ، جـ 1 ص 101- 102 .

وبنحو هذا بين (فؤاد علي رضا) أن تغيير الفاصلة ليس مقصودا لهدف السجع والجرس الموسيقي فقط، ولكن لتغير المعنى الذي يستدعيه الحال والمقام، ويضرب لذلك مثلا بقوله تعالى: (فَلاَ يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى)[طه114] إذ ليس الأصل في هذه الفاصلة (فتشقيَا) للمثنى، وعدل عنها من أجل الفواصل، بل لغرض آخر، لا يقل أهمية عن الجانب الفني، وهو أن الخطاب لآدم وحده؛ باعتبار أنه قوام على غيره، ولأن الرجل هو لب الحياة ، والمسؤول عن زوجته وأولاده[1] .

الفرع الرابع : أقسام الفواصل

قد ذكرنا الجانب الكبير الذي تؤديه الفاصلة القرآنية في المعنى، وسنوضح في هذا الفرع هذا الجانب أكثر من خلال الحديث عن أقسام الفاصلة والدور البلاغي الذي يلعبه كل قسم، وهذه الأقسام يمكن أن ننظر إليها من جانبين:

1- **حسب مقدارها من الآية** : وأهم نوع منها ما كان بمثابة تلخيص لمعنى الآية ، أو تعقيب على مضمونها، أو توكيد لمحتواها، يقول (فؤاد علي رضا) حول هذا القسم من الفواصل : « وأكثر فواصل هذا القسم هو تعقيب على ما تضمنته الآية الكريمة من معنى، بحيث لو لم تذكر الفاصلة في أعقاب الآية لكان المعنى واهيًا، فإذا جاءت الفاصلة بعد هذا كانت نورا على نور يزداد به المعنى وضوحا وبيانا، وتمكنا في العقول والقلوب»[2].

وهذا كقوله تعالى: (وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الانسَنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلاً)[الكهف53]، فإن هذه الفاصلة جاءت كتعقيب على ما تضمنته الآية من تبيين الحقائق للناس وذلك بضرب الأمثال لهم، وترغيبهم وترهيبهم، والحديث عن الأولين والآخرين ونحو هذا [3]، حيث بينت أن الإنسان أكثر الخلائق مماراة وخصومة، وتشكيكا في دين الله عز وجل، كقوله تعالى : (خَلَقَ الانسَنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ)[4].

ودونك مثالا آخر حول دور هذا النوع من الفواصل في تكميل المعنى وتأكيده ، نصحب فيه أبا بكر الباقلاني أثناء حديثه عن قوله تعالى: (إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلاَ فِي الأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَآءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ)[القصص3]: يقول رحمه الله عن هذه الآية وعن دور الفاصلة:«...هي تشتمل على جملة وتفصيل وتفسير ذكر العلو في الأرض باستحضار الخلق بذبح الولدان، وسبي النساء، وإذا تُحُكِّمَ في هذين الأمرين فما ظنكم بما دونها؟

---

(1) من علوم القرآن ، (ط 3) 1404هـ 1984 م ، دار اقرأ ، بيروت ،ص 133- 134 .

(2) المصدر نفسه ، ص 134.

(3) أبو حيان ، البحر المحيط ، جـ 6 ص 134 .

(4) المصدر نفسه ، جـ 6 ص 139 .

لأن النفس لا تطمئن على هذا الظلم، والقلوب لا تقر على هذا الجور، ثم ذكر الفاصلة التي أوغلت في التأكيد، ووكفت في التظليم[*] ، وردّت آخر الكلام على أوله ؛ وعطفت عجزه على صدره»[1].

2- حسب ما يتعلق بها من المعنى والبيان : والغالب على هذا القسم أن يكون تذييلا وتعقيبا على ما سبق، وتنقسم الفواصل بحسب ما تؤديه وظيفتها من معنى وبيان إلى أربعة أنواع هي: التمكين، والتصدير، والتوشيح، والإيغال .

أ- التمكين [*] : وهو أن يمهد للفاصلة تمهيدا ، تأتي به متمكنة في مكانها ، مستقرة في قرارها مطمئنة في موضعها غير نافرة ولا قلقة، متعلقا معناها بمعنى الكلام كله تعلقا تاما، بحيث لو طُرحت لاختل المعنى واضطرب[2] .

ومن أمثلته قوله تعالى : (قَالُوا يَشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَامُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا أَوَ اَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَآؤُا۟ إِنَّكَ لَأَنتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ)[هود87]فإنه لما تقدم في الآية ذكر العبادة والتصرف في الأموال، اقتضى ذكر الحلم والرشد على الترتيب؛ لأن الحلم يناسب العبادات، والرشد يناسب الأموال[3].

وكقوله تعالى : (أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمَ اَهْلَكْنَا مِن قَبْلَهِم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ ءَلَايَٰتٍ اَفَلاَ يَسْمَعُونَ * أَوَ لَمْ يَرَوَا اَنَّا نَسُوقُ الْمَآءَ اِلَى الاَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ، زَرْعًا تَاكُلُ مِنْهُ أَنْعَمُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ أَفَلاَ يُبْصِرُونَ)[السجدة 26 -27]، فقد أغرت الآية الأولى بقوله : (أَوَلَمْ يَهْدِ) وختمت بـــ(يَسْمَعُونَ)؛ لأن الموعظة فيها مسموعة، وهي أخبار القرون والأمم، كما بدأت الثانية بـــ(أَوَ لَمْ يَرَوا) وذيلت بـــ(يُبْصِرُونَ)؛ لأن الموعظة فيها مرئية، وهي سوق الماء إلى الأرض الجرز[4].

ب- التصدير [*] : ويعرف أيضا بـــ(رَدُّ العَجُز على الصَّدر)، وهو أن تكون الفاصلة قد تقدمت هي أو ما يشبهها في أوائل الكلام[5] ، وهو على ثلاثة أضرب:

---

[*] في الأصل : (وكفت في التظليم) بواو واحدة ، ولا معنى لها ، والظاهر أنها بواوين ، و المعنى: التي أوغلت في تأكيد الإفساد ، وبالغت في وصف الظلم ، نقول : ناقة وَكوفة أي غزيرة ، القاموس المحيط ، جـ3 ص206.

[1] إعجاز القرآن ، (على هامش الإتقان) جـ 2 ص 73 .

[*] التمكين والتمكن المنزلة والقدر والسلطان، قال تعالى: (ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ)[التكوير20]، مفردات الراغب، ص471.

[2] الزركشي ، البرهان ، جـ 1 ص 108 إلى ص 113 ، وقد جاء في تعريف السيوطي لهذا النوع إضافة إلى التعريف المذكور : « بحيث لو سكت عنها كمله السامع بطبعه » الإتقان جـ 2 ص 129 ، وكذلك ذكر هذه الزيادة الشيخ طاهر الجزائري في التبيان ، ص 285 .

[3] قال أبو حيان في تفسير قوله تعالى : (إِنَّكَ لأَنتَ الحَلِيمُ الرَّشِيدُ) : «ظاهره أنه إخبار منهم عنه بهذين الوصفين الجميلين ، فيحتمل بذلك أن يريدوا الحقيقة ، أي أنك للمتصف بهذين الوصفين ؛ فكيف وقعت في هذا الأمر ، من مخالفتك دين آبائنا وما كانوا عليه ، ومنك من يمنعه حلمه ورشده عن ذلك ... أو يحتمل أن قالوا ذلك على سبيل الاستهزاء والتهكم ، والمراد نسبه إلى الطيش والغي...» البحر المحيط ، جـ 5 ص 253 .

[4] الزركشي ، مصدر سابق ، جـ 1 ص 109 .

- **الأول** : أن توجد الفاصلة في صدر الكلام كقوله تعالى : (وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ **الْوَهَّابُ**) [آل عمران8] وقوله : (فَقُلْتُ **اسْتَغْفِرُوا** رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ **غَفَّارًا**)[نوح10][1].

تنبيه: نقل السيوطي[*] عن ابن المعتز قوله تعالى : (**قَالَ** إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ **الْقَالِينَ**)[الشعراء168] كشاهد على هذا النوع الأول من أنواع التصدير، وكذا طاهر الجزائري[5] وهو وَهَم بَيِّنٌ؛ لاختلاف المعنيين بين الفاصلة (القَالِينَ) أي (المُبْغِضين) وبين الفعل (قَالَ) المأخوذ من (القول)، وليس (قَلَى) المأخوذ من (القِلىَ) أي شدة البغض .

- **الثـــاني** : أن توافق الفاصلة كلمةً تكون في حشو الكلام، نحو :(انظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَلَاخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلاً)[الإسراء21]، (قَالَ لَهُم مُّوسى وَيْلَكُمْ لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِبًا فَيَسْحَتَكُم بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرى)[طه60].

- **الثالث** : أن توافق الفاصلة كلمةً تكون في **آخر** الكلام، نحو قوله تعالى: (خُلِقَ الانسَانُ مِنْ **عَجَلٍ** سَأُوْرِيكُمْ ءَايَاتِي فَلاَ **تَسْتَعْجِلُونِ**)[الأنبياء37]، وقوله تعالى:(أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ **يَشْهَدُونَ** وَكَفَى بِاللهِ **شَهِيدًا**)[النساء165]، وقوله تعالى: (فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن **يَتَطَهَّرُوا** وَاللهُ يُحِبُّ **الْمُطَّهِّرِينَ**) [التوبة109]: فالفاصلة (تَسْتَعْجِلُونِ) جاءت موافقة لكلمة (عَجَلٍ) التي وردت في آخر الجملة[*]، وكذا الفاصلتان: (شَهِيدًا)، (الْمُطَّهِّرِينَ) .

ج - **التوشيح** : وهو أن يكون في أول الكلام ما يدل على الفاصلة[2]، والفرق بينه وبين التصدير أن هذا النوع أي (التوشيح) دلالته معنوية، وذاك لفظية[3].

(*) التصدير لغة : من قولك تصدر فلان المجلس أي جلس في صدره ، وتصدر الفرس أي تقدم الخيل بصدره، والصدر أعلى مقدم كل شيء وأوله، القاموس المحيط، جـ 2ص 68.

(5) الجزائري : التبيان ، ص285.

(1) الزركشي : البرهان ، جـ1 ص 124- 125، وقد استشهد الزركشي رحمه الله في هذا النوع بقوله تعالى: (فَمَن تَابَ مِن بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ)[المائدة 41]، وبقوله تعالى : (وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ)[الأحزاب37] وهما ليستا فاصلتين باتفاق ؛ إذ الفاصلة في الآية الأولى هي : (غَفُورٌ رَّحِيمٌ)، وفي الثانية (مَفْعُولاً)، وإذن فلا وجه للاستشهاد بهذين الآيتين .

(*) الإتقان ، جـ 2 ص 137 .

(5)مصدر سابق، ص 286.

(*) هذا على القول بأن كلمة (عَجَل) مأخوذة من العَجَلة أي السرعة ، يقال نَبْلٌ عَجْلى أي سريعة السهم، والعاجل نقيض الآجل، والمعنى أن الإنسان قد فُطر على العجلة، وعدم التأني، كما قال تعالى: (وَكَانَ الانسَانُ عَجُولاً)[الإسراء11]، وقيل المراد من (العَجَل) الطين، على لغة حمير **الطين**، انظر القاموس المحيط، جـ4 ص12، والبحر المحيط، جـ6 ص312-313، وجامع البيان للطبري جـ17 ص25-27، ومعالم التنزيل للبغوي، جـ3 ص244-245، وزاد المسير لابن الجوْزي، جـ5 ص351.

(2) الزركشي: مصدر سابق ، جـ 1 ص 125 .

(3) السيوطي : مصدر سابق ، جـ 2 ص 132 .

وهذا كقوله تعالى : (إِنَّ اللهَ اصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَلَمِينَ)[آل عمران33]؛ فإن من سمع هذه الآية من بدايتها إلى ما قبل الفاصلة فإنه يعلم ويتنبأ بأن الفاصلة هي كلمة (العَلَمِينَ)لدلالة معنى اصطفاء هؤلاء على ذلك بكونهم من جنسهم[1]، وكقوله تعالى: (وَءَايَةٌ لَّهُمُ الَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ)[يس36]؛ فإنه من كان مُتَبَيِّنًا لمقاطع هذه السورة وهي الميم والنون المسبوقتان بحرف المد الواو أو الياء، ويسمع صدر هذه الآية تَوَقَّعَ أن الفاصلة فيها هي(مُظْلِمُونَ)؛ لأن من انسلخ النهار عن ليله أظلم[2].

د - **الإيغال** : وهو ختم الكلام بما يفيد نكتة، يتم المعنى من دونها[3]، وهذا كقوله تعالى:(اتَّبِعُوا مَن لاَّ يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ)[يس20]، ففي قوله:(وَهُم مُّهْتَدُونَ) إيغال؛ إذ إن المعنى يتم من دونه؛ لأن الرسل مهتدون لا محالة، لكنَّ فيه نوعا من المبالغة والتأكيد على قدر هؤلاء الرسل، والحث على اتباعهم[4]، وكقوله تعالى:(وَمَنَ اَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ)[المائدة52]فالمعنى يتم عند (وَ مَنَ اَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْمًا) أي لا أحد أحسن من الله حكما[5]، وإنما أوغل في المعنى بقوله: (لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ) وخصهم بالذكر- كما يقول الزجاج- لسرعة إذعانهم لحكم الله تعالى، وأنهم هم الذين يَعرِفون أن لا أعدل منه، ولا أحسن حكما[6].

والحاصل أن للفواصل دورا كبيرًا في حسن إفهام المعاني، وإعطاء قيمة بلاغية، وتناغم بديع يزيد من رونق الآية وبيانها.

---

(1) طاهر الجزائري : التبيان ، ص 287 .

(2)الزركشي، البرهان ، جـ 1 ص 126.

(3) الجزائري : مصدر سابق، ص 288.

(4) الزركشي: مصدر سابق، جـ 1 ص 128، طاهر الجزائري مصدر سابق ، ص288، قال أبو حيان : « أمرهم أولا باتباع المرسلين أي هم رسل الله إليكم فاتبعوهم ، ثم أمرهم ثانيا بجملة جامعة في الترغيب ، في كونهم لا ينقص منهم من حطام دنياهم شيء ، وفي كونهم يهتدون بهداهم ، فيشتملون على خير الدنيا و الآخرة » من البحر المحيط، جـ7 ص328.

(5) الزركشي : مصدر سابق ، جـ 1 ص 126 .

(6) أبو حيان : مصدر سابق ، جـ 3ص 505 .

المطلب الثاني : معرفة عدد الآي

وسنتحدث في هذا المطلب عن بعض النقاط المتعلقة بموضوعنا، ألا وهو الوقف على الفواصل حيث سنتعرض إلى قضية اختلافهم في عدد الآيات، وما مرد ذلك، وما مدى ترجمة كون معرفة الفواصل توقيفية على الواقع ؟ كما ستعرض إلى بعض القضايا المهمة كمسألة عدد الآي، وأهم الأعداد المعتمدة في ذلك، وجاء هذا المطلب في أربعة فروع، هي:

الفرع الأول: سبب اختلافهم في عدد الآي

قال أكثر العلماء إن سبب اختلاف السلف في عدد آيات السور، وتحديد فواصلها، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقف على رؤوس الآي للتوقيف، فإذا عُلِمَ مَحَلُّها وصل للتمام، فيحسب السامع حينئذ أنها ليست فاصلة [1] .

وفي هذا التعليل نظر؛ إذ كيف يخفى على هذا السامع مواقع رؤوس الآي مع تأكيده صلى الله عليه وسلم على الوقف عليها، وحرصه على ذلك، مع العلم بأن الصحابة كانوا شديدي التمسك بِهَدْيِه صلى الله عليه وسلم، والمحافظة على تلقي القرآن عنه حرفا حرفا، وتفانيهم في ضبطه وتلاوته وتجويده، ولئن كان ثمة من فاتته بعض مجالس التلقي الشفوي المباشر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن بقية الصحابة-رضوان الله عليهم- كانوا يبلغون غيرهم ما سمعوه بكل أمانة ودقة وإتقان .

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، إذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقف على رأس كل آية، فهل العكس صحيح؟ أي: هل كل ما وقف عليه- عليه الصلاة والسلام- هو رأس آية ؟ إذ من الثابت أيضا أنه صلى الله عليه وسلم كان يقف على مواضع يقتضيها المعنى، وهي ليست رأس آية، نحو : (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ)[آل عمران7]، (قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُواْ إِلَى اللهِ)[يوسف108][*]، وهل كان عليه الصلاة والسلام يقف على كل رؤوس الآي ؟ بمعنى آخر: هل هناك مواضع لم يقف عليها مع كونها فواصلَ ؟ فهاتان النقطتان هما السببان الرئيسان في اختلاف الأئمة في ضبط فواصل الآي.

نرجع إلى التعليل الذي ذكرناه في غرة هذا الفرع، حول سبب اختلافهم في مواضع الفواصل، حيث إن أهم ما يلزم منه:

1- أن الأصل في الوقف عدم اتباع مواضع الفواصل، وهذا معنى قولهم: (فإذا علم محلها وصل للتمام)، ولا ريب في أن مواضعها- اليوم- معلومة ومضبوطة، وعليه فالمتمسكون بالوقف على الفواصل اليوم ليسوا على شيء؛ إذ قد عرفوا يقينا أن سبب الوقف على الفواصل هو معرفتها، ليس إلا؛ والعلة تدور مع معلولها وُجُودًا وعَدَمًا، والنبي صلى الله عليه وسلم ذاتُه طبَّق هذه القاعدة بكل وضوح؛

---

(1) انظر الإتحاف للدمياطي، ص 159، والمحرر الوجيز في عد آي الكتاب العزيز، لعبد الرزاق على إبراهيم، (ط1) 1408هـ مكتبة المعارف ، الرياض ، السعودية ، ص 29 .

(*) كما سيأتي بيانه عند الحديث عن وقوفه صلى الله عليه وسلم ، ص258.

حيث عدل عن مسلكه الأول ألا وهو الوقف على الفواصل، إلى الوقف على المعنى؟

وعلى هذا فالتمسك بالوقف على الفواصل فيه مخالفة لسنته صلى الله عليه وسلم؛ بل فيه إيهام بأن هذا المنهج هو منهجه صلى الله عليه وسلم في تلاوته للقرآن الكريم، وهذا غير صحيح؛ إذ لو كان كذلك لما فارقه إلى منهج أقوم سبيلا، وأقوى دليلا، كما أن فيه إيهاما بأن الوقف على الفواصل مقصود لذاته، وهذا غير مُسَلَّم ؛ إذ الغرض منه واضح، وقد ذكرناه آنفا، خاصة اليوم حيث إنه يستحيل امتداد يد التحريف أو التبديل إلى مواضع الفواصل، فهي معروفة ومضبوطة، وقد كُتبت حولها الكتب، ونظمت فيها القصائد؛ وفيه أيضا مخالفة لمنهج الأئمة والقراء الذي تحدثنا عنه في الفصل الأول.

2 - أن الآيات التامة المعنى لا يصلها صلى الله عليه وسلم بما بعدها؛ لأنه إنما كان يصل للتمام، وهذا يعني أنه لا يوجد فيها خلاف بين العادين، أي أن الاختلاف إنما يكون في المواضع غير التامة .

فهل هذا صحيح ؟

إن الناظر في مواضع الاختلاف بين العادِّين يجد أن هناك مواضعَ غيرَ قليلة قد اختُلِفَ فيها، مع كونها آياتِ تامةً، كما تراه مفصلا في هذا الجدول :

الجدول رقم (5)

الآيات التامة، واختلاف العادين فيها

	الموضع	رقم الآية	اختلاف العادّين فيه
1	(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)	[الفاتحة 1]	عده الكوفي والمكي
2	(قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ)	[البقرة 10]	عده غير الشامي
3	(مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلاَّ خَآئِفِينَ)	[البقرة 113]	عده البصري
4	(وَاتَّقُونِ يَأُوْلِي الأَلْبَبِ)	[البقرة 196]	عده غير المكي و المدني الأول
5	(وَمَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ)	[البقرة 199]	عده غير المدني الأخير
6	(إِلاَّ أَن تَقُولُوا قَوْلاً مَّعْرُوفًا)	[البقرة 233]	عده البصري
7	(اللهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ)	[البقرة 253]	عده المكي والمدني الأخير والبصري
8	(يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَتِ إِلَى النُّورِ)	[البقرة 256]	عده المدني الأول
9	(وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ)	[آل عمران 3]	عده غير الكوفي
10	(حَتَّى تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ)	[آل عمران91]	عده المكي والشامي والمدني الأول وشيبة بن نصاح
11	(أَن تَضِلُّوا السَّبِيلَ)	[النساء 44]	عده الشامي و الكوفي
12	(يَأَيُّهَا الذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالعُقُودِ)	[المائدة 1]	عده غير الكوفي
13	(وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ)	[الأنعام 73]	عده غير الكوفي

14	(وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ)	[الأعراف28]	عده البصري و الشامي
15	(فَأَتَاهُمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ)	[الأعراف36]	عده المكي والمدني
16	(ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ)	[الأنفـــال36]	عده البصري و الشامي
17	(لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ)	[يونـــس 22]	عده غير الشامي
18	(وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ...إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ)	[الرعـــد 5]	عدهما غير الكوفي
19	(وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ)	[إبرهيـــم35]	عده غير البصري
20	(مَا يَعْلَمُهُمْ إِلاَّ قَلِيلٌ)	[الكهف 22]	عده المدني الأخير
21	(وَوَجَدَ عِندَهَا قَوْمًا)	[الكهف 84]	عده غير المدني الأخير والكوفي
22	(كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلاَ تَحْزَنَ)	[طـــه 40]	عده الشامي
23	(وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا)	[طـــه 40]	عده الشامي والبصري
24	(وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي)	[طـــه 41]	عده الشامي و الكوفي
25	(فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ)	[طـــه 77]	عده الكوفي
26	(فَكَذَلِكَ أَلْقَى السَّامِرِيُّ)	[طـــه 86]	عده غير المدني الأخير
27	(يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ)	[النـــور42]	عده غير المكي والمدني
28	(قَالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ)	[النمـــل 45]	عده غير الكوفي
29	(جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ)	[سبـــأ 15]	عده الشامي
30	(وَإِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا)	[النجـــم 28]	عده الكوفي
31	(مِن قَبْلِهِ الْعَذَابُ)	[الحديـــد 13]	عده الكوفي
32	(أُوْلَئِكَ فِي الأَذَلِّينَ)	[المجادلة 20]	عده غير المكي والمدني الأخير
33	(مَن كَانَ يُومِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ)	[الطـــلاق 2]	عده الشامي
34	(كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ)	[المعارج 4]	عده غير الشامي
35	(مَتَاعًا لَّكُمْ وَلأَنْعَامِكُمْ)	[الزعات33]	عده المكي والمدني والكوفي
36	(مَتَاعًا لَّكُمْ وَلأَنْعَامِكُمْ)	[عبس 32]	عده غير البصري والشامي

فهذه (ستة وثلاثون) موضعا كلها تامة المعنى، ومع ذلك فقد اختلف فيها العادون على النحو الذي ترى، وهذا يعني أن ما ذُكر من أن سبب الاختلاف إنما يرجع لكونه صلى الله عليه وسلم كان يقف على الفواصل، ثم يصلها قاصدًا التمام هو سبب غير كافٍ في هذه القضية .

كما نلاحظ أن هناك أربع آيات غير تامة المعنى، بل مبتورة، ومع ذلك فلم يُختَلَف فيها قط وهي:

1- (أَلاَ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ)[الصافات151].

2- (فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ)[الصافات161].

3- (لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ الأَوَّلِينَ)[الصافات168].

4- (فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ)[الماعون4].

فهذه الآيات الأربع معدودة باتفاق العادين .

الفرع الثاني :كيفية تحديد الفواصل

لمعرفة فواصل الآي ومواضعها طريقان: توقيفيّ وقياسيّ .

أ - التوقيفي(*) : وهو ما نص عليه النبي صلى الله عليه وسلم بأنه آية ، أو واظب على الوقف عليه ، ثم كان متفقا مع وظائف الفواصل وخصائصها التي مر تفصيلها[1] ، وأقوى هذه الطرق وأبينها ما نص عليه - عليه الصلاة والسلام- كحديث : «إن لكل شيء سَنامًا، وإنّ سَنام القرآن سورة البقرة. وفيها آية هي سيدة آي القرآن، آية الكرسي»(◊)، وحديث: «من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة كَفَتَاه»(●)، ففي الحديث الأول دليل قوي على أن آية الكرسي (اللهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ...وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ) آية واحدة فاصلتها (العَظِيمُ)، كما أن في الحديث الثاني دليلاً على أن (ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ...فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَفِرِينَ)آيتان فاصلتاهما: (المَصِيرُ) (الكفِرِينَ)، و لم يختلف العادون في ذلك.

وأما مواظبة الوقف عليها، فهو أيضا من أقوى الطرق لمعرفة فواصل الآي، لكنه غير كاف؛ لأنه ينبغي أن يكون منسجما مع خصائص الفواصل؛ إذ ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقف على: (فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَٰتِ)[المائدة50]، (وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا)[النحل5]وغيرها من المواضع، والتي ذكر الأشموني أنه عليه الصلاة والسلام كان يتعمد الوقف عليها، متبعا في ذلك جبريل عليه السلام(*)، وأغلبها ليس رأس آية[2].

(*) الأصل أن الآية تعرف بتوقيف من الشارع كما نص على ذلك أئمة القراءة والتفسير ، وقد أشار السيوطي إلى ذلك بقوله : «فالآية طائفة من حروف القرآن، عُلم بالتوقيف انقطاعها معيّ عن الكلام الذي بعدها في أول القرآن، وعن الكلام الذي قبلها في آخر القرآن...»ونقل عن الزمخشري قوله: « الآيات علم توقيفي، لا مجال للقياس فيه..» انظر الإتقان ، جـ 1 ص 88 .

وهذا لا يرد على ما تم بيانه سابقا والتنبيه عليه من كون بعض الآيات ينبغي إعادة النظر في موضع الفاصلة منها؛ ذلك أن التوقيف نظري ، وإلا فلم اختلفوا في العديد من المواضع ؟

(1) هذا التعريف مبني على الجمع بين ما ذكره الجعبري وغيره حول كيفية تحديد الفواصل، وهي أن ما وقف عليه دائما تحققنا أنه فاصلة، وما وصله دائما تحققنا أنه غير فاصلة، وما وقف عليه مرة ووصله أخرى احتمل الوقف أن يكون لتعريف الفاصلة، أو لتعريف الوقف التام، أو للاستراحة، واحتمل الوصل أنه غير فاصلة، أو أنه فاصلة تركها لتقدم تعريفها، و بين خصائص الفواصل ووظائفها التي مر بيانها ، انظر البرهان جـ1 ص 129 ، و المحرر الوجيز ص 33 .

(◊) مختصر سنن الترمذي ، كتاب ثواب القرآن، باب ما جاء في فضل سورة البقرة وآية الكرسي، حديث رقم (2881)ص423، ومسند الحميدي ، حديث رقم (994) جـ2 ص437، والمستدرك على الصحيحين، حديث رقم (3026) جـ2 ص285 .

(●) الجامع المسند الصحيح، كتاب فضائل القرآن، باب فضل سورة البقرة، حديث رقم (5009) جـ3 ص1615، سنن ابن حبان . حديث رقم (781) ، جـ3 ص60 ، وسنن ابن خزيمة حديث رقم (1141) جـ2 ص180.

(*) وقد سماها الشيخ عبد اللطيف فايزوريان بـ(وقف جبريل)، وجعلها من ملحقات الوقف التام، انظر التبيين في أحكام تلاوة الكتاب المبين، ص 475.

وهذا واضح؛ إذ إننا إذا رأينا مثلا آية (فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ) وجدنا أن فاصلة هذه الآية وهي (التاء) لا تشترك لا مع فواصل سورة البقرة، ولا مع فواصل المائدة؛ لأن كلا فواصلهما (مَنٌّ بَلْ دُرٌّ)(*) .

ب- **القياسي** : وهو ما أُلحق من المحتمل غير المنصوص عليه بالمنصوص لمرجَّح«ولا محذور في ذلك؛ لأنه لا زيادة فيه ولا نقصان، وإنما غايته أنه محل فصل، أو وصل...»[1]، وفيه-كما ترى- تقوية لما أشرنا إليه من قبلُ مِنْ أنَّ تغيير موضع آية مَّا لأسباب موضوعية لا محذور فيه .

والدليل على ثبوت العديد من الآيات بالقياس والنظر اختلافهم الكبير في عدد آيات كثير من السور إمَّا إجمالا وإما تفصيلا؛ إذ يبلغ عدد السور المختلف فيها إجمالا وتفصيلاً(سبعين) سورة، اختلفوا في أكثر من (مائتين وأربعين موضعا) فيها[2]، قال الجزائري: «والظاهر أن أكثر الفواصل قد أثبت بطريق النظر والاجتهاد؛ فإن قيل إن هذا يقتضي أن يكون الخلاف فيها كثيرا جدا...قيل: إنما يكون الخلاف كثيرا جدًّا في الأمور الغامضة البعيدة المدرك، والفواصل في أغلب المواضع ليست كذلك قال الإمام الشاطبي :

وَلَيْسَتْ رُؤوسُ الآيِ خَافِيةً عَلى ✻ ذَكيٌّ، بِهَا يَهْتَمُّ فِي غَالِبِ الأمر»[3].

وهذا المعنى هو الذي أشرنا إليه سابقا من أن التوقيف في هذه القضية نظري أكثر منه واقعي، و ما أحرى أن يُنظَرَ في الآيات التي لا تتفق مع ضوابط الآية القرآنية، ولا تنسجم فواصلها مع أهم خاصية في الفاصلة القرآنية، وهي أنه ينفصل الكلام عندها، ولئن صح أن الاجتهاد هو محل البحث والنظر والنقد ومناقشة الدليل، فإن هذه المواضع (التي فيها بتر للآية القرآنية)تأبى إلاَّ أن ترفض وَأْدَها، وتقطيعَ أوصالها، وتشتيتَ معناها، وتدعو إلى الاجتهاد وإعادة النظر فيها .

---

(2) الأشموني: منار الهدى ، ص 6 ، وقد نسب الأشموني هذا الكلام إلى السخاوي، حيث قال: " قال السخاوي : ينبغي للقارئ أن يتعلم وقف جبريل، فإنه كان يقف في سورة آل عمران على (صَدَقَ اللهُ)، ثم يبتدئ (فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَهِيمَ حَنِيفًا) والنبي صلى الله عليه يتبعه..." و لم أجد هذا الكلام في كتاب السخاوي (جمال القراء) الذي خص منه جزءا هاما بالوقف سماه (علم الاهتداء في الوقف والابتداء)، فالله أعلم من أين أخذ الأشموني هذا النص .

(*) أي لا تخرج عن الحروف الستة: (الباء، الدال، الراء، الميم، اللام، النون) والتي جمعتها اختصارًا في العبارة المذكورة.

(1) البرهان، جـ1 ص130، والتبيان للجزائري، ص 198 .

(2) الجزائري: المصدر نفسه، ص221-246.

(3) المصدر نفسه، ص 203 .

الفرع الثالث : وقف النبي صلى الله عليه وسلم في القرآن

قد ذكرنا سابقا أن مجرد مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على الوقف على موضع ما، لا يعني أنه فاصلة، بل لا بد من انسجام تلك اللفظة مع خصائص الفاصلة وضوابطها، وقد حاول بعض الأئمة جمع سائر المواضع التي حافظ النبي صلى الله عليه وسلم على الوقف عليها، وممن بادر بذلك الإمام أبو عبد الله محمد بن عيسى المغربي(*)، وجملتها (سبعة عشر) موضعا(1).

الجدول رقم (6)

وقف النبي صلى الله عليه وسلم

	الموضع	الآية	تمامها
1	(وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ)	[البقرة 147]	(أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَاتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)
2	(وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ)	[البقرة 196]	(وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَاأُولِي الْأَلْبَابِ)
3	(وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ)	[آل عمران7]	(وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا)
4	(قَالَ يَاوَيْلَتَى أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ)	[المائدة 33]	(مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا)
5	(وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ)	[المائدة 50]	(إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ)
6	(قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ)	[المائدة 118]	(إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ)
7	(أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ)	[يونس2]	(وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ)
8	(وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ)	[يونس 53]	(وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ)
9	(قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ)	[يوسف 108]	(عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ)
10	(كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ)	[الرعد 19]	(لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمُ الْحُسْنَى)

(*) هو أبو عبد الله محمد بن عيسى البُرَيْلي الأندلسي، المعروف (بالمغربي)، المتوفى سنة (400هـ)، من هدية العارفين، جـ6 ص58.

(1) حاجي خليفة : كشف الظنون، جـ 2 ص 2025 .

11	(وَالأَنْعَمَ خَلَقَهَا)	[النحـــل 5]	(لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ)
12	(وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَابُنَيَّ لاَ تُشْرِكْ بِاللهِ)	[لقمـــان12]	(إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ)
13	(وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ)	[غافـــــر5]	(الذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا)
14	(ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَى فَحَشَرَ)	[النزعات22-23]	(فَنَادَى فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَى)
15	(لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ)	[القـــــدر3]	(تَنَزَّلُ الْمَلَئِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا)
16	(بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ)	[القـــــدر 4]	(سَلَمٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)
17	(فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ)	[النصـــــر 3]	(إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا)

ولئن كان في بعض تلك المواضع نظر، كما في الموضع (8) (قُلِ اي وَرَبِّيَ إِنَّهُ لَحَقٌّ) والموضع (14) (فَحَشَرَ) فإن بقية المواضع الأخرى واضحة، بل ولازمة، كما في الموضع(3) (وَمَا يَعْلَمُ تَاوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ) والموضع (13) (أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ) .

الفرع الرابع : الأعداد المشهورة في عدد الآي

بعدما تحدثنا عن اختلافهم في تحديد فواصل الآي، ومرد هذا الاختلاف، نشير هنا إلى الأعداد المشهورة الناجمة عن هذا الاختلاف في عدد آيات القرآن ومواضعها، وجملتها ستة هي : العدد المكي، والعدد المدني الأول، والعدد المدني الأخير، والعدد الكوفي، والعدد البصري، والعدد الشامي[1] .

1 - **العدد المكي** : وينسب إلى عبد الله بن كثير، وهو يروي ذلك عن مجاهد بن جبر عن ابن عباس عن أبيّ بن كعب – رضي الله عنهم – ويبلغ عدد آيات القرآن الكريم فيه (6210 آية) وحكى الأشموني أنه (6219)، و لم يذكر سواه[2] .

2- **العدد المدني الأول** : هو غير منسوب إلى أحد بعينه، وإنما نقله أهل الكوفة عن أهل المدينة مرسلاً، و لم يُسمُّوا في ذلك أحدا، وكانوا يأخذون به، وإن كان لهم عدد مخصوص بهم[3] .

قال ابن المنادي : «أما المدني الأول فلا يُدْرَى على الحقيقة في أي زمن هو، وكأنه عددُ صحابيٍّ متوافق عليه؛ فلكثرة أهله لم يُعز إلى أحد مسمى، فإن كان قبل اكتتاب المصحف فهو مأخوذ من أفواه الرجال وإن كان عن مصحف فهو مأخوذ قبل استنساخه كتبا، فلما جاء أبو جعفر وشيبة اختارا من عدد الماضين كما اختارا من الحروف»[4].

---

(1) ابن الجزري: النشر، جـ2ص80.

(2) منار الهدى ، ص 18 .

(3) الجزائري : التبيان ، ص205 .

(4) ابن الجوزي : فنون الأفنان في عجائب القرآن ، تحقيق محمد إبراهيم سليم ، (د ط) مكتبة ابن سينا، ص73.

ويبلغ عدد الآي فيه (**6217** آية) في عد الكوفيين، و(6214 آية) في عد البصريين، والمعتمد عدد الكوفيين[1].

3- **العدد المدني الأخير** : وهو منسوب إلى أبي جعفر يزيد ابن القعقاع [*]، وشيبة بن نصاح[•]، وقد رواه عنهما إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، بواسطة سليمان بن جماز، وقد اختلفا (أي شيبة وأبو جعفر) في ست آيات، هي:

1- (لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ) [آل عمران91].

2- (وَإِن كَانُوا لَيَقُولُونَ)[الصافات167].

3- (قَالُوا بَلَى قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ)[الملك9].

4- (فَلْيَنظُرِ الانسَٰنُ إِلَى طَعَامِهِ)[عبس24].

5- (فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ)[التكوير26].

6- (فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ)[آل عمران97].

فهذه ست آيات، عد شيبة الخمس الأولى (أي عدها فواصل) دون أبي جعفر، أما الآية السادسة فقد عدها أبو جعفر رأس آية دون شيبة، الذي اعتبر رأس الآية عند تمامها، أي عند قوله تعالى: (وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَٰلَمِينَ)[2] ، ويبلغ عدد الآي فيه (6214 آية) عند شيبة، و(6210) عند أبي جعفر ومذهب (ورش) يوافق العدد الأول، أي (أربعة عشر)[◊] (أي عدد شيبة).

4 - **العدد الكوفي** : وهو الذي يأخذ به كل من الإمام حمزة والكسائي، **وخلف بن هشام،وعاصم ابن أبي النجود، وهو منسوب إلى أبي عبد الرحمن السلمي، فعن حمزة أنه قال : أخبرنا بهذا العدد ابن أبي ليلى عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم[3] .**

---

[1] **الأشموني ، منار الهدى ، ص 18، وقال ابن الجوزي عن هذا العدد : «و به قال نافع »وإلى هذا القول ذهب الداني، والتحقيق أن المعتمد عند نافع هو المدني الأخير، كما قال ابن الجزري ، النشر ، جـ2 ص80.**

[*] **أبو جعفر المخزومي، أحد القراء العشرة ، تابعي ثقة ، عرض القرآن عن عبد الله بن عياش وعبد الله بن عباس، وأبي هريرة رضي الله عنهم، وروى القراءة عنه الإمام نافع ، وسليمان بن جماز، وغيرهما.توفي بالمدينة سنة (130هـ)، وقيل غير هذا ، من غاية النهاية لابن الجزري، ترجمة رقم (3882)جـ2 ص382-384.**

[•] **ابن سرجس بن يعقوب، مولى أم سلمة، قاضي المدينة ومقرئها مع أبي جعفر ،قرأ عليه نافع ، وسليمان بن جماز وأبو عمرو بن العلاء، وهو أول من ألف في الوقوف، توفي سنة (130هـ) ، غاية النهاية ، ترجمة رقم (1439) جـ1 ص329-330**

[2] **ابن الجوزي : فنون الأفنان ، ص72، وهذا خلافا لما ذكره محقق كتاب (فنون الأفنان) السيد محمد إبراهيم سليم ، حيث اعتبر رأس الآية في اختيار (شيبة) هو عند قوله تعالى:** (وَمَن دَخَلَهُ كَانَ ءَامِنًا) .

[◊] **بعد إحصاء آيات المصحف الشريف – الذي طبعته دار المعرفة بالدار البيضاء (المغرب) أكثر من مرة تبين أنها تبلغ (ستة آلاف ومائتين وثلاث عشرة آية) (6213) ، أي بفارق آية واحدة عن عدد الإمام شيبة، و لم أتمكن من الوقوف على هذا الموضع الناقص إلا بعد مدة طويلة، وذلك عند مراجعة هذا المصحف، والمقارنة بين العددين المدنيين الأول والثاني، كما تراه مفصلا في المطلب الموالي ص (263).**

[3] **الجزائري : التبيان ، ص 206 .**

ويبلغ عدد الآي فيه (6236)آية، وهذا العدد هو المشهور(*)، وهو المراد إذا أطلق، ولهم عدد ثان وهو العدد المدني الأول الذي أشرنا إليه سابقا .

5- العدد البصري : ومداره على عاصم الجحدري البصري عن سليمان بن قتيبة عن ابن عباس، وينسبه أهل البصرة بعد عاصم إلى أيوب بن المتوكل البصري(◊)، والأول أصح[1] ، ويبلغ عدد الآيات فيه(6204) آية(•).

6- العدد الشامي: وهو منسوب إلى عبد الله بن عامر الشامي، رواه عنه كل من هارون بن موسى الأخفش وغيره عن (ابن ذكوان)، وأحمد بن يزيد الحلواني وغيره عن (هشام)، ورواه كل من هشام وابن ذكوان عن أيوب بن تميم التابعي عن يحيى بن الحارث حيث قال: «هذا العدد الذي نعده عددُ أهل الشام مما رواه لنا المشيخة عن الصحابة، ورواه عبد الله بن عامر اليحصبي وغيره لنا، عن أبي الدرداء »[2] ، ويبلغ عدد آيات القرآن فيه(6226) آية، وروي فيه غير هذا (•) .

هذا بشكل إجمالي، أما بشكل تفصيلي فإن سور القرآن الكريم على ثلاثة أقسام:

1- قسم اختلف فيه إجمالا وتفصيلا: وهو (تسع وستون) سورة [3] .

2- قسم اختلف فيه تفصيلا لا إجمالا: وهو (خمس) سور(•)، خلافا لما ذهب إليه السيوطي[4]، وتابعه الجزائري[5] في كونها (أربع) سور، وذلك بتركهما عَدَّ الفاتحة.

(*) وهو الموافق للمصاحف المطبوعة برواية (حفص) عن (عاصم بن أبي النجود)، والتي يبلغ عدد الآي فيها (6236) آية.

(◊) إمام ثقة، قرأ على الكسائي وحسين الجعفي، توفي سنة (200هـ) ، من غاية النهاية لابن الجزري ، جـ2 ص172.

(1) ابن الجوزي : فنون الأفنان، ص74.

(•) ولهم عدد آخر (6205)آية ، وعدد ثالث(6219) آية، المصدر نفسه، ص 75.

(2) السيوطي: الإتقان، جـ1 ص89.

(•) ابن الجوزي : مصدر سابق، ص75 .

(3) خلافا للسيوطي والجزائري في اعتبارهما هذا القسم (سبعين) سورة، وذلك بعَدِّهما لسورة الفاتحة ضمن هذا القسم ، والصواب أنها تدخل في القسم الثاني، انظر الإتقان ، جـ1 ص 90 ، والتبيان ص220.

(•) وهي: 1- الفاتحة: وهي (سبع آيات)، لقوله تعالى : (وَلَقَدْ- اتَيْنَكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْءَانَ الْعَظِيمَ)[الحجر87]،ولا عبرة بما خالف هذا العدد ، واختلفوا في موضعين منها. هما : (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) حيث عده المكي والكوفي دون غيرهما، والثاني : (صِرَاطَ الذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) عده المدنيان والشامي والبصري .

2- القصص : (ثمان و ثمانون) آية، عد أهل الكوفة: (طَسِمٌ) ، بينما عد الباقون بدلها: (أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ)[22].

3- العنكبوت : (تسع وستون) آية . عد أهل الكوفة: (أَلَمٌ) ، وعد أهل البصرة : بدلها (مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ)[65]، وعد أهل الشام بدلها : (وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ)[28].

4- الجن :(ثمان وعشرون) آية، عد المكي: (لَن يُجِيرَنِي مِنَ اللهِ أَحَدٌ)، وعد الباقون بدلها (مُلْتَحَدًا)[22].

5 - العصر: (ثلاث) آيات، عد المدني الأخير : (وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ)دون(وَ الْعَصْرِ)، وعكس الباقون.

(4) مصدر سابق، جـ1ص90.

(5) مرجع سابق ، ص 220 .

3- قسم لم يختلف فيه، لا إجمالا ولا تفصيلا: وهو أربعون سورة[1] .

ملاحظة: المعتبر عند حفص وحمزة والكسائي هو العدد الكوفي، والمعتبر عند ابن كثير العدد المكي، وعند ابن عامر العدد الشامي، واختلفوا في المعتبر من ذلك عند كل من ورش، وأبي عمرو بن العلاء، فالذي عليه أكثر المحققين كابن الجزري[2] أن المعتبر من ذلك عند ورش (بل عند نافع) هو العدد المدني الأخير(*) وبالضبط اختيار شيبة بن نصاح، وعند أبي عمرو بن العلاء العدد البصري[3].

وذهب الداني إلى أن المعتبر من ذلك عندهما (أي ورش وأبي عمرو) هو العدد المدني الأول؛ لأن عامة المصريين رووْهُ عن ورش عن نافع، كما أن أبا عمرو قد عرضه على أبي جعفر بن القعقاع[4]،

تنبيـــه: لم يذكر الإمام الأشموني عند حديثه على هذه الأعداد العدد الشامي، وإنما ذكر خمسة أعداد فقط هي على الترتيب: المدني الأول ثم الأخير ثم المكي ثم الكوفي ثم البصري[5].

المطلب الثالث : نظرة حول المصحف الشريف

سنلقي الضوء في ختام هذا الفصل على بعض المصاحف، وهذا فيما يتعلق بمواضع الفواصل، خاصة المصحف المغربي، مستعينين في ذلك بالإحصاء والمقارنة، وهذا في ثلاثة فروع:

الفرع الأول : حول عدد الآي

قال عبد الرزاق علي إبراهيم : «فإذا أراد القارئ...أن يكتب مصحفا على ما يوافق قراءة أحد القراء العشرة ، أو رواية أحد رُوَاتهم فعليه أن يتبع أهل بلد القارئ الذي يقرأ له ، أو يكتب على ما يوافق روايته»[6]، ثم بين عدد كل قارئ :

- نافع ⟵ المدني الأخير (6214) آية .
- ابن كثير ⟵ العدد المكي (6210) آية .
- الكوفيون (عاصم وحمزة والكسائي) ⟵ العدد الكوفي (6236) آية.
- البصري ⟵ العدد البصري (6204) آية.
- الشامي ⟵ العدد الشامي (6226) آية .

---

(1) انظر الإتقان ، جـ1 ص 89 – 90 .

(2) الجزائري : التبيان ، ص211 .

(*) وهو الذي مشى عليه الشيخ الحصري في المصحف المرتل، برواية ورش عن نافع، وكذا المصحف الشريف المطبوع بدار المعرفة الدار البيضاء المغرب، برواية ورش، كما يأتي توضيحه لاحقا .

(3) النشر ، جـ2 ص80.

(4) الجزائري: المرجع السابق ص211.

(5) منار الهدى ، ص 18 ، والراجح أن مرد ذلك السهو والنسيان، والله أعلم .

(6) المحرر الوجيز ، ص 51 .

إذا تبين هذا تبين أن العديد من المصاحف المطبوعة برواية ورش عن نافع، مخالفة للمنهج الذي أشرنا إليه سابقا، وهو أن كل إمام إنما يتبع عدد بلده، كما قال (عبد الرزاق إبراهيم) . وعددُ الإمام نافع هو (6214)، فيجب أن يكون عدد آيات المصاحف المطبوعة بروايتي (ورش وقالون) مساويا لهذا العدد إجمالا وتفصيلا، لا أن يكون عددها (6236) آية، كما تراه في العديد من النسخ المطبوعة (انظر كنموذج لذلك ما هو مثبت في آخر الرسالة).

والأخطاء التي قد تنجم عن هذا الخلط هو عدم ضبط ومراعاة مواضع الإمالة في السور التي يُميلُ فيها ورش (من طريق الأزرق) ذواتَ الياء الواقعة رؤوس آي في هذه السور، كآيتي (فَإِمَّا يَاتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى)[طه120] و(زَهْرَةَ الْحَيَوةِ الدُّنْيا)[طه129] فهما معدودتان عند المدني الأخير، دون الكوفي، أي أن القارئ في هذه المصاحف سوف يَغفل عن هذين الموضعين فيقرأهما بالفتح أو يُجري فيهما الوجهين ظنًّا منه أنهما من ذوات الياء غير الواقعتين رؤوس آي، في حين أن فيهما لورش التقليلَ قولاً واحدًا عند الوقف (أما عند الوصل فإن كلمة (هُدًى) تكون منونة) .

والدليل على صحة ما ذُكر هو أن الشيخ (الحصري) – وهو على درجة عالية من الضبط– مشى في (المصحف المرتل) وَفْقَ هذا العدد، لا وَفْقَ العدد الكوفي كما يراه من تتبعه، وهذا إلا لأن قراءة (ورش) يجب أن يُتَّبَعَ فيها العدد المدني الأخير، لا المدني الأول ولا الكوفي ولا غيرهما.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن الرواية إنما نُقِلت بالترتيلِ واتباعِ مواضع الفواصل في آن واحد ، فالقارئ يتلقى الحروف والكلماتِ وكيفيةَ ضبطها والنطق بها، ويتلقى في ذات الوقف على مواضع الفواصل؛ فكيف انسلخ هذا عن ذلك؟ وكيف حل العدد الكوفي محل العدد المدني ؟
لو كان العدد الكوفي المعتمد (في المصاحف المكتوبة برواية ورش) هو ما رَوَوْهُ عن أهل المدينة وهو (6217)آية لكان الأمر قريبا، أمَّا أن يكون المعتمد في ذلك هو العدد الكوفي الشهير (6236)، والذي يزيد عن العدد المدني بأكثر من (عشرين آية) فهذا غير مقبول.

إن المصحف الذي ينبغي أن يعاد فيه النظر- بالنسبة لبعضهم- هو المصحف المغربي فقط، من حيث رَسْمُه، ومواضعُ الفواصل منه، ووقوفُه .

فأما عن الرسم فقد تم ذلك؛ إذ قلما تجد المصاحف التي يتعاطاها الطلبة، سواء في الكتاتيب أو في المكتبات، تعتمد الرسم المغربي، وهذا بدعوى صعوبةِ قراءتها والأخذِ منها، حيث حل محلها الرسم المشرقي في رسم الفاء بهذا الشكل: (ف) والقاف (ق) ورسم لام ألف هكذا (لأ) وغيرها ، بل إن كثيرا من طلبة القرآن اليوم اختلط عليهم الأمر، فأصبحوا لا يُميِّزون بين هذا وذاك، بل يخلطون حتى بين الروايات.

والصحيح أن هذا الرسم في قمة الضبط والانسجام مع الخط العربي، ودونك مثالا على هذا (لامَ ألفَ): فإن مما قد يُضعَّفُ ويُعَدُّ خطأً علميًّا هو ما تجده في المصحف من رسم هذا الحرف هكذا : (لأ) ؛ أي أن الهمزة تكون على اليمين لا عن الشمال، وهذا الرسم صحيح، لا غبار عليه، بل هو الراجح، وهو مذهب الخليل- رحمه الله - خلافا لما عليه المصاحف المشرقية من كتابته بهذا الشكل : (لأ)[1].

أما عن الوقوف الهبطية فقد جُرِّدت جل الطبعات منها، مع أن جل هذه الوقوف صحيح، وموافق لقواعد اللغة العربية وأقوال المفسرين، بل إن منها ما هو الأصح والأرجح، كما تراه مبينا في الملحق رقم (1) ص (324) .

ولا ننكر أن هناك بعض المواضع التي يتعذر تخريجها، لكن وجودَ موضع أو اثنين من هذا القبيل لا يعني شطبها كلها، واعتبارها ضربا من المجازفة والخبط.

و لم يبق إذن إلا عدد الآي ومواضع الفواصل، حيث لحقها هي الأخرى نصيبها من التصويب والاستدراك، كما أشرنا سابقا.

ولنا أن نتساءل : **أي العدَدَيْنِ أحق بالاعتماد ؟**

ولا يخلو الجواب من أحد وجهين : - **لا فرق بينهما، فكلاهما يصح اعتماده .**

- **أحدهما أولى بالاعتماد** من الثاني .

---

[1] يقول الإمام الخراز رحمه الله حول هذا الحرف:

القَـوْلُ في مَا جَـاءَ في لامَ ألف ✻ الحكمُ في الهمزة منه مختلف

فَقِيـلَ ثـانيـه، وَقِيـلَ الأوَّل ✻ وهمـــز أول هُـو المعـوَّل

إذ أصلـه حرفان نحو (يا) و(مـا) ✻ فَظُفِرَا خَطًّـا كما قد رُسِمـا

انظر دليل الحيران على مورد الظمآن لإبراهيم بن أحمد المارغني (د ط) دار الكتب، الجزائر ، ص 233- 235 .

أما الجواب الأول فيقال فيه : إذا كان الأمر كذلك فيجب أن تُطبَع المصاحفُ المشرقية أيضا وَفق العدد المدني الأخير، حتى تكتمل الدائرة ، وينالَ كلٌّ حظَّه ونصيبَه، أمَّا أن يطال هذا (التصويب) مُصحفًا دون آخر فهذا غير مستساغ .

أما عن الجواب الثاني فيقال فيه : إذا كان أحدهما أولى بالاعتماد من الآخر، فلم اختير العددُ الكوفي بدل المدني ؟ ألأن الأول أصح دليلا وأهدى سبيلا ؟ أم لأن الثاني لا يستقيم، ولا ينسجم مع هذه الرواية ؟ ولماذا بالضبط العدد الكوفي ؟ فهلاَّ اختير بدله العدد المدني الأول ؟ أو العدد المكي؟
أو أي عدد آخر؟ ولماذا لا تطبع المصاحف المشرقية على العدد المدني الأول، مع أنه يمثل أحد الأعداد التي يأخذ بها أهل الكوفة؟

لو كانت القضية قضية اجتهاد وتصويب، أو تنويع في الأقوال لكان الأولى أن تقوم هذه الجهات بطباعة المصحف المغربي على العدد المدني الأول (6217)؛ لا الكوفي، وهذا لصحة نسبته إلى أهل المدينة، وكذا لشهرته وكثرة الآخذين به، كما أنه يمثل رأي الداني والشاطبي.

ولكان ينبغي أيضا أن تُطبع المصاحف المشرقية وَفق هذا العدد؛ لأن أهل الكوفة يأخذون به أيضا، أو تطبع على العدد المدني الثاني، أو أي عدد آخر (عدا الكوفي) حتى ينال كلٌّ حظَّه من التحسين والتنويع.

أما أن يُسدَلَ الستار عن كل هذا، وتندلق الطبعات تترى، كلها تخدم العدد الكوفي فقط، فهذا مسلك غير واضح ! .

وعلى كل حال فإنه ينبغي على الجهات المعنية أن تتعامل مع هذه النقطة بكل مسؤولية ؛ إذ القضية تتعلق بكتاب الله عز وجل بالدرجة الأولى، وتتعلق بقراءة نافع، وكذا بالمصحف المغربي، من حيث عدد آياته (6214آية) ورسمه ...

الفرع الثاني : حول المصحف المطبوع بالدار البيضاء

تولى طباعة هذا المصحف الشريف دار المعرفة بالدار البيضاء ، بالمغرب الشقيق، تحت إشراف ومراجعة الأستاذ (عبد الرحمن شتور)(*) والأستاذ (عبد الكريم متر)(*) وغيرهما،وهو يمتاز بالدقة والضبط، وقد اعتمد الوقوف الهبطية كلها، وهو الذي اعتمدنا عليه في ترقيم الآيات في هذه الرسالة.

إلا أن هذا المصحف الذي كان يُظَنُّ أنه سوف ينأى عن الخلط في عد الآي، قد وقع في هذا الأمر، بل وفي أشدَّ منه، **وهو الخلط بين العدد المدني الأخير والعدد الكوفي من جهة، وبين العدد المدني الأول والأخير من جهة أخرى**، حتى إنك عند تتبعه لا تستطيع أن تحكم عليه: أهو على عدد المدني الأول، أم المدني الأخير.

وبيان ذلك أنه إذا نظرنا في سورة الفاتحة نجد أنهم عدوا البسملة آية مستقلة، و لم يعدوا (عَلَيْهِمْ) الأولى، آية على هذا النحو: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۞ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَلَمِينَ ۞ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۞ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۞ إِيَّاكَ نَعْبُدَ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينَ ۞ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۞ صِرَاطَ الذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمِ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّآلِينَ)، وهذا إنما هو عدد الكوفي والمكي، لا عدد المدني الأول ولا الثاني، بلا خلاف بين الأئمة، فكيف غفلت اللجان المعنية بمراجعة هذا المصحف عن هذا الخطأ العجيب، والذي يقع في غرة المصحف، ويمكن أن يُتَنَبَّهَ له بأقل تركيز ؟

والصواب في هذا ترك عد البسملة وعدُّ (عليهم) الأولى، بهذا الشكل: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَلَمِينَ ۞ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۞ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۞ إِيَّاكَ نَعْبُدَ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينَ ۞ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۞ صِرَاطَ الذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمِ ۞ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّآلِينَ) نعم، هذا هو مذهب نافع، سواء على العدد المدني الأول أو الثاني .

قال الشيخ متولي عن هذا الموضع:

(بَسْمَلَةٌ) لِلمَكِّيِّ والْكُوفِي تُعَد ۞ غَيْرُهُمَا (عَلَيْهِمْ) الأَوَّلُ عَدْ[1]

فإن قيل: ليس هذا ناجما عن غفلة أو وهَم، وإنما هو مبني على ترجيح كون البسملة آية من الفاتحة كما يدل عليه حديث أم سلمة ؟

فالجواب: مهما كان مبلغ حديث أم سلمة من الصحة والدلالة فإنه لا يعطي الحق في تغيير موضع آية ما، ومخالفة العدد الذي كتب المصحف على مذهبه، خاصة وأن هذه المسألة خلافية، على أن الذي رجحه القاضي عبد الوهاب[2] وابن عبد البر[3] وغيرهما من المحققين[4] أنها ليست بآية من الفاتحة،

(*) رئيس جمعية (أبي شعيب الدكالي) لتحفيظ القرآن الكريم .

(*) إمام مسجد (الحمد) بالدار البيضاء، طريق مكة (انظر المصحف الشريف، المطبوع بالدار البيضاء، ص611).

[1] المحرر الوجيز، ص 65.

[2] انظر وجه استدلاله على هذا الحكم ، ووجه مناقشته لمذهب الشافعي كتابه (الإشراف على نكت مسائل الخلاف) تحقيق الحبيب بن طاهر، (ط1)1999م دار ابن حزم، بيروت ، مسألة رقم (225) جـ1 ص233-234 ، هذا، وقد اعترض ابن رشد

وعلى فرض أن الراجح هو ما ذهب إليه الشافعي من كونها آية، فإن هذا ليس بمبرر مقبول لتغيير موضع فاصلة مّا(*).

أما عن الخلط الهائل بين العددَيْنِ المدنيين (الأول والأخير) فهو أيضا من أعجب ما يلاحظ في هذا المصحف، وقد بدا في أول الأمر أن هذا المصحف قد كُتب على العدد المدني الأول لا الثاني، وذلك لترك عده (حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ) وعَدِّ مكانَها (مَنضُودٍ)[هود81]، وهذا هو العدد المدني الأول،كما يقول الشيخ متولي :

(سِجِّيل) المكي مع الأخير ✲ (مَنضُودٍ) الغير بلا نكير[1]

على القاضي عبد الوهاب، في كون وجه رده على الشافعي غيرَ قاطع ، بل واعترض على غيره ممن تكلم في هذه المسألة، ووجهُ اعتراضه عليهم أنه لا يصح أن يقال عن آية مّا أنها قرآن في موضع ، وليست قرآنا في موضع آخر ، حيث قال : «وكل هذا تخبط وشيء غير مفهوم...»من بداية المجتهد، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود (ط1) 1996م دار الكتب العلمية بيروت، جـ2 ص219 ، والذي يظهر أن هذا الاعتراض الذي ذكره ابن رشد غير وارد؛ لأن الكلمة أو العبارة لا تثبت قُرآنيَّتها إلا بثبوت نزولها من عند الله عز وجل، أي أن آية (فَبِأَيِّ ءَالآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ) مثلا إنما ثبتت قرآنية غيرها من الآيات والتي تبلغ (ثلاثين) آية، لا بمجرد مماثلتها ومشابهتها للآية الأولى، بل لتكرر نزولها هي الأخرى ، والمسألة نفسها في البسملة، فثبوت قرآنية آية النمل[30] لا يعني ثبوت قرآنية غيرها من المواضع، إلا إن ثبت نزولها من عند الله عز وجل مع كل سورة، ومثال ذلك أيضا قوله تعالى : (وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لاَ يَشْكُرُونَ)[النمل75] فهل يعني أن الموضع الثاني الموجود بسورة يونس[60] هو نفسه هذا الموضع ؟ والجواب: لا، وإن كانت الآية هي نفسها ؛ ذلك أن قرآنية الموضع الثاني إنما ثبت بالنزول من عند الله تعالى مرة ثانية ، لا بالمشابهة والتماثل، فلو افترضنا أن شخصا ما أثبت هذا الموضع الموجود بالنمل في سورة يونس (قبل نزوله في هذه السورة) فهل يقال إنه في هذا الموضع الجديد آية قرآنية ؟ والجواب: لا، وإن كانت هي نفسها التي بالنمل، وإلا فهل يقال إن جملة (الحمد لله رب العلمين غافر الذنب وقابل التوب) قرآن ؟ إنها ليست بقرآن في شيء ؛ لأنها لم تنزل من عند الله عز وجل على هذا التركيب والترتيب، فهي قرآن في سورتي الفاتحة وغافر ، وليست بقرآن في هذا الموضع، والله أعلم .

(3) انظر فتح المالك، جـ2 ص 94 ، و ص 118 .

(4) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، جـ1 ص93-95، وص117، وشرح الزرقاني على الموطأ (ط1) 1411هـ دار الكتب العلمية، بيروت، جـ1 ص255-256، والشرح الكبير على مختصر خليل للشيخ أحمد الدردير، تحقيق محمد عليش، دار الفكر بيروت، جـ1 ص251، ومواهب الجليل في شرح مختصر خليل للحطاب، (ط2) 1399هـ دار الفكر بيروت، جـ1 ص544، والنجوم الطوالع للمارغني، ص26 ، وانظر أيضا شرح النووي على مسلم ،جـ4 ص 103-104.

(*) إذ لا ضرورة أبدا تدعو إلى ذلك، خاصة ونحن نعلم أن الخلاف الفقهي مبني على الاجتهاد، أي على (الظن)، ولا يمكن تغيير موضع فاصلة ما لدليل ظني، وهذا بخلاف الأحكام العملية (الفقهية) فإننا مطالبون بالامتثال لها، بل ونحن متعبدون بها وإن كانت مبنية على الظن، وقد سبق الإشارة إلى هذه النقطة عند الحديث عن خبر الواحد، ص (184) هامش (1) .

يقول د. محمد رمضان البوطي حول هذه النقطة،: « وربما استعظم بعض الجُهَّال أن يسمع بأن أدلة الأحكام الفرعية ظنية، وربما راح يتندر بذلك قائلا: إذا فالشريعة الإسلامية كلها قائمة على أساس الظن !

والذي ينبغي أن تتنبه إليه في هذا الصدد أنه لو لم يرد دليل قطعي من الكتاب أو السنة على أن الله قد تعبدنا في الأحكام العملية بالأدلة الظنية لما ساغ لنا التمسك بشيء من الأحكام التي لم يثبت عليها دليل قطعي...» انظر مقدمة كتاب (في الفقه المقارن) (ط2) 1410هـ1999م دار الفكر، بيروت، ص12-15.

(1) المحرر الوجيز، ص93.

أي أن المدني الأخير مع المكي عدًّا كلمة (سِجِّيلٍ) رأس آية، بينما عد الباقون وهو المراد بقوله (الغير) ويدخل فيهم المدني الأول كلمة (مَنضُودٍ) رأس آية، على هذا النحو : (وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ ۞ مُسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ)[هود81-82].

لكن إذا جئنا إلى ختام السورة ذاتها وجدنا أنهم تركوا عد (عَمِلُونَ) من قوله تعالى: (وَقُل لِّلَّذِينَ لاَ يُومِنُونَ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنَّا عَمِلُونَ وَانتَظِرُوا إِنَّا مُنتَظِرُونَ)[هود120] وهذا هو مذهب المدني الأخير، لا الأول؛ لأن الأول عد (عَمِلُونَ) رأس آية على هذا الشكل: (وَقُل لِّلَّذِينَ لاَ يُومِنُونَ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنَّا عَمِلُونَ ۞ وَانتَظِرُوا إِنَّا مُنتَظِرُونَ)، وقد أشار إليه الشيخ متولي بقوله:

(مُخْتَلِفِينَ) ثم (عَامِلُونَـــا) ۞ شَـــامٍ عِرَاقِيٌّ هُمُ الرَّاءِونَـــا
وَالمَدَنِيُّ الأَوَّلُ فِي الثَّانِي يَعُدْ ۞ مَعَ العِرَاقِيِّ وَشَامٍ احفَظْ تَسُدْ[1]

يريد أن المدني الأول يعد الثاني أي (عَامِلُونَ) من الآية السابقة في سورة هود ، مع العراقي والشامي .

وكذا في سورة الكهف، فإننا نجد أنهم عدوا (مَا يَعْلَمُهُمْ إِلاَّ قَلِيلٌ)[الكهف22]وهذا قد انفرد بِعَدِّه المدني الأخير، دون سواه .

وكذا إذا جئنا إلى قوله تعالى (وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَايْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا)[الكهف24] فإنهم تركوا عده آية، وهذا إنما يستقيم على مذهب المدني الأخير، لا المدني الأول ولا غيره .

وقد أشار إلى هذين الوجهين الشيخ متولي في أرجوزته فقال:

..... ۞ (قَلِيلٌ) الثاني وغيره (غَدًا)[2] .

يريد أن المدني الثاني انفرد بعَدِّ (قَلِيلٌ)، كما انفرد بترك عد (غَدًا) .

وهذا هو الخلط بعينه، ولذا سنحاول حصر كل المواضع التي انفرد بِعَدِّها المدني الأخير عن الأول حتى تُراعى في إعادة طبع هذا المصحف، وكذا كل المواضع التي انفرد بِعَدِّها المدني الأخير عن الكوفي لكي يُدركَ القارئ في المصحف (على رواية ورش أو قالون) المُتَّبَع فيه العددَ الكوفيَّ هذه المواضع فيعطيَ لها اعتبارها، حيث يقف عندها إذا كانت تامة المعنى، وكذا يُميل ذواتَ الياء عندها إذا كان يقرأ من طريق الأزرق، كما تراه مبينا في الفرع الموالي :

---

(1) المحرر الوجيز ، ص 94 ، والتبيان للجزائري، ص 225 .

(2) المرجع نفسه، ص 101.

الفرع الثالث : المواضع التي انفرد بعدها المدني الأخير دون الأول

وهذا كما ذكرنا تابع للكلام على المصحف السابق الذكر، حيث سنحاول حصر هذه المواضع لتتضح، وتستبينَ الفواصلُ التي وقع فيها الخلط بين هذين العددين.

وجملة هذه المواضع (سبعة وعشرون) موضعا، عدها المدني الأخير دون الأول، وقد وضعنا أمام كل موضع الفاصلة المقابلة له حسب ما هي عليه في المصحف المذكور لتسهُلَ عملية المقارنة :

الجدول رقم (7)

المواضع التي انفرد بعَدِّهَا المدني الأخير عن المدني الأول

	الموضع	موضع الفاصلة في المصحف	رقم الآية
1	(وَاتَّقُونِ يَاأُولِي الأَلْبَبِ)	الأَلْبَبِ	[البقرة 196]
2	(كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمُ الآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ)	تَتَفَكَّـرُونَ	[البقرة217]
3	(اللهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ)	القَيُّـومُ	[البقرة253]
4	(وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ)	**مَنضُـود**	[هـود81]
5	(أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَآءِ)	السَّمَـآءِ	[إبرهيم 26]
6	(قُل رَّبِيَ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلاَّ قَلِيلٌ)	قَلِيـلٌ	[الكهف22]
7	(وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا)	زَرْعًا	[الكهف32]
8	(وَءَاتَيْنَهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا)	سَبَبًا	[الكهف83]
9	(وَاذْكُرْ فِي الْكِتَبِ إِبْرَاهِيمَ)	إِبْرَهِيـمَ	[مريـم40]
10	(أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا)	حَسَنًا	[طـه 84]
11	(فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَسِيَ)	فنـسي	[طـه 86]
12	(أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً)	قَـوْلاً	[طـه 87]
13	(وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ)	سِنِيـنَ	[الـروم 2]
14	(فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللهِ تَبْدِيلاً)	تَبْدِيـلاً	[فاطـر43]
15	(فَبَشِّرْ عِبَادِ)	عِبَـادِ	[الزمـر16]
16	(وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ)	البَصِيـرُ	[غافـر57]
17	(إِذِ الأَغْلَلُ فِيٓ أَعْنَقِهِمْ وَالسَّلَـٰسِلُ يُسْحَبُونَ)	يُسْحَبُـونَ	[غافـر 71]
18	(كَالْمُهْلِ تَغْلِي فِي الْبُطُونِ)	البُطُـونِ	[الدخان42]
19	(يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ)	أَبَارِيـقَ	[الواقعة 20]
20	(لاَ يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلاَ تَاثِيمًا)	تَاثِيمًـا	[الواقعة27]
21	(قُلِ إِنَّ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ لَمَجْمُوعُونَ)	لَمَجْمُوعُونَ	[الواقعة52]
22	(وَمَن يَتَّقِ اللهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا)	مَخْـرَجًا	[الطلاق2]
23	(قَالُوا بَلَى قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ)	كَبِيـرٍ	[الملـك9]

24	(وَلاَ تَذَرُنَّ وُدًّا وَلاَ سُوَاعًا وَلاَ يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا)	نَسْـــرًا	[نـــوح 24]
25	(إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا)	كَيْـــدًا	[الطارق15]
26	(يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا)	أَشْتَـــاتًا	[الزلزلة6]
27	(وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ)	الحَـــقِّ	[العصر2]

فأنت ترى أن الخلاف بين مواضع الآي في العدد المدني الأخير وبين مواضعها في المصحف الذي نحن في صدد مراجعته يكمن في موضعين اثنين هما : (مَنضُود) و(كَبِير) حيث عد المدني الأخير (مَنضُودٍ)بدلها (سِجِّيلٍ)، على هذا النحو: (وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ * مَّنضُودٍ مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ)[هود81] كما عد إضافة إلى (كَبِير) كلمة (نذير) ، على هذا الشكل: (قَالُوا بَلِى قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ *فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللهُ مِن شَيْءٍ انَ انتُمْ إِلاَّ فِي ضَلَلٍ كَبِيرٍ)[الملك9-10]، فإذا أضفنا إليهما الموضع الذي ذكرناه سابقا في سورة الفاتحة وهو (عَلَيْهِمْ) الأولى أصبحت عدد المواضع التي خالف فيها هذا المصحف العدد المدني الأخير ثلاثة مواضع، لكن لا يمكننا أن نطلق هذا الحكم؛ لأننا لم نثبت بشكل قاطع أن هذا المصحف كُتب وَفق العدد المدني الأخير، ولإثبات هذا نحاول ذكرَ السور التي اختلف فيها المدنيان، وعدد آيات كل سورة، ثم نقارن هذه الأعداد مع أعداد هذه السور كما هي في المصحف، فمع أيهما تطابقت فهو مكتوب عليه، وجملة السور المختلف فيها (اثنتا عشرة) سورة .

ودونك نتيجةَ هذه المقارنة:

الجدول رقم (8)

السور المختلف فيها بين العدد المدني الأول و الأخير

	السورة	عدد آيها في العدد المدني الأول	عدد آيها في العدد المدني الثاني	عدد آيها في المصحف
1	هـــود	122	121	121
2	مـــريم	98	99	99
3	الشعراء	227	226	226
4	الـــروم	60	59	59
5	فـــاطر	45	46	46
6	المجادلة	22	21	21
7	المـــلك	30	**31**	30
8	المزمل	20	18	18
9	المدثر	56	55	55
10	الطارق	16	17	17
11	الشمس	16	17	17
12	الزلزلة	8	9	9

فأنت تلاحظ أن عدد سور هذا المصحف إنما تطابق العدد المدني الأخير، لا الأول، أي أن **المصحف المطبوع بالدار البيضاء قد كتب على العدد المدني الأخير.**

هذا، ثم إن السورة الوحيدة التي اختلف فيها هذا المصحف مع العدد المدني الأخير هي سورة الملك، حيث عدها هذا الأخير (إحدى وثلاثين) آية، بينما هي في المصحف (ثلاثون آية) فقط، والصواب الأول؛ ذلك لأن مجموع آيات المصحف هو (6213 آية) كما أشرنا من قبل، أي بفارق آية واحدة عن عدد المدني الأخير ولا شك أن النقص إنما هو راجع إلى هذه السورة؛ إذ الصواب أن يكون عدد آياتها (إحدى وثلاثين) آية، وذلك بزيادة (قَالُوا بَلى قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ)(*) .

والحاصل أن هذا المصحف مكتوب على العدد المدني الأخير، وأن جملة الأخطاء الثابتة فيه(**ستة**)وهي:

1- عدد آياته (6213) آية، والصواب أن يكون (**6214** آية) .

2- عَدُّه (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ) آية من سورة الفاتحة، والصواب ترك عَدِّها .

3- ترك عَدِّ (أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)، والصواب عدُّها آية .

4- عده (مَنضُودٍ)[هود81]، والصواب عَدُّ (مِن سِجِّيلٍ) بدلها .

5- **عدد آيات سورة الملك** (30) آية، والصواب (31) آية، **بزيادة عد (قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ)**[9] وتصير آية (إِنَ اَنتُمْ إِلاَّ فِي ضَلَلٍ كَبِيرٍ) هي الآية العاشرة .

6- فإذا أضفنا إليها خطأ مطبعيا هو عبارة "حزب27" والصواب "**حزب28** " كما تراه في الصفحات : (278) – (281) من هذا المصحف، صار عدد هذه الأخطاء (ستة) .

هذا ما تيسر بحول الله بحثه حول هذا المصحف؛ وننتقل بعدها إلى ذكر المواضع التي انفرد بِعَدِّها المدني الأخير عن الكوفي:

الفرع الرابع : المواضع التي انفرد بِعَدِّها المدني الأخير عن الكوفي

وقبل الشروع في ذكرها، نشير إلى أن الشيخ علي إبراهيم في (المحرر الوجيز) قد تعرض لهذه المواضع، وأوصلها إلى (ستة وخمسين) موضعا[1] وقد وهم في هذا ؛ إذ غفل عن موضعين اثنين تحقيقا، وموضع ثالث محتمل:

1- **أما الموضع الأول فهو** : (صِرَٰطَ الذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) حيث لم يعده وهو مما انفرد به المدني الأخير عن الكوفي، كما نبه على ذلك الشيخ محمد متولي في أرجوزته حيث قال[2] :

(بَسْمَلَةٌ) للمكي والكوفي تُعَـــدْ ✻ غيرهما (عَلَيْهِمْ) الأول عَد

(*) وهذا هو الموضع الذي أشرنا إلى نقصانه من قبل في الصفحة 260، هامش (٥)

(1) المحرر الوجيز ، ص 53 .

(2) المرجع نفسه ، ص 65 .

2- الموضع الثاني : (يَأَيُّهَا الذينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ)[المائدة1] حيث عده غير الكوفي، فيدخل فيه المدني الأخير كما هو واضح[1]، لكنه لم يذكره .

3- الموضع الثالث : (مَقَامُ إِبْرَهِيمَ)[آل عمران97]، حيث لم يذكره أيضا، وهذا هو الموضع الذي قلنا إنه محتمل؛ ذلك أنه يُعتبَر رأس آية عند أبي جعفر، دون شيبة، فإذا راعينا الخلاف في نسبة هذا العدد المدني الأخير (أي بين شيبة وأبي جعفر) أدرجنا هذا الموضع ضمن المواضع التي انفرد بها المدني الأخير عن الكوفي ، وإذا راعينا الترجيح لم ندرجه ؛ لأن شيبة يتفق والحالة هذه مع الكوفي .

والذي نميل إليه هو إدراج هذا الموضع مراعاة للخلاف، وعلى هذا فالمواضع التي انفرد بعَدِّها المدني الأخير دون الكوفي هي (تسعة وخمسون) موضعا .

ونشير هنا إلى أن المراد بالموضع- في الجدول التالي- الكلمة الأخيرة من الآية.

الجدول رقم (9)

المواضع التي انفرد بعَدِّها المدني الأخير دون الكوفي

	الموضع	السورة	الآية
1	(صِرَٰطَ الذينَ أَنْعَمْتَ **عَلَيْهِمْ**)	الفاتحة	6
2	(اللهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ **الْحَيُّ الْقَيُّومُ**)	البقرة	253
3	(مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ **الْفُرْقَانَ**)	آل عمران	3
4	(لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُوا مِمَّا **تُحِبُّونَ**)	آل عمران	91
5	(فِيهِ ءَايَٰتٌ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ **إِبْرَٰهِيمَ**)	آل عمران	97
6	(يَأَيُّهَا الذينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا **بِالْعُقُودِ**)	المائدة	1
7	(يَأَهْلَ الْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَٰبِ وَ يَعْفُوا عَن **كَثِيرٍ**)	المائدة	16
8	(الْحَمْدُ للهِ الذي خَلَقَ السَّمَٰوَٰتِ وَالاَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَٰتِ وَالنُّورَ)	الأنعام	1
9	(وَهُوَ الذي خَلَقَ السَّمَٰوَٰتِ وَالاَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ)	الأنعام	73
10	(قُلِ انَّنِي هَدَىٰنِي رَبِّيَ إِلَى صِرَٰطٍ **مُّسْتَقِيمٍ**)	الأنعام	162
11	(قَالَتُ اخْرِيهُمْ لأُولِيٰهُمْ رَبَّنَا هَؤُلاَءِ اَضَلُّونَا فَاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ)	الأعراف	36
12	(وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنِىٰ عَلَى بَنِي **إِسْرَآئِيلَ**)	الأعراف	136
13	(وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لاَخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَٰدِ وَلَكِن لِّيَقْضِيَ اللهُ أَمْرًا كَانَ **مَفْعُولاً**)	الأنفال	42
14	(أَلَمْ يَاتِهِمْ نَبَأُ الذينَ مِن قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ)	التوبة	70
15	(وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن **سِجِّيلٍ**)	هود	81
16	(بَقِيَّتُ اللهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم **مُّومِنِينَ**)	هود	85

[1] الجزائري: التبيان، ص223.

17	(وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ)	الرعـــد	5
18	(قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ)	الرعـــد	17
19	(الر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ)	إبراهيـــم	1
20	(وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ)	إبراهيـــم	6
21	(أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ الذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ)	إبراهيـــم	11
22	(قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلاَّ قَلِيلٌ)	الكهـــف	22
23	(وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ)	مريـــم	40
24	(قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا)	مريـــم	75
25	(وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي)	طـــه	38
26	(قَالَ يَقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا)	طـــه	84
27	(أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً)	طـــه	87
28	(فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى)	طـــه	120
29	(وَلاَ تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)	طـــه	129
30	(ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَى وَأَخَاهُ هَارُونَ)	المؤمنون	45
31	(قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ)	الشعراء	48
32	(قَالُوا نَحْنُ أُولُوا قُوَّةٍ وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ)	النمـــل	33
33	(قَالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ)	النمـــل	45
34	(وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ)	القصص	22
35	(أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ)	العنكبوت	28
36	(الٓمٓ غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ)	الـــروم	2
37	(وَقَالُوا أَءِذَا ضَلَلْنَا فِي الأَرْضِ إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ)	الســـجدة	9
38	(فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ سُنَّتَ الأَوَّلِينَ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللهِ تَبْدِيلاً)	فاطـــر	43
39	(إِنَّ اللهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِيمَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ)	الزمـــر	3
40	(وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَظِمِينَ)	غافـــر	17
41	(وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ)	غافـــر	57
42	(أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الذِي هُوَ مَهِينٌ)	الزخرف	51
43	(فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا)	محمـــد	4
44	(يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ)	الرحمـــن	33
45	(وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلاَثَةً فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ)	الواقعـــة	8
46	(وَأَصْحَابُ الْمَشْئَمَةِ)	الواقعـــة	10

47	(يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ)	الواقعـــة	20
48	(وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ)	الواقعـــة	43
49	(قُلْ إِنَّ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ لَمَجْمُوعُونَ)	الواقعـــة	52
50	(قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ)	الملـــك	9
51	(وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ)	الحاقـــة	24
52	(وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا)	نـــوح	23
53	(مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا)	نـــوح	26
54	(فَأَمَّا الْإِنسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ)	الفـــجر	15
55	(وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ)	الفـــجر	17
56	(كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ)	العلـــق	15
57	(يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا)	الزلزلـــة	6
58	(وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ)	العصـــر	2
59	(فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ)	قـــريش	3

ملاحظة : يجدر بنا هنا - وفي آخر هذا المطلب- أن ننبه الطلبة **على بعض الأخطاء الكبيرة** الموجودة في كتاب (التبيان) للشيخ طاهر الجزائري، والمتعلقة بموضوع عد الآي، والتي تغير المعنى تماما، وهي مبينة في هذا الجدول : الجدول رقم (10)

تصويب بعض الأخطاء المتعلقة بعدد الآيات من كتاب (التبيان) لطاهر الجزائري

	الخطأ	الصفحة	صوابه
1	(وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَبَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّورية والانجيلَ) عده غير الكوفي	222	عده الكوفي
2	سورة المائدة : (120) آية في عدد الكوفي، و(122) في عدد المكي والمدني...	223	في عدد **الشامي** والمكي والمدني
3	سورة طه : (فَنَسِيَ) عده غير المكي والمدني الأول، وهذه الكلمة وحدها عندهما آية	229	**ليست وحدها آية** بل الآية عندهما هي (فَنَسِيَ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا..)[طه 88]
4	سورة محمد:(38) آية في عدد الكوفي ...(ولم يذكر شيئا عن مواضع الخلاف)	236	واختلف فيها في سبعة مواضع(٥)
5	(يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا) عده غير المدني والكوفي	244	عده غير المدني الأول والكوفي

وفي الختام ندعو الجهات المعنية إلى المحافظة على ملامح المصحف المغربي، وذلك بطباعته وَفْقَ أدق المقاييس وأعلاها، من حيث رسمه ووقوفه ، وكذا عدد آياته، **وذلك باتباع العدد المدني الأخير(6214)**آية.

(٥) انظر تفصيل هذه الوجوه في المحرر الوجيز لعبد الرزاق علي إبراهيم ، ص 150- 151 .

الفصل الرابع

الوقف على الفواصل

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الرابع : الوقف على الفواصل

المبحث الأول : أقسام الوقف

المطلب الأول : الوقف التام

- الفرع الأول : تعريفه.
- الفرع الثاني : حكمه .
- الفرع الثالث : مقتضياته .

المطلب الثاني : ضوابط كل من الوقفين الحسن والقبيح

- الفرع الأول : ضوابط الوقف الحسن .
- الفرع الثاني : ضوابط الوقف القبيح .
- الفرع الثالث : أثر المعنى في حكم الوقف .
- الفرع الرابع : ضوابط الكلام .
- الفرع الخامس : ضوابط الوقف بشكل عام .

المبحث الثاني : مواضع الوقف والقطع على الفواصل

المطلب الأول : مواضع الوقف والابتداء على الفواصل

- **الفرع الأول :** الفواصل التي لا يصح الوقف **عليها** .
- **الفرع الثاني :** الآيات التي لا يصح الابتداء برؤوسها .

المطلب الثاني : مواضع القطع على الفواصل

- **الفرع الأول :** مواضع القطع على الأحزاب.
- **الفرع الثاني :** مواضع القطع على أنصاف الأحزاب .
- **الفرع الثاني :** مواضع القطع على الأرباع .
- **الفرع الرابع :** مواضع القطع على الأثمان .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الرابع : الوقف على الفواصل

وسنحاول في هذا الفصل الحديث عن بعض النقاط المتعلقة بأقسام الوقف، مع الحديث على مسألة تمام المعنى والتعلق، والفرق بين الوقف القبيح، وبين غيره، كما سنحاول تجسيد أهم النقاط التي تم بحثها في جانب تطبيقي، يتعلق بتتبع فواصل الآي التي لا يصح الوقف عليها، أو الابتداء بما بعدها، ونفس الشيء حول قطع القراءة خاصة على رؤوس الأحزاب والأجزاء الأخرى .

المبحث الأول : أقسام الوقف

لقد تنوعت آراء أئمة القراءة حول مراتب الوقف إلى عدة آراء[1] أشهرها :

أ- الرأي الأول : ويرى أصحابه أن مراتب الوقف ثلاثة : تام وحسن وقبيح، وهو قول ابن الأنباري[*] .

ب- الرأي الثاني: ويرى أصحابه أن المراتب أربع : تام مختار، وكاف جائز، وحسن[*] مفهوم، وقبيح متروك .

ج- الرأي الثالث : ويذهب القائلون به إلى أن الأقسام خمسة: لازم، ومطلق، وجائز، ومُجَوَّزٌ لوجه، ومُرَخَّصٌ ضرورة، وممن قال بهذا الرأي الإمام السجاوندي[*] .

---

[1] انظر منار الهدى للأشموني ص 7.

[*] وذهب الداني إلى أن الأقسام الثلاثة، هي : التام ، والكافي ، والقبيح . المكتفى ص 138.
هذا وقد ذهب الأشموني إلى إدراج السخاوي ضمن أصحاب هذا الرأي حيث قال : "...فقال الأنباري والسخاوي: مراتبه ثلاثة: تام وحسن وقبيح" مصدر سابق ، ص7، وتبعه على هذا الرأي محقق كتاب (المكتفى) السيد (يوسف عبد الرحمن المرعشلي) حيث قال معلقا على اختيار الداني المذكور آنفا : « وهو قول ابن الأنباري...والسخاوي » ص 138 ، هامش (2) ، كما أنه أحال على منار الهدى في ص5، وهو وهَم؛ إذ لاوجود لاختيار ابن الأنباري والسخاوي في هذه الصفحة ، بل لا وجود فيها للكلام على الوقف ، والصواب هو ص7 .
وهذا الذي قالاه (أي الأشموني والمرعشلي) حول اختيار السخاوي، فيه نظر ؛ لأن هذا الأخير قسَّم الوقف إلى أربعة أقسام: تام وكاف وحسن وقبيح ، كما في كتابه (جمال القراء) جـ2 ص 563 .

[*] ذكر الداني لفظ (صالح) بدل (حسن) ، أي : (صالح مفهوم) ، مصدر سابق، ص 138.

[*] هو أبو عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي الغزنوي، الإمام الكبير المقرئ المفسر ، كان في وسط المائة السادسة، كما قال ابن الجزري، قال الذهبي: لم أدر على من قرأ، ولا من أقرأ، من مصنفاته : (تفسير للقرآن الكريم)، (علل القراءات) ، (الوقف والابتداء الكبير). من غاية النهاية لابن الجزري ، ترجمة رقم (3084) جـ2 ص157، وطبقات المفسرين للسيوطي، تحقيق علي محمد عمر، (ط 1) 1396هـ مكتبة وهبة، القاهرة، ترجمة رقم (98) ص101.
وهو غير (سراج الدين السجاوندي الفقيه الحنفي) الذي ترجم له إسماعيل باشا في هدية العارفين ، جـ6 ص106،وأبو الوفاء القرشي في الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، (د ط) مير محمد كتب خانه . كراتشي، ترجمة رقم (365)جـ 2ص119، وهذا لعدة أسباب أهمها :
1-الاختلاف في الاسم والكنية : فالمترجم له هو (أبو عبد الله محمد) أما الثاني فهو (محمد سراج الدين أبو طاهر) .

د- الرأي الرابع : ويذهب أصحابه إلى تقسيم الوقف إلى ثماني مراتب : تام وشبيه به، وناقص وشبيه به، وحسن وشبيه به، وقبيح وشبيه به .

هـ - وقال آخرون: الوقف على قسمين : تام وقبيح، لا غير .

قال الأشموني: «وجميع ما ذكروه من مراتبه غير منضبط ولا منحصر؛ لاختلاف المفسرين والمعربين؛ لأنه سيأتي أن الوقف يكون تاما على تفسير وإعراب وقراءة، غير تام على أخرى؛ إذ الوقف تابع للمعنى»[1]. لكن الراجح والمختار من هذه الأقوال هو الرأي الثاني، وهو الذي ذهب إليه الداني[*] وابن الجزري[2] وأكثر القراء .

2- الاختلاف في اسم الأب : فالأول هو (ابن طيفور) أما الثاني فهو (بن محمد بن عبد الرشيد بن طيفور) ، وهذا الفرق كما ترى محتمل وغير قاطع لاحتمال أن يكون الأول قد نُزِّل أبُ الجد منزلة الأب كما تراه في العديد من الأعلام منهم (أحمد بن حنبل) إذ هو أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، وابن جريج إذ هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج...

3- تاريخ وفاته : فإن المترجم له عاش في وسط المائة السادسة ، بينما عاش الثاني في المائة الثامنة بدليل أن الأدنروي قد ترجم له في (طبقات المفسرين) وحدد تاريخ وفاته بسنة (738هـ) وهو تاريخ محتمل جدا ، وكذلك إسماعيل باشا فإنه ذكر أن تاريخ وفاته في حدود (600هـ) وقيل (700هـ)، والتاريخ الثاني الذي ذكره بصيغة التمريض هو الأقرب للصواب، ومن العجب أن إسماعيل باشا تردد بين تاريخين يفصل بينهما (قرن بأكمله) ! وهذا أمر عجيب ؛ إذ إن التردد والاختلاف إنما يكون في السنة والسنتين ، وحتى العشر وما يقاربها أما أن يُختَلَفَ في تاريخ وفاة عَلَمٍ على النحو الذي ذكره فهو أمر بعيد جدا .

وإنما مرد هذا التخبط – والله أعلم- هو الخلط بين الشخصيتين المذكورتين، فإن التاريخ الأول (600هـ) إنما ينطبق على (أبي عبد الله) المترجم له ، بينما ينطبق التاريخ الثاني(700هـ) على (أبي طاهر) الفقيه الحنفي .

4- من حيث المصنفات : فإن الأول اشتهر بتفسيره للقرآن الكريم ، حيث قال ابن الجزري : « وله تفسير حسن للقرآن وعلل القراءات في عدة مجلدات وكتاب الوقف والابتداء الكبير وآخر صغير» بينما الثاني الذي ترجم له إسماعيل باشا فقد اشتهر بـ(المختصر في الفرائض)، و(ذخائر نثار في أخبار السيد المختار صلى الله عليه وسلم) ، و(عين المعاني في تفسير السبع الثاني)، و((الوقف والابتداء) و (رسالة في الجبر والمقابلة)... فتفسير السجاوندي المقرئ هو تفسير لكامل القرآن الكريم كما تفيده عبارة ابن الجزري ، بينما تفسير الثاني فهو خاص بالفاتحة فقط، بدليل أن إسماعيل باشا حين ذكر اسم هذا التفسير بين مضمونه بقوله : " أي تفسير الفاتحة " وبهذا يظهر أن التفسيرين متغايران خلافا للأدنروي الذي سَاوَى بينهما..

هذا عن التفسيرين ، أما كتاب الوقف والابتداء فالاختلاف بينهما أيضا ظاهر لأن السجاوندي المقرئ له كتابان كبير وصغير، بينما السجاوندي الفقيه له كتاب واحد ، على أن الذي نميل إليه أنّ نسبة كتاب (الوقف والابتداء) لأبي طاهر السجاوندي الحنفي هي من قبيل الوهَم الناجم عن الخلط بينه وبين السجاوندي المقرئ، والله أعلم .

5- أن الذهبي أشار إلى أنه لم يقف على شيوخ السجاوندي المقرئ وكذا تلاميذه ، وهذا بخلاف السجاوندي الفقيه الحنفي كما تراه في ترجمته في الجواهر المضيئة ، جـ1 ص 385 .

والحاصل أن السجاوندي صاحب الوقف هو أبو عبد الله محمد بن طيفور ، وأنه عاش في القرن السادس، وهو غير محمد سراج الدين أبو طاهر الفقيه الذي ترجم له إسماعيل باشا في هدية العارفين .

[1] منار الهدى ، ص 7.

[*] حيث قال : " والقول الأول [وهو الثاني في التقسيم المذكور] أعدل عندي ، وبه أقول " المكتفى ص 139.

[2] النشر، جـ2 ص225.

المطلب الأول : الوقف التـــام

الفرع الأول : تعريفـــه

لقد رأينا – في الفصل الأول - أن الوقف التام هو الذي يُفهَم المراد منه، دون أن يتعلق بشيء بعده، أو هو الذي يستغني ما بعده عما قبله، وهذا كالوقف على: (وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)[البقرة28]، (وَيَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا)[الإسراء108]، (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا)[مريم10]...

فإن المراد من هذه الآيات مفهوم ، كما أن ما بعد هذه المواضع مستغن عما قبلها، كما هو بين من خلال الآيات التي أعقبتها، وهي على الترتيب:(وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً) (قُلُ ادْعُوا اللهَ أَوُ ادْعُوا الرَّحْمَنَ)، (يَيَحْيَى خُذِ الْكِتَبَ بِقُوَّةٍ).

إذا عرفت هذا ، عرفت مدى قصور التعريف الذي ساقه الشيخ زكريا الأنصاري للوقف التام، حيث ذكر أنه« الموضع الذي يستغني عما بعده»[1] وهو تعريف غير مانع، لدخول كلٍّ من الوقف الكافي والحسن فيه : ألا ترى أن الوقف على: (الْحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) وعلى: (ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا)[المدثر11]هي وقوف حسنة مستغنية عما بعدها ؟ إذ الجملة الأولى تامة العناصر (مبتدأ وخبر)، كما أن فحواها مفهوم، وكذا الآية الثانية، وكذا الوقف على: (الذِينَ يُومِنُونَ بِالغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ)[البقرة2]، (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ) [البقرة10]؛ فإنهما وقفان كافيان ومعناهما تام، وهما مستغنيان عما بعدهما.

إلا أن ما بعد هذه المواضع غير مستغن عما قبلها، كما تراه جليا في الارتباط اللفظي في كل من: (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، (وَجَعَلْتُ لَهُ مَالاً مَّمْدُودًا)[المدثر12]، أو في الارتباط المعنوي في : (أُوْلَٰئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ)[البقرة4]، (أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ)[11] .

وعليه فإن تعريف زكريا الأنصاري ينبغي أن يساق ويعدل بهذا الشكل: « الوقف التام هو الموضع الذي يستغني ما بعده عما قبله» والله أعلم .

✻ **تعليل تسميته** : أما عن تسميته؛ فالمشهور تسميته **بالتام**، إلا ما ثبت عن الإمام زكريا الأنصاري من تسميته **بالحسن** كذلك، حيث قال: «فالتام متفاوت، فالأعلى تام وما دونه تام، لكنه يسمى حسنا أيضا»[2] ، ولعل المؤلف لم يقصد حقيقة التسمية، بل قصد أن التام قد يكون بدرجة الحسن، كما أنه قد يكون في درجة الكافي[3] وهذا عند وجود التعلق، كالوقف على : (وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) على حد تمثيله.

---

(1) المقصد لتلخيص ما في المرشد ، ص 5 .

(2) المصدر نفسه ، ص 5 .

(3) الداني : المكتفى، ص 141.

ولكنه يقرر بعد ذلك التسوية بينهما عند المقارنة بين الوقف على : (مُصْبِحِينَ وبِاللَّيْلِ) والوقف على : (أَفَلاَ تَعْقِلُونَ) من نفس الآية [الصافات137- 138] فكلاهما تامان، إلا أن الأول أتم. حيث يقول : «وبذلك عُلم أن الوقف الحسن هو التام، لكن لّه تعلق بما بعده»[1].

وكأني بالمؤلف - رحمه الله - يريد أن يبين أن عدم التعلق إنما هي من صفات الوقف الأتم لا التام، وهذا - كما ترى - محض تعمق غير مرضي؛ ذلك أن أهم ما يميز الوقف التام هو عدم التعلق، ووجود الأتم منه لا يعني انتفاء هذا الشرط في الأدنى .

ويشبه هذا صنيع من أنكر وجود الوقف التمام بسبب إفراطه وتوسعه في علم المناسبة؛ إذ رأى أن تمام المعنى وعدم التعلق يعنيان انتفاء وجود المناسبة بين هذه المواضع [2] ، وهذا ضرب من التعنت!

✻ **تعليل التسمية**: أما عن تعليل هذه التسمية فقد اختلفوا فيها : فذهب ابن الجزري إلى أن سبب تسميته بالتام هو تمامه المطلق [3] ، بينما ذهب الأشموني إلى أن ذلك مرجعه إلى تمام معناه [4]، والقول الأول أظهر؛ لأن مجرد تمام المعنى لا يلزم منه عدم التعلق؛ مما يعني دخول الوقف الكافي والحسن، ولذا ينبغي تقييد تمام المعنى بعدم الارتباط، وهو ما عبر عنه ابن الجزري بالإطلاق .

الفرع الثاني : حكمه

إن حكم الوقف التام-كما هو مذكور في كتب الوقف والابتداء ، هو حسن الوقف عليه ، والابتداء بما بعده[5]، وهذا التعميم غير سديد ؛ إذ إن الوقف على قوله تعالى : (وَاللَّهُ شَدِيدُ العِقَابِ)[الحشر7] هو وقف تام؛ لتمام معناه وعدم تعلقه بما بعده ، لكن الوقف عليه ليس حسنا فحسب، بل لازم كما ترى ؛ إذ يفضي وصل الكلام إلى تغيير المعنى وإفساده، كما هو واضح من خلال السياق: «وَاللَّهُ شَدِيدُ العِقَابِ لِلْفُقَرَآءِ الْمُهَٰجِرِينَ الذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ...».

وأمثلة هذا كثيرة، منها الوقف على (للكفرين) من قوله تعالى: (أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ وَالذِي جَآءَ بِالصِّدْقِ) [الزمر31- 32]...

وهذا النوع من الوقف هو الذي أطلق عليه السجاوندي اسم الوقف (اللازم) أي للزوم الوقف عليه، وسماه بعضهم بالوقف (الواجب) .

---

[1] أبو زكريا: المقصد ، ص 5 .

[2] طاهر الجزائري : التبيان ، ص 305 .

[3] النشر ، جـ1 ص 226.

[4] منار الهدى ، ص 8.

[5] الداني: المكتفى، ص140.

وعلى هذا فالأولى أن يقال في حكم الوقف التام : (**يوقف عليه و يبتدأ بما بعده**) من غير تقييده بلفظ (يحسن)[*] ، أو يقال : (يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، ما لم يؤد الوصل إلى معنى غير صحيح)والله أعلم .

فإن قيل: إن هذا التقييد غير لازم ولا حاجة إليه؛ لأن ابن الجزري بين أن الوقف اللازم هو من الوقوف التي يتأكد استحبابها، لبس إلا، وأن تسميته بالواجب ليس معناها الواجب الشرعي الذي يعاقب على تركه، كما قد يتوهم[1] .

والجواب : أن هذا يعني أن الوصل المؤدي إلى فساد المعنى جائز، لا إشكال فيه وإذن؛ فما معنى اهتمام السلف الصالح بتعلم الوقوف ؟ وهل ينصرف تعلمهم إلا إلى الوقوف الواجبة، واجتناب الوقوف القبيحة ؟

وما معنى قول ابن الجزري ذاته : «...ففي كلام علي رضي الله عنه[•] دليل على وجوب تعلمه ومعرفته وفي كلام ابن عمر برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة رضي الله عنهم»[2] ؟

هذا، وقد بين الإمام أبو زكريا الأنصاري - رحمه الله – هذا الحكم بشكل صريح، حيث قال في قوله تعالى : (وَلاَ يُحزِنكَ قَوْلُهُمْ) [يونس65]: «والوقف على(قَوْلُهُم) فيهما [أي في سورتي يونس ويس] لازم، ويمتنع الوصل؛ لأنه صلى الله عليه وسلم متره على أن يُخَاطَب بذلك»[3].

وأما عن مسألة (العقاب) التي استدل بها ابن الجزري على أن الوجوب هنا ليس بالمعنى الشرعي؛ فجوابها أن الثواب والعقاب لا يتعلقان بأقسام الحكم التكليفي فحسب، بل يتعلقان أيضا بالقصد والنية كما جاء في الحديث الصحيح : «...وإنما لكل امرئ ما نوى»[4]، فلا شك أن من كان دأبه التساهل بهذا النوع من الوقوف ، وعدم استشعار أهميته و خطورته، ووصل الوقوف اللازمة الذي يفضي في كثير من المواضع إلى فساد المعنى فإنه يأثم بهذا ولا ريب، وهذا بخلاف من وقع منه سهوا أو جهلا بحكمه، أو كان معتقدا جوازه ...

ملاحظة : من خلال الأمثلة التي ذكرت عن الوقف اللازم ؛ يتبين أن ما بعد اللفظ الموقوف عليه لا يتعلق بما قبله، لا لفظا ولا معنى، وهذا يعني أن الوقف اللازم يدخل ضمن أقسام التام المطلق،

---

[*] وهذا الذي مشى عليه ابن الجزري في النشر ، جـ1 ص226.

[1] المصدر نفسه، جـ 1 ص 232 .

[•] وهو قوله : « الترتيل : معرفة الوقوف . وتجويد الحروف » ..

[2] النشر ، جـ1 ص 225 .

[3] فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن ، تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني ، (ط 2) 1408 هـ 1988 م ، مكتبة رحاب، الجزائر ، ص 250- 251 .

[4] البخاري: الجامع المسند الصحيح، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، حديث رقم (1) جـ1 ص21.

أي فلا يمكن أن يوجد في الوقف الكافي أوالحسن . وعليه فقول ابن الجزري - حول هذا الوقف - : «ويجيء هذا في قسمي التام والكافي، وربما يجيء في الحسن» [1] فيه نظر .

- **تنبيه** : ينبغي أن يقصر حد الوقف التام على حده **اللغوي** (النحوي) أي : (الذي لا يتعلق بما بعده مطلقا) دون حده **الأدائي** أي : (يوقف عليه ويبتدأ بما بعده) ذلك أن قولنا : التام هو الذي لا يتعلق بما بعده، هو كلام صحيح؛ إذ يشمل الوقف اللازم .

كما أن قولنا : كل وقف لا يتعلق بما بعده هو وقف تام، هو كلام صحيح أيضا.

وعليه فالحد المذكور هو حد صحيح ؛ لأنه **مطرد منعكس** [2] .

أما إذا قلنا : إن التام هو الذي يوقف عليه و يبتدأ بما بعده ؛ كان التعريف غير منعكس، أي ليس كل ما يوقف عليه ويبتدأ بما بعده هو وقف تام ؛ لدخول الوقف الكافي فيه، وهكذا فإنك ترى أن لا فرق بين الوقف التام والكافي من الجانب الأدائي ، بل لا فرق بين الكافي واللازم أيضا من هذا الوجه، والكلام نفسه يقال في تعريف الوقوف الأخرى والمقارنة بينها، فالحد المعتمد للوقف الكافي - مثلا - هو الحد اللغوي لا الحد الأدائي ؛ لما عرفت من أن هذا الأخير قد يكون غير جامع مانع .

الفرع الثالث : مقتضيات الوقف التام

ولنختم الكلام على الوقف التام بالحديث عن بعض مواضعه، والحالات التي يغلب أن يكون الوقف عليها تاما؛ ويدخل ضمنها الوقوف اللازمة، كما تم بيانه سابقا، ويمكن تقسيم هذه الحالات إلى ثلاثة أقسام :

- **الحالة الأولى** : وتتعلق بموضوع الكلام وغرضه، كأن يدل على انتهاء قصة ما، نحو : (فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَى قَوْمٍ كَٰفِرِينَ)[الأعراف92] ونحو : (وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى اللهِ إِنَّ اللهَ بَصِيرٌۢ بِالْعِبَادِ)[غافر44]...فهذان الموضعان وأشباههما معناهما تام؛ إذ يدلان على نهاية القصة .

وكذا قوله تعالى : (قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ الْـَٰٔنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ الصَّٰدِقِينَ)[يوسف51] فهنا ينتهي كلامها [3]، **والآيتان بعدها:** (ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ...غَفُورٌ رَّحِيمٌ)[52-53] من كلام سيدنا يوسف **عليه السلام**[4] .

---

[1] **النشر** ، جـ1 ص 232 .

[2] **انظر** شروط التعريف وضوابطه في تشنيف المسامع للزركشي، جـ1 ص 210 فما بعد .

[3] **الطبري:** جامع البيان، جـ12 ص237-238.

[4] **يقول الإمام الصابوني** : " اختار الطبري أن هذه الآية [أي : ذَلِكَ لِيَعْلَمَ ...] والتي بعدها من كلام يوسف عليه السلام ، وهو قول ابن عباس و رجح ابن كثير و بعض المفسرين أنها من كلام امرأة العزيز ، لسياق الكلام ، و ما اختاره الطبري هو الأظهر و الأرجح ؛ إذ كيف يصح لامرأة العزيز أن تقول : (ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب) و قد عرفت على خيانة زوجها في غيبته

وقد يكون هذا الموضع رأس آية، وقد لا يكون كذلك، حيث يقع قبل الفواصل كما تراه مثلا في سورة (البقرة) في الآيات : (أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَاتِ بِكُمُ اللهُ جَمِيعًا)[147]، (وَالذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لله)[164]، (وَلاَ تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الهَدْيُ مَحِلَّهُ)[195]، (لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ)[285]...وفي (آل عمران) في الآيات : (إن الدِّينَ عندَ اللهِ الاسْلاَمُ)[19]، (لَقَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ)[181]، (كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ الْمَوْتِ)[185]...ومثلها في سورة الإسراء : (لِنُرِيَهُ مِنَ – ايَتِنَا)[1]، (فَجَاسُوا خِلاَلَ الدِّيَارِ)[5]، (وَإِنَ اَسَأْتُمْ فَلَهَا)[7] (وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ)[12]...

كما يقع بعد الفاصلة كما في قوله تعالى: (لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ✻فِي الدُّنْيا وَالاَخِرَةِ)[البقرة217-218]، (وَأَنْهَارًا وَسُبُلاً لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ✻ وَعَلَمَٰتٍ)[النحل15-16]، (لَمْ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا ✻ كَذَلِكَ)[الكهف87-88]، (وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ✻ وَبِاليْلِ)[الصافات137-138]، (وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِئُونَ✻ وَزُخْرُفًا)[الزخرف33-34]...

- **الحالة الثانية** : وتتعلق بالأسلوب والغرض الذي يأتي بعدها، بحيث يقتضي أن يكون الوقف قبل غرض من هذه الأغراض تاما(*) ونكتفي ببعضها:

1- عند الابتداء بالاستفهام، ذلك أن الكلام قبله يكون تاما، نحو : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الذِي حَآجَّ إِبْرَٰهِيمَ فِي رَبِّهِ) ؟ [البقرة257]، (أَ.لَهٌ مَعَ اللهِ) ؟[النمل62-64]، (أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ) ؟ [الزخرف31]، (هَلَ اَتِيكَ حَدِيثُ الغَٰشِيَةِ)؟[الغشية1] .

وهذا ليس على إطلاقه، بل قد يكون تابعا لما قبله ومرتبطا به، كما تراه في قوله تعالى : (أَ.نَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ) ؟ [يوسف90]، (مَتَىٰ نَصْرُ اللهِ)؟[البقرة212]، (مَن فَعَلَ هَذَا بِئَالِهَتِنَا)[الأنبياء59] ؟

2- عند الابتداء بياء النداء، نحو: (يَأَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ)[الحج71]، (يَأَيُّهَا الذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا)[الحج75] .

3- عند الابتداء بلام القسم، نحو : (لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ)[آل عمران186]...

4 - عند الابتداء بالشرط، نحو: (مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدَ اَطَاعَ اللهَ)[النساء79]، (إِنَ اَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ)[الإسراء7] .

5- عند الابتداء بالنفي، نحو : (لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ)[البقرة255]، (وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ) [البقرة142]، أو النهي نحو : (لاَ يَتَّخِذِ الْمُومِنُونَ الكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ الْمُومِنِينَ)[آل عمران28]، (وَلاَ تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)[البقرة190].

وبكل طرق الفتنة والإغراء وبجميع الوسائل ...وأما قول يوسف : (وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِي) فإنما قال ذلك على سبيل التواضع والاعتراف بفضل الله ورحمته ..." مختصر تفسير الطبري ، جـ1 ص 402 هامش (1) ، وانظر صفوة التفاسير للصابوني ، جـ 2 ص 52 .

(*) الأشموني : منار الهدى ، ص 8 .

- الحالة الثالثة : وهي التي يؤدي الوصل فيها إلى معنى غير صحيح، ولها أمثلة عديدة نكتفي بواحد منها، وهو قوله تعالى : (وَمَا يَعْلَمُ تَاوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ)[آل عمران7]، حيث عد بعضهم الوقف على (الله) وقفا لازما، والواو التي بعده (وَالرَّسِخُونَ فِي العِلْمِ) للابتداء، وهذا بناء على أن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويل المتشابه(*) «وهو قول أكثر أهل العلم من المفسرين والقراء والنحويين»[1] .

ومما يؤيد هذا الرأي ما روي عن ابن عباس أنه قرأ : (وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون في العلم)[2] .

يقول الحافظ ابن حجر حول دلالة هذه القراءة : «فهذا يدل على أن الواو للاستئناف؛ لأن هذه الرواية - وإن لم تثبت بها قراءة - لكن أقل درجاتها أن تكون خبرا بإسناد صحيح إلى ترجمان القرآن؛ فيقدم كلامه في ذلك على من دونه»[3] ، وقال في موضع آخر : «...وفيه إشارة إلى أن الوقف على الآية تام»[4] ، وممن ذهب إلى هذا الرأي أبو عبيد القاسم بن سلام [5].

بينما ذهبت طائفة إلى أن الراسخين في العلم يعلمون تأويله، منهم النووي[6] وابن الحاجب [7] ، وابن قتيبة[8] .

(*) قال الطبري في تفسير قوله تعالى : (هُو الذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الكِتَبَ...) : هو الذي أنزل عليك القرآن منه آيات محكمات بالبيان ، هن أصل الكتاب الذي عليه عمادك وعماد أمتك في الدين وإليه مفزعك ومفزعهم فيما افترضت عليك وعليهم من شرائع الإسلام ، وآيات أخر هن متشابهات في التلاوة مختلفات في المعاني اهـ جامع البيان ، جـ3 ص 172 .

وقد تعددت أقوال العلماء في الفرق بين المحكم والمتشابه ، وقد أوصلها شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - إلى عشرة أقوال كما تراها في الملحق رقم (2) ، وأبرز هذه الأقوال :

1 - المحكم ما عرف العلماء تفسيره وتأويله ، وفهموا المراد منه ، والمتشابه ما استأثر الله بعلمه ، ولم يكن في مقدور البشر الوصول إليه ، مما لا حاجة بهم إليه ، كالعلم بذات الله وحقائق صفاته ، وكقيام الساعة ، وخروج الدجال ...كما قال تعالى : (وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ)[الأنعام60] وهو اختيار الطبري، مصدر سابق، جـ3 ص174- 175 .

2- أن المحكم ما ظهر معناه وانكشف كشفا يرفع الاحتمال عنه، والمتشابه ما قابله ، مما احتمل أكثر من وجه، نظرا للاشتراك والترادف والحذف والاختصار ...انظر الإحكام لأبي الحسن الآمدي ، تحقيق الدكتور سيد الجميلي (ط 1) 1404 هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت جـ1 ص 218 .

3- المحكم ناسخه ومنسوخه وحلاله وحرامه وفرائضه وما يؤمن به ويعمل به ، والمتشابه منسوخه ومقدمه ومؤخره وأمثاله وأقسامه وما يؤمن به ولا يعمل به ، وهو مروي عن ابن عباس ، الطبري : مصدر سابق، جـ3 ص 173.

(1) الداني : المكتفى ، ص 195 .

(2) أبو حيان : البحر المحيط ، جـ 2 ، ص 384

(3) فتح الباري ، جـ 8 ص 210 .

(4) المصدر نفسه ، جـ8 ص 211 .

(5) الغزالي : المنخول، ص 250 .

(6) حيث قال في شرحه على مسلم : " واختلف العلماء في الراسخين في العلم ، هل يعلمون تأويل المتشابه ، وتكون الواو في (والراسخون) عاطفة أم لا ، ويكون الوقف على (وَمَا يَعْلَمُ تَاوِيلَه إِلاَّ اللهُ) ثم يبتدئ فيقول تعالى : (وَالرَّسِخُونَ فِي العِلْمِ...)

يقول ابن تيمية : « في الآية قراءتان : قراءة من يقف على (إلاَّ اللهُ) وقراءة من يقف على : (وَالرَّسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) وكلا القراءتين حق ، و يُراد بالأولى المتشابه في نفسه الذي استأثر الله بعلمه، ويراد بالثانية المتشابه **الإضافي** الذي يَعرف الراسخون تفسيره »[1].

والمراد من كلامه أن القسم الأول هو ما لا سبيل إلى معرفته، كحقيقة ذاته سبحانه وتعالى، وما في الآخرة من الصحف والموازين، والجنة والنار، وأنواع النعيم وغيرها من الحقائق التي أخبر بها القرآن، مما لا يعلم وقته وقدره وصفته إلا الله، ويكون الراسخون في العلم قد نالوا تلكم الرتبة السنية؛ بسبب اكتفائهم بما أغناهم الله عن اقتحام العقبات والصعاب، واعترافهم بالعجز عن إدراك حقائق تلك الأمور، وهذا القدر هو الذي عناه من رأى أن الوقف على (إلاَّ اللهُ) لازم، والواو بعدها للاستئناف .

أما الثاني وهو الذي عبر عنه (بالإضافي) هو ما أضيف اشتباهه لسبب معين من حذف أو إجمال واشتراك ونحوها كما أنه قد يتشابه عند هذا ما لا يتشابه عند غيره[2]، وهذا القسم هو الذي عناه من رأى أن الراسخين في العلم يعلمون تأويله، مع نكتة أخرى تتعلق بلفظ (التأويل) سنذكرها بُعَيْدَ قليل، وهم محقون في ذلك؛ إذ لم يمتنع أحد من الصحابة أو التابعين عن تفسير آية من كتاب الله بناء على أنها من المتشابه التي لا يعلمه إلا الله، ولا قال أحد من السلف ولا من الأئمة المتبوعين أن في القرآن آيات لا يعلم معناها ولا يفهمها رسول الله صلى الله عليه وسلم[3] .

إلا أن المسألة ترجع بشكل أساس إلى قضية التفسير والتأويل والفرق بينهما، ولذلك قال ابن تيمية مبينا هذه النقطة : «...**وأما أن يُراد بالتأويل التفسير ومعرفة المعنى، ويُوقَفَ مع ذلك على : (وَمَا يَعْلَمُ تَاوِيلَهُ إلاَّ اللهُ) فهذا خطأ قطعا، مخالف للكتاب والسنة** وإجماع المسلمين...وهذا القول يناقض الإيمان بالله ورسوله من وجوه كثيرة ...[إذ يعني] أن الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة كانوا لا يعلمون تفسير ما تشابه من القرآن» [4]، وسيأتي بيان هذا الكلام في الملحق رقم (2) .

وكلٌّ من القولين محتمل ...والأصح الأول وأن الراسخين يعلمونه ؛ لأنه يبعد أن يخاطب الله عباده بما لا سبيل إلى معرفته، وقد اتفق أصحابنا وغيرهم على أنه يستحيل أن يتكلم الله تعالى بما لا يفيد " جـ16 ص 218

[2] حيث قال : " لأن الخطاب بما لا يُفهم بعيد " من تشنيف المسامع للزركشي، جـ1 ص 391 .

[3] حيث قال : " ولسنا نزعم أن المتشابه في القرآن لا يعلمه الراسخون في العلم . وهذا غلط من مُتَأَوِّليه على اللغة والمعنى، و لم ينزل الله شيئا من القرآن إلا لينفع به عباده، ويدل به على معنى أراده ...وهل يجوز لأحد أن يقول : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يعرف المتشابه ؟ وإذا جاز أن يعرفه مع قول الله تعالى : (وَمَا يَعْلَمُ تَاوِيلَهُ إلاَّ اللهُ) جاز أن يعرفه الربانيون من صحابته..." من تأويل مشكل القرآن ، ص 98- 99 .

[4] كتب ورسائل في التفسير، جـ17 ص 381 .

[5] ابن تيمية : المصدر نفسه، جـ17 ص 396 .

[6] ابن تيمية : مصدر سابق جـ 13 ص 285 .

[7] مصدر سابق : جـ17 ص 419 .

المطلب الثاني : ضوابط كل من الوقفين الحسن والقبيح

وإنما لم نتحدث عن الوقف الكافي؛ لأنه لا يتعلق به أمر كبير، وقد أشرنا إليه في الفصل الأول، كما أنه يشابه - من حيث حكمه - الوقف التام؛ لأنه يصح الوقف عليه والابتداء بما بعده فلا إشكال فيه، وإنما محل البحث يكمن في هذين النوعين : الحسن والقبيح ؛ إذ إن كليهما لا يصح الابتداء بما بعدها،إلا أن الأول تُستثنى منه الفواصل، وهو يدخل ضمن المعنى التام، والثاني لا يوقف عليه، و لم يرد في شأنه أي استثناء بخصوص الفواصل، وهذا هو محل الإشكال؛ إذ ليس هناك أي دليل على أن الوقف على (فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ)[الماعون4] - مثلا - سائغ مستطاب، وسنة متبعة، كما سنوضحه فيما يلي:

الفرع الأول : ضوابط الوقف الحسن

كما ذكرنا فالوقف الحسن يدخل ضمن المعنى التام المتعلق بما بعده لفظا؛ فهو في نفسه حسن مفيد يجوز الوقف عليه، لكن لا يصح الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي، إلا عند رؤوس الآي، وعلى هذا فلا دخل للآيات غير التامة المعنى في هذا الضابط، ولا وجه للاعتماد على كلام ابن الجزري، ولا أحد من الأئمة في دعوى الوقف على الفواصل مطلقا ؛ إذ هي[أي الفواصل]مستثناة من الوقوف الحسنة (لا غير) والتي تدخل ضمن المعنى التام المتعلق بما بعده لفظا .

والمراد بتمام المعنى أن يفيد فائدة يحسن السكوت عليها، كما أن التعلق لا يمنع تمام المعنى وحصولَ الفائدة، وهذا كقولك : «جاء زيد إلى المسجد» فإن جملة (جاء زيد) مفهومة المعنى، فالوقف عليها حسن، وإن كان لها تعلق لفظي بما بعدها، وهذا بخلاف ما لو قلت : «قال زيد» (من القول) فهذا المعنى غير تام؛ إذ لم يفد أي فائدة يحسن السكوت عليها، وذلك أنك لم ترد أنه تكلم فحسب، وإنما تريد أنه قال شيئا ما، وذهن السامع سوف يبقى منتظرا جملة المقول؛ إذ لم يفهم منه شيئا يؤذن بتمام المعنى .

وكذا إذا قلت : «دخل عمرو»، «ذهب محمد» ...فهذان الجملتان وما شابههما معناها واضح، وإن كان لها تعلق بما بعدها، في قولك : «إلى الدار»، «إلى المدرسة»، وهذا أيضا بخلاف قولك : « قرأ أحمد» وأنت تريد أن تخبرنا عما قرأ ؛ فإن هذه الجملة ليس لها معنى مفيد ؛ إذ ليس المقصود وصف عملية القراءة ، بل المقصود الإخبار عن الشيء المقروء ، فالوقف عليه ليس حسنا ؛ لعدم تمام المعنى ، فضلا عن التعلق ، ألا ترى أنك لو سُئلتَ : « ما ذا قرأ أحمد» ؟ فقلت : «رواية "عمرُ يَظهر في القدس"» لكان كلامك تاما مفيدا، مع أن أصل الجواب أن تقول : « قرأ رواية...» وإنما كان مفيدا - مع نقص العبارة - لأن هذا هو الذي وقع من أجله السؤال .

فإذا جئنا إلى فواصل القرآن الكريم، وجدنا أن منها ما يدخل في هذا الضابط، أي في الكلام التام المتعلق بما بعده، كقوله تعالى : (الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَلَمِينَ) فهذا الكلام مفهوم وتام وإن كان ما بعده متعلقا به لفظا، وكقوله تعالى : (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)[البقرة1] فإن معناه تام، وهو متعلق بعده .

بما

إلا أننا نجد من الفواصل ما لا يدخل في هذا الضابط إطلاقا، وهذا لعدم تمام المعنى وعدم الفائدة، أو لتعلقه الشديد (إذ يبعد أن يتم المعنى مع شدة التعلق)، وهذا كقوله تعالى: (إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ [الدخان41] فهذه الجملة مكونة من أداة التوكيد (إنَّ) الداخلة على المبتدأ (شَجَرَةَ) المعرف بالإضافة (الزَّقُّومِ) وليس ثمة جملة مكونة من ناسخ واسمه دون خبره ، كقولك : «إن الشمس» ، «إن الدرس»، أو من مبتدأ فقط نحو : «زيد»، « الصدق »...فهذه كلمات وليست جملا، وليس لها أي معنى بهذا التركيب؛ فالوقف عليها ليس حسنا، وعليه فلا وجه للوقف على الآية السابقة وما شابهها نحو: (قُلْ إِنَّ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ)[الواقعة52] بدعوى أن الوقف على الفواصل جائز مهما تعلقت بما بعدها ؛ لأن علة المنع هنا ليست للتعلق فحسب، بل لعدم المعنى المفيد أصلا، كما يأتي بيانه في الفرع الموالي.

ومثاله أيضا قوله تعالى : (أَرَأَيْتَ الذِي يَنْهى)[العلق9] فإن الفعل (يَنْهَى) بحد ذاته مفهوم، لكنّ هذا لا يعني أنه يؤدي معنى مفهوما في السياق، خاصة ونحن نعلم أن اللفظة القرآنية إنما يظهر مدلولها وإعجازها من خلال السياق، والحقل القرآني الذي أينعت فيه، والسياق هنا لا يفيد شيئًا ذَا بَالٍ ؛ إذ ليس المقصود من الآية الإخبارَ عن النهي أو عدمه، فالنهي(من حيث هو) ليس مقصودا حتى تكون الإشارة إليه كافية في إفادة المعنى، وإيصال الفكرة ، وإنما المقصود الإخبارُ عن هذا الظالم أنه ينهى عن الصلاة ويحارب الله ورسوله، والإنكارُ عليه وتبكيتُه على فعله هذا، بدليل أن مجرد النهي لا يتعلق به مدح ولا ذم، وإنما يتعلق بالشيء المنهي عنه، وبكيفية النهي .

ألا ترى إلى قوله تعالى : (المُنَفِقُونَ وَالمُنَفِقَتُ بَعْضُهُم مِّن بَعْضٍ يَامُرونَ بِالمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ المَعْرُوفِ) [التوبة67] فهذا النهي مذموم كما ترى؛ لأنه نهي عن الخير والبر، فإذا جئنا إلى الآية الأخرى في حق المؤمنين : (وَالمُومِنُونَ وَالمُومِنَتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَامُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ المُنكَرِ) [التوبة72] وجدنا أن النهي محمود عليه، بل ومطلوب .

ولو جاءت الآية السابقة بهذا الشكل : ((المُنَفِقُونَ وَالمُنَفِقَتُ بَعْضُهُم مِّن بَعْضٍ يَامُرونَ بِالمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ) هنا رأس الآية، ثم تأتي الآية الثانية : (عَنِ المَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُم...) لما خالف أحد في عدم صحة الوقف على هذا الفعل (يَنْهَوْنَ) وهذا لعدم الفائدة، ولتغيير المعنى .

وقد يقول قائل : الوقف على (يَنْهَوْنَ) بهذا الشكل صحيح ولا لبس فيه؛ لأن المعنى مفهوم بالمقابلة؛ وذلك لأنهم إذا كانوا يأمرون بالمنكر من جهة، وكانوا أيضا يقومون بالنهي من جهة، فإنهم ينهون بلا شك عن المعروف ؟ والجواب أن هذا التوجيه غير لازم، وغير مفهوم من السياق؛ لاحتمال أن يصبح المعنى أنهم يأمرون بالمنكر تارة، وينهون عنه تارة أخرى، أي على هذا التقدير : "المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض يأمرون بالمنكر وينهون عنه" وهذا إيغالاً في النفاق، وتلبيسًا للحق بالباطل، ومضاهاةً لمسلك أهل الكتاب، الذي بيّنه الحق سبحانه بقوله: (وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ اَهْلِ الْكِتَبِ ءَامِنُوا بِالذِي أُنزِلَ عَلَى الذِينَ ءَامَنُوا وَجْهَ النَّهارِ وَاكْفُرُوا ءَاخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ)[آل عمران71] .

واسمع إلى قوله تعالى: (وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَآءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ)[الحجر14] فإن مفردات هذه الآية واضحة، بل والمعنى أيضا واضح لكنه غير تام؛ إذ ليس المقصود الإخبار عن عروجهم إلى السماء وتأملهم في ملكوت الله وقدرته وسلطانه، بل المقصود أنهم -على فرض حصول هذا- فإنهم سيظلون على كفرهم وعنادهم، وعليه فلا وجه للوقف على (يَعْرُجُونَ) .

وأي فائدة في إخبار الواحد جل شأنه عن هؤلاء المشركين أنهم يعرجون ويرقون إلى السماء؟ إن هذه الآية مسوقة لتخدم جانبا عقديا كبيرا قبل أي شيء آخر، فمعناها إذن وهدفها منوط بهذه القضية، وهي أن الكفر عناد ومكابرة .

ولو قلتَ : «لو جئتني» ثم سكتَّ لما خالفك أحد في كون هذا التركيب ناقصا وليس له معنى تام، وإن كان يفهم معنى (المجيء)؛ لأن مقتضى الحال أن تخبر عن النتيجة الحاصلة من مجيئي لك، كأن تقول: " لَوْ جئتني لأكرمتُك".

الفرع الثاني : ضوابط الوقف القبيح

ويكون عند عدم تمام المعنى ، قال ابن الجزري : «وإن لم يتم الكلام كان الوقف عليه اضطراريا، وهو المصطلح عليه بـــ(القبيح) لا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة من انقطاع نفس و نحوه، لعدم الفائدة ، أو لفساد المعنى»[1] .

هذا ما قاله ابن الجزري، و لم يستثنِ فاصلة ولا سواها كما ترى، بل منع الوقف عليه أصلا، إلا لضرورة، ولو كانت الفواصل مستثناة منه لنص على ذلك، على غرار ما فعل في الوقف الحسن، إذ من غير الممكن أن ينص على هذا الاستثناء في الحسن، ويتركه في الوقف القبيح ؟ وهذا يعني أن الفواصل غير مستثناة من عدم جواز الوقف على المعنى غير التام .

ثم إنه بيَّن - كما ترى - أن مرد ذلك إلى الكلام غير التام، لا لشيء آخر، ومعلوم أن تمام الكلام إنما يكون باكتمال عناصره ووضوح معناه، وحصول الفائدة منه، وعلى هذا فبأي وثيقة يوقف على : (أَرَآيْتَ الذي يَنْهى)[العلق9]، (إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ)[الدخان41]، (أَلاَ إِنَّهُم مِّن افْكِهِمْ لَيَقُولُونَ) [الصافات151]، (الحَآقَّةُ)(*)، (القَارِعَةُ)(*)، (فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ)[الماعون4]، (فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ) [القارعة5]، (وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَآءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ)[الحجر14] ، (فَلَمَّا جَآءَ ءَالَ لُوطٍ المُرْسَلُونَ)[الحجر61]، (وَلَقَدْ اَوْحَيْنَآ إِلَى مُوسى) في عد الشامي[طه76]، (قَالَ يَهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا)[طه91]، (فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ)[الصافات161]، (فَأَصْحَٰبُ الْمَيْمَنَةِ)[الواقعة8]، (وَكَانُوا يَقُولُونَ) في عد المكي[الواقعة50]...؟

---

[1] النشر ، جـ1 ص 226 .

(*) وهذا في عد الكوفي، وكذا على القول بأنها مبتدأ خبره (مَا الحَاقة) .

(*) في عد الكوفي، وكذا على القول بأنها مبتدأ ، خبره (مَا القَارِعَة) .

أليست هذه الآيات تدخل في الكلام غير التام، ومن ثم فهي تدخل في الوقف القبيح الذي لا يجوز الوقف عليه - ولو كان فاصلة- كما نص هذا الإمام المحقق (أي ابن الجزري)؟

إن كلامه صريح في أن الوقف القبيح إنما يكون عند تمام المعنى، وأن الوقف الحسن يدخل ضمن المعنى التام، وأن الاستثناء الوارد بخصوص الفواصل، والمستدَلّ عليه بحديث أم سلمة إنما هو في شأن هذا القسم من الوقف، لا سواه .

ولنضرب مثالا على هذا بقوله تعالى : (فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ)[الماعون4]، أليست هذه العبارة المبتورة تؤدي إلى فساد المعنى ؟ وإذا كان الوقف عليها سائغًا مريئًا عند بعضهم، فما الفائدة التي فهموها من إيعاد المصلين بالويل والعذاب الأليم؟

أليس الذهن يتدرج في فهم تركيب ما، كلمةً كلمةً تبعا للتركيب والترتيب المسموع ؟

إنه يستحيل أن تتلو عليَّ عبارة : «لَقَدْ حَجَّ زيدٌ عمرًا »(*) وتنتظر منِّي أن أفهم منها أن عَمْرًا هو الذي حج زيدا، دون أن يطرق سمعي تمام العبارة وهو : « لكنه ظهر عليه بعدُ» أو «في بادئ الأمر»

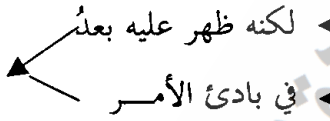

فإن قيل إن الفائدة المرجوة من هذه الآية قد فهموها من التفسير، فهم يدركون أن المعنى من كلمة (المصلِّين) المفرطون والمضيعون لها ؛ فلا ضير إذن في الوقف عليها .

فالجواب : إذا كان هذا هو المسوغ للوقف على هذه الفاصلة ونظائرها فعلى كتب الوقف العفاء، إذ لا فائدة منها، بل لا فائدة من الحديث عن الوقف أصلا، ما دام فهمك للمعنى يعطيك الحق في الوقف حيث شئت وكيف شئت، ولا يحق لأي أحد الإنكار عليك ؟

فلك أن تقرأ (وَاللهُ لاَ يَهْدِي القَوْمَ الظَّلِمِينَ الذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَهَدُوا)[التوبة19-20] دون أي غضاضة ما دمتَ فاهما أن جملة (الذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا...) ليست صلة لما قبلها، بل معناها مستقل، ولك أن تقرأ (وَقَالَتِ الْيَهُودُ) وتقف، ثم تقرأ (عُزَيرُ ابْنُ اللهِ)[التوبة30]، وكذا في سائر القرآن الكريم فلك أن تصل ما شئت وأن تفصل أي كلمة عن أي تركيب كيف أردت ، ما دمت فاهما للمعنى وما دمتَ غير قاصد لهذه المعاني الفاسدة .

وكل هذا غير سديد، لما فيه من الخلط بين ما حقه أن يوصل، وما حقه أن يوقف عليه، ولما يؤديه من معان غير صحيحة، أما عن النية فليست هي المقياس وحدها ، وليست هي المُحَكَّمَةَ، بل يجب أن تكون خاضعة للمقاييس الصحيحة(٥) .

(*) أي غلبه وظهر عليه .

(٥) ألا ترى أن من ترك مكانه في الصف الأول من الصلاة إلى شخص آخر إيثارا منه على نفسه، فإنه غير مأجور ؛ إذ لا إيثار في هذا؛ لأنه حق تَمَحَّضَ لله تعالى، كما يقول الشاطبي، وكذا من تنازل عن أداء فريضة الحج- وهو ضَرُورَةٌ -

والسؤال الذي يطرح: هل يشك أحد في أن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا جاهلين بتفسير القرآن الكريم ؟ وإذن فلم كانوا يتعلمون مواقع الوقوف، كما مر بنا في حديث ابن عمر ؟

إن فعلهم هذا يعد حجة قاطعة على وجوب احترام الوقف، يقول الباجي-رحمه الله- : «إذا قال الصحابي قولا...وظهر ذلك وانتشر انتشارا لا يخفى مثله، و لم يُعلم له مخالف، ولا سُمع له مُنكِر، فإنه إجماع وحجة قاطعة»[1].

فإن قيل : لعل هذا المنهج كان في بداية الأمر، ثم نسخ بجواز الوقف في أي موضع ؟

فالجواب : إن قول ابن عمر : « لقد عشنا برهة من الزمن » خبر، والأخبار لا يدخلها النسخ، و لم نعلم أحدا من الصحابة أنكر احترام مواضع الوقف، بل على العكس من ذلك .

ثم إذا كان هذا جائزا ، فلم منعتموه في القطع ؟ ألا يجوز القطع على (فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ) بالركوع مثلا، أو بأي فعل آخر، ما دام القارئ فاهما للمعنى؟

هذا، وإذا كان هذا الحكم صحيحا فما الفرق إذن بين الجاهل وبين الفاهم لما يقرأ ، إذا كان كلاهما لا يحترم مواضع الوقف، وأين تظهر مزية هذا العالم إذا لم تظهر وتتميز في طريقة قراءته وأدائه لآيات القرآن الكريم، والذي يرتكز على الوقف بدرجة كبرى ؟

وقد أشار إلى هذا المعنى طاهر الجزائري بقوله : «وقد خالف في ذلك بعض من لم يمعن النظر ...فزعم أن الوقف قبل تمام الكلام جائز مطلقا ؛ وأن الواقف إذا وقف في أي موضع كان ابتدأ بما بعده، و لم يلزمه الرجوع إلى ما قبله في حال من الأحوال، وبني ذلك على أن المواقف التي يذكرها القراء ليست مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأنهم إنما ذكروها لتعليم الطلبة المعاني، حتى إذا علموها وقفوا حيث شاؤوا ...»[2] .

ملاحظة1 : ذهب الطبري إلى أن المراد من (المصَلِّينَ) في الآية السابقة المنافقين الذين يصلون ولا يريدون وجه الله ، ثم قال في الآية الموالية (الذِينَ هُمْ عَن صَلاَتِهِمْ سَاهُونَ)[الماعون5] أي : وهم في صلاتهم ساهون[3] ، وهذا المعنى فيه نظر؛ لأن لفظ (المصَلِّينَ) لا يعني أبدا (المنافقين) ولا يدل عليه لا من قريب ولا من بعيد، وإنما يدل عليه بمعية الآية الثانية(الذِينَ هُمْ عَن صَلاَتِهِمْ سَاهُونَ) وما بعدها، ولا تدل عليه بمفردها وهذا بخلاف قوله تعالى: (إِلاَّ المُصَلِّينَ)[المعارج22]فإن معناها مفهوم؛

إلى شخص آخر محتاج ؛ فإن هذا لا يعفيه من بقاء الحج دينا عليه، وكذا من سلك طريقا وعرة إلى المسجد ، بدل طريق مُوَطَّأة ذلول فإنه غير مأجور بفعله هذا ؛ لأن المشقة – كما يقول الأصوليون – غير مقصودة لذاتها...ولا شك أن هؤلاء كانت مقاصدهم حسنة ، ونواياهم طيبة ، إلا أن هذا غير كاف في قَبول العمل .

[1] حاشية الشيخ محمد بن حسين بن هدة على قرة العين شرح الورقات لإمام الحرمين (د ط) 1370 هـ مطبعة المنار ، ص 85 .

[2] التبيان ، ص 315 .

[3] جامع البيان، جـ30 ، 311.

إذ إن الاستثناء قد وقع على المصلين من أصناف الناس الذين قال فيهم الحق سبحانه:(إِنَّ الإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا)[المعارج19-21] .

- **ملاحظة** 2: يُغتفر في طول الفواصل والقصص والجمل المعترضة، ما لا يغتفر في غيرها، فقد يجوز الوقف والابتداء في بعض هذه المواضع، نحو الوقف على (الْمَغْرِبِ) في آية : (لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ)[البقرة176]، ونحو الوقف على فواصل الشمس : (ضُحَيٰهَا)، (تَلَيٰهَا)، (جَلَّيٰهَا)...إلى (قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّيٰهَا)[1-9](*)، وفواصل التكوير: (كُوِّرَتْ)، (انكَدَرَتْ)..إلى (وَإِذَا الْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ)[1-14].

فإن لم تطل الفواصل أو الجمل لم يحسن ذلك، ومن ثم لم يذكروا الوقف على (وَءَاتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَٰتِ) لقرب الوقف من كلمة (الْقُدُسِ)[البقرة86]، و لم يذكروا الوقف على (قُلِ اللَّهُمَّ مَٰلِكَ الْمُلْكِ)[آل عمران26] لقرب الوقف على (تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَآءُ)...و لم يُجزْ كثير منهم الوقف على (وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ) لقربه من (وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ)[آل عمران26] مع وجود الازدواج بين الجملتين[1] .

الفرع الثالث : أثر المعنى في حكم الوقف

أشار ابن الجزري إلى أن الوقف ينقسم إلى اختياري واضطراري وهذا تبعا لتمام الكلام من عدمه : فإن تَمَّ كان الوقف عليه اختياريا، والتام إما ألا يكون له تعلق بما بعده البتة، لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى وهذا هو الوقف التام، يوقف عليه ويبتدأ بما بعده، وإما أن يكون له تعلق، وهذا التعلق يكون إما من جهة المعنى فقط، وهو الوقف المصطلح عليه بالكافي، وهو كالتام في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده، وإما من جهة اللفظ؛ وهو الوقف المصطلح عليه بالحسن، يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي، إلا أن يكون رأس آية [2].

إن هذا الكلام يدل بشكل واضح وجلي أن الوقوف الثلاثة : (التام والكافي والحسن) كلها تامة المعنى، وإنما التفريق في التعلق اللفظي، فالوقف التام لم يُسَمَّ كذلك لتمام معناه ؛ إذ الكافي والحسن أيضا يؤديان معنى تاما، وإنما سمي بذلك لعدم تعلقه بما بعده، وبمعنى آخر إنه حاز هذه التسمية لتمامه المطلق، أي لكونه تاما دون أي قيد أو استثناء ، بخلاف الآخرين فإنهما تامان لكن مع التعلق .

وعليه فيمكن تسمية الوقف الكافي (**بالوقف التام المتعلق معنى**) والوقف الحسن (**بالوقف التام المتعلق لفظا ومعنى**) .

(*) هذا السبب إنما يبيح الوقف على الفواصل غير المباشرة للجواب، أما الفاصلة المباشرة له فلا بد من وصلها به، إلا إنْ فصل بينها وبينه فاصل كما في هذه الحالة، حيث فُصِلَ بينهما بآية (فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوِيهَا)، وعلى هذا مشينا في تتبع الفواصل التي لا يصح الوقف عليها .

[1] ابن الجزري: النشر ، جـ1 ص236-237 .

[2] ابن الجزري : المصدر نفسه ، جـ1 ص 225- 226 .

فإن لم يتم الكلام (المعنى) كان الوقف عليه اضطراريا، وهو الوقف **القبيح**، لا يوقف عليه إلا للضرورة، وهذا لفساد المعنى أو لعدم الفائدة [1] .

ملاحظة : قال طاهر الجزائري عن أقسام الوقف غير التام : «وغير التام هو الذي يتعلق بما بعده، سواء كان التعلق من جهة اللفظ، أو من جهة المعنى، وهو ثلاثة أقسام: كاف وحسن وقبيح»[2]، وهذا غير بَيِّن كما ترى؛ لأن الوقف الحسن والكافي تامان، كما قال ابن الجزري، فكيف يدخلان في الوقف غير التام ؟ وقد رأينا أن عدم التمام إنما يتصف به الوقف القبيح لا غيره، وعليه فقوله : «وغير التام هو الذي يتعلق بما بعده» حكم غير دقيق؛ لأن الوقف القبيح إنما وُصِف بذلك لا لتعلقه بما بعده فقط؛ إذ الكافي والحسن أيضا متعلقان بما بعدهما، بل لعدم تمام معناه أيضا .

إذا تبين هذا ؛ تبين لك جليا أنه لا وجه إطلاقا للاستدلال بحديث أم سلمة؛ لأنه إنما دل على جواز الابتداء برؤوس الآي في الوقوف الحسنة فقط، **أي أنه حالة استثنائية عند وجود التعلق اللفظي .**

أما الوقوف غير التامة (القبيحة) فلم يرد بشأنها أي استثناء، بل إنهم لا يجيزون حتى الوقف عليها - كما رأينا من كلام ابن الجزري - إلا لضرورة، فما ظنك إذن بالابتداء بما بعدها ؟

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن فواصل الفاتحة السبع، كلها تامة المعنى؛ فالاستدلال بها على الوقوف التامة أمر مقبول، لا غبار عليه، ولكن أين الوقف على (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) من الوقف على (أَرَأَيْتَ الذِي يَنْهى)[العلق9] ؟

الفرع الرابع : ضوابط الكلام

لقد أشرنا في الفرع السابق **أن كلاً من التام والحسن والكافي يدخلان ضمن المعنى التام، وأن كلا من الحسن والكافي لهما تعلق بما بعدهما، وعلى هذا فلا تلازم بين التمام وبين التعلق، ولبحث هذه النقطة رأينا أنه لا بد من الحديث عن الكلام وما يتألف منه**، والفرق بينه وبين الجملة .

✻ **الكلام في اللغة العربية : إن الكلام – عند النحاة** - هو القول المفيد بالقصد[3]، **أما القول فهو** اللفظ الدال على معنى[4] **سواء أفاد أم لم يفد، فـــ(دَيْز)** مقلوب (زيد) ليس بقول؛ إذ ليس له **أي معنى** . والمراد ب**المفيد**، ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، وعليه فيمكن أن نقول : إن الكلام هو اللفظ الدال على معنى يحسن السكوت عليه .

وأقل ما يتألف منه الكلام اسمان نحو : **(زيد قائم)**، أو اسم وفعل نحو : (قام زيد)، (اِقْرَأْ) .

---

(1) ابن الجزري : النشر، جـــ1 ص 226.

(2) التبيان ، ص 30.

(3) ابن هشام : مغني اللبيب ، جـــ2 ص 5 .

(4) ابن هشام : أوضح المسالك ، جـــ1 ص 14 .

فقولنا : (إن قام زيد)أو : (الذي جاء) أو (قالت هند) ونحو هذا ليس بكلام ؛ لعدم حصول الفائدة، وقولنا : (قام) أو: (هذا) أو: (زيد) ليس بكلام أيضا؛ لأنه أقل من كلمتين(*) .

* الجملة : أما الجملة فهي عبارة عن الفعل وفاعله كـ(وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ)[يوسف19]، أو المبتدأ وخبره ، كـ(مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللهِ)[الفتح29] وما كان بمنزلة أحدهما نحو: (وَقُضِيَ الأَمْرُ)[البقرة208]، (قُتِلَ الإِنسَانُ)[عبس17]، (أَرَاغِبٌ أَنتَ)؟[مريم46]، وتنقسم إلى:

1- اسمية : وهي التي تُفتتح باسم، نحو : (نَحْنُ خَلَقْنَاكُمْ)[الواقعة60].

2- فعلية : وهي التي مطلعها فعل، نحو : (أَتَى أَمْرُ اللهِ)[النحل1].

3- ظرفية : وهي المصدَّرة بظرف، نحو: (أَعِندَهُمُ الْغَيْبُ)؟[النجم34] أو اسم مجرور نحو: (أَفِي اللهِ شَكٌّ)؟ [إبرهيم13] .

وبهذا يظهر أن الجملة أعم من الكلام " إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط، جملة جواب الشرط، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام"[1].

فجملة **الشرط**، نحو: (وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ)[المائدة69]، (إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ)[يوسف26]، (فَمَن يُؤمِنْ بِرَبِّهِ)[الجن13]...وجملة **جواب الشرط**، نحو : (فَقَدِ اهْتَدَوا)[البقرة136]، (نُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا)[النساء13]، (فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا)[المائدة 117]، (نَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا)[الجن17]، (فَلاَ كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ)، (فَلاَ رَآدَّ لِفَضْلِهِ)[يونس107]...وجملة **الصلة**، نحو: (مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ)؟[النحل30]، (وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الكِتَابِ)[الرعد44]، (وَلَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ)[الأنبياء19].

فهذه الجمل وإن كانت تامة العناصر - كما ترى - ولها معان إلا أنها **معان ناقصة، لارتباطها بالسَّباق واللِّحاق، كما تراه واضحا في جملة الشرط، فإن معناها لا يتم إلا بجوا بها، وكذا جملة جواب الشرط؛ فإن المراد منها لا يُفهم إلا بالوقوف على شرطها**، كما أنها تفتقر إلى ضمير يربطها **بما قبلها، خاصة إذا** كان الشرط **اسما مرفوعا بالابتداء**[2].

(*) يقول بعض النحاة **في تعريف الكلام بأنه (اللفظ المفيد** المركب المقصود)، وقد ذكرنا معنى **(المفيد)، فأما (المركب) فهو أن** يكون مؤلفا **تأليفا تاما لا يحتاج إلى إضافة شيء إليه ، بأن يكون** من اسمين أحدهما مسند إلى الآخر ، **نحو: (عمرو شاعر) ،** أو من فعل واسم ، **نحو: (جاء زيد) ؛ فيخرج به ما ليس مركبا** ، بأن كان مفردا ، نحو : (الكتاب)، **وما كان مركبا تركيبا ناقصا** كقولك: (لو زارني)، **وأما (المقصود) فهو أن يكون المتكلم قاصدا** لما يقول، مريدا لمعناه ، فيخرج كلام الساهي، ونحوه .

هذا، وبعضهم **يكتفي بذكر قيد واحد فيقول : الكلام هو** (القول المفيد)، وهذا بناء منهم **على أن الإفادة تغني عن التركيب** والقصد؛ ذلك أنها لا تتأتى إلا إذا كان اللفظ مركبا؛ إذ لا معنى لكلمة مفردة ، بحتة عن منبتها وسياقها، **ولا يَرِدُ عليه نحو: (نعم)** (بلى)، (لا) ؛ **لأنها وإن كانت مفردة في الظاهر** ؛ فهي مركبة في التقدير؛ لأن (نعم) عند جواب سؤال تقديره : أجاء زيد ؟ في قوة قولك : نعم ، جاء زيد، **كما أن معنى المفيد : أن يحسن السكوت عليه**. وهذا لا يكون إلا عن قصد و إرادة لما قاله وسكت عليه، انظر شرح شذور لابن هشام، تحقيق محي الدين عبد الحميد (ط 1) 1416هـ-المكتبة العصرية، بيروت ص51 هامش (6).

[1] ابن هشام: مغني اللبيب، جـ2 ص 5 .

كما في : (فَمَن يَّكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّيَ أُعَذِّبُهُ)[المائدة117]، وكذا جملة الصلة، فهي تحتاج أيضا إلى رابط يعود على موصولها [1]، كما هو مبين في الأمثلة السابقة، وعليه فلا يمكن أن تُسَمَّى هذه الجملُ كلاما .

والحاصل أنه لدينا (المعنى) و(تمام المعنى): فأما الأول فيحصل بالجملة، وبالقول أيضا، وأما الثاني فلا يحصل إلا بالكلام؛ لأن من شرطه الفائدة، كما ذكرنا .

✻ **دلالة المعنى اللغوي للكلام**: أما عن المعنى اللغوي للكلام؛ فهو أيضا يتضمن الشرط المذكور في المعنى الاصطلاحي، وهو الإفادة؛ ذلك أن أهم ما يُطلَقُ عليه في هذا الجانب:

1- ما في النفس مما يعبَّر عنه بالمعنى المفيد[2] كأن تقوم بنفسك فكرة ما، تتضمن معنى معينا كـ(قام زيد) فيسمى هذا الذي دار في خَلَدِكَ كلاما، وإن لم تَفُهْ به.

وعليه فقولك : (العلم) أو: (إن جاءني) ليس بكلام؛ لأنه تعبير عما في النفس بقول غير مفيد، وإن كان له معنى؛ إذ ما من شك أنك أردت في قرار مُهجتك معنى تاما صالحا هو - مثلا- (العلم نور)، (إن جاءني عليٌّ لأُكرِمَنَّه)، ولكنك قَصَّرت عنه بما لا يفي بمراده، ولا يعتلي إلى مقامه .

2 - ما تحصل به الفائدة[3]، سواء أكان:

- لفظا: أي منطوقا به، نحو النطق بقوله جل شأنه : (اللهُ نُورُ السَّمَوٰتِ وَالاَرْضِ)[النور35]، فعملية التلفظ هذه تسمى كلاما، بدليل قوله تعالى: (وَإِنَ اَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَمَ اللهِ)[التوبة6].

- أم خطًّا : أي ما خُطَّ وكُتب فهذا يسمى كلاما أيضا إذا أفاد، والدليل عليه تسمية ما بين دَفَّتَي المصحف (كلام الله) .

- أم إشارةً : فالرمز والإشارة وما شابههما تسمى كلاما؛ بدليل استثناء الرمز من الكلام في قوله جل شأنه : (قَالَ ءَايَتُكَ أَلاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَثَةَ أَيَّامٍ اِلاَّ رَمْزًا)[آل عمران41] .

ومحصلة القول أن الإفادة هي قيد مهم في مدلول الكلام ، وأنها تحصل بالمعنى التام للجملة، الذي يُفهم المراد منه ، ويحسن السكوت عليه، وأنها لا تتعارض مع التعلق، إلا إن كان التعلق شديدا ؛ فإنه يَبعُد أن تحصل معه الفائدة التي يحسن السكوت عليها .

---

(2) ابن هشام : مغني اللبيب ، جـ2 ص 189 .

(1) ابن هشام: المصدر نفسه ، جـ2 ص 185 .

(2) ابن هشام: شرح شذور الذهب، ص 53 .

(3) ابن هشام : المصدر نفسه، ص 54 .

الفرع الخامس : ضوابط الوقف بشكل عام

وهذه بعض الأمثلة التطبيقية على ضوابط الوقف، حيث نذكر بعض الحالات التي لا يصح الوقف عليها، وهذا كتدعيم تطبيقي لما تم بيانه من أن العبرة في الوقف بالمعنى، سواء أكان فاصلة أم لا.

1- الاسم دون الخبر، فلا يوقف على (القَارِعَةُ) دون خبرها (مَا القَارِعَةُ)...

2- الناسخ دون خبره، فلا يوقف على (وَكَانَ بِالْمُومنِينَ) دون (رَحِيمًا)[الأحزاب43].

3- المستثنى منه دون المستثنى ﷺ، نحو: (قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَآ إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ إِلاَّ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ إِلاَّ امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَبِرِينَ)[الحجر58- 60]فلا يصح الوقف على (أَجْمَعِينَ) لكون ما بعده مستثنى منه، وهذا بخلاف الاستثناء الأول لأنهم لم يكونوا مجرمين، وهذا كقوله تعالى: (فَسَجَدَ الْمَلَآئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَى أَن يَكُونَ مَعَ السَّجِدِينَ)[الحجر30-31]فإن إبليس لم من الملائكة، فيصح الوقف على هذه الفاصلة (أَجْمَعُونَ).

4- المفسَّر ﷺ دون التفسير، نحو: (وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَى إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ...)[طه36- 38] فلا يصح الوقف على (يُوحى) لكون ما بعده تفسيرا له .

5- الشرط دون جوابه، نحو: (كَلاَّ لَئِن لَّمْ يَنتَهِ)[العلق15]، (فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُ)[5]، (فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ وَأَمَّا إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ الْيَمِينِ فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ الْيَمِينِ...)[الواقعة91-94] فلا يصح الوقف على الفواصل: (يَنتَهِ)، (الْمُقَرَّبِينَ)، (اليَمِينِ)...لأن ما بعدها جواب لها.

وهذا بخلاف قوله تعالى : (كَلاَّ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ)[التكاثر5]فإنه ينبغي الوقف على هذه الفاصلة للتنبيه على أن ما بعدها (لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ) ليس جوابها، وإنما هو محذوف .

6 - الأيمان دون جوابها، نحو: (وَالْعَصْرِ إِنَّ الانسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ)[العصر1-2]، (وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ)، (وَهَذَا الْبَلَدِ الاَمِينَ لَقَدْ خَلَقْنَا الانسَٰنَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ)...فلا يصح الوقف على الفواصل : (العصر)، (المسجور)، (الامين) لأن ما بعدها جوابٌ للقسم .

7- الناصب دون المنصوب، كالوقف على (ينهى) من قوله تعالى: (أَرَءَيْتَ الَّذِي يَنْهَى)[العلق9]وهو رأس آية عند غير الشامي.

ملاحظة1 : قال ابن الجزري : "قول أئمة الوقف لا يوقف على كذا ، معناه لا يبتدأ بما بعده ؛ إذ كل ما أجازوا الوقف عليه أجازوا الابتداء بما بعده"[1] .

وتفسير كلام الأئمة بهذا الشكل غير مسلَّم؛ إذ قد رأينا في الفصل الأول العديد من النماذج التطبيقية لبعض الأئمة، حيث يربطوا المنع من الوقف على موضع ما بالابتداء بما بعده، كما فعل الداني مثلا،

---

[1] النشر ، جـ1ص334.

حيث نص على قبح الوقف على (فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ) وعلل ذلك بأمور كثيرة لا علاقة لها بقضية الابتداء بما بعد هذه الفاصلة[1].

ثم لنفرض أنه ليس لدينا هذه النماذج التطبيقية، ألم يقل ابن الجزري عن الوقف القبيح إنه لا يصح الوقف عليه لعدم التمام وعدم الفائدة، فهل كان يقصد أن هذا مرتبط بالابتداء بما بعده ؟

والجواب: لا، بل هو متعلق بالوقف ذاته، سواء آبتُدِئَ بما بعده، أم لا، والدليل عليه ما قاله عن وقوف السجاوندي : " فتراهم يقولون (صِرَطَ الذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ) ثم يبتدئون ويقولون: (غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)، ويقفون على (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ الذينَ) ثم يبتدئون ويقولون: (الذينَ يُومِنُونَ بِالْغَيْبِ)؛ فيتركون الوقف على (عَلَيْهِمْ)، وعلى (المُتَّقِينَ) الجائزَيْنِ قَطْعًا ويقفون على (غير)، (الذين) اللذيْنِ تعمدُ الوقف عليهما قبيح بالإجماع"[2].

والسؤال : لما ذا حكم على الوقف على (غير)، (الذين) بالقبح مع أنه لم يُبتدأ بما بعد هذين اللفظتين مباشرة، أي لم يُبتدأ بـــ(المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)، أو بـــ(يُومِنُونَ بِالغَيْبِ) ؟

فهذا يَرُدُّ التفسير الذي ذكره بشكل واضح، ثم إنه عَلَّلَ تفسيره لكلام الأئمة بقوله: « إذ كل ما أجازوا الوقف عليه أجازوا الابتداء بما بعده» وهذا كلام عجيب، ألا ترى أنهم أجازوا الوقف على الموضع الحسن الوقف، فهل يعني هذا أنهم أجازا الابتداء بما بعده كما قال؟

والجواب: لا، ولا يرد على هذا الكلام مواضع الفواصل؛ لأن تعليل ابن الجزري هنا عام ومطلق.

ملاحظة 2 : ذهب القاضي أبو يوسف(•) إلى أن تقدير الموقوف عليه من القرآن بالتام أو الحسن أو القبيح، وتسميته بذلك بدعة، ومُسَمِّيه بذلك ومتعمد الوقف على نحوه مبتدع، قال: لأن القرآن معجز، وهو كالقطعة الواحدة، وكله قرآن وبعضه قرآن، وكله تام حسن، وبعضه تام حسن[3].

قال السخاوي : «وليس الأمر كما ذكر أبو يوسف؛ لأن الكلمة الواحدة ليست من الإعجاز في شيء، وإنما المعجز الرصف العجيب، والنظم الغريب، وليس ذلك لبعض الكلمات، وقوله : إن بعضه تام حسن، كما أن كله تام حسن، يقال له : لو قال قارئ : (إِذَا جَاءَ) ووقف، أهذا تام وقرآن ؟... وكذلك كل ما يفرده من كلمات القرآن موجود في كلام البشر، فإذا اجتمع وانتظم انحاز وامتاز عن غيره، وظهر ما فيه من الإعجاز»[4].

---

(1) المكتفى، ص151-152.

(2) النشر ، جـ1 ص334 .

(•).الإمام الفقيه الكوفي صاحب أبي حنيفة، ولد سنة (113هـ)، حدث عن هشام بن عروة وعطاء ويحي بن سعيد الأنصاري وأبي حنيفة ولزمه وتفقه به وهو أنبل تلاميذه...توفي رحمه الله سنة (182هـ)، انظر سير أعلام النبلاء للذهبي، جـ8 ص535-538.

(3) السخاوي : جمال القراء، جـ2 ص553، والإتقان، جـ1 ص115.

(4) مصدر سابق، جـ 2 ص 553 .

والذي يعنينا من كلام السخاوي هو:

أ- قوله: « لأن الكلمة الواحدة ليست من الإعجاز في شيء» وهذا هو الكلام ذاته الذي ذكرناه سابقا في الفصل الثالث عند الحديث عن إعجاز الآية القرآنية، حيث بينا أن اللفظة الواحدة إنما يكمن إعجازها في الحقل القرآني الذي أينعت فيه[1].

ب- قوله عن عبارة (إذَا جَاءَ): «أهذا تام و قرآن» ؟ وهذا أيضا برهان واضح على ما ذكرناه سابقا حول تعريف ابن البر للآية القرآنية، وحول أهم خصائصها حيث أكدنا - تبعا لابن عبد البر- على ضرورة اشتمال الآية القرآنية للمعنى المفيد، ونقول في هذا المقام أيضا - تبعا للسخاوي - حول عبارة : (وكانوا يقولون): أهذا تام وقرآن ؟

أما عن عدم تمام معناها فهو لا يحتاج إلى بيان، وأما عن عدم كونها قرآنا فإن أحدا لو نطق بها منفردة لم يتبين أهي عبارة عادية، أم هي آية من سورة الواقعة، خاصة أن استعمالها وارد على ألسنة الناس في تعابيرهم وكلامهم، ودونك هذه الأفعال: (ذَهَبَ)، (رَجَعَ)، (جَاءَ)، (رَأى)، (خَافَ)، (أَرَادَ)، (قَالَ) (سَكَتَ)، (ضَرَبَ)، (وَجَدَ)، (سَارَ)، (فَخَرَجَ)، (نَزَلَ)، (كَرِهَ)...فقد وردت في التنزيل في آيات مختلفة، فهل يدعي أحد أن استعمالها في تعبير آخر، ولو كان مقاربا لبعض ما جاء في التنزيل أن هذا أيضا قرآن، كأن يقول : (فَلَمَّا رَجَعَ أحمد)، (فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إبْرَاهيمَ الضيف)...؟

وليس المراد الحديث عن (الاقتباس) وما يتعلق به، وإنما المراد أن (المفردة القرآنية) إنما تكتسب قرآنيتها من سائر الألفاظ والحروف التي تسبقها وتلحقها (أي من الحقل القرآني) بخلاف المفردة (المعجمية)، وعليه فكيف تكون كلمة (القارعة) مثلا آية قرآنية ؟

إن القول بأن هذه اللفظة آية قرآنية، يعني أنها تتصف بسائر الخصائص الأساسية لها، والحديثُ عن معناها وإعجازِها يعني بالضرورة الحديثَ عن إعجازها ومعناها في أي عبارة وردت، وحينئذ فما الفرق بينها وبين لفظة (القارعة) الواردة في خطبة القاضي عياض- مثلا- « ركبوا العاديات ليطفئوا نور القارعة»[2] ؟ليس هناك أي فرق بينهما، وإنما الفرق يكمن في السياق والمعنى الذي أدته هذه اللفظة فيه.

وإذا كانت عبارة (إذَا جَاءَ) عند السخاوي ليست فَصْلاً في كونها قرآنا؛ فإن لفظة (الحَاقة)، (القارعة) من باب أولى، وهذان الكلمتان ليستا آيتين عند الجمهور، إنما يَعُدُّهما الكوفي وحده.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد رأينا أن العدد الكوفي قد حل محل العدد المدني الأخير في العديد من المصاحف (برواية ورش) فما يضير لو حل مذهب الجمهور محل العدد الكوفي في هذين الكلمتين وما شابههما ؟

---

[1] ص221 من هذا البحث.

[2] أحمد زكي صفوت :جمهرة خطب العرب، (د ط) دار الكتب العلمية، بيروت جـ3 ص221.

المبحث الثاني : مواضع الوقف والقطع على الفواصل

وهذا المبحث بمثابة جانب تطبيقي لما تم بيانه وشرحه فيما سبق، حيث تم التعرض لحالتي الوقف والابتداء بشكل مفصل، حيث تم تتبع فواصل القرآن الكريم آية آية (بالاعتماد على المصحف المطبوع بالدار البيضاء) من فاتحة الكتاب إلى سورة الناس، ورصدُ سائر الفواصل التي لا يصح الوقف عليها، وهذا بالاستعانة بكتب الإعراب والتفسير، وبتنويع سرعة قراءة الآية التي لم يترجح حكمها (حَدْرًا وتحقيقا) ليتضح مدى انسجامها مع مثيلاتها، مع إرفاق كل موضع بالتعليل والتدليل، و لم أكتف بالعدد المدني في اعتماد الفواصل، بل تم التعرض حتى إلى الأعداد الأخرى، كما تراها في الجدول، وكانت النتيجة (**خمسًا وسبعين**) **فاصلة لا يصح الوقف عليها** .

ونفس العملية تكررت مع الابتداء، حيث تم تتبع رؤوس الآيات (بداياتها) آية آية، ومحاولة حصر المواضع التي لا يصح الابتداء بها، بنفس الطريقة السابقة، **وكانت النتيجة (إحدى وثلاثين) آية** .

والكلام ذاته يقال على القطع، حيث تم التعرض لكل الأحزاب وأنصاف الأحزاب وأرباعها وأثمانها، وحصر المواضع التي لا يصح القطع قبلها، أي التي لا يصح الابتداء بها.

وقد جاء هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول : مواضع الوقف والابتداء على الفواصل

وفيه فرعان: الأول حول الوقف، والثاني حول الابتداء :

الفرع الأول : الفواصل التي لا يصح الوقف عليها

سنحاول ذكر هذه الفواصل مرتبة من فاتحة الكتاب إلى ختامه، مع ذكر السبب والتعليل، والذي يرجع غالبا إلى عدم تمام المعنى أو شدة التعلق، أما بالنسبة للقسم أو للشرط فالمعتبر في هذا الفاصلة المباشرة للجواب، حيث لو فصل بينها وبين الجواب آية أخرى سواء أكانت قسما معطوفا عليه، أم غير ذلك، نحو : ﴿فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا عُذْرًا اَوْ نُذُرًا إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَاقِعٌ﴾[المرسلت5-7] لم يكن الوقف عليها قبيحا لعدم مباشرتها للجواب .

وإن كان للآية وجها إعراب؛ فإن كانا قويين راعَينا الوجه الذي من أجله يكون الوقف على هذه الفاصلة غير صحيح، كالوقف على (الحاقة) وما شابهها، فإنها مذكورة ضمن هذه الفواصل مراعاة لمن يقول إنها مبتدأ ، مع أن هناك من يقول إنها خبر لمبتدأ محذوف، فإن كان هناك عدة وجوه راعَينا الوجه القوي والأصح

جدول رقم (11)

الفواصل التي لا يصح الوقف عليها

	السورة	الموضع	الآية	تمامها	التعليل
1	الحجر	(وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَآءِ فَظَلُّوا فيه **يَعْرُجُونَ**)	14	(لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِّرَتْ اَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ)	لشدة التعلق
2	" "	(فَلَمَّا جَآءَ .الَ لُوطٍ **الْمُرْسَلُونَ**)	61	(قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مَّنكَرُونَ)	" "
3	طه	(وَلَقَدْ اَوْحَيْنَآ إِلَى **مُوسى**) في عد الشامي	76	(أَنِ اسْرِ بِعِبَادِي فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا)	" "
4	" "	(فَقَالُوا هَذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسى) في عد المكي والمدني الأول	86	(فَنَسِيَ)	" "
5	" "	(قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا)	91	(أَلاَّ تَتَّبِعَنِ،أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي)	" "
6	" "	(فَإِمَّا يَاتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى)	120	(فَمَنِ اتَّبَعَ هُدايَ فَلاَ يَضِلُّ وَلاَ يَشْقَى)	" "
7	الروم	(غُلِبَتِ **الرُّومُ**) في عد غير المكي والمدني الأخير	2	(فِي أَدْنَى الاَرْضِ)	" "
8	" "	(**سَيَغْلِبُونَ**)	2	(فِي بِضْعِ سِنِينَ)	" "
9	الصافات	(فَالتَّٰلِيَٰتِ **ذِكْرًا**)	3	(إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ)	لمباشرتها للجواب
10	" "	(وَنَادَيْنَٰهُ **أَن يَٰإِبْرَٰهِيمُ**)	104	(قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيا)	لشدة التعلق
11	" "	(أَلاَ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ **لَيَقُولُونَ**)	151	(وَلَدَ اللهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ)	لعدم الفائدة
12	" "	(فَإِنَّكُمْ وَمَا **تَعْبُدُونَ**)	161	(مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ)	لشدة التعلق
13	" "	(وَإِن كَانُوا **لَيَقُولُونَ**)	167	(لَوَ اَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ الاَوَّلِينَ)	**لعدم الفائدة**
14	" "	(لَوَ اَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ **الاَوَّلِينَ**)	168	(لَكُنَّا عِبَادَ اللهِ الْمُخْلَصِينَ)	" "
15	الدخان	(إِنَّ هَٰؤُلاَءِ **لَيَقُولُونَ**) في عد الكوفي	33	(إِنْ هِيَ إِلاَّ مَوْتَتُنَا الأُولى وَمَا نَحْنُ بِمُنشَرِينَ)	" "

16	" "	(إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ) في عد غير المكي والمدني الأخير	41	(طَعَامُ الْأَثِيمِ)	لعدم الفائدة
17	الذريت	(فَالْمُقَسِّمَاتِ أَمْرًا)	4	(إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ)	لمباشرتها للجواب
18	الطور	(وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ)	5	(إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ)	" "
19	النجم	(وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى)	1	(مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى)	لشدة التعلق
20	الواقعة	(فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ)	8	(مَآ أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ)	لعدم التمام
21	" "	(وَأَصْحَابُ الْمَشْئَمَةِ)	10	(مَآ أَصْحَابُ الْمَشْئَمَةِ)	" "
22	" "	(وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ)	43	(مَآ أَصْحَابُ الشِّمَالِ)	" "
23	" "	(وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ) في عد غير المدني الأخير والكوفي	29	(مَآ أَصْحَابُ الْيَمِينِ)	" "
24	" "	(وَكَانُوا يَقُولُونَ) في عد المكي	50	(أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ)	لعدم الفائدة
25	" "	(قُلْ إِنَّ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ) في عد غير المدني الأخير والشامي	52	(لَمَجْمُوعُونَ إِلَى مِيقَاتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ)	" "
26	" "	(فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ)	91	(فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ)	لشدة التعلق
27	" "	(وَأَمَّا إِن كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ)	93	(فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ)	" "
28	" "	(وَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ الضَّآلِّينَ)	95	(فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ)	" "
29	القلم	(وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ)	1	(مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ)	" "
30	القلم	(أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ)	37	(إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ)	" "
31	الحاقة	(الْحَآقَّةُ) في عد الكوفي	1	(مَاالْحَآقَّةُ)	لعدم التمام
32	" "	(وَأَمَّا مَنْ اوتِيَ كِتَبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ) في عد المكي والمدني	24	(فَيَقُولُ يَلَيْتَنِي لَمْ اُوتَ كِتَبِيَهْ)	لشدة العلق
33	" "	(وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْاَقَاوِيلِ)	44	(لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ)	" "
34	المعارج	(فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ)	40	(عَلَىٰ أَن نُّبَدِّلَ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ)	" "

35	المدثر	(يَأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ)	1	(قُمْ فَأَنذِرْ)	لشدة التعلق
36	" "	(فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ)	8	(فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ)	" "
37	" "	(وَالصُّبْحِ إِذَآ أَسْفَرَ)	34	(إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ)	لمباشرتها لجواب القسم
38	القيامة	(وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ)	9	(يَقُولُ الإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ)	لمباشرتها لجواب الشرط
39	النازعات	(فَإِنَّمَا هِيَ زَجرَةٌ وَاحِدَةٌ)	13	(فَإِذَا هُم بِالسَّاهِرَةِ)	" "
40	" "	(فَإِذَا جَآءَتِ الطَّآمَّةُ الكُبْرى)	34	(يَوْمَ يَتَذَكَّرُ الإِنسَانُ مَا سَعَى)	" "
41	" "	(وَءَاثَرَ الْحَيَوٰةَ الدُّنْيا)	37	(فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوى)	" "
42	" "	(وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوى)	39	(فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوى)	" "
43	عبس	(عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ)	1	(أَن جَآءَهُ الاَعْمى)	لشدة التعلق
44	" "	(أَمَّا مَنِ اسْتَغْنى)	5	(فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ)	" "
45	" "	(فَإِذَا جَآءَتِ الصَّآخَّةُ)	33	(يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ اَخِيهِ وَ أُمِّهِۦ وَأَبِيهِ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ)	" "
46	التكوير	(وَإِذَا الْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ)	13	(عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ)	لمباشرته لجواب القسم
47	" "	(وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ)	18	(إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ)	" "
48	الانفطار	(وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ)	4	(عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ)	" "
49	الانشقاق	(فَأَمَّا مَنْ اُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ)	7	(فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا)	لشدة التعلق
50	" "	(وَأَمَّا مَنْ اُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ)	10	(فَسَوْفَ يَدْعُوا ثُبُورًا)	" "
51	" "	(وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ)	18	(لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ)	لمباشرتها لجواب القسم
52	البروج	(وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ)	3	(قُتِلَ أَصْحَٰبُ الأُخْدُودِ)	" "

53	الطارق	(النَّجْمُ الثَّاقِبُ)	3	(إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ)	لمباشرتها لجواب القسم
54	" "	(وَالأَرْضِ ذَاتِ الصَّدْعِ)	12	(إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَصْلٌ)	" "
55	الفجر	(وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ)	4	(هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ)	" "
56	" "	(فَأَمَّا الإِنسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ)	15	(فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ)	لشدة التعلق
57	" "	(وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ)	17	(فَيَقُولُ رَبِّي أَهَنَنِ)	" "
58	" "	(يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ)	30	(ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً)	" "
59	البلد	(وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ)	3	(لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ فِي كَبَدٍ)	لمباشرتها لجواب القسم
60	الشمس	(فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا)	8	(قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا)	" "
61	اليل	(وَ مَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنثَى)	3	(إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى)	" "
62	" "	(وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى)	6	(فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى)	لشدة التعلق
63	" "	(وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى)	9	(فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى)	" "
64	الضحى	(وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى)	2	(مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى)	لمباشرتها لجواب القسم
65	التين	(وَهَذَا الْبَلَدِ الأَمِينِ)	3	(لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ)	" "
66	العلق	(أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى)	9	(عَبْدًا إِذَا صَلَّى)	لعدم تمام المعنى
67	" "	(كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ)	15	(لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ)	" "
68	الزلزلة	(وَقَالَ الإِنسَانُ مَا لَهَا)	3	(يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا)	لمباشرتها لجواب المنفوط
69	العديت	(فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا)	5	(إِنَّ الإِنسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ)	لجواب القسم

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

70	القارعة	(القَارِعَةُ) في عد الكوفي	1	(مَا الْقَارِعَةُ)	لعدم تمام المعنى
71	" "	(فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ)	5	(فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ)	لشدة التعلق
72	" "	(وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ)	7	(فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ)	" "
73	الماعون	(فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ)	4	(الذينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ)	" "
74	النصر	(وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللهِ أَفْوَاجًا)	2	(فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَ اسْتَغْفِرْهُ)	" "
75	الفلق	(قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ)	1	(مِن شَرِّ مَا خَلَقَ)	" "

الفرع الثاني : الآيات التي لا يصح الابتداء برؤوسها

بعد أن تم تصفيف وضبط الآيات التي لا يصح الوقف على فواصلها، نحاول في هذا الفرع خدمة الجانب الآخر، وهو الابتداء متبعين نفس الخطوات السابقة:

جدول رقم (12)

الآيات التي لا يصح الابتداء برؤوسها

	السورة	الموضع	الآية	ما قبلها	التعليل
1	البقرة	(فِي الدُّنْيا وَالاخِرَةِ)	218	(لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ)	لشدة تعلقها بما قبلها ولعدم الفائدة
2	آل عمران	(مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ)	3	(وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ)	" "
3	" "	(أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ) في عد البصري	48	(وَرَسُولاً إِلَى بَنِيٓ إِسْرَآئِيلَ)	" "
4	النساء	(دَرَجَاتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً)	95	(وَفَضَّلَ اللهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا)	" "
5	" "	(لَعَنَهُ اللهُ)	117	(وَإِن يَدْعُونَ إِلاَّ شَيْطَانًا مَّرِيدًا)	" "
6	" "	(وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ)	156	(وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا)	" "

7	الأعراف	(بِمَا صَبَرُوا)	137	(وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَآئِيلَ)	لشدة التعلق
8	التوبة	(وَرَسُولُه) في عد البصري	3	(أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ)	" "
9	هود	(مِن دُونِهِ فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لاَ تُنظِرُونِ) في عد الكوفي	54	(قَالَ إِنِّيَ أُشْهِدُ اللهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ)	" "
10	الحجر	(عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ)	93	(فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ)	لعدم الفائدة
11	النحل	(بِالبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ)	44	(فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ)	" "
12	طه	(فَنَسِيَ أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً) في عد المكي والمدني الأول	87	(فَقَالُوا هذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى)	" "
13	" "	(أَلاَّ تَتَّبِعَنِ) في عد الكوفي	91	(قَالَ يَهَارُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا)	" "
14	الحج	(مِن قَبْلُ) في عد المكي في إحدى روايتيه	76	(هُوَ سَمَّيكُمُ الْمُسْلِمِينَ)	" "
15	الشعراء	(مِن دُونِ اللهِ)	93	(وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ)	لعدم الفائدة
16	" "	(عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ)	194	(نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الاَمِينُ)	" "
17	الروم	(فِي أَدْنَى الاَرْضِ) في عد غير المكي والمدني الأخير	2	(أَلَمَ غُلِبَتِ الرُّومُ)	" "
18	" "	(فِي بِضْعِ سِنِينَ)	2	(وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ)	" "
19	الصافات	(مِن دُونِ اللهِ)	23	(احْشُرُوا الذِينَ ظَلَمُوا وَ أَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ)	لشدة التعلق
20	" "	(فَوَاكِهُ)	42	(أُوْلَئِكَ لَهُمْ رِزْقٌ مَّعْلُومٌ)	" "
21	" "	(وَبِاللَّيْلِ)	138	(وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ)	" "
22	" "	(وَلَدَ اللهُ)	152	(أَلاَ إِنَّهُم مِّنْ افْكِهِمْ لَيَقُولُونَ)	لفساد المعنى
23	غافر	(فِي الْحَمِيمِ)	72	(...يُسْحَبُونَ)	لعدم الفائدة
24	الزخرف	(وَزُخْرُفًا)	34	(وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِئُونَ)	لشدة التعلق

25	الدخان	(يَغْشَى النَّاسَ)	10	(فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَاتِي السَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ)	" "
26	" "	(مِن فِرْعَوْنَ)	30	(وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَآئِيلَ مِنَ العَذَابِ المُهِينِ)	" "
27	" "	(طَعَامُ الأَثِيمِ) في عد غير المكي والمدني الأخير	41	(إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ)	" "
28	الطور	(فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ)	2	(وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ)	" "
29	النجم	(عَن ذِكْرِنَا) في عد الشامي	28	(فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّى)	" "
30	الرحمن	(وَنُحَاسٌ فَلاَ تَنتَصِرَانِ)	34	(يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ)	" "
31	العلق	(عَبْدًا اذَا صَلَّى)	10	(أَرَآيْتَ الذِي يَنْهى)	لعدم الفائدة

المطلب الثاني : مواضع القطع على الفواصل

قد أشرنا في الفصل الأول أنه لا يصح القطع على آية غير تامة المعنى؛ لأن فيه إعراضا عن القراءة وانتقالا إلى فعل آخر، وقد ذكرنا أن العبرة بهذا الفعل مدته وكونه أجنبيا عن أفعال القارئ وأقواله، وعلى هذا فالركوع مثلا يعتبر قطعا للقراءة؛ لأنه فعل خارج عن القراءة، كما أنه قد يطول بشكل يتعذر معه ربط القراءة السابقة مع القراءة اللاحقة، ولذا فلا بد للمصلي أن لا يركع قبل تمام معنى الآية، وينبغي له أن لا يغتر بمواضع الأحزاب والأرباع وما شابهها، فإن هذه المواضع لا علاقة لها بالمعنى، وإنما هي مبنية على عد الكلمات[1].

يقول الإمام النووي - رحمه الله - : «ويُستَحَبُّ للقارئ إذا ابتدأ من وسط السورة أن يبتدئ من أول الكلام المرتبط بعضه ببعض، وكذلك إذا وقف، يقف على المرتبط وعند انتهاء الكلام، ولا يتقيد في الابتداء في الوقف بالأجزاء والأحزاب والأعشار ؛ فإن كثيرا منها في وسط الكلام المرتبط بالكلام ، ولا يغتر الإنسان بكثرة الفاعلين لهذا الذي نهينا عنه...؛ لأنه قد يخفى الارتباط على كثير من الناس أو أكثرهم في بعض الأحوال والمواطن»[2].

---

[1] شعبان محمد إسماعيل: رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاح، (ط1) 1412هـ دار الثقافة الدوحة قطر، ص 74- 75.

[2] الأذكار ، (د ط) مكتبة النهضة الجزائرية ، الجزائر، ص 101 .

وقد ذكرنا في هذا المطلب سائر الأحزاب وأجزائها التي لا يصح القطع عليها، ثم ذكرنا الموضع البديل الذي يمكن للقارئ أن يختاره كمحل للقطع، وراعينا فيه تمام المعنى، وقربه من الحزب المثبت في المصحف، سواء قبله أو بعده .

ففي المثال الأول - من الفرع الأول- ذكرنا قوله تعالى : (وَإِذَا لَقُوا الذينَ ءَامَنُوا...) و المراد أنه لا يصح القطع قبل هذا الحزب، أي على (ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ)[البقرة74]، وقولنا الموضع البديل هو : (أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤمِنُوا لَكُمْ ...)[البقرة74] أي : للقطع قبله، وليس على فاصلته، أي على (تَعْلَمُونَ) من قوله تعالى : (وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ وَمَا اللهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) هذا هو الموضع الذي يصح القطع على فاصلته، بدل القطع على فاصلة (وَهُمْ يَعْلَمُونَ) .

وإنما آثرنا الإشارة إلى الموضع بذكر رأس الحزب الذي يليه؛ لأن القارئ إنما يستطيع ضبط وحفظ بداية الآيات بسهولة، خلافا لنهاياتها، ولذلك جاء ترقيم الأحزاب على أساس بدايتها ؛ ففي المثال الأول وضعنا رقم (2) لأن (وَإِذَا لَقُوا الذينَ ءَامَنُوا) هي بداية الحزب الثاني، وهكذا في سائر المواضع (الأنصاف والأرباع...) ؛ فإن ترقيم المواضع مبني على بداياتها لا نهاياتها، إلا في الأثمان في الفرع الأخير من هذا المطلب - ولصعوبة ضبط رقمه وكذا لعدم الفائدة منه - تركنا ذكر رقم موضعه .

الفرع الأول : مواضع القطع على الأحزاب

وليس المراد ذكر هذه المواضع وإنما المراد عكسها ؛ أي التنصيص على المواضع التي لا يصح القطع قبلها؛ فإذا عُرفت هذه الأخيرة، عُلِمَ أن ما سواها صالح للقطع دونه (وبضدها تتميز الأشياء) .

أي أن للقارئ أن يقطع على أي حزب شاء، سوى الأحزاب المذكورة في هذا الجدول؛ فإنه إما أن لا يقطع عليها رأسا، إن كان بوسعه ذلك، وإما أن يتخير الموضع البديل لذلك.

وحملتها (واحد وعشرون حزبا):

جدول رقم (13)

الأحزاب التي لا يصح القطع قبلها

رقم الحزب	بدايته	الآية	الموضع البديل	الآية
2	(وَإِذَا لَقُوا الذينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا)	[البقرة 75]	(أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلامَ اللهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ)	74
4	(وَاذْكُرُوا اللهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ)	[البقرة201]	(وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا)	202

6	(قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَلِكُمْ)	[آل عمران15]	(زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ)	14
			(شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ...)	18
8	(يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ)	[آل عمران171]	(وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا)	169
			(إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ...)	175
9	(وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ)	[النساء 24]	(وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ)	24
12	(قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا)	[المائدة 25]	(وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ)	29
16	(فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُم بَأْسُنَا إِلَّا أَن قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ)	[الأعراف 4]	(الٓمٓصٓ كِتَابٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ)	1
			(وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ)	7
17	(قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ)	[الأعراف87]	(وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا)	84
			(وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ)	93
21	(إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ)	[التوبة 94]	(وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ)	91
			(الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا...)	98
25	(وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي)	[يوسف 53]	(وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي)	54
30	(أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ)	[الإسراء 99]	(وَمَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ)	97
			(وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ)	101
31	(قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا)	[الكهف 74]	(وَيَسْأَلُونَكَ عَن ذِي الْقَرْنَيْنِ)	82
38	(قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ)	[الشعراء111]	(كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ)	105

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

39	(فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا أَخْرِجُوٓا ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ)	[النمل 58]	(وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ)	56
			(قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰٓ)	61
43	(وَمَن يَّقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ)	[الأحزاب31]	(يَٰٓأَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَوٰةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ...)	28
			(إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَٰتِ...)	35
44	(قُلْ مَن يَّرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَوَٰتِ وَ الأَرْضِ)	[سبأ 24]	(وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا الْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ)	29
45	(وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِن بَعْدِهِۦ مِن جُندٍ مِّنَ السَّمَآءِ)	[يس 27]	(يَٰحَسْرَةً عَلَى العِبَادِ)	29
46	(فَنَبَذْنَٰهُ بِالْعَرَآءِ وَهُوَ سَقِيمٌ)	[الصافات145]	(وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ)	139
			(فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَٰتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ)	159
48	(وَيَٰقَوْمِ مَالِيٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَوٰةِ وَتَدْعُونَنِيٓ إِلَى النَّارِ)	[غافـــر 41]	(فَوَقَىٰهُ اللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُوا)	45
50	(قُلْ أَوَ لَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ)	[الزخرف22]	(وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِي بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ)	25
53	(قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ)	[الذريت31]	(هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ الْمُكْرَمِينَ)	24
			(وَفِي مُوسَىٰٓ إِذْ أَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ)	38

الفرع الثاني : مواضع القطع على أنصاف الأحزاب

أي أن للقارئ أن يقطع قبل نصف أي حزب، سوى المواضع التالية:

جدول رقم (14)

الأنصاف التي لا يصح القطع قبلها

رقم النصف	بدايته	الآية	الموضع البديل	الآية
2	(وَلاَ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالبَطِلِ)	[البقرة41]	(يَبَنِي إِسْرَآئِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ...)	46
25	(وَإِذَ اَوْحَيْتُ إِلَى الحَوَارِيِّينَ أَنَ امِنُوا بِي وَبِرَسُولِي)	[المائدة113]	(إِذْ قَالَ الحَوَارِيُّونَ يَعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً)	114
28	(وَحَآجَّهُ, قَوْمُهُ, قَالَ أَتُحَآجُّونِي فِي اللهِ وَقَدْ هَدَيْنِ)	[الأنعام81]	(وَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ـالِهَةً)	75
			(وَوَهَبْنَا لَهُ, إِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ)	85
32	(وَإِذَا صُرِفَتَ اَبْصَارُهُمْ تِلْقَآءَ اصْحَبِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لاَ تَجْعَلْنَا مَعَ القَوْمِ الظَّٰلِمِينَ)	الأعراف46	(وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ)	45
			(وَنَادى أَصْحَبُ النَّارِ أَصْحَبَ الجَنَّةِ..)	49
46	(وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللهِ مُجْرٖيهَا وَمُرْسٖيهَا)	[هود 41]	(وَقِيلَ يَأَرْضُ ابْلَعِي مَآءَكِ)	44
48	(قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لاَ تَقْتُلُوا يُوسُفَ)	[يوسف10]	(قَالُوا يَٰأَبَانَا مَالَكَ لاَ تَامَنَّا عَلَى يُوسُفَ)	11
50	(رَبِّ قَدَ اتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ...)	[يوسف101	(ذَلِكَ مِنَ اَنبَآءِ الغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ)	102
52	(قَالَتْ رُسُلُهُمْ, أَفِي اللهِ شَكٌّ)	[إبرهيم13]	(وَاسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ)	18
58	(قُلْ كُونُوا حِجَارَةً اَوْ حَدِيدًا)	[الإسراء50]	(وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا التِي هِيَ أَحْسَنُ)	53
62	(فَحَمَلَتْهُ فَانتَبَذَتْ بِهِۦ مَكَانًا قَصِيًّا)	[مريم 21]	(فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ)	26
70	(وَلَوْ رَحِمْنَٰهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِم مِّن ضُرٍّ لَّلَجُّوا فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ)	[المؤمنون76]	(وَهُوَ الذِي أَنشَأَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالاَبْصَٰرَ وَالاَفْئِدَةَ)	79
78	(وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ)	[القصص11]	(وَدَخَلَ المَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ)	14
92	(وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ)	[ص51]	(هَذَا وَإِنَّ للطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَئَابٍ)	54

الفرع الثالث : مواضع القطع على الأرباع

وتكمن أهمية هذا الفرع والذي يليه في أن كثيرًا من الأئمة، وحفظة القرآن الكريم إنما يتخيرون الأرباع أو الأثمان كمواضعَ للركوع في صلاة التراويح ونحوها، أو في كتابة الألواح، معتقدين أن هذه الأرباع والأثمان وغيرها إنما هي مبنية على المعنى، وهذا غير صحيح؛ إذ لا علاقة لهذه المواضع بالمعنى إطلاقا، وإنما كان هدفهم ضبطَ كلمات القرآن الكريم وحروفه وآياته، ومحاولة صيانته من أي تحريف أو تبديل، وكذا تيسير حفظه(*).

وعليه فقد تم تتبع كل الأرباع والأثمان، وحصر المواضع التي لا يصح القطع قبلها، أي لا يصح الابتداء بها بعد قطع القراءة :

جدول رقم (15)

الأرباع التي لا يصح القطع قبلها

رقم الربع	بدايته	الآية	الموضع البديل	الآية
40	(وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللهُ كُلاًّ مِّن سَعَتِهِ)	النساء129	(وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ)	130
64	(أَوَ عَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ...)	الأعراف 68	(وإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا)	64
66	(وَأَوْحَيْنَآ إِلَى مُوسى أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ)	الأعراف 116	(وَقَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَونَ أَتَذَرُ مُوسى وَقَوْمَهُ)	126

(*)يقول عبد العزيز القاري في كتابه (سنن القراء): « ويبدو لنا - والله أعلم- أن من جزَّأ القرآن إلى ثلاثين جزءا وحدد أوائل الأجزاء بما نعرفه اليوم في المصاحف حرص على هذه التجزئة بصرف النظر عن ارتباط القصص والمعاني، فأوائل بعض الأجزاء مرتبط أشد الارتباط بما قبله مثل (وَالْمُحْصَنَتُ مِنَ النِّسَآءِ إِلاَّ مَا مَلَكَتَ أَيْمَنُكُمْ)...» ص143 هامش (3) ، يشير بذلك إلى أن المسألة توقيفية،

وهذا يحتاج إلى توضيح ؛ لأن التوقيف المشار إليه هنا نظري أكثر منه تطبيقي وذلك للاختلاف في مواضع بعض الأجزاء، كما أن الوقف أو القطع يرتبط أوّلاً مع المعنى لا غير، فإذا كان القطع على حزب أو نصف أو ربع يُخِلُّ بالمعنى أو يقطعه فليس هناك ما يمنع من مجاوزته إلى موضع آخر صالح للقطع .

ثم بغض النظر عن هذا كله، إذا كان المعنى غيرَ معتَبَرٍ في هذا التقسيم فما هو المعتَبَر ؟ والجواب أنه ليس هناك أي شيء آخر يمكن ملاحظته سوى تقطيع النص القرآني إلى أجزاء ومجموعات متساوية حسب عدد الكلمات، سواء أدت معنى مفهوما كاملا أم لا ! وإلا فما الغرض وما المعنى الذي رُوعي عند وضع (الثمن) على كلمة (الْعُدْوَنِ) من قوله تعالى: (تَظَّهَرُونَ عَلَيْهِم بِالإِثْمِ وَالْعُدْوَنِ)[البقرة84] مع أنها مرتبطة بما بعدها ارتباطا كبيرا جدا، وهما في سياق واحد كما تراه من خلال الآية: (ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلاء تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَرِهِمْ تَظَّهَرُونَ عَلَيْهِم بِالإِثْمِ وَالْعُدْوَنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَرَى تُفَدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ...) ؟

ثمن

وعليه فكون مسألة تجزيء القرآن توقيفية لا يمنع من مراجعة بعض المواضع التي ليس لها أي معنى ولا تؤدي أي غرض.

68	(وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الاخِرَةِ)	الأعراف 156	(وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً) 155
			(قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا) 158
70	(قُل لَّا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلاَ ضَرًّا)	الأعراف 188	(هُوَ الذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ) 189
78	(وَلَوَ اَرَادُوا الخُرُوجَ لأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً)	التوبة 46	(لاَ يَسْتَئْذِنُكَ الذِينَ يُومِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الاَخِرِ) 44
			(وَمِنْهُم مَّن يَّقُولُ ايذَن لِّي وَلاَ تَفْتِنِّي) 49
86	(قُل لَّا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَنَفْعًا)	يونس 49	(وَيَقُولُونَ مَتِى هَذَا الوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ) 48
91	(قَالُوا يَصَالِحُ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَذَا)	هود 61	(وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا) 60
94	(يَوْمَ يَاتِى لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ الاَّ بِإِذْنِهِى)	هود 105	(وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ القُرى وَهِيَ ظَالِمَةٌ) 102
96	(قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ)	يوسف33	(وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي المَدِينَةِ) 30
			(ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الاَيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ) 35
137	(قَالَ رَبِّ انصُرْنِي بِمَا كَذَّبُونِ)	المومنون 39	(ثُمَّ أَنشَأْنَا مِن بَعْدِهِمْ قَرْنًا اخَرِينَ) 42
140	(أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا)	المومنون 116	(فَتَعَالى اللهُ المَلِكُ الحَقُّ) 117
148	(قَالُوا لاَ ضَيْرَ)	الشعراء 50	(وَأَوْحَيْنَآ إِلَى مُوسَىٰٓ أَنِ اسْرِ بِعِبَادِي) 52
164	(فَمَامَنَ لَهُ لُوطٌ)	العنكبوت 25	(وَلُوطًا اذْ قَالَ لِقَوْمِهِى) 27
166	(قُلْ يَتَوَفَّيكُم مَّلَكُ المَوْتِ الذِي وُكِّلَ بِكُمْ)	السجدة 11	(وَقَالُوا أَءِذَا ضَلَلْنَا فِي الاَرْضِ) 10
178	(أَلَمَ اَعْهَدِ اِلَيْكُمْ يَبَنِي ءَادَمَ أَلاَّ تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ)	يس 59	(وَامْتَازُوا اليَوْمَ أَيُّهَا المُجْرِمُونَ) 58

208	(قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُ وَلَكِن كَانَ فِي ضَلَٰلٍ بَعِيدٍ)	ق 27	(وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ) 31
212	(فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانتَصِرْ)	القمر 10	(كَذَّبَتْ عَادٌ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ) 18
228	(فَطَافَ عَلَيْهَا طَآئِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَآئِمُونَ)	القلم 19	(إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتِ النَّعِيمِ) 34

الفرع الرابع : مواضع القطع على الأثمان

وإضافة إلى ما تم ذكره سابقا حول هذه العملية، نشير هنا إلى أن بعض هذه المواضع (الأثمان) يصعب الحكم عليه، وقد حاولنا توخي الصواب قدر الإمكان:

جدول رقم (16)

الأثمان التي لا يصح القطع قبلها

الرقم	بداية الثمن	الآية	الموضع البديل	الآية
1	(وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تُفَدُوهُمْ)(*)	البقرة 84	(وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِن بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ)	86
2	(إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا)	البقرة165	(يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا)	167
3	(فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ)	البقرة 195	(الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ)	196
4	(وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)	البقرة225	(لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ)	223
5	(قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي)	آل عمران 80	(وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ)	80
6	(وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ)	النساء 19	(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا)	19
7	(فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ)	النساء 91	(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا)	93
8	(وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ)	النساء156	(لَٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ)	161
9	(وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ)	المائدة34	(إِنَّمَا جَزَاؤُا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا...)	35

(*)وهو ليس رأس آية، وإنما رأسها هو: (ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ...)

10	(وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْئَوْنَ عَنْهُ)	الأنعام27	(وَلَوْ تَرى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النّارِ)	28
11	(لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ)	الأنعام104	(قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ)	105
12	(وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّصِحِينَ)	الأعراف 20	(يَبَنِي ءَادَمَ قَدَ انزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْءَٰتِكُمْ)	25
13	(فَعَقَرُوا النَّاقَةَ وَعَتَوْا عَنَ اَمْرِ رَبِّهِمْ)	الأعراف 76	(وَلُوطًا اذْ قَالَ لِقَوْمِهِى أَتَاتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنَ اَحَد مِّنَ الْعَٰلَمِينَ)	79
14	(وَلاَ تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَأَوْلَٰدُهُم)	التوبة 86	(وَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ اَنَ ءَامِنُوا بِاللهِ)	87
15	(قَالُوا يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا)	هود 32	(وَأُوْحِيَآ إِلَى نُوحٍ اَنَّهُ لَن يُؤمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلاَّ مَن قَدَ ءَامَنَ)	36
16	(قَالُوا يَٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَة)	هود 53	(وَإِلَى عَادٍ اَخَاهُمْ هُودًا)	50
17	(قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنَ اَمْرِ اللهِ)	هود 72	(وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيْءَ بِهِمْ)	76
18	(وَيَقَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَٰمِلٌ)	هود 93	(وَلَقَدَ اَرْسَلْنَا مُوسى بِئَايَتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ)	96
19	(وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا اذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ)	يوسف 42	(وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرى سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ)	43
20	(قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّى تُؤتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ اللهِ)	يوسف66	(وَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُم مَّا كَانَ يُغْنِي عَنْهُم مِّنَ اللهِ مِن شَيْءٍ...)	68
21	(قَالَ أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُ)	الكهف85	(ثُمَّ اتَّبَعَ سَبَبًا)	87
22	(قَالُوا لَن نُّؤثِرَكَ عَلَى مَا جَآءَنَا مِنَ الْبَيِّنَٰتِ)	طـــه 71	(إِنَّهُ مَن يَأتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لاَ يَمُوتُ فِيهَا وَلاَ يَحْيَى)	73
23	(فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَٰيهُمْ حَتَّى جَعَلْنَٰهُمْ حَصِيدًا خَٰمِدِينَ)	الأنبياء15	(وَمَا خَلَقْنَا السَّمَآءَ وَالاَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ)	16
24	(فَقَالَ الْمَلَؤُاْ الذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِى)	المومنون24	(وَلَقَد اَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِى)	23
25	(قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلاَ تَسْتَمِعُونَ)	الشعراء24	(وَإِذْ نَادى رَبُّكَ مُوسى...)	9
26	(وَالذِي أَطْمَعُ أَن يَّغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ)	الشعراء82	(وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ)	90
27	(أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَٰهُنَا ءَامِنِينَ)	الشعراء146	(كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ)	141
28	(قَالَ الذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ القَوْلُ)	القصص 63	(فَأَمَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَعَسى أَن يَّكُونَ مِنَ المُفْلِحِينَ)	67
29	(إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ أَوْثَٰنًا)	العنكبوت 16	(وَإِبْرَٰهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِى)	15

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

30	(هَذَا خَلْقُ اللهِ)	لقمان 10	(وَلَقَدْ آتينَا لُقْمَانَ الحِكْمَةَ)	11
31	(فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا)	الأحزاب37	(وَإِذْ تَقُولُ لِلذِي أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ)	37
32	(لَقَدْ حَقَّ القَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ...)	يس 6	(يَسٓ وَالقُرْءَانِ الحَكِيمِ)	1
33	(الذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الأَخْضَرِ نَارًا)	يس 79	(أَوَ لَمْ يَرَ الإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ)	76
			(وَالصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا)	1
34	(قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ)	الصافات 51	(فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ)	50
35	(إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالعَشِيِّ الصَّٰفِنَٰتُ الجِيَادُ)	ص 30	(وَوَهَبْنَا لِدَٰوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ)	29
36	(قَالَ فَالْحَقَّ وَالْحَقَّ أَقُولُ)	ص 83	(تَنزِيلُ الكِتَٰبِ مِنَ اللهِ العَزِيزِ الحَكِيمِ)	الزمر 1
37	(قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ)	غافر 10	(إِنَّ الذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ...)	9
			(هُوَ الذِي يُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ)	12
38	(إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ)	الشورى 39	(وَمَن يُضْلِلِ اللهُ فَمَا لَهُۥ مِن وَلِيٍّ مِّن بَعْدِهِۦ)	41
39	(فَاسْتَمْسِكْ بِالذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ)	الزخرف 42	(وَسْئَلْ مَنَ اَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا)	44
40	(وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الأُخْرَى)	النجم 46	(أَفَرَءَيْتَ الذِي تَوَلَّى)	32
			(هَٰذَا نَذِيرٌ مِّنَ النُّذُرِ الأُولَى)	55
41	(وَلَقَدْ رَٰوَدُوهُ عَن ضَيْفِهِۦ)	القمر37	(وَلَقَدْ جَآءَ اَلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ)	41
42	(وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ)	الحشر 2	(سَبَّحَ للهِ مَا فِي السَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي الأَرْضِ)	1
43	(وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥ أُخْرَى)	الطلاق 6	(أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم)	6
			(وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنَ اَمْرِ رَبِّهَا)	8
44	(وَمَن يَّعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ)	الجن 23	(قُلِ اَنَ اَدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ)	25

خاتمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

خاتمـــــة

لقد دلت النصوص الشرعية على وجوب ترتيل كتاب الله عز وجل، ومراعاة مواضع الوقف والابتداء واحترامها، سواء أكان القارئ فاهما للمعنى أم غير فاهم، ولا يعطيه فهمه للمعنى أحقية تخطي تلك المواضع، بدعوى أن الهدف المرجو من الوقف- وهو فهم المعنى- قد حصل؛ لأن الوقف وإن كان يساعد على فهم المعنى من جهة، فإنه مقصود لذاته أيضا، أي أنه يدخل كعنصر أساس في عملية الترتيل، فالقارئ لا يُعَدُّ مرتلا للقرآن إلا بأن يُعطيَ الحروف حقها من مخارجَ وصفاتٍ ويحترمَ مواضع الوقف في آن واحد، ولا ريب أن إتقان معرفة الحروف وصفاتها، وكذا سائر أحكام التجويد لا يعطيان الحق للقارئ في التخلي عنها والتساهلِ بشأنها بحجة أنه أصبح قارئا حاذقا لا يُخشى عليه من الخطأ، والكلام ذاته في الوقف، فلا يصح وصلُ مجموعة من الآيات دون وقف، أو الوقفُ حيث شاء دون تخيير مواضعِ التمام، أي لا يصح إلغاء الوقف تماما ولا الخلط في مواضعه بحجة أن القارئ فاهم للمعنى.

والدليل على هذا أن الصحابة كانوا يتلقّون تفسير القرآن من عند النبي صلى الله عليه وسلم، ومع ذلك كانوا يتعلمون مواضع الوقف، كما يدل عليه حديث ابن عمرَ الذي جاء فيه: «فتعلم حلالها وحرامها وما **ينبغي أن يوقف عليه**» فكما أن تعلم الحلال والحرام يعني الامتثال لأحكامهما على الدوام، فكذلك تعلم مواضع الوقف يعني الالتزام بها مطلقا.

وإذا تبين هذا فعلى القارئ أن يسلك في مسألة الوقف هذا السبيل:

- أن يقف على الفواصل التامة المعنى .
- فإن لم تكن تامة المعنى واصل قراءته إلى أن يجد الموضع المناسب للوقف .
- فإن وجد آية تامة المعنى، لكنها متعلقة بما بعدها فالأولى أن لا يقف عليها، فإن وقف عليها وجب عليه أن يربطها بما بعدها.
- فإن كانت الآية غير تامة المعنى لم يجز له الوقف عليها أصلا.
- فإن كانت الآية لها احتمالان كآية (القَارِعَةُ) فعلى القول بأنها مبتدأ خبره (مَا القَارِعَةُ) لا يصح الوقف عليها، وعلى القول بأنه خبر لمبتدأ محذوف ساغ الوقف عليها، وإن كان الأولى ترك الوقف عليها في هذه الحالة أيضا .

هذا، وأهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث هي:

1- الدور المنيف الذي يلعبه الوقف في إيضاح المعنى وفي علامات الترقيم .

2- مذهب القراء السبعة- بما فيهم أبو عمرو بن العلاء وحمزة- على ضرورة مراعاة حسن الابتداء.

3- اتفاق أئمة الوقف والابتداء على مراعاة المعنى .

4- دخول كل من الوقف التام والكافي والحسن ضمن الوقف الاختياري، الذي يتم عنده المعنى، خلافا للوقف القبيح الذي يدخل في المعنى غير التام .

5- أكبر وهَم وقع فيه القائلون بسنية الوقف على الفواصل مهما تعلقت بما بعدها، هو (تحقيق المناط) أي وجه الاستدلال بحديث أم سلمة- رضي الله عنها- (على فرض صحته)؛ ذلك أنهم ساقوه كنَصٍّ(*) في هذه المسألة، والصواب أنه خاص بالوقوف الحسنة لا غير، ولا علاقة له بالوقوف القبيحة، ولم يستدل به ابن الجزري ولا الدَّاني ولا غيرهما على غير الوقوف الحسنة، وعليه فلا وجه للاستدلال به على الوقف على (أَرَآيْتَ الذِي يَنْهى)[العلق9]، (قُلِ انَّ الاَوَّلِينَ وَالاَخِرِينَ)[الواقعة52] وغيرها من الوقوف القبيحة.

6- ليس هناك أي دليل نَصٌّ على أنه صلى الله عليه وسلم كان يلتزم بالوقف على الفواصل مطلقا .

7- اختلاف العادين في مواضع الآي دليل على أن التوقيف المعني حول الآية القرآنية نظري أكثر منه واقعي .

8- اختلاف العادين في (ست وثلاثين) (36) آية تامة المعنى دليل على أن التعليل الشهير حول سبب اختلافهم في مواضع الآيات فيه نظر .

9- حديث أم سلمة الدال على الوقف حديث لا يصح .

10- الصواب أن الرأي الذي ينبغي نسبته إلى طاهر الجزائري حول حكمه على حديث أم سلمة هو ما ذكره في كتابه (التبيان) من أنه حديث غير متصل الإسناد، لا ما ذكره في (توجيه النظر) .

11 - نسبة الحافظ ابن حجر دعوى الترمذي تصحيحه للحديث وقوله بأن الطحاوي أعل الحديث بالانقطاع غير مُسَلَّمة .

12- قول الشيخ شمس الحق أبادي في الحديث إنه ثابت يعني عنده أنه غير موضوع .

13- الحديث المنكر مردود وضعيف، سواء عند المتقدمين أو عند المتأخرين .

14- الأصل عند الحافظ الذهبي أن الحديث (المنكر) يكون بتفرد الضعيف بالرواية، وقد يُطلِقُ هذا المصطلح على الحديث الواهي الموضوع.

15- وجود حركات الإعراب على الفواصل دليل على أنها إنما نجمت بوصلها بما بعدها أي مرجعها النقل لا القياس.

(*) يدخل هذا المصطلح ضمن مباحث الدلالة وبالضبط دلالة المنطوق، وهو -عند الأصوليين- ما دل عليه اللفظ في محل النطق وأفاد معنى لا يحتمل غيرَه كـ(زيد) ويقابله (الظاهر) .

16 - إن القراءة على عهد النبي صلى الله كان معتمدها التلقي الشفوي المباشر، إلا أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن ليقرئ الناس بجميع لُهجاتهم على اختلاف خصائصها وظواهرها الصوتية، بل أباح لهم أن يقرؤوا القرآن الكريم وَفْقَ لهجاتهم التي دَرجوا عليها، والتي يتعذر عليهم التخلي عنها، وتولى هو تلقينهم الوجوه التي نزل بها القرآن الكريم، والتي ليس لهم أن يزيدوا فيها أو ينقصوا، إذن فحدود هذه اللهجات لا تتعدى المسائل الصوتية البسيطة التي لا تحيل معنى ، ولا تغير من أصول الكلمة شيئا، أما إن تعدى الاختلاف إلى إبدال كلمة بأخرى أو زيادة حرف، أو تقديم أو تأخير؛ فهو اختلاف خارج وبعيد عن اللهجات والظواهر الصوتية؛ إذ يخرج اللفظة عن قرآنيتها فلا يصح قبوله ما لم يثبت بالتواتر.

17- يُشترَط في قَبول قراءة ما إضافة إلى موافقة الرسم وقواعد اللغة، تواتُرُها ولا يكفي في ذلك صحة السند.

18- مذهب ابن الجزري الذي قرره في كتابه (منجد المقرئين) من اشتراط التواتر هو الصحيح والمعتمد خلافا لما جنح إليه في بعد ذلك في(النشر) من الاكتفاء بصحة السند .

19- القراءاتُ العشر كلُّها متواترة فَرْشًا وأُصولاً، خلافا لابن خلدون وابن الحاجب والتقي السبكي وأبي شامة وغيرهم، وهو رأي ابن الجزري في (منجد المقرئين) خلافا لما ذهب إليه في (النشر).

20- لا يصح إبدال مفردة قرآنية بمرادفها ولو تعذر نطقها .

21- القراءة بالمعنى (بالمرادف) غير صحيحة وباطلة، وما نقله ابن حجر عن الصحابة من كونهم كانوا يقرؤون بالمعنى فتوجيهه أنها مسألة اجتهادية عند بعض الصحابة وقعت في نطاق ضيق جدا، و لم تستمر.

22- تجويز القراءة بالمعنى يعني التشكيكَ في مصدر القرآن الكريم، وقطعَ صلته بالسماء، وإفراغَه من كل معاني العظمة والإعجاز، فضلا عن كونه أعطى المستشرقين الذريعة لترويج افتراءاتهم حول تعرض النص القرآني للتحريف والتبديل شأنه كشأن سائر الكتب المقدسة، حيث روّج بعض المستشرقين لفكرة (القراءة بالمعنى) التي ظهرت في زعم بعضهم في العهد الأموي وسادت الجوَّ وتلقاها الناس بالقَبول، فلم يكن نص القرآن بحروفه بالنسبة لبعض المؤمنين هو المهم ولكن المهم كان هو روح النص، ولذا ظل اختيار الوجه المرادف في القراءات أمراً لا بأس به ولا يثير الاهتمام.

23- الأحرف السبعة هي الكيفيات والطرق والتغييرات المعجزة التي كانت تنزل بها الآيات البينات، على اختلاف قراءاتها وأحكامها، وليست هي الآيات ذاتها.

24- القراءات على اختلاف تنوعها ليست هي ذاتها الأحرف السبعة، بل هي نتاج نزول القرآن على هذه الأحرف، ومظهر من مظاهر هذا التخفيف والتنويع.

25- مهما تنوعت قراءة كلمة ما، فهي جزء من هذه الأحرف السبعة، حتى ولو زادت وجوه قراءتها على سبعة، فإنها لن تخرج عن سبع جهات من التغيير والتبديل.

26- لا يتولد الحرف في أقل من قراءتين .

27- مهما كان عدد القراءات (بشرط أن لا يقل عن ثلاث) فإن عدد الأحرف الذي يتولد منها لا يقل عن حرف واحد، ولا يزيد عن عدد هذه القراءات وبالضبط لا يبلغها، فإذا رمزنا إلى عدد القراءات بـــ(ق) وعدد الأحرف بـــ(ح) فإنه يمكن الربط بينهما وَفق هذه المعادَلة:

ق= 1	⟸ ح=0
ق= 2	⟸ 1 ⩽ ح ⩽2
ق⩾ 3	⟸ 1⩽ ح⩽ (ق-1)

وتطبيقا لهذه المعادلة فإنه لا يمكننا أن نطلق على قراءة واحدة، مثبتة في المصحف الشريف أنها تمثل حرفا من الأحرف السبعة؛ لأنها لا تشمل على أي تغيير؛ إذ إن كل كلمة أو آية ليس فيها سوى وجه واحد من القراءة، والحرف إنما هو نتاج تجميع قراءتين فأكثر، أي أن هذه الأحرف إنما تَتولد بعملية المقارنة والتنوع الناجم عن تجميع هذه القراءات جنبا إلى جنب، فهذه القراءة كانت بحدِّ ذاتها طرَفًا في تشكيل هذه الأحرف، أو مظهرا من مظاهر تنوع نزول القرآن على هذه الأحرف، لكنها ليست هي بحد ذاتها حرفا من هذه الأحرف السبعة .

28- نسخ قراءة ما لا يلزم منه نسخ أي حرف من الحروف، فمهما افترضنا نسخ بعض القراءات، فإن في بقية القراءات الأخرى ما يكفي لوجود هذه الأحرف السبعة، وما دامت هذه القراءات موجودةً إلى اليوم فنسخ الأحرف السبعة أمر غير وارد إطلاقا .

29- عدد الأحرف التي تمثل تعدد القراءات العشر وتنوعها هو (تسعة عشر) حرفا ، ويمكن اختزالها وتهذيبها إلى سبعة أحرف هي :

أ- تغيير الحركات .

ب- تغيير الحروف.

ج-تغيير الحروف والحركات

د- تغيير الحركات مع زيادة حرف .

هـــ-زيادة حرف المد .

و- زيادة غير حرف المد.

ز-التقديم والتأخير.

30- الآية القرآنية هي الكلام المجتمع الدال على الإعجاز، الجامع لمعنى مستفاد، قائم بنفسه .

31- لا يكمن الإعجاز في مفردة قرآنية منبثة عن منبعها، وإنما يتجلى في دقة تناسق حروفها وتناسق هذه الحروف مع ما يجاورها من الألفاظ، أي في دورها الذي تؤديه في هذا الحقل القرآني.

32- ينبغي أن يُتَّبع في طباعة المصحف الشريف (من حيث عدد الآي) الرواية المراد طبعه عليها فالمصحف المطبوع بروايتي قالون وورش عن نافع يجب أن يُتَّبَعَ في عدِّ آيِهما العددُ المدني الأخير (6214) على الأصح، أو العدد المدني الأول (6217) ولا يصح اعتماد العدد الكوفي (6236)، ولا أي عدد آخر.

33- جملة الأخطاء التي يشتمل عليها المصحف المغربي المطبوع بالدار البيضاء، هي :

أ- عدد آياته (6213) آية، والصواب أن يكون **(6214)** آية .

ب- عَدُّه (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) آية من سورة الفاتحة، والصواب ترك عَدِّها .

ج- ترك عَدِّ (أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)، والصواب عدُّها آية .

د- عده (مَنضُودٍ)[هود81]، والصواب عَدُّ (مِن سِجِّيلٍ) بدلها .

هـ- عدد آيات سورة الملك (30) آية، والصواب (31) آية، بزيادة عد (قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ)[9] وتصير آية (إِنَ اَنتُمُ إِلاَّ فِي ضَلَلٍ كَبِيرٍ) هي الآية العاشرة .

و- عبارة (حزب27)، والصواب (حزب28) كما تراه في الصفحات: (278) - (281) من هذا المصحف.

34- الوقوف الهبطية التي تنسب إلى الإمام أبي جمعة الهبطي، هي وقوف صحيحة سوى ثلاثة مواضع هي: (فَاخْتَلَطَ)[يونس24]، (وَلاَ تَسْتَعْجِل)[الأحقاف34]، (عَمَّ)[النبأ1]، فإن الأَوْلى عدم الوقف عليها.

35- عدد الفواصل التي لا يصح الوقف عليها :خمس وسبعون (75) فاصلة.

36- عدد الآيات التي لا يصح الابتداء برؤوسها: إحدى وثلاثون (31) آية .

37- عدد الأحزاب التي لا يصح القطع قبلها : واحد وعشرون(21) حزبا .

38-عدد الأنصاف التي لا يصح القطع قبلها : ثلاثة عشر (13) نصفا .

39- عدد الأثمان التي لا يصح القطع قبلها : أربعة وأربعون (44) ثُمُنًا.

هذا عن أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة المتعلقة بموضوع الوقف على الفاصلة القرآنية...

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العلمين .

الملحقات

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق رقم (1) :

دراسة تطبيقية لبعض الوقوف الهبطية

لقد أشرنا في مقدمة هذا البحث إلى أن فضيلة الشيخ (زياد الحج) قد ذكر أن العديد من الوقوف الهبطية لا تخضع لمقاييس اللغة، وضوابط النحو، وأن المسؤول عنها هو - بالدرجة الأولى - واضعها، ثم من تلقاها من غير إعمال قاعدة أو دليل، ومَثَّلَ لذلك بالوقف على (يُشْعِرُكُمْ) من قوله تعالى : (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَآءَتْ لاَ يُومِنُونَ)[الأنعام110]، حيث بيَّن أن الوقف على هذا الفعل إنما يصح على قراءة الكسر (وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَا إِذَا جَآءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ) لا على قراءة الفتح .

وقد تحدثنا أيضا في الفصل الأول عن مذهب هذا الإمام في الوقف والابتداء، وأشرنا إثرها إلى أن بعض تلك المواضع يكون خاضعا لنكت في التفسير، قد يخفى تخريجها أو توجيهها، كما ذكرنا في الفصل الرابع عند الحديث عن المصاحف المغربية من حيث الرسم والوقوف وعدد الآي أن جل المصاحف (المكتوبة على روايتي قالون وورش) نجدها مجردة من هذه الوقوف؛ لأنها في نظر الجهات المشرفة على إخراجها وطباعتها وقوف باطلة، ينبغي تنقية المصحف منها...

لهذه الأسباب، وغيرها كان لزاما البحث في هذه المواضع المنسوبة إلى هذا الإمام، بل إلى المغاربة، ومناقشتها ليتبين وجه الصواب فيها: فإن كانت صوابا أثبتناها ودافعنا عنها وأكدنا على صحتها، وإن كانت خلاف ذلك رددناها، وأكدنا على ضرورة نخل المصحف منها .

إن نسخ وقف الهبطي تكاد تتفق - كما يقول سعيد أعراب - على هذا العنوان : (تقييد وقف القرآن) للشيخ الهبطي، قيده بعض طلبته، وهذا يعني أن هذه الوقوف ليست من صنعه هو، وإنما هي من عمل بعض تلامذته، ولذا اختلفت نسخه ما بين زيادة ونقصان...[1] .

وهناك نسخة أخرى - بمكتبة الأوقاف بالمدينة المنورة - تحمل نفس العنوان السابق، وهو : (تقييد وقف القرآن العظيم) قيده بعض الطلبة عن الشيخ الأستاذ محمد بن أبي جمعة الهبطي[2] .

والسؤال هو: هل عملية التقييد هذه تكفي في الاعتماد عليها والوثوق بها في صحة نسبة تلك الوقوف إلى الإمام الهبطي ؟

والجواب: أما من حيث صحة نسبتها إلى الهبطي فصحيحة بالجملة؛ إذ لا شك أنها تمت بحضرته وفي مجلسه، كما أنها انتشرت واستفاضت في البلاد المغربية، فيستحيل إذن أن تكون من وضع غيره.

أما على وجه التفصيل، أي : هل صحة هذه النسبة بشكل عام تعني أن كل هذه المواضع قد نص عليها الهبطي فِعْلاً، كما هي مثبتة اليوم في المصاحف ؟

فالجواب : لا يمكن الجزم بذلك؛ إذ لا يبعد أن تكون بعض المواضع مما وهم فيها بعض تلاميذه، ولا أدل على هذا، اختلاف نسخ المصحف المغربي في بعضها، كالوقف على (فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُ)[البقرة 16]،

---

(1) القرآن والقراءات بالمغرب، ص 184 .

(2) المرجع نفسه ، ص 185 .

وعلى فرض عدم وجود أي اختلاف بين هذه المواضع، فإن الذي عيبه بعض المحققين أنه ينبغي أن يُفَرَّق بين المؤلفات التي كتبها أصحابها ونقحوها أو أملوها، وبين تلك التي قُيِّدَتْ عنهم دون مراجعة منهم (*) .

الذين كتبوا عن وقف الهبطي : لقد أثارت هذه الوقوف خلافا كبيرا بين العلماء، من بين ناقد ومستدرك، إلى منافح ومنتصر، فمن الذين انتقدوا بعض هذه الوقوف الشيخ (أبو شعيب الدكالي) ومما انتقده أنه ينبغي للهبطي أن يقف على المعوذتين خمس وقفات لكل سورة [1] .

وهذا الانتقاد فيه نظر؛ لأنه إن كان يقصد بذلك التنبيه على وقوف السنة (الوقف على الفواصل) كما يرى فإنه يقتضي أن يقف على سورة (الناس) ست مرات، لا خمس؛ لأن عدد آيها إما (سبع) وهو عدد المكي والشامي، وإما (ست) وهو عدد الباقين، ومنهم نافع، فمن أين أتى بالعدد (خمسة) ؟

أما إن كان يقصد لزوم الوقف على رؤوس الآي على هاتين السورتين إلا الآية الأخيرة من سورة الناس، وهي : (الذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ *مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ)[5-6] فإنه لا يقف إلا على آخرها (أي لا يقف على "صُدُورِ النَّاسِ") كما يفيده كلام سعيد أعراب، فهذا تحكم بغير دليل؛ إذ يلزمه أيضا أن لا يقف على كلمة (العُقَدِ) من سورة الفلق (وَمِن شَرِّ النَّفَّثَتِ فِي العُقَدِ وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ اذَا حَسَدَ) ؛ إذ لا فرق بينهما.

نعم لو قال بعدم الوقف على (إِلَهِ النَّاسِ) لقربها من متعلقها (مِن شَرِّ الوَسْوَاسِ الخَنَّاسِ) لكان أقرب إلى الصواب، إلا أن هذا يلزمه أيضا في سورة الفلق، في الآية الأولى (قُلَ اَعُوذُ بِرَبِّ الفَلَقِ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ)، وحينئذ فلا وجه لانتقاد الشيخ الدكالي في كلا الحالتين .

ومن الذين انتقدوا وقوف الهبطي أيضا الشيخ (أبو الحسن علي بركة) حيث شنَّع عليه تجويزه للوقف على (مَغْلُولَةٌ) من قوله تعالى : (وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ)[المائدة66]، وعلى (اللهِ) من قوله تعالى: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنُ اللهِ وَقَالَتِ النَّصَارى الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ)[التوبة30][2] ، وفي هذا الانتقاد أيضا نظر؛ إذ الوقف على هذه المواضع كاف؛ لتناهي مقول الفريقين.

(*) وقد أشار إلى هذا الإمامُ ابن عمر الغلاوي (ت 1245 هـ) في كتابه (بُوطْلَيْحِيَّه) حول الكتب غير المعتمدة في الفقه المالكي، بسبب كونها تقييدا :

وَكُلُّ مَا قيِّدَ مما يُستمد * في زَمَنِ الإقراءِ غَيْرُ مُعتمد
وَهو المسمَّى عندهم بالطُّرة * قالوا وَ لا يُفتي به ابنُ الحُرَّة
لأنه يَهدي وليس يُعتمد * عليه وَحْدَه مخافة الفَنَد
كطُرَّة الجَزولي و ابنِ عُمَرا * على رسالة أمير الأمرا
بل أوجبوا تأديب من أفتى بها * ما لم يكن نال المقام النابها

قال الشيخ زروق في مقدمة شرحه على الرسالة : « فأما الجزولي وابن عمر ومن في معناهما فليس ما يُنسَب إليهم بتأليف، بل هو تقييد قيده الطلبة زمن إقرائهم، فهو يهدي ولا يُعتمد، وقد سمعتُ أن بعض الشيوخ أفتى بأن من أفتى من التقاييد يؤدَّب، والله أعلم » انظر كتاب بوطليحيه، للشيخ الغلاوي ، تحقيق يحيى بن البراء (ط1) 1422هـ 2002هـ المكتبة المكية، مكة المكرمة، ص 98 .

[1] سعيد أعراب : القرآن والقراءات بالمغرب، ص 189 .

[2] سعيد أعراب: المرجع نفسه، ص 188 .

ومن أبرز الذين كتبوا عن وقف الهبطي، وتتبعوا مواضع الضعف فيه ، الإمام (أبو عبد الله محمد ابن يوسف الفاسي) المتوفى سنة (1109هـ) حيث ألف في الوقف : (الدرة الغرَّاء في وقف القُرَّاء)، ومما جاء في مقدمته : «...وكان مما قُيِّدَ في ذلك عن الأستاذ المقرئ أبي عبد الله محمد بن أبي جمعة الهبطي، على قراءة نافع ...وكان قد احتوى مواضع ضعيفة، وأخرى بعدم الصحة موصوفة ؛ أردت أن أرسم في ذلك تقيدا...»[1] .

وفي المقابل كان هناك من انتصر للهبطي، وحاول الدفاع عن الوقوف التي انتُقِدَت عليه، إما من الناحية الإعرابية، وإما من جهة مخالفة الوقف السني عند من يرى أن الوقف على الفواصل سنة، ومن بينهم الإمام (أبو عبد الله محمد بن أحمد المسناوي) المتوفى سنة (1136هـ)[2]، والإمام (أبو زيد عبد الرحمن بن إدريس) المتوفى سنة (1179هـ)[3]، والإمام (أبو عمران موسى بن الحسن السوسي الهشتوكي) من علماء القرن الثاني عشر، في كتابه (هز السيف على بعض من أنكر الوقف)[4]...

إلا أن أبرزهم كان الإمام (أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الفاسي) المتوفى سنة (1214هـ) في كتابه (الوقف والابتداء) حيث تناول فيه وقوف الهبطي وتَتَبَّعَها موضعًا موضعًا، وشرحها شرحا وافيا، وبيَّن حُجة الهبطي فيها [5] .

هذا عن موقف بعض أهل العلم من مذهب هذا الإمام في وقوفه، وهي تتباين- كما ترى - من ناقد ومستدرك إلى منتصر ومدافع، وعليه سنحاول تناول أهم هذه الوقوف، مرتبة حسب ورودها في المصحف، وهي (ثلاثة عشر موضعا) :

1- **الموضع الأول** : (حَوْلَهُ) من قوله تعالى : (فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ)[البقرة 16].

من الواضح أنه لا يصح الفصل بين فعل الشرط (أَضَآءَتْ) وبين جوابه (ذَهَبَ)، وهذا لا يحتاج إلى كبير دليل، وعليه فما وجه اختيار الهبطي إذن ؟

إن وجه اختياره مبني على أن جواب (لَمَّا) محذوف، تقديره (خمدت)، وجملة (ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ) هي جواب سؤال تقديره : ما بالهم قد أشبهت حالهم حال هذا المستوقد ؟

فقيل : ذهب الله بنورهم، أو هي بدل من جملة التمثيل على سبيل البيان، وقد اختار هذا الوجه الزمخشري، واعتبر الحذف أولى من الإثبات [*]، وقد رده أبو حيان؛ لما فيه من تكلف وتحميل للفظ ما لا يحتمل،

---

[1] سعيد أعراب: القرآن والقراءات،ص 185 – 186 .

[2] المرجع نفسه، ص 191.

[3] المرجع نفسه ، ص 117 .

[4] المرجع نفسه ، ص 192 .

[5] المرجع نفسه، ص : 141 - 146 – 193 .

[*] حيث قال : « فإن قلت: أين جواب لما ؟ قلت: فيه وجهان : أحدهما : أن جوابه: (ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ)، والثاني : أنه محذوف: كما حذف في قوله :(فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ)[يوسف15] وإنما جاز الحذف؛ لاستطالة الكلام، مع أمن الإلباس للدلالة عليه،

واختار (أي أبو حيان) أن جواب لما هو: (ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ) حيث قال :«... ولاشيء يدل على المحذوف. بل الذي يقتضيه ترتيب الكلام وصحته، ووضعه موضعه أن يكون(ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِم) هو الجواب؛ فإذا جعلت غيره الجواب- مع قوة ترتيب ذهاب الله بنورهم على الإضاءة - كان ذلك من باب اللغز؛ إذ تركت شيئا يبادر إلى الفهم، وأضمرت شيئا يحتاج في تقديره إلى وحي يسفر عنه؛ إذ لا يدل على حذفه اللفظ...» [1] .

وهذا الذي قاله أبو حيان تؤيده أقوال المفسرين؛ فقد جاء عن ابن عباس وقتادة ومقاتل والضحاك : أن هذا مثل ضربه الله عن المنافقين، حيث شبه نفاقهم برجل أوقد نارا في ليلة مظلمة، في مفازة فاستدفأ ورأى ما حوله فاتقى مما يخاف، فبينما هو كذلك؛ إذ طُفئت ناره فبقي في ظلمة خائفا متحيرا [2].

فهذا القول المنسوب إلى ترجمان القرآن يبين بوضوح أن جواب الشرط هو الفعل (ذهب)، وليس فعلا محذوفا كما قال الزمخشري .

وقد أشار الأشموني إلى أن كلا من (نارا) و(حوله) ليس بوقف؛ لأنهما من جملة ما ضربه الله مثلا، والفائدة لا تحصل إلا بجملة المثل ، لكنه أشار أيضا إلى الوجه الذي ذكره الزمخشري من أن جواب الشرط محذوف، حيث يترتب عليه أن يكون الوقف على (ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهم) وقفا كافيا [3].

والحاصل أن الوقف على (حوله) محتمل؛ إذ قال به بعض أهل العلم، كما رأينا، وبيَّنَّا وجهة نظرهم من الناحية اللغوية، وهي وجهة - وإن كان فيها ضعف لمخالفتها لظاهر الكلام - مقبولة ولا يمكن ردها والتبرم منها، فضلا عن الحكم ببطلانها .

2- **الموضع الثاني** : (الكِتَبَ) من قوله تعالى : (وَإِذَ - اتَيْنَا مُوسَى الْكِتَبَ وَالْفُرْقَانَ لعَلَّكُمْ تَهْتدُونَ) [البقرة52] أي آتينا موسى - عليه السلام - التوراة جامعا بين كونه كتابا، وفرقانا بين الحق والباطل، فيكون من عطف الصفات؛ لأن الكتاب معناه المكتوب، أي : آتيناه الوحي المكتوب والمفرق بين الحق والباطل، وهو اختيار الزجاج، والزمخشري[4]، وهو قول ابن عباس ومجاهد وأبي العالية «فيكون تأويل الآية حينئذ : وإذ آتينا موسى التوراة التي كتبناها له في الألواح، وفرقنا بها بين الحق والباطل، فيكون الكتاب نعتا للتوراة ، أقيم مقامها استغناء به عن ذكر التوراة، ثم عطف عليه بالفرقان؛ إذ كان من نعتها، وقد بيَّنَّا معنى الكتاب فيما مضى...وأنه بمعنى المكتوب»[5] ، وعلى هذا المعنى فلا وجه للوقف على (الكِتَبَ) .

وكان الحذف أولى من الإثبات لما فيه من الوجازة مع الإعراب عن الصفة التي تحَصَّل عليها المستوقد، بما هو أبلغ من اللفظ في أداء المعنى، كأنه قيل : فلما أضاءت ما حوله خمدت، فبقوا خابطين في ظلام ، متحيرين متحسرين على فوت الضوء ، خائبين بعد الكدح في إحياء النار » الكشاف ، جـ1 ص 198-199.

[1] البحر المحيط ، جـ 1 ص 79 .

[2] البغوي : معالم التنزيل ، جـ1 ص 53 .

[3] منار الهدى ، ص 28 .

[4] أبو حيان: مصدر سابق ، جـ1 ص 202

[5] ابن جرير: جامع البيان، جـ1 ص 185 .

- وقيل إن الواو مقحمة (أي زائدة) والمعنى : آتيناه الكتاب المفرق بين الحق والباطل. و هو اختيار الكسائي، وقد ضعف أبو حيان هذا الوجه. وعلى هذا التخريج فلا وجه أيضا للوقف على هذا اللفظ .

- وقيل إن المعنى : وإذ آتينا موسى التوراة ومحمدا الفرقان، وحُكِيَ هذا عن الفراء (*) وقطرب(*) وثعلب(*) وقد رد هذا القول مكي وأبو جعفر النحاس وجماعة ؛ لأنه لا دليل على المحذوف، ولأنه يصير مثل قولك : «أطعمت زيدا خبزا ولحما» ويكون اللحم قد أطعمته غير زيد، وهذا بعيد[1] .

وعلى هذا القول لا يصح الوقف على لفظ (الكتاب) لاتحاد العامل، وهو (ءَاتَيْنَا) .

- ويمكن أن نضيف وجها رابعا وهو أن يكون التقدير: وإذ آتينا موسى الكتاب، وأنزلنا الفرقان لعلكم تهتدون، ويؤيده قوله تعالى: (وَأنزلَ التَّوْراة وَالانجيلَ مِن قبْلُ هُدىً للنَّاس، وَأنزلَ الفرقانَ)[آل عمران2-3] أي : وأنزل الحجة البالغة القاطعة في نصرة الحق وكشف الباطل ودحضه.

وإذا ما تتبعنا كلمة (الفرقان) في النص القرآني وجدنا أنها تقترن بالفعل (نزل) بشكل أكثر، كما في نحو:

- (تبَارَكَ الذي نَزَّلَ الفرقانَ على عَبْدِه ليكونَ للعَلَمينَ نَذيرًا)[الفرقان1] .
- (وَأنزلَ الفرقانَ)[آل عمران2] .

وجاءت في موضعين آخرين بصيغ أخرى:

- (وَلقدَ اتينَا مُوسى وَهَٰرُونَ الفرقانَ وَضيآءً وذكْرًا لِّلْمُتَّقينَ)[الأنبياء48] .
- (وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التقَى الْجَمْعَانِ)[الأنفال41] .

(*) هو الإمام يحي بن زياد بن عبد الله أبو زكريا النحوي الكوفي الشهير، ولد بالكوفة ثم انتقل إلى بغداد ، أخذ القراءة عن أبي بكر بن عياش وحمزة والكسائي كما أخذ النحو عن أبي الحسن الكسائي، وهو من أشهر شيوخه، قال الجاحظ : دخلت بغداد حين قدمها المأمون، سنة (204 هـ) وكان الفراء يحبني، وأشتهي أن يتعلم شيئا من الكلام، فلم يكن له فيه طبع.
من أشهر مؤلفاته : (معاني القرآن) وهو تفسيره الشهير، وقد ألفه – كما يقول ابن النديم – لعمر بن بكير، (المصادر في القرآن) ، (الحدود) ذكر فيه– كما جاء في الفهرست – حوالي (سبعة وأربعين) حدا، منها : حد الإعراب، وحد المعرفة والنكرة ...(الوقف والابتداء) ، (الجمع والتثنية)...توفي – رحمه الله – سنة (207 هـ)، من الفهرست ص 105– 107 ، ووفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق د . إحسان عباس، (د ط) 1968م ، دار الثقافة، بيروت ، جـ 6 ص 176– 181،وهدية العارفين لإسماعيل باشا ، جـ6 ص 514 ، و غاية النهاية لابن الجزري ، ترجمة رقم (3842) جـ2 ص 371 .

(*) هو أبو علي محمد بن المستنير البصري ، أخذ عن سيبويه وعن جماعة من البصريين، له :(معاني القرآن)، (غريب الحديث)، (المثلث) في اللغة ، قال ابن خلكان : " وهو أول من وضع مثلثا في اللغة، وكتابه وإن كان صغيرا إلا أن له فضيلة السبق، و به اقتدى أبو محمد عبد الله ابن السِّيْد [بكسر السين وسكون الياء] البطليَوْسي... " و قطرب اسم دويبة لا تزال تدب ولا تفتر، ويقال إن سيبويه قال له – لما رأى من حرصه وشدة تبكيره للدرس– : ما أنت إلا قطرب ليل .
توفي رحمه الله سنة (206 هـ) ، من الفهرست، ص 83 ، ووفيات الأعيان، جـ4 ص 312 .

(*) هو أبو العباس أحمد بن يحيى، الإمام اللغوي الكوفي الشهير، أخذ عن ابن الأعرابي، ولزمه بضع عشرة سنة، بعد أن أكب على كتب الفراء حفظا ودراسة، له من الكتب: (اختلاف النحويين)، (معاني الشعر)، (الفصيح)، وله مجالس أملاها على أصحابه، بها قطعة من النحو واللغة والأخبار والشعر، ومعاني القرآن، رواها عنه جماعة منهم : أبو بكر بن الأنباري ، وأبو عمر الزاهد، وغيرهما، توفي رحمه الله سنة (291 هـ) ، من الفهرست ص 117 – 118 .

[1] أبو حيان : البحر المحيط، جـ1 ص 202 .

ومثاله في التنزيل قوله تعالى : (يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ لاَ يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلاَ يُنزِفُونَ وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ وَحُورٌ عِينٌ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ) [الواقعة19-25] في قراءة (حورٍ عينٍ) بالكسر، وهي قراءة حمزة والكسائي؛ وذلك أنه لا يطاف بالحوراء على أهل الجنة كما يطاف عليهم بالخمر والفاكهة واللحم، وإنما يُزَوَّجُون بها، قال تعالى: (حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ) [الرحمن71]، (وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ)[الدخان51]، (وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ)[البقرة24]، (يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ *بَيْضَاءَ لَذَّةٍ لِّلشَّارِبِينَ *لاَ فِيهَا غَوْلٌ وَلاَ هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ *وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ * كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَّكْنُونٌ) [الصافات45-49] .

وعلى هذا فالتقدير - في هذه القراءة - : «وينعمون بهذا كله، وبحور عين»[1].

وقيل التقدير : أولئك المقربون في جنت النعيم، وفي حور عين، أي : وفي مقارنة حور عين[2] .

وفي كلا التقديرين بُعد، خاصة الثاني، والأولى أن يقدَّر بـــ(وزوجنهم) ، أو (آتينهم) كما جاءت في السياقات السابقة ، وعلى هذا التقدير الرابع، فالوقف على (الكتب) جائز، ولا إشكال فيه .

والحاصل أن الوقف على (الكتَبَ) وارد وتوجيهه النحوي صحيح لا إشكال فيه .

3- **الموضع الثالث** : (لِأَيْمَانِكُم) من قوله تعالى: (وَلاَ تَجْعَلُوا اللّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَانِكُمْ أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ)[البقرة 222]، والمعنى: لا تجعلوا الحلف بالله سببا مانعا لكم من البر والتقوى، يُدعى أحدكم إلى صلة رحم أو بر؛ فيقول : حلفت الله أن لا أفعله ؛ فيعتل بيمينه في ترك البر[3].

إن وجه اختيار الهبطي هنا هو أن (أَن تَبَرُّوا) مبتدأ وخبره محذوف تقديره : خير لكم وأفضل، والتقدير: أن تبروا - وتتقوا وتصلحوا بين الناس- أفضل من اعتراضكم واعتلالكم باليمين.

وقد ذهب إلى هذا الوجه الزجاج والتبريزي[4] ، ويكون الوقف على (لأيمانكم) على هذا الوجه حسنا[5] .

وقد ضعف أبو حيان هذا الوجه؛ لأن فيه قطعا وفصلا لـــ(أَن تَبَرُّوا) عما قبلها والظاهر اتصالها بما قبلها، ولأن فيه حذفا لا دليل عليه[6].

وقد ذهب أكثرهم إلى أن (أن تبروا) مفعول لأجله، أي : (كراهة أن تبروا)، أو (لترك أن تبروا)، أو (لأن لا تبروا)...، وهذا الكلام يحتاج إلى توضيح: ذلك أن قولك : (لا تبخل فتندم)، يعني أن الندم ناتج عن البخل، فإن قلت : (لا تبخل لتجمع المال فتندم)، يعني : أن تجميع المال كان الدافع إلى البخل، والندم دوما هو النتيجة ، فإذا جئنا إلى الآية السابقة فإن السؤال الذي ينبغي طرحه ، هو : هل ترك البر والتقوى كان نتيجة للحلف بالله، أم كان مقصودا بالحلف بالله .

---

(1) أبو حيان : البحر المحيط ، جـ8 ص 206 .

(2) ابن زنجلة : حجة القراءات، ص 695 .

(3) البغوي : معالم التنزيل ، جـ1 ص 200 .

(4) أبو حيان : مصدر سابق ، جـ2 ص 177 .

(5) الأشموني: منار الهدى ، ص 50 .

(6) أبو حيان : مصدر سابق ، جـ2 ص 177 .

أي : هل كان أولئك يتعمدون الحلف بالله ليتخذوه ذريعة لترك أفعال الخير ؟ أم أنه لم يخطر لهم هذا الأمر ببال، وغاية أمرهم أنهم كانوا يتحرجون من الحنث والرجوع في اليمين من أجل فعل الخير ؟

أي هل جملة (أن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا ...) هي بمثابة (فتندم) من التركيب الأول ؟ أم بمثابة (لتصير غنيا) من التركيب الثاني ؟

والجواب : أن الاحتمال الأول هو الصحيح ؛ إذ لم يكن الصحابة - رضي الله عنهم - يتظاهرون بتعظيم اليمين ويتشددون في الوفاء بها بغية التنصل والتغافل عن أفعال البر، وعليه فإن (أن تبروا وتتقوا...) هي من التركيب الأول، أي : لا تكثروا الحلف بالله عز وجل؛ لأن ذلك يُفَوِّتُ عليكم الكثير من الأعمال الخيِّرَة التي حلفتم على تركها، والحال أنكم تُعَظِّمون اليمين وتحترمونها .

وعليه فالتقدير الصحيح هو : ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم فتفوِّتُوا الخير وتضيعوه ، وبعبارة أخرى : "ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم ؛ فلا يُمْكنكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس "

وعلى هذا فالتقدير السابق للجمهور فيه نظر؛ لأنه مبني على أن جملة (أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا...) مفعول لأجله، وهذا غير ظاهر ؛ إذ قد بينا أن هذه العبارة هي جوابُ ونتيجةُ الحلف، وليست فعلا مقصودا، أي **أنهم لم يتعرضوا للحلف والإكثار منه من أجل تفويت أفعال البر** .

هذا ، وقد ناقش أبو حيان تقدير الجمهور هذه الآية : (وَلا تَجْعَلُوا اللهَ عُرْضةً لأيمانكم أَن لاَّ تَبَرُّوا وتتقوا) بقوله : «ولا يظهر هذا المعنى لما فيه من تعليل امتناع الحلف بانتفاء البر، بل وقوع الحلف معلل بانتفاء البر...»[1].

وهذا الذي قاله وهَم ناتج عن اللبس بين الغاية والسبب؛ لأن معنى عبارة (تعليل امتناع الحلف بانتفاء البر) أن النهي عن إيقاع الحلف معلَّل بتفويت البر، أو بعبارة أدق : أن الغاية من امتناع الحلف (أي تركه) هو فعل البر، أما سبب امتناع الحلف فهو العكس، أي هو ترك البر .

وعليه فقوله : «بل وقوع الحلف معلل بانتفاء البر» وهَمٌ أيضا؛ لأن وقوع الحلف غير معلل أصلا ؛ إذ ليس في الآية إشارة عن سببه ولا عن الغاية منه؛ فلا معنى للحديث عن هذين الأمرين حول الحلف، وإنما لدينا أمران: (عدم الحلف) و(ترك فعل البر) :

- فأما الأول وهو (ترك الحلف) فقد يكون إما (غاية) أو (سببا) وقد أشرنا إليهما سابقا .
- وأما (ترك البر) فلا يكون - حسب الآية - إلا سببا أو نتيجة .

وعلى كلٍّ ، فقد أطال أبو حيان النقاش حول المسألة، وبَيَّنَ وجهة نظره فيها، وخلص إلى أن التقدير الصحيح هو : (ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم **إرادة أن تبروا ...**) ؛ لأنه يعلل إرادة الامتناع من الحلف بإرادة وجود البر[2] .

ولا بد من توضيح هذه النقطة ؛ ذلك أن هذا التقدير الذي ذكره لا يخرج عن أحد هذه الأساليب الثلاثة :

1 - لا تَتَكَبَّرْ على الناس لِتَكْسِبَ وُدَّهُم .

2 - لا تتكبرْ على الناس لِتُذِلَّهم .

---

(1) البحر المحيط ، جـ2 ص 177 .

(2) المصدر نفسه، جـ2 ص 177 .

3 - لا تتكبر على الناس لتذلهم، فَتَنْدَمَ .

والمعنى في التركيب الأول: لا تتكبر عليهم، وإنما نُهيتَ عن ذلك بغية أن تكسب وُدَّهم .

وفي التركيب الثاني: لا تتكبر عليهم بغية إذلالهم .

وفي الثالث: لا تتكبر عليهم بغية إذلالهم؛ فتندم على فعلك وقصدك .

فتقدير أبي حيان يطابق الأسلوب الأول: أي أن كسب الوُدِّ لم يكن نتيجة الكبر، وإنما هو الغاية المرجوة من النهي الموجه للمخاطب، وعليه فاللام متعلقة بسؤال محذوف تقديره: ولم لا أتكبر؟ قيل: لتكسب حُبَّ الناس.

والحاصل أن الوقف على (لأيمنكم) وقف صحيح ولا يمكن رده أو تضعيفه .

4- **الموضع الرابع** : (تَرَكَ) من قوله تعالى : (وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالاقْرَبُونَ)[النساء33]، أي : ولكل إنسان جعلنا عُصبةً يرثون ماله مما ترك الوالدان والأقارب من المال[1].

اختلف النحاة في تقدير المضاف المعوَّض عنه بالتنوين في (لكلٍّ)، فذهب بعضهم إلى أن المحذوف (إنسان) والتقدير : لكل إنسان جعلنا موالي...وذهب آخرون إلى أن المحذوف (مال) والتقدير: ولكل مالٍ جعلنا...

كما اختلفوا أيضا في المراد من لفظ (الموالي) ؛ إذ هو لفظ مشترك، فذهب أكثرهم إلى أن المراد منه هنا (الورثة والعصبة)[2].

وعلى هذين التقديرين فإعراب الآية يحتمل وُجوهًا :

أ- **الأول : أن** يكون (لِكُلٍّ) متعلقا بـــ(جَعَلْنَا)، ويصير الضمير في (تَرَكَ) عائدا على (كل)، والتقدير: (وجعلنا لكل إنسان وارثا مما ترك)، ويكون (مما) متعلقا بما في معنى (موالي) من الفعل، أي : (وجعلنا لكل إنسان موالي يلونه من جملة ما ترك من الأقارب والعصبات) ، أو يكون متعلقا بفعل محذوف تقديره : (ولكل جعلنا موالي يرثون مما ترك) .

والتقديران متقاربان، وتكون الجملة على هذا الوجه الأول قد تمت عند قوله (مما ترك) ، وحينئذ يرتفع (الوالدان) على الخبرية، أي : وكأنه لَمَّا قيل : قد جعل الله لكل مسلم وُرَّاثًا من بين أقاربه وعصباته، قيل : ومن هم ؟ قيل : (هم الوالدان والاقربون)، ويكون الوالدان – على هذا التقدير- من جملة الوارثين[3]، وعليه فالكلام جملتان:

- الجملة الأولى : (وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ) .

- الجملة الثانية : (الْوَالِدَانِ وَالاَقْرَبُونَ) .

ويكون الوقف على (ترك) كافيا، وهذا هو وجه اختيار الهبطي رحمه الله .

ب- **الثاني : أن** يكون التقدير : ولكل إنسان جعلنا ورثة، ثم أضمر فعلا تقديره : يرث هؤلاء مما ترك الوالدان والأقربون، فالوالدان – في هذه الحالة - هم الموروثون، وكأنه لما أُبْهِمَ الموروثَ في لفظ (لِكُلٍّ) بيَّن أنهم الوالدان والأقربون[4].

---

(1) الصابوني: صفوة التفاسير ، جـ1 ص 251 .

(2) أبو حيان : البحر المحيط ، جـ3 ص 237 .

(3) أبو حيان : المصدر نفسه، جـ 3 ص 237 ، والأشموني: منار الهدى ، ص 83 .

(4) أبو حيان : مصدر سابق ، جـ3 ص 237 .

وعلى هذا يكون الكلام مكونا أيضا من جملتين :

- الأولى : (وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ) .

- الثانية : (مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ) .

ويكون الوقف على (موالي) كافيا أيضا .

لكن يمكن تقدير الكلام على هذا الوجه بهذا الشكل : (ولكل جعلنا موالي وارثين مما ترك الوالدان والأقربون) ويكون الكلام مكونا من جملة واحدة ، ولا يكون في الآية وقف إلا في آخرها .

وقد ذكر أبو حيان وجوها أخرى تبعا لاختلاف التقديرات، وكلها تدخل في تنوع إعراب هذه الآية ، ومعناها، وفي الذي ذكرناه كفاية ؛ إذ قد تبين وجه الهبطي فيه .

والحاصل أن الوقف على (تَرَكَ) وقف كاف .

5- **الموضع الخامس** : (يُشْعِرُكُمْ) من قوله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِندَ اللهِ وَمَا يُشعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لاَ يُؤمِنُونَ)(*)[الأنعام110]، أي : قل يا محمد لهؤلاء الذين يسألونك الآيات تَعَنُّتًا وعنادا وكفرا، إنما الآيات كلها عند الله، أمرها في حكمه وقضائه، يتصرف فيها حسب مشيئته المبنية على الحِكَم البالغة، فإن شاء جاءكم بها، وإن شاء تركَكم؛ فلا يترلها إلا على سبيل الحكمة، كما قال تعالى : (وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ ان يَّأتِيَ بِئايَةٍ الاَّ بِإذنِ اللهِ) [الرعد39][1].

أي: وما يشعركم أيها المؤمنون أن الآيات إذا جاءتهم لا يصدِّقُون بها، فيعاجلوا بالنقمة والعذاب عند ذلك، ولا يُنظَروا به[2].

(*) اختلفوا في سبب نزولها على قولين :

أ- أحدهما: ما رواه أبو الصالح عن ابن عباس من أنه لما نزل قوله تعالى : (إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَآءِ .ايَةً فَظَلَّتَ اعْنَقُهُمْ لَهَا خَضِعِينَ) [الشعراء 3] قال المشركون: أَنْزِلْهَا علينا حتى والله نؤمن بها ؛ فقال المسلمون : يا رسول الله أَنْزِلْهَا عليهم لكي يؤمنوا، فنزلت هذه الآية. من زاد المسير لابن الجوزي جـ3 ص 103، و الجواهر الحسان للثعالبي، تحقيق د . عمار الطالبي، (د ط) المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، جـ1 ص657 .

ب- الثاني: ما أخرجه ابن جرير بسنده عن محمد بن كعب القرظي قال :كلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قريشا فقالوا: يا محمد تخبرنا أن موسى كان معه عصا يضرب بها الأرض، فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا...فأتنا بشيء من الآيات حتى نصدقك، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: أي شيء تحبون أن آتيكم به ؟ فقالوا : تجعل لنا الصفا ذهبا، فقال لهم: فإن فعلت تصدقوني ؟ فقالوا: نعم والله لئن فعلت لنتبعنك أجمعون، فقام رسول الله صلى الله عليه و سلم يدعو، فجاء جبريل عليه السلام، فقال: لك ما شئت، إن شئتَ أصبحَ ذهبا، ولئن أرسلْ آية فلم يصدقوا عند ذلك لنعذبنهم، وإن شئت فاتركهم حتى يتوب تائبهم، فقال: بل يتوب تائبهم، فنزل قوله تعالى:(وَأَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ ...إلى قوله: (يَجْهَلُونَ) من جامع البيان جـ7 ص311 – 312 .

(1) الألوسي: روح المعاني، جـ7 ص 253، والتفسير المنير لوهبة الزحيلي (ط1) 1411هـ دار الفكر، بيروت، جـ7 ص326 .

يقول سيد قطب-رحمه الله- حول هذه الآية : « إن الذي لا يؤمن بآيات الله المبثوثة في هذا الوجود ...ولا توحي آيات الله المبثوثة في الأنفس والآفاق إليه أن يبادر إلى ربه ويثوب إلى كنفه ، إن هذا القلب هو قلب مقلوب، والذي عاق هؤلاء عن الإيمان في أول الأمر ما الذي يُدري المسلمين الذين يقترحون إجابة طلبهم أن يعيقهم عن الإيمان بعد ظهور الخارقة ؟ إن الله هو الذي يعلم حقيقة هذه القلوب... » في ظلال القرآن ، (ط 11) 1405هـ 1985م ، دار الشروق ، بيروت ، جـ6 ص 1170 .

(2) الطبري: مصدر سابق ، جـ7 ص 314 .

والأكثر على أن (مَا) للاستفهام، في محل رفع مبتدأ، و(يُشْعِرُكُمْ) خبرها، وهو يتعدى إلى مفعولين: فعلى قراءة الكسر (إِنَّهَا) فالكلام يتم عنده، وعليه فالمفعول الثاني محذوف تقديره : وما يشعركم إيمانهم[1].

والكلام هنا حول قراءة الفتح والياء (فتح الهمزة وياء الغائب) أي: (أَنَّهَا إِذَا جَآءَتْ لاَ يُـــومِنُونَ) وهي قراءة نافع والكسائي وحفص، والظاهر أن الخطاب في (وَمَا يُشْعِرُكُم) للمؤمنين (*) .

---

[1] العكبري: التبيان ، جـــ1 ص 530 .

(*) اختلف المفسرون في المخاطبين بقوله تعالى: (وَمَا يُشْعِرُكُم) فقال بعضهم: خوطب به المشركون المقْسِمُون بالله، وحينئذ ينتهي الخطاب عند (وَمَا يُشْعِرُكم)، وما بعدها استئناف بالحكم عليهم بأنهم لا يؤمنون عند مجيئها، ذهب إلى هذا ابن مجاهد حيث روي عنه أنه قال في تفسير قوله تعالى: (وَمَا يُشعركُم): « وما يدريكم ، قال: ثم أخبر عنهم أنهم لا يؤمنون » من جامع البيان، جـــ7 ص 312، والدر المنثور للسيوطي، جـــ3 ص 340 .

بينما ذهب آخرون إلى أن الخطاب موجه إلى النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين الذين سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأتي بآية، انظر جامع البيان، جـــ7 ص 313 ، وتفسير ابن كثير، جـــ2 ص 166، وفتح القدير للشوكاني، جـــ2 ص 152، وحجة القراءات لابن زنجلة، ص 266 .

ورجح الطبري القول الثاني حيث قال : وأولى التأويلات في ذلك بتأويل الآية قول من قال أن ذلك خطاب من الله للمؤمنين به من أصحاب رسوله، وأن قوله (أنها) بمعنى لعلها » مصدر سابق، جـــ7 ص 314 .

ثم قال : وإنما كان ذلك أولى تأويلاته بالصواب لاستفاضة القراءة في الأمصار بالياء من قوله (لاَ يُؤمنونَ) ولو كان قوله (وَمَا يُشْعُركم) خطابا للمشركين لكانت القراءة بالتاء [أي (لاَ تُؤمنون)] وذلك وإن كان قد قرأ به بعض قراء المكيين كذلك فقراءة خارجة عما عليه قراء الأمصار ، و كفى بخلاف جميعهم لها دليلا على ذهابها و شذوذها . المكان نفسه .

وهذا الذي قاله ابن جرير – رحمه الله – غير مرضي؛ لأنها قراءة متواترة ؛ إذ قرأ بها كل من حمزة و ابن عامر، قال الشاطبي – رحمه الله – حول هذه الآية :

وَخاطبَ فيها (يُؤمنون) كَـــمَا فَـــشَا ● وصُحْبةُ كُـــفْءٍ في الشريعة وَصَّلاَ .

أي أن المشار إليهم : بالكاف وهو ابن عامر ، وبالفاء وهو حمزة ، قد قرآ (إِذَا جَاءَتْ لاَ تُؤمنون) بالخطاب في هذه السورة ، كما أن المشار إليهم بـــ(صحبة) وهم : حمزة والكسائي وشعبة (أحد الرواة عن عاصم) وكذا المشار إليه بالكاف، وهو ابن عامر قد قرؤوا (فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللهِ وَءَايَتِهِ تؤْمِنُونَ) [الجاثية5] بتاء الخطاب، انظر شرح شُعْلة على الشاطبية،تحقيق زكريا عميرات، (ط1) 1422هـــ2001م دار الكتب العلمية،بيروت، ص230، والنشر ، جـــ2 ص 261 ، وشرح الهداية للمهدوي ، جـــ2 ص 288 .

وهذان الإمامان هما من القراء السبعة الذين تواترت قراءاتهم أصولا وفَرْشًا، كما بيَّنَّا في الفصل الثالث، وقد سأل ابنُ الجزري ابنَ السبكي عن حكم تواتر القراءات العشر فأجابه بقوله: « الحمد لله، القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي، والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر وقراءة يعقوب وقراءة خلف متواترة معلومة من الدين بالضرورة، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة، معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل...» من النشر ، جـــ1 ص 45- 46 .

وعلى هذا فكلام الإمام ابن جرير السابق لا يمكن قَبوله إطلاقا، وليست العبرة لقَبول قراءة أو ردها بموافقتها لقراءة الأمصار وأو عدم ذلك، وإنما العمدة في ذلك بصحة سندها، وموافقتها للرسم، والعربية، وهذه القراءة متواترة فلا كلام فيها، حتى ولو خالفت قراءة الجمهور.

هذا، وقد رجح الوجه الثاني أيضا الدكتور وهبة الزحيلي، مصدر سابق، جـــ7 ص 326 – 327 .

وقد اختلفوا في تقديرها :

أ- فقيل إن المعنى على ظاهره، أي: وما يدريكم أيها المؤمنون أن الآية التي تقترحونها إذا جاءت لا يؤمنون بها، وذلك أنهم كانوا يطمعون في إيمان الكفار، ويكون (أنّ) وما دخلت عليه المفعول الثاني لـــ(يُشْعِرُكُم)، وهذا المعنى انتصر له أبو حيان وصوّبه [1] وكذا الإمام الداني، حيث قال: «ومن قرأ (...أنها...) بفتح الهمزة لم يقف على (...يشعركم...)...والمعنى على هذا أنها لو جاءت لم يؤمنوا...»[2].

وعلى هذا الوجه فلا وقف على (يُشْعِرُكُم) .

ب- وقيل إن (لا) زائدة، والمعنى : وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون، أي أن الذين اقترحوا الآيات من الكفار لو أتتهم لم يؤمنوا، والقائل بذلك الخليل وأبو علي الفارسي[3] والكسائي .

قال الكسائي : (لا) هنا زائدة، والمعنى : وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون، وهذا نحو قوله تعالى : (قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ)[الأعراف11] أي : أن تسجد إذ أمرتك[4]، وكقوله تعالى : (وَحَرَمٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَهَا أَنَّهُمْ لاَ يَرْجِعُونَ)[الأنبياء94]، أي أنهم يرجعون إلى الدنيا .

وتكون (أن) وما دخلت عليه المفعول الثاني لـــ(يُشْعِرُكُم)[5]، وإنما قدروها زائدة؛ لأنهم لو حملوها على ظاهرها كما ذهب أبو حيان لكان ذلك عذرا لهم .

وقد ضُعِّف هذا الوجه؛ بأن (لا) لا تكون – عند البصريين- زائدة إذا كانت نافية[6]، كما رده الزجاج أيضا بحجة أن ما كان لغوا لا يمكن أن لا يكون غير ذلك، وقراءة الكسر قاطعة في أن (لاَ) غير زائدة؛ فلا يصح أن يكون المعنى مرة إيجابا، ومرة غير ذلك في سياق واحد[7].

وعلى هذا التقدير فالوقف يكون في آخر الآية (يؤمنون) .

ج- وقيل: التقدير (لأنها) والمعنى: إنما الآيات التي يقترحونها عند الله وحده؛ لأنها إذا جاءتهم لا يؤمنون بها[8]، ونظير هذا قوله تعالى: (وَقَالُوا لَوْلاَ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَـٰتٌ مِّن رَّبِّهِ قُلِ انَّمَا الايَـٰتُ عِندَ اللهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ) [العنكبوت50]، وقوله تعالى: (وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بالايَـٰتِ إِلاَّ أَن كَذَّبَ بِهَا الاَوَّلُونَ)[الإسراء59]، ويكون (وَمَا يُشْعِرُكُم) اعتراضا بين المعلول وعلته، وقد ذهب إلى هذا الرأي أبو علي[9] .

بينما جمع الطاهر بن عاشور بين القولين تبعا لقراءة (يؤمنون) حيث قال: «والمخاطب بـــ(يُشْعِرُكُم) الأظهر أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون، وذلك على قراءة الجمهور قوله (لا يؤمنون) بياء الغيبة والمخاطب بـــ(يُشْعِرُكُم) المشركون على قراءة ابن عامر وحمزة وخلف (لاَ تُؤْمنون) بتاء الخطاب » التحرير والتنوير ، جـــ7 ص 437 .

(1) البحر المحيط ، جـــ 4 ص 203 .

(2) المكتفى، ص 258 .

(3) ابن هشام:مغني اللبيب، جـــ1 ص416.

(4) أبو جعفر النحاس : معاني القرآن ،جـــ2 ص 472 ، والجُمل في النحو للخليل بن أحمد، ص319.

(5) مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن، جـــ1 ص 265 .

(6) النحاس: مصدر سابق، جـــ2 ص 472 .

(7) أبو حيان : مصدر سابق، جـــ4 ص 302، وابن هشام: مصدر سابق، جـــ1 ص416.

(8) الدمياطي: إتحاف فضلاء البشر، ص 271 .

(9) أبو حيان :مصدر سابق، جـــ 4 ص 302 .

وعلى هذا الوجه فالوقف يكون في آخر الآية (لا يُومِنُونَ) .

د- وقيل إن في الكلام حذفا دل عليه السياق، وهذا هروبا من القول بزيادة (لا)، والتقدير: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون أو لا يؤمنون[1] .

وعلى هذا التقدير فالوقف أيضا يكون في آخر الآية .

هـ- وقيل إن (أنَّ) بمعنى (لَعَلَّ)، وقد سأل سيبويه الخليل عنها فقال: هي بمنزلة قول العرب: «ايت السوق أنك تشتري لنا شيئا» بمعنى : لعلك تشتري لنا شيئا، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون[2] .

وأخرج أبو الشيخ عن النضر بن شميل أنه سأل الخليل عن قوله تعالى : (وَمَا يشعِرُكُمُ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لاَ يُومِنونَ)، فقال : إنها (لَعَلَّهَا)، ألا ترى أنك تقول : اذهب أنك تأتنا بكذا وكذا، أي لعلك تأتنا[3] .

قال امرؤ القيس[4] :

عُوجَا عَلَىَ الطَّلَلِ المُحِيلِ **لأَنَّنَا** ● نَبْكي الدِّيَارَ كَمَا بكى ابنُ حَرَامِ

أي : لعلنا نبكي الديار .

وأنشد أبو عبيدة [5] :

أَرِيني جَوَادًا مَاتَ هَزْلاً لأنني ● أَرَى مَا ترينَ، أو بَخيلاً مُخَلَّدًا

أي : لعلي أرى ما ترين...

---

(1) النحاس: معاني القرآن ، جـ2 ص 472 .

(2) الكتاب، جـ3 ص 123، ومنار الهدى ، ص 114، و الإتحاف ص 271 ، ومشكل إعراب القرآن لمكي، جـ 1 ص 265 .

(3) السيوطي: الدر المنثور ، جـ3 ص 341 .

(4) أبو حيان : البحر المحيط، جـ 4 ص 302، وهذا البيت من قصيدة لامرئ القيس يجيب فيها (عوف بن مالك بن حنظلة) والتي مطلعها :

لِمَنِ الدِّيـــار غشيتهـا بسُحَـــامِ ● فَعَمَـايتيـنِ فَهَضـْبِ ذي أقـلاَمِ
فَصَفَـا الأطيـطِ فَصَاحَتَيْـنِ فَغَاضِـرٍ ● تمشـي النِّعـاجُ بهـا مـع الآرامِ
دارٌ لهنـدَ و الرَّبـاب و فَـرْتَنَـا ● ولميـسَ قَبْـلَ حـوادثِ الأيَّـامِ
عُـوجَا على الطَّلَـلِ المُحِيـلِ لأننـا ● نَبْكي الدِّيـارَ كَمَـا بكى ابنُ حَرَامِ

ومعنى (عوجا على الطلل) أي اعطفا رواحلكما، و(الطلل المُحِيل) الذي أتى عليه حول فتغير، وقوله (لأننا) بمعنى (لعلنا)، و(ابن حذام) رجل ذكر الديار قبل امرؤ القيس وبكى عليها، ويروى البيت - إضافة إلى الرواية السابقة - : (ابن خدام)، و(ابن حدام)، و(ابن حمام) .

انظر ديوان امرؤ القيس لأبي الحجاج يوسف بن سليمان (الأعلم الشمنتيري) ، اعتنى بتصحيحه الشيخ ابن أبي شنب، (د ط) 1394 هـ 1974م ، الشركة الوطنية، الجزائر ، ص 149 ، 250 .

(5) ابن زنجلة: حجة القراءات، ص 266، والنحاس: مصدر سابق، جـ 2 ص 474، والبيت منسوب لحاتم الطائي من قصيدته التي مطلعها :

وَعَاذلةٍ هبَّتْ بليـلٍ تلـومُنـي ● وقَـدْ غَـاب عَـيُّـوقُ الثُّريـا فَعَـرَّدا

و(العَيُّوق) نجم يتلو الثريا ولا يتقدمها، و(عرد) مال للغروب، من ديوان حاتم الطائي،(د ط) 1394 هـ 1974 م دار بيروت،ص 40 وقد نسبه الإمام الشوكاني في (فتح القدير) لدُرَيد بن الصمة، كما في(فتح القدير) جـ2 ص 152 .

وقال أبو النجم[1] :

قلتُ لشَيبَانَ: ادْنُ من لِّقائــه ❁ أَنَّنــا نُغَــدِّي القومَ من شِوَائه

أي : لعلنا نغدي...

ويؤيده أن معنى (وَمَا يُشْعِرُكُمْ) وما يدريكم، يقال : شعرت بالشيء بمعنى دريته ، و(لعل) تأتي كثيرا بعد (وَمَا يُدْرِيكَ) نحو: (وَمَا يُدْرِيكَ لعَلَّ السَّاعةَ تَكُونُ قَرِيبًا)[الأحزاب63] (وَمَا يُدْرِيكَ لعَلَّهُ يَزَّكَّى)[عبس3]، ويؤيده أيضا أنها في مصحف ابن مسعود وأُبيٍّ - رضي الله عنهما- (وَمَا أَدْرَاكم **لَعَلَّهَا** إذا جَاءت لا يؤمنون)[2].

وقد ذكر هذا الوجه ابن خالويه[3]، والثعالبي[♦] في (الجواهر الحسان)[4] وابن هشام[5]، وانتصر له أيضا الزجاج، حيث قال : زعم سيبويه أن معناها (لَعَلَّهَا إذَا جَاءتْ لاَ يُؤمنونَ) وهي قراءة أهل المدينة .

قال : وهذا الوجه أقوى في العربية [6] .

وقد ضعف أبو علي وأبو حيان هذا القول: فأما أبو علي فلأن التوقع الذي تفيده (لعل) لا يتناسب مع قراءة الكسر (إنها) التي تفيد القطع في عدم إيمانهم، كما جاء في الآيات التي تليها: (وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ)[الأنعام112].

وأما أبو حيان فلأن في هذا التقدير خروجا عن ظاهر الكلام، ولذلك أيد الوجه الأول الذي ذكرناه عنه سابقا، وضَعَّفَ ما سواه [7].

وهذا الوجه (رقم هـ) هو مستند الهبطي في وقفه على (يُشْعِرُكُمْ).

والحاصل مما سبق أن الوقف على (يُشْعِرُكُمْ) وقف صحيح .

6- **الموضع السادس** : (فَاخْتَلَطَ) من قوله تعالى : (إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ)[يونس24] .

أي : إنما مثل ما يتفاخرون به من زينة الدنيا وأموالها كمطر أنزله الله - جل وعلا - من السماء إلى الأرض، فنبت به مختلف الزروع والثمرات مما يأكله الناس، وترعاه الأنعام.

---

[1] المهدوي: شرح الهداية، جـ 2 ص 187، والبيت لأبي النجم العجلي (الفضل بن قدامة) يخاطب فيه ابنه (شيبان) أن يتبع ظليما (ذكر النعام) ويدنو منه ليصطاده، ويطعم الناس من شوائه .

[2] ابن خالويه: الحجة ، تحقيق د . عبد العال سالم مكرم، (ط 4) 1401هـ ، دار الشروق بيروت، ص 147، وتفسير أبي السعود، جـ3 ص 173 .

[3] إعراب القراءات السبع، جـ1 ص 167 .

[♦] هو أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجزائري، العالم الكبير، و لد سنة (**784 هـ**) بوادي (يسر) غير بعيد من العاصمة...له عدة مصنفات منها: (الإرشاد في مصالح العباد)، (تحفة الإخوان في إعراب بعض آي القرآن)، (الجواهر الحسان)، (شرح مختصر ابن الحاجب)...توفي سنة (**875 هـ**) من هدية العارفين جـ5 ص 532 .

[4] جـ1 ص 658 .

[5] مغني اللبيب، جـ1 ص 75- 76 .

[6] أبو حيان : البحر المحيط ، جـ4 ص 302 .

[7] أبو حيان: المكان نفسه.

يقول سيد قطب : «ذلك مثل الحياة الدنيا، التي لا يملك الناس إلا متاعها، حين يرضون بها، ويقفون عندها ولا يتطلعون إلى ما هو أكرم وأبقى...»[1] .

وعلى هذا فلا وقف في هذه الآية إلى (وَالأَنْعَامُ)، كما هو واضح، وإذن فما حجة الهبطي - رحمه الله - أو من قيد هذا الموضع ؟

لعل مستنده ما أخرجه الإمام الأشموني عن يعقوب الأزرق(•) - رحمه الله - من أن الوقف هنا وفي سورة الكهف(••) يكون على (فَاخْتَلَطَ)؛ لأن ما بعده كلام مستأنف، مكون من مبتدأ وخبر[2] .

أي أن هذه الجملة : (بِهِ نَبَتُ الأَرْضِ) هي جملة اسمية مكونة من مبتدأ مؤخر (نبات الأرض)،ومن خبر متعلق بالجار والمجرور (به)، والذي يمكن تقديره على هذا النحو: نبات الأرض يحي بالماء،...ينشأ بالماء،...يخرج بالماء...

أي أن الآية السابقة على هذا التخريج مكونة من جملتين اثنتين هما :

- إنما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط .

- بالماء خرج نبات الأرض...

هذا هو وجه اختيار الهبطي رحمه الله لهذا الوقف، أي وكأن مستنده أن الماء حين نزوله لا يختلط بالنبات؛ إذ لا وجود لهذا الأخير، وإنما يختلط بالتربة والمعادن والأملاح، كما يختلط أيضا بالبذور التي تعطي هذه النباتات الغضة، والتي بدورها تواصل عملية النمو في هذا الوسط الذي كان الماء العامل الرئيس في تكوينه وتهيئته .

ومما يقوي كون الاختلاط ليس منصرفا للنبات بل هو منصرف إلى الأرض أمران:

- الأول: أن الأرض هي الأصل والنبات يخرج منها، فإحياء الأرض هو المقصود بالدرجة الأولى، كما تشير إلى ذلك العديد من الآيات نحو: (وَءَايَةٌ لَّهُمُ الأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَاكُلُونَ)[يس32]، وقوله تعالى: (وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَآءِ مَآءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّهُ فِي الأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لَقَدِرُونَ *فَأَنشَأْنَا لَكُم بِهِ جَنَّتٍ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَبٍ لَّكُمْ فِيهَا فَوَكِهُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَاكُلُونَ)[المومنون18-19]...

- الثاني: أن العطف كان بحرف (الفاء) وهو يفيد الترتيب والتعقيب، والماء حينما يترل لا يختلط بالنبات على الفور وإنما يختلط بغيره، وعلى رأي الهبطي هذا يكون التقدير : إِنَّمَا مَثَلُ الحَيَاةِ الدُّنيا كَمَآءٍ أنزَلنَهُ منَ السَّماء فَاخْتَلَطَ (بالأَرْضِ) (وَ)به (خَرَجَ) نَبَتُ الأرض ممَّا يأكلُ الناسُ والأنعام، ويؤيد هذا قوله تعالى: (أَوَلَمْ يَرَوَا أَنَّا نَسُوقُ الْمَآءَ إِلَى الأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَاكُلُ مِنْهُ أَنْعَمُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ)[السجدة27]، وقوله تعالى: (وَهُوَ الذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَتَ كُلِّ شَيْءٍ)[الأنعام100].

---

[1] في ظلال القرآن ، جـ11 ص 1775 .

(•) أبو يعقوب المدني، يوسف بن عمرو بن يسار، ثقة محقق ضابط، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن ورش، وهو الذي خلفه في القراءة بمصر، أخذ القراءة عنه إسماعيل بن عبد الله النحاس، ومحمد بن سعيد الأنماطي، قال الذهبي: لزم ورشا مدة طويلة، وانفرد عن ورش بتغليظ اللامات، وترقيق الراءات، قال ابن الجزري: قلت لم ينفرد بذلك عن ورش، بل قد روى ذلك عن ورش يونس بن عبد الأعلى...توفي رحمه الله سنة (240 هـ) انظر غاية النهاية لابن الجزري، ترجمة رقم (3934) جـ2 ص 402 .

(••) من قوله تعالى : (وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ الْحَيَوةِ الدُّنيا كَمَآءٍ انزَلْنَهُ مِنَ السَّمَآءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَتُ الأَرضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيحُ)[44].

[2] الأشموني: منار الهدى، ص 148 .

وأنت ترى أن هذا التوجيه وارد وغير بعيد، وإن كان الأَوْلى عدم الوقف على (فاختلط) لعدة أسباب أهمها:

- أن فيه تفكيكا للكلام «المتصل والمعنى الفصيح، وذهاب إلى اللغو والتعقيد»[1].

- أن عود الضمير في (فاختَلَطَ به) على الماء صحيح لا إشكال فيه؛ ذلك أن الماء يُكَوِّن نسبةً كبيرة من أجسام الكائنات الحية، خاصة النباتَ فإنه يمثل نسبة 90% منه [2].

- أن التعقيب الذي يفيده (الفاء) في (فَـاختَلَطَ) غير وارد؛ لأنه في كل شيء بحسبه ، كما قال تعالى: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَآءِ مَآءً فَـتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً)[الحج61]، وتقول: (تَزَوَّجَ فلانٌ فوُلِد له) إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن كانت متطاولة، وتقول : (دخلتُ دِمَشْقَ فحَلَبَ) إذا لم تقم في دمشق ولا بين البلدين، بل ذهب بعضهم إلى أنها لا تفيد التعقيب، بل تكون بمعنى (ثم)[3].

- أن جواز الوقف على هذه الكلمة من هذه الآية ، يعني جواز الوقف على مثيلتها من سورة الكهف أيضا، إلا أنها في المصاحف خالية من علامة الوقف، وهذا يعني أن الرواية السابقة المنسوبة إلى الأزرق فيها نظر خاصة أن الأشموني رواها بغير إسناد .

إلا أنه يمكن إيجاد توجيه لهذا التفريق بين موضعي يونس والكهف هو إرادة الجمع بين المعنيين، أي وكأن الهبطي له تصوران اثنان حول نزول الماء واختلاطه :

- الأول منهما: هو اختلاطه بالأرض وبمكوناتها لا بالنبات، وعلى هذا المعنى مشى في آية يونس .

- الثاني : أن الاختلاط ينصرف إلى النبات مباشرة كما بينا سابقا ، وعلى هذا المعنى مشى في آية الكهف .

وهذا يعني أن الهبطي لم يعتمد في هذين الوقفين على رواية الأزرق المذكورة؛ لأن هذه الأخيرة أشارت إلى الوقف في كلا الموضعين، لا في سورة يونس فقط .

والحاصل أن الوقف على (فَاختَلَطَ) من سورة يونس وارد ولا يمكن الحكم عليه بالبطلان، وإن كان الأولى تركه، والله أعلم .

7- **الموضع السابع** : (بلى) مع وصلها بما قبلها، من قوله تعالى : (قَالَ الذينَ أُوتُوا العِلْمَ إنَّ الخِزْيَ اليَوْمَ وَالسُّوْءَ عَلَى الْكَفِرينَ الذينَ تَتَوَفَّيهُمُ الْمَلَئِكَةُ ظالِمِي أنفُسِهِمْ فَأَلْقَوُا السَّلَمَ ما كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوْءٍ بَلى إنَّ اللهَ عَليمُ بما كُنتمْ تَعْمَلُونَ)[النحل28].

أي أن الذل والهوان في هذا اليوم على من كفر بالله وجحد وحدانيته، حيث تتوفاهم الملائكة، وهم على كفرهم وإشراكهم، فيقولون حين يعاينون الموت: ما أشركنا ولا اقترفنا شيئا من المعاصي والمنكرات، فيقول تعالى مكذبا لهم : (بَلَى إنَّ اللهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنتمْ تعْمَلونَ) أي : بلى، قد كنتم تعملون السوء، والله مطلع على ذلك[4].

إن (بلى) تقع في القرآن في (اثنين وعشرين موضعا)، وهي ثلاثة أقسام[5] :

1- قسم لا يوقف عليه باتفاق لتعلقها بما بعده بما قبله : وهو (سبعة) مواضع: (قَالوا بَلى وَرَبِّنَا)[الأنعام31]،

---

(1) منار الهدى ، ص 148 .

(2) الشيخ عبد المجيد الزنداني: علم الإيمان ، (د ط) دار المنابع الجزائر، ص96.

(3) انظر مغني اللبيب ، جـ1 ص273-274.

(4) الصابوني: صفوة التفاسير، جـ2 ص114.

(5) الأشموني : مصدر سابق ، ص16 .

(بَلى وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا)[النحل38]، (قُلْ بَلى وَرَبِّي لَتَاتِيَنَّكُمْ)[سبأ3]، (بَلى قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَتِي)[الزمر56]، (قَالُوا بَلى وَرَبِّنَا)[الأحقاف33]، (قلْ بَلى وَرَبِّي)[التغابن7]، (بَلى قَدِرِينَ)[القيامة4] .

2- قسم فيه خلاف والاختيار المنع، وهو (خمسة) مواضع، وهي: (قَالَ بَلى وَلَكِنَّ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي)[البقرة259]، (قَالُوا بَلى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الكَفِرِينَ)[الزمر68]، (بَلى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ)[الزخرف80]، (قَالُوا بَلى وَلَكِنَّكُمْ فَتنتُمْ أنفُسَكُمْ)[الحديد13]، (قَالُوا بَلى قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ)[تبارك9] .

3- قسم يوقف عليه، وهو العشرة الباقية .

هذا من حيث الوقفُ عليها، أما من حيث معناها فلها معنيان: أحدهما أن تكون ردا لنفي يقع قبلها فتفيد إبطاله، كقوله تعالى : (مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ بلى)[النحل28] أي عملتم السوء، وقوله : (وَأقسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لاَ يَبْعَثُ اللهُ مَن يَّمُوتُ بَلى)[النحل38] أي يبعثهم، وقوله: (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ ...بَلى)[آل عمران74-75] أي عليهم سبيل، وقوله: (وَقَالُوا لَن يَّدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَن كَانَ هُودًا اَوْ نَصَارى ...بَلى)[البقرة110] أي يدخلها غيرهم ...[1].

وعليه فإن (بلى) في هذا الموضع - الذي نحن بصدده - يجوز الوقف عليها؛ لدخولها في القِسْم الأخير الذي يصح الوقف عليه، كما أنها تفيد إبطال ورد كلام المشركين، وهو قولهم (مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ) فقيل لهم: (بلى) أي عملتم السوء...

لكن عدم الوقف على ما قبلها (سوء) يوحي أنها من جملة كلام الكافرين، وهذا غير صحيح؛ لأنهم لم يقولوا (مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ بَلى)، بل قالوا : (مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ) فإقحام (بلى) في كلامهم غير صحيح، وكيف تكون من قولهم ، وفيها تكذيب وتبكيت لهم ؟

وعليه فإن الأولى أن يوقف على (سوء) أولا، ثم يوقف على (بلى) ، أو يوقف على (سوء) ثم تستأنف القراءة (بلى إن الله عليم ...)، على هذا النحو:

- (مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ) (بَلى) (إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنتمْ تَعْمَلُونَ) .

وقف وقف

- (مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ) (بَلى إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنتمْ تَعْمَلُونَ).

وقف

وهذا ليس خاصا بهذا الموضع، بل هو شامل لسائر المواضع المماثلة لها، وهي التي يوقف عليها، وتفيد إبطال الكلام السابق .

8- **الموضع الثامن** : (يَدْعُوا) من قوله تعالى: (يَدْعُوا لَمَن ضَرُّهُ أقرَبُ مِن نَّفْعِهِ)[الحج13] .

وهذا الوقف - كما يقول الأشموني - جدير بأن يخص بتأليف[2] ؛ لما يعتريه من دقة وكثرة وجوه، فقد اختلف النحاة أولا في اللام في (لَمَنْ):

---

[1] ابن هشام: المغني، جـ 1 ص 191، و السيوطي: الإتقان، جـ1 ص 208 .

[2] منار الهدى، ص 216 .

أ- فقال بعضهم هي زائدة ، والتقدير : يدعو مَنْ ضَرُّه أقربُ من نفعه، وهذا كقوله تعالى : (وَمَا أَرْسَلنَا قَبْلَكَ مِنَ المُرْسَلِينَ إلاَّ أَنَّهُمْ لَيَأكلونَ الطَّعَامَ)[الفرقان20] على قراءة الفتح، وهي قراءة سعيد بن جبير أي : إلاَّ أنهم يأكلون الطعام[1]، وعلى هذا الوجه لا يصح الوقف على (يَدْعُوا) .

وقد رد ابن هشام هذا الوجه «لأن زيادة هذا اللام في غاية الشذوذ ؛ فلا يليق تخريج التنزيل عليها»[2] .

ب- وقال آخرون هي لام ابتداء، وهو الصحيح، ثم اختلفوا في تقديرها :

1- فقيل إنها مقدمة من تأخير والأصل: (يَدعو مَنْ لَضَرُّه أقربُ من نفعه)فـ(مَنْ) اسم موصول في محل نصب مفعول لـ(يَدْعوا)، و(ضَرُّه) مبتدأ و(أقربُ من نفعه) خبره، وجملة (لَضَرُّه أقرب...) صلة الموصول، وهو قول الفراء[3] .

وقد استبعد ابن هشام هذا الوجه «لأن لام الابتداء لم يُعهَد فيها التقدم عن موضعها»[4] .

يريد أنه لو كان الأصل (يَدعُوا مَنْ لضَره) فلا يصح أن تتقدم عن هذا الموضع فتصبح: (يدعوا لَمَن ضَرُّه...) .

2- وقيل: إنها في موضعها وإن (مَنْ) مبتدأ وما بعدها صلة، وخبرها (لبئس المولى)، أي : لبئس مولاه ولبئس عشيرته، والتقدير : " مَن ضَرُّه أقرب من نفعه بئس مولاه وبئس عشيرته" ثم اختلفوا في مطلوب (يَدْعُوا) على أربعة أقوال :

*- الأول : أنه لا مطلوب له، وأن الوقف عليه، وأنه جاء توكيدا لـ(يدعوا) الأول: (يدعوا مِنْ دُونِ اللهِ مَا لاَ يَضُرُّهُ وَمَا لاَ يَنفَعُهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَلُ البَعِيدُ يَدْعُوا)[5] .

وقد ضعف ابن هشام هذا الوجه ؛ لأنه مخالف للأصل من وجهين :

- الأول : أن الأصل عدم التوكيد .

- الثاني : أن الأصل ألاَّ يفصل المؤكد دون توكيده ، خاصة في التوكيد اللفظي[6] .

وعلى هذا فالوقف على (يَدعوا) وارد، لكنه غير قوي .

*- الثاني: أن مطلوبه مقدم عليه ، وهو (ذَلِكَ هُوَ الضَّلَلُ البَعِيدُ)، و(ذا) اسم موصول، وما بعده صلة، والتقدير: (يَدعُو الذي هو الضَّلال البعيد)، وهذا الوجه قاله أبو علي الفارسي، وهو لا يستقيم عند البصريين؛ إذ لا يصح عندهم أن تكون (ذا) صلة إلا إن تقدمها (مَنْ) أو (ما) الاستفهاميتين[7] .

فالأُولى نحو : (مَّن ذَا الذي يُقرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا)؟ [البقرة243]أي : من الذي يقرض الله ؟ والثانية نحو: (مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ)؟ [سبأ23] أي : ما الذي قال ربكم ؟

وعلى هذا القول فالوقف على (يَدْعُوا) جائز عند غير البصريين .

---

(1) العكبري : التبيان ، جـ2 ص 983 ، والبحر المحيط، جـ 6 ص 490 .

(2) مغني اللبيب، جـ 1 ص 387 .

(3) العكبري : مصدر سابق ، جـ2 ص 935 .

(4) ابن هشام: مصدر سابق، جـ1 ص 387 .

(5) العكبري : مصدر سابق ، جـ2 ص 935 .

(6) ابن هشام : مصدر سابق ، جـ1 ص 387 .

(7) ابن هشام: المكان نفسه، جـ1 ص 387 .

*- الثالث : أن مطلوبه محذوف والتقدير: (ذلك هو الضلل البعيد يدعوه)، فجملة (يدعوه) حال، أي : (ذلك هو الضلل البعيد مَدْعوًّا)، وقد ضعف هذا الوجه العكبري[1] بينما وَجَّه أبو حيان ضعفَه بأن (يَدعوه) إنما يُقَدَّر (داعيًا) لا (مدعوًّا)[2] .

يريد – والله أعلم – أن هذا التقدير يستقيم لو كان السياق بهذا الشكل : (ذَلكَ هو الضَّلل البعيد يُدعَى) أي مبني للمجهول، وهذا القول ظاهر .

وعلى هذا الوجه فالوقف على (يدعو) وارد لكنه غير قوي أيضا .

*- الرابع: أن مطلوبه الجملة التي بعده، و اختلف القائلون بذلك على قولين :

أ- أحدهما : أن يكون (يدعو) معناه (يقول)[3] .

وتكون (مَنْ) مبتدأ أولاً، و(ضَرُّه) مبتدأ ثانيًا، و(أَقْرَبُ مِن نَّفْعِه) خبرا للمبتدأ الثاني، وخبر المبتدأ الأول (مَنْ) محذوف تقديره (إلهي)أي : (يقول لَلَّذي ضره أقرب من نفعه إلهي)، وهو قول الأخفش[4] .

وقد ضُعِّف هذا الوجهُ ؛ لفساد معناه ؛ لأن الكافر لم يعتقد قط أن ضر أصنامه التي يعبدها أقرب من نفعها، وعلى هذا الوجه لا يوقف على (يَدْعُوا) .

ب- ثانيهما: أن يكون (يَدْعُوا) ملموحا فيه معنى فعل من أفعال القلوب، واختلفوا في تقديره على وجهين أيضا :

أ- أن يكون معناه (يُسَمِّي): والتقدير: (يسمي من ضره أقرب من نفعه إلهًا)، وعليه فالمفعول الثاني لـــ(يسمي) محذوف كما قُدِّر[5] أي وكأن التقدير : (يظن من ضره أقرب) وعلى هذا التقدير يجب أن تكون اللام في (لمن) زائدة [6] .

وعلى هذا الوجه لا يوقف على (يَدْعُوا) .

ب- أن يكون معناه (يزعم) : أشار إلى هذا الفارسي، أي: (يزعم من ضره أقرب من نفعه إلهًا) وعلى هذا الوجه لا يوقف على (يَدْعُوا) أيضا .

هذا محصلة ما أمكن توضيحه حول هذا الموضع، والتي تبين من خلالها أن الوقف على هذا الموضع من سورة الحج هو وقف جائز .

---

(1) التبيان، جـــ2 ص 935 .

(2) البحر المحيط، جـــ6 ص 356 .

(3) الأشموني: منار الهدى ، ص 216 .

(4) أبو حيان: مصدر سابق، جـــ6 ص 356 .

(5) ابن هشام : مغني اللبيب، جـــــ1 ص 388 .

(6) ابن هشام : المكان نفسه .

9- الموضع التاسع : (كَلاَّ)، مع وصلها بما قبلها في قوله تعالى : (حَتَّى إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ* لَعَلِّيَ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ) [المؤمنون100-101]، وهذا كالمثال السابق في (بلى) فالوقف على (كَلاَّ) وحدها مع وصلها بما قبلها يوحي بأنه من كلام هذا المنكر للبعث، وهذا غير صحيح؛ إذ المعنى أن المكذب بالبعث إذا جاءته الملائكة لقبض روحه يتمنى الرجوع إلى الدنيا، كما قال تعالى: (أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوَ اَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ)[الزمر55]، فيقال له : (كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا) والمراد بالكلمة (رَبِّ ارْجِعُونِ) أي يطلبها ولا يناها[1] .

ولتوضيح هذا الحكم نقول : إن (كلا) عند سيبويه والمبرد والزجاج وأكثر البصريين معناها الردع والزجر، وليس لها معنى عندهم إلا هذا، ولذلك يجيزون أبدا الوقف عليها، والابتداء بما بعدها[2]، وقد رأى بعضهم كالكسائي وأبي حاتم أن هذا المعنى ليس مستمرا فيها فزادوا لها معنى آخر تكون به صالحة للوقف دونها والابتداء بها، واختلفوا في هذا المعنى على ثلاثة أقوال :

- الأول : أنها بمعنى (ألاَ) الاستفتاحية، وهو اختيار أبي حاتم .
- الثاني : أنها بمعنى (حقا)، وهو رأي الكسائي .
- الثالث : أنها حرف جواب بمعنى (إي) و(نعم) وهو قول الفراء ومن وافقه .

وقد رجح ابن هشام القول الأول؛ لأنه أكثر اطرادا، وعليه فأن الأصل في (كلا) أن تفيد الردع والزجر وقد تخرج عن هذا الأصل فتفيد معاني أخرى كالاستفتاح .

ومن المواضع التي تَحْتَمِلُ فيها (كلا) معنيين، الموضع الذي نحن بصدده ؛ إذ تفيد الردع وهو الظاهر، وقد تفيد الاستفتاح أيضا، أي : ألا إنها كلمة هو قائلها...[3] .

فإذا حملناها على الاستفتاح فالوقف يكون دونها، أي على الفعل (تَرَكْتُ) ثم يبتدأ بما بعدها، أي: (كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا) .

وإذا حملناها على الردع، كان الوقف عليها، والابتداء بما بعدها (إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا) لكن الإشكال يبقى قائما؛ إذ ليست (كَلاَّ) من تمام كلام هذا المنكر للبعث، بل هي كلمة ردع وزجر واستبعاد لما يطلبه، وعليه فلا معنى لهذه العبارة (رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِيَ أَعْمَلُ صَلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلاَّ)، وعلى هذا فيجب الوقف على كل من (تركتُ) و(كَلاَّ) بهذا الشكل : (لَعَلِيَ أَعْمَلُ صَلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ...) .

وقف وقف

وهكذا في سائر المواضع المماثلة لهذا الموضع نحو: (أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَٰنِ عَهْدًا كَلاَّ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ)[مريم79-80] فالوقف يكون على (عهدا) ثم على (كلا) ثم تستأنف القراءة بـ(سَنَكْتُبُ مَا يقولُ)، وقوله تعالى: (وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا كَلاَّ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ)[مريم82-83] فالوقف يكون على (عزا) ، ثم على (كلا) ثم تستأنف القراءة بـ(سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِم و يَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا) .

---

(1) البغوي: معامل التنزيل، جـ3.ص317 ، وأبو حيان: البحر المحيط جـ6 ، ص421 .

(2) ابن هشام: مغني اللبيب، جـ1 ص 319 – 320 .

(3) ابن هشام : المصدر نفسه، جـ1 ص 321.

وقوله تعالى: (يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ كَلاَّ لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ)[الهمزة3-4]، وقوله تعالى: (بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَى صُحُفًا مُّنَشَّرَةً كَلاَّ بَل لاَّ يَخَافُونَ الآخِرَةَ)[المدثر51-52]...

10- **الموضع العاشر** : (حِجْرًا)، من قوله تعالى: (يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَئِكَةَ لاَ بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا)[الفرقان22] .

اختلف المفسرون في نسبة عبارة (حِجْرًا مَّحْجُورًا) : فقيل هي من كلام الكفار الذين قالوا : (لَوْلاَ أُنزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَئِكَةُ أَوْ نَرَى رَبَّنَا) فقد اعتدَوْا في سؤالهم هذا؛ لأن الملائكة لا تنزل إلا بالعذاب أو عند الموت، وأما الله عز وجل فإنه لا يُرى في الدنيا للحديث(...وإنكم لن تَرَوْا ربَّكم حتى تموتوا)[*]؛ فأخبر تعالى عنهم أنهم حين يرون ملائكة الموت عند الاحتضار، فإنهم يتعوذون بالله تعالى منهم، وهي كلمة كانوا يقولونها عند هُجوم عَدُوٍّ، أو نزول مكروه، وهذا القول مروي عن ابن جريج ومجاهد[1].

وقيل إن هذا من قول الملائكة أي: حراما محرما عليكم الجنة، أو البشرى[2] ،كما قال تعالى : (وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّلِمُونَ فِي غَمَرَتِ الْمَوْتِ وَ الْمَلَئِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ)[الأنعام94] وقال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَئِكَةُ أَلاَّ تَخَافُوا وَلاَ تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ)[فصلت29] .

وهذا القول هو قول عكرمة والضحاك والحسن وقتادة وعطية العوفي، وهو اختيار ابن جرير الطبري، حيث قال: وإنما اخترنا القول الذي اخترنا في تأويل ذلك من أجل أن الحِجْرَ هو الحرام، فمعلوم أن الملائكة هي التي تخبر أهل الكفر أن البشرى عليهم حرام...[3] .

إن الحِجر (مثلثة) يعني المنع والحرام[4]، ومحجور صفة لها، قال أبو حيان : «ومحجورا صفة تؤكد معنى حجرا، كما قالوا : موت مائت...»[5] ، وكما قالوا أيضا : ليل أليل، ورَوْض أريض، وظل ظليل...[6] .

هذا من جهة، ومن جهة ثانية فهذان اللفظتان تُستعملان لغرض واحد؛ قال أبو عبيدة : «هذان اللفظتان عوذة للعرب، يقولهما من خاف آخر في الحرم، أو في شهر حرام إذا لقيه، وبينهما ترة»[7].

---

[*] الحديث أخرجه أبو عبد الله أحمد المقدسي في الأحاديث المختارة ، تحقيق عبد الملك بن دهيش (ط 1) 1410هـ مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، حديث رقم (320) جـ8 ص 264 ، عن عبادة بن الصامت، والهيثمي في مجمع الزوائد، جـ7 ص 348 ، وقال عقبه: "رواه البزار، وفيه (بقية) وهو مدلس" ، و رواه أيضا أحمد في مسنده ، حديث رقم (22816) جـ5 ص 324 ، وأبو القاسم اللالكائي في اعتقاد أهل السنة ، تحقيق د. أحمد سعد حمدان (د ط) 1402هـ، دار طيبة، الرياض، جـ3 ص 493 .

[1] الطبري: جامع البيان، جـ19 ص 3، وابن الجوزي : زاد المسير، جـ 6 ص 82 .

[2] تفسير القرطبي، جـ13 ص 20 .

[3] مصدر سابق، جـ19 ص 2- 3 .

[4] القاموس المحيط ،جـ2 ص4.

[5] البحر المحيط، جـ6 ص 493 .

[6] أبو منصور الثعالبي: فقه اللغة، ص248 .

[7] أبو حيان: مصدر سابق، جـ6 ص492 ، والأشموني: منار الهدى، ص 232 .

وقد روي عن الحسن بن يسار (•) أنه قال (وَيقُولُونَ حِجْرًا) وقف تام، وهو من قول المجرمين[1] .

وقد بين الأشموني هذا الوجه فقال: «ووَقَفَ الحسن وأبو حاتم على (حِجْرًا) على أن حجرا من قول المجرمين، ومحجورا من قول الله ردا عليهم؛ فقال : محجورا عليكم أن تُعَاذوا»[2]، وهذا هو وجه اختيار الإمام الهبطي .

وأما عدم وقف الهبطي على (حِجْرًا) من سورة الفرقان، في قوله تعالى: (وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا)[الفرقان53]؛ فلأن المعنى أن «كل واحد من البحرين متعوذ من صاحبه ويقول له : حجرا محجورا، كما قال[تعالى] : (لاَ يَبْغِيانِ) أي : لا يبغي أحدهما على الآخر بالممازجة »[3].

والحاصل أن الوقف على (حِجْرًا) من سورة الفرقان وارد وصحيح.

11- الموضعُ الحاديَ عشَرَ: (تَسْتَعْجِلْ) من قوله تعالى: (فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُوا العَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلاَ تَسْتَعْجِلْ لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلاَّ سَاعَةً مِّن نَّهارٍ بَلَاغٌ)[الأحقاف34]، والمعنى : فاصبر يا محمد على تحمل الشدائد والمصاعب في سبيل تبليغ رسالتك، ولتكن أسوتك في ذلك من سبقك من الأنبياء والرسل خاصة أولي العزم منهم، حيث صبروا على ما كُذِّبُوا وأوذوا حتى أتاهم نصر الله...ثم بين أن المشركين حين يلقَوْنَ عذاب الله الذي وعدهم به كِفَاحًا يظنون لشدة الهول والفزع أنهم لم يَبْقَوا في دنياهم إلا ساعة من نهار[4].

هذا ما ذكره بعض أهل التفسير حول معنى الآية، فما وجه وقف الهبطي إذن على (تَسْتَعْجِلْ)؟

قبل الجواب على هذا نشير إلى أن بعض أهل العلم أنكر هذا الوقف وَرَدَّه :

فقد قال أبو حاتم : أخبرني من لا أطمئن إليه أن الوقف على (تَسْتَعْجِلْ) قال : **وهذا مما لا أعرفه، ولا أدري كيف تفسيره، وهو عندي غير جائز**[5].

وقال الداني : «وقال قائل : (وَلاَ تَسْتَعْجِلْ) الوقف، ثم تبتدئ (لَهُمْ)، أي : لهم بلاغ، **ولا وجه لما قال**؛ لأن المعنى: ولا تستعجل للمشركين بالعذاب»[6] .

يبدو أنه حتى نتمكن من الوصول إلى حكم قريب حول هذا الوقف ينبغي أن نتبين التركيب الصحيح الذي يرد فيه الفعل (استعجل) إما في القرآن الكريم أو في الآثار أو في لغة العرب، وذلك أن النكتة هنا-كما يبدو- هي هل (لَهُمْ) متعلقة بالفعل (تَسْتَعْجِلْ) أم بغيره ؟

(•) هو الحسن البصري ، أبو سعيد بن أبي الحسن يسار، الإمام التابعي المشهور مولى زيد بن ثابت، ولد لسنتين بقيتا من خلافة سيدنا عمر – رضي الله عنه- بالمدينة المنورة ، روى عن المغيرة بن شعبة، وعبد الرحمن بن سمرة، وسمرة بن جندب، وعمران ابن حصين، والنعمان بن بشير، وابن عباس، وأنس بن مالك، وخلق من الصحابة رضي الله عنهم، قرأ على حطان بن عبد الله الرقاشي عن أبي موسى الأشعري، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء وعاصم الجحدري...توفي رحمه الله سنة (**110** هـ) .
من سير أعلام النبلاء للذهبي، جـ4 ص 563- 588، وغاية النهاية لابن الجزري ، ترجمة رقم (1074) جـ1 ص 235 .

[1] الداني: المكتفى، ص 416 .

[2] منار الهدى، ص 232 .

[3] أبو حيان: مصدر سابق، جـ6 ص 492 .

[4] الطبري: جامع البيان جـ26 ص 37 - 38، والبغوي: معالم التنزيل،جـ4 ص176.

[5] الداني: مصدر سابق ، ص 522 ، هامش رقم (6)، والأشموني:مصدر سابق، ص 308 .

[6] مصدر سابق ، ص 522 .

أ- في القرآن الكريم :

1- (وَلَوْ يُعَجِّلُ اللهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُم بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ)[يونس11].

2- (ءَالَنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ)[يونس51].

3- (وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ)[الرعد7].

4- (أَتَى أَمْرُ اللهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ)[النحل1].

5- (سَأُورِيكُمْ ءَايَتِي فَلاَ تَسْتَعْجِلُونِ)[الأنبياء37].

6- (لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ)[النمل48].

7- (وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ)[العنكبوت53] .

8- (يَسْتَعْجِلُونَكَ بِالعَذَابِ)[العنكبوت54].

9- (أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ)؟ [الصافات176].

10- (بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُم بِهِى) [الأحقاف23].

11- (فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذَنُوبًا مِّثْلَ ذَنُوبِ أَصْحَٰبِهِمْ فَلاَ يَسْتَعْجِلُونِ)[الذريت59].

ب- **في السنة والآثار:**

1- عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " لا يَزال يُستجابُ للعبد ما لم يدع بإثم، أو قطيعة رَحِمٍ، وما لم يستعجل"... [1].

2- عن بن عباس قال : كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب: إن الناسَ قد اسْتَعْجَلوا فِي أَمْرٍ قد كانت لهم فيه أناةٌ، فلو أمضيناهُ عليهم، فأمضاه عليهم[2] .

3- وفي رواية أن عمر بن الخطاب قال: قد كان لكم في الطلاق أناة فَاسْتَعْجَلْتُم أَنَاتَكم، وقد أجزنا عليكم ما اسْتَعْجَلْتُم مِّنْ ذلك[3].

4- حديث سهل بن سعد الساعدي قال : نظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى رجل يقاتل المشركين...فقال: « مَن أحبَّ أن يَنظرَ إلى رجل مِنْ أهل النار فلينظر إلى هذا» فتبعه رجلٌ، فلم يزل على ذلك حتى جُرِحَ، فاسْتَعْجَلَ الموْتَ ، فقال بذبابة سيفه فوضعه بين ثدييه، فتحامل عليه حتى خرج من بين كتفيه...[4] .

د- **في اللغة** : الاستعجال والإعجال والتعجل بمعنى واحد هو الاستحثاث وطلب العجلة، تقول : استعجل فلان الرجلَ إذا حثّه وأمره أن يعجل في الأمر، ومَرَّ يستعجلُ : أي مَرَّ طالبا ذلك من نفسه[5] .

---

[1] الإمام مسلم : المسند الصحيح، حديث رقم (2735) جـ4 ص2096.

[2] الإمام مسلم : المصدر نفسه، باب الطلاق، حديث رقم (1472) جـ2 ص1099.

[3] سنن سعيد بن منصور حديث رقم (1067) جـ1 ص301.

[4] البخاري: الجامع المسند الصحيح، كتاب الرقائق، باب الأعمال بالخواتيم، حديث رقم (6493) جـ4 ص2036.

[5] القاموس المحيط، جـ4 ص12.

إن استعمال الفعل (استعْجَلَ) في الآيات السابقة، وكذا في الشواهد الأخرى يبين أن هذا الفعل يكون متعديا إما إلى مفعول، أو إلى مفعولين:

فأما الأول فنحو: (فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ)[النحل1]، (بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُم بِهِ)[الأحقاف23][6]، (فاسْتَعْجَلَ الموْتَ)، (فَاسْتَعْجَلْتُم أَنَاتَكم)، (قد اسْتَعْجَلوا فِي أَمْرٍ)(*)...

وأما الثاني فنحو: (يَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ)[العنكبوت54](*)....

وقد يُستعمل مجردا عن مفعوله، نحو: (لا يَزال يُستجابُ...وَمَا لَمْ يَسْتَعْجِلْ)(*)، (إِنِّي رَأَيتُ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا اسْتَعْجَلَ أَخَّرَ هذه الصَّلَاةَ)...

كما أنه لم يرد في هذه الشواهد متعديا باللام، وهذا بخلاف الفعل (عَجل) فإنه ورد مقترنا بها في عدة مواضع نحو: (وَرَبُّكَ الغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُوَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُوا لَعَجَّلَ لَهُمُ العَذَابَ)[الكهف57]، (وَقَالُوا رَبَّنَا عَجِّل لَّنَا قِطَّنَا قَبْلَ يَوْمِ الْحِسَابِ)[ص15]، (مَن كَانَ يُرِيدُ العَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ)[الإسراء18]...وتكون اللام في هذه الحالة مفيدة للاختصاص أو للتعليل .

فإذا جئنا إلى آية الأحقاف وجدنا أن الفعل (استعجل) قد جاء مقترنا باللام (فَلاَ تَسْتَعْجِل لَّهُمْ)، فهل هذه اللام متعلقة بهذا الفعل على أن المعنى : ولا تستعجل العذاب لهم ؟

أم أن مفعوله محذوف، أي : ولا تستعجل الأمر، ويكون (لهم) متعلقا بخبر المبتدأ (بلاغ) المتأخر وجوبا، والتقدير: (لهم بلاغ) على هذا الشكل :

(وَلاَ تستعجلْ لهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثوا إِلاَّ سَاعَةً مِّن نَّهارٍ بَلاَغٌ) ؟

وقف خبر جملة اعتراضية مبتدأ

من الواضح أن هذا الوجه الثاني يتوافق واختيارَ الهبطي في وقفه على (تَسْتَعْجِل)، لكن الذي ينغص عليه هو تفكيكه للكلام حيث فصل بين المبتدأ وخبره بـ(يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثوا إِلاَّ سَاعَةً مِّن نَّهارٍ) وهو فصل غير يسير كما ترى، ومن جهة أخرى فإن تقدير كلمة (بَلاَغٌ) على أنها خبر لمبتدأ محذوف: (هذا بلاغٌ)، كما في قوله تعالى: (هَذَا بَلاَغٌ لِّلنَّاسِ)[إبرهيم54]، (هَذَا هُدًى)[الجاثية10]، أولى من تقديرها مبتدأ للخبر المتعلق بشبه الجملة (لهم)، أي : بلاغ مستقر لهم .

وهذا يعني أن اختيار الهبطي وارد لكنه ليس قويا.

لكن بقيت هناك نقط أخرى ينبغي أن نقف عندها؛ لأنها تساعد - بلا شك- على فهم اختيار الهبطي أكثر لهذا الموضع، وهي :

---

(6) القاموس المحيط، جـ4 ص12.

(*) أي: بل هو ما استعجلتموه، والباء للتعدية ، كما في قوله تعالى: (ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ)[البقرة16].

(*) أي: قد استعجلوا أمرا.

(*) أي: يستعجلونك العذابَ .

(*) أي ما لم يستعجل الاستجابة .

1- أن الاستعمال الوارد في الآيات القرآنية هو عدم اقتران الفعل (اسْتَعْجَلَ) باللام كما رأينا سابقا، سوى الآية التي نحن بصددها، حيث رأينا أن (أحد عشر) موضعا لم يرد في واحد منها اقتران هذا الفعل باللام.

2- هل ثبت أنه ﷺ كان يستعجل العذاب أو الهلاك لقومه، أو كان يستعجل قيام الساعة؟

إن الأمر الذي اجتمعت عليه النصوص القرآنية، وأحداث سيرته ﷺ أنه كان صابرا محتسبا، وكان رحيما حتى مع الذين آذوه وسلطوا عليه وعلى أصحابه ألوان التعذيب والتنكيل كما ترى في هذه النصوص:

أ- النصوص القرآنية :

1- (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ) [آل عمران159]

2- (وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِئَايَةٍ وَلَوْ شَآءَ اللهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى)[الأنعام35-36].

3- (وَاتَّبِعْ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَاصْبِرْ حَتَّى يَحْكُمَ اللهُ وَهُوَ خَيْرُ الْحَكِمِينَ)[يونس109].

4- (ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)[النحل125].

5- (وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلاَّ بِاللهِ وَلاَ تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلاَ تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ)[النحل127].

6- (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِّلْعَلَمِينَ)[الأنبياء106].

7- (فَاصْبِرِ انَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ)[الروم59] .

8- (فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلاَ تَكُن كَصَاحِبِ الْحُوتِ)[القلم48].

9- (فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا اَوْ كَفُورًا) [الإنسان24].

ب- من السيرة النبوية: وهي محطات عديدة جدا، نكتفي ببعض منها:

1- دعاؤه ﷺ حينما صده أهل الطائف وآذوه : « اللهمَّ إليكَ أشكو ضعفَ قوَّتي وقلةَ حيلتي وهَوَاني على الناس، يا أرحم الراحمين...إن لَّمْ يَكُن بكَ عَليَّ غَضَبٌ فَلاَ أُبَالِي، وَلكن عَافيتُكَ هِيَ أَوْسَعُ لي...»[1].

2- لما جاءه ملك الجبال- بعد عودته من الطائف- وخيره بين العفو وبين أن يطبق عليهم الأخشبين قال ﷺ : « بل أرجو أن يخرج الله عز وجل من أصلابهم من يعبد الله عز وجل وحده لا يشرك به شيئا »[2].

3- العفو عن المشركين بُعَيدَ فتح مكة [3].

4- أخرج البخاري عن خباب - رضي الله عنه- أنه قال : أتيت النبي ﷺ وهو متوسد بردة وهو في ظل الكعبة، وقد لقينَا من المشركين شدة، فقلت : يا رسول الله، ألا تدعو الله؟ فقعد وهو مُحْمَرُّ الوجه، فقال: «لقد كان مَن قبلَكم لَيُمشَطُ بمشاط الحديد ما دون عظامه من لحم أو عصب، ما يصرفه ذلك عن دينه، ويوضع المنشار على مفرق رأسه، فيُشَقُّ باثنين ما يَصرفه ذلك عن دينه، ولَيُتِمَّنَّ الله هذا الأمرَ حتى يسير الراكب من صنعاءَ إلى حضرموتَ ما يخاف إلا الله»[4].

---

[1] ابن كثير: البداية والنهاية، (د ط) مكتبة المعارف، بيروت، جـ3 ص136،ومجمع الزوائد للهيثمي،جـ6 ص35،

[2] الجامع المسند الصحيح، كتاب بدء الخلق، حديث رقم (3231) جـ2 ص997 .

[3] ابن كثير : مصدر سابق، جـ4 ص301، وسنن البيهقي جـ9 ص118.

وبالمقابل فإن الاستعجال كان من قِبَلِ المشركين كما ذكر القرآن عنهم في آيات عديدة نحو :

1- (وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَآءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) [الأنفال32-33].

2- (وَقَالُوا رَبَّنَا عَجِّل لَّنَا قِطَّنَا قَبْلَ يَوْمِ الْحِسَابِ اصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ)[ص15].

3- (فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذَنُوبًا مِّثْلَ ذَنُوبِ أَصْحَابِهِمْ فَلاَ يَسْتَعْجِلُونِ)[الذريت59].

4- (وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ قُلِ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِندَ اللهِ وَإِنَّمَا أَنَاْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ)[الملك 26-27].

وهذا لا ينافي ما ثبت في البخاري من أنه ﷺ دعا على بعض كبراء المشركين بمكة بقوله : «اللهم عليك الملأ من قريش: أبا جهل بن هشام، وعُتبةَ بن ربيعة، وشَيبةَ بن ربيعة، وأمية بن خلف، أو أبي بن خلف»، قال ابن مسعود: فأشهد بالله لقد رأيتهم صرعى قد غيَّرَتْهُمُ الشمس، وكان يوما حارًّا [يريد يومَ بدر][1].

وما ورد من أنه ﷺ دعا على قريش -بمكة- فقال : «اللهم أعني عليهم بسبع كسبع يوسف فأخذتهم سنة حتى هلكوا فيها وأكلوا الميتة والعظام...»[2]، وما ثبت أيضا من أنه ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الثانية من الفجر يقول : «اللهم العن فلانا وفلانا وفلانا» فنزل قوله تعالى (لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ) [آل عمران128][3]، وفي رواية : «اللهم اشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف»[4]؛ لأنه لم يكن الدافع إليه اليأس من إيمانهم أو الانتقام منهم بل الغرض منه ردعهم كي لا يستمروا في عتوهم وغرورهم .

وعلى هذا فإن الاستعجال غير منصرف للمشركين بل هو منصرف لأمر الله وحكمه، والتقدير: (وَلاَ تَسْتَعْجِل أمرَ ربِّكَ) .

هذا ما اعتمده الهبطي في هذا الوقف، وقد سبقه في ذلك أبو مجلز[5].

قال أبو حيان معلقا على هذا الاختيار: «وهذا ليس بجيد؛ لأن فيه تفكيك الكلام بعضه عن بعض»[6].

لكن هذا التفكيك الذي لم يرتضه أبو حيان ورد مثله مع القسم وجوابه في قوله تعالى: (قٓ وَالْقُرْءَانِ الْمَجِيدِ) [ق1] فقد ذهب الأخفش إلى أن جواب القسم هو (قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ الأَرْضُ مِنْهُمْ)[7].

وفيه فصل بين القسم وجوابه بآيتين (بَلْ عَجِبُوا أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ الْكَفِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ ءَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ)[2-3] .

---

(4) الجامع المسند الصحيح، كتاب مناقب الأنصار، باب ما لقي النبي ﷺ وأصحابه من المشركين بمكة، حديث رقم (3852) جـ3 ص1176.

(1) المصدر نفسه، كتاب مناقب الأنصار، باب ما لقي النبي ﷺ وأصحابه من المشركين بمكة، حديث رقم (3854) جـ3 ص1176 وفي كتاب المغازي، باب دعاء النبي ﷺ على كفار قريش حديث رقم (3961) جـ3 ص1211.

(2) البغوي: معالم التنزيل ، 149. جـ4 ص149.

(3) البخاري: مصدر سابق، كتاب التفسير باب (لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ) حديث رقم (4559) جـ3 ص1383.

(4) المكان نفسه، حديث رقم (4560).

(5) البحر المحيط : جـ8 ص 69.

(6) المكان نفسه.

(7) العكبري : التبيان، جـ2 ص1173.

ومحصلة القول أن الوقف على (تَسْتَعْجِل) لم ينفرد به الهبطي وحده، وهو عنده وقف تام، وعند غيره حسن، أي يوقف عليه ولا يبتدأ بما بعده .

12 - الموضع الثاني عشرَ : (قَلِيلاً)، من قوله تعالى : (كَانُوا قَلِيلاً مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ)[الذريت17]، فقد اختلف المفسرون فيه على وجهين:

- **أحدهما** : أن ما (نافية)، والمعنى: كانوا قليلا من الليل لا يهجعونه، والهجوع هو النوم ليلاً[1]،

قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : لم تكن تمضي عليهم ليلة إلا يأخذون منها ولو شيئا، وقال مجاهد : قَلَّ ما يرقدون ليلة حتى الصباح لا يتهجدون... [2].

- **الثـــاني** : أن (ما) مصدرية، والتقدير: قليلا من الليل هجوعهم ونومهم.

فعلى القول بأنها مصدرية فالوقف يكون على (يَهْجَعُونَ)، والتقدير: كان هجوعهم من الليل قليلا، وعلى القول بأنها نافية، فالوقف يكون على (قَلِيلاً)، والتقدير : كان عددهم قليلا، من الليل ما يهجعون، أي لا ينامون.

وقد ذهب إلى هذا القول الثاني يعقوب الحضرمي، حيث اعتبر الوقف على (قليلا) تام[3]، وكذلك الضحاك حيث قال : كان عددهم قليلا [4] .

وقد رد هذا الاختيار كل من الأشموني[5] والداني[6] ؛ لأن الآية وصفتهم بقلة نومهم، لا بقلة عددهم .

وقال (السمين الحلبي) : نفي هجوعهم لا يظهر من حيث المعنى ولا من حيث الصناعة:

فأما المعنى فيستحيل أن لا يناموا[*] ، وأما الصناعة؛ فلأن ما في حيز النفي لا يتقدم عليه؛ لأن (ما) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عند البصريين فلا يصح قولك : (زيدًا ما ضربت)[7].

وذهب إلى هذا الرأي أيضا العكبري، حيث بين أن الوقف على (قليلا) فيه بُعْدٌ؛ لأن النفي لا يتقدم عليه ما في حيزه، و(قَلِيلاً) من حيزه ، هذا إن جعلنا (ما) نافية، وإن كانت مصدرية صار المعنى : من الليل هجوعهم، وليس لهم في هذا مزية أو فضل على غيرهم؛ لأن كل الناس ينامون ويسكنون ليلا[8].

لكن مكي بن أبي طالب - رحمه الله - أجاز هذا الوجه حيث قال : ويجوز أن يكون (قليلا) خبر لـــ(كان) وما نافية، ويكون الوقف على (قليلا) حسنا [9].

---

(1) القاموس المحيط، جـــ3 ص 98.

(2) تفسير ابن كثير، جـــ 4 ص 234 .

(3) الداني: المكتفى، ص 536.

(4) السيوطي : الدر المنثور ، جـــ7 ص 615 .

(5) الأشموني: منار الهدى ، ص 317 .

(6) مصدر سابق، ص 536 .

(*) ولعل ما يشهد لما قاله ما جاء في صحيح مسلم من قوله ﷺ :(...ولكني أصلي وأنام وأصوم وأفطر...فمن رغب عن سنتي فلا مني) حديث رقم (1401) ، جـــ2 ص 1020 ، لكن سنرى أنه لا تعارض بين المعنيين إطلاقا وأنّ اعتراض الحلبي لا وجه له.

(7) الأشموني: منار الهدى ، ص 317 ،

(8) التبيان ، جـــ 2 ص 1179 .

(9) مشكل إعراب القرآن ، جـــ2 ص 687 .

وقد تحدث أبو حيان عن هذا الوجه الذي جوَّزه مكي، واحتج عليه بأن فيه تفكيكا للكلام، وتقديم معمول العامل المنفي بـــ(ما) على عامله، وذلك لا يجوز عند البصريين، ثم أشار إلى أن بعضهم أجاز ذلك، وساق شاهدا شعريا على ذلك[1].

هذا خلاصة ما ذكره أهل التفسير والنحو حول هذه الآية، والذي يظهر أن هذا الاختلاف غير وارد، وأن المعنيين متقاربان سواء على القول بأن (ما) نافية أو أنها مصدرية؛ إذ ليس المقصود من جملة (مِنَ الَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ) عدم نومهم رأسا، كما فهم ذلك السمين الحلبي والعكبري وغيرهما، وإنما المقصود أنهم لا ينامونه كاملا، على تقدير (مِنَ الَّيْلِ مَا يَهْجَعُونه كاملا) أو (ما يهجعون كثيرا) بل ينامون جزءا ويقومون جزأه الآخر، وهذا هو الذي فهمه ابن عباس ومجاهد، كما رأينا سابقا، فابن عباس قال: "لم تكن تمضي عليهم ليلة إلا يأخذون منها ولو شيئا " ، ومجاهد قال : " قَلَّ ما يرقدون ليلة حتى الصباح لا يتهجدون" .

نعم هذا هو المعنى الصحيح لعبارة (مِنَ الَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ)، ولا يعقل أن يراد بها نفي هجوعهم مطلقا.

والحاصل أن الوقف على (قَلِيلاً) هو وقف تام وصحيح.

13- **الموضع الثالثَ عشرَ** : (عَمَّ) من قوله تعالى : (عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ)[النبأ1].

إن الوقف على اسم الاستفهام وفصله عما بعده لا يصح؛ فلا يصح قولك : «لِمَ »؟ ثم تقول بعدها : «خرجتَ» عند قولك متسائلا : «لِمَ خَرَجْتَ» ؟ والوقف على (عَمَّ) من هذا القبيل؛ إذ هي متعلقة بـــ(يَتَسَآءَلُونَ)[2] أي : عن أي شيء يتساءلون ؟ ثم قال : (عَنِ النَّبَإِ العَظِيمِ) ، فـــ(عَن) متعلقة بمحذوف، أي: (يتساءلون عن النبأ العظيم) ، قال ابن عطية : «قال أكثر النحاة : قوله : (عَنِ النَّبَإِ العَظِيمِ) متعلق بـــ(يتساءلون) الظاهر، كأنه قال : لم يتساءلون عن النبأ العظيم ؟»[3]، وقال الزجاج : « الكلام تام في قوله : (عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ)؟»[4] .

هذا هو الظاهر من سياق الآية ، لكن الزمخشري أجاز أن يكون (عَنِ النَّبَإِ) هو المتعلق بـــ(يَتَسَآءَلُونَ) المذكور في الآية، وأما (عَمَّ)؟ فمتعلقة بمحذوف تقديره (يَتَسَآءلونَ) دل عليه ما بعده، أي : وكأنه وقف على (عَمَّ) ؟ ثم ابتدأ : (يَتَسَآءَلُونَ عَنِ النَّبَإِ العَظِيمِ)[5]، على هذا النحو : (عَمَّ [يتساءلون]؟ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبَإِ العَظِيمِ) فحذف الفعل، وبقيت أداة الاستفهام دالة عليه .

وهذا هو مستند الإمام الهبطي - رحمه الله - في هذه المسألة .

والذي ينبغي أن يقال أن هذا الوقف- وإن كان صحيحا من الناحية اللغوية والإعرابية- فإنه من الناحية الأدائية بعيد وعسير؛ إذ يثقل على القارئ أن يقف على هذا الشكل (عَمَّ)، خاصة وأنه في غرة السورة، وأن الوقف عليه يكون بسكون الميم، كما في: (فِيمَ)؟ (مِمَّ)؟ (فَلِمَ)؟ (فَبِمَ)؟ إذ لا يصح الوقف عليها إلا اضطرارا أو اختبارا.

والحاصل أن الوقف على (عَمَّ) وارد، إلا أن الأولى تركه .

---

(1) البحر المحيط، جـــ8 ص 135 .

(2) العكبري : التبيان، جـــ2 ص1266 .

(3) أبو حيان : مصدر سابق، جـــ8 ص 411 .

(4) المكان نفسه .

(5) الكشاف، جـــ4 ص 206.

الملحق رقم (2) :

بين التفسير والتأويل

لقد تحدثنا في الفصل الثالث- تحت موضوع الآية القرآنية - عن أهم خصائصها وهو المعنى المستفاد، كما قال ابن عبد البر، وقد أشرنا إلى أن ابنَ تيميَة هو الآخر ذهب هذا المذهب وإن لم يصرح بذلك، وذكرنا خلاصة كلامه هناك، وهي أنه ليس ثمة آية قرآنية لا معنى لها، والتي على ضوئها ذكرنا أن (ألاَ إنَّهُم مِّن افْكِهِمْ لَيَقُولُونَ) [الصافات151] وما ماثلها آية غير تامة، وإن اتفق العادون على اعتبارها آية، وبناء على هذا كان لا بد من توضيح هذه النقطة الدقيقة في هذا الملحق .

قال تعالى : (فَأَمَّا الذينَ فِي قلوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تشابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتنةِ وَابْتِغَاءِ تَاوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تاوِيلَهُ إلاَّ اللهُ) [آل عمران7]، فقد ذمت الآية اتباع متشابه القرآن قصد تأويله، وهذا يعني أن المتشابه لا يمكن معرفة معناه، فكيف يُدَّعَى أن كل الآيات مفهومة المعنى ؟

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن أكثر السلف على أن الراسخين في العلم لا يعلمون التأويل الصحيح للمتشابه، وهو قول ابن مسعود، وأُبَيّ بن كعب، وعائشة، وعروة بن الزبير، وقتادة وعمر بن عبد العزيز، ورواية طاووس عن ابن عباس، وكذلك أكثر أهل اللغة، كأبي عبيد، والكسائي، والفراء، وثعلب، وابن الأنباري... حيث قالوا : لا يعلم تأويل المتشابه إلا اللهُ، ويجوز أن يكون في القرآن ما استأثر الله بعلمه، و لم يُطلِعْ عليه أحدا من خلقه، كما استأثر الله بعلم الساعة، ونزول عيسى عليه السلام... [1] .

ومما يصدق ذلك قراءة ابن مسعود: (أن تأويله إلا عند الله والراسخون في العلم يقولون ءامنا به)[2]، وفي حرف أُبَيّ : (وَيَقُولُ الراسخون في العلم)[3] ، ورُوِيَ عن عمر ابن عبد العزيز أنه قال في هذه الآية : انتهى علم الراسخين في العلم بتأويل القرآن إلى أن قالوا : ءامنا به كل من عند ربنا [4] .

وقال ابن الأنباري - في قراءة ابن مسعود وأبي السابقتين وقراءة ابن عباس (ويقول الراسخون في العلم) : وقد أنزل الله أشياء استأثر الله بعلمها، كقوله تعالى : (قلِ انَّمَا عِلمُهَا عِندَ اللهِ)[الأحزاب63]، وقوله تعالى: (وَقُرُوناً بَيْنَ ذلكَ كَثِيرًا)[الفرقان38]، فأنزل الله المحكم ليؤمن به المؤمن فيسعد، ويكفر به الكافر فيشقى، ورواية القول الآخر عن مجاهد هي رواية ابن أبي نجيح ولا تصح روايته التفسير عنه[5].

هذا عن أهم ما يمكن أن يُعْتَرَضَ به على ما ذكرناه سابقا من أن كل الآيات القرآنية مفهومة المعنى، ولنبدأ بالشق الأول، وهو ما يتعلق بالآية القرآنية، وقضية التأويل والتفسير .

---

(1) أبو حيان : البحر المحيط، جـ2 ص 384، والبغوي : معالم التنزيل، جـ1 ص 280 ، والداني : المكتفى، ص 190.

(2) أبو حيان: مصدر سابق، جـ2 ص 384 .

(3) ابن حجر : فتح الباري ، جـ8 ص 210 .

(4) البغوي : مصدر سابق ، جـ1 ص 280 .

(5) ابن تيمية : رسائل في التفسير ، جـ 17 ص 407 .

(أ) - **الفرق بين التأويل والتفسير**: إن أن أهم ما يلاحَظُ في الآية القرآنية السابقة ما يلي:

- كلمة (أخَرُ) في قوله تعالى : (هُوَ الذي أنزَلَ عَلَيْكَ الكِتبَ مِنْهُ ءَايَت مُّحْكَمَت هُنَّ أُمُّ الكِتبِ وَأُخَرُ مُتشبِهَتٌ) فهي تعود - كما ترى- على الآيات لا على الكلمات أو الحروف .

- أن عبارة (ابتغَاءَ الفتنةِ وَ ابْتغَاءِ تاويلِه) عطفت ابتغاء التأويل على قصد الفتنة، وهذا يعني التفريق بينهما .

- أن تعالى قال في هذه الآية : (ابْتغاءَ تاويلِه) و لم يقل : (ابتغَاءَ **علْمِ** تأويله)، كما جاء بعد ذلك، في قوله : (وَمَا يَعْلَمُ تاويلَهُ إلاَّ اللهُ) وكانت المقابلة تقتضي أن يقال: (ابتغاء تأويله، وما يملك تأويله) أو (وما يُؤَوِّلُهُ إلا الله) وهذا يعني أن هناك فرقا بين (التأويل) و(علم التأويل) .

– أنه قال : (وَمَا يَعْلَمُ تاويلهُ إلاَّ اللهُ) و لم يقل : (وما يعلم **تَفْسِيرَهُ** إلا الله)، وهذا يعني أن هناك بَوْنًا بين (التأويل) و(التفسير) .

- أن الضمير في قوله : (وَمَا يَعْلَمُ تاويلهُ) يحتمل أن يعود إما على :

1- (الكتاب) : أي وما يعلم تأويل الكتاب إلا الله، وهذا صحيح باعتبار أن جميع الآيات المحكمة منها والمتشابهة والتي فيها إخبار عن الغيب، لا يعلم حقيقتها إلا الله ، قاله ابن تيمية - رحمه الله [1] .

وفيه قصر التأويل على الغيبيات كقوله تعالى : (إنَّ اللهَ عِندَهُ عِلمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الارْحَامِ وَمَا تدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تكْسِبُ غَداً وَمَا تدْرِي نَفْسٌ بِأيِّ أرْضٍ تَمُوتُ)[لقمان33]، وهذا لا يضر؛ إذ يمكن تعميم عدم معرفة تأويل الكتاب على سائر الآيات، باعتبار أن التأويل هو الوقوف على الحقائق ، وهذا ما لا يقدر عليه إلا الله .

2- (المتشابه) : وهو قول الأكثرين .

إن الذم المذكور في هذه الآية ليس سببه التعرضُ للمتشابه وتفسيرُه، بل لابتغاء الفتنة بتأويله؛ لأن ذلك مفض إلى ضرب القرآن بعضه ببعض، وإيقاع الشبه والشكوك في قلوب الناس وعقولهم، فأصحاب هذا المسلك قد جمعوا سوء القصد والجهلَ بمعاني القرآن الكريم، ويريدون بذلك أن يضربوا كتاب الله بعضه ببعض.

وأما المبتغي تأويله ليَعْلَمَه ويُعَلِّمَه ويُرْشِدَ به غيرَه فغير مذموم، وهذا كقوله تعالى : (إنَّ اللهَ لاَ يَسْتحْيِي أن يَّضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوقهَا فَأَمَّا الذينَ ءَامَنُوا فَيَعْلمُونَ أَنَّه الْحَقُّ من رَّبهِمْ وَأَمَّا الذينَ كَفرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثيرًا وَ يهْدِي بِهِ كثيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إلاَّ الفَسِقينَ)[البقرة25] فالفاسقون هاهنا هم الذين في قلوبهم زيغ وريب وهم الضالون بهذا المثل[2].

هذا، ولو كان ابتغاء التأويل مذموما لذاته، واتباعُ المتشابه لا يفيد إلا الفتنة لقال : "فأَمَّا الذينَ في قُلوبهِمْ زَيغٌ فَيَتَّبعُونَ مَا تَشَابَهَ منه ابتغَاءَ الفتنة **بابْتغَاء** تأويله" وإنما قال : (ابْتغَاءَ الفِتْنَةِ وَابْتغَآءَ تَاوِيله)[3].

---

[1] الفتاوى : جـ13 ص 280 .

[2] ابن قتيبة :المسائل والأجوبة، تحقيق مروان عطية ومحسن خرابة، (ط1) 1410 هـ دار ابن كثير، دمشق، ص 210

[3] المكان نفسه .

أما من اتبع المتشابه قصد الفتنة، وإلقاء الشكوك والشبهات بين الناس فهو مذموم ومبتدع وينبغي الإعراض عنه، وعن مجادلته[1]، كما فعل الإمام مالكﷺ مع الذي سأله عن صفة الاستواء في قوله تعالى : (الرَّحْمَنُ عَلى العَرْشِ اسْتوى)[طه4][2] ، وكزجر الفاروقﷺ لـــ(صبيغ بن عسل)، وكذلك ابن عباس، رضي الله عنهما. وهذا لأنهم رأوا أن غرض السائل هو ابتغاء الفتنة، لا الاسترشاد والاستفهام، كما قال النبي ﷺ: إذا رأيتِ الذين يتبعون ما تشابه منه فاحذروهم، وذلك لكون قصدهم مذموما وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك، فقال: لا تضربوا كتاب الله بعضه ببعض[3] .

يقول ابن تيمية –رحمه الله - : «والله ورسوله إنما ذم من اتبع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، **فأما من تدبر المحكم والمتشابه كما أمره الله، وطلب فهمه ومعرفة معناه فلم يذمه الله، بل أمر بذلك ومدح عليه**»[4] .

وقال في موضع آخر : «والمقصود هنا أنه **لا يجوز أن يكون الله أنزل كلاما لا معنى له** ، **ولا يجوز أن يكون الرسولﷺ وجميع الأمة لا يعلمون معناه**...فإن معنى الدلائل الكثيرة من الكتاب والسنة و أقوال السلف على أن **جميع ما في القرآن يمكن علمه وفهمه وتدبره**، وهذا مما يجب القطع به...فإن السلف قد قال كثير منهم أنهم يعلمون تأويله، منهم مجاهد مع جلالة قدره، والربيع بن أنس، ومحمد بن جعفر بن الزبير، ونقلوا ذلك عن ابن عباس، وأنه قال : "أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله" وقول أحمد فيما كتبه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شَكَّتْ فيه من متشابه القرآن...**دليل على أن المتشابه عنده تعرف العلماء معناه** »[5] .

وقال في موضع ثالث: «وقد تكلم المسلمون سلفهم وخلفهم في معاني الوجوه، وفيما يحتاج إلى بيان، وما يحتمل وجوها **فعُلِمَ يقينًا أن المسلمين متفقون على أن جميع القرآن مما يمكن العلماء معرفة معانيه**، وعُلِمَ أن من قال إن من القرآن ما لا يفهم أحد معناه ولا يعرف معناه إلا الله فإنه مخالف لإجماع الأمة مع مخالفته للكتاب والسنة»[6].

إذا تبين هذا تبين أن قول ابن حزم – رحمه الله – : «...وأما المتشابه **فَحَرَامٌ بِالنّصِّ تَتَبُّعُهُ**، وطَلَبُ معناه»[7]، وقوله أيضا : « فبطل بذلك قول من ظن أن الراسخين يعلمونه»[8]، وقوله أيضا : «فنص تعالى على أن من طلب تأويل المتشابه زائغ القلب، مبتغي فتنة »[9] أحكام غير صحيحة، وتخالف منهج السلف الذي بيناه فيما سلف.

ثم ما هي هذه المتشابهات التي يحرم الخوض فيها، وتَوَجَّسَ العلماء خيفة من البحث عن معناها وتفسيرها ؟

---

(1) النووي : شرح مسلم ، جـ16 ص 218 .

(2) انظر البحر المحيط، جـ2 ص 384 .

(3) ابن تيمية : الفتاوى، جـ13 ص 311 .

(4) المصدر نفسه، جـ 13 ، ص 275 .

(5) المصدر نفسه ، جـ17 ص 390 - 391 .

(6) المصدر نفسه، جـ17 ، ص 423 .

(7) الإحكام، (ط 1) 1404 هـ دار الحديث، القاهرة جـ4 ص 521 .

(8) المصدر نفسه ، جـ4 ص 523 .

(9) المصدر نفسه ، جـ7 ص 402 .

إن كان ثمة آيات من هذا القبيل، فلا ريب أن آيات الصفات في مقدمتها، فهل توقف السلف في هذه النصوص ؟

يجيبنا ابن تيمية عن هذه النقطة بقوله : «وأيضا فالسلف من الصحابة والتابعين وسائر الأمة قد تكلموا في آيات الصفات وغيرها، وفسروها بما يوافق دلالتها وبيانها»[1].

والغريب أن المتشابه عند ابن حزم هو شيئان اثنان : الحروف المقطعة، نحو : (ألم)، (ألمص)، (ق) والأقسام التي في فواتح بعض السور، نحو : (وَالفَجْرِ)، (وَالضُّحى) فهل هذان النوعان من المتشابهات التي يحرم تفسيرها ؟ ومَن مِن أهل العلم من قال : يستحيل الوقوف على معنى : (وَالضُّحى)، (وَالفجر) ؟
وهل توقف السلف وأهل العلم في معنى (ألم) أو (طه) أو (يس)...وعدوا الخوض في معانيها ضرب من الابتداع والشطط ؟ [2].

يقول ابن قتيبة – في جوابه عن سؤال مفاده أن السنة ثابتة في الزجر عن الخوض في المتشابه، والأمر بالإيمان بجملته وأن المبتغي تأويله مستحق للذم مطلقا – : «الجواب : والمستحق للذم ممن ابتغى تأويله هم الذين في قلوبهم زيغ عن الإسلام، هذا على ظاهر الكتاب حتى تأتي أنت بآية، أو خبر صحيح عن الرسولﷺ أن كل من ابتغى

---

[1] الفتاوى، جـ13 ص 307 .

[2] قال الطبري : قال بعضهم لكل كتاب سر، وسر القرآن فواتحه، وقال آخرون : معنى (ألم) أنا الله أعلم ، ثم قال : والصواب في تأويل فواتح السور أن الله أراد بكل حرف منها الدلالة على معان كثيرة، شامل جميعها من أسماء الله عز وجل وصفاتها ما قاله المفسرون .

قال الإمام الصابوني – معلقا على هذا الكلام – : « الراجح أن هذه الحروف المقطعة للتنبيه على الإعجاز، وهو قول المحققين من أئمة التفسير، وما قاله ابن جرير قول لبعض المفسرين مرجوح، والله أعلم » من مختصر تفسير الطبري، للصابوني، جـ1 ص 11، وكون ما ذهب إليه الطبري وغيره مرجوحا لا يعني أنه باطل أو حرام، كما هو واضح، كيف وقد قال به العديد من أهل العلم، يقول ابن كثير حول هذه الأحرف : «...ومنهم من فسرها، واختلف هؤلاء في معناها، فقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم إنما هي أسماء للسور...وقال سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أنه قال (ألم) و(ألمص) و(ص) فواتح افتتح الله بها القرآن...وقيل هي اسم من أسماء الله تعالى، فقال الشعبي : فواتح السور من أسماء الله تعالى، وكذلك قال سالم بن عبد الله وإسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير...وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس : هو قسم أقسم الله به، وهو من أسماء الله تعالى، وروي ابن أبي حاتم وابن جرير من حديث ابن علية عن خالد الحذاء عن عكرمة أنه قال : (ألم) قسم، ورويا أيضا من حديث شريك بن عبد الله عن عطاء بن السائب عن أبي الضحى عن ابن عباس (ألم) قال : أنا الله أعلم وكذا قال سعيد بن جبير» ثم ذكر أقوالا عديدة حول هذه الحروف رواها عن ابن عباس وابن مسعود وأبي العالية، ثم قال : ﷺ : «...ومن قال من الجهلة أن في القرآن ما هو تعبُّدٌ لا معنى له بالكلية، فقد أخطأ خطأ كبيرا، فتعين أن لها معنى في نفس الأمر ، فإن صح لنا فيها عن المعصوم شيء قلنا به، وإلا وقفنا حيث وقف، وقلنا : آمنا به كل من عند ربنا، ولم يجمع العلماء فيها على شيء ، وإنما اختلفوا؟ فمن ﷺ ظهر له بعض الأقوال بدليل فعليه اتباعه، وإلا فالوقف » تفسير ابن كثير جـ1 ص 37 - 38 .

ويقول ابن قتيبة – حول هذه النقطة – «وبعد : فإنا لم نر المفسرين توقفوا عن شيء من القرآن فقالوا : هذا متشابه لا يعلمه إلا الله ، بل أمَرُّوه كلّه على التفسير، حتى فسروا الحروف المقطعة في أوائل السور ...» من تأويل مشكل القرآن، ص 100 .
ففي هذه النقول دلالة واضحة على أن البحث عن معاني هذه الحروف ليس محظورا ولا ممنوعا، وأنه يمكن الوقوف على شيء من معناها، وهل القول بأنها دلالة على الإعجاز إلا اعتراف ضمني بأن لها معنى ؟

تأويل المتشابه مذموم، فيكون المفسرون للقرآن جميعا مذمومين عاصين لله بإقدامهم على تفسير كل القرآن، وتركهم التوقف عن شيء منه؛ فإنا لا نعلم أنهم تركوا شيئا منه ؛ لأنه متشابه لا يعلمه إلا الله، ولا يتعاطونه، ولا يسألون عنه»[1] .

ومن أهم الأمور التي زادت هذه القضية غموضا واشتباها، هو الخلط بين مدلولي التفسير والتأويل، والاعتقاد أن انتفاء التأويل يعني انتفاء التفسير أيضا، وليس الأمر كذلك، بل لا تلازم بينهما، فالله عز وجل لم يقل في المتشابه لا يعلم تفسيره ومعناه إلا الله، وإنما قال وما يعلم تأويله إلا الله، وهذا هو محل الشاهد في هذا الموضوع، إذن فهو لم ينف الوقوف على معناه وفهمه وتفسيره، بل قال تعالى : (كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ)[ص28]، وهذا يشمل المحكم والمتشابه، وما لا يُعقَلُ له معنى لا يُتَدَبَّر، وقال : (أَفَلاَ يَتدبَّرُونَ القُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا)[القتال25]، وقال : (أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا) [النساء81]، ومعلوم أن نفي الاختلاف عنه إنما يكون بتدبره كله؛ إذ إن تدبر بعض آيه لا يوجب نفي هذا الحكم (أي وجود الاختلاف والتناقض) عنه بشكل قاطع[2].

ولعل الخلط بين هذين المفهومين يتجلى واضحا في ما ذهب إليه مجاهد، ومن وافقه كابن قتيبة [3] في اختيار الوقف على (وَمَا يَعْلَمُ تاويلهُ إلاَّ اللهُ وَالرَّسِخونَ فِي العِلمِ)[4]، والتصريح بأن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه[5]، لظنهم أن هذا هو المنفي عن غير الله، وليس الأمر كذلك، بل المنفي علم تأويله، دون تفسيره[6] .

ويتجلى أيضا في ما ذهب إليه الإمام أحمد – رحمه الله – من أن الراسخين في العلم يعلمون التأويل الصحيح للمتشابه، أي : التفسير والفهم الصحيح[7].

وسبب هذا الخلط أن لفظ التأويل فيه اشتراك بين مَا عَنَاهُ الله في كتابه، وبين ما كان يطلقه طوائف من السلف، وبين اصطلاح بعض المتأخرين، فبسبب الاشتراك اعتقد كلٌ من فهم منه معنى أن ذلك هو المذكور في القرآن، والأمر كما فُهِمَ ؛ لأن الصحابة والتابعين لم يمتنع أحد منهم عن تفسير آية من كتاب الله، ولا قال إن هذا من المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله، و لم يقل أحمد ولا غيره من السلف أن في القرآن آياتٍ لا يعلمها رسول الله ﷺ، أو أن الصحابة كانوا يتلون ألفاظا لا يفهمون معناها[8]،

---

(1) المسائل و الأجوبة ، ص 211- 212 .

(2) ابن تيمية : الفتاوى، جـ13 ص 275 .

(3) تأويل مشكل القرآن، ص 100 .

(4) الداني : المكتفى، ص 191، وابن حجر : فتح الباري ، جـ8 ص 210 .

(5) كما تراه عند القتيبي حيث قال : «ولسنا ممن يزعم أن المتشابه في القرآن لا يعلمه الراسخون في العلم، وهذا غلط من مُتَأَوِّليه على اللغة والمعنى، و لم يترل الله شيئا من القرآن إلا لِيَنْفَعَ به عباده، ويَدُلَّ به على معنىً أراده ...وهل يجوز لأحد أن يقول: إن رسول الله ﷺ لم يكن يعرف المتشابه ؟ وإذا جاز أن يعرفه مع قوله تعالى: (وَمَا يَعْلَمُ تَأويلَهُ إلاَّ اللهُ) جاز أن يعرفه الربانيون من صحابته... » من تأويل مشكل القرآن، ص 98- 99 ، فواضح منه أنه يقصد بالتأويل التفسير .

(6) ابن تيمية : مصدر سابق ، جـ13 ص 284 .

(7) ابن تيمية : مصدر سابق ، جـ17 ص 391 .

(8) المكان نفسه .

وإنما وضع هذا - كما يقول ابن تيمية - المتأخرون من الطوائف بسبب الكلام في آيات الصفات وآيات القدر ونحوها تحت مبحث: هل يجوز أن يشتمل القرآن على شيء لا يعلم معناه [1].

* **مدلول التأويل** : ولنبين الآن مدلول التأويل:

آل الشيء أوْلاً ومآلا رجع، والتأويل الرجوع إلى الأصل، ومنه (الموئل)، أي الموضع الذي يُرجَع إليه، فالتأويل: رد الشيء إلى الغاية المرادة منه[2]، قال تعالى : (فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُومِنونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَاوِيلاً)[النساء58]، أي : وأحسن مآلا ومرجعا، وقال تعالى: (وَلِنُعَلِّمَهُ مِن تَاوِيلِ الأَحَادِيثِ)[يوسف21]، أي تعبير الرؤيا، وسمي تأويلا لأنه يؤول أمره ويرجع إلى ما رأى في منامه [*]، وقال تعالى: (ذَلِكَ تَاوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا)[الكهف81]سماه تأويلا لأنه أرجع تلك الأفعال التي قام بها (من خرق السفينة وقتل الغلام وإقامة الجدار) إلى سببها الحقيقي الذي خفي عن موسى عليه السلام .

كما ينقسم التأويل إلى ثلاثة مدلولات :

1 - **المدلول الأول** : صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به[3].

2 - **المدلول الثاني** : تفسير الكلام وبيان معناه، فيكون التفسير والتأويل متقاربين، كما تراه عند ابن جرير، في تفسيره[4]، وابن قتيبة في (تأويل مشكل القرآن) أي تفسيره وبيانه، وابن منده[5]، وإنما يقصدون به التفسير ذاته وهذا هو الذي عناه مجاهد ومن وافقه عند حديثه على تأويل المتشابه، كما ذكرنا سابقا، وهو الذي عناه النبي ﷺ في قوله لابن عباس- رضي الله عنهما- : (وَعَلِّمْهُ التأويلَ)[*] أي : وعلمه التفسير .

لكن ابن تيمية أشار إلى معنى آخر لهذا الحديث، وهو أن (اللام) في كلمة (التأويل) هي للعهد، أي للتأويل المعهود والمراد به تأويل الأمر والنهي؛ لأن هذا يعلمه لكون تأويل الأمر يعني الامتثال له، كما يأتي بيانه،

---

[1] الفتاوى، جـ13 ص 285 ، وقد تناول هذه القضية الأصوليون في مباحث الكتاب (أي القرآن)، كما تراه عند ابن السبكي في قوله : «ولا يجوز ورود ما لا معنى له في الكتاب والسنة، خلافا للحشوية...» انظر حاشية البناني، جـ1 ص370-371.

[2] مفردات الراغب، مادة (أول) ص31، والقاموس المحيط، مادة (آل) جـ3ص 331 .

[*] البغوي:معالم التنزيل، جـ2 ص410.

[3] انظر التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، (ط1) 1405هـ دار الكتاب العربي، بيروت،ص72، والحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة لزكريا الأنصاري، تحقيق د . مازن المبارك، (ط1)1411هـ، دار الفكر المعاصر، بيروت، ص80 والتوقيف على مهمات التعاريف لمحمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق د.محمد رضوان الداية (ط1) 1410هـ، دار الفكر المعاصر، بيروت، ص 156 .

[4] كقوله في جـ1 ص 255 : " قال أبو جعفر : و في قوله : (وَتَكتمُوا الحَقَّ) وجهان من التأويل : أحدهما أن يكون الله جل ثناؤه نهاهم عن أن يكتموا الحق ، كما نهاهم عن أن يلبسوا الحق بالباطل ..." وقوله في جـ2 ص 417 : " واختلف أهل التأويل في صفة اليمين التي يكون بها الرجل مؤليا بامرأته..." وقوله في جـ 26 ص 180 : " وقوله (وَمِنَ اليْلِ فَسبِّحْهُ)، اختلف أهل التأويل في التسبيح الذي أمر به من الليل ..."

[5] حيث قال في تفسير قوله تعالى: (وَمَا كَان اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ) : " قال أهل التأويل : صلاتكم إلى القبلة الأولى ، وتصديقكم نبيكم صلى الله عليه و سلم ، و اتباعه إلى القبلة الأخرى..." من كتاب (الإيمان)، جـ1 ص 327 .

وتأويل النهي يعني اجتنابه، وابن عباس في طليعة من يمتثلون أوامر الله عز وجل، ويجتنبون نواهيه، ويدلك على هذا - حسب رأي ابن تيمية - أنه لم يقل : (وعلمه تأويل كل القرآن) بل قال : (وعلمه التأويل)، وعليه فالتأويل المنفي هو تأويل الأخبار التي لا يعلم حقيقتها إلا الله، والتأويل المعلوم هو تأويل الأمر (ويدخل فيه النهي)[1].

هذا خلاصة ما قاله - رحمه الله - في هذا الحديث، وفيه نظر؛ ذلك أن قوله بأن تأويل الأمر يعني الامتثالَ له وفعلَه، هو كلام صحيح، وهو كما قال، لكن هل يعلم متى يفعل هذا الأمر ؟ وهل يملك القدرة التي يمكن بها أن يحقق ذلك أنى شاء ؟

فهو إذن لا يعلم تأويل الأمر؛ لأنه لا يعلم متى يكون ذلك منه، ولا يجزم يقينا بالامتثال له .

ثم كيف تكون عبارة (وعلمه التأويل) ترادف عبارة (ومَلّكْهُ التأويل) أو (أَعِنْهُ عَلَى التأويل) ؟ ولو كان الأمر على ما قاله ابن تيمية لقال النبي ﷺ : (اللهم أقدره على التأويل) أي على الامتثال للأوامر ويستحيل أن يكون (العلم بالشيء) يعني (فعله)، ألا ترى أن النبي ﷺقال لسيدنا معاذ - رضي الله - : «والله يا معاذ إني لأحبك، فقال معاذ : بأبي وأمي يا رسول الله، وأنا والله أحبك، فقال : أوصيك يا معاذ، لا تَدَعَنَّ في دبر كل صلاة أن تقول : اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك »[2] ؟ فهل يشك أحد في أن سيدنا معاذا كان غير عالم بما أوجب الله عليه من الفرائض والطاعات ؟

و الجواب بيِّن، لكنَّ عِلمَه بها لا يَلزم منه وجودُها، أي (تأويلها) ولذلك استعان بالله عز وجل على أدائها، أي على تأويلها، فهو إذن يعلمها ولكن لا يعلم تأويلها ولا يملكه، أي يعلم المراد منها، ولكن لا يعلم حقيقة إيجادها، أي كيفيتها ووقتها، ولا يملك لذلك شيئا .

ثم إن تفسير (الـــ) بالعهدية، أي تأويل الأمر، بعيد؛ لأن الذي دعا به رسول الله ﷺ لابن عباس هو العلم والفقه بكتاب الله عز وجل ؛ إذ صار ترجمان القرآن .

3- **المدلول الثالث** : وهو الأكثر شيوعا عند السلف، وهو لغة القرآن التي نزل بها[3]، **ومعناه حصول الشيء ذاته** ، فإن كان طلبا كان تأويله نفسَ الفعل المطلوب، وإن كان خبرا؛ كان تأويله نفس الشيء المخبر به.

وبيان هذا، أن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء :

أ- **الخـــبر** : فإن كان خبرا، نحو قولك : « غدا، سيأتي زيد»؛ فتأويله هو مجيء زيد حقيقة، ومعلوم أن قولك: (سيأتي زيد) مرتبط وقوعه (أي تأويله) بأمرين، هما:

1 - صدق الخبر .

2- قدرة (زيد) على المجيء .

وهكذا في سائر الأخبار، فإن (تأويلها) مرتبط بصدق مصدرها، والقدرة على تنفيذها .

---

[1] الفتاوى، جـــ 13 ص 213 .

[2] أخرجه أحمد حديث (22172) جـــ5 ص 244 ، و الحاكم حديث رقم (1010) جـــ1 ص 407 ، و ابن حبان حديث رقم (2021) جـــ5 ص 365 ، وانظر كشف الخفاء للعجلوني رقم (548) جـــ1 ص 212 .

[3] ابن تيمية، مصدر سابق، جـــ13 ص 290 .

أي أن تأويل الأخبار ليس هو فهم معناها وتفسيرها فحسب، بل هو وقوع ذلك الأمر كما أُخبِر به، فإذا قيل: (طلعت الشمس)، فتأويل هذا الخبر هو طلوعها، ويكون التأويل من باب الوجود العيني الخارجي، أي هو حقائق تلك الأخبار ذاتها، كما هي عليه في الخارج (خارج الذهن) من صفاتها وشؤونها وأحوالها، وتلك الحقائق لا تُعرَف على ما هي عليه بمجرد الإخبار عنها، وإن كان المستمع قد يملك تصورا ما عنها[1].

وهذا كما أخبر الله عز وجل عن الجنة، والنار، والصراط، والموازين، والحشر، وما أعد لأهل الإيمان من النعيم ولأهل الكفر من العذاب المقيم، وغيرها من الحقائق، فتأويلها هو إدراكها معاينة وظهورها حقيقة، وهذا القدر لا يعلم وقته وحقيقته وصفته إلا الله تعالى، كما قال في صفة نعيم الجنة : (فلاَ تعْلَمُ نفسٌ مَّا أخفِيَ لهُم مِّن قرَّةِ أعْيُنٍ)[السجدة17]، وقال تعالى : «أعْدَدتُّ لعبادي الصالحين ما لا عينٌ رأت...»[2]، وعن ابن عباس أنه قال : ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء[3] « فتلك الحقائق على ما هي عليه هي تأويل ما أخبر الله به»[4] .

ويؤيد هذا التفسير ما أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن زيد في قوله تعالى: (هَلْ يَنظُرُونَ إلاَّ تَاوِيلَهُ) [الأعراف52] قال: إلا تحقيقه، وقرأ قوله تعالى : (هَذَا تَاوِيلُ رُؤْيايَ مِن قَبْلُ)[يوسف100]، وقال : تحقيقها، وقرأ قوله تعالى : (وَمَا يَعْلَمُ تَاوِيلَهُ إلاَّ اللهُ)[آل عمران7] أي تحقيقه[5] .

هذا عن تأويل الخبر، أما العلم بتأويل الخبر، نحو قولك (سينجح أحمد) فهو مرتبط بـــ :

1- العلم بصدق الخبر .

2 - العلم بقدرة أحمد على النجاح .

3- العلم بوقت وقوعه .

4- العلم بحقيقة ما سيقع .

فإذا جئنا إلى النصوص الشرعية (الكتاب والسنة) فإنه لا خلاف في صدقها، وفي قدرة الله عز وجل على إيجادها وتحقيقها، أي أن الراسخين في العلم يعلمون صدق الخبر، ويعلمون قدرة الله عز وجل على تحقيقه، فلم يبق لهم - حتى يعلموا تأويله - إلا العلم بوقت وحقيقة وقوعه.

إذن فتأويل قوله تعالى : (يَوْمَ تبَدَّلُ الارْضُ غيرَ الارْضُ وَالسَّمٰوٰتُ)[إبرهيم50] هو تبدل الأرض والسماوات حقيقة، أما العلم بتأويله فهو العلم بوقت وقوعه وبحقيقة ذلك، وكذا قوله تعالى : (وَهُم مِّن بَعْدِ غلَبِهِمْ سَيَغْلبُونَ) [الروم1] فتأويله هو انتصار الروم على الفرس، أما العلم بتأويله فهو العلم بوقت وقوعه، والإحاطة بحقيقة ذلك .

---

(1) ابن تيمية : الفتاوي ، جـ13 ص 290 .

(2) الإمام مسلم : المسند الصحيح، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، حديث رقم (2824) ، جـ4 ص 2174 .

(3) الطبري: جامع البيان، في تفسير قوله تعالى: (وَ أتوُا بِه متشابِهًا)جـ1 ص 174، وتفسير ابن كثير، جـ1 ص 64 .

(4) ابن تيمية : مصدر سابق، جـ13 ص 279 .

(5) السيوطي : الدر المنثور، جـ 3 ص 471 .

ب – **الإنشـــاء** : نأتي الآن إلى الإنشاء فقد ذكرنا أن تأويل الأمر هو تنفيذه والامتثال له، نحو : قولك : « اكتب الدرس» وقولك: «لا تكذب» ؛ فتأويله هو القيام بالفعل ذاته، أي : (هو كتابة الدرس)، و(اجتناب الكذب)، فهو يتعلق إذن بالمخاطب، وهو في قدرته وفي حدود إمكاناته؛ إذ لا تكليف إلا بمقدور، وقد ورد عن بعض السلف قوله : (السنة هي تأويل الأمر)[*]، أي : فِعْلُهُ والامتثالُ له، وصح أيضا عن عائشة – رضي الله عنها – أنها قالت : «كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه : (سُبْحَنَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ اغْفِرْ لِي) يَتَأَوَّلُ القرآن»[1]، أي: يفعل ما أمِر به في قوله تعالى : (فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاستغفرْهُ)[النصر3][2] .

هذا عن تأويل الأمر، أما العلم بتأويله فهو :

1- العلم بمن يمتثل.

2- وبوقت الامتثال

3- وبحقيقة هذا الفعل قبل وقوعه.

فتأويل قولك لجماعة من التلاميذ : (احفظوا هذا الحديث)، هو حفظ هذا الحديث، أما علم تأويله، فهو العلم بمن يمتثل لهذا الأمر ويقوم بالحفظ، ومتى يكون ذلك منه، والإحاطة بهذا الأمر قبل وقوعه، وهذه الشروط الثلاثة لا تتحقق إلا مع الله عز وجل فهو وحدَه العالم بمن يمتثل للأمر، ومتى يكون ذلك منه، والعالم بحقيقة ذلك كله ، أي هو الوحيد سبحانه العالم بتأويل الأمر، وعليه فتأويل الأمر يتعلق بالمخاطَب، أما علم تأويله فيتعلق بالله عز وجل .

فإن قيل : كيف يصح أن يكون الله عز وجل عالما بالامتثال، وهناك من العصاة والملحدين من لم يمتثل له ؟ فكيف يكون العلم بتأويل الأمر هو العلم بصاحبه وبوقت وقوعه وبحقيقة ذلك ؟ وكيف يكون الله عز وجل عالما بامتثال (أبي جهل) لأمره، وهو لم يمتثل أصلا، ومات على كفره وعناده ؟

فالجواب : أن تأويل الأمر هو تنفيذه والامتثال له، وعليه فلن يكون ثمة تأويل دون امتثال، ودون وقوع فعل وهذا واضح، لكن الذي ينبغي أن يُتنبَه له هو أن انتفاء التأويل لا يعني انتفاء علمه، وهذا هو الجواب عن هذا الإشكال، أي : أن عدم امتثال هذا العاصي لأمر الله عز وجل يعني أنه ليس هناك تأويل، وهذا حق، ولكن لا يعني هذا انتفاء علم تأويله من قبل الله عز وجل؛ إذ لا علاقة لعلمه سبحانه بالأشياء وبالأفعال حتى يقال : كيف يوجَد علم دون وجود معلومه (متعلقه) ، أو : كيف يتعلق علم الله بشيء لم يحصل ؟ وذلك لأن (العلم) صفة من صفات الله عز وجل، أي أن علم تأويل أمر العصاة الذين لم يستجيبوا لله عز وجل هو أن الله عز وجل يعلم على فرض أنهم تابوا واستجابوا – ولو كان هذا مستحيلا – متى يتوبون ويستجيبون لطاعته ، وممَّن تصدر منه هذه التوبة، ويعلم حقيقة ذلك كله .

ومثال ذلك قوله تعالى : (فَقُلْ هَلَّكَ إِلَى أن تزَّكّى وَأَهْدِيَكَ إِلَى رَبِّكَ فَتَخْشى)[النزعت18-19] فإن الله عز

---

[*] ابن تيمية: الفتاوى، جـ13 ص277.

[1] المسند الصحيح حديث رقم (484) جـ1 ص 350، وسنن ابن خزيمة ، باب التحميد مع التسبيح، ومسألة الله الغفران، حديث رقم (605) ، جـ1 ص 305 ، وسنن ابن حبان، باب ذكر الإباحة للمرء أن يسبح في سجوده ويقرن إليه القرآن حديث رقم (1929) جـ5 ص 255

[2] مصنف عبد الرزاق، باب : القول في الركوع والسجود حديث رقم (2878) جـ2 ص 155 .

وجل دعا فرعون مرارا ليفيق من غيه وعتوه، فما زاده ذلك إلا عتوا واستكبارا، فتأويل هذا الطلب لم يقع، ولن يقع؛ لأن فرعون مات ظالما لنفسه، لكنَّ علم تأويل هذا الطلب هو أن فرعون على فرض أنه لو ارعوى وأناب؛ فإن الله عز وجل يعلم متى يكون ذلك منه، ويعلم كيفية وحقيقة ذلك، والدليل على هذا الكلام قوله تعالى : (وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا يُخْفُونَ مِن قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ)[الأنعام28-29] فرجوعهم إلى الدنيا محال، إذن فتأويل هذا الخبر مستحيل، لكن الله عز وجل أخبر عنهم أنهم على فرض أنهم رُدُّوا إلى الدنيا - وإن كان مستحيلاً - فإنهم سوف يَرجعون إلى غَيِّهم وكفرهم، وإنهم لكاذبون في دعواهم [1].

فعلمه سبحانه - كما ترى - قد تعلق بشيء لم يقع، ولن يقع[2] .

---

[1] مختصر تفسير الطبري ، جـ1 ص 226 .

[2] يقول محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله - في قوله تعالى : (وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ): « هذه الآية الكريمة تدل على أن الله جل وعلا الذي أحاط علمه بكل موجود ومعدوم، يعلم المعدوم الذي سبق في الأزل أنه لا يكون لو وُجِدَ كيف يكون ؛ لأنه يعلم أن رد الكفار يوم القيامة إلى الدنيا مرة أخرى لا يكون، ويعلم هذا الرد - الذي لا يكون - لو وقع كيف يكون...وهذا المعنى جاء مصرحا به في آيات أخر، فمن ذلك أنه تعالى سبق في علمه أن المنافقين الذين تخلفوا عن غزوة (تبوك)، لا يخرجون إليها معه ﷺ والله ثبطهم عنها لحكمة كما صرح به في قوله : (وَلَٰكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ)[التوبة 46]وهو يعلم هذا الخروج الذي لا يكون لو وقع كيف يكون، كما صرح به تعالى في قوله : (لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ) [التوبة47]... » أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (د ط) عالم الكتب، بيروت، جـ2 ص188-189 .

وهذا الذي ذُكِرَ تراه جليا في المناظرة التي جرت بين الإمام أبي الحسن عبد العزيز الكناني (ت 240هـ) وبين عبد الرحمن بشر المريسي المعتزلي (ت 218 هـ) بحضرة الخليفة العباسي (المأمون) ولا بأس أن نسوق منها محل الشاهد :

قال عبد العزيز : فقلت له : أتنكر أن الله يعلم ما يكون قبل أن يكون ؟ قال : نعم ، أنا أنكر هذا .

فقلت : و الله يا أمير المؤمنين لقد علم الله ما لم يكن، ولا يكون أن لو كان كيف كان يكون .

فصاح الرجل : ما أجرأك على الكذب ! الحمد لله الذي أخذك بلسانك .

فقال لي المأمون : أعد هذا الكلام يا عبد العزيز .

فقلت له : نعم والله ، لقد علم الله ما لم يكن ولا يكون أن لو كان كيف كان يكون .

فقال لي المأمون : يا عبد العزيز، هذا شيء تقوله من نفسك أو شيء تحكيه عن غيرك ؟

فقلت له : هذا شيء أخبرنا الله به في كتابه الذي أنزله على نبيه .

فقال لي المأمون : وأين ذلك من كتاب الله عز وجل ؟

قال عبد العزيز : فقلت له : قال الله عز وجل : (وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا يُخْفُونَ مِن قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ)[الأنعام 28-29] في قولهم هذا، وهذا ما لم يكن ولا يكون ؛ لأنهم لا يُرَدُّون، لا هم ولا غيرهم؛ فأخبر الله عز وجل بعلمه السابق فيهم أنهم لو رُدُّوا ما كانوا فاعلين، ولن يُرَدُّوا أبدا، فهذا ما لم يكن، ولا يكون كيف كان يكون .

فقال لي المأمون : أحسنت يا عبد العزيز ، وما قلتَ في يومك هذا أحسن ولا أدق من هذا "من كتاب الحَيْدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن : لأبي الحسن عبد العزيز الكناني، تحقيق د. علي محمد ناصر الفقيهي، (د ط) 1415 هـ 1994م ، دار العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، ص 87- 88 .

فبان من هذا الفرق الكبير بين تأويل الأمر، وبين علم تأويل الأمر، كما بان من قبلُ الفرق بين تفسيره وبين تأويله، والفرق أيضا بين تأويله وبين العلم بتأويله .

والحاصل أن علم تأويل الخبر هو العلم بوقت وقوعه، والوقوف على حقيقته، أما العلم بتأويل الأمر فهو العلم بفاعله، وبوقت الفعل، وبحقيقة هذا الفعل قبل وقوعه .

* **الوعد والوعيد** : ومما يبين الفرق بين تأويل الأمر وتأويل الأخبار ما اشتهر عن السلف من قولهم أن الوعد والوعيد من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الحق عز وجل، وهذا لأن تأويل الأخبار وقوعها ومجيئها، ولا ريب أن الوعد والوعيد من الأخبار التي نص عليها القرآن الكريم والسنة الصحيحة، كنصرة دين الإسلام، وإظهاره على سائر الملل والنحل، والتمكين له وتحرير بيت المقدس، ونزول عيسى عليه السلام، ووعيده لأهل الكفر والإلحاد بإبطال مكايدهم وبالخزي في الدنيا، والعذاب الأليم يوم القيامة، كما قال تعالى : (يُرِيدونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِأَفْوَهِهِمْ وَيَابَى اللهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَفِرُونَ)[التوبة32]، ولا ريب أن هذه الأخبار لا يعلم وقت وقوعها، ولا يقدر على إظهارها إلى الواقع إلا الله تعالى.

أما معانيها، وما توحي إليه فهي واضحة لا تخفى على مؤمن، فصح من خلال هذا أن يقال : إن الراسخين في العلم يعلمون تفسير الوعد والوعيد ويفهمون مقتضياته، بل ويؤمنون به، لكنهم لا يعلمون تأويله .

* **المتشابه**: لقد بينا بالنصوص المتعددة، وبالأدلة الواضحة أن الراسخين يعلمون تفسير كلام الله عز وجل، دون تفريق بين محكمه ومتشابهه، وإن كانوا لا يعلمون تأويله، وسنحاول تأكيد هذه النقطة أكثر بالإشارة إلى أهم الأقوال المتعلقة بالمشابه، وهل فعلا كان السلف لا يعلمون معانيها ؟

1- القول الأول : أن المتشابه ما لم يكن للعلماء إلى معرفته سبيل: كقيام الساعة، ونزول عيسى عليه السلام وهو مأثور عن مجاهد، وهذا لا دليل فيه ؛ إذ المنفي هنا هو معرفة حقيقة ذلك ووقته وكيفيته [1] ، أي تأويله، وهذا لا خلاف فيه، أما تفسير هذه النصوص وفهمها فهي معروفة لدى الجميع، وهل منا من لا يعرف المراد من قوله تعالى : (إِنَّ السَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لاَّ رَيْبَ فِيهَا)[غافر59]، (أَلاَ يظُنُّ أُوْلَئِكَ أَنَّهم مَّبْعوثونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ يَوْمَ يَقومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَلَمِينَ)[المطففين4-5] و أنى له أن يكون مؤمنا، ولَمَّا يفهم هذه القطعيات؟

2- أن المتشابه هو الحروف المقطعة في أوائل السور، وهو مروي عن ابن عباس، والجواب على هذا أن هذه الأحرف قد تكلم فيها كثير من السلف، ومنهم ابن عباس ذاته، كما ذكرنا سابقا[*] .

---

[1] ابن تيمية : الفتاوي ، جـ 17 ص 419 .

[*] ص 354 هامش (2) ، وكما ترى في هذه النقول : فعن قتادة : هذه الحروف هي أسماء القرآن، وقال مجاهد : أسماء السور، وعن ابن عباس أنها أقسام، وقال الأخفش : إنما أقسم الله بهذه الحروف لشرفها وفضلها ؛ لأنها مباني كتبه المنزلة [أي يبني بها الكلام] ومبادئ أسمائه الحسنى، وقال ابن عباس في (كهيعص) : الكاف من كافٍ، والهاء من هادٍ، والياء من حكيمٍ، والعين من عليم، والصاد من صادق، وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال : (ألم) أنا الله أرى ...، قال الزجاج : وهذا حسن؛ فإن العرب تذكر حرفا من كلمة تريدها، كقولهم : قلتُ لَهَا قفِي، فقالت لي : قاف ، أي : وقفت . انظر معالم التنزيل للبغوي ، جـ1 ص44 ، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، ص 299-310 .

ملاحظة : تناول ابن حزم – رحمه الله - قضية المحكم والمتشابه، وخلص إلى أن كل ما في القرآن هو من المحكم، حاشا الحروف المقطعة في غرر بعض السور، وحاشا الأقسام التي في أوائل بعضها، ثم قال : « فحرام على كل مسلم أن يطلب معاني الحروف المقطعة التي في أوائل السور، مثل (كٓهيعٓصٓ) و(حٰمٓ عٓسٓقٓ) و(نٓ) و(ألٓمٓ) (صٓ) و(طسٓم)، وحرام أيضا على كل مسلم أن يطلب معاني الأقسام التي في أوائل السور مثل : (والنجم) (والذاريات) (والطور) (والمرسلات عرفا) (والعاديات ضبحا) وما أشبه ذلك»[1] .

فعلى قوله هذا فإن ثلة من السلف آثمون؛ لأنهم خاضوا في تفسير فواتح السور، وعلى رأسهم ابن عباس فإنه – رضي الله عنه – قد ورد عنه تفسير هذه الأحرف، كما مر بنا، وهل يعقل أن يكون هؤلاء - و هم الخيرة – قد جانبوا الحق، وحادوا عن الصواب، واستحقوا بذلك الوعيد الشديد ؟

ثم إن سلمنا أن الخوض في هذه الحروف حرام على حد قوله، فما علة تحريم تفسير الأقسام نحو (وَالنَّجْمِ)... وهي واضحة المعاني؟

3- القول الثالث : أن المتشابه ما احتمل وجوها، وهو مروي عن الشافعي، وكتب التفسير طافحة بمثل هذه الألفاظ المشتركة ، نحو (أبًّا)، (الآية)، (السلطان)...[2] .

4 - القول الرابع : آيات الصفات، وهي أيضا معروفة المعنى، إلا أنه لا يوقف على حقائقها، فلقد كان الأئمة إذا سئلوا عن شيء من ذلك لم ينفوا معناه بل يثبتون المعنى، وينفون الكيفية، تماما كقول فعل الإمام مالك في صفة (الاستواء)، وكذلك (ربيعة) قبله، وقد تلقى الناس قبله هذا الكلام بالقَبول، وهكذا في سائر الصفات، فإنها معلومة لديهم، إنما المنفي هو كيفيتها وحقيقتها[3] ، أي أن المنفي هو تأويلها، أي معرفة كيفيتها، لا معرفة معناها وتفسيرها، وهل لقائل أن يقول : إنه لا يفهم معنى قوله تعالى : (وَهُوَ اللهُ)[الأنعام4]؟ والجواب واضح، ولكن هل هذا يعني أن يستطيع أن يقف على حقيقة ذاته سبحانه ؟ والجواب بَيِّنٌ .

فهل نَفْيُ معرفة حقيقة ذاته سبحانه، يعني الجهل تماما بمدلول لفظ (الله)، وعدم فهم منها أي معنى؟

والجواب : كلا، فالمعنى مفهوم، لكن تأويل اللفظ، أي حقيقته هي المنفية، قال تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) [الشورى9]، والأمر نفسه يقال في مثل قوله تعالى (وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ)[الشورى9]، فهل يدعي أحد أن السلف رضوان الله عليهم وسائر الأئمة كانوا يمسكون عن تفسير هذه الآية، ولا يفهمون معناها، ويقولون : إن الله استأثر بعلمها ؟

إنهم كانوا يفهمون مدلولاتها بشكل واضح، دون أن يقحموا أنفسهم في البحث عن حقيقتها؛ إذ لا يعلم ذلك إلا الله تعالى[4].

---

(1) الإحكام ، جـ4 ص 521 .

(2) ولقد عقد ابن قتيبة في (تأويل مشكل القرآن) فصلا لهذا النوع من الألفاظ، ذكر فيه أكثر من (45) لفظا ص439 – 515 .

(3) ابن تيمية : الفتاوى، جـ13 ص 308 - 310 .

(4) يقول السيوطي رحمه الله حول هذه النقطة في تفسير قول بعض السلف: « مَنْ عَرَفَ نفسَه عَرَفَ ربَّه » (نسب السمعاني هذا القول في كتابه (القواطع) إلى يحي بن معاذ الرازي . انظر المصنوع للقاري، ص189 هامش (2)): "واعلم أنه لا سبيل إلى معرفة إياك كما إياك ؛ فكيف لك سبيل إلى معرفة إياه كما إياه ؟ فكأنه في قوله : « من عرف نفسه عرف ربه » عَلَّقَ المستحيل على المستحيل؛ لأنه مستحيل أن تعرف نفسك وكيفيتها...، فإذا كنت لا تطيق أن تصف نفسك التي بين جنبيك بكيفية وأينية...

وهل لقائل أن يقول أنه ﷺ والصحابة لم يكونوا يفهمون هذه النصوص القرآنية : (الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى)[طه4]، (مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ)[ص74]، (وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ)[النساء92]، (كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ)[التوبة46]، (لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤمِنِينَ)[الفتح18]، (وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا)[الفجر14]، (لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ)[الأنعام104]، (وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي)[طه39]، (ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَآ أَسْخَطَ اللَّهَ)[القتال29]، (هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَّاتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَئِكَةُ وَقُضِيَ الأَمْرُ)[البقرة208]، (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسِى تَكْلِيمًا)[النساء163]...؟

إن من يقول إنهم لا يعرفون معنى هذه الآيات ولا يفهمون تفسيرَها و المرادَ منها؛ لأن الله استأثر بعلمها تماما كما استأثر بعلم الساعة، وإنهم كانوا يقرؤون ألفاظا لا يفهمون لها معنى بل كان هذا عندهم بمثابة الكلام الأعجمي الذي لا يفهمه العربي «فقد كذب على القوم، والنقول متواترة عنهم تدل على نقيض هذا، وأنهم كانوا يفهمون هذا كما يفهمون غيره من القرآن...»[1].

(ب)- **تعامل أهل العلم من السلف مع القرآن الكريم : وهذا هو الشق الثاني في الموضوع**، والجواب عنه أن الصحابة- رضي الله عنهم- كانوا حرصين على فهم كتاب الله وتفسيره، فقد روى ابن أبي حاتم بسنده عن أبي الطفيل عامر بن واثلة أنه قال: شهدت عليًّا يخطب وهو يقول : سلوني، فوالله لا تسألوني عن شيء إلا حدثتكم، وسلوني عن كتاب الله ، فو الله ما من آية إلا وأنا أعلم أبِلَيْلٍ نزلت أم بنهار؟ أم في سهل أم في جبل؟[2] .

وأخرج أبو نعيم بسنده عن نصير بن سليمان الأحمسي عن أبيه عن علي أنه قال : والله ما نزلت من آية إلا وقد علمتُ فيم أنزلت وأين نزلت، إن ربي وهب لي قلبا عقولا، ولسانا سؤولا [3] .

وليس من المعقول أن يتعلم هؤلاء أوضاع نزولها ولا يعلموا معناها، وكيف يدعوهم إلى السؤال عن وقت النزول ومكانه وسببه، وهو لا يعرف مراد ما يتحدث عنه ؟

كما أن هذه الأخبار مطلقة، وليس فيها ما يفيد التفريق بين متشابهه ومحكمه كما ترى، وأما ما روي عن عائشة أنها قالت : «كان رسوخهم في العلم أن آمنوا بمحكمه ومتشابهه، و لم يعلموا تأويله»؛ بزيادة (لم يعلموا) فهي غير ثابتة؛ إذ الثابت ما في البخاري من حديث ابن أبي مليكة عن القاسم عن عائشة،

فكيف يليق بعبوديتك أن تصف الربوبية بكيف وأين ؟ وهو مقدس عن الكيف والأين » ثم قال :

أَنْــتَ لاَ تَعْــرِفُ إِيَّــاكَ وَلَــمْ ✻ تَــدْرِ مَنْ أنتَ، وَلاَ كَيْفَ الوُصُول

لاَ، وَلاَ تَدْرِي صِفَــاتٍ رُكِّــبتْ ✻ فِيــكَ حَــــارَتْ فِيهَــا العُقُول

أينَ مِنــكَ الــرُّوحُ فِي جَوهرِهَا ؟ ✻ هَلْ تَرَاهَــــا فَتَرَى كَيْفَ تَحُولُ ؟...

فَإِذَا كَانَــتْ طَوَايَــاكَ التِــي ✻ بَيْنَ جَنْبَيْــكَ كَذَا فِيهَــا خُلُــول

كَيْفَ تَدْرِي مَنْ عَلَى العَرْشِ استَوَى ؟ ✻ لاَ تَقُلْ كَيْفَ استوى؟ كَيفَ النُّزُول؟

كَيْفَ تَجْلَــى اللهُ ؟ أَمْ كَيْــفَ يُرَى ؟ ✻ فَلَعَمْــرِي لَيْسَ ذَا إلاَّ فُــــضُول

من الحاوي للفتاوي، جـ2 ص 416 .

[1] ابن تيمية : الفتاوى، جـ17 ص 425 .

[2] أبن أبي حاتم : الجرح والتعديل، جـ6 ص 191.

[3] حلية الأولياء : جـ1 ص 67 .

وليس فيه هذه الزيادة ...»[1]، فهذا واضح في أن السلف رضي الله عنهم كانوا يتعمقون تفسير القرآن الكريم آية آية، دون أن يفرقوا بين محكمه ومتشابهه.

أما أولئك الذين ذُكِرُوا بأسمائهم في مقدمة السؤال على أنهم لا يعلمون تأويل المتشابه فالجواب عنهم :

- **أولا** : أن المتشابه - في إحدى الأقوال المشهورة - هو المنسوخ، وهذا القول مأثور عن ابن عباس وابن مسعود وقتادة والسدي وغيرهم[2] ، ولا يرتاب أحد في أن الراسخين في العلم يعلمون منسوخه ويعرفون معناه، وابن عباس، وابن مسعود وقتادة في طليعة من يعرف ذلك، وهم الذين نُقِل عنهم أن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويله، وهذا- كما ترى- تعارض، والراجح هو القول الثاني؛ للأدلة التي تراها عند الحديث عنهم بشكل مفصل .

- **ثانيا** : منهجهم في التفسير، كما تراه في ما يلي :

1 - **عبد الله بن مسعود** : لقد روي عن هذا الصحابي الجليل كما روي عن الإمام علي - رضي الله عنهما - حول المعرفة الواسعة والشاملة لكتاب الله، فقد ورد عنه أنه كان يقول: «والذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله، إلا وأنا أعلم أين نزلت وفيما نزلت»[3]، وقال أيضا : «كنا نتعلم من النبي ﷺ عشر آيات، فما نتعلم العشر التي بعدهن، حتى نتعلم ما أنزل الله في هذه العشر من العمل»[4] ، وهذا يقتضي فهمه وتفسيره.

وقال أيضا : « لو أعلم أحدا أعلم بكتاب الله مني تبلغنيه الإبل لرحلت إليه»[5] .

وروى مسلم في صحيحه عن أبي الأحوص قال : «كنا في دار أبي موسى، مع نفر من أصحاب عبد الله، وهم ينظرون في مصحف، فقام عبد الله، فقال أبو مسعود : ما أعلم أن رسول الله ﷺ ترك بعده أعلم بما أنزل الله من هذا...»[6].

فهذه الآثار وغيرها تدل بشكل واضح أنه - رضي الله عنه- كان يفسر كتاب الله دون تمييز لمحكمه عن متشابهه .

هذا، كما أخرج ابن جرير والحاكم - وصححه - عن ابن مسعود في قوله تعالى : (ألم)[البقرة1] أنه قال : (ألم) اسم الله [7]، وهذا يَرُدُّ ما رُوي عنه من أن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويله، وكذلك يرد قراءته المذكورة آنفا .

---

(1) ابن تيمية : الفتاوى، جـ 17ص407 ، و الرواية الأولى قد أخرجها الطبري في تفسيره من رواية نافع عن ابن أبي مليكة عن عائشة جـ3 ص 282، والسيوطي في الدر المنثور جـ 2 ص 151 .و أما رواية البخاري فهي في كتاب التفسير، باب : (مِنْهُ ءايَتٌ مُحْكَمَاتٌ) حديث رقم (4547) جـ3 ص 1377، وانظر فتح الباري ، جـ 8 ص 210 .

(2) السيوطي : الإتقان، جـ2 ص 3 ، وابن تيمية : مصدر سابق ، جـ17 ص 418 .

(3) الحافظ الذهبي : سير أعلام النبلاء ، جـ 1ص 472 .

(4) ابن الجزري : غاية النهاية، ترجمة رقم (1914) جـ1 ص 459 .

(5) المسند الصحيح للإمام مسلم، حديث رقم (2463) ، جـ4 ص 1913 .

(6) باب من فضائل عبد الله بن مسعود وأمه رضي الله عنهما، حديث رقم (2461) ، جـ4 ص 1912.

(7) السيوطي : مصدر سابق، جـ1 ص 60 .

2 - عبد الرحمن السلمي : وإذا كان هذا شأن ابن مسعود - رضي الله عنه - فشأن أبي عبد الرحمن السلمي كذلك؛ لأنه ممن أخذ القراءة عنه، فقد روى حماد بن زيد وغيره عن عطاء بن السائب عنه قال : «أخذنا القرآن عن قوم أخبرونا أنهم كانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يجاوزوهن إلى العشر الآخر حتى يعلموا ما فيهن، فكنا نتعلم القرآن والعمل به»[1] .

وهذا يعارض ما رُوي عنه أنه كان يقرأ : (وإن تأويله إلا عند الله) [2].

3- عبد الله بن عباس : والأمر ذاته يقال عن ابن عباس، فقد ورد عنه أنه كان يقول : أنا من الراسخين في العلم الذين يعلمونه، كما صح أنه ﷺ دعا له بالفقه وبعلم التأويل، فكيف لا يعلم تأويله ؟

وأما عن قراءته (ويقول الراسخون في العلم) فقد نقل عنه، حيث فقد أخرج ابن المنذر من طريق مجاهد عن ابن عباس في قوله تعالى : (وَمَا يَعلمُ تَاويلهُ إلا اللهُ) : إنا ممن يعلم تأويله[3]، وقال مجاهد : «عرضت المصحف على ابن عباس، ما بين فاتحته إلى خاتمته، أقفُهُ عند كل آية، وأسأله عنها»[4] .

كما أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس في (ألم) و(حم) و(طس) أنها اسم الله الأعظم[5].

وأخرج أحمد وعَبْدُ بن حُمَيد والترمذي والحاكم وصححه عن ابن عباس قال : حدثتني عائشة رضي الله عنها أنها سألت رسول الله ﷺ عن هذه الآية (وَمَا قدَرُوا اللهَ حَقَّ قدْرِهِ وَالارْضُ جَمِيعًا قَبْضَتهُ يَوْمَ القيمَةِ وَالسَّمَوَتُ مَطْوِيَّتٌ بيَمِينِهِ)[الزمر64] قال : يقول أنا الجبار أنا أنا ..." [6] .

وأخرج الحاكم من طريق عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى : (يَوْمَ يُكشَفُ عَن سَاقٍ)[ن42] قال : هذا يوم كرب وشدة [7].

وفي قوله تعالى : (وَلقدْ خَلَقْنَكُمْ ثمَّ صَوَّرْنَكُمْ)[الأعراف10] : (خلقنكم) أي : أصولكم وآباءكم، ثم صورناكم في أرحام أمهاتكم[8].

4- قتـــادة : لقد ورد عن هذا الإمام أقوال كثيرة في تفسير المتشابه، تُثبت بشكل قاطع بطلان ما نُسب إليه: فقد ورد عنه أنه قال عن حروف فواتح السور : هذه الحروف أسماء القرآن، وأخرج البغوي عنه في قوله تعالى : (وَلبَاسَ التَّقْوى)[الأعراف3] أنه قال : هو الإيمان[9].

---

[1] ابن الجزري : غاية النهاية، ترجمة رقم (1755) جـ1 ص 413 .

[2] الفتاوى: جـ17 ص 407 -408 .

[3] السيوطي : الإتقان ، جـ2 ص 4 .

[4] تفسير ابن كثير، جـ1 ص 262 .

[5] السيوطي: الدر المنثور، جـ1 ص 57 .

[6] المصدر نفسه، جـ 7 ص 247 .

[7] السيوطي : المصدر السابق، جـ2 ص 10 .

[8] البغوي، معالم التنزيل، جـ 2 ص 150 .

[9] المصدر نفسه، جـ 2 ص 155 .

4- أُبَيّ بن كعب : أما أبي بن كعب؛ فإنه أيضا كان يفسر ما تشابه من القرآن، فقد فسر قوله تعالى : (اللهُ نُورُ السَّمَوٰتِ وَالارْضِ)[النور35] «مُزَيِّنُ السماوات والأرض...»[1] .

*مناقشة رأي أبي بكر بن الأنباري : ويتمثل رأيه – زيادة على الروايات التي ساقها عن ابن مسعود وغيره- في نقطتين أساسيتين هما :

أ- تضعيفه لرواية ابن أبي نَجيح عن مجاهد : ويقصد بهذه الرواية قولَ مجاهد : (والراسخون في العلم يعلمون تأويله، ويقولون ءامنا به) .

ومجاهد من أوثق من روى التفسير؛ فقد قال بعضهم : لقد كان أعلم التابعين بالطلاق سعيد بن المسيب، وبالحج عطاء، وبالحلال والحرام طاووس، وبالتفسير مجاهد، وعن قتادة أنه قال : أعلم من بقي بالتفسير مجاهد[2]، وعليه يعتمد أكثر الأئمة كالثوري والشافعي وأحمد والبخاري، قال الثوري : إذا جاءك التفسير عن ابن مجاهد فحسبك به[3] .

أما رواية ابن أبي نجيح عنه فهي من أوثق الروايات وأصحها؛ إذ يعتمد عليها أكثر الأئمة في كتبهم، خاصة من طريق (سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد)، كما ترى ذلك عند الإمام الطبري[4] وابن كثير[5] والشافعي في (الأم)[6]، وأحمد في مسنده[7]، وأبو بكر الخلال في (السنة)[8] ، وابن أبي عاصم في (السنة)[9]، وغير هؤلاء من الحفاظ والفقهاء والمفسرين، كما اعتمدها أيضا من المتأخرين ابن رجب الحنبلي، حيث روى عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أنه قال : «كل حجر يتفجر منه الماء، ويتشقق عن ماء، أو يتردى من رأس جبل؛ فهو من خشية الله..»[10].

والحاصل أن قول ابن الأنباري أن رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد ضعيفة هو قول غير مقبول.

---

(1) معالم التنزيل للبغوي، جـ3 ص 345 .

(2) أحمد بن محمد الأدنروي : طبقات المفسرين، تحقيق سليمان بن صالح الخزي، (ط 1) 1997 هـ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، جـ1 ص 10 - 11 .

(3) ابن تيمية : الفتاوى، جـ17 ص 408 .

(4) جامع البيان، في مواضع عديدة جدا، كما تجده في جـ1 ص 161 في تفسير قوله تعالى : (لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)[البقرة182]، وفي جـ11 ص 152، في تفسير قوه تعالى : (رَبَّنَا لاَ تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ الظَّلِمِينَ)[يونس85] .

(5) تفسير ابن كثير، جـ1 ص 89 ، في تفسير قوله تعالى : (الذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَقُوا رَبِّهِمْ) وجـ2 ص308 في تفسير قوله تعالى : (وَمَا كَانَ صَلَتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَآءً وَتَصْدِيَةً)، وغير ذلك من المواضع .

(6) (ط 2) 1393 هـ ، دار المعرفة ، بيروت، وهذا في عدة أبواب منها : باب الذكر في السجود ، جـ1 ص 115، وباب الوقت الذي تجوز فيه العمرة ،جـ2 ص 135، وباب الشغار، جـ5 ص 76 ، وجماع أحكام الميت ، جـ8 ص 53 .

(7) حديث رقم (1208) جـ1 ص 143، حديث رقم (3584) جـ 2 ص 377، وحديث رقم (27429) جـ6 ص 425 .

(8) تحقيق د . عطية الزهراني، (ط1) 1410هـ دار الراية، الرياض، وهذا في تفسير قوله تعالى: (وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ) حديث رقم (211) جـ1 ص 194، و في تفسير قوله تعالى : (الذي يَرَيكَ حِينَ تَقُومُ) حديث رقم (216)جـ1 ص 198 .

(9) تحقيق الشيخ ناصر الدين الألباني، (ط 1)1400هـ الكتب الإسلامي، بيروت جـ 1 ص 279 .

(10) عبد الرحمن بن رجب الحنبلي: التخويف من النار (ط1) 1399 هـ، مكتبة دار البيان، دمشق، ص 39 .

ب- قوله : أن الله قد أنزل أشياء استأثر بعلمها: واستدلاله على ذلك بقوله تعالى: (قلِ انَّمَا عِلْمُهَا عندَ رَبِّي) [الأعراف187] : إن هذا الذي ذكره مما لا خلاف فيه؛ إذ لا يعلم وقت الساعة، وحقيقة قيامها إلا الله تعالى، لكن هذا لا يعني أنهم لم يكونوا يفهمون معنى هذه الآية ومرادها؟

لقد كانوا يعرفون ذلك، ويعرفون أنها حق لا ريب فيها، وأن الله استأثر بعلمها...وكذا استدلاله بقوله تعالى : (وَقُرُونًا بَيْنَ ذلكَ كَثيرًا)[الفرقان38] أي : ودمرنا بين قوم نوح وعاد وثمود وأصحاب الرس أُمَمًا وأقواما كثيرة ، لا يعلمها إلا الله [1] ، وهذا المعنى يفهمه العلماء فضلا عن النبي ﷺ وأصحابه، وعليه فلا وجه للاستدلال بها على أن الله استأثر بعلم بعض ما أنزل؛ لأن معرفة الأمم الغابرة والقرون الدارسة وإحصاء ذلك هي التي استأثر الله بعلمها .

* **تفسير أهل اللغة لسائر آي القرآن الكريم** : لقد ذكرنا أن من بين حجج أصحاب هذا الرأي ، أن القول بأن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويل الكتاب هو مذهب أئمة اللغة، فهل هذا صحيح ؟

إن أول ما يمكن أن نرد به هذا الرأي هو أن هؤلاء اللغويين الذين نُسب إليهم هذا القول يفسرون القرآن الكريم، ويتكلمون في سائر آياته ، دون تمييز بين محكم و متشابه، بما فيهم ابن الأنباري ذاته[2] .

ومما يؤكد هذا، ما هو ثابت عن كثير من أئمة اللغة من تفسير للمتشابه، فقد روي عن (الفراء) في قوله تعالى : (يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فرَّطتُّ فِي جَنبِ اللهِ)[الزمر53]، أي في قرب الله، والمعنى : على ما فرطت في طلب القرب من الله، وعن (الزجاج) : في أمر الله [3].

وأخرج الشوكاني عن أبي عبيدة وابن الأنباري في قوله تعالى : (وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي)[طه39] ما مفاده أن المعنى : لتغذى على محبتي وإرادتي، قال ابن الأنباري : العين في الآية يُقصَد بها قصد الإرادة والاختيار، من قول العرب : غدا فلان على عيني، أي على محبة مني[4].

وعن أبي جعفر النحاس في قوله تعالى : (يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ)[الفتح10] أنه قال : أي يد الله في الثواب، وقيل : في الوفاء، وقيل : في المنة عليهم بالهداية[5] .

وقال في قوله ﷺ: (الصدقة تقع في يد الله) : أي يقبلها[6].

وقال في قوله تعالى : (وَقَالتِ اليَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ)[المائدة66] في هذه الآية ثلاثة أقوال : أحسنها : ما روي عن ابن عباس أنه قال : قالت اليهود إن الله عز وجل بخيل، قال النحاس : والمعنى عند أهل اللغة على التمثيل، أي : قالوا هو ممسك عنا لم يوسِّعْ علينا، حين أجدبوا، وهذا كما قال تعالى : (وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً الَى عُنُقِكَ) [الإسراء29] فهذا نظير ذاك[7].

---

(1) تفسير القرطبي ، جـ13 ص 34 .

(2) ابن تيمية : الفتاوى، جـ17 ص 410

(3) ابن الجوزي : زاد المسير، جـ7 ص 192 .

(4) فتح القدير (د ط) دار الفكر بيروت، جـ3 ص 365 . .

(5) معاني القرآن، جـ6 ص 501.

(6) المصدر نفسه ، جـ3 ص 251 .

(7) المصدر نفسه ، جـ2 ص 334 .

وفي قوله تعالى : (إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا)[النساء85]، قال ابن الأنباري : فيه أربعة أقوال: يقال : عالما، ويقال: مقتدرا، ويقال: كافيا، ويقال : محاسبا [1].

وفي قوله تعالى : (وَلِيُمَحِّصَ اللهُ الذِينَ ءَامَنُوا)[آل عمران141] قال ابن الأنباري : ليُجَرِّدَ الذين آمنوا من ذنوبهم، قال الخليل : اللهم مَحِّصْ عنَّا ذنوبنا، أي : اللهم خلصنا من ذنوبنا، والمَحْصُ عند العرب التخليص[2].

وفي الآذان : (الله أكبر ، الله أكبر) حيث قال أهل اللغة معناه : (الله كبير) ثم ساق لهم أربعة شواهد، ثم ذكر اختيار الفراء والكسائي المتمثل في أن المعنى : (الله أكبر من كل شيء)...[3] .

وفي قوله تعالى : (وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللهُ)[آل عمران53] قال الزجاج : ومكرُ الله، مجازاتهم على مكرهم، فسمَّى الجزاء باسم الابتداء في مقابلته، كقوله تعالى: (اللهُ يَسْتَهْزِئُ بَهِمْ)[البقرة14]، (إِنَّ الْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ اللهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ)[النساء141][4].

فإن كان المتشابه لا يعلمه إلا الله فهم مجترئون على الله، ومتكلمون في شيء لا سبيل إلى معرفته، وإن كانوا قد أصابوا في تفسير ذلك - ولو في كلمة واحدة - ظهر خطؤهم فيما قالوه عن المتشابه .

ومحصلة القول **أن النفي في الآية ينصرف إلى التأويل لا إلى التفسير ، وأن الراسخين في العلم يعلمون تفسيره، دون تأويله ، وما ورد عن السلف من أن الراسخين في العلم يعلمون التأويل الصحيح للمتشابه فإن (التأويل) حينئذ هو بمعنى (التفسير)**. وإنما كان النفي منصرفا إلى التأويل دون التفسير؛ لأن التأويل - بالمعنى الذي ذكرنا - يستحيل تحصيله وإدراكه بخلاف التفسير الذي طالبنا الله عز وجل به، قصد فهم كتابه وحسن تطبيقه، فقال: (كِتَٰبٌ انزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا ءَايَٰتِهِ)[ص28] وهذا يعم المحكمات والمتشابهات؛ لأن ما لا يُعقل له معنى لا يتدبر[5]، وقال تعالى : (أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَٰفًا كَثِيرًا)[النساء81] ونفي الاختلاف إنما يكون بتدبر سائر آياته دون تفريق بين محكم ومتشابه.

وعليه فإنه **يستحيل وجود آية ليس لها معنى مفهوم.**

---

(1) الزاهر من كلام الناس، تحقيق د . حاتم صالح الضامن (ط 1) 1412هـ 1992، مؤسسة الرسالة، بيروت، جـ1 ص7 .

(2) المصدر نفسه ، جـ1 ص 15 .

(3) المصدر نفسه، جـ1 ص 29-31 .

(4) أبو حيان: البحر المحيط، جـ 2 ص 472 .

(5) ابن تيمية: الفتاوى، جـ13 ص 275 .

الملحق رقم (3) :

الروايات المتعلقة بالوقف على الفواصل

قد أشرنا في البحث إلى حديث أم سلمة المتعلق بالوقف على الفواصل، وذكرنا مختلف رواياته مجردة عن أسانيدها، وزيادة في التفصيل والإيضاح رأينا - في هذا الملحق - ذكر تلك الأسانيد، مخرجة من مختلف الأصول ليكون بمثابة تخريج شامل وكامل لهذا الحديث، ومرجعا لمن يريد البحث في هذا الموضوع من هذا الجانب، وقد رأينا أن الأولى أن يكون الترتيب تبعا لاسم المؤلّف لا المؤلَّف؛ وذلك ليكون ترتيبها على حسب سني وفياتهم، وليسهل حصر العناوين تحت اسم مؤلف واحد .

هذا، وقد ذكرنا مع كل مؤلف اسمه الكامل، ونسبه، ومذهبه الفقهي، وتاريخ ولادته -إن أمكن- مع تاريخ وفاته، ولم نشر إلى الخلاف في تاريخ الوفاة - إن وُجد - بل اكتفينا بذكر أحد الأقوال فقط، وغالبا ما يكون هو الأشهر، وأهم المصادر التي أُخِذَتْ منها هذه التراجم هي: (غاية النهاية) لابن الجزري و(هدية العارفين) لإسماعيل باشا، و(الرسالة المستطرفة) للكتاني...كما نشير إلى أن المراد بـــ(ثنا) حدثنا ، و(نا) أخبرناه

ودونك تفصيل هذه الرويات :

1 - **إسحاق بن راهويه** : أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مطر، التميمي الحنظلي المرْوَزي، المتوفى بنيسابور سنة (**238 هـ**)...

وهذا في (مسنده) حيث قال : أخبرنا (يحيى بن سعيد الأموي) نا (ابن جريج) عن (ابن أبي مليكة) عن (أم سلمة) قالت : «كان رسول الله ﷺ إذا قرأ يقطع [قراءته] (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ »، قال : « رجاله رجال الصحيح »[1] .

2- **الإمام أحمد** : أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، الشيباني، المروزي الأصل، البغدادي المولد والوفاة ، ولد سنة (164هـ) وتوفى سنة (**241هـ**)...

قال - رحمه الله - : « ثنا (يحيى بن سعيد) الأموي قال : ثنا (ابن جريج) عن (عبد الله بن أبي مليكة) عن (أم سلمة) أنها سئلت عن قراءة النبي ﷺ فقالت : كان يقطع قراءته آية آية (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)[2] .

3- **الإمام أبو داود**: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير، السجستاني، الحنبلي، المولود سنة (202 هـ)، والمتوفى بالبصرة سنة (**275هـ**).

وهذا في (سننه) ، حيث قال : وحدثنا (سعيد بن يحيى) ثنا أبي ثنا (ابن جريج) عن (عبد الله بن أبي مليكة) عن (أم سلمة) أنها ذكرت - أو كلمة غيرها - قراءة رسول الله ﷺ: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) يقطع قراءته آية آية .

قال أبو داود : سمعت أحمد يقول : القراءة القديمة : (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) [3] .

---

[1] مسند ابن راهويه، تحقيق د. عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي (ط1) 1995م مكتبة الإيمان، المدينة المنورة جـ1 ص105 .

[2] المسند، حديث رقم (26625) جـ6 ص302 .

[3] حديث رقم (4001) كتاب الحروف والقراءات ، جـ3 ص 429

4- **الإمام الترمذي** : أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى السلمي، الضرير، الشافعي، المتوفى بترمذ سنة (279هـ)...

وهذا في (جامعه) حيث ذكره في موضعين:

أ- في (فضائل القرآن): حيث قال : وقد روى (ابن جريج) هذا الحديث عن (ابن أبي مليكة) عن (أم سلمة) أن النبي ﷺ كان يقطع قراءته، وحديث (الليث) أصح»[1] .

ب- في (أبواب القراءات): حيث أخرجه عن (يحيى بن سعيد) **الأموي** عن (ابن جريج) عن (ابن أبي مليكة) عن أم سلمة قالت : كان رسول الله ﷺ يقطع قراءته، يقول : (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) ثم يقف (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثم يقف وكان يقرؤها : (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ)[2] .

5- **الإمام** أبو يعلى التميمي : أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، المتوفى بالموصل سنة (307هـ) .

وهذا في مسنده من حديث (يحيى بن سعيد الأموي) عن (ابن جريج) عن (ابن أبي مليكة) عن (أم سلمة) قالت: كان رسول الله ﷺ إذا قرأ قطع قراءته آية آية (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمْينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)[3] .

5- **الإمام ابن خزيمة** : أبو بكر محمد بن إسحاق بن المغيرة السلمي النيسابوري الشافعي، المعروف بإمام الأئمة المولود(229 هـ) والمتوفى سنة (311هـ).

وهذا في سننه حيث قال : أخبرنا (أبو طاهر) ...أخبرنا (عمر بن هارون) عن (ابن جريج) عن (ابن أبي مليكة) عن (أم سلمة) : «أن النبي ﷺ قرأ في صلاته (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) فعدها آية (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) فعدها آيتين...(إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) وجمع خمس أصابعه» [4].

7- **الإمام أبو جعفر الطحاوي** : أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي، المصري، الحنفي ابن أخت المزني إسماعيل بن يحي، ولد بمصر سنة (229هـ) وتوفى بها سنة (321هـ) .

تناول هذا الحديث في كتابه (شرح معاني الآثار) عند مناقشته لقضية البسملة وحكم الجهر بها في الصلاة، واختلاف الفقهاء في ذلك، حيث قال: حدثنا (فهد بن سليمان) ثنا (عمر بن حفص بن غياث) قال ثنا (أبي) قال ثنا (ابن جريج) عن (ابن أبي مليكة) عن (أم سلمة) : أن النبي ﷺ كان يصلي في بيتها فيقرأ (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) (اهْدِنَا الصِّرَطَ المسْتَقِيمَ صِرَطَ الذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّآلِّينَ)»[5].

---

(1) ابن العربي عارض الأحوذي، بيروت جـ11 ص43 .

(2) المصدر نفسه، جـ11 ص 50.

(3) مسند أبي يعلى،حديث رقم (7022) جـ 12 ص451 .

(4) سنن ابن خزيمة،باب ذكر الدليل على أن البسملة آية من فاتحة الكتاب، حديث رقم (493) جـ1 ص 248 .

(5) جـ1 ص199.

8- **الإمام الطبراني** : أبو القاسم سليمان بن أحمد اللخمي الشافعي، المولود سنة (260 هـ) والمتوفى سنة **(360هـ)** .

أخرجه من حديث (يحيى بن سعيد) الأموي عن (ابن أبي جريج) عن (ابن أبي مليكة) عن (أم سلمة) قالت: كان رسول الله ﷺ يقطع قراءته (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ[1]) .

9- **الإمام أبو بكر الجصاص** : أحمد بن علي الرازي، الحنفي، المولود سنة (307هـ) والمتوفى سنة **(370هـ)**، وهذا عند مناقشته لمسألة الجهر بالبسملة في الصلاة ، فبعد أن بين أنها ليست آية من الفاتحة، وإنما يُبتدأ بها على وجه التبرك، ذكر ثلاثة أدلة قد ترد على قوله من بينها حديث أم سلمة أنه ﷺ كان يصلي في بيتها فيقرأ (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) ثم رد علي الاستدلال به برواية يعلى بن مملك عن أم سلمة، حيث نعتت له قراءة مفسرة حرفا حرفا...[2].

10- **الإمام الدارقطني** : أبو الحسن علي بن عمر بن مهدي، الدارقطني، نسبة إلى دار القطن (محلة كبيرة ببغداد) الشافعي، ولد سنة (306هـ) وتوفي ببغداد سنة **(385هـ)** .

وهذا في (سننه) حيث أورده بروايتين مختلفتين :

أ- الرواية الأولى : وأخرجها بإسنادين كليهما عن طريق (عمر بن هارون) البلخي عن (ابن جريج) عن (ابن أبي مليكة) عن (أم سلمة) : أن النبي ﷺ كان يقرأ : « (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهْدِنَا الصِّرَطَ المُسْتَقِيمَ صِرَطَ الذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّآلِّينَ) فقطعها آية آية، وعدها عد الأعراب، وعد (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) آية، ولم يعد (عَلَيْهِمْ) »[3] .

ب- الرواية الثانية : «...وقُرئ على (عبد الله بن محمد) وأنا أسمع، حدثكم (سعيد بن يحيى) الأموي، حدثنا (أبي) ثنا (ابن جريج) عن (عبد الله بن أبي مليكة) عن (أم سلمة) قالت : «كان رسول الله ﷺ إذا قرأ يقطع قراءته آية آية : (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)» [قال الدارقطني] : واللفظ لعبد الله بن محمد، إسناده صحيح وكلهم ثقات[4] .

11 - **الحاكم** : أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، الضبي النيسابوري الشافعي، المعروف بان البيِّع، ولد سنة (312هـ) وتوفي سنة **(405 هـ)** بنيسابور . وقد أورده في كتابه (المستدرك) بروايتين :

---

(1) المعجم الكبير، حديث رقم (603) جـ23 ص 278.

(2) أحكام القرآن، تحقيق محمد الصادق قمحاوي (د ط) 1405هـ دار إحياء التراث العربي، بيروت جـ1 ص18.

(3) سنن الدارقطني حديث رقم (1162) جـ1 ص306

(4) المصدر نفسه، حديث رقم (1178) جـ1 ص 310 .

أ- الرواية الأولى : أخبرنا (الحسين بن أيوب) و(محمد بن الحسن) ...عن (يحيى بن سعيد) الأموي ثنا (عبد الملك بن جريج) عن (عبد الله بن أبي مليكة) عن (أم سلمة) زوج النبي ﷺ قالت : «كان رسول الله ﷺ يقطع قراءته (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)»[1] .

ب- الرواية الثانية : حدثنا (أبو الوليد) الفقيه...ثنا (يحيى بن سعيد) القرشي عن (ابن جريج) عن (عبد الله بن أبي مُلَيكة) عن (أم سلمة) رضي الله عنها : «أن النبي ﷺ كان يقطع قراءته آية آية: (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) ثم يقف (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثم يقف » قال ابن أبي مليكة : «وكانت أم سلمة تقرؤها (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ)»

[قال الحاكم] : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه، وله شاهد بإسناد صحيح على شرطهما عن أبي هريرة...أن ﷺ كان يقرأ (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ)»[2] .

12 - **الإمام أبو عمرو الداني** : عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر المالكي، المولود سنة (371هـ) بقرطبة، المتوفى بدانية سنة **(444 هـ)** .

أورد الداني حديث أم سلمة في كتابه (المكتفى في الوقف والابتدا) بروايتين:

أ- أولاهما : في معرض حديثه عن حسن الوقف على الفواصل، حيث قال : « وقد وردت السنة أيضا بذلك عن رسول الله ﷺ عند استعماله التقطيع؛ كما حدثنا (خلف بن إبراهيم) بن محمد المقرئ...قال : حدثنا (أبو عبيد) قال : وحدثنا (يحي بن سعيد) الأموي عن (ابن جريج) عن (ابن أبي مليكة) عن أم سلمة قالت: كان رسول الله ﷺ يقطع قراءته (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)[3].

ب- ثانيهما : عن (يحيى ين سعيد) الأموي عن (ابن جريج) عن (ابن أبي مليكة) عن أم سلمة قالت : «كان إذا قرأ قطع قراءته (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثم يقف ثم يقول : (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) ثم يقف ثم يقول : (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)» ثم قال - عقبها - : «ولهذا الحديث طرق كثيرة، وهو أصل في هذا الباب»[4] .

13 - **الإمام البيهقي** : أبو بكر أحمد بن الحسين الخسروجردي الشافعي، المتوفي بنيسابور سنة **(458 هـ)**، وقد تناوله في كل من :

أ- السنن الكبرى

1 - الرواية الأولى : أخبرنا (أبو علي الروذباري)...ثنا (سعيد بن يحيى) الأموي حدثني (أبي) ثنا (ابن جريج) عن (عبد الله بن أبي مليكة) عن (أم سلمة) ثم ذكرت - كلمة أو غيرها - قراءة رسول الله ﷺ : «(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) يقطع قراءته آية آية»[5].

---

[1] المستدرك على الصحيحين، كتاب التفسير، حديث رقم (2909) جـ2 ص252.

[2] المصدر نفسه، حديث رقم (2910) جـ2 ص252

[3] ص 146- 147.

[4] المكان نفسه .

[5] السنن الكبرى حديث رقم (2212) جـ 2 ص44

2 - الرواية الثانية :...عن (ابن جريج) عن (ابن أبي مليكة) عن أم سلمة « أن قراءة رسول الله ﷺ كانت: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) يعني كلمة كلمة ...»[1] .

3 - الرواية الثالثة : وساقها بإسناد فيه (عمر بن هارون) البلخي عن (ابن جريج) عن (ابن أبي مليكة) عن (أم سلمة) : «أن رسول الله ﷺ قرأ في صلاته (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) فعدها آية (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) آيتين (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثلاث آيات (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) أربع آيات وقال هكذا - (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ- وجمع خمس أصابعه» [2] .

ب- شعب الإيمان

وذكره في عدة مواضع :

1- **الموضع الأول** : في باب تعظيم كتاب الله ، حيث أشار إلى معنى الحديث بقوله : «...ومنها أن يقطع قراءته آية، ولا يدرجها إدراجا» [3].

2 - **الموضع الثاني** : تحت فصل في ابتداء السورة بالتسمية سوى سورة براءة، والدليل على أنها آية من فاتحة الكتاب :

أ- الحديث الأول: أخبرنا (أبو عبد الله) الحافظ...ثنا (عمر بن هارون) البلخي عن (ابن جريج) عن (ابن أبي مليكة) عن (أم سلمة) أن رسول الله ﷺ قرأ في صلاته (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) فعدها آية (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) آيتين (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثلاث آيات (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) أربع آيات وقال هكذا - (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ- وجمع خمس أصابعه» [4] .

ب- الحديث الثاني : ...حدثنا (القاسم بن سلام) حدثني (يحيى بن سعيد) الأموي ثنا (عبد الملك بن جريج) عن (ابن أبي مليكة) عن (أم سلمة) زوج النبي ﷺ قالت : كان رسول الله ﷺ يقطع قراءته (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)[5] .

---

[1] السنن الكبرى، حديث رقم (2213). جـ 2 ص44

[2] المكان نفسه.

[3] الإمام البيهقي: شعب الإيمان، جـ 2 ص 320

[4] المصدر نفسه، حديث رقم (2318) جـ 2 ص434

[5] المصدر نفسه، حديث رقم (2319) جـ 2 ص 435

ج- الحديث الثالث: أخبرنا (أبو محمد يوسف)...ثنا (عمر بن هارون) البلخي عن (ابن جريج) عن (أبي مليكة) عن (أم سلمة) أن النبي ﷺ كان يعد (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) آية ماضية (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)[1] .

3 – **الموضع الثالث** : تحت فصل تقطيع القرآن آية آية : أخبرنا (أبو علي الروذباري)...ثنا (سعيد بن يحيى) الأموي ثنا (أبي) عن (ابن أبي جريج) عن (ابن أبي مليكة) عن (أم سلمة) أنها ذكرت - كلمة أو غيرها- قراءة رسول الله ﷺ (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)يقطع قراءته آية آية [قال البيهقي]: ومتابعة السنة أولى مما ذهب إليه بعض أهل العلم بالقرآن من تتبع الأغراض والمقاصد، والوقوف عند انتهائها[2] .

14- **الخطيب البغدادي** : أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد، البغدادي، الشافعي، المولود سنة (392هـ) المتوفى ببغداد في جمادى الآخرة، سنة (**463هـ**) :

أورد الإمام البغدادي حديث أم سلمة عند ترجمته لـ(أبي يوسف طبية) بن ظهير بن معاوية النيسابوري، حيث قال : «أخبرنا (الحسن بن الحسين) النعالي أخبرنا (أحمد بن عبد الله) بن نصر الذارع ثنا (أبو يوسف طبية) بن ظهير ثنا (إسحاق بن راهويه) ثنا (يحيى بن سعيد) الأموي ثنا (ابن جريج) عن (ابن أبي مليكة) عن (أم سلمة) قالت : كان رسول الله ﷺإذا قرأ قطع قراءته (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثم يقرأ (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ)[3] .

15- **الإمام القيسراني** : أبو الفضل شمس الدين محمد بن طاهر بن علي ، المقدسي ، ثم الشامي ، المتوفى ببغداد سنة (507 هـ)، وهذا في (تذكرته) عند ترجمته للإمام (أبي الحسين أحمد بن جعفر بن المنادي) المقرئ البغدادي، حيث ساق سند حديثه إلى ابن المنادي...عن (ابن جريج) عن (ابن أبي مليكة) عن (أم سلمة) قالت : «كان رسول الله ﷺ يقرأ (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) بغير ألف »[قال القيسراني] : «هذا حديث غريب منكر »[4]..

16- **ابن قدامة المقدسي** : موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد، المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، المولود سنة (541هـ) والمتوفى سنة (**620هـ**)...

وهذا في شرحه على (مختصر الخِرَقِي) حيث ساق حديث أم سلمة مستدلا به على استحباب ترتيل الفاتحة، حيث قال : «...والمستحب أن يأتي بها مرتلة معربة، يقف فيها على كل آية، ويُمَكِّنَ حروف المد واللين... لقوله تعالى : (وَرَتِّلِ القُرْءَانَ تَرْتِيلاً) وروي عن أم سلمة أنها سئلت عن قراءة رسول الله ﷺ فقالت : كان يقطع قراءته....»[5].

---

[1] شعب الإيمان، حديث رقم (2320) جـ 2 ص 435

[2] المصدر نفسه، حديث رقم (2587) جـ 2 ص 520.

[3] تاريخ بغداد، حديث رقم (4937) جـ9 ص366 .

[4] تذكرة الحفاظ، جـ3 ص 849- 850.

[5] المغني ، (ط1) 1405هـ دار الفكر بيروت، جـ1 ص287.

17 - **الإمام السخـــاوي** : أبو الحسن علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد المصري، المقرئ الشافعي، المولود سنة (558هـ) والمتوفى بدمشق سنة (643هـ) : وهذا في كتابه (علم الاهتداء في الوقف والابتداء)، حيث أغره بسنده عن (ابن جريج) عن ابن (أبي مليكة) عن (أم سلمة) قالت : «كان رسول الله ﷺ يقطع قراءته، يقرأ : (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) ثم يقف (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثم يقف»[1] .

18- **الإمام القرطبي** : أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي، القرطبي المالكي، المتوفى سنة (671هـ)...

ذكر حديث أم سلمة في مقدمة تفسيره الكبير : (الجامع لأحكام القرآن)، حيث أشار إلى تخريجه من قبل الترمذي وأبي داود، ونقل كلام الترمذي حول إعلاله للحديث، و لم يعلق بشيء [2].

19- **الحافظ الذهبي** : أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز التركماني، الفارقي الأصل، الدمشقي، الشافعي، المتوفى بدمشق سنة (748هـ) .

1- الموضع الأول : في (سيره) وهذا عند ترجمة (ابن المنادي) حيث ساق له حديثا جاء في سنده : حدثني (عبد الله بن محمد) أخبرني أخي (أبو جعفر وعمي إبراهيم) قالا حدثنا (يحي بن المبارك) العدوي عن (ابن جريج) عن (ابن أبي مليكة) عن أم سلمة قالت : «كان رسول الله ﷺ يقرأ ملك يوم الدين بغير ألف»

[قال الذهبي] : غريب منكر[3] .

2 - الموضع الثاني : في (ميزان الاعتدال) في ترجمته لـــ(عمر بن هارون) البلخي حيث ساق إسنادا لعمر بن هارون عن (ابن جريج) عن (ابن أبي مليكة) عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قرأ في صلاته (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) فعدها آية...»[قال الذهبي] رواه ابن خزيمة في (مختصر المختصر) عن الصاغاني عن خالد (أي خالد بن خداش)[4].

20 - **الحافظ العلائـــي** : أبو سعيد خليل بن كيكلدي الدمشقي ثم المقدسي، الشافعي، المتوفى ببيت المقدس سنة (761هـ) .

أخرج هذا الحديث في (جامع التحصيل لأحكام المراسيل) عند ترجمته (لابن أبي مليكة) حيث قال : روى (ابن أبي مليكة) عن (أم سلمة) أن النبي ﷺ كان يقطع قراءته»، قال الترمذي : ليس إسناده بمتصل؛ لأن الليث بن سعد روى هذا الحديث عن (ابن أبي مليكة) عن (يعلى بن مملك) (عن أم سلمة)»[5] .

21 - **الإمام الزيلعي** : أبو محمد جمال الدين بن يوسف بن هبة الله بن يونس بن محمد الزَّيْلَعِي، نسبة إلى (زَيْلَع) موضع محط السفن على ساحل بحر الحبشة (الصومال) الفقيه الحنفي، نزيل القاهرة، المتوفى بها سنة (762هـ) .

---

[1] جمال القراء، جـــ2 ص 548.

[2] جـــ1 ص10.

[3] سير أعلام النبلاء ، جـــ15 ص362

[4] ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ترجمة رقم (6243) جـــ5 ص277 .

[5] جامع التحصيل، ترجمة رقم (380) .جـــ1 ص 214

وهذا في كتابه (نصب الراية تخريج أحاديث الهداية) حيث تناول قضية الجهر بالبسملة في الصلاة ، ووجه استدلال القائلين بذلك، وساق حديث أم سلمة أن رسول الله ﷺ قرأ في الصلاة (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) فعدها آية (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) آيتين...[1].

ورد على الاستدلال به من وجوه منها : أن مرادها الإخبار بأن قراءته كانت مرتلة مفسرة حرفا حرفا، وغير مسردة سردا، وتأييدا لكلامه ذكر رواية (يعلى بن مملك) عن (أم سلمة) والتي فيها : « فإذا هي تنعت قراءة مفسرة حرفا حرفا»[2]، وذكرَ روايةَ (ابن جريج) عن (ابن أبي مليكة) عن (أم سلمة) : أن قراءة النبي ﷺ كانت: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) فوصفت قراءة بطيئة حرفا حرفا، ونسبها إلى الحاكم (•).

22 - **الإمام ابن كثير** : عماد الدين أبو الفداء ، إسماعيل بن عمر ، القرشي الدمشقي، الشافعي، المتوفى سنة (774هـ).

وهذا في تفسير قوله تعالى : (وَرَتِّلِ القُرْءَانَ تَرتِيلاً)[المزَّمِّل3]، فبعد أن ساق حديث أنس - رضي الله عنه - حول قراءته ﷺ بالمد أعقبه بحديث (ابن أبي مليكة) عن (أم سلمة) أنها سئلت عن قراءة النبي ﷺ فقالت : «كان يقطع قراءته آية آية (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ)...(مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)»[3] .

23- **الإمام ابن الجـــزري** : أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن علي بن يوسف الدمشقي الشافعي ، المولود سنة (751هـ) والمتوفى بشيراز سنة (823هـ) .

استشهد ابن الجزري بحديث أم سلمة في كتابه (النشر) عند حديثه عن الوقف الحسن؛ إذ بين أن التعلق بين اللفظ الموقوف عليه وبين ما بعده إن كان لفظيا فهو الوقف الحسن، يجوز الوقف عليه، ولا يُبْتَدَأ بما بعده، إلا أن يكون رأسَ آية، في اختيار كثير من أهل الأداء ؛ وذلك لوروده عن النبي ﷺ في حديث أم سلمة « أنه ﷺكان إذا قرأ قطع قراءته آية آية يقول:.(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمْ) ثم يقف (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) ثم يقف ثم يقول (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)» ثم قال : «رواه أبو داود ساكتا عليه، والترمذي وأحمد، وأبو عبيدة وغيرهم، وهو حديث حسن وسنده صحيح»[4] .

24 - **الإمام أبو زرعة** : أحمد بن أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي الأصل، الكردي ، الشافعي[*] المتوفى بالقاهرة سنة (826هـ) .

---

[1] الزيلعي : نصب الراية، تحقيق محمد يوسف البنوري، (د ط) 1357هـ دار الحديث مصر جـ1 ص350.

[2] نفس المكان.

[•] هذه الرواية التي ذكرها الحافظ الزيلعي هي رواية أحمد في (المسند) وليست رواية الحاكم ؛ لأن الرواية الموجودة في (المستدرك) هي : « كان النبي ﷺ يقرأ (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) يقطعها حرفا حرفا » فالله أعلم .

[3] تفسير ابن كثير : جـ4 ص 435.

[4] جـ1 ص 226

[*] هو ابن الحافظ الشهير زين الدين العراقي، شيخ ابن حجر، صاحب (ألفية الحديث) و(التقييد والإيضاح) على مقدمة ابن الصلاح، و(المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار) و(الدرر السنية في نظم السيرة النبوية) و(نظم منهاج البيضاوي)... المتوفى سنة (806هـ).

وهذا في كتابه (تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل)، حيث تبع كلام الحافظ العلائي في حكمه السابق؛ إذ نقل كلام الترمذي عن حديث ابن أبي مليكة عن أم سلمة أن النبي ﷺ كان يقطع قراءته و لم يعقب بشيء[1] .

25 - **الحافظ ابن حجر العسقلاني** : أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي الكناني العسقلاني الأصل، المصري المولد والوفاة، الشافعي، المتوفى سنة (**852 هـ**) .

تناول هذه المسألة في كتابه (تلخيص الحبير تخريج أحاديث الرافعي الكبير) وهو كتابه، وهذا في مسألة البسملة في الفاتحة، والأحاديث الواردة في ذلك، حيث أورد حديث أم سلمة الذي رواه - كما يقول الحافظ- الإمام الشافعي في رواية البويطي عن (حفص بن غياث) عن (ابن جريج) عن (ابن أبي مليكة) عن (أم سلمة) « أنه ﷺ كان إذا قرأ القرآن بدأ (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) فعدها آية ثم قرأ (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ)»[2].

26 - **الإمام السيوطي** : جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الشافعي المتوفى سنة (**911هـ**)، وهذا في كتابه (الجامع الصغير) : «...(كان يقطع قراءته)، أي : يقف على فواصل الآي، آية آية يقول : (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ) ثم يقف، ويقول (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثم يقف، وهكذا، قال الحاكم على شرطهما، وقال الترمذي : حسن غريب، ليس إسناده بمتصل؛ لأن الليث بن سعد رواه عن بن أبي مليكة عن يعلى بن مملك عن أم سلمة ، واحتج به القاضي البيضاوي وغيره على أن البسملة آية من الفاتحة»[3].

27 - **الإمام الشوكاني** : أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الشوكاني ثم الصنعاني، اليمني، المتوفى بـ(هجرة) سنة (**1255هـ**)، و هذا في (نيل الأوطار) حيث ذكره بروايتين :

1- الرواية الأولى : فبعد أن ساق حديث أنس رضي الله عنه عن كيفية قراءته عليه الصلاة والسلام، وعده كدليل على مشروعية الجهر بالبسملة، ذكر حديث (ابن جريج) عن (ابن أبي مليكة) عن (أم سلمة) أنها سئلت عن قراءة رسول الله ﷺ فقالت : «كان يقطع قراءته آية آية (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ »[4] .

2 - الرواية الثانية: وهي التي أخرجها الدارقطني عن (ابن جريج) عن (ابن أبي مليكة) عن (أم سلمة) أن النبي ﷺ كان يقرأ : (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهْدِنَا الصِّرَطَ المسْتَقِيمَ صِرَطَ الذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّآلِّينَ) فقطعها آية آية، وعدها عد الأعراب، وعد (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) آية، و لم يعد (عَلَيْهِمْ)»[5] .

---

(1) تحفة التحصيل جـ1 ص181 .

(2) حديث رقم (346) جـ 1 ص 232 .

(3) تحقيق عبد الرؤوف المناوي، (د ط) دار صادر العلم، جدة ، حديث رقم (660) جـ 1 ص 349.

(4) نيل الأوطار، جـ2 ص 225.

(5) المكان نفسه.

الفهارس العامة للبحث

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفهارس العامة للبحث

1- فهرس الشواهد القرآنية

2- فهرس القراءات غير الصحيحة

3- فهرس الأحاديث والآثار

4- فهرس الشواهد الشعرية

5- فهرس الأعلام

6- فهرس الجداول

7- قائمة المصادر والمراجع

8- فهرس الموضوعات

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الشواهد القرآنية

﴿ الفاتحة ﴾

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[1]: 254

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَٰلَمِينَ...الدِّينِ﴾ [1-3]: 68، 69 ، 92 ، 93، 94 ،132، 266 .

﴿ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَٰلَمِينَ﴾ [1] : 286

﴿ صِرَٰطَ الذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [6] : 272

﴿البقرة ﴾

﴿ أَلَمٓ﴾ [1]: 364

﴿ أَلَمٓ ذَلِكَ الْكِتَٰبُ لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ [1] : 49 ، 234

﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [1]: 286

﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [2] : 25 ، 279

﴿ أُوْلَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [4]: 25 ، 34 ، 239

﴿ وَعَلَىٰ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [6]: 50

﴿ وَمَا هُم بِمُومِنِينَ يُخَٰدِعُونَ اللَّهَ وَالذِينَ ءَامَنُوا﴾ [7-8] : 56

﴿ يُخَٰدِعُونَ اللَّهَ وَالذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يُخَٰدِعُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُمْ﴾ [8]:26

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِي الاَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [10] : 279

﴿ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [10]: 254

﴿ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [13-14] : 59

﴿ اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [14]: 368

﴿ فَلَمَّا أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾ [16]: 324، 326

﴿ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي﴾ [25]: 26

﴿ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوقَهَا...وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَٰسِقِينَ﴾ [25]: 352

﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [28] : 24 ، 279

﴿ فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَآءِ هَٰؤُلاَءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [30] : 25

﴿ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [39]: 236

﴿ وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾ [40] : 236

﴿ وَلاَ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾ [41] : 309

﴿ وَإِذَ -اتَيْنَا مُوسَى الْكِتٰبَ﴾ [52]: 327
﴿ وَإِذَا لَقُوا الذينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَا﴾ [75]: 306
﴿ وَإِن يَّاتُوكُمُ أُسَرٰى تُفٰدُوهُمْ ﴾ [84]: 312
﴿ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ البَيِّنٰتِ وَأَيَّدْنٰهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ [86] : 291
﴿ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنَ اَحَدٍ الاَّ بِإِذْنِ اللهِ﴾ [101] :220
﴿ أُوْلٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَّدْخُلُوهَا إِلاَّ خَآئِفِينَ﴾ [113]: 254
﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا﴾ [115] : 57
﴿ كُن فَيَكُون﴾ [البقرة 116]: 170 .
﴿ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمٰنَكُمْ﴾ [142] : 283
﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾[147]: 258
﴿ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَاتِ بِكُمُ اللهُ جَمِيعًا﴾ [147]:283
﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ ءَايٰتِنَا﴾ [150] : 214
﴿ وَالذينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لله﴾ [164]: 283
﴿ إِذْ تَبَرَّأَ الذينَ اتُّبِعُوا مِنَ الذينَ اتَّبَعُوا﴾ [165]: 312
﴿ وَلاَ تُقٰتِلُوهُمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [190]: 283
﴿ وَلاَ تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الهَدْيُ مَحِلَّهُ﴾ [195]: 283
﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ اذَا رَجَعْتُمْ ﴾ [195]: 312
﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾ [196]:258
﴿ وَ اتَّقُونِ يَأُوْلِى الالْبَبِ﴾ [196]: 254، 269
﴿ وَ مَا لَهُ فِـــي الاَخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ ﴾ [199]: 254
﴿ وَاذْكُرُوا اللّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [201]: 306
﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَّاتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلٰئِكَةُ وَقُضِيَ الاَمْرُ﴾ [208]: 363
﴿ مَتى نَصْرُ اللهِ﴾ [212]:283
﴿ يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ [217] : 49
﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ [217] : 36
﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [217] :101، 269
﴿ كَذٰلِكَ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمُ الايٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ فِي الدُّنْيَا وَالاخِرَةِ﴾ [217-218]:74، 77.
﴿ فِي الدُّنْيا وَالاخِرَةِ﴾ [218]: 303
﴿ وَلاَ تَجْعَلُوا اللهَ عُرْضَةً لِّأَيْمٰنِكُمْ أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [222]:329

﴿ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالاً عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾[231] : 236
﴿ إِلاَّ أَن تَقُولُوا قَوْلاً مَّعْرُوفًا ﴾ [233]: 254
﴿ تِلْكَ ءَايَاتُ اللهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ﴾ [250] : 214
﴿ اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ [253]: 254، 269، 272
﴿ لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [255]: 283
﴿ يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [256] : 254
﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ [257] : 283
﴿ فَبُهِتَ الذي كَفَرَ وَاللَّهُ...﴾ [257] : 26، 71
﴿ قَالَ بَلِي وَلَكِنَّ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [259]: 339
﴿ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ [260] : 190
﴿ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرْ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [270] : 167
﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [285]: 283
﴿ مَوْلَيْنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ [285] : 57

﴿ آل عمران ﴾

﴿ أَلَمِّ اللهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [1] : 234
﴿ وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالانجِيلَ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ [2-3]:328
﴿ مِن قَبْلُ هَدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ [3] : 272، 303
﴿ وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ [3]: 254
﴿ هُوَ الذي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ...مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [7] : 233
﴿ فَأَمَّا الذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَآءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَآءَ تَاوِيلِهِ...﴾ [7]:351
﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَاوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ﴾ [7] : 53 ، 66، 224، 258، 284
﴿ وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ﴾ [8] : 251
﴿ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَلِكُمْ ﴾ [15]: 307
﴿ إِن الدِّينَ عِندَ اللهِ الاسْلاَمُ﴾ [19]:283
﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ﴾ [26]: 291
﴿ لاَ يَتَّخِذِ الْمُومِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ الْمُومِنِينَ﴾ [28] : 283
﴿ إِنَّ اللهَ اصْطَفَى ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَاهِيمَ وَءَالَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [33] :252
﴿ قَالَ ءَايَتُكَ أَلاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ إِلاَّ رَمْزًا﴾ [41]: 294

﴿ كُن فَيَكُون﴾ :[47] : 170.
﴿ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [48]: 303
﴿ قَالَ الحَوَارِيُّونَ﴾ [51] : 167
﴿ قَالَ الحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ اللَّهِ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ...الْمَكِرِينَ﴾ [51-53]: 27
﴿ وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾ [53]: 368
﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ اَهْلِ الْكِتَٰبِءَامِنُوا بِالذِيٓ أُنزِلَ عَلَى الذِينَ ءَامَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ...﴾ [71]: 287
﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ ان يُّوتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَٰبَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّءَةَ...أَرْبَابًا﴾ [78-79] : 72
﴿ قَالَ آقْرَرْتُمْ وَ أَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي﴾ [80]: 312
﴿ حَتَّى تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ [91]: 254، 272
﴿ فِيهِ ءَايَٰتٌ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [97] : 272
﴿ وَلِيُمَحِّصَ اللهُ الذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [141]: 368
﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ القَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ...﴾ [159]: 347
﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُومِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنَ اَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِى﴾ [164] : 214
﴿ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَ فَضْلٍ﴾ [171]: 307
﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [181] : 26، 58
﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الذِينَ قَالُوا﴾ [181] : 70
﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [182]: 283
﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [185]: 283
﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾ [186]: 283

﴿ النســـاء﴾

﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا...كَبِيرًا﴾[1-2]: 216
﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [19]: 312
﴿ وَالْمُحْصَنَٰتُ مِنَ النِّسَآءِ ﴾ [24]: 307
﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَٰلِيَ مِمَّا تَرَكَ الوَٰلِدَٰنِ وَالاَقْرَبُونَ﴾ [33]:331
﴿ أَن تَضِلُّوا السَّبِيلَ﴾ [44]: 254
﴿ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُومِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الاخِرِ..﴾ [58]: 356
﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَاوِيلاً﴾ [58] : 166
﴿ مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدَ اَطَاعَ اللهَ﴾ [79]: 283

﴿ أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [81]: 6، 355، 368
﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ [85] : 26
﴿ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ [85]: 368
﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾ [91]: 312
﴿ وَغَضِبَ اللهُ عَلَيْهِ﴾ [92]: 363
﴿ دَرَجَٰتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً ﴾ [95]: 303
﴿ وَلاَ يَهْتَدُونَ سَبِيلاً﴾ [97] : 25
﴿ وَمَن يَّعْمَلْ سُوءًا اَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ, ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللهَ يَجِدِ اللهَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[109]:216
﴿ وَإِن يَّدْعُونَ إِلاَّ شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا لَّعَنَهُ اللَّهُ﴾ [116-117]: 303
﴿ وَالذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الاَنْهَٰرُ...قِيلاً ﴾ [121] : 247
﴿ وَإِن يَّتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلاًّ مِّن سَعَتِهِ﴾ [129]: 310
﴿ إِنَّ الْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ ﴾ [141]: 368
﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ﴾[156]: 303
﴿ وَمَا قَتَلُوهُ وَصَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهَ لَهُمْ ﴾ [156]: 312
﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ [163] : 363
﴿ أَنزَلَهُ,بِعِلْمِهِ, وَالْمَلَٰئِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا﴾ [165]: 251
﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ...وَكَانَ اللهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[169] : 216
﴿ سُبْحَٰنَهُ, أَن يَّكُونَ لَهُ, وَلَدٌ﴾ [170] : 56

﴿ المائـــدة ﴾

﴿ يَأَيُّهَا الذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالعُقُودِ ﴾ [1] : 254، 272
﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [4] : 49
﴿ يَأَهْلَ الْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَٰبِ...﴾ [16] : 272
﴿ قَالَ رَجُلَٰنِ مِنَ الذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ البَابَ﴾ [25]: 307
﴿ فَأَصْبَحَ مِنَ النَّٰدِمِينَ ﴾ [33]: 258
﴿ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالبَيِّنَٰتِ﴾ [34]: 312
﴿ وَمَنَ اَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [52] : 252
﴿ وَ قَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [66] : 367
﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [66] : 70

﴿ لَقَدْ كَفَرَ الذينَ قَالُوا إنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ بْنُ مَرْيَمَ﴾ [74] : 58
﴿ لَقَدْ كَفَرَ الذينَ قَالُوا﴾ [74] : 70
﴿ لَقَدْ كَفَرَ الذينَ قَالُوا إنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [75] : 58
﴿ وَإِذَ اَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنَ امنُوا بِي وَبِرَسُولِي﴾ [113]: 309
﴿ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيَ أَنَ اَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾ [118]: 258
﴿ فَمَن يَّكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّيَ أُعَذِّبُهُ﴾ [117]: 294

﴿ الأنعـــام ﴾

﴿ الْحَمْدُ للهِ الذي خَلَقَ السَّمَٰوَٰتِ وَالاَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَٰتِ وَالنُّورَ﴾ [1] : 272
﴿ وَهُوَ اللهُ ﴾ [4]: 362
﴿ وَلَقَدُ اسْتُهْزِئَ﴾ [11] : 168
﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْئَوْنَ عَنْهُ ﴾ [27]: 313
﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النّارِ﴾ [28] : 28
﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا عَلَىَ النّارِ فقَالوا يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ ... وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾ [28-29]: 360
﴿ قَالوا بَلَي وَرَبِّنَا﴾ [31]: 338
﴿ وَلَقَدْ جَآءَكَ من نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ... وَلَوْ شَآءَ اللهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾ [35-36]: 347
﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الذينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى﴾ [37] : 56، 59
﴿ مَن يَّشَأ اللهُ يُضْلِلْهُ﴾ [40] : 168
﴿ فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الذينَ ظَلَمُوا﴾ [46] : 34
﴿ قُلِ انِّي نُهيتُ أَنَ اَعْبُدَ الذينَ تَدْعُونَ من دُونِ اللهِ...وَاللهُ أَعْلَمُ بِالظَّٰلِمِينَ﴾ [57- 59] : 216
﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُون﴾ [73]: 254
﴿ وَهُوَ الذي خَلَقَ السَّمَٰوَٰتِ وَالاَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [73] : 272
﴿ وَحَآجَّهُ قَوْمُهُ ﴾ [81]: 309
﴿ اليَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ..﴾[94] : 25
﴿ وَلَوْ تَرَيٰٓ إِذِ الظَّٰلِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ ...وَكُنتمْ عَنَ ـايَتِه تَسْتَكْبِرونَ ﴾ [94] :343
﴿ وَهُوَ الذيٓ أَنزَلَ مِنَ السَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [100]:337
﴿ لاَ تُدْرِكُهُ الاَبْصَارُ ﴾ [104]: 313
﴿ قُلِ انَّمَا الاَيَٰتُ عندَ اللَّهِ وَ مَا يُشعِرُكُمُ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لاَ يُومِنُونَ﴾ [110] : 14 ، 53 ، 66، 324، 332
﴿ وَهُوَ الذيٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَٰبَ مُفَصَّلاً﴾ [115]: 236
﴿ قُلِ انَّنِي هَدَيٰنِي رَبِّيَ إِلَى صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [162] : 272

﴿ الأعراف ﴾

﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَآ إِلاَّ أَن قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ [4]: 307

﴿ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّٰصِحِينَ ﴾ [20]: 313

﴿ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [28]: 255

﴿ قَالَتْ اخْرِيٰهُمْ لِأُولِيٰهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَئَاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ﴾ [36] : 255، 272

﴿ وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَٰرُهُمْ تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّٰلِمِينَ﴾ [46]: 309

﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ﴾ [52] :358

﴿ لَقَدَ اَرْسَلْنَا نُوحًا اِلَى قَوْمِه﴾ [58] : 49

﴿ أَوَ عَجِبْتُم أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ ﴾ [68]: 310

﴿ فَعَقَرُوا النَّاقَةَ وَ عَتَوْا عَنَ اَمْرِ رَبِّهِمْ﴾ [76]: 313

﴿ قَالَ الْمَلأُ الذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِه لَنُخْرِجَنَّكَ يٰشُعَيْبُ﴾ [87]: 307

﴿ فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰقَوْمِ لَقَدَ اَبْلَغْتُكُمْ رِسَلَٰتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ...كَٰفِرِينَ﴾ [92]: 282

﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنَ اَلْقِ عَصَاكَ﴾ [116]: 310

﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ ءَايَٰتٍ مُّفَصَّلَٰتٍ﴾ [132] : 222

﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓئِيلَ﴾ [136] : 36، 52، 272

﴿ بِمَا صَبَرُوا﴾ [137] : 225، 304

﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّو سَى الْغَضَبُ﴾ [154]: 32

﴿ وَاكْتُبْ لَنَا فِي هٰذِهِ الدُّنْيا حَسَنَةً وَفِي الاَخِرَةِ ﴾ [156]: 311

﴿ قُلِ اِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي﴾ [187]: 367

﴿ قُل لاَّ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلاَ ضَرًّا ﴾ [188]: 311

﴿ هُوَ الذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [189] : 28

﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْءَانُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ...وَلَهُ, يَسْجُدُونَ﴾ [204-206] : 216

﴿ الأنفـــال ﴾

﴿ وَيُثَبِّتَ بِهِ الاَقْدَامَ ﴾ [11]: 170

﴿ فَلاَ تُوَلُّوهُمُ الاَدْبَارَ ﴾ [15] : 170

﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَآءِ﴾ [32-33]: 347

﴿ ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ﴾ [36]: 255

﴿ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَقَى الْجَمْعَانِ﴾ [41]:328

﴿ وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لاَخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَٰدِ وَلَٰكِن لِّيَقْضِيَ اللهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولاً﴾ [42]: 272

﴿ وَأَنَّ اللهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [52] : 220
﴿ هُوَ الذِيَّ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُومِنِينَ﴾ [63] : 166
﴿ إِنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [76] : 30

﴿ التوبة ﴾

﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [3] : 82
﴿ وَرَسُولُهُ﴾ [3]: 304
﴿ وَإِنَ اَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَٰمَ اللهِ﴾ [6]:294
﴿ وَاللَّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّٰلِمِينَ الذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا﴾ [19-20] : 2، 54، 58، 289
﴿ وَقَالَتِ اليَهُودُ عُزَيْرُ ابْنُ اللَّه وَقَالَتِ النَّصَارَى المَسِيحُ ابْنُ اللَّه﴾ [30] : 3، 26، 57
﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطفِئُوا نُورَ اللَّه بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَابَى اللَّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ, لَوْ كَرِهَ الْكَٰفِرُونَ﴾ [32]: 361،
﴿ وَ لَوَ اَرَادُوا الْخُرُوجَ لأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً ﴾ [46]: 311
﴿ الْمُنَٰفِقُونَ وَالْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّن بَعْضٍ يَامُرُونَ بِالْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ المَعْرُوفِ﴾ [67]: 287
﴿ أَلَمْ يَاتِهِمْ نَبَأُ الذِينَ مِن قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ﴾ [70] : 272
﴿ وَالْمُومِنُونَ وَالْمُومِنَٰتُ بَعْضُهُمْ, أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَامُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [72]:287
﴿ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَّغْفِرَ اللهُ لَهُمْ﴾ [81] : 190
﴿ وَلاَ تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَ أَوْلاَدُهُمْ﴾ [86]: 313
﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَىَ الذِينَ يَسْتَاذِنُونَكَ وَهُمُ أَغْنِيَآءُ﴾ [94]: 307
﴿ وَطَبَعَ اللهُ عَلَىَ قُلُوبِهِمْ﴾ [94] : 26
﴿ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىَ عَٰلِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَٰدَةِ﴾ [106] : 26
﴿ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَّتَطَهَّرُوا وَاللهُ يُحِبُ الْمُطَّهِّرِينَ﴾ [109] : 251
﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَّقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَٰنًا﴾ [125]:41

﴿ يونس ﴾

﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا اَنَ اَوْحَيْنَآ إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنَ اَنذِرِ النَّاسَ﴾ [2]:258
﴿ وَلَوْ يُعَجِّلُ اللهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُم بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ, أَجَلُهُمْ﴾ [11]: 345
﴿ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّٰكِرِينَ﴾ [22]: 255
﴿ إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا كَمَآءٍ اَنزَلْنَٰهُ مِنَ السَّمَآءِ﴾ [24] :87، 336
﴿ قُل لاَّ أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلاَ نَفْعًا الاَّ مَا شَآءَ اللَّهُ﴾ [49]: 311
﴿ ءَالْئَنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [51]: 345

﴿ وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ اِي وَرَبِّيَ إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [53] : 258
﴿ وَلاَ يُحْزِنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [65]:3 ، 54 ، 56
﴿ وَلاَ يُحْزِنكَ قَوْلُهُمُ﴾ [65] : 281
﴿ وَاتَّبِعْ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَاصْبِرْ حَتَّى يَحْكُمَ اللهُ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ [109]: 347

﴿ هــود ﴾

﴿ قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا﴾ [32]: 313
﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مُجْرَاهَا وَ مُرْسَاهَا﴾ [41]: 309
﴿ قَالُوا يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ [53]: 313
﴿ مِن دُونِهِ فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لاَ تُنظِرُونِ﴾ [54]: 304
﴿ قَالُوا يَا صَالِحُ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَذَا﴾ [61] : 311
﴿ وَلاَ تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ﴾ [63] : 26
﴿ فَلَمَّا جَاءَ امْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾ [65]: 26
﴿ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ [68] : 168
﴿ قَوْمِ لُوطٍ﴾ [69] : 168
﴿ وَمِن وَرَاءِ اسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [70] : 168 ، 169
﴿ قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [72]: 313
﴿ إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [79] : 168
﴿ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ﴾ [81] : 25 ، 268، 269 ، 272
﴿ بَقِيَّتُ اللهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [85] : 272
﴿ قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ [87] : 250
﴿ وَيَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ﴾ [93]: 313
﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ الآخِرَةِ﴾ [103] : 213
﴿ يَوْمَ يَاتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ ﴾ [105]: 243، 311

﴿ يوسف ﴾

﴿ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ لاَ تَقْتُلُوا يُوسُفَ وَ أَلْقُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ﴾ [10] : 309
﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعِ﴾ [12]:243
﴿ وَلِنُعَلِّمَهُ مِن تَاوِيلِ الأَحَادِيثِ﴾ [21]: 356

﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [33]: 311
﴿ وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا اذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ﴾ [42]: 313
﴿ قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ الآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [51]:282
﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي﴾ [53]: 307
﴿ قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّى تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ اللَّهِ﴾ [66]: 313
﴿ أَإِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ ؟ [90]: 283
﴿ إِنَّهُ مَن يَتَّقِ﴾ [90]: 243
﴿ وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ﴾ [94] : 236
﴿وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِن قَبْلُ﴾ [100]: 358
﴿ رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ﴾ [101] : 51، 309
﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ﴾ [108] :253، 258
﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الأَلْبَابِ﴾ [111] : 26

﴿ الرعد ﴾

﴿ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [3] : 167
﴿ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [5]: 255، 273
﴿ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ﴾ [7].: 345
﴿ إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَ لِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [8] : 25
﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾ [17] : 273
﴿ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ﴾ [19] : 168، 258
﴿ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ...مَتَابِ﴾ [27]: 239
﴿ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [44]: 293

﴿ إبرهيم ﴾

﴿ الر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [1]: 273
﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [6]: 273
﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ﴾ [11] : 273
﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَ الأَرْضِ﴾ [13] : 309
﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ ؟ [13]: 293

﴿ فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ الْأَرْضَ مِن بَعْدِهِمْ﴾ [16-17] : 86
﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ﴾ [35]: 255
﴿ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾ [26] : 269
﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَ السَّمَاوَاتُ﴾ [50] :358

﴿ الحجـــر ﴾

﴿ وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ [14]: 6 ، 73 ، 80، 288 ، 299
﴿ كَذَٰلِكَ نَسْلُكُهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ﴾ [12-13] : 85
﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ أَن يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾ [30-31]:295
﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [54] : 169
﴿ قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ... الْغَابِرِينَ﴾ [58- 60]:295
﴿ فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ﴾ [61]: 288، 299
﴿ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ﴾ [83] : 178
﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [86] : 25
﴿ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [93]: 304

﴿ النحل ﴾

﴿ أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ﴾ [النحل1]: 293، 345
﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾ [5]: 259
﴿ وَأَلْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ وَعَلَامَاتٍ﴾[15-16]: 25 ، 283
﴿ قَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ...تَعْمَلُونَ﴾ [28]: 338
﴿ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ [38]: 339
﴿ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾ [44]: 304
﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾ [103] : 53، 66
﴿ ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [125]: 347
﴿ وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [127]: 347

﴿ الإسراء ﴾

﴿ لِنُرِيَهُ مِنَ - ايَتِنَا﴾ [1]: 283

﴿ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيارِ﴾ [5]: 283

﴿ إِنَ اَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنَ اَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [7] : 283

﴿ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ﴾ [12]: 283

﴿ انظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ...تَفْضِيلاً﴾ [21]:251

﴿ لاَ تَجْعَلْ مَعَ اللّهِ الَهًا اخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولاً﴾ [22] : 51

﴿ وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً الَى عُنُقِكَ﴾ [29]: 367

﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً اوْ حَدِيدًا اَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ﴾ [50]: 309

﴿ أَوَ لَمْ يَرَوَا اَنَّ اللّهَ الذِي خَلَقَ السَّمَوَٰتِ وَالاَرْضَ قَادِرٌ عَلَىَ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ [99]: 307

﴿ وَلَقَدَ اتَيْنَا مُوسى تِسْعَ آيَٰتٍ بَيِّنَٰتٍ﴾ [101] : 213، 214

﴿ وَيَخِرُّونَ لِلَاذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ [108] : 279

﴿ الكهف﴾

﴿ الْحَمْدُ للّهِ الذي أَنزَلَ عَلَىعَبْدِهِ الْكِتَبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا﴾ [1]: 30

﴿ مَا يَعْلَمُهُمُ إِلاَّ قَلِيلٌ﴾ [22]: 255، 268، 269، 273

﴿ وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ انِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾ [24] : 36

﴿ وَاتْلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ لاَ مُبَدِّلَ لِكَلِمَتِهِ... مُلْتَحَدًا﴾ [27] : 247

﴿ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا﴾ [32] : 269

﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الاِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلاً﴾ [53] : 249

﴿ بَل لَّهُم مَّوْعِدٌ لَّن يَجِدُوا مِن دُونِهِ مَوْئِلاً﴾ [57] : 16

﴿ قَالَ أَلَمَ اَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِي صَبْرًا﴾ [74]: 307

﴿ ذَلِكَ تَاوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [81] : 356

﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ [83]:269

﴿ وَوَجَدَ عِندَهَا قَوْمًا﴾ [84]: 255

﴿ قَالَ أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُ﴾ [85]: 313

﴿ لَمْ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا كَذَلِكَ﴾ [87-88]: 283

﴿ مريـــم ﴾

﴿ كٓهيعٓصٓ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾ [1] :234

﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ -ال يَعْقُوبَ﴾ [4-5] : 79

﴿ قَالَ رَبِّ اجْعَل لِّيَ ءَايَةً قَالَ ءَايَتُكَ أَلاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [9]:212

﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِۦ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [10]: 279

﴿ فَحَمَلَتْهُ فَانتَبَذَتْ بِهِۦ مَكَانًا قَصِيًّا﴾ [21]: 309

﴿ مَا كَانَ للهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾ [34] : 231

﴿ كُن فَيَكُونُ﴾ [34] : 170

﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [40]: 269 ، 273

﴿ وَلاَ يُظْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [60] : 166

﴿ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا﴾ [74] : 16

﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [75]:273

﴿ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَٰنِ عَهْدًا كَلاَّ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ﴾ [79-80]: 342

﴿ واتخَذُوا مِن دُونِ اللهِ ءَالِهَةً لِيَكُونُوا لَهُم عِزًّا كَلاَّ...﴾ [82-83]: 342

﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا...عَبْدًا﴾ [91-94] : 231.

﴿ طـــه ﴾

﴿ الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [4] :363

﴿ قَدْ اوتِيتَ سُؤْلَكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [35] : 173

﴿ وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَىٰٓ إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ﴾ [36- 38]: 295

﴿ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي﴾ [38]: 273

﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [39] :363، 367

﴿ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلاَ تَحْزَنَ﴾ [40]: 255

﴿ وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا ﴾ [40]: 255

﴿ وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي ﴾ [41]: 255

﴿ مَكَانًا سوى﴾ [57] : 16

﴿ وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾ [58] : 16

﴿ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيْلَكُمْ لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِبًا...افْتَرَى﴾ [60]:251

﴿ قَالُوا لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَآءَنَا مِنَ الْبَيِّنَٰتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [71]: 313

﴿ وَلَقَدْ اَوْحَيْنَا إِلَى مُوسى﴾ [76] : 36 ، 82 ، 220 ، 288، 299
﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [77]: 255
﴿ قَالَ يَقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا﴾ [84] : 269 ، 273
﴿ فَكَذَلِكَ أَلْقَى السَّامِرِيُّ﴾ [86] : 255
﴿ فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسى فَنَسِيَ﴾ [86]: 269 ، 299
﴿ فَنَسِيَ أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾ [86-87]: 6 ، 304
﴿ أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾ [87] : 269 ، 273
﴿ قَالَ يَهَرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا﴾ [91]: 288، 299،
﴿ أَلاَّ تَتَّبِعَنِ﴾ [91]: 304
﴿ فَإِمَّا يَاتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى ﴾ [120] : 263، 273، 299
﴿ وَلاَ تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا﴾ [129] :263، 273

﴿ الأنبياء ﴾

﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [4] : 171
﴿ فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوٰيهُمْ حَتَّى جَعَلْنٰهُمْ حَصِيدًا خَٰمِدِينَ﴾ [15]: 313
﴿ وَلَهُ مَن فِي السَّمٰوٰتِ وَالاَرْضِ﴾ [19]: 293
﴿ خُلِقَ الانسٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [37]:251
﴿ سَأُوْرِيكُمْ ءَايٰتِي فَلاَ تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [37]: 345
﴿ بَلْ مَتَّعْنَا هَؤُلآءِ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّى طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ﴾ [44] : 26
﴿ وَلَقَدْ اتَيْنَا مُوسى وَهَرُونَ الفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [48]: 328
﴿ مَن فَعَلَ هَذَا بِئَالِهَتِنَا﴾ [59]:283
﴿ وَمَا أَرْسَلْنٰكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِّلْعٰلَمِينَ﴾ [106]: 347

﴿ الحــج ﴾

﴿ ذَلِكَ هُوَ الضَّلٰلُ الْبَعِيدُ يَدْعُو لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ لَبِئْسَ الْمَوْلى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ﴾ [13]:339 .
﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ الاَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [61]:338
﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾ [71]: 283
﴿ يَأَيُّهَا الذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [75]:283
﴿ مِن قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ﴾ [76]: 304

﴿ المؤمنون ﴾

﴿ فَقَالَ الْمَلَؤُ ا الذينَ كَفَرُوا من قَوْمه﴾ [24]: 313
﴿ قَالَ رَبِّ انصُرْنِي بِمَا كَذَّبُونِ﴾ [39]: 311
﴿ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ بِالْحَقِّ ﴾ [41] : 178
﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسى وَأَخَاهُ هَارُونَ﴾ [45:] : 273
﴿ وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ ءَايَةً﴾ [51]: 26، 27، 214
﴿ يَأَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾ [52] : 27
﴿ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [57] : 168
﴿ وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِم مِّن ضُرٍّ للَجُّوا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [76]: 309
﴿ قُل لِّمَنِ الأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ سَيَقُولُونَ للهِ... تُسْحَرُونَ﴾ [85-90] : 232
﴿ حَتَّى إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ ربِّ ارْجِعُونِ... يُبْعَثُونَ﴾ [100-101]: 342
﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَ أَنَّكُمْ إِلَيْنَا لاَ تُرْجَعُونَ﴾ [116]: 311

﴿ النـــور ﴾

﴿ اللهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [35] : 215، 241، 294
﴿ اللهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ...عَلِيمٌ﴾ [35-36] : 239
﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ﴾ [42]: 255
﴿ فَلْيَحْذَرِ الذينَ يُخَالِفُونَ عَنَ أَمْرِهِ﴾ [61]:4

﴿ الفرقـــان ﴾

﴿ تبَارَكَ الذي نَزَّلَ الفرقانَ على عَبْدِه ليكونَ للعَٰلَمينَ نَذيرًا﴾ [1]: 328
﴿ لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنفُسِهِمْ﴾ [21] : 173
﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَئِكَةَ لاَ بُشْرَى يَوْمَئذ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ [22] : 343
﴿ لَقَدَ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلانسَانِ خَذُولاً﴾ [29]: 25
﴿ وَقُرُوناً بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا﴾ [38]: 351، 367
﴿ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ [53] : 86
﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَمًا﴾ [63] : 25

﴿ الشعراء ﴾

﴿طسٓمٓ تِلْكَ ءَايَٰتُ الْكِتَٰبِ الْمُبِينِ...خَٰضِعِينَ﴾ [1-3] : 216

﴿ أَوَلَمْ يَرَوا اِلَى الاَرْضِ كَمَ اَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ انَّ فِي ذَلِكَ لَأَيَةً﴾ [6-7] : 214

﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّومِنِينَ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ [7-8] : 25

﴿ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ﴾ [24]: 313

﴿ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [48] : 273

﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ [50]: 311

﴿ وَالَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [82]: 313

﴿ وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ﴾ [92-93]:74

﴿ مِن دُونِ اللهِ هَلْ يَنصُرُونَكُمْ أَوْ يَنتَصِرُونَ﴾ [93] : 225، 304

﴿ قَالُوا أَنُومِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الاَرْذَلُونَ﴾ [111]: 307

﴿ أَتُتْرَكُونَ فِي مَاهَٰهُنَا ءَامِنِينَ﴾ [146]: 313

﴿ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾ [168] : 251

﴿ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾ [194]: 304

﴿ النمل ﴾

﴿ قَالُوا نَحْنُ أُولُوا قُوَّةٍ وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ [33]: 273

﴿ قَالَ إِنَّهُۥ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ﴾ [45]: 273

﴿ قَالَ إِنَّهُۥ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ ﴾ [45]: 255

﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلهِ رَبِّ الْعَٰلَمِينَ﴾ [46]:34

﴿ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ﴾ [48]: 345

﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا أَخْرِجُوا ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ﴾ [58]: 308

﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ اللهِ﴾ [62-64] : 283

﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى﴾ [82] : 59

﴿ أَلَمْ يَرَوا اَنَّا جَعَلْنَا الَّيْلَ لِيَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا انَّ فِي ذَلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُومِنُونَ﴾ [88]: 214

﴿ صُنْعَ اللهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [90]: 40

﴿ القصص ﴾

﴿ وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ﴾ [11]: 309

﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ﴾ [22] : 273

﴿ فَلَمَّا جَآءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا لَوْلاَ أُوتِيَ مِثْلَ مَآ أُوتِيَ مُوسى﴾ [48] : 26

﴿ قَالَ الذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ﴾ [63]: 313

﴿العنكبـــوت﴾

﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلاَ فِي الأَرْضِ...المفْسِدِينَ﴾ [3] : 249 **[القصص]**

﴿ إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ أَوْثَنًا﴾ [16]: 313

﴿ فَئَامَنَ لَهُ لُوطٌ﴾ [25]: 311

﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَاتُونَ الرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ﴾ [28] : 273

﴿ وَمِنْهُم مَّنَ اَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ﴾ [40] : 178

﴿ وَقَالُوا لَوْلاَ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَـٰتٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الآيَـٰتُ عِندَ اللهِ وَإِنَّمَا أَنَاْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [50]:214

﴿ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ﴾ [53]: 345

﴿ يَسْتَعْجِلُونَكَ بِالعَذَابِ﴾ [54]: 345

﴿ الـــروم ﴾

﴿ غُلِبَتِ الرُّومُ﴾ [1] : 299

﴿ فِي أَدْنَى الأَرْضِ﴾ [1] : 225، 304

﴿ فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾ [2] : 273، 304

﴿ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ [54]: 69

﴿ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ [2]:269، **299**

﴿ فَاصْبِرِ انَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ﴾ [59]: 347

﴿ لقمان ﴾

﴿ هَذَا خَلْقُ اللهِ﴾ [10]: 314

﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَـٰنُ لابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَبُنَيَّ لاَ تُشْرِكْ بِاللهِ﴾ [12]: 259

﴿ بِاللهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [12] : 57

﴿ إِنَّ اللهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَ يُنَزِّلُ الغَيْثَ... وَمَا تدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [33]: 352

﴿السجدة﴾

﴿ قُلْ يَتَوَفّيكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الذي وُكّلَ بِكُمْ﴾ [11]: 311

﴿ وَقَالُوا أَ.ذَا ضَلَلْنَا فِي الاَرْضِ انَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [10]: 273

﴿ فَلاَ تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾[17]: 358

﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمَ اَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ...يُبْصِرُونَ﴾ [26-27] : 250

﴿ الأحزاب ﴾

﴿ وَمَن يَّقْنُتْ مِنكُنَّ لِلّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُّوتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ [31]: 308

﴿ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾ [37]: 314

﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلذِي أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ﴾ [37] : 168

﴿ قلِ انَّمَا علمُهَا عِندَ اللهِ﴾ [63]:351

﴿ سبـــأ ﴾

﴿ قُلْ بَلى وَرَبِّي لَتَاتِيَنَّكُمْ﴾ [3]: 339

﴿ جَنَّتَانِ عَن يَّمِينٍ وَشِمَالٍ﴾ [15]: 255

﴿ قُلْ مَن يَّرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالاَرْضِ﴾ [24] : 308

﴿ فاطر ﴾

﴿ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللهِ تَبْدِيلاً﴾ [43]:269، 273

﴿ يس ﴾

﴿ لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ﴾ [6]: 314

﴿ إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ﴾ [10] : 168

﴿ اتَّبِعُوا مَن لاَّ يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [20]:252

﴿ وَمآ أَنزَلْنَا عَلَىَ قَوْمِهِ مِن بَعْدِهِ مِن جُندٍ مِّنَ السَّمَآءِ﴾ [27] : 308

﴿ إِن كَانَتِ الاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ [28] : 178

﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ الاَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا...يَاكُلُونَ﴾ [32] : 337

﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ اليْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾ [36]:252

﴿ أَلَمَ اَعْهَدِ اِلَيْكُمْ يَبَنِيٓ ءَادَمَ أَلاَّ تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ [59]: 311

﴿ لِتُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا[69] : 59

﴿ فَلاَ يُحزِنكَ قَولُهُمُ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّون وَما يُعْلِنُونَ﴾ [75] : 56
﴿ الذي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الاَخْضَرِ نَارًا﴾ [79] : 314
﴿ كُن فَيَكُون﴾ [81] : 170

﴿ الصافـــات ﴾

﴿ فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا﴾ [3]: 299
﴿ مِن دُونِ اللهِ﴾ [23]: 304
﴿ إِنَّهُم مَّسْؤُولُونَ﴾ [24] : 166
﴿ فَوَاكِهُ وَهُم مُّكْرَمُونَ﴾ [42]: 304
﴿ يُطَافُ عَلَيْهِم بِكأسٍ مِّن مَّعِينٍ بَيْضَاءَ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ... مَّكْنُونٌ﴾ [45-49]:329
﴿ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ يَقُولُ أَئِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ...لَمَدِينُونَ﴾ [51]: 314
﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَن يَإِبْرَاهِيمُ﴾ [104]: 299
﴿ سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾[109-110]: 239
﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ﴾ [137-138]: 283
﴿ فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَآءِ وَهُوَ سَقِيمٌ﴾ [145] : 308
﴿ أَلاَ إِنَّهُم مِّن افْكِهِمْ لَيَقُولُونَ﴾ [151] : 52 ، 63 ، 70 ، 85 ، 102 ، 120 ، 212، 255، 288، 299، 351
﴿ أَلاَ إِنَّهُم مِّن افْكِهِمْ لَيَقُولُونَ... فَكَفَرُوا بِهِ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [151-170] : 217
﴿ وَلَدَ اللهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [152]: 3، 5، 6، 12، 57، 225، 304
﴿ فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ [161] : 230، 255، 299
﴿ وَإِن كَانُوا لَيَقُولُونَ﴾ [167]: 12 ، 13، 212، 226 ، 229
﴿ لَوَ انَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ الاَوَّلِين﴾ [168]: 255، 299
﴿ أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ﴾ [176]: 345

﴿ ص ﴾

﴿ وَقَالَ الكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ﴾ [3]: 74
﴿ أُوْلَئِكَ الاَحْزَابُ﴾ [12] : 171
﴿ وَقَالُوا رَبَّنَا عَجِّل لَّنَا قِطَّنَا قَبْلَ يَوْمِ الْحِسَابِ اصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ﴾ [15]: 348
﴿ وَءَاتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ﴾ [19] : 241
﴿ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ [20] : 170

﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا ءَايَٰتِهِۦ﴾ [28]: 6 . 55 . 212 . 233. 368. 355

﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّٰفِنَٰتُ الْجِيَادُ﴾ [30]: 314

﴿ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَئَابٍ﴾ [48] : 78

﴿ وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ﴾ [51]: 309

﴿ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [81] : 73

﴿ قَالَ فَالْحَقَّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ [83]: 314

﴿الزمـــر﴾

﴿ إِنَّ اللهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِيمَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [3] : 273

﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [16] : 36، 269

﴿ لاَ يُخْلِفُ اللهُ الْمِيعَادَ﴾ [19]: 170

﴿ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوىً لِّلْكَٰفِرِينَ وَالَّذِي جَآءَ بِالصِّدْقِ﴾ [31-32] : 56، 280

﴿ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطتُّ فِي جَنبِ اللهِ﴾ [53]: 367

﴿ أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوَ اَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [55]:342

﴿ بَلَى قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِي﴾ [56]:339

﴿ وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [67] : 365

﴿ قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَٰفِرِينَ﴾ [68]: 339

﴿غافـــر﴾

﴿ حَمٓ تَنزِيلُ الْكِتَٰبِ مِنَ اللهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [1]:74

﴿ وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ النَّارِ﴾ [5]: 56 ، 259

﴿ قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ فَاعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا﴾ [10]: 314

﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ﴾ [17] : 273

﴿ وَأَن يُظْهِرَ فِي الأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ [26] : 170

﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَٰبَ﴾ [36] : 170

﴿ وَيَٰقَوْمِ مَا لِيَ أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَوٰةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ﴾ [41]: 308

﴿ وَأُفَوِّضُ أَمْرِيَ إِلَى اللهِ إِنَّ اللهَ بَصِيرٌ بِالعِبَادِ﴾ [44]: 282

﴿ إِنَّ اللهَ بَصِيرٌ بِالعِبَادِ﴾ [44] : 171

﴿ وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾ [57]: 269، 273

﴿ إِنَّ السَّاعَةَ لآتِيَةٌ لاَّ رَيْبَ فِيهَا﴾ [59]: 361
﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الاَغْلاَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلاَسِلُ يُسْحَبُونَ﴾ [70-71] : 24، 82
﴿ إِذِ الاَغْلاَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ والسَّلاَسِلُ يُسْحَبُونَ﴾ [71]: 269
﴿ فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ﴾ [72] : 225

﴿فصلـــت﴾

﴿ إِنَّ الذينَ قالُوا ربُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الملائكةُ ألاَّ تَخَافُوا وَلاَ تَحْزَنُوا﴾ [29]: 343.
﴿ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [41] : 171
﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الاَفَاقِ﴾ [52] : 26
﴿ أَلاَ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾ [53] : 171

﴿ الـــشورى ﴾

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [9]: 362
﴿ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [26] : 168
﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الذينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ﴾ [39]: 314

﴿ الزخـــرف﴾

﴿حم وَالكِتَبِ المُبِينِ﴾ [1]: 72
﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالاَنْعَمِ مَا تَرْكَبُونَ﴾ [11] : 27
﴿ قُلَ اَوَ لَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ﴾ [22]: 308
﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ ﴾[31] : 283
﴿ وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِئُونَ وَزُخْرُفًا﴾ [33-34]: 283
﴿ وَزُخْرُفًا﴾ [34]: 304
﴿ فَاسْتَمْسِكْ بِالذي أُوحِيَ إِلَيْكَ﴾ [42]: 314
﴿ وَمَا نُرِيهِم مِّنَ - ايَةٍ الاَّ هِيَ أَكْبَرُ مِنُ اخْتِهَا﴾ [47] : 213
﴿ أَمَ انَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الذي هُوَ مَهِينٌ﴾ [51]:273
﴿ بَلى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [80]: 339
﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ﴾ [87]: 232.

﴿ الدخـــان ﴾

﴿ يَغْشَى النَّاسَ﴾ [10]: 305

﴿ كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ وَزُرُوعٍ﴾ [24- 26]: 78

﴿ مِن فِرْعَوْنَ﴾ [30]: 305

﴿ إِنَّ هَؤُلَاءِ لَيَقُولُونَ﴾ [33]: 6 ، 9 ، 26 ، 76، 299

﴿ إِنَّ هَؤُلَاءِ لَيَقُولُونَ إِنْ هِيَ إِلاَّ مَوتَتُنَا الأُولَى وَمَا نَحْنُ بِمُنشَرِينَ﴾ [33-34]:239

﴿ إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ﴾ [41]: 2، 5 ، 37 ،69، 78 ، 82 ، 102، 212 ، 229، 288، 300

﴿ طَعَامُ الأَثِيمِ﴾ [41]: 6، 305

﴿ كَالْمُهْلِ تَغْلِي فِي الْبُطُونِ﴾ [42]: 269

﴿ وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾ [51]: 329

﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مُقَامٍ أَمِينٍ... كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾ [48-51] : 216

﴿الجاثية﴾

﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُومِنِينَ﴾ [2-4] : 214

﴿ الأحقـــاف﴾

﴿ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُم بِهِ﴾ [23] : 50

﴿ بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُم بِهِ﴾ [23]: 345

﴿ قَالُوا بَلَى وَرَبِّنَا﴾ [33]: 339

﴿ فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُوا العَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلاَ تَسْتَعْجِل لَّهُمْ﴾ [34] : 86، 344

﴿ القتـــال ﴾

﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [4]: 273

﴿ أَفَلاَ يَتدبَّرُونَ القُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [25] : 355

﴿ الفتح ﴾

﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [10]: 367

﴿الحجـــرات﴾

﴿ يَأَيُّهَا الذِينَ ءَامَنُوا لاَ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدِي اللهِ وَرَسُولِهِ﴾ [1] :4

﴿ق﴾

﴿ بَلْ عَجِبُوا أَن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُم...بَعِيدٌ﴾ [2-3]: 348

﴿ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ [2]: 168

﴿ ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ [3]: 168

﴿ كِتَابٌ حَفِيظٌ﴾ [4]: 168

﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبَارَكًا...رِزْقًا لِّلْعِبَادِ﴾ [9-11]: 78

﴿ قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَطْغَيْتُهُ وَلَكِن كَانَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ﴾ [27]: 312

﴿ الذريت ﴾

﴿وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا﴾ [1]: 82

﴿ فَالْمُقَسِّمَاتِ أَمْرًا ﴾ [4]: 300

﴿كَانُوا قَلِيلاً مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾[17]: 348

﴿ قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ [31] : 308

﴿ فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذَنُوبًا مِّثْلَ ذَنُوبِ أَصْحَابِهِمْ فَلاَ يَسْتَعْجِلُونِ﴾ [59]: 345، 348

﴿ الطور ﴾

﴿وَالطُّورِ﴾ [1] : 82

﴿ فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾ [2]: 305

﴿ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ [5]: 300

﴿ النجم ﴾

﴿ وَ النَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ [1]: 300

﴿ أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الأُنثَى تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾ [21-22] : 248

﴿ وَإِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [28]: 255

﴿ فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّى﴾ [28]: 6، 24، 37، 218

﴿ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدِ الاَّ الْحَيَوٰةَ الدُّنْيَا﴾ [28]: 6، 225، 305

﴿ وَإِبْرَاهِيمَ الذِي وَفَّى...فَغَشَّيٰهَا مَا غَشَّى﴾ [36-53] : 79

﴿ وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الأُخْرَى﴾ [46]: 314

﴿ القمر ﴾

﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ وَإِن يَرَوَا ءَايَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ [1- 2] : 214

﴿ فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانتَصِرْ﴾ [10]: 312

﴿ نُذُرِ﴾ [16] : 16

﴿ وَلَقَدْ رَاوَدُوهُ عَن ضَيْفِهِ﴾ [37]: 314
﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾ [45]: 170
﴿ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾ [48] : 170

﴿ الرحمن ﴾

﴿ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ [1] : 16
﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [27] : 166
﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ﴾ [33] :37، 273
﴿ وَنُحَاسٌ فَلاَ تَنتَصِرَانِ﴾ [34] : 229، 305
﴿ مُدْهَامَّتَانِ﴾ [63] : 229
﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ [71]: 329

﴿ الواقعــة ﴾

﴿ وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾ [8] : 273
﴿ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾ [8] : 288، 300
﴿ وَأَصْحَابُ الْمَشْئَمَةِ﴾ [10] : 273، 300
﴿ وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾ [20]: 269 ، 274
﴿ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ﴾ [24]: 72
﴿ لاَ يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلاَ تَاثِيمًا﴾ [27] : 166، 269
﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾ [29] : 300
﴿ وَكَانُوا يَقُولُونَ﴾ [40] : 83 ، 218، 288، 300
﴿ وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ﴾ [43] : 274، 300
﴿ قُلِ انَّ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ﴾ [52]: 6 ، 63 ، 102، 269 ، 274، 300
﴿ نَحْنُ خَلَقْنَاكُمْ﴾ [60]: 293
﴿ فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ...﴾ [91-94]: 295، 300
﴿ وَأَمَّا إِن كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ [93]: 300
﴿ وَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ الضَّالِّينَ﴾ [95]: 300

﴿ الحديــد ﴾

﴿ مِن قِبَلِهِ الْعَذَابُ﴾ [13]: 255
﴿ قَالُوا بَلَى وَلَكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [13]: 339

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

﴿ المجادلـــة ﴾

﴿ أُولَٰئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ﴾ [20]: 255

﴿ الحشـــر ﴾

﴿ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ﴾ [2]: 314

﴿ وَاللهُ شَدِيدُ العقَاب﴾ [7]: 280

﴿ وَالذِينَ جَآءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا﴾ [10] : 26

﴿ الممتحنة ﴾

﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [1] : 3، 50، 57 ،

﴿ التغابـــن ﴾

﴿قلْ بَلِي وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [7]: 339

﴿ الطـــلاق ﴾

﴿ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾ [2]: 255

﴿ وَمَن يَّتَّقِ اللهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا﴾ [2]: 269

﴿ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى﴾ [6]: 314

﴿ التحريم ﴾

﴿ يَأَيُّهَا الذِينَ ءَامَنُوا قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [6] :51

﴿الملـــك﴾

﴿ قَالُوا بَلِي قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ﴾ [9] : 269 ، 274، 339

﴿ وَيَقُولُونَ مَتِي هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ قُلِ انَّمَا الْعِلْمُ عِندَ اللهِ﴾ [26-27]: 348

﴿ القلـــم ﴾

﴿ وَالقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [1]: 300

﴿ فَطَافَ عَلَيْهَا طَآئِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَآئِمُونَ﴾ [19]: 312

﴿ أَمْ لَكُمْ كِتَٰبٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ﴾ [37]: 300

﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [42]: 365

﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ الْحُوتِ﴾ [48]: 347

﴿ الحاقـــة﴾

﴿ الحَآقَّةُ﴾ [1]: 300

﴿ وَأَمَّا مَنُ اوتِيَ كِتَٰبَهُ بِشِمَالِهِۦ﴾ [24] : 274، 300

﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الاَقَاوِيلِ﴾ [44]: 300

﴿ المعارج ﴾

﴿ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [4]: 255

﴿ إِنَّ الإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [19-21]:291

﴿ فَلاَ أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ﴾ [40]: 300

﴿ نوح ﴾

﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ﴾ [10]:251

﴿ وَلاَ تَذَرُنَّ وُدًّا وَلاَ سُوَاعًا وَلاَ يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [24]: 270، 274

﴿ الجـــن ﴾

﴿ وَمَن يَّعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [23]: 314

﴿ المزّمل ﴾

﴿ قُمِ الَيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [1]: 170.

﴿ وَرَتِّلِ القُرْءَانَ تَرْتِيلاً﴾ [3]: 170

﴿ وَسَبْحًا طَوِيلاً﴾ [6] : 170

﴿ المدثـــر ﴾

﴿ يَأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ [1]: 301

﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ﴾ [8]: 301

﴿ ثُمَّ نَظَرَ﴾[21] : 220

﴿ وَالصُّبحِ إِذَا أَسْفَرَ﴾ [34]: 301

﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ الاَّ أَصْحَابَ اليَمِينِ﴾ [38-39]: 32

﴿ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [40] : 83

﴿ بَلْ يُرِيدُ كلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أن يُّوتى صُحُفًا مُّنَشَّرَةً كلاَّ بَل لاَّ يَخَافونَ الآخِرَةَ﴾ [51-52]:343

﴿ القيامـــة ﴾

﴿ بَلِي قَادِرِينَ﴾ [4]: 339

﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [9]: 301

﴿ يَقُولُ الانسَانُ يَوْمَئِذ اَيْنَ الْمَفَرُّ﴾ [10] : 32

﴿ أَيَحْسِبُ الانسَانُ أَن يُّتْرَكَ سُدًى﴾ [35]: 16

﴿ الإنسان ﴾

﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا اَوْ كَفُورًا﴾ [24]:347

﴿ المرسلت ﴾

﴿ وَالْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا﴾ [1]: 82

﴿ النبأ ﴾

﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [1]: 16، 350

﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الأَرْضَ مِهَٰدًا...وَجَنَّٰتٍ أَلْفَافًا﴾ [6-16] : 86

﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا﴾ [31] : 26

﴿ النزعت ﴾

﴿وَالنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا...الرَّادِفَةُ﴾ [1-7] : 86

﴿ فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [13]: 301

﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾ [15] : 171

﴿ ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَى فَحَشَرَ﴾ [22-23]: 259

﴿ ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَى فَحَشَرَ فَنَادَى﴾ [22-23]:77

﴿ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ﴾ [33]: 255

﴿ فَإِذَا جَآءَتِ الطَّآمَّةُ الْكُبْرَى﴾ [34]: 301

﴿ وَبُرِّزَتِ الْجَحِيمُ لِمَنْ يَرَى﴾ [36] : 171

﴿ فَأَمَّا مَن طَغَى﴾ [37] : 218

﴿ وَءَاثَرَ الْحَيَوٰةَ الدُّنْيَا﴾ [37]: 301

﴿ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [38] : 166

﴿ الْمَأْوَى﴾ [38]: 16

﴿ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ﴾ [39]: 301

﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [40] : 166

﴿ عبس ﴾

﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾ [1] : 301

﴿ أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَى ﴾ [5]: 301

﴿ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ﴾ [32]: 255

﴿ فَإِذَا جَآءَتِ الصَّآخَّةُ﴾ [33]: 218، 301

﴿ التكوير ﴾

﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ﴾ [1-2] : 76، 171

﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ...عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ﴾ [1-14]: 291

﴿ وَإِذَا الْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ﴾ [13]: 301

﴿ وَالصُّبحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾ [18]: 301

﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [24] : 192

﴿ الانفطـــار ﴾

﴿ وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ﴾ [4] : 301

﴿ المطـــففين ﴾

﴿ أَلاَ يظنُّ أُولئكَ أَنَّهم مَّبْعوثونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ يَوْمَ يَقومُ النَّاسُ لرَبِّ العَٰلَمِينَ﴾ [4-5] :361

﴿ الانشقاق ﴾

﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾ [7] : 6، 220

﴿ فأَمَّا مَنْ اوتِيَ كِتَٰبَهُ بيَمِينِهِ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [5-7] : 239

﴿ وَأَمَّا مَنْ اوتِيَ كِتَٰبَهُ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ﴾ [10]: 301

﴿ وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ﴾ [18]: 301

﴿ البـــروج ﴾

﴿ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ﴾ [3]: 301

﴿ الطـــارق ﴾

﴿ النَّجْمُ الثَّاقِبُ﴾ [3]: 302

﴿ وَالاَرْضِ ذَاتِ الصَّدْعِ﴾ [12]: 302

﴿ إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا﴾ [15]: 270

﴿ الغاشيـــة ﴾

﴿ هَلَ اَتَيْكَ حَدِيثُ الغَٰشِيَةِ﴾ [1] : 283

﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئذ خَٰشِعَةٌ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾ [2-3] : 167

﴿ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ...الاَكْبَرَ﴾ [21-24] : 81

﴿ الفـــجر ﴾

﴿ إِذَا يَسْرِ﴾ [4]:16، 243: 302

﴿ فَأَمَّا الانسَٰنُ إِذَا مَا ابْتَلَيْهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ ﴾ [15] : 274، 302

﴿ أَكْرَمَنِ﴾ [16] : 16

﴿ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَيْهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ﴾ [17] : 274، 302

﴿ أَهَنَنِ﴾ [18]: 16

﴿ يَٰأَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [30]: 302

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

﴿ البـــلد ﴾

﴿ وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ﴾ [3]: 302

﴿ الشمس ﴾

﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوٰيهَا﴾ [8]: 302

﴿ الليل ﴾

﴿ وَالَيْلِ إِذَا يَغْشٰى﴾ [1] : 81

﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنثٰى﴾ [3]: 302

﴿ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتّٰى﴾ [4] :81

﴿ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنٰى﴾ [6]: 302

﴿ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنٰى﴾ [9]: 302

﴿ الضحى ﴾

﴿ وَالضُّحٰى﴾ [1] : 81

﴿ وَالَيْلِ إِذَا سَجٰى﴾ [2]: 302

﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلٰى﴾ [3] : 81

﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ...فَحَدِّثْ﴾ [9-10-11]: 171

﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [11] : 37

﴿ الشرح ﴾

﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [1] : 37

﴿ التيـــن ﴾

﴿ وَهَذَا الْبَلَدِ الأَمِينِ﴾ [3]: 302

﴿ العلق ﴾

﴿ خَلَقَ الاِنسٰنَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [2] : 171

﴿ عَلَّمَ الاِنسٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [5] : 171

﴿ كَلاَّ إِنَّ الاِنسٰنَ لَيَطْغٰى...بِالنَّاصِيَةِ﴾ [6-16] : 160

﴿ أَرَءَيْتَ الذِي يَنْهٰى﴾ [9]: 10 ، 13 ، 52 ، 69 ، 76 ، 80 ، 159 ، **227** ، **235** ، **288**، 295، 302

﴿ عَبْدًا اذَا صَلّٰى﴾ [10] : 5، 6 ، 225، 305

﴿ كَلاَّ لَئِن لَّمْ يَنتَهِ﴾ [15] : 69 ، 80 ، 229 ، 274، 295، 302

﴿ القدر ﴾

﴿ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴾ [3]: 190، 259

﴿ بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ﴾ [4]: 259

﴿ البينة ﴾

﴿ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ ﴾ [3] : 171

﴿ الزلزلـــة ﴾

﴿ وَقَالَ الإِنسَانُ مَا لَهَا ﴾ [3]: 302

﴿ يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا ﴾ [6]: 270، 274

﴿ العديـــت ﴾

﴿ فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا ﴾ [5]: 302

﴿ القارعـــة ﴾

﴿ القَارِعَةُ ﴾ [1]: 302

﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ ﴾ [5] : 83، 102، 218، 226، 288، 295، 302

﴿ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ ﴾ [7]: 302

﴿ التكاثـــر ﴾

﴿ كَلاَّ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ اليَقِينِ ﴾ [5] : 29، 295

﴿ العصر ﴾

﴿ وَالْعَصْرِ ﴾ [1] : 81

﴿ وَالْعَصْرِ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ [1-2]: 295

﴿ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ [2] :81

﴿ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ ﴾ [2]: 270، 274

﴿ الهمـــزة ﴾

﴿ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴾ [1] : 167

﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ كَلاَّ لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ ﴾ [3-4]: 343

﴿ نَارُ اللهِ الْمُوقَدَةُ ﴾ [6] :78

﴿ تَطَّلِعُ عَلَى الأَفْئِدَةِ ﴾ [7]: 16

﴿قريش﴾

﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ ﴾ [3] : 274

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

﴿ الماعـــون ﴾

﴿ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [4]: 2، 4، 5، 10، 11، 12 ، 62 ، 63 ، 70 ، 73 ،78 ، 85 ، 102 ، 225 ، 226 ، 235، 256 ، 286 288 ، 289، 302

﴿ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ الذينَ هُمْ عَن صَلاَتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [4-5] : 105

﴿ الذِينَ هُمْ عَن صَلاَتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [5] : 290

﴿ الكوثـــر ﴾

﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [2] :171

﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ﴾ [3] : 26

﴿ النصـــر ﴾

﴿ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللهِ أَفْوَاجًا﴾ [2]: 302

﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاستغفرْهُ﴾ [3]: 259، 359

﴿الإخـــلاص ﴾

﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ اللهُ الصَّمَدُ﴾ [1-2] : 64 ، 168، 231

﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [3] : 168

﴿ الفلق ﴾

﴿ قُلَ اَعُوذُ بِرَبِّ الفَلَقِ﴾ [1]: 10 ، 171، 302

﴿ النـــاس﴾

﴿ قُلَ اَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [1] : 171

فهرس القراءات غير الصحيحة

﴿ مَلَكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة3] : 29
﴿ لَيْسَ عليْكُمْ جناحٌ أَن تَبْتَغوا فَضْلاً مِّن رَّبكم فِي مَوَاسِمِ الحَجِّ﴾[البقرة 197] :186
﴿ هَلْ تَسْتطيعُ ربكَ﴾ [المائدة 114]: 186
﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّن أنفَسكم﴾ (بفتح الفاء)[التوبة129] : 186
﴿ وَلوْ جئنَا بمثله مدَادًا ﴾ [الكهف104] : 186
﴿ إنَّ السَّاعة ءاتية أَكَادُ أخفيهَا من نَّفسي فكيْفَ أظهرهَا عَلَيْكُمْ﴾ [طه 14] : 178
﴿ وَهم مِّن كُلِّ جَدَثٍ يَنسلونَ ﴾ [الأنبياء95] : 186
﴿ وَكَانَ عَبْدُ اللهِ وَجيهًا﴾ [الأحزاب69] : 186
﴿ فلا تَعْلمُ نفسٌ ما أخْفِي لهم مِّن قَرَّات أعْيُنٍ﴾ [السجدة 17] : 185
﴿ إن كَانَتْ إلاّ زَقيَةً واحدةً ﴾ [يس28] : 178
﴿ حم سين قاف﴾ [الشورى1] :186
﴿ مُتَّكئينَ عَلَى رَفارِفَ خُضْرٍ وَ عَبَاقِرِيَّ حِسَانٍ﴾ [الرحمن75] : 185
﴿ فرُوحٌ ورَيْحَانٌ﴾ [الواقعة92] : 186
﴿ وَالذَّكَر والأنثى﴾ [اليل3] : 182.
﴿ وَ تكونُ الجبالُ كالصُّوف المنفُوشِ ﴾ [القارعة4] : 178
﴿ إذا جَاءَ فتْحُ اللهِ والنَّصْرُ ﴾ [النصر1] : 179، 186

فهرس الأحاديث والآثار(*)

« آية المنافق ثلاث... » : 212

*«أخذنا القرآن عن قوم أخبرونا أنهم كانوا إذا تعلموا عشر آيات... » : 365

« أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك » : 153

« إذا أراد الله بأمة خيرا قبض نبيَّها قبلها » : 148

« إذا توضأتم فأشربوا أعينكم الماء... » : 152

« إذا حُدِّثتم عني بحديث يوافق الحق فصدِّقوه... » : 152

« إذا رأيتِ الذين يتبعون ما تشابه منه فاحذروهم» : 353

«إذا ضاق مجلس بأهله فبين كل سيدين مجلس عالم »: 156

« أعددت لعبادي ما لا عين رأت... » : 358

« أف أف اخرجا فاستقيئا ثم تطهرا » : 154

« أَكْرِمُوا الشُّهودَ... »: 158

«أن رسول الله ﷺ «كان يقرأ : (ملك يوم الدين) »: 93

« إن فقراء المسلمين يَزِفُّونَ كما تَزِفُّ الحَمَامُ » : 143

«إنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا»: 343

«إن لكل شيء سناما، وإن سنام القرآن سورة البقرة... » :256

« إن من تمام إيمان العبد أن يستثني في كل حديثه »:156

*« إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كان لهم فيه أناة... » : 345

«أن النبي ﷺكان يخطب قائما، ويجلس بين الخطبتين، ويتلو آية من القرآن» : 227

« أنه ﷺ توضأ مرة مرة فقال : هذا الذي افترض الله عليكم» : 152

«أنه ﷺ دعا عشية عرفة بالمغفرة من ربه» :142

«أنه ﷺ رأى أحدا يتبع حماما فقال : شيطان يتبع شيطانة »: 143

«إن الورد خلق من عرق النبي ﷺ» : 144

« بل أرجو أن يخرج الله عز وجل من أصلابهم من يعبد الله عز وجل... » : 347

(*) وقد وضعنا أمام الآثار المنسوبة إلى الصحابة وغيرهم علامة * ، تمييزا لها عن أحاديث رسول الله ﷺ ، كما أن هذه الأحاديث تشمل الصحيح والضعيف والموضوع.

«بلغوا عني ولو آية » : 228

« الدين النصيحة »: 2 .

« بينما الخضر يمشي في سوق بني إسرائيل » : 154

« بينما رسول الله ﷺ جالس إذ جاءه علي رضي الله عنه » :154

« تحت كل شعرة » : 152

« اتخِذوا الحَمَام المَقَاصِيصَ فإنها تلهي الجن عن صبيانكم »: 143

*«الترتيل هو تبيين الحروف » : 111

« تسحرنا مع النبي ﷺ ثم قمنا إلى الصلاة... » : 227

«الجنةُ دارُ الأسْخياء » : 158

« احبب حبيبك هَوْنًا ما عسى أن يكون بغيضك يوما ما » : 110

« خط لي رسول الله صلى الله عليه وسلم دارا » : 154

« رأيت رسول الله ﷺ يوم فتح مكة، يقرأ سورة الفتح، فرجع في قراءته » : 99

« سُرعةُ المَشْيِ تُذهبُ بهاءَ المؤمن» : 158

*«سلوني ، فو الله لا تسألوني عن شيء إلا حدثتكم... »:363

* «السنة تأويل الأمر»: 359

«سورة في القرآن تستغفر لصاحبها» : 226

« شكا رجل إلى رسول الله ﷺ الوَحْدَة، فقال له : لو اتخذت زوجا من حَمَامٍ » : 143

« صحبت ابن عباس من مكة إلى المدينة »: 98

«صلوا كما رأيتموني أصلي» : 133

«عُرضت عليَّ أجور أمتي، حتى القذاة يُخرجها الرجل من المسجد »: 228

« عليٌّ خير البشر فمن أبى فقد كفر »: 156

«فاقرؤوا على ما علمتم » : 96

« فاقرؤوا ما تيسر منه » : 96

* « كان رسوخهم في العلم أن آمنوا بمحكمه... » : 363

« كان ﷺ إذا قرأ قطع قراءته » : 92، 93، 100، 103

« كان ﷺ يحب النظر إلى الخضرة والأترج والحَمَام الأحمر » : 143

«كان ﷺ يصلي العشاء الآخرة ثم يسبح ثن يصلي بعدها ما شاء» : 118

«كان ﷺ يفتتح صلاته بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» : 130

«كان ﷺ يقرأ (بسمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحيمِ الحَمْدُ لله ربِّ العلمينَ)... » : 94

« كان ﷺ يقطع قراءته حرفا حرفا » : 97، 104

«كان ﷺ يقول في ركوعه : (سبحنك اللهم وبحمدك اغفر لي)»:359

« كان ﷺ يمد مدا : 98

«كان ﷺ يوالي في قراءته» : 134

« كلوا البلح بالتمر...» : 150

« كنا جلوسا مع رسول الله ﷺ بالبطحاء فمرت سحابة... » : 144

*« كنا نتعلم من النبي ﷺ عشر آيات، فما نتعلم العشر التي بعدهن... » : 364"

«لاَ تقومُ الساعةُ حتى لا يُعبَد اللهُ في الأرضِ مائةَ عامٍ» : 158

« لا دين لمن لا عقل له »: 156

«لا يزال يستجاب للعبد ما لم يَدْعُ بإثم... » : 345

« لقد أنزل علي الليلة آية ، ويل لمن قرأها و لم يتفكر فيها »: 227

«لقد كان مَن قبلَكم لَيُمشَطُ بمشاط الحديد ما دون عظامه من لحم أو عصب»: 347

«لقي رسول الله ﷺ جبريل - عليه السلام- في مكان بالمدينة» : 188

« لكل شيء زكاة وزكاة الدار بيت الضيافة » : 156

« لها الصداق بما استحللت من فرجها » :116

«اللهم أعني عليهم بسبع كسبع يوسف»: 348

«اللهمَّ إليكَ أشكو ضعفَ قوَّتي وقلةَ حِيلتي وهَوَاني على الناس» : 347

«اللهم اشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف» : 348

«اللهم عليك الملأ من قريش: أبا جهل بن هشام» : 348

*« لو أعلم أحدا أعلم بكتاب الله مني تبلغنيه الإبل لرحلت إليه» : 364

« ليس على مختلس ولا خائن ولا منتهب قطع» : 116

« ليس على معتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه » : 150

*«ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء» : 358

* «ما أعلم أن رسول الله ﷺ ترك بعده أعلم بما أنزل الله من هذا» : 364

« مثل الذي يقرأ القرآن مثل الأترجة» : 43

« من أحب أن ينظر إلى رجل من أهل النار فلينظر إلى هذا... » : 345

« من دخل السوق فقال لا إله إلا الله »: 155

« مَنْ صَامَ يومَ ثمانية عشر من ذي الحجة كَتب الله له صِيامَ سِتّين شهرًا» : 158

«من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة كفتاه» : 256

« من قرأ القرآن ليسأل به» : 154

«من لعب بالشطرنج فهو ملعون» : 144

« من ملك ذا حرم محرم فقد عتق عليه » : 147

« ناوليني الخمرة من المسجد » : 150

« وقع في نفس موسى عليه السلام هل ينام الله » : 153

*«والذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله، إلا وأنا أعلم أين نزلت وفيما نزلت» : 364

*« والله ما نزلت آية إلا وقد علمت فيما أنزلت... » : 363

«والله يا معاذ إني لأحبك... »: 357

«يا أبا ذرٍّ ، لَئِن تَغْدُوا فَتُعَلِّمَ آيةً مِن كِتابِ الله خيرٌ لك من أن تصلي مائة ركعة» : 228

« يا أبا هريرة إذا توضأت فقل بسم الله و الحمد لله »: 156

« يا سلمان لا تبغضني فتفارق دينك» : 153

«يطلع الله ليلة النصف من شعبان» : 142

« يكون قوم يخضبون في آخر الزمان بالسواد كحواصل الحمام» : 143

فهرس أهم الشواهد الشعرية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

حرف الهمز

فَقُلْتُ لِشَيْبَانَ : ادْنُ مِن لِقَائــه ✻ أَنَّنَـــا نُغَدِّي القومَ مِن شِوائه 336

حرف الدال

أَرِينِي جَوَادًا مَاتَ هَزْلاً لأنني ✻ أَرَى مَا ترينَ، أو بَخيلاً مُخَلَّــدًا 335

حرف الراء

وإنّ صَخْرًا لَتَأتَمُّ الهُــدَاةُ بِــه ✻ كَأَنَّــهُ عَلَمٌ في رَأسِهِ نَـــار 44

جَلْدٌ؛ جَمِيلُ المَحْيا؛ كَامِلٌ وَرِعٌ ✻ وَلِلحُرُوبِ غَداةَ الرَّوْعِ مِسْعَارُ

حَمَّالُ أَلوِيَةٍ؛ هَبَّــاطُ أَوْدِيَــةٍ ✻ شَهّــادُ أَنْدِيَةٍ؛ لِلجيش جَرَّارُ

حرف اللام

ولَوْ أَنَّمَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ ✻ كَفَانِي، وَلَمْ أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ المَال 45

وَلَكِنَّمَا أَسْعَــى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ✻ وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَــالي

حرف الميم

عُوجَا عَلَى الطَّلَلِ المُحِيلِ لأَنَّنَــا ✻ نَبْكي الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ حرَامِ 335

حرف النون

وكُلُّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ، وإنْ هُمَا ✻ تَعَاطَى القَنَــا قَوْمَاهُمَا، أَخَوَان 40، 41

أَنَا ابْنُ اللَّقَــاءِ ، أَنَا ابْنُ السَّخَاءِ ✻ أَنا ابْنُ الضِّرَابِ، أَنَا ابْنُ الطِّعَانِ 43

أَنَا ابْنُ الفَيَافِي، أَنَا ابْنُ القَــوَافِي ✻ أَنَا ابْنُ السُّــرُوجِ، أَنَا ابْنُ الرِّعَانِ

فهرس الأعلام

﴿ حرف الهمز ﴾

آدم عليه السلام :28

إبراهيم المارغني : 3

أبي بن كعب: 351، 366

أحمد بن حنبل: 28 ،92 ، 107، 108 ، 118 ،128 ، 148، 355، 366، 369

أحمد زكي باشا : 39 ، 45

الأخفش: 341 ، 348

الأزرق : 30 ، 337

إسحاق بن راهويه: 369

إسماعيل باشا : 369

الأشموني : 16 ، 75، 278، 280، 337، 344، 349

الأعمش : 180، 185

امرؤ القيس : 45، 335

ابن الأنباري : 277، 351، 366، 367، 368

﴿ حرف الباء ﴾

البخاري : 118 ، 141 ، 142 ، 159، 348

بدر الدين الموصلي : 141

ابن أبي بردة : 148

أبو بكر الباقلاني : 202 ،236 ، 246، 247 ، 249

أبو بكر الجصاص : 371

بلقيس : 244

البناء (شهاب الدين الدمياطي) : 41

البيهقي : 16، 101، 107، 119، 120 ، 128 ،240، 371

﴿ حرف التاء ﴾

الترمذي : 16 ، 28 ، 91 ، 92 ، 103 ، 108، 127 ، 128 ، 129 ، 130، 131، 370

التهانوي : 152

ابن تيمية : 109 ، 110 ، 127 ،134 ،233 ، 285، 352، 353، 354، 356

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

﴿ حرف الثاء ﴾

الثعالبي (عبد الرحمن) : 336

ثعلب: 328، 351

الثوري: 366

﴿ حرف الجيم ﴾

الجاحظ: 44 ، 48

ابن الجزري : 5، 8 ، 9 ، 11 ، 14 ، 15 ، 16 ، 23 ، 32 ، 33 ، 35 ، 36 ، 37 ، 50 ، 51 ، 54 ، 55 ، 61 ، 63 ، 66 ،67 ، 79 ، 83 ، 100، 118، 175، 180 ، 181 ، 182، 183 ، 189 ، 190 ، 200 ، 278 ، 280، 281 ، 282، 295، 296، 369، 376

ابن جريج : 110 ، 112 ، 116، 118، 127 ، 129 ، 136 ، 159، 343

الجعبري : 240

أبو جعفر الكتاني: 369

أبو جعفر النحاس:328، 367

الجوزقاني : 141

ابن الجَوْزي : 140 ، 142 ، 144

﴿ حرف الحاء ﴾

ابن أبي حاتم : 112 ، 142، 155، 158

ابن الحاجب :175 ، 284

الحاكم النيسابوري (أبو عبد الله بن البَيِّع) : 28 ، 107 ، 108 ، 114 ، 146، 371

ابن حجر : 16 ، 113 ، 114 ،129 ، 130 ، 131 ،132 ، 133 ، 134 ، 141 ، 142 ، 146 ، 147 ، 148، 155، 156 ، 201 ، 284، 377

ابن حزم: 353، 354 ، 362

الحسناوي : 65 ،66 ، 67 ، 111 ،121 ، 122 ، 238 ، 246

الحسن البصري : 28، 180، 343، 344

أبو الحسن علي بركة: 325

الحُصَري (محمود خليل) : 11 ، 12 ، 13 ، 52

حفص بن سليمان : 18، 333 ، 334

حمزة بن حبيب الزيات :30 ، 52 ، 55 ، 56، 260 ، 262

أبو حنيفة : 75

أمنا (حوَّاء) : 28

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أبو حيان : 326، 327، 329، 330 . 331، 332، 336، 348، 350

﴿ حرف الخاء ﴾

ابن خالويه : 79-80 ، 188، 336

الخزاعي : 35 ، 66

ابن خزيمة : 91 ، 107، 370

الخطابي : 219

الخطيب البغدادي : 108 ، 156 ، 157، 374

الخلاّل : 366

ابن خلدون: 175

خلف بن إبراهيم : 69

خلف بن هشام:30 ، 180 ، 260

الخليل بن أحمد الفراهيدي: 236 ، 237 ، 238، 239 ، 264، 334، 335، 368

الخليلي (أبو يعلى) : 145

الخنساء :44

﴿ حرف الدال ﴾

الدارقطني (علي بن عمر):91 ، 107، 109 ، 128، 134 ، 150، 371

الداني (أبو عمرو) : 4، 5 ، 8 ، 9 ، 15 ، 16 ،37 ، 50 ، 55 ، 68 ، 69 ، 71، 72 ، 85 ، 92 ، 100 ، 110 ، 111، 174
240 ، 241 ، 242 ، 246، 278، 334، 344، 349، 371

أبو داود (سليمان بن الأشعث صاحب السنن) : 92 ، 107، 128 ، 136 ، 137 ، 139، 369

أبو الدرداء : 182

ابن دقيق العيد : 147

الدولابي : 141

﴿ حرف الذال ﴾

الذهبي (شمس الدين) : 106 ، 108 ، 112، 118 ، 136 ، 149 ، 150 ، 156 ،157، 158، 375

﴿ حرف الراء ﴾

الرازي (أبو الفضل) : 191 ، 203

الراغب : 237

الرافعي (أبو القاسم عبد الكريم الشافعي) : 131 ،134

ابن رجب الحنبلي : 366

الرماني : 236

﴿ حرف الزاي ﴾

الزجاج : 31، 327، 336، 342، 350، 367، 368

أبو زرعة: 128 ، 130، 376

الزرقاني (عبد العظيم): 181، 182 ،203 ، 226

الزرقاني (محمد بن عبد الباقي المالكي) : 142، 186

الزركشي : 140، 226، 237

زكريا الأنصاري : 16 ، 68 ، 73، 74 ، 108 ، 279، 281

الزمخشري : 248، 326، 327، 350

زياد الحج: 7 ، 8 ، 9 ، 14 ، 19، 324

أبو زيد عبد الرحمن بن إدريس : 326

الزيلعي : 134، 375

﴿ حرف السين ﴾

سبط بن العجمي (برهان الدين الحلبي) : 113 ، 115 ، 116

ابن السبكي: 4 ، 41 ، 56، 183

السجاوندي : 277

السخاوي (شمس الدين) (المحدث) : 153، 155

السخاوي (علم الدين) (المقرئ): 16 ، 54 ، 55 ،60 ، 68 ، 81، 82 ، 101 ، 111 ، 202، 296، 297، 375

السدي : 364

سعيد أعراب: 324

سعيد بن جبير: 340

سعيد بن المسيب: 366

السفاقسي: 65

سلمان الفارسي : 153

أم سلمة : 13 ، 16 ، 69 ، 87 ، 91 ، 92 ، 93 ، 94 ، 95 ، 96 ، 106 ، 111 ، 126، 128، 159، 369

سمرة بن جندب : 28

السمين الحلبي: 349، 350

سيبويه : 238 ، 242، 243 ، 244 ، 335، 336، 340

سيد قطب: 337

السيوطي : 30 ، 108 ،140 ، 141 ،155 ، 156، 157 ، 158، 182 ، 240، 377

﴿ حرف الشين ﴾

الشاطبي :46

الشافعي : 146 ، 153 ، 267، 362، 366

أبو شامة : 183، 184

شعبان محمد إسماعيل : 203

أبو شعيب الدكالي: 325

الشعراوي (محمد متولي) : 235

شمس الحق أبادي :101 ، 118 ،128 ، 129 ، 136 ، 138 ، 139

ابن شهاب الزهري : 115

الشوكاني : 91، 127، 133 ، 141 ،150، 367، 377

ابن أبي شيبة : 50

شيبة بن نصاح : 260 ، 262

﴿ حرف الصاد ﴾

ابن الصلاح : 136 ،140 ، 147 ، 149 ، 150

﴿ حرف الضاد ﴾

الضحاك: 327، 343، 349

﴿ حرف الطاء ﴾

طاهر الجزائري : 16 ، 27 ، 104 ، 105 ، 121 ، 122 ، 123 ، 124 ، 125 ، 126 ، 148 ،240 ، 292

طاووس: 366

الطبراني : 107 ، 371

الطبري (محمد بن جرير) : 50 ، 229 ، 230، 343، 356، 358، 366

ابن الطحان : 167

الطحاوي (أبو جعفر) : 16 ، 129 ، 131 ، 132 ، 201، 370

الطيبي : 147

﴿ حرف العين ﴾

عائشة أم المؤمنين : 114 ، 150، 351، 363

عائشة عبد الرحمن :220 ، 223

عارم (محمد بن الفضل السدوسي) : 158

ابن أبي عاصم : 366

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

عاصم الجحدري :261

عاصم بن أبي النجود : 18 ، 50 ، 51 ، 52 ، 260

ابن عباس : 114، 144 ، 200 ، 284، 327، 350، 351، 356، 357، 358، 365، 367

أبو العباس الإشبيلي : 141

عباس بن سهل : 99

عبد الباسط عبد الصمد: 13

ابن عبد البر : 134 ،135 ، 224 ،225 ، 266

أبو عبد الرحمن السلمي : 230 ، 260

عبد الرحمن شتور : 266

عبد الرحمن المعلمي : 141 ، 365

عبد الرزاق إبراهيم : 262 ، 263

عبد الصبور شاهين: 189

عبد العزيز القاري : 101 ، 159

عبد الفتاح أبو غدة : 16 ، 121 ، 124 ، 125 ، 126 ، 132 ،140 ،141 ، 147 ، 148 ،155

عبد الفتاح الخالدي : 234

ابن عَرَّاق : 140

عبد القاهر الجرجاني : 221

عبد الكريم متر :266

عبد اللطيف فايزوريان : 32

عبد الله دراز : 219

عبد الله بن الزبير بن العوام : 99

عبد الله بن عامر:50 ، 52

عبد الله بن عمر : 114

عبد الله بن محمد الرملي : 150

أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الفاسي : 326

أبو عبد الله محمد بن يوسف الفاسي : 326

عبد الله بن مسعود : 182 ، 201، 348، 351، 364، 365

عبد الله بن مغفل : 99

عبد الوهاب البغدادي (المالكي) : 266

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أبو عبيد (القاسم بن سلام الجمحي): 103، 119، 201، 284، 351

أبو عبيدة (معمر بن المثنى): 335، 343، 367

عثمان بن عفان : 127

العجلوني : 153، 155

ابن عدي : 141

ابن العربي : 103، 104، 136، 139، 145، 180

عروة بن الزبير : 351

ابن عطية : 219، 350

العقيلي : 141

عكرمة :365

العكبري : 243، 341، 349، 350

ابن علان البكري : 138

العلائي : 113، 114، 128، 375

علي بن أبي طالب :15، 260 ، 363، 364

أبو علي الفارسي: 334، 341

علي القاري : 140، 156

العماني : 53

أبو عمران السوسي الهشتوكي :326

عمر بن الخطاب : 96، 144، 177، 187، 189

أبو عمرو بن العلاء : 9 . 33، 37، 60، 62، 63، 64

عمرو بن ميمون : 50

عمر بن عبد العزيز : 351

عيسى عليه السلام : 27، 351

﴿ حرف الفاء ﴾

فؤاد علي رضا : 249

الفراء : 328، 342، 351، 367، 368

الفرزدق : 40

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

﴿ حرف القاف ﴾

ابن القاصح : 180

قالون : 18 ، 30

قتادة : 327، 343، 351، 364، 365

ابن قتيبة : 177، 191 ، 199، 284، 354، 355، 356

قتيبة ابن سعيد : 115

ابن قدامة المقدسي: 374

القرطبي : 147، 374

قطرب:328

القيسراني (محمد بن طاهر) : 106 ، 136 ، 145، 374

ابن القيم : 143

﴿ حرف الكاف ﴾

الكتاني : 109

ابن كثير : 31 ، 53 ، 55 ، 56 ، 66، 259 ، 262

ابن كثير عماد الدين : 108 ، 109، 366، 376

الكسائي :50 ، 51 ، 52، 260 ، 262، 333، 334، 342، 351، 368

الكلاباذي (أبو نصر أحمد بن محمد) : 114

الكوثري : 109

﴿ حرف اللام ﴾

اللكنوي : 17 ، 125 ، 134 ، 135 ، 140 ، 149 ، 151

الليث بن سعد : 115

﴿ حرف الميم ﴾

مالك بن أنس : 113 ،156، 353، 362

المأمون : 156

المبرد : 342

المتنبي : 43

مجاهد: 349، 350، 351، 355، 366

ابن مجاهد: 79

مجدي بن منصور الشوري : 117

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

النبي محمد ﷺ 2، 3، 4، 9، 16، 17، 43، 83، 84، 91، 92، 93، 94، 95، 99، 104، 111، 116، 118، 131، 132، 140، 160، 161، 174، 175، 199، 256، 353، 354، 355، 356، 357، 359، 363، 364، 365، 367، 369، 370، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377

محمد بن إبراهيم التيمي : 148

محمد بخيت المطيعي : 203

محمد بن بكير : 118

محمد بن القاسم : 55

محمد بن منهال الضرير : 113

المزي : 115

مصطفى صادق الرافعي :44، 219، 222، 248

معاذ بن جبل: 357

مقاتل: 327

مكي بن أبي طالب : 181، 182، 202، 328، 349

ابن أبي مليكة : 98، 110، 111، 114

ابن المنادي:259

المناوي : 158

ابن منده : 108، 137، 356

المنذري : 137، 155

المنشاوي (محمد الصديق) : 13

المهدوي: 186

موسى عليه السلام: 26، 153، 203، 327، 328

أبو موسى محمد بن المديني : 109

﴿ حرف النون ﴾

نافع بن أبي نعيم : 4، 9، 30، 49، 50، 86، 87، 262

ابن أبي نجيح : 351، 366

النسائي : 147

النضر بن شميل :335

نوح عليه السلام : 367

النووي : 107، 138، 144، 146، 151، 284، 305

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

﴿ حرف الهاء ﴾

الهبطي : 85 ، 86، 87، 324، 325، 326، 329، 331، 336، 338، 339، 344، 348، 350

ابن هشام: 40، 336، 340

هشام بن حكيم : 96، 177، 189

ابن همات : 141

هود عليه السلام : 50

﴿ حرف الواو ﴾

ورش : 18 ، 19 ، 262

﴿ حرف الياء ﴾

يحي بن بكير :115

يزيد بن عبد الله بن خصيفة : 148

يعقوب الحضرمي : 180، 349

أبو يعلى التميمي: 370

يعلى بن مملك : 115

يوسف عليه السلام : 282

أبو يوسف : 75، 296

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الجداول

الجدول رقم (1) : العلاقة بين الأحرف السبعة والقراءات : 196

الخط البياني الذي يبين علاقة الأحرف السبعة بالقراءات: 196

الجدول رقم (2) : مختلف الوجوه والقراءات التي تجسد تعدد القراءات الصحيحة وتنوعها : 203 -209

الجدول رقم (3) :تفسير الأحرف السبعة: 210

الجدول رقم (4) :مختلف إطلاقات الفاصلة القرآنية : 239

الجدول رقم (5) : الآيات التامة ، و اختلاف للعادين فيها :254-255

الجدول رقم (6) : وقف النبي صلى الله عليه و سلم :258-259

الجدول رقم (7) : المواضع التي انفرد بعدها المدني الأخير دون الأول :269-270

الجدول رقم (8) : السور المختلف فيها بين المدني الأخير والأول:270

الجدول رقم (9) : المواضع التي انفرد بعدها المدني الأخير دون الكوفي:272-274

الجدول رقم (10) : تصويب بعض الأخطاء المتعلقة بِعَدِّ الآي من كتاب (التبيان) للجزائري: 274

الجدول رقم (11) : الفواصل التي لا يصح الوقف عليها : 299-303

الجدول رقم (12) : الآيات التي لا يصح الابتداء برؤوسها : 303-305

الجدول رقم (13) : الأحزاب التي لا يصح القطع قبلها :306-308

الجدول رقم (14) : الأنصاف التي لا يصح القطع قبلها: 309

الجدول رقم (15) : الأرباع التي لا يصح القطع قبلها: 310-312

الجدول رقم (16) : الأثمان التي لا يصح القطع قبلها : 312-314

قائمة المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم، (برواية ورش) دار المعرفة، الدار البيضاء، المغرب .

2 - أبجد العلوم، لصديق بن الحسن القنوجي، تحقيق عبد الجبار زكار (د ط) 1987 ، دار الكتب العلمية، بيروت .

3- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطي، وضع هوامشه أنس مهرة. (ط1) 1419هـ-1998م - دار الكتب العلمية ، بيروت .

4- الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي (د ط) دار المعرفة ، بيروت .

5- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة للإمام اللكنوي ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة (ط 3) 1414 هـ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت .

6- الأحاديث المختارة ، أبو عبد الله أحمد المقدسي تحقيق عبد الملك بن دهيش (ط 1) 1410هـ مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة.

7 - الإحكام لابن حزم ، (ط 1) 1404 هـ ، دار الحديث ، القاهرة .

8- الإحكام لأبي الحسن الآمدي ، تحقيق الدكتور سيد الجميلي (ط 1) 1404 هـ ، دار الكتاب العربي، بيروت.

9- الأذكار للنووي، تعليق عبد العزيز عز الدين السيروان (د ط)، مكتبة النهضة الجزائرية ، الجزائر

10- الإرشاد للخليلي ، تحقيق د. محمد عمر إدريس ، (ط1) 1409هـ مكتبة الرشيد الرياض

11- أسباب النزول للواحدي ، تحقيق السيد الجميلي، (د ط) مطبوعات ميموني، الجزائر .

12- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر تحقيق علي محمد البجاوي (ط 1) 1412 هـ دار الجيل ، بيروت .

13- الإشراف على نكت مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب المالكي ، تحقيق الحبيب بن طاهر، (ط1) 1999م دار ابن حزم، بيروت .

14- أصول السرخسي ، تحقيق أبي الوفاء الأفغاني ، (د ط) 1372هـ ، دار المعرفة بيروت.

15- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين الشنقيطي، (د ط) عالم الكتب، بيروت.

16- اعتقاد أهل السنة ، لأبي القاسم اللالكائي، تحقيق د . أحمد سعد حمدان (د ط) 1402هـ، دار طيبة الرياض .

17- الاعتقاد ، للبيهقي ، تحقيق أحمد عصام الكاتب ، (ط 1) 1401 هـ دار الآفاق الجديدة ، بيروت.

18- إعجاز القرآن لأبي بكر الباقلاني (د ط)، دار المعرفة بيروت، على هامش الإتقان للسيوطي .

19- إعجاز القرآن الكريم و البلاغة النبوية، للرافعي، (د ط) مكتبة رحاب، الجزائر، 1408هـ.

20- إعراب القراءات السبع و عللها ، لابن خالويه ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، (ط 1) 1413هـ 1992 م مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية ، مصر .

21- الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد، تحقيق د . عامر حسن صبري ، (ط 1) 1417هـ ، 1996م ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت .

22- الإنباء في تجويد القرآن لابن الطحان السماتي تحقيق د.حاتم صالح الضامن مجلة الأحمدية العدد الرابع 1420 – 1990 دار البحوث وإحياء التراث ، دبي .

23- الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء ، لابن عبد البر ، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، (ط1) 1417هـ1997م ، دار البشائر الإسلامية ، حلب .

24- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام تحقيق الدكتور حنا الفاخوري ، (ط 1) دار الجيل يروت .

25- الإيمان لابن منده ، تحقيق د . علي بن محمد الفقيهي ، (ط 2) 1406 مؤسسة الرسالة ، بيروت .

26- الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث لأحمد محمد شاكر ، (د ط) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

27- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، (ط 2) 1398هـ 1978م ، دار الفكر بيروت ،

28- البدء والتاريخ لابن طاهر المقدسي، اعتنى بنشره وترجمته كلمان هواز، (د ط) 1899م، دار صادر، بيروت .

29- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود (ط1) 1996م دار الكتب العلمية بيروت .

30- البداية والنهاية لابن كثير، (د ط) مكتبة المعارف، بيروت.

31- البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي ، قدم له و علق عليه مصطفى عبد القادر عطا ، (ط1) 1408هـ1988م ، دار الفكر ، بيروت.

32- البيان في إعجاز القرآن للدكتور لصلاح عبد الفتاح الخالدي ، (ط 3) 1413 هـ 1992 م، دار عمار الأردن .

33- تاريخ الأدب العربي لحنا الفاخوري ، (ط 6) ، المطبعة البوليسية ، بيروت .

34- تاريخ الأمم والملوك للطبري (ط 1) 1407هـ دار الكتب العلمية ، بيروت

35- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، (د ط) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

36- التاريخ الكبير للبخاري ، تحقيق السيد هاشم الندوي ، (د ط) دار الفكر ، بيروت.

37- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، تحقيق السيد أحمد صقر ، (د ط) المكتبة العلمية، بيروت.

38- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق محمد علي البجاوي ، (ط 2) 1407هـ 1987م، دار الجيل، بيروت .

39- التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن لطاهر الجزائري، اعتنى به الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، (ط 3 ، 1412هـ ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت .

40-التبيين في أحكام تلاوة الكتاب المبين لعبد اللطيف فايزورياان ، تقديم د . محمد رشيد راغب فتاني (ط 1) 1420هـ 1999م ، دار المعرفة بيروت .

41- التبيين لأسماء المدلسين ، لسبط بن العجمي، تحقيق محمد إبراهيم الموصلي، (ط 1) 1414هـ 1994م مؤسسة الريان ، بيروت .

42- تحت راية القرآن لمصطفى صادق الرافعي، (ط 1) 1421هـ 2000م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

43- التحرير والتنوير ، لمحمد الطاهر بن عاشور(د ط) ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، تونس.

44- تحفة الأخيار بإحياء سنة سيد الأبرار للكنوي ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، (ط 1) 1412هـ 1992م دار القلم للطباعة، بيروت .

45- تحفة التحصيل ، لأحمد بن الحسين العراقي ، تحقيق عبد الله نوارة ، (ط 1) 1999م مكتبة الرشيد ، الرياض .

46- تحقيق اسم الصحيحين و اسم جامع الترمذي لعبد الفتاح أبي غدة (ط 1) 1414 هـ 1993 م ، دار القلم ، دمشق .

47- تدريب الراوي ، للسيوطي ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف (د ط) مكتبة الرياض الحديثة، الرياض .

48- تذكرة الحفاظ ، للقيسراني ، تحقيق حمدي عبد المجيد إسماعيل السلفي ، (ط 1) ، 1415هـ، دار الصميعي، الرياض .

49-الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، لأحمد زكي باشا، تقديم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، (ط 3) 1416هـ 1995م ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت .

50- تسمية من أخرج لهم البخاري و مسلم ، تحقيق الدكتور كمال يوسف الحوت ، (ط1) 1407هـ ، مؤسسة الكتب الثقافية ، دار الجنان ، بيروت .

51- تشنيف المسامع بجمع الجوامع ، للإمام بدر الدين الزركشي : تحقيق د. سيد عبد العزيز و د. عبد الله ربيع ، (ط 2) 1419هـ 1999م مكتب قرطبة ، القاهرة .

52- تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة وكيفية ضبط الكتاب للشيخ أحمد شاكر، اعتنى به الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، (ط 1) 1414هـ 1993م ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت .

53- التصوير الفني لسيد قطب (د ط) ، دار الشروق ، بيروت .

54- تعجيل المنفعة لابن حجر ، تحقيق د . إكرام الله إمداد الحق (ط 1) دار الكتاب العربي ، بيروت .

55- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح للباجي، تحقيق الدكتور أبو لبابة حسين (ط 1) 1406هـ 1986م دار اللواء ، الرياض .

56- التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، (ط 1) 1405هـ دار الكتاب العربي، بيروت .

57- تفسير أبي السعود، (د ط) دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

58- التفسير الكبير الرازي : (ط 3) ، دار إحياء التراث بيروت

59- تفسير ابن كثير ، (د ط) 1401هـ ، دار الفكر ، بيروت .

60-تفسير المنار لمحمد رشيد رضا ، (ط 2) ، دار المعرفة ، بيروت .

61- التفسير المنير ، للدكتور وهبة الزحيلي ، (ط 1) ، 1411هـ 1991م ، دار الفكر ، بيروت.

62- التفسير والمعرفة الحديثة للأستاذ عبد الحميد بوكعباش (رسالة دكتوراه) كلية أصول الدين بجامعة الجزائر، سنة 2000م

63- تقريب التهذيب لابن حجرتحقيق محمد عوامة (ط1)1406هـ دار الرشيد سوريا .

64- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق عبد الله هاشم اليماني المدني (د ط) 1384هـ 1964م . المدينة المنورة .

65- تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ط 1) 1404هـ 1984م ، دار الفكر ، بيروت .

66- تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، لأبي الحجاج المزي ، تحقيق د . بشار عواد معروف ، (ط 1) 1400 هـ مؤسسة الرسالـــة ، بيروت .

67- توجيه النظر إلى أصول الأثر ، للشيخ طاهر الجزائري ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، (ط 1) 1416هـ 1995 م ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت .

68- التوقيف على مهمات التعاريف لمحمد عبد الرؤوف المناوي ، تحقيق د.محمد رضوان الداية (ط 1) 1410هـ دار الفكر المعاصر ، بيروت .

69- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، اعتنى بتصحيحه أوتويرتزل، (ط 1) 1416 هـ 1996م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

70- الثقات، لابن أبي حاتم ، تحقيق السيد شرف الدين أحمد ، (ط 1) 1395 هـ دار الفكر ، بيروت .

71- جامع الأصول لابن الأثير تحقيق عبد القادر الأرناؤوط (ط 2) 1403هـ 1983 م، دار الفكر، وبيروت

72- جامع البيان عن تأويل آي القرآن لابن جرير الطبري (دط)1405هـ 1984م دار الفكر بيروت .

73- جامع التحصيل في ذكر رواة المراسيل لصلاح الدين العلائي، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، (ط 2) 1407هـ 1980م ، عالم الكتب ، بيروت.

74- جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي : ، (ط 6) 1417هـ دار المعرفة، بيروت.

75- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله القرطبي، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، (ط 2) 1372هـ دار الشعب ، القاهرة .

76- الجامع المسند الصحيح ، المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه للبخاري ، مراجعة وضبط محمد علي قطب وهشام البخاري ، (ط1) 1417هـ 1997م ، المكتبة العصرية ، بيروت

77- جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ، تحقيق د . علي حسن البواب، (ط 1) ، 1408هـ 1987م ، مكتبة التراث ، مكة المكرمة .

78- جمهرة خطب العرب لأحمد زكي صفوت (د ط) دار الكتب العلمية، بيروت

79- جواب الحافظ المنذري على أسئلة في الجرح والتعديل، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة (ط 1) ، 1411 هـ دار البشائر الإسلامية ، بيروت .

80- جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب ، للسيد أحمد الهاشمي، (د ط) مؤسسة المعارف ، بيروت .

81- الجواهر الحسان ، للثعالبي ، تحقيق د . عمار الطالبي، (د ط) ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

82- الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، لأبي الوفاء القرشي (د ط) مير محمد كتب خانه، كراتشي.

83- حاشية البناني على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع : ضبط محمد عبد القادر شاهين، (ط 1) 1418هـ ، 1998م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

84- حاشية ابن القيم على مختصر سنن أبي داود (ط 2) 415 هـ 1995م ، دار الكتب العلمية، بيروت.

85- الحاوي للفتاوي للسيوطي ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (دط) 1411هـ 1990م المكتبة العصرية بيروت .

86- حجة القراءات ، لابن زنجلة ، تحقيق سعيد الأفغاني ،(ط 4) 1404هـ 1984م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

87- الحدود الأنيقة و التعريفات الدقيقة لزكريا الأنصاري ، تحقيق د . مازن المبارك ، (ط 1) 1411هـ ، دار الفكر المعاصر ، بيروت .

88- الحيوان، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ : تحقيق الدكتور يحيى الشامي ، (ط 3) 1990 م ، دار مكتبة الهلال ، بيروت .

89- خصائص المسند ، لأبي موسى المديني، (د ط) 1405هـ ، مكتبة التوبة ، الرياض .

90- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال لصفي الدين الخزرجي، قدم له و اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة ، (ط 5) 1416هـ دار البشائر الإسلامية ، بيروت .

91- خلق أفعال العباد ، للبخاري : تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة ، (د ط) 1398هـ 1978 م ، دار المعارف، السعودية .

92- الدر المنثور، لجلال الدين السيوطي (د ط) 1993م، دار الفكر، بيروت.

93- دلائل الإعجاز في علم المعاني ،لعبد القاهر الجرجاني، شكله وخرج شواهده وقدم له الدكتور ياسين الأيوبي (ط 1)1421هـ 2000 م، المكتبة العصرية ، بيروت .

94- الديباج المذهب لابن فرحون، (د ط) دار الكتب العلمية ، بيروت .

95- ديوان امرؤ القيس للأعلم الشمنتيري، اعتنى بتصحيحه الشيخ ابن أبي شنب، (د ط) 1394 هـ 1974 الشركة الوطنية، الجزائر .

96- ديوان حاتم الطائي، (د ط) 1394 هـ 1974 م دار بيروت ، بيروت .

-ديوان الخنساء ، (ط 8) 1401هـ، دار الأندلس، بيروت.

97- رسالة في الألفة بين المسلمين ، لابن تيمية ، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، (ط 2) 1419هـ دار البشائر الإسلامية ، بيروت .

98- الرسالة المستطرفة لمحمد بن جعفر الكتاني ، قدم لها محمد المنتصر الكتاني (ط 6) 1421هـ 2000 م ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت .

99- رسم المصحف و ضبطه بين التوفيق و الاصطلاح شعبان محمد إسماعيل (ط 1) 1412 هـ دار الثقافة الدوحة ، قطر .

100-الرفع والتكميل في الجرح و التعديل للكنوي ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، (ط 6) 1421هـ 2000 م دار البشائر الإسلامية ، بيروت .

101- زاد المسير لابن الجوزي ، (ط 3) 1404 هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

102- سؤالات أبي داود، تحقيق د . زياد محمد منصور، (ط 1) 141هـ ، 1994 م، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

103- سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، لابن القاصح، ضبط وتصحيح محمد عبد القادر شاهي ، (ط 1) 1419هـ 1999 م ، دار الكتب العلمية، بيروت .

104- سنن ابن خزيمة ، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي،(د ط) المكتبة الإسلامية ، بيروت .

105- سنن الدارقطني ، علق عليه مجدي بن منصور الشوري (ط1) 1407هـ دار الكتب العلمية ، بيروت .

106- سنن أبي داود ، تحقيق صدقي محمد جميل ، (ط 3) 1420هـ ، 1999م ، دار الفكر ، بيروت .

107- سنن سعيد بن منصور تحقيق د . سعد بن عبد الله بن عبد العزيز (ط 1) 1414هـ، دار العصيمي الرياض .

108- السنن الكبرى للبيهقي تحقيق محمد عبد القادر عطا، (دط) 1414هـ 1994 م، دار الباز بمكة المكرمة

109- سنن النسائي، بشرح الحافظ السيوطي، تحقيق مكتبة تحقيق التراث الإسلامي (ط 1) 1411هـ،1991م دار المعرفة، بيروت .

110- سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق محمد شعيب الأرناؤوط . (ط 9) 1413هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت .

111- شذور الذهب لابن هشام، تحقيق محي الدين عبد الحميد (ط 1) 1416هـ المكتبة العصرية، بيروت.

112-شرح الزرقاني على الموطأ (ط1) 1411هـ دار الكتب العلمية، بيروت .

113-شرح شعر زهير بن أبي سلمى لأبي العباس ثعلب ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة (ط 1) 1981 م ، دار الفكر، بيروت .

114-شرح شُعْلة على الشاطبية،تحقيق زكريا عميرات، (ط1)1422هـ2001. دار الكتب العلمية،بيروت.

115-شرح العقائد النسفية، لسعد الدين التفتازاني تحقيق كلود سلامة ، (د ط) 1974م ، مطبعة وزارة الثقافـــة ، دمشق .

116-شرح قطر الندى و بل الصدى ، لابن هشام : شرح وتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (د ط) ، دار رحاب ، الجزائر .

117- الشرح الكبير على مختصر خليل للشيخ أحمد الدردير، تحقيق محمد عليش، دار الفكر بيروت .

118- شرح معاني الآثار للطحاوي تحقيق محمد زهري النجار، (ط 1) 1399هـدار الكتب العلمية بيروت.

119- شرح الهداية في توجيه القراءات السبع ، لأبي العباس المهدوي : تحقيق و دراسة الدكتور حازم سعيد حيدر ، (ط 1) 1416هـ1995م ، مكتبة الرشد ، الرياض .

120-شـــروط الأئمـــة ، لمحمد بن إسحاق بن منده تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار، (ط 1) 1414هـ ، دار المسلم ، الرياض .

121- شعب الإيمان ، للبيهقي ، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول ، (ط 2) 1410هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

122- صفوة التفاسير ، للشيخ محمد علي الصابوني ، (ط 3) 1417هـ 1997م ، دار الصابوني ، القاهرة .

123- ضعفاء العقيلي ، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي ، (ط 1) 1404هـ 1984م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

124- الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ، تحقيق عبد الله القاضي ، (ط 1) 1406هـ ، دار الكتب العلمية بيروت ..

125- الضعفاء و المتروكين للنسائي تحقيق كمال بن يوسق الحوت (ط1) 1405هـ 1985م

126- طبقات المدلسين ، لابن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور عاصم بن عبد الله القرويتي، (ط 1) 1403هـ 1983م مكتبة المنار ، عمان .

127- طبقات المفسرين للسيوطي، تحقيق علي محمد عمر، (ط 1) 1396هـ مكتبة وهبة، القاهرة.

128- ظفر الأماني في مختصر الجرجاني. لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي. تحقيق الدكتور تقي الدين الندوي . (ط 1) 1415هـ 1995م . دار القلم ، الإمارات العربية .

129-عارضة الأحوذي لشرح سنن الترمذي، لأبي بكر بن العربي (د ط) ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

130-العرف الطيب شرح ديوان أبي الطيب للشيخ ناصيف اليازجي، (د ط) دار صادر بيروت . .

131-العقد الفريد ، لابن عبد ربه : تحقيق الدكتور محمد عبد القادر شاهين ، (ط 1) 1414هـ ، 1998 ، المكتبة العصرية ، بيروت .

132-علل التثنية لابن جني، تحقيق صبيح التميمي (ط 2) 1411هـ 1991 م ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر

133-علل الترمذي لأبي طالب القاضي ، تحقيق صبحي السامرائي ، (ط1) 1409هـ عالم الكتب ، بيروت

134-علل ابن أبي حاتم تحقيق محب الدين الخطيب (دط) 1405هـ دار المعرفة بيروت.

135-علل الدارقطني ، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله ، (ط1) 1405هـ 1985م، دار طيبة ، الرياض .

136- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ،لابن الجوزي، تحقيق خليل الميس ، (ط 1) 1403هـ دار الكتب العلمية ، بيروت .

137- علل ابن المديني ، تحقيق محمد مصفى الأعظمي ، (ط 2) 1980 ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

138- العلماء العزاب الذين آثروا العلم على الزواج ، للشيخ عبد الفتاح أبي غدة (ط 5)1419هـ 1999م دار البشائر الإسلامية، بيروت .

139- علْمُ الإيمان للشيخ عبد المجيد الزنداني (د ط) دار المنابع الجزائر.

140- عون المعبود للشيخ الطيب آبادي (ط 2) 1415هـ دار الكتب العلمية ، بيروت .

141-غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين بن الجزري ، اعتنى به برجستراسر ، (ط 3) 1402هـ 1982م دار الكتب العلمية ، بيروت .

142- غريب القرآن ، لأبي بكر محمد بن عزير السجستاني : (د ط) 1990، المؤسسة الوطنية للفنون ، رغاية ، الجزائر .

143- غنية الألمعي لشمس الحق آبادي (مطبوع آخر كتاب المعجم الصغير للطبراني) ، (د ط) دار الكتب العلمية ، بيروت .

144- الفاصلة في القرآن لمحمد الحسناوي، (ط 2) 1406هـ 1986م ، المكتب الإسلامي، بيروت.

145- فتاوي ابن تيمية ، تحقيق عبد الرحمن محمد قاسم النجدي ، (د ط)

146-فتح الباري لابن حجر تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، (د ط) 1379هـ دار المعرفة بيروت .

147- فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن، لزكريا الأنصاري، تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني ، (ط 2) 1408 هـ 1988 م ، مكتبة رحاب، الجزائر .

148- فتح المالك بترتيب التمهيد على موطأ الإمام مالك ابن عبد البر :، ترتيب و تحقيق د . مصطفى صميدة، (ط 1) 1418 هـ 1998 م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

149- فتح المغيث شرح ألفية الحديث ، للحافظ العراقي :شرح ألفاظه و علق عليه صلاح محمد عويضة ، (ط 1) 1413هـ 1993م دار الكتب العلمية ، بيروت .

150-فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب، للديلمي تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول (ط 1)1986م دار الكتب العلمية بيروت .

151- فقه اللغة المقارن ، للدكتور إبراهيم السامرائي، (ط 3) 1983 ، دار العلم للملايين ، بيروت .

152- فقه اللغة وأسرار العربية لأبي منصور الثعالبي (دط) ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت

153- فنون الأفنان في عجائب القرآن ، لابن الجوزي ، تحقيق محمد إبراهيم سليم، (د ط) مكتبة ابن سينا القاهرة .

154- فهارس أعلام كشف الظنون ، إعداد أحمد شمس الدين ، (ط 1) 1413هـ 1993م ، دار الكتب العلمية، بيروت .

155- فهرست ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف، لأبي بكر الإشبيلي، تحقيق الشيخ فرنشكه قداره زيدين، وتلميذه خليان رباره طرغوه (ط 2) 1399هـ 1979م ، مطبعة قومش، بسرقسطة .

156- الفهرست لابن النديم، ضبطه وشرحه د . يوسف علي طويل، (ط 1) 1416هـ 1996م دار الكتب العلمية، بيروت .

157- الفوائد المجموعة ، تحقيق عبد الرحمن ين يحيى اليماني ، (د ط)1398هـ 1978م دار الباز مكة المكرمة.

158- الفوز الكبير في أصول التفسير ، لولي الله بن عبد الرحيم المطبوع في أول كتاب المعجم المفهرس لآيات القرآن الكريم لمحمد منير الدمشقي، (د ط) دار التراث الإسلامي .

159- في ظلال القرآن لسيد قطب (ط 11) 1405هـ 1985 م دار الشروق بيروت .

160-في الفقه المقارن للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي (ط2) 1410هـ1999م دار الفكر، بيروت

161-القاموس المحيط للفيروزآبادي، (د ط) 1403هـ- 1983م ، دار الفكر ، بيروت .

162-القراءات القرآنية لعبد الحليم قابة (ط 1) 1999 م دار الغرب الإسلامي ، بيروت .

163-القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية لعبد العال سالم مكرم (ط3)1417هـ 1996م مؤسسة الرسالة بيروت .

164-القراء والقراءات بالمغرب، لسعيد أعراب (ط 1) 1410هـ 1990م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

165 قواعد الإملاء ، لعبد السلام هارون (ط 6) 1409هـ 1989م مكتبة رحاب ، الجزائر

166- القول المسدد في الذب عن المسند لابن حجر (ط 1) 1401هـ مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .

167- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري (دط)، دار المعرفة بيروت .

168-كشف الخفاء ومزيل الإلباس للعجلوني (ط 4) 1405هـ مؤسسة الرسالة ، بيروت .

169-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، (ط 1) 1413هـ 1992 م ، دار الكتب العلمية، بيروت .

170- لسان العرب، لابن منظور (ط 1) 1410هـ 1990م ، دار صادر ، بيروت.

171- لسان الميزان لابن حجر (ط 3) 1403هـ ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت .

172- مباحث في علوم القرآن، لصبحي الصالح، (ط 16) 1985 ، دار العلم للملايين ، بيروت

173- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي (د ط) دار الكتاب العربي ، بيروت .

174- المجموع شرح المهذب، للنووي ، تحقيق ، محمود مطرحي ، (ط 1) 1417هـ 1996م دار الفكر بيروت .

175- المحرر الوجيز في عد آي الكتاب العزيز ، لعبد الرزاق على إبراهيم ، (ط 1) 1408هـ 1988 م مكتبة المعارف ، الرياض ، السعودية.

176- المحكم في نقط المصاحف للداني، تحقيق د. عزة حسن، (ط 2) 1418 هـ ، دار الفكر، بيروت.

177- مختصر سنن الترمذي ، اختصار وشرح د. مصطفى ديب البغا ، (ط 1) 1997 ، 1418هـ ، اليمامة للطباعة والنشر، دمشق .

178- مختصر القوافي لابن جني ، تحقيق د . حسن شاذلي فرهود (ط 1) 1395هـ 1975 م ، دار التراث القاهرة .

179- المراسيل لابن أبي حاتم ، تحقيق شكر الله قوجاني ، (ط 1) 1397 هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت

180- المسائل والأجوبة لابن قتيبة، تحقيق مروان عطية ومحسن خرابة ، (ط1) 1410 هـ دار ابن كثير، دمشق .

181-المستدرك على الصحيحين للحاكم، تحقيق د . عبد القادر عطا (ط 1) 1411هـ دار الفكر ، بيروت

182-المستصفى للغزالي، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي (ط1) 1413هـ، دار الكتب العلمية ، بيروت

183-مسند أحمد (د ط) مؤسسة قرطبة، مصر .

184- المسند الصحيح، للإمام مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث ، بيروت .

185-مسند أبي يعلى ، تحقيق حسين سليم الأسد، (ط 1) ، 1404هـ 1984م دار المأمون للتراث دمشق .

186- مصنف ابن أبي شيبة تحقيق كمال يوسف الحوت (ط1) 1409هـ مكتبة الرشيد الرياض

187 مصنف عبد الرزاق ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي (ط 2) 1403هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت

188- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع لملا علي القاري تحقيق عبد الفتاح أبو غدة (ط 5) 1414هـ 1994م، دار البشائر الإسلامية، بيروت .

189-معالم التنزيل، للإمام أبي محمد البغوي : تحقيق خالد عبد الرحمن العك و مروان سوار ، (ط 4) 1415هـ 1995 م، دار المعرفة بيروت .

190-معجزة القرآن للشيخ الشعراوي رحمه الله (د ط) شركة الشهاب، الجزائر .

191-المعجزة القرآنية لبغدادي بلقاسم ، ديوان المطبوعات الجامعية، ابن عكنون، الجزائر.

192-المعجم الأوسط للطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله، (د ط) 1415هـ دار الحرمي ، القاهرة

193-المعجم الكبير للطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي ، (ط 2) 1404 هـ 1983م ، مكتبة العلوم والحكم، الموصل .

194- معرفة الثقات، لأبي الحسن العجلوني تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي (ط 1) 1405هـ 1985م مكتبة الدار ، المدينة المنورة .

195- معرفة علوم الحديث للحاكم تحقيق السيد معظم حسين ، (ط 2) ، 1397هـ 1977م ، دار الكتب العلمية، بيروت .

196- معرفة القراء الكبار للذهبي ، تحقيق : بشار عواد معروف (ط 1) 1404هـ ، مؤسسة الرسالة بيروت

197- المغني لابن قدامة، (ط1) 1405هـ دار الفكر بيروت،

198-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تحقيق حنا الفاخوري ، (ط 1)، 1411هـ1991م ، دار الجيل، بيروت .

199 - مفردات القرآن للراغب الأصفهاني (د ط) دار المعرفة ، بيروت .

200-مقدمة ابن الصلاح ، تعليق الدكتور مصطفى ديب البغا، (د ط) دار الهدى، عين مليلة ، الجزائر

201- المقصد لتلخيص ما في المرشد لأبي زكريا الأنصاري (حاشية منار الهدى للأشموني).

202- المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني : تحقيق الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، (ط 2) 1407هـ 1987م ، مؤسسة الرسالة بيروت .

203-المنار المنيف لابن القيم، تحقيق أحمد عبد الشافي (د ط) 1408 1988 م دار الكتب العلمية بيروت

204-المنار المنيف لابن القيم ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، (ط 6)1414هـ ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت .

205-منار الهدى في بيان الوقف و الابتدا ، لأحمد بن عبد الكريم الأشموني (د ط) ، 1353هـ - 1934 م . مطبعة مصطفى البابي الحلبي . مصر .

206 مناهل العرفان ، لعبد العظيم الزرقاني، مراجعة وتعليق محمد علي قطب، ويوسف الشيخ محمد . (د ط) 1422 هـ 2001 م ، المكتبة العصرية ، صيدا بيروت .

207- المنخول من تعليقات الأصول ، لأبي حامد الغزالي ، تحقيق محمد حسن هيتو ، (ط 3) 1419هـ 1994م، دار الفكر ، بيروت . .

208- من علوم القرآن لفؤاد علي رضا، (ط 3) 1404هـ 1984 م ، دار اقرأ ، بيروت .

209- موارد الظمآن للهيثمي، تحقيق محمدعبد الرزاق حمزة، (د ط) دار الكتب العلمية ، بيروت .

210- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل للحطاب، (ط2) 1399هـ دار الفكر بيروت

211- ميزان الاعتدال ، للذهبي ، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ، (ط 1) 1995م دار الكتب العلمية ، بيروت .

212- النجوم الطوالع على الدرر اللوامع ، لإبراهيم المارغني (د ط) ، تونس .

213- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، (د ط) دار الفكر ، بيروت .

214- نصب الراية في تخريج أحاديث الهدايةللزيلعي تحقيق محمد يوسف البنوري. (د ط) 1357هـ دار الحديث مصر.

215- نيل الأوطار لمحمد بن علي الشوكاني (دط)، 1973م ، دار الجيل ، بيروت ،

216- هدي الساري مقدمة صحيح البخاري ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، (د ط) 1379 هـ دار المعرفة بيروت .

217- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع للشيخ عبد الفتاح القاضي (ط 1) 1404هـ ، مكتبة الدار، المدينة المنورة .

﴿ الدوريات والمجلات ﴾

218- الأحمدية، العدد (الرابع) ، جمادى الأولى ، 1420هـ 1990م ، دار البحوث و الدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي.

219- مجلة العلوم الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر (قسنطينة) العدد (الثاني) 1407هـ1987م

فهرس الموضوعات

مقدمة ..... (1-19)

الفصل الأول

مذاهب القراء في الوقف والابتداء

(20-87)

المبحث الأول : الوقف وضوابطه..... 23

المطلب الأول : ضوابط الوقف في القرآن الكريم..... 23

الفرع الأول : تعريف الوقف..... 23

الفرع الثاني : أقسام الوقف 25

الفرع الثالث : ارتباط مدة الوقف بالمعنى 27

الفرع الرابع : ارتباط مدة الوقف بنوع القراءة 29

المطلب الثاني : السكت والقطع في القرآن الكريم 31

الفرع الأول : السكت وضوابطه 31

الفرع الثاني : القطع ومواضعه 34

الفرع الثالث :الفرق بين الوقف والسكت والقطع 37

المطلب الثالث : أثر الوقف في علامات الترقيم 39

الفرع الأول : أهمية علامات الترقيم في فهم النصوص 39

الفرع الثاني : أقسام الفصل، وأهم علاماته..... 42

الفرع الثالث : دور السكت في فهم النصوص..... 45

المبحث الثاني : اعتبارات ومذاهب القراء السبعة..... 49

المطلب الأول : الاعتبار بالمعنى 49

الفرع الأول : معنى هذا الاعتبار، وضوابطه 49

الفرع الثاني : مذهب ابن عامر وعاصم والكسائي 50

المطلب الثاني : الاعتبار بانقطاع النفَس 52

الفرع الأول : تفسير هذا الاعتبار 52

الفرع الثاني : حجة هذا الاعتبار وضوابه 53

الفرع الثالث : الفرق بين هذا المذهب وبين غيره 57

الفرع الرابع : حكم وصل القرآن على نفَس واحد 58

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثالث : الاعتبار بالفواصل.....60
الفرع الأول : معنى هذا الاعتبار وضوابطه 60
الفرع الثاني : نماذج تطبيقة.....64
المبحث الثالث : مذاهب واختيارات أئمة الوقف.....68
المطلب الأول : مذهب الإمام أبي عمرو الداني 68
الفرع الأول : الجانب النظري 68
الفرع الثاني : تحليل كلام الداني 69
الفرع الثالث : الجانب التطبيقي 72
المطلب الثاني : مذهب الإمام أبي زكريا الأنصاري 73
الفرع الأول : الجانب النظري 73
الفرع الثاني : الجانب التطبيقي 74
المطلب الثالث : مذهب الإمام الأشموني 75
الفرع الأول : الجانب النظري 75
الفرع الثاني : الجانب التطبيقي 77
المطلب الرابع : اختيار أبي بكر بن مجاهد وابن الجزري وغيرهما.....79
الفرع الأول : رأي الإمام أبي بكر بن مجاهد 79
الفرع الثاني : اختيار الإمام السخاوي 81
الفرع الثالث : اختيار الإمام ابن الجزري.....83
الفرع الرابع : مذهب الإمام أبي جمعة الهبطي 85

الفصل الثاني

قراءة النبي صلى الله عليه وسلم

(88-161)

المبحث الأول : أقوال العلماء في حديث الوقف على الفواصل 92
المطلب الأول : روايات الحديث 92
الفرع الأول : الروايات المتعلقة بالوقف على الفواصل 92
الفرع الثاني : المقارنة بين تلك الروايات 94
الفرع الثالث : الروايات المتعلقة بترتيل القراءة وتبيينها.....97
الفرع الرابع : المقارنة بين تلك الروايات 99
المطلب الثاني : المحتجون بهذا الحديث 100

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفرع الأول : أبو عمرو الداني وابن الجزري 100
الفرع الثاني : البيهقي وشمس الحق أبادي 101
الفرع الثالث : عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ 101
المطلب الثالث : غير المحتجين بهذا الحديث 103
الفرع الأول : القائلون بانقطاعه 103
الفرع الثاني : القائلون بنكارته 106
المبحث الثاني : مناقشة هذه الأقوال 107
المطلب الأول : سند هذا الحديث 107
الفرع الأول : أصول هذا الحديث 107
الفرع الثاني : طرق هذا الحديث 110
الفرع الثالث : رواة هذا الحديث 112
المطلب الثاني : مناقشة أصحاب الرأي الأول 118
الفرع الأول : ابن الجزري 118
الفرع الثاني : مناقشة رأي البيهقي 119
المطلب الثالث : رأي الشيخ طاهر الجزائري 121
الفرع الأول : مناقشة محمد الحسناوي حول هذه النقطة.....121
الفرع الثاني : تفسير رأي الجزائري 122
الفرع الثالث : رأي الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في هذا الحديث.....125
المطلب الرابع : مناقشة حكم الانقطاع 127
الفرع الأول : مناقشة رأي الترمذي 127
الفرع الثاني : دعوى ابن حجر تصحيح الترمذي للحديث.....129
الفرع الثالث : نسبة ابن حجر دعوى الانقطاع إلى الطحاوي. 131
الفرع الرابع : رأي ابن حجر في هذا الحديث 133
المبحث الثالث : تفسير المدلولات 136
المطلب الأول : رأي أبي داود وشمس الحق أبـــادي.....136
الفرع الأول : مدلول (السكوت) عند أبي داود 136
الفرع الثاني : مدلول (الثبوت) عند شمس الحق أبادي 138
المطلب الثاني : مدلول مصطلح (لا يصح) عند ابن العربي 139
الفرع الأول : اضطراب كثير من النقاد في هذا المصطلح 139

الفرع الثاني : مدلوله في كتب الأحكام 142
الفرع الثالث : مدلوله في كتب الرجال والموضوعات 143
المطلب الثالث : مدلول مصطلح النكارة 145
الفرع الأول : الفرق بين المنكر والشاذ 145
الفرع الثاني : إطلاق النكارة على التفرد 147
الفرع الثالث : إطلاق النكارة على الحديث الضعيف 152
الفرع الرابع : إطلاق النكارة على الحديث الموضوع 155
الفرع الخامس : مدلول هذا المصطلح عند الحافظ الذهبي 157

الفصل الثالث

الفواصل والآيات القرآنية

(162- 274)

المبحث الأول : حركات الفواصل بين التوقيف والتوفيق.....165
المطلب الأول : حركات الفواصل 166
الفرع الأول : كيفية الوقف على أواخر الكلمات 166
الفرع الثاني : أقسام حركات الفواصل 170
الفرع الثالث : مرجع حركات الفواصل 174
المطلب الثاني : القراءات القرآنية 175
الفرع الأول : التلقي الشفوي 175
الفرع الثاني : أركان القراءة الصحيحة 180
الفرع الثالث : لغة القرآن الكريم 187
المطلب الثالث : الأحرف السبعة 190
الفرع الأول : وجه كون الأحرف سبعة .....190.
الفرع الثاني : العلاقة بين الأحرف والقراءات.....193
الفرع الثالث : نسخ الأحرف السبعة 197
الفرع الرابع : الأحرف السبعة واللهجات. 199
الفرع الخامس : القراءة بالمرادف. 200
الفرع السادس : تفسير الأحرف السبعة .....202.
المبحث الثاني : الآية القرآنية.....212
المطلب الأول : خصائص الآية القرآنية 212

الفرع الأول : تعريف الآية القرآنية 212
الفرع الثاني : مدلولها في السياق القرآني 214
الفرع الثالث : المطلع والمقطع في الآية القرآنية 215
الفرع الرابع : دلالة الآية القرآنية على الإعجاز 218
المطلب الثاني : دلالة الآية القرآنية على المعنى 224
الفرع الأول : تعريف ابن عبد البر للآية القرآنية 224
الفرع الثاني : تعريفات أئمة اللغة.....226
الفرع الثالث : الأحاديث النبوية 227
الفرع الرابع : تعامل السلف مع النص القرآني 229
الفرع الخامس : رأي ابن تيمية ، رحمه الله 233
المبحث الثالث : الفاصلة القرآنية.....236
المطلب الأول : دور الفاصلة القرآنية في المعنى.....236
الفرع الأول : تعريف الفاصلة القرآنية.....236
الفرع الثاني : الفرق بين الفواصل ورؤوس الآي 240
الفرع الثالث : علاقة الفاصلة بالمعنى 246
الفرع الرابع : أقسام الفواصل.....249
المطلب الثاني : معرفة عدد الآي 253
الفرع الأول : سبب اختلافهم في عدد الآي 253
الفرع الثاني : كيفية تحديد الفواصل. 256
الفرع الثالث : وقف النبي صلى الله عليه وسلم في القرآن.....258
الفرع الرابع : الأعداد المشهورة في عدد الآي 259
المطلب الثالث : نظرة حول المصحف الشريف 262
الفرع الأول : حول عدد الآي 262
الفرع الثاني : حول المصحف المطبوع بالدار البيضاء.....266
الفرع الثالث : المواضع التي انفرد بعَدِّها المدني الأخير دون الأول 269
الفرع الرابع : المواضع التي انفرد بعَدِّها المدني الأخير عن الكوفي.....271

الفصل الرابع
الوقف على الفواصل
(314-275)

المبحث الأول : أقسام الوقف 277
المطلب الأول : الوقف التام 279
الفرع الأول : تعريفه..... 279
الفرع الثاني : حكمه 280
الفرع الثالث : مقتضياته 282
المطلب الثاني : ضوابط كل من الوقفين الحسن والقبيح 286
الفرع الأول : ضوابط الوقف الحسن 286
الفرع الثاني : ضوابط الوقف القبيح 288
الفرع الثالث : أثر المعنى في حكم الوقف..... 291
الفرع الرابع : ضوابط الكلام 292
الفرع الخامس : ضوابط الوقف بشكل عام..... 295
المبحث الثاني : مواضع الوقف والقطع على الفواصل..... 298
المطلب الأول : مواضع الوقف والابتداء على الفواصل 298
الفرع الأول : الفواصل التي لا يصح الوقف عليها 298
الفرع الثاني : الآيات التي لا يصح الابتداء برؤوسها 303
المطلب الثاني : مواضع القطع على الفواصل 305
الفرع الأول : مواضع القطع على الأحزاب 306
الفرع الثاني : مواضع القطع على أنصاف الأحزاب 309
الفرع الثاني : مواضع القطع على الأرباع 310
الفرع الرابع : مواضع القطع على الأثمان 312
خاتمة..... 315

الملحقات

(323-377)

دراسة تطبيقية لبعض الوقوف الهبطية.....342
بين التفسيروالتأويل.....351
الروايات المتعلقة بالوقف على الفواصل.....369

الفهارس العامة للبحث

(378-427)

فهرس الشواهد القرآنية.....380-410
فهرس القراءات غير الصحيحة.....411
فهرس الأحاديث والآثار.....412-415
فهرس أهم الشواهد الشعرية.....416
فهرس الأعلام.....417-426
فهرس الجداول والبيانات.....427
قائمة المصادر والمراجع.....428
فهرس الموضوعات 440

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

رسالة الشيخ زياد الحج

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

إن علم الفواصل (عد الآي) من العلوم المهمة التي اعتنى بها السلف والخلف في الكتب والمنظومات. وهذا العلم مرجعه الرواية، فهو علم توقيفي، سماعي من الصحابة رضوان الله عليهم كما تلقوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن تعليمه لهم. ومسألة الوقف على فواصل الآي هل هو سنة مطلقاً أم السنية مقيدة بالمعنى. الخلاف فيها مشهور عند أئمة القراءة. والكثير منهم يرى أنه سنة مطلقاً، لمراعاة الفواصل من جهة، ولحديث أم سلمة رضي الله عنها المعتبر أصلاً في المسألة.

وعند هؤلاء لا بأس بأن يقف القارئ على كلمة (للمصلين) ثم يقرأ بعدها (الذين هم عن صلاتهم ساهون) أي غيرها من الأمثلة المعروفة.

وهذا لا يتعارض مع أصل تجلية النص القرآني. ولا يلبس على السامع، لأن فرقوا في هذا المقام بين الوقف والقطع. وبالتالي أجازوا الوقف ولم يجيزوا القطع. فالقطع الذي هو على نية الانتهاء من القراءة هو الممتنع على المصلي لأنه يشكل على السامع ويؤدي إلى معنى متناقض مع المراد.

والشيخ الحصري في ترتيله، يتبع اللجنة المراقبة للتسجيل، فقد يخالف القارئ فيه ما دام الأمر واسعاً والخلاف جارٍ حول الأفضلية. وأعلم أن كثيراً من القراء خالفوا في أمور أدائية رأيهم عند التسجيل مراعاة لرأي اللجنة المشرفة على تسجيلهم سواء في القاهرة أم ليبيا أم السعودية. وهم أعلم وأدرى بذلك.

ولو رجعنا إلى كتاب أحكام القرآن للحصري لرأيناه يقول في هذه المسألة: إلا إذا كان اللفظ الذي يوقف عليه رأس آية فإنه يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده مهما كان بينهما من تعلق لفظي ومعنوي. (١)

(١) أحكام قراءة القرآن للحصري (ص ٢٥٩)

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ولعل بعض القراء في مثل هذه الحالة ذهبوا إلى الجمع بين الطريقتين فوقفوا على رأس الآية مراعاة للفاصلة والحديث، ثم أعادوا وتابعوا القراءة مراعاة للمعنى. ولعل الحري ما هؤلاء، كما أذكر.

والرواية عن الأئمة القراء مختلفة في هذه المسألة فارجع إلى الكتاب النشر (ج ١/ ص ٢٢٨) يتبين لك أن الأمر واسع، ليس فيه محظور أو إشكال لا من جهة مراعاة الفاصلة ولا من جهة مراعاة المعنى. والأصل في القراءة التلقي والرواية، واختلاف القراء دليل على أن من أخذوا عنهم بعض تعمدوا الرواية عن الصحابة في هذه المسألة. وهذا دليل على أن الأمر واسع، فالإشكال في القطع لا في الوقف كما أسلفنا والله أعلم.

أما بالنسبة لوقوف الفتح الربطي، فلا علاقة لورش بها. ولم تأت مع الروايات المذكورة. وقد سمعت كثيرًا من القراء ينتقدون كثيرًا من وقوف الفتح الربطي. وحجتهم ظاهرة، وهي أن لا وجه لها من حيث الإعراب. ولم تأت رواية عن أحد الأئمة المعتبرين من سبق. فما مثلت به من الوقف على كلمة يشعركم في سورة الأنعام. فقد نص علماء الوقف على جواز الوقف عليها لمن قرأ بفتح الكسر كلمة (أنها) وبالتالي فلا وقف عند ورش ولا قالون لأن من قرأ بفتح (أنها) (وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون) ومن المعلوم ما يكون وقفًا على قراءة ولا يكون وقفًا على قراءة أخرى بما هو معروف ومقرر عند القراء.

والمسؤول عن هذه الوقوف المريبة العجيبة هو من الفتح ثم من قلدها من غير إعمال قاعدة أو رواية. وكل يؤخذ من كلامه ويرد إلا صاحب

هذا الخبر كما قال الإصابة ، لذلك رضي الله عنه . والمشكلة في النص المذموم وعدم الرجوع إلى القاعدة ، فلابد من اقتران الرواية مع القاعدة حتى يحلل الخلط ولا يكفي الاقتصار على واحدة منها دون الأخرى كما هو معروف . وأما مجمع اللغة فلم تعتمد هذه الوقفة لأن اللجنة متفرغة لهذه المسألة غير متطلبة إلا للقاعدة ، وحتى تضبط بين الرواية والدراية .

وأخيراً أرى أن هذا الموضوع مبسوط في كتب الوقف والابتداء ومطولات كتب التجويد ، وهي متوفرة . فلو وقع بين يديك مخطوط في الوقف والابتداء لم يحقق بعد - والظن تجدان بحثه - فمن الممكن أن تتطرأ إلى هذه المسائل من خلال دراسة المخطوط . ولا أظن حسب رأيي أن هذه الإشكالات إن وافقنا على التسمية ، تصلح لبحث أكاديمي بمفردها ، إذ الأمر فيه سعة ولا إشكال إطلاقاً ما دامت الرواية مختلفة عن الصدر الأول الذين نزل القرآن الكريم بحضرتهم وكانوا أفصح منا لسانا وأكثر تحرياً لتجليه لنا القرآن والله أعلم عنه

والله الموفق أعلم

خادم القرآن الكريم

زياد الحج

٢٨/ذي القعدة/١٤٢١

٢١/٢/٢٠٠١م

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تعريف بهذا المصحف

قد تم ضبط هذا المصحف وفق القواعد والضوابط والاصطلاحات المتفق عليها عند أئمة القراءة وهذا بيان الأسس المعتمدة منه :

١- الرسم :

اعتُمِدَ الرسم العثماني اعتمادًا كاملًا في الكتابة ، وهو رسم المصاحف التي بعث بها عثمان بن عفان رضي الله عنه إلى الأمصار ، وكانت العمدة في ذلك ما حققه الأستاذ محمد بن محمد الأموي الشريشي المشهور بالخراز في منظومته : « مورد الظمآن » وما قرره شارحها الشيخ عبد الواحد بن عاشر الأنصاري الأندلسي .

٢- الضبط :

ضُبط هذا المصحف على ما يوافق رواية أبي سعيد عثمان بن سعيد المصري الملقب بورش المتوفى بمصر سنة ١٩٧ سبع وتسعين ومئة هجرية لقراءة نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني المتوفى سنة ١٦٩ تسع وستين ومئة هجرية .

وأُخِذَت طريقة ضبطه مما قرره علماء الضبط على حسب ما ورد في كتاب : « دليل الحيران على مورد الظمآن » للأستاذ إبراهيم بن أحمد المارغني التونسي مع إبدال علامات الأندلسيين والمغاربة بعلامات الخليل بن أحمد وأتباعه من المشارقة .

٣- الوقوف :

أُخِذَت علامات وقوفه من الكتب التالية : « إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل » لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري و « منار الهدى في الوقف والابتدا » للأشموني و « المقصد لتلخيص ما في المرشد » لزكريا الأنصاري ، وذلك مع الرجوع لأقوال أئمة التفسير .

٤- اتبعت في عد الآيات طريقة الكوفيين ، على حسب ما ورد في كتاب « ناظمة الزهر » للإمام الشاطبي وشرحها لأبي عبد رضوان المخللاتي ، وكتاب أبي القاسم عمر بن محمد بن عبد الكافي وكتاب « تحقيق البيان » للشيخ محمد المتولي شيخ القراء بمصر وآي القرآن على طريقتهم ٦٢٣٦

٥- أُخِذَ بيان أوائل الأجزاء الثلاثين وأحزابها الستين وأنصافها وأرباعها وأثمانها من كتاب « غيث النفع » للسفاقسي و « ناظمة الزهر » للشاطبي ، و « إرشاد القراء والكاتبين » لأبي عبد رضوان المخللاتي ، وقد وضعنا علامة * لبيان بداية الأجزاء والأحزاب وأنصافها وأرباعها وأثمانها .

٦- أُخِذَ بيان السجدات ومواضعها من كتب الفقه المعتمدة .

٧- اعتُمِدَ ترتيب مصحف الحفاظ الذي تبدأ الصفحة فيه ببداية آية ، وتنتهي بنهاية آية أيضًا ، وتحوي الصفحة منه على ١٥ سطرًا ، ويقع الجزء في عشرين صفحة ، وقد تم اختيار ترتيب مصحف الحفاظ لأنه يساعد على المراجعة والحفظ .

المصادر

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

﴿ ملخـــص ﴾

إن موضوع هذه الدراسة يتعلق بحكم الوقف على الفواصل القرآنية ويتعلق أيضا بضوابط الآية القرآنية، وخصائصها...

إن أبرز ظاهرة يلمحها المتتبع لهذا الموضوع بشقيه النظري والتطبيقي تتمثل في التسليم بأن الوقف على الفواصل مطلقا- مع الابتداء بما بعدها- هي سنة متبعة، تناقلتها كتب القراءات والتجويد، وصرح بها أئمة مبرّزون كأبي عمرو البصري وابن الجزري والداني والبيهقي ومشى عليها كثير من القراء كالشيخ الحصري - رحمه الله - في المصاحف الأربعة : (المرتل) بروايتي : (ورش وحفص) و(المجوَّد) برواية (حفص) ، و(المعلّم) برواية (حفص) ، وكذا الشيخ عبد الباسط عبد الصمد في (المصحف المرتل) بروايتي (ورش وحفص) والشيخ الحذيفي، وغيرهم...

وإذا بحثنا عن معتمد هذا الرأي ألفينا أن أهم مستند هو حديث أم سلمة - رضي الله عنها - حول قراءته صلى الله عليه وسلم لسورة الفاتحة حيث أفادت روايات هذا الحديث أن سنته صلى الله عليه وسلم الوقف على الفواصل، وإن تعلقت بما بعدها، وهنا نطرح عدة تساؤلات :

1 - إذا كان هذا سنة متبعة، أو على أقل تقدير هو الراجح في هذه القضية، فلم لَمْ يلتزم به بعض القراء – الذين تبنوه واتبعوه- في سائر الفواصل؛ كما تراه عند الشيخ الحصري - رحمه الله - فإنه ذهب إلى هذا الرأي، ومشى عليه في المصاحف الأربعة، إلا أنه لم يلتزم به مطلقا، كما في قوله تعالى: (أَلاَ إِنَّهُم مِّنْ افْكِهِمْ لَيَقُولُونَ وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ) [الصافات151-152] حيث لم يبتدئ في هذه المصاحف الأربعة – سوى (المصحف المجود) – بـــ(وَلَدَ اللَّهُ...) بل ربطها بما قبلها، ونفس الشيء فعله الشيخ عبد الباسط عبد الصمد في المصحف (المرتل) برواية حفص حيث لم يبتدئ في الآية السابقة بـــ(وَلَدَ اللهُ) بل استأنف قراءته على هذا النحو: (لَيَقُولُونَ وَلَدَ اللَّهُ...) .

2- إذا كان الوقف على الفواصل سنة مطلقا، فكيف يجترئ الداني وابن الجزري وغيرهما على وصف بعض الوقوف على الفواصل بالقبح، كالوقف على : (فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ) [الماعون4] ؟ أفغاب عنهما أنه من سنة النبي صلى الله عليه وسلم ؟ وهل نسي الداني أنه هو القائل : « ومما ينبغي له أن يقطع عليه رؤوس الآي؛ لأنهن في أنفسهن مقاطع » وهل غاب عن ابن الجزري أنه قال : « الأفضل الوقف على رؤوس الآي، وإن تعلقت بما بعدها » ؟

وفي أي مذهب من المذاهب الفقهية أو الكلامية يصح وصف سنة مشتهرة كهذه السنة بالقبح ؟

3- هل حديث أم سلمة رضي الله عنها نصٌّ في هذه المسألة ؟ وهل هو خاص بالفاتحة أم عام يشمل سائر الفواصل ؟

وإذا كان نصًّا وعامًّا، فما تفسير اختلافهم في عد الآي ؟ أليس مرجع ذلك - كما يقول العديد من أهل العلم - إلى انتقاله – صلى الله عليه وسلم – من الوقف على الفواصل إلى الوقف على الأغراض و المعاني ؟

ألا يعني هذا أن الغرض من الوقف على الفواصل هو معرفتها، فحسب، أي أن الوقف ليس مقصودا لذاته، وإنما الغرض منه معرفة مواضع الآي ؟

4 - ما تفسير وجود الحركات الإعرابية على الفواصل ؟ وهل مرد ذلك إلى القياس أم إلى النقل ؟

5 - هل صح حديث أم سلمة حتى يعد كمستند قوي في هذه المسألة ؟

6- أليس مورد هذا الحديث هو الوقوف الحسنة، لا القبيحة ؟ وإذن فما علاقة هذا الحديث بالوقف على : (فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ) ونحو هذا من الوقوف القبيحة ؟

7 - إن الوقف على الفواصل يعد المنهج الرئيس في ضبط مواضع الآي، أي أن الجانب الأدائي هو الذي كان سببا في تحديد معالم الآية القرآنية (بدايتها ونهايتها) وإذا تتبعنا أي قارئ يسلك هذا المنهج، أو نظرنا في أي مصحف وجدنا أن هناك آيات عديدة ليس لها معنى ؟ ولا يمكن فهم المراد منها إطلاقا ، كآية : (وَكَانُوا يَقُولُونَ)[الواقعة 50]، (إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ)[الدخان41]...

والسؤال: إذا كان الله عز وجل أمرنا بتدبر آيات كتابه بقوله : (لِيَدَّبَّرُوا ءَايَتِهِ) [ص 28] ، وبقوله : (أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ القُرْءَانَ وَ لَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا) [النساء81] ومعلوم أن نفي الاختلاف عنه - كما يقول ابن تيمية - إنما يكون بتدبر كل آياته دون استثناء .

إذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن تدبر مثل الآيات السابقة وغيرها من الآيات التي لا يُفهم المراد منها ؟

فهذه بعض النقاط التي تتعلق بإشكال هذا البحث، والتي حاولنا معالجتها في أربعة فصول :

كان الأول منها يدور حول نقطتين أساسيتين هما :

1- الارتباط الكبير بين الوقف وبين المعنى، سواء في القرآن الكريم، أو في غيره، والأثر الذي يلعبه كل من الوقف والسكت في إيضاح المعنى .

2- مذاهب القراء السبعة، وكذا أئمة الوقف والابتداء في هذا الموضوع : أما القراء السبعة، فقد تم دراسة مذاهبهم وفق ثلاثة اعتبارات : الاعتبار بالمعنى، ويمثله الإمام نافع وابن عامر وعاصم والكسائي، والاعتبار بانقطاع النفَس : ويمثله الإمام حمزة وابن كثير (على أحد الأقوال) .

والاعتبار بالفواصل : وينسب إلى الإمام أبي عمرو بن العلاء .

حيث تم تفسير هذه الاعتبارات وذكر ضوابطها مع ذكر الشواهد التطبيقية لذلك، وخلصنا إلى أن القراء السبعة كانوا يعتمدون المعنى بما في ذلك أبو عمرو البصري وحمزة .

أما أئمة الوقف والابتداء فقد حاولنا دراسة مذاهبهم وَفق جانبين : نظري، وتطبيقي بدءا من أبي عمرو الداني أبي زكريا الأنصاري فالأشموني ثم السخاوي فابن الجزري فأبي جمعة المبطي وأخيرا أبو بكر بن مجاهد .

وخلاصة هذه الدراسة أن هؤلاء الأئمة كانوا يعتمدون المعنى وليس فيهم من كان يذهب إلى الوقف على الفواصل مطلقا .

أما الفصل الثاني فقد تم فيه دراسة حديث أم دراسة حديثية حيث تم عرض سائر الروايات المتعلقة بالوقف على الفواصل ولمقارنة بينها، حيث بينت هذه المقارنة - وبشكل أولي – أن هذا الحديث فيه اضطرابا وهذا بخلاف الروايات الأخرى المتعلقة بالوقف على المعنى فإنها بالإضافة إلى كونها صحيحة - روايات منسجمة مع مذهب سائر الأئمة والقراء، والذي ينبني أساسا على مراعاة المعنى .

إن من أبرز الذين استدلوا بهذا الحديث ابن الجزري الذي حسنه وحكم بصحة إسناده، والسخاوي والداني الذي قال بتعدد طرقه والبيهقي وشمس الحق آبادي الذي حكم بثبوته.

وفي المقابل فقد أعل هذا الحديث جملة من النقاد، منهم أبو بكر بن العربي والترمذي الذي حكم على رواية ابن جريج بالانقطاع، وصحح بدلها رواية الليث، وتبعه في هذا كل من الحافظ أبو سعيد العلائي، وأحمد بن زين الدين العراقي، وكذا طاهر الجزائري.

ومنهم من حكم عليه بالنكارة كالإمام الذهبي، بينما رواه أبو داود ساكتا عليه .

إن قول الداني بأن لهذا الحديث طرقا كثيرة غير مُسَلَّم، بل هو فرد غريب، وإذا نظرنا إلى رواة هذا الحديث، وإلى أقوال النقاد من أهل الجرح والتعديل فيهم وجدناهم متفقين على توثيقهم سوى (ابن جريج) فقد وصفه النسائي وغيره بكثرة التدليس ، وروي عن مالك بن أنس أنه قال : « كان ابن جريج حاطب ليل » وقال فيه الحافظ العلائي : « عبد الملك بن جريج الإمام المشهور يكثر من التدليس » وقال الدارقطني : «شر التدليس تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه عن مجروح » والمتتبع لروايات حديث أم سلمة يجد أن ابن جريج قد عنعن إسناده في سائر الروايات دون استثناء ولا شك أن هذا يقدح في سند الحديث .

أما ابن الجزري فإن تصحيحه لسند الحديث لا يلزم منه صحة الحديث ؛ لاحتمال أن يكون الحديث شاذا أو معللا، وقد رأينا أن هذا الحديث مداره على مدلس، أما البيهقي، فإن إخراجه للحديث لا يعني صحته؛ إذ أخرج في سننه الصحيح والضعيف وحتى الموضوع .

أما شمس الحق آبادي، فإنه حكم على الحديث بالثبوت، وبعد البحث في مدلول هذا المصطلح عنده كما ذكره في رسالته (غنية الألمعي) تبين أن المراد منه (أي من لفظ الثبوت) هو نفي الوضع، فحسب، وهذا يعني أن الحديث قد يكون صحيحا، أو حسنا أو ضعيفا؛ إذ كل هذه الأنواع الثلاثة توصف بعدم الوضع، لكن أي هذه المعاني أرجح ؟

إن السياق الذي ذكر فيه الإمام آبادي هذه اللفظة يُبعد كون المقصود منها نفي الوضع فحسب، إذ إن كلا مه كان في معرض الرد على تضعيف الترمذي للحديث وإعلاله له؛ فإذا كان بعد كل تلك الجولة يخرج إلى أن الحديث غير موضوع؛ فإنه لم يخرج بشيء؛ بل إن رأيه يوافق رأي الترمذي؛ لأن هذا الأخير لم يحكم على الحديث بالوضع، بل حكم عليه الضعف، اللهم إلا أن يقال إن إعلال الترمذي يعني أن الحديث موضوع؛ فيكون الشيخ آبادي حينئذ منسجما مع نفسه ومع مذهبه، حيث رد دعوى الوضع بالثبوت أي بعدم الوضع، لكن لا قائل بهذا (أي بأن إعلال الترمذي يعني الوضع)، وعليه فالراجح أن المراد من قوله (فالحديث ثابت) أنه حسن أو صحيح .

هذا ، وقد تناول ابن حجر هذا الحديث في (تلخيص الحبير)حيث رد على الإمام الطحاوي الذي أعل الحديث بالانقطاع كما أشار إلى أن الترمذي صححه ، و هذا الذي قاله فيه نظر لسببين اثنين :

1- أن الطحاوي - رحمه الله - لم يعل حديث أم سلمة بالانقطاع وعليه فنسبة هذا الكلام إليه غير صحيحة .

2- أن الترمذي لم يصحح الحديث، بل على العكس من ذلك، فقد أعله بالانقطاع .

واستكمالا لدائرة الدراسة النقدية لهذا الحديث رأينا أنه لا بد من تبيين مدلول بعض المصطلحات التي وردت عند أبي داود، وابن العربي، والذهبي بخصوص تعاملهم مع هذا الحديث ؛ ذلك أن أبا داود قد رواه ساكتا عليه، فما ذا يعني هذا ؟

إن خلاصة الكلام حول هذا الاستعمال تبين أن إخراج أبي داود للحديث في سننه، مع سكوته عليه يعني أن الحديث صالح للاحتجاج به، إلا أن يظهر فيه ما يقدح في صحته أو حسنه، فيحكم عليه حينئذ بالضعف .

أما ابن العربي فقد قال عن هذا الحديث بأنه **لا يصح**، وهذا المصطلح من أدق المصطلحات التي غفل عنها كثير من المحدثين، واضطربت فيها أقوال بعض النقاد المبَرَّزين، والذي عليه المحققون كالـ**بخاري وابن حجر وابن همات** وغيرهم أن قولهم : (لا يصح) أو (لا يثبت) أو (ليس بصحيح) أو نحو هذه التعابير، إذا قالوه في كتب الأحكام والفقه فإنهم **يريدون به نفي الصحة الاصطلاحية** ؛ فلا ينافي كون الحديث حسنا أو ضعيفا، وإذا قالوه في كتب الموضوعات أو كتب الرجال ، فإنهم يريدون به أن **الحديث موضوع و باطل** ، و لا يتصف بأي شيء من الصحة .

وعلى هذا فقول ابن العربي : (ولا يصح) يعني أن الحديث حسن أو ضعيف، لكن سياق كلامه يبين أنه يقصد الضعف لا الحسن .

أما الحافظ الذهبي وغيره، فقد قال في الحديث إنه منكر، مع نظافة سنده، ومصطلح النكارة أيضا من بين المصطلحات التي وهم فيها بعض أهل الحديث، خاصة في إطلاقها على مجرد التفرد، فقد أشار ابن حجر إلى أن المتقدمين يطلقون النكارة على الأفراد المطلقة ، لكن الذي ينبغي التيقظ له أن هذا الضابط مشروط بكون المنفرد في وزن **من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده** ، وهذا يعني أن المتفرد بالرواية إذا كان في وزن من يقبل تفرده بغير عاضد ؛ فإن روايته تلك لا تسمى منكرة لكن ثبت أن أحمد بن حنبل قال في (محمد بن إبراهيم التيمي) : يروي المناكير، و(محمد) هذا ثقة، وهو من رجال البخاري، فهل هذا يعني أن من الثقات من لا يقبل تفرده بغير عاضد ؟

والجواب : إن الثقات على مراتب حسب درجة الحفظ والتيقظ والإتقان؛ فكم من الثقات من لا يقبل تفردهم لنقص عدالتهم، وسوء حفظهم وهذا معروف وموجود في كلام النقاد من أهل الحديث، كما تراه عند الشوكاني – رحمه الله - بشأن (ثابت بن عبيد) الذي تفرد برواية « ناوليني الخمرة من المسجد ...» حيث قال : « وليس هذا الاختلاف الذي ذكره الدارقطني مانعا من القول بصحته ،...و لكنه تفرد به (ثابت بن عبيد) وهو وإن كان ثقة ؛ **فليس في مرتبة الحفظ والإتقان الذي يقبل معه تفرده** » .

والخلاصة أن المنكر مردود وضعيف سواء عند المتقدمين وعند المتأخرين وأما قضية نظافة سنده التي ذكرها الذهبي، فلا تتعارض مع النكارة ؛ فقد استعمل الذهبي هذا التعبير مع الحديث الضعيف ، كحديث حفظ القرآن الكريم حيث قال فيه : « وهو مع نظافة سنده منكر جدا » .

والحاصل أن حديث أم سلمة حديث مضطرب وشاذ كما أن مداره على (ابن جريج) وهو موغل في التدليس .

ثم انتقلنا بعدها إلى الفصل الثالث ، وهو الفصل المتعلق بالفواصل والآيات القرآنية، حيث حاولنا دراسة منشأ حركات الفواصل؛ ذلك أن وجود الحركات في أواخر الآي؛ كما هو مثبت في المصاحف اليوم ، يعني أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصل تلك المواضع بما بعدها ؛ فتظهر بذلك حركة آخرها، ولو كان يلتزم بالوقف على تلك الفواصل لما ظهرت تلك الحركات؛ لأنه يقتضي النطق بها ساكنة غير مبينة الحركة .

لكن ما الدليل على أن الحركات في آخر الكلمة، وما شابهها من الاختلافات الصوتية لها علاقة بالرواية ، و أنها منقولة بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ أليست خاضعة للقياس أكثر من الرواية ؟

إن هذا يدفعنا إلى الكلام على مسألة التواتر في القراءات وضوابط ذلك والأحرف السبعة، حيث خلصنا إلى أن هذه الأحرف هي الكيفيات و الطرق و التغييرات التي كانت تنزل بها الآيات البينات على اختلاف قراءاتها، فقولنا أن كلمة كذا قد قرئت بعشرين قراءة، لا يعني أنها نزلت بعشرين حرفا؛ إذ قد لا تتعدى هذه القراءات العشرون أربعة أو خمسة وجوه من التغيير .

ومثال ذلك : (بِمِلْكِنَا)[طه86] فإنها جاءت بثلاث قراءات صحيحة : (بِمَلكنا)، (بِمُلكنا)، (بِملكنا) وبما أن الاختلاف إنما شمل جانبا واحدا من التغيير ألا وهو (الحركات) دون تغيير للصورة ولا للمعنى (على أحدالأقوال) فنقول إنها نزلت بحرف واحد، فلو اعتبرنا اختلاف المعنى قلنا أنها نزلت بحرفين أي بوجهين من التغيير هما : (الحركات) و(المعنى)، إذن فهنا لدينا آية واحدة لها ثلاث قراءات، لكنها نزلت بحرف واحد، أو بحرفين .

وهنا حاولنا تحديد العلاقة بين الحرف والقراءة والمعامل الذي يربط بينهما، كما حاولنا تفسير هذه الأحرف، وذلك باستقراء مختلف الوجوه والتغييرات التي تجسد تعدد القراءات الصحيحة وتنوعها دون الالتفات إلى القراءات الشاذة وكانت النتيجة (تسعة عشر) وجها حصرناها في سبعة وجوه، هي :

1- زيادة حرف المد

2- زيادة غير حرف المد

3- تغيير الحركات

4- تغيير الحركات مع زيادة حرف

5- تغيير الحروف

6- تغيير الحروف و الحركات

7- التقديم و التأخير

وخلصنا إلى أن حركات الفواصل التي ليست حركاتها حركة إعراب ولا بناء يمكن أن يكون مردها ومستندها القياس اللغوي، وعليه فوجود هذه الحركات لا يعني أنها قد وُصِلت بما بعدها .

وأما ما عداها من الحركات فإن الراجح فيها، بل الأصح أن مردها إلى التوقيف، لا إلى القياس وهذا يعني أنه إنما نشأت بوصلها بما بعدها، وهذا يبطل القول بأن الوقف على الفواصل مطلقا سُنَّة .

ثم انتقلنا بعدها إلى الحديث على الآيات والفواصل والسبب في ذلك كما بيَّنَّا هو أن الآيات القرآنية إنما تحددت معالمها وَفْق هذا المسلك الذي ذُكِر وهو الوقف على فواصلها، فإذا نظرنا إلى بعض الآيات وجدنا أنه لا معنى لها، وهذا يعني أحد أمرين :

1- إما أن المعنى ليس شرطا في الآية القرآنية، فيجوز أن توجد آيات لا معنى لها !.

2 - وإما أن هذه ليست آية، بل بعض آية .

وبعد عرض مختلف أقوال أهل العلم حول مفهوم الآية القرآنية، تبين أن أبرز خصائصها:

- المطلع والمقطع .

- الإعجاز .

- المعنى المفيد .

فأما الضابط الأول فإنه يعني التباين بين بداية الآية ونهايتها، وبهذا تخرج الآيات التي تكون على كلمة واحدة، نحو : (حم)، (مدهامتان)، (القارعة)...إلا إن أريد بالمطلع (الحرف الأول) من الآية وبالمقطع (الحرف الأخير) .

وأما الإعجاز فقد بحثنا فيه عن القدر المعجز من القرآن، حيث توصلنا إلى أنه لا يمكن الحديث عن إعجاز مفردة قرآنية مجتثة عن السياق الذي وردت فيه، ومنبثة عن الحقل الذي أينعت منه، فكم من كلمة كانت ميتة في بحور المعاجم، ولجج المفردات أحياها القرآن الكريم، وأكسبها سرا ...

وإنما يتجلى هذا الإعجاز في النظم والتأليف، كما يقول عبد القاهر الجرجاني، وكما أفصح عن ذلك الرافعي بقوله : «ولقد صارت ألفاظ القرآن الكريم بطريقة استعمالها ووجه تركيبها كأنها فوق اللغة ...لأنها في القرآن تظهر في تركيب ممتنع ...ولهذا ترتفع إلى أنواع أسمى من الدلالة اللغوية أو البيانية...»

وعليه فإن القدر المعجز يمكن أن يكون آية واحدة، بل وجزءا من آية، شريطة أن يكون لها معنى قائم بنفسه، وإذا نظرنا إلى هذا الضابط وجدنا أن بعض الآيات التي ليس لها معنى نحو : (عَبْداً اِذَا صَلّى) [العلق10] ، (إِنَّ هَؤَلاَءِ لَيَقُولُونَ) [الدخان33]...لا يمكن أن تكون دالة على الإعجاز، وهذا يعني أنها ليست آيات قرآنية، بل هي جزء منها .

وأما المعنى المفيد فهو من أبرز خصائص الآية القرآنية حيث بينا- كما ذهب ابن عبد البر، وابن تيمية وغيرهما - أنه يجب أن تدل الآية القرآنية على معنى مفيد يحسن السكوت عليه، وهذا يعني أن الآيات التي لا تعطي معنى مفيدا، ينبغي عدم اعتبارها آية قرآنية، وينبغي تغيير موضع فاصلتها في المصحف، ولدقة هذه النقطة أشبعنا البحث فيها في ملحق خاص يدور حول نقطة واحدة، هي : هل هناك آية قرآنية ليس لها المعنى، أو لا يمكن معرفة معناها ؟

ثم انتقلنا إلى الحديث على الفاصلة القرآنية، حيث تبين أن الفواصل وإن كانت تمتاز بحسن موقعها وتناسق إيقاعها مع السياق، فإنها أيضا تؤدي معنى دقيقا ينسجم انسجاما تاما مع جو السورة العام، وهذه ميزة فنية، حيث تأتي اللفظة لتؤدي معنى في السياق، وتناسبا في الإيقاع .

ثم تحدثنا على عدد الآي وسبب اختلاف العادين في ذلك، حيث ذكر أهل العلم أن السبب في ذلك مرده إلى أنه صلى الله عليه وسلم كان يقف على الفواصل للتوقيف، ثم وصل للتمام، وهذا يعني أن الآيات التامة المعنى لا يصلها بما بعدها ؛ لأنه إنما كان يصل الآيات غير التامة، أي أن المواضع التامة لا يوجد فيها خلاف بين العادين .

نعم هذا هو تفسير كلامهم، لكننا إذا رجعنا إلى الآيات المختلف فيها بين العادين، وجدنا أن هناك (ستة وثلاثين) موضعا كلها تامة المعنى، ومع ذلك فقد اختلف فيها العادون،وهذا يعني أن السبب المذكور حول اختلاف مواضع الفواصل غير كاف.

كما نلاحظ أن هناك آيات غير تامة المعنى ؛ بل مبتورة ومع ذلك فلم يختلف فيها قط وهي : (أَلاَ إِنَّهُم مِّنْ افْكِهِمْ لَيَقُولُونَ) (فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ)، (لَوْ اَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ الاَوَّلِينَ) [الصافات -161- 168]، (فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ)[الماعون 4] .

ثم بينا بعد ذلك أنه - وإن كان الأصل في الآيات التوقيف - إلا أن العديد منها قد ثبت بالقياس والنظر كما يقول طاهر الجزائري، وما أحوج الآيات المقطعة الأوصال أن يعاد فيها النظر

ثم تحدثنا أيضا عن نقطة مهمة جدا، وتتعلق دوما بعدد الآي، ويخص الأمر المصحف المكتوب بقراءة (نافع)؛ إذ إن أي مصحف - كما يقول الشيخ عبد الرزاق إبراهيم – ينبغي أن يتبع فيه عدد الإمام المكتوب على روايته، فالمصحف المكتوب بروايتي حفص أو شعبة عن عاصم ينبغي أن يتبع فيه العدد الكوفي، وهو : (6236) آية، والمصحف المكتوب على روايتي ورش أو قالون عن نافع يجب أن يتبع فيه العدد المدني الثاني - على المذهب الصحيح - وهو (6214) آية، أو يتبع فيه العدد المدني الأول على رأي الداني والشاطبي- وهو (6217) آية .

لكننا إذا نظرنا إلى المصاحف المطبوعة برواية ورش أو قالون ، سواء المطبوع منها في (الجزائر) أم في غيرها ألفيناها مخالفة للمنهج الذي أشرنا إليه سابقا؛ إذ العدد المتبع فيها هو العدد الكوفي، كما تراه في العديد من النسخ المطبوعة، والتي تصرح بأنها اعتمدت في عد آيات هذا المصحف العدد الكوفي، وهذا أمر عجيب، ووَهَمٌ ذريع ينبغي أن يتدارك.

وهاهو الشيخ الحصري، وهو على درجة عالية من الضبط مشى في (المصحف المرتل) برواية ورش وَفْق هذا العدد، لا على العدد المدني الأول، ولا على العدد الكوفي .

ولو كانت القضية قضية اجتهاد وتصويب أو تنويع في الأقوال لكان الأولى أن يطبع المصحف المغربي على العدد المدني الأول؛ إذ هو الأقرب إلى الصواب، وهو رأي الداني والشاطبي، أما أن يترك هذا وذاك وتطبع هذه المصاحف على العدد الكوفي فهذا شيء غريب.

ولنا أن نتساءل : لماذا لا يحل العدد المدني هو بدوره محل العدد الكوفي ؟ ولماذا لا يستبدل العدد المدني بعدد آخر غير الكوفي، كالعدد المكي، أو الشامي ؟

أما الفصل الرابع فقد تحدثنا فيه بشكل دقيق عن كل من الوقف الحسن و القبيح، وبينا الفرق بينهما وبينا أن مورد حديث أم سلمة إنما هو الأحاديث الحسنة، لا القبيحة؛ إذ إن الوقوف الحسنة تدخل ضمن المعنى التام، بخلاف القبيحة فإن معناها غير تام، وفي الختام حاولنا ترجمة ما تم بيانه إلى نماذج تطبيقية تعين على إكمال دائرة البحث، حيث تم التعرض لسائر الآيات القرآنية من حيث الوقف و الابتداء ، و غيرها من النقاط المتعلقة بهذا الموضوع .